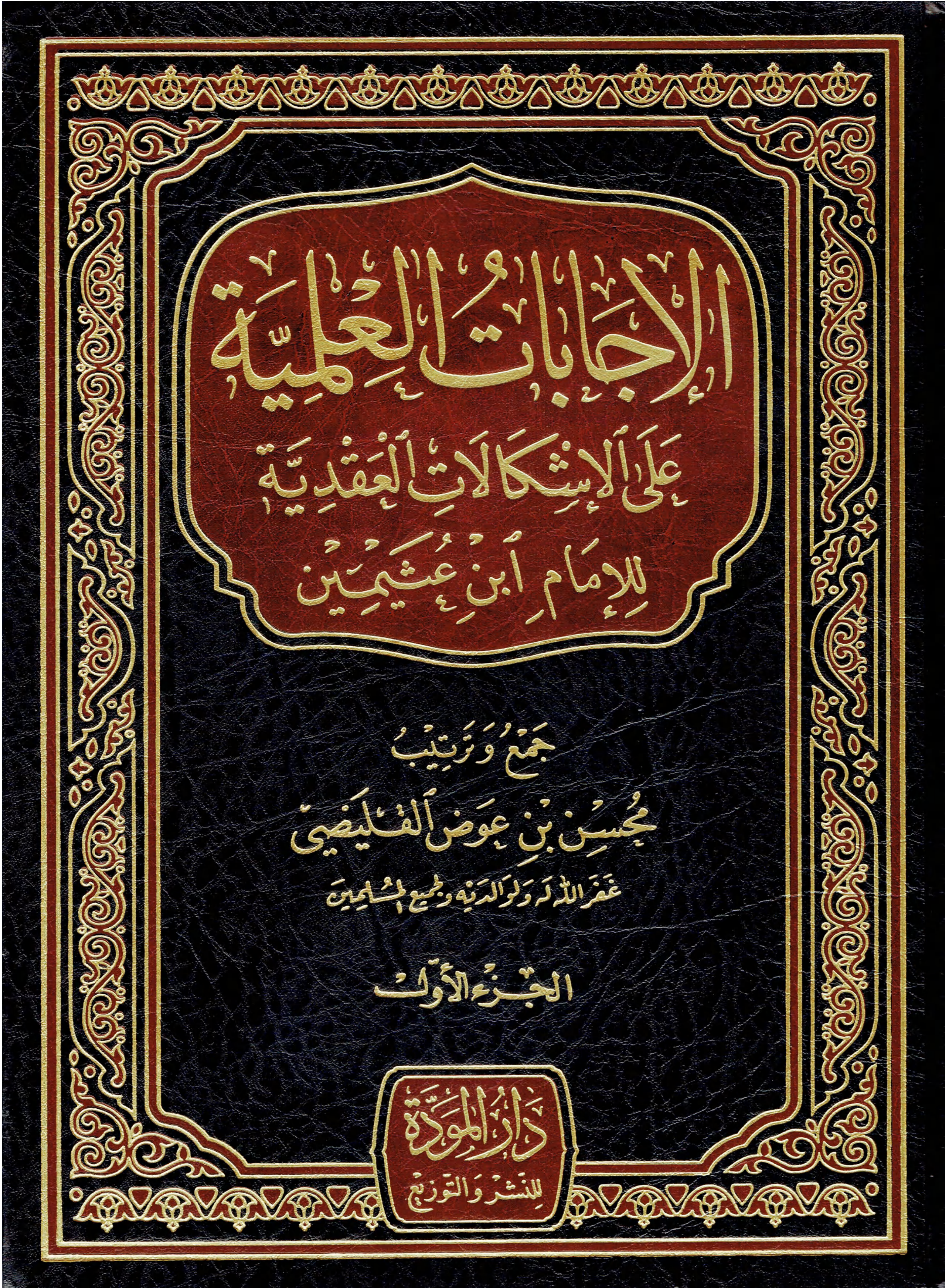
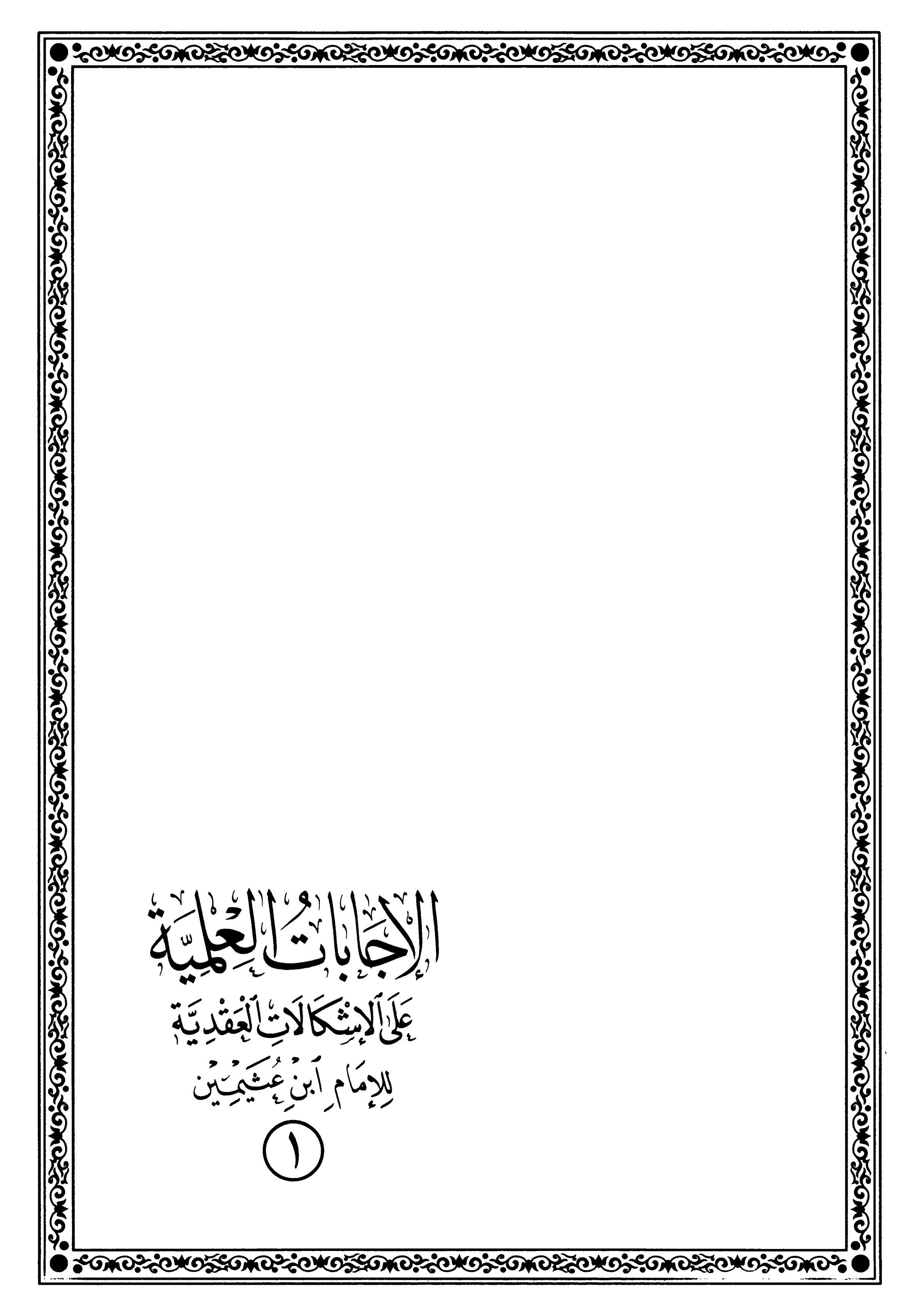

الإجابات العلمية
على الإشكالات العقدية
للإمام ابن عثيمين
جمع وترتيب
محسن بن عوض القليصي
غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين
الجزء الأول
دار المودة
للنشر والتوزيع



الإجابات العلمية

على الإشكالات العقدية

للإمام ابن عثيمين

١

الطبعة الأولى

١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

دار المودة
للنشر والتوزيع

المنصورة: عزبة عقل - شارع الهادي
٠١٠٠٧٨٦٨٩٨٣ - ٠١٠٠١١١٠٠٦٧
٠١٠٩١٣٧٨٥٨٣ - تلفاكس/ ٠٥٠٢٢٣٧٣٧٦
dar_elmawada@hotmail.com

دار القرطبي

محافظة القليوبية
مدينة الخانكة
ش ٢٣ يوليو حي البولاقي

يطلب من الموزع المعتمد داخل المملكة العربية السعودية

الرياض/ شارع السويدي العام جوال: ٠٥٠٠٣٢٥٦٤٤

هاتف: ٤٢٥٣٨٨٣ - إيميل: said.anter1976@gmail.com

الإجابات العلمية

على الإشكالات العقدية

للإمام ابن عثيمين

جمع وترتيب

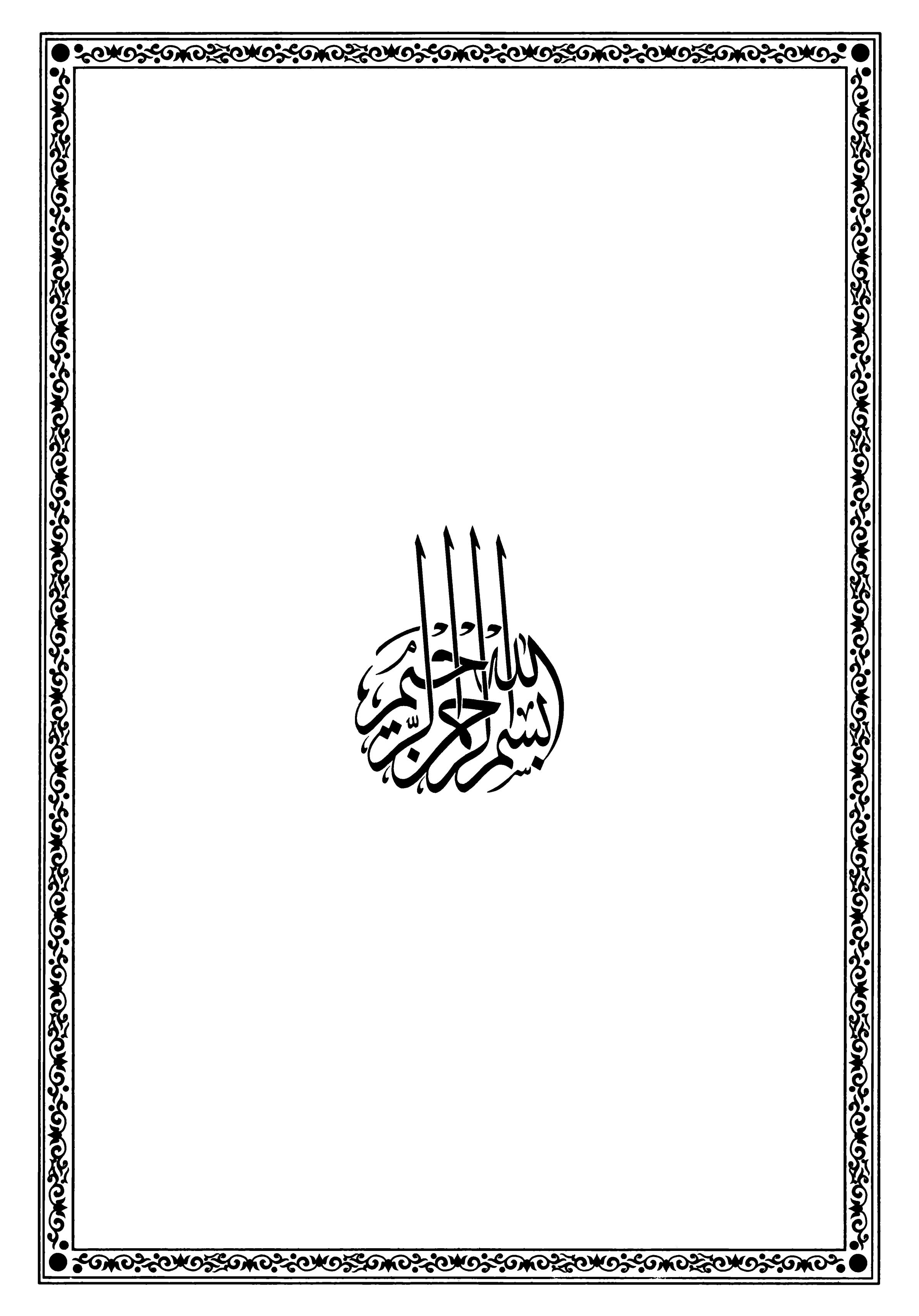
محسن بن عوض القليصي

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

الجزء الأول

دار المودة

للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من سار على نهجهم، واقتفى أثرهم إلى يوم الدين، وبعد:

الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل، بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، ويحيون بكتاب الله تعالى الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس وما أقبح أثر الناس عليهم، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين[١].

ألا وإن من هؤلاء الذين حفظ الله بهم دينه وأعز بهم إسلامه في عصرنا: هو الإمام: محمد بن صالح العثيمين رحمه الله، فقد كان على ثغرة من ثغور الإسلام، يشهد بذلك القاصي والداني، فكم كان صوته يجلجل في سماء برنامج (نور على الدرب) الذي يسمعه جميع الناس في مشارق الأرض ومغاربها، وهكذا أيضًا برنامج (سؤال على الهاتف)، وكذلك أيضًا البرنامج الماتع (من أحكام القرآن) الذي كان يأتي فيه بدرر من الفوائد التي لا تكاد توجد في كتاب من الكتب، وإنما هي من محض فضل الله عليه، وأما كتبه المبثوثة هنا وهناك؛ فلا أعتقد أن مكتبة من المكتبات تخلو منها، لا المكتبات الخاصة، ولا العامة

(١) مقتبسة من مقدمة كتاب «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص/ ٥٥، ٥٦) للإمام أحمد بن حنبل.

في جميع أنحاء المعمورة، وهكذا أيضًا أشرطته؛ فقد انتشرت انتشار الشمس.

ومن فضل الله على ذلك الإمام أن هيأ له من يقوم على ميراثه العلمي الذي خلفه، وذلك بتأسيسه لمؤسسته الخيرية التي تُشرف على طباعة كتبه وأعماله الخيرية، فرحمه الله رحمة الأبرار، وجعل ذلك في ميزان حسناته، وهذا والله من مِنَة الله عليه أن وفقه لهذا العمل الجليل، فهو النهر الجاري الذي لا ينقطع بعد الموت، وهذا مصداق لقول النبي ﷺ «**إذا مات ابن آدم؛ انقطع عمله إلا من ثلاث: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له**»[(١)]

وقد بدأت علاقتي وارتباطي بهذا الإمام في مطلع عام (١٤١٩هـ)، وذلك حين بدأت بدراسة العقيدة الواسطية على أيدي أحد المشايخ، وكنت بعد انتهائي من الدرس؛ أقوم بمراجعة الدرس وحدي، مع استعانتي ببعض الكتب المشروحة على العقيدة الواسطية، ومنها شرح الإمام ابن عثيمين على الواسطية، وحقيقة القول لم أجد في تلك الفترة ما يقرب المعلومات والفوائد إلى ذهني بطريقة سهلة ميسرة كطريقته، ووجدت نفسي أنها تطمع أكثر للوقوف على قراءة كتبه، لأنني وجدت نفسي أمام بحر لا ساحل له، من حيث العلم، والتيسير، والطريقة، والأسلوب، والتقريب، والسهولة في العبارات، بعيدًا عن التعقيد والتشدق كما هو حال كثير من المتشدقين؛ ممن يلبس لباس العلم وهو ليس من أهله.

وكم تمنيت أن أسعد بلقاء هذا الإمام، أو على أقل الأحوال أن أراه ولو نظرة واحدة، فمحبة علماء أهل السنة دين يدان به، وعلامة على حسن عقيدة ومنهج صاحبها، وقد تم بحمد الله وتوفيقه أعظم ما كنت أرجو وأتمنى، فقد يسر الله لي في شهر رمضان لعام (١٤١٩هـ) بالذهاب إلى مكة في اليوم الثامن،

---

(١) أخرجه: مسلم (١٦٣١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وفي اليوم العاشر حضر الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ كعادته للتدريس في مكة في شهر رمضان، وقد تشرفت ولله الحمد بحضور جميع دروسه الذي كان يعقدها بعد الفجر، وبعد صلاة التراويح في ذلك الشهر، وكانت فرحتي آن ذاك لا توصف ولا تقدر بثمن، حيث مَنَّ الله علي بشرف السماع منه بدون واسطة، فلله الحمد من قبل ومن بعد.

ومنذ ذلك الحين والحمد لله عرفت قدر ذلك الجبل الأشم، وازدادت محبتي له أكثر، لِما رأيت منه من حسن الأخلاق والسلوك، ومن حيث التعامل مع القريب والبعيد، ومن شدة حرصه على تعليم الناس الخير، وحرصت غاية الحرص على اقتناء كتبه، وبالفعل فقد يسّر الله لي السبل وجمعت كل ما يتعلق به رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حتى ما كُتِبَ عنه وليس من تأليفه.

ولما تجمعت لديّ جميع كتب الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ قمت بعمل مشروع للاستفادة من علم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فبدأت بقراءة شرح الأصول الثلاثة، مع تلخيصها وترتيبها، ثم توقفت فترة نتيجة ارتباطي ببعض الدروس، ثم بدأت بقراءة العشرة الأجزاء الأولى من مجموع الفتاوى المتعلقة بالعقيدة، في شهر جمادى الثانية من عام (١٤٢٥هـ)، على أن أقوم بتدوين وجرد ما جاء في ذلك المجموع من الفوائد والشوارد، ووجدتني أمام بحر مليء وزاخر بالجواهر والدرر، فما إن انتهي من فائدة إلا وفي انتظاري الأخرى، وقد قضيت في قراءتها نحوًا من ستة أشهر، بلا كلل ولا ملل، بل والله لقد عشت تلك الليالي والأيام في سعادة لا يعلمها إلا الله وحده ﷻ، رغم ارتباطي بعمل لا أنتهي منه إلا عند الساعة العاشرة والنصف ليلًا، والحمد لله فقد بارك الله لي في وقتي المتبقي من الليل، حيث كنت في بعض الأحيان أقضي الليل كله بقراءتي في ذلك المجموع المبارك،

فخرجت من تلك القراءة بِكَمٍّ هائل من الفوائد والدرر المتنوعة، فمنها ما يتعلق بالتعاريف، ومنها ما يتعلق بالتقاسيم، ومنها ما يتعلق بالفروق، ومنها ما يتعلق بالضوابط، ومنها ما يتعلق بالقواعد، ومنها ما يتعلق بالإشكالات، ومنها ما يتعلق باللغة، وغير ذلك مما عرف به الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتميز به عن غيره.

وعندما انتهيت من القراءة ووجدتني أمام تلك الفوائد المنثورة؛ قمت ببعض فهرسة تلك الفوائد، وجمع ما يتعلق بكل مادة على حدة، ثم ترتيبها على أبواب العقيدة والتوحيد، كل باب بحسب ما يتعلق بموضوعه، فموضوع التوحيد مثلًا رتبته على أقسام التوحيد الثلاثة، بدأت بتوحيد الإلوهية، ثم الربوبية، ثم الأسماء والصفات، وهكذا.

وقد رأيت أن أفرد المواضيع وحدها لأهميتها وكثرتها، ومنها: ما بين دفتي هذا الكتاب، وهو ما يتعلق بموضوع (الإشكالات) لمسيس الحاجة إليه بالإفراد، لاسيما وأنه باب من النادر أن يتطرق له كل عالم، أو أن يكون مُبَرِّزًا فيه كما هو الحال لدى الإمام ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي تميز به في هذا العصر، وحاز قصب السبق فيه، فما من مسألة من المسائل إلا ويتطرق لبعض الإشكالات لها، أو لحل بعض غوامضها عن طريق بعض افتراض الاحتمالات لها من باب إكمال الفائدة وإتمامها من جميع النواحي، وهذا من كمال حرصه على إتمام المسألة على أكمل وجه وأقربها، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على غزارة علمه، وشدة حرصه على تقريب المسائل بأقرب صورة وأيسرها وأحسنها، وهذا من كمال إخلاصه وصدقه رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما أحسبه كذلك.

وقد أخرت إفراد هذا الكتاب إلى عام (١٤٢٧هـ) نتيجة لانشغالي ببعض البحوث، ثم هيأ الله تعالى لي السبل فقمت بجمع مادته من جميع كتب الشيخ،

سواء من مجموع الفتاوى أو غيرها من المراجع الموجودة في ثنايا هذا السِفر المبارك، حتى تمكنت من جمع هذا الكتاب ولله الحمد والمنة، وقد تخلل جمع هذا الكتاب فترات متقطعة، فمنذ ذلك الحين الذي بدأت فيه بجمع هذا السِفر، أعني منذ عام (١٤٢٧هـ) فلم تمتد يدي إلى الكتاب إلا بأني حفظته في اسطوانة معي ظلت رهينة الأدراج إلى عام (١٤٣٤هـ) حيث يسر الله لي السبل، فقمت بترتيب الكتاب ترتيبًا جديدًا، ووضع عناوين داخلية، وتخريج أحاديثه، وإخراجه بصورة شبه نهائية، وفي هذه السنة الحالية (١٤٣٥هـ) قمت بجمع ما تبقى من كتب الشيخ المطبوعة التي لم تكن آنذاك قد رأت النور، وجردت فوائدها وشواردها المتعلقة بالإشكالات، وأظفتها في مظانها ومواطنها، حتى أصبح بهذه الصورة التي بين أيدينا.

وقد سرت في هذا الكتاب على المنهجية التالية:

① رتبت الكتاب على حسب الأبواب المتعلقة بالعقيدة والتوحيد.

وقد اجتهدت في ترتيبها بحسب ما وقفت على بعض الكتب.

② قمت بتنسيق بعض المسائل وجمعها من عدة كتب، فأحيانًا تكون أصل المسألة أو الفائدة في كتاب (شرح الأصول الثلاثة)، ولم يكن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أسهب وأطال النَفَس في هذا الكتاب، فقد يكون أطال النَفَس في نفْس المسألة في شرح كتاب التوحيد مثلًا، المسمى بـ(القول المفيد)، فأقوم بجمع ما تفرق من المسألة، وتنسيقها وترتيبها بحسب ما يناسبها.

③ وضعت عناوين بارزة في أول المسألة التي أطرحها، من باب تقريب صورة المسألة.

④ قمت بتخريج بعض المسائل التي ذكرها الشيخ عن بعض العلماء،

لاسيما ما يتعلق بشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم -رحمهما الله-، فما أكثر ما يستند ويستشهد بكلامهما في بعض المسائل التي تحتاج إلى التحقيق والتدقيق، وقد عرفا هذان الإمامان بالتحقيق والتدقيق لاسيما في مسائل العقيدة.

⑤ قمت بتخريج الأحاديث التي استدل بها الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، مع الحكم عليها من كلام أهل العلم ممن عرف بتخصصه في هذا الفن، سواء من المتقدمين أو المتأخرين.

⑥ لم أتصرف في النقولات المذكورة إلا في بعض المواضع والمواطن، وهي نادرة جدًّا، وقد انحصر تصرفي في حذف بعض الأشياء التي لا صلة لها أحيانًا بالمسألة، أو بتعديل افتتاحية النص بما يناسب المقام والمقال.

⑦ ذيلت بعض المسائل ببعض الأسئلة التي تتعلق بنفس الموضوع من باب إتمام الفائدة، وقد تكون مفصلة لصورة تلك المسألة أو موضحة لها.

⑧ ربما يرى القارئ الكريم بعض المسائل المكررة، ولكن أرجو ألا يتعجل في قراءتها، أو يحيد عنها بحجة أنها مكررة، ولكن إذا قرأها بعين التأمل والتمعن وجد أن فيها زيادة فائدة لا توجد في المسألة الأخرى، فالنقول وإن اشتركت في شيء فلا بد من وجود الفروق والزوائد، لاسيما في كتب الشيخ، فكلما كان يتقدم الشيخ في السن؛ كلما كان يزداد علمه ويتشعب، ومن سبر حال الشيخ وجد هذا الأمر باديًا في علمه ومنهجيته رَحِمَهُ اللَّهُ.

وختامًا:

«فيا أيها القارئ لهذا الكتاب، لك غنمه، وعلى مؤلفه غرمه، لك ثمرته، وعليه تبعته، فما وجدت فيه من خير فاقبله ولا تلتفت إلى قائله، بل انظر إلى ما

قال، لا إلى من قال، وما وجد فيه من خطأ: فإن قائله لم يأل جهد الإصابة، ويأبى الله إلا أن يتفرد بالكمال، وكما قيل:

والنقص في أصل الطبيعة كامن   فبنو آدم نقصهم لا يجحد

وكيف يعصم من الخطأ من خلق ظلومًا جهولًا؟، ولكن من عدت غلطاته أقرب إلى الصواب ممن عدت إصاباته»[1]، ولينظر الناظر دائمًا وأبدًا بعين الحق والإنصاف والتجرد، فالحق ضالة المؤمن، أينما وجده أخذ به، فإن الذي لا يتواضع للحق يبتلى بمحبة الباطل، عقوبة له من الله، قال تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْاْ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُواْ بِهَا وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُواْ عَنْهَا غَٰفِلِينَ﴾ **[الأعراف: ١٤٦]**.

وأخيرًا:

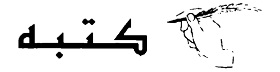
أسأل الله العظيم، رب العرش الكريم، بأسمائه الحسنى، وصفاته العلى، أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، ويبارك لي في عمري، ويجعلني ممن طال عمره وحسن عمله، كما أسأله سبحانه وتعالى أن يجعلني من أنصار دينه، وسنة نبيه ﷺ، ويغفر لوالديّ، ويجعل قبورهما روضة من رياض الجنة، ويجعل هذا العمل في ميزان حسناتهما، ويرفع به درجاتهما، كما أسأله جل وعلا أن يبارك لي في زوجي وأبنائي، وعلم الله كم كابدوا من العناء والمشاق والفراق، وكم تجشموا من النصب والتعب إبان تأليفي لهذا الكتاب، فأسأل الله العظيم أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم، وأن يحفظهم من بين أيديهم ومن خلفهم، وأن

---

(١) انظر: مدارج السالكين (٣/ ٥٢٢).

يجعلهم قرة عين لي في الدنيا والآخرة، كما أسأله جل وعلا أن يغفر للإمام ابن عثيمين ويرفع درجته في عليين، وأن يهدي ضال المسلمين إلى ما يحب ويرضى، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



أبي الوليد القليصي

حامدًا ومصليًا ومسلِّمًا على نبيه المصطفى

الباحث في السنة النبوية

خواتم شهر شعبان لعام (١٤٣٥هـ)

نبذة عن حياة الإمام ابن عثيمين

○ **اسمه ونسبه:**

هو شيخنا العلامة الإمام المحقق الفقيه الأصولي المفسر: محمد بن صالح بن محمد بن سليمان بن عبد الرحمن بن عثمان الوهيبي التميمي، وجده الرابع أطلق عليه عثيمين، فاشتهر به.

○ **مولده:**

ولد في مدينة عنيزة، إحدى مدن القصيم، في السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك لعام (١٣٤٧هـ).

○ **نشأته:**

قرأ القرآن الكريم على جده من جهة أمه عبد الرحمن بن سليمان آل دامغ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فحفظه، ثم اتجه إلى طلب العلم، فتعلم الخط والحساب وبعض فنون الآداب، وكان الشيخ عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ قد أقام اثنين من طلبة العلم عنده ليدرسا الطلبة الصغار، أحدهما الشيخ علي الصالحي، والثاني الشيخ محمد بن عبد العزيز المطوع -رحمهما الله-، قرأ عليه مختصر العقيدة الواسطية للشيخ عبد الرحمن السعدي، ومنهاج السالكين في الفقه للشيخ عبد الرحمن أيضًا، والآجرُّومية والألفية.

وقرأ على الشيخ عبد الرحمن بن علي بن عودان في الفرائض والفقه.

وقرأ على الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي الذي يعتبر شيخه الأول حيث لازمه وقرأ عليه التوحيد والتفسير والحديث والفقه وأصول الفقه

والفرائض ومصطلح الحديث والنحو والصرف.

وكانت لفضيلة الشيخ منزلة عظيمة عند شيخه رحمه الله، فعندما انتقل والد الشيخ محمد رحمه الله إلى الرياض إبان أول تطوره رغب في أن ينتقل معه ولده الشيخ رحمه الله، فكتب له الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله: (إن هذا لا يمكن، نريد محمدًا أن يمكث هنا حتى يستفيد).

ويقول فضيلة الشيخ رحمه الله: (إنني تأثرت به كثيرًا في طريقة التدريس وعرض العلم وتقريبه للطلبة بالأمثلة والمعاني، وكذلك أيضًا تأثرت به من ناحية الأخلاق، لأن الشيخ عبد الرحمن رحمه الله كان على جانب كبير من الأخلاق الفاضلة، وكان رحمه الله على قدر كبير في العلم والعبادة، وكان يمازح الصغير، ويضحك إلى الكبير، وهو من أحسن من رأيت أخلاقًا).

وقرأ على سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله، حيث يعتبر شيخه الثاني، فابتدأ عليه قراءة صحيح البخاري وبعض رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية وبعض الكتب الفقهية.

يقول الشيخ: (تأثرت بالشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله من جهة العناية بالحديث، وتأثرت به من جهة الأخلاق أيضًا وبسط نفسه للناس).

وفي عام (١٣٧١هـ) جلس للتدريس في الجامع، ولما فتحت المعاهد العلمية في الرياض التحق بها عام (١٣٧٢هـ)، يقول الشيخ رحمه الله: (دخلت المعهد العلمي من السنة الثانية، والتحقت به بمشورة من الشيخ علي الصالحي، وبعد أن استأذنت من الشيخ عبد الرحمن السعدي عليه رحمه الله، وكان المعهد العلمي في ذلك الوقت ينقسم إلى قسمين: خاص وعام، فكنت في القسم الخاص، وكان في ذلك الوقت أيضًا من شاء أن يقفز -كما يعبرون- بمعنى أنه

يدرس السنة المستقبلية له في أثناء الإجازة ثم يختبرها في أول العام الثاني، فإذا نجح انتقل إلى السنة التي بعدها، وبهذا اختصرت الزمن) اهـ.

وبعد سنتين تخرج وعُيِّن مدرسًا في معهد عنيزة العلمي، مع مواصلة الدراسة انتسابًا في كلية الشريعة، ومواصلة طلب العلم على يد الشيخ عبد الرحمن السعدي.

ولما توفي فضيلة الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله تولى إمامة الجامع الكبير بعنيزة، والتدريس في مكتبة عنيزة الوطنية، بالإضافة إلى التدريس في المعهد العلمي، ثم انتقل إلى التدريس في كليتيّ الشريعة وأصول الدين بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالقصيم، بالإضافة إلى عضوية هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، وكان لفضيلة الشيخ رحمه الله نشاط كبير في الدعوة إلى الله عز وجل، وتبصير الدعاة في كل مكان، وله جهود مشكورة في هذا المجال.

والجدير بالذكر أن سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله قد عرض بل ألح على فضيلة الشيخ في تولي القضاء، بل أصدر قراره بتعيينه رحمه الله تعالى رئيسًا للمحكمة الشرعية بالإحساء، فطلب منه الإعفاء، وبعد مراجعات واتصال شخصي مع فضيلة الشيخ سمح رحمه الله تعالى بإعفائه من منصب القضاء.

○ زهده وورعه:

مما اشتهر به الشيخ رحمه الله: الزهد والورع، فقد كان من أزهد الناس وأورعهم، فلم يكن من أهل العقارات والأموال، وما يأتيه من الرواتب ينفقه على أهله، وقد أُعطي سيارة جديدة فلم يستعملها، فلما علاها الغبار سحبت من

أمام البيت، وأُعطي بيتًا كبيرًا فوهبه للطلاب.

وفي أحد الأيام كان الشيخ يقف بجوار مسجده مع بعض طلابه يسألونه بعض المسائل، فأتت سيارة فارهة ونزل منها السائق، وأعطى الشيخ مفاتيح السيارة، قائلًا له: إن هذه السيارة هدية من فلان الفلاني «أحد أعيان البلد»، وأبى الشيخ أن يأخذها، فألح عليه ذلك الأخ إلا أخذها، فأخذ الشيخ مفاتيح السيارة، وركب ذلك الشخص السيارة الأخرى وذهب، وتابع الشيخ حديثه مع الطلاب وهو يقلب المفاتيح في يده، ولم يلتفت للسيارة مطلقًا، وفجأة أتى شاب وسلّم على الشيخ، وقال له: يا شيخ الليلة زواجي، وإني أرجو أن تحضره، فاعتذر له الشيخ بحكم كثرة مشاغله، ولكن الشاب ألح على الشيخ، فلاطفه الشيخ بالكلام، واعتذر له مرة أخرى، وقال له: خذ مفاتيح هذه السيارة، فهي هدية مني لك، وأخذ الشاب السيارة وذهب بها، وعاد الشيخ لحديثه وكأن شيئًا لم يكن.

ومما يبين ورعه رَحِمَهُ اللَّهُ: أنه كان يرفض أن يتسلم رواتب الدروس التي يتخلف عن تدريسها في الجامعة، نظرًا لبعض انشغالاته.

○ تواضعه:

وأما تواضعه: فقد كان رَحِمَهُ اللَّهُ من أكثر الناس تواضعًا ممن عرفت من العلماء وممن جالستهم، وأذكر عندما رأيته أول مرة لم أصدق أن هذا هو الشيخ ابن عثيمين، الذي ملأ اسمه الدنيا، فقد رأيته يلبس ثوبًا باليًا لا يرى عليه أثر الترف، حتى أنه لم يكن مكويًا، وهكذا أيضًا غترته البيضاء؛ فقد كانت من أرخص الغتر التي عرفتها، وهكذا أيضًا طاقيته، فقد سئل ذات مرة عن القبعة التي يلبسها بعض الشباب، فقال: أنا لا أعرفها، وإنما أعرف هذه الطواقي،

وأخرج طاقيته من تحت الغترة، وضحك الناس من شكلها؛ لأنها كانت من أرخص الطواقي التي عرفت، وحينها والله تيقنت أن هذا الرجل قد باع هذه الدنيا التي انغر بها كثير من الناس.

ومن رأى الشيخ وهو لا يعرفه، لا يكاد يصدق أن هذا هو الإمام ابن عثيمين، ومن جميل ما ذكر عنه رَحِمَهُ الله ذلك الموقف المشهور عنه مع سائق التاكسي، حيث صلى الشيخ في الحرم المكي، وأراد بعد خروجه من الحرم الذهاب إلى مكان يحتاجه، فأوقف الشيخ سيارة تاكسي، وصعد معه، وفي أثناء الطريق كما هي العادة؛ أراد السائق التعرف على الراكب.

فقال السائق: مَن الشيخ؟

فقال الشيخ: محمد بن عثيمين.

فقال السائق: الشيخ ابن عثيمين!، وظن السائق أن الشيخ يكذب عليه، إذ لم يخطر بباله أنّ هذا هو الشيخ ابن عثيمين، لِما رآه من تواضعه في هيئته، وركوبه معه التاكسي، لأن الغالب على من كان في مستوى الشيخ أن يحاط بالحرس من كل مكان، ويكون معه سائق خاص به، وغير ذلك.

فقال له الشيخ: نعم الشيخ.

فأخذ السائق ينظر إلى الشيخ وهز رأسه متعجبًا من هذه الجرأة في تقمص شخصية الشيخ!

فقال له الشيخ: مَن الأخ؟

فقال السائق: الشيخ عبدالعزيز بن باز.

فضحك الشيخ، ثم قال له: أنت الشيخ ابن باز؟!

فقال له السائق: يعني أنت الشيخ ابن عثيمين؟!

ثم تأكد السائق أنه هو الشيخ ابن عثيمين بحق، ووقع في إحراج.

وهذا من المواقف التي بحق تدل على أن الشيخ رَحِمَهُ اللهُ من رآه لا يكاد يصدق عينيه من أنه يرى الإمام الذي انتشر علمه وصيته في مشارق الأرض ومغاربها؛ من قمة التواضع الذي هو عليه.

ومما يبين تواضعه أيضًا رَحِمَهُ اللهُ: أنه كان يمنع أي إنسان أن يطلق عليه لفظ (العلامة)، وإذا سجل أحد طلابه ذلك في شريط، بادر مسرعًا قائلًا له: (امسحه امسحه).

وذات مرة استأذن أحد الطلاب الشيخ بإلقاء قصيدة، فأذن له، وقال من ضمن تلك الأبيات مادحًا الشيخ:

مادام فينا ابن صالح شيخ صحوتنا   بمثله يرتجى التأييد والظفر

فاعترض الشيخ على الطالب وقال: أنا لا أوافق على هذا البيت، لأني لا أريد أن يربط الحق بالأشخاص، فإذا ربط الحق بالأشخاص معناه أن الإنسان إذا مات قد ييأس الناس.

ومما يدل على تواضع الشيخ رَحِمَهُ اللهُ أيضًا: ما ذكره الشيخ عبد المحسن القاضي، حيث قال: كان مرة في أحدى حلقات التعليم، أحد طلاب الشيخ ذهب إلى دورة المياه، فانكسرت أنبوبة الماء، فأتى إلى الشيخ في وسط الحلقة وأخبره بذلك، فما كان من الشيخ رَحِمَهُ اللهُ وكان في مسجد بجوار بيته يدرّس في الصباح إلا أن ذهب وأتى بعدّة الإصلاح (السباكة) هو والطلاب، واجتمعوا وأصلحوا هذه الماسورة، ثم رجع لدرسه ليكمل.

ومن ذلك أيضًا ما ذكره أحد محبي الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: حيث قال: كان رَحِمَهُ اللهُ مع أحد محبيه بسيارة قديمة كثيرة الأعطال، فكانت تمشي وتتوقف، وفي مرة من المرات توقفت وهو في طريقه إلى الجامع، فما كان منه رَحِمَهُ اللهُ إلا أن قال للسائق: ابق مكانك وسأنزل لأدفع السيارة، فنزل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ ودفع السيارة بنفسه حتى تحركت.

○ **مؤلفاته:**

له رحمه الله تعالى مؤلفات كثيرة تربو على المائة ما بين كتاب ورسالة.

ولعل من أشهرها:

(١) الشرح الممتع على زاد المستقنع.

(٢) شرح بلوغ المرام.

(٣) شرح رياض الصالحين.

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد.

(٥) شرح الأصول الثلاثة.

(٦) شرح كشف الشبهات.

(٧) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى.

(٨) شرح العقيدة الواسطية.

(٩) شرح لُمعة الاعتقاد.

(١٠) تفسير القرآن، وهو تفسير لبعض سور القرآن، وقد نزل منه بعض الأعداد، كتفسير سورة البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والحجرات، وجزء عم، ومن أحكام القرآن، وغير ذلك.

(١١) مجموع فتاوى ورسائل الشيخ، ووصل إلى الآن إلى المجلد الثامن والعشرين.

○ مواقف مشرقة على فراش المرض:

قال ابنه إبراهيم: أتذكر في اليوم التاسع والعشرين من رمضان في الصباح، حصل معه بعض التعب، وقرر الطبيب المرافق بنقله إلى مستشفى جده التخصصي، وبالفعل تم نقله من مكانه في الحرم بسيارة الإسعاف إلى المستشفى، وأدخل فورًا إلى غرفة العناية المركزة، ومكث فيها قرابة أربعة ساعات، ثم بعدما خرج من غرفة العناية المركزة وأحس بشيء بسيط من النشاط؛ أصر على أن يعود إلى مكة مرة أخرى في نفس اليوم، وحاولنا والإخوان أن نثنيه عن هذا القرار لكنه أصر إلا أن يذهب، لأنها آخر ليلة من ليالي رمضان، ولا يرغب أن تفوته، وأن هناك الكثير ممن ينتظرون الدرس، وفعلًا عدنا ووصلنا إلى مكة في وقت صلاة العشاء، ثم أخذناه من سيارة الإسعاف محمولًا على النقالة الخاصة بالإسعاف، وكان الأوكسجين على فمه، وإسطوانة الأوكسجين بين أرجله، إلى أن وصلنا إلى الغرفة المخصصة له، ثم أول عمل قام به أن توضأ ثم صلى العشاء، وبعدها طلب مكبرات الصوت، لأنهم كانوا على وشك الانتهاء من صلاة التراويح، وأرسل الأخ عبد الرحمن إلى مكان الدرس لتلقي الأسئلة من السائلين، وقام الطبيب بإبعاد الأوكسجين عنه، ووضع الأنبوب في الذي يوضع في الأنف، ثم بدأ الدرس وسط ذهول من الأطباء والمرافقين له، وألقى الدرس في موقف عجيب جدًّا، وبعدها كان يقول: لو جلسنا في جدة لفاتنا هذا لخير العظيم.

○ **وفــاتــه:**

كانت لحظاته الأخيرة يعمرها بقراءة القرآن، فقبل موته بساعة واحدة كان يقرأ القرآن بكل صعوبة، ثم بعدها دخل في غيبوبة؛ حتى وافته المنية في عصر يوم الأربعاء (١٥/ ١٠/ ١٤٢١هـ)، وتم دفنه بمقبرة العدل بمكة المكرمة، بجوار قبر شيخه العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز رَحِمَهُ اللهُ[١].

أسأل الله أن يرحمه رحمة واسعة وأن يجمعنا وإياه في جنات النعيم، وأن يجزيه عما قدّم للإسلام والمسلمين خيرًا.



---

(١) اقتبست بعض هذه الترجمة من كتاب: الدر الثمين، والإمام الزاهد، والجامع لحياة العلامة ابن عثيمين.

معنى الإشكالات

○ **معنى الإشكالات:**

يقال: أشكل الأمر، أي التبس واختلط.

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ اللَّهُ:

«أشكل علي الأمر: أي اختلط».

والأشكل عند العرب: اللونان المختلطان.

ومنه قيل للأمر المشتبه: مشكل(١).

وأصله من المماثلة.

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ:

«الشين والكاف واللام مُعظمُ بابِهِ المُماثَلة. تقول: هذا شَكِل هذا، أي مِثله. ومن ذلك يقال: أمرٌ مُشْكِل، كما يقال: أمر مُشْتبِه، أي هذا شابَهَ هذا، وهذا دخل في شكِل هذا»(٢)

ومن خلال ما سبق يتبين أن المشكل: يطلق على الغامض والمختلط والمشتبه، بجامع عدم الوضوح، بسبب معارضة ظاهرة بين نص وآخر، أو بين نص وأصل شرعي، أو قاعدة شرعية، أو بسبب إجمال يحتاج إلى بيان.

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (١٠/ ١٦)، ومختار الصحاح (٤/ ١٤١٨)، ولسان العرب (١١/ ٣٥٧).

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة (٣/ ٢٠٤).

هذا هو المعنى الغالب على المشكل في استعمال أهل السنة والجماعة.

وأما أهل البدع والأهواء فإنهم يستشكلون كل ما يخالف عقائدهم ومناهجهم وآراءهم في التلقي والاستدلال، ويلبسون على الناس بدعوى التعارض بين العقل والنقل تارة، وتارة أخرى بدعوى أنها تعارض قواعدهم وأصولهم التي وضعها لهم أئمتهم الضُلال، والله المستعان.

وبهذا يتبين أن المشكل فن مستقل من فنون العلم، حاله حال أي علم من العلوم، له أصوله وأسسه وقواعده.

ومن الجدير بالذكر: التنويه على أن هناك ثمة علاقة بين (المشكل) و(المختلف):

فالمشكل كما سبق بيانه: أنه يطلق على الغامض والمختلط والمشتبه.

وأما المختلف: فهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرًا[(١)]

وبهذا يتضح أن هناك علاقة وشبهًا بين المشكل والمختلف.

○ **بعض المؤلفات التي ألفت في هذا الباب:**

(١) كتاب (اختلاف الحديث) للإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

وهو أول مؤلف أُلف في هذا الفن، وقد خصصه الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ بالمسائل المتعلقة بالفقه.

(٢) كتاب (تأويل مشكل القرآن) للإمام ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد كان غرض ابن قتيبة من تأليف هذا الكتاب: درؤه رَحِمَهُ اللَّهُ للتناقض

---

(١) انظر: تدريب الراوي (٢/ ٦٥١).

والاختلاف عن القرآن الكريم، وإبطاله لتحريف المتأولين له، وبيانه لمعاني بعض ألفاظه الشرعية.

(٣) كتاب (تأويل مختلف الحديث) أيضًا للإمام ابن قتيبة رحمه الله.

وقد امتاز هذا الكتاب باشتماله على جملة من الأحاديث التي يطعن بها أهل البدع على أهل السنة، فدفع التعارض عنها، وأزال ما استشكل فيها، بتوجيهات موفقة سديدة.

كما امتاز الكتاب أيضًا بتنوع الأدلة، فهو لا يقتصر في الاحتجاج على الأدلة الشرعية فحسب، بل يتبع ذلك أيضًا بالأدلة العقلية، والشواهد اللغوية والشعرية، مما أكسبه أهمية بالغة عند أهل العلم.

والكتاب متنوع المسائل، ففيه ما يتعلق بالعقيدة، وفيه ما يتعلق بالفقه، والغالب ما يتعلق بمسائل العقيدة.

(٤) كتاب (شرح مشكل الآثار) للإمام الطحاوي رحمه الله.

وهذا الكتاب يعد من أوسع ماكتب في هذا المجال، وقد تميز بأنه كان شاملًا ومتنوعًا، فلم يقتصر فيه على موضوع معين، بل شمل الكتاب مواضيع متعددة، في العقائد، وفي الفقه، وفي الآداب، والفرائض، وأسباب النزول، وغير ذلك مما تميز به.

ومما امتاز به الكتاب أيضًا: أن أكثره متصل السند، فهو يذكر الأحاديث التي يوردها متصلة السند برسول الله ﷺ، مما يسهل الوقوف على الرواية ودرجة صحتها والحكم عليها.

(٥) كتاب (كشف المشكل من حديث الصحيحين) للإمام ابن الجوزي رحمه الله.

وقد ألف ابن الجوزي هذا الكتاب لشرح ما استشكل من أحاديث

الصحيحين، معتمدًا فيهما على كتاب (الجمع بين الصحيحين) للحميدي، وقد امتاز الكتاب بأنه خاص بالصحيحين، ولم يقتصر فيه على فن معين، وكان لمسائل الفقه الحظ الأكبر، وأما مسائل العقيدة فلم يستوعب جميع مسائلها الموجودة في الصحيحين، مع اضطرابه في نصوص الصفات بين النفي والإثبات، وخاصة الصفات الخبرية، فإنه كثيرًا ما يؤولها.

(٦) كتاب (دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب) للإمام محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله.

وقد كان غرض الشيخ رحمه الله من تأليف الكتاب: دفع ما يوهم التعارض عن الآيات القرآنية، وقد تميز هذا الكتاب بأن سار عليه المؤلف في نصوص الصفات على منهج السلف، كما هو المعروف عنه رحمه الله.

وهناك كتب ألفت في هذا الباب غير هذه الكتب فلم أذكرها، لأن الغالب عليها أنها سارت على منهج المتكلمين المبتدعة، فاكتفيت بذكر هذه الكتب فحسب.

وأرجو من الله تعالى أن يكون هذا الكتاب الذي قمت بجمعه من كتب الإمام ابن عثيمين رحمه الله، أرجو أن يكون النواة الأولى لمن استطاع أن يقف على جمع جميع ما أفاد به الشيخ رحمه الله في هذا الباب مما أشكل أو أوهم أو مما يوجب التساؤل أو الحيرة أو الاضطراب، ويقوم بدراستها كل مسألة على حدة حتى تعم الفائدة أكثر.

والكتاب الذي جمعته ليس خاصًا بالمشكل فحسب، بل هو أعم من ذلك، ولكني اخترت أن أصدر عنوانه بذلك: لأن الشيخ رحمه الله عندما يورد بعض المسائل أحيانًا يصدرها بهذه اللفظة (قد يشكل)، أو (وهنا إشكال)، أو (إن قال

قائل)، فمن هذا المنطلق أحببت أن يكون عنوان الكتاب بما يتعلق بالأمور المشكلة، ثم أيضًا أن معنى الإشكال أعم من جميع المعاني التي تعني الإيهام والاضطراب والتأويل والتشبيه.

وسيرى القارئ في ثنايا هذا الكتاب أن بعض المواضيع ليست من الأمور المشكلة في الأصل، ولكني أثبتها لما فيها من الفائدة، ولما لها من العلاقة بينها وبين ما قد يكون مشكلًا عند بعض الناس دون البعض الآخر.

فوائد علم الإشكالات

○ **لعلم الأمور المشكلة فوائد كثيرة، ومنها:**

(١) بيان محاسن الدين الإسلامي، وأنه دين لا تناقض فيه ولا حيرة ولا شك.

(٢) إزالة ما قد يعلق في الدين من الشبه التي يختلقها أعداء الدين.

(٣) إزالة ما قد يعلق في القلب والذهن من الشبه والشكوك والحيرة.

(٤) التحصن من أهل البدع والأهواء الذين يصيدون في الماء العكر، والذين يلبسون على بعض الناس أمور دينهم ومعتقدهم، فما أكثر الملبسين.

(٥) زيادة الثبات على الدين، والتمسك به.

(٦) تفتح الذهن، والنظر إلى الأمور من جميع جوانبها.

معنى العقيدة

○ **معنى العقيدة:**

لغةً: مأخوذة من العقد؛ وهو الربط، والإبرام، والإحكام، والتوثق، والشد بقوة، والتماسك، والمراصة، والإثبات؛ ومنه اليقين والجزم.

والعقد نقيض الحل، ويقال: عقده يعقده عقدًا، ومنه عقد اليمين والنكاح، قال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَـٰنِكُمْ وَلَـٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَـٰنَ﴾ [المائدة: ٨٩](١)

شرعًا: العقيدة: هي ما يؤمن به الإنسان، ويعقد عليه قلبه، ويتخذه دينًا يدين به.

والعقيدة الإسلامية: هي الإيمان والاعتقاد الجازم والتصديق التام الذي ينبني عليه القول والعمل بالله وملائكته وكتبه ورسله والإيمان باليوم الآخر وبالقدر خيره وشره، وبكل ما جاء في القرآن العظيم والسنة النبوية الصحيحة من أركان الإسلام والإيمان والإحسان، وغير ذلك من أحكام الدين وأموره وأخباره، وما أجمع عليه السلف الصالح، والتسليم لله تعالى والإذعان والانقياد له سبحانه في الحكم والأمر والقدر والشرع، وللرسول ﷺ بالتصديق والطاعة والتحكيم والاتباع، والإنكار والبراءة من كل ما خالف ذلك وناقضه.

---

(١) انظر: «مختار الصحاح» (٢/ ٥١٠)، و«القاموس المحيط» (ص/ ٣٨٣)، و«لسان العرب» (٣/ ٢٩٥-٣٠٠).

أقسام العقيدة

تنقسم العقيدة إلى قسمين:

(١) عقيدة حقة.

وهي العقيدة الإسلامية، وهي العقيدة المقصودة إذا أطلقت.

والناس المنتمون لهذه العقيدة؛ ينقسمون إلى ثلاثة أقسام:

(١) مرتدون.

وهم الذين ناقضوا العقيدة الإسلامية، ووقعوا في الشركيات أو الكفريات.

كالجهمية، الذين عطلوا أسماء الله ﷻ وصفاته؛ فعبدوا عدمًا، وكالرافضة الذين يُكفرون خيار الصحابة، ويتهمون عائشة بما برأها الله منه، ويزعمون أن القرآن ناقص، وكغلاة الصوفية أصحاب وحدة الوجود والحلول، وكالقبورية الذين يعبدون الأولياء والقبور.

(٢) مبتدعون.

وهم الذين وقعوا في شراك البدع الغير مخرجة من الملة، كأصحاب الاحتفالات المحدثة، كالاحتفال بما يسمى بالمولد النبوي، والرجبية، والشعبانية، وكأصحاب الأذكار المبتدعة، وغير ذلك، وكمن انتمى للحزبيات المفرقة للأمة.

(٣) أهل عقيدة صحيحة.

وهم كل من تمسك بالكتاب والسنة، قولًا وعملًا واعتقادًا، وهم أهل السنة والجماعة.

(٢) عقيدة باطلة.

وهي كل عقيدة مضادة ومصادمة للعقيدة الإسلامية، كعقيدة الكفار والمشركين والملاحدة، كاليهود والنصارى والمجوس.

موضوعات علم العقيدة

العقيدة بمفهوم أهل السنة والجماعة: اسم عَلَم على العِلْم الذي يُدرس ويَتَناول جوانب التوحيد، والإيمان، والإسلام، وأمور الغيب، والنبوات، والقدر، والأخبار، وأصول الأحكام القطعية، وما أجمع عليه السلف الصالح من أمور العقيدة، كالولاء والبراء، والواجب تجاه الصحابة، وأمهات المؤمنين-رضوان الله عليهم أجمعين.

ويدخل في ذلك: الرد على الكفار، والمبتدعة، وأهل الأهواء، وسائر الملل والنحل، والمذاهب الهدامة، والفرق الضالة، والموقف منهم، إلى غير ذلك من مباحث العقيدة.

مصادر العقيدة

○ **العقيدة لها مصدران أساسيان:**

(١) كتاب الله ﷻ.

(٢) سنة رسول الله ﷺ.

عن أبي هريرة ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض**»[١]

قواعد الاستدلال على مسائل الاعتقاد

• القاعدة الأولى •

(العقيدة توقيفية؛ فلا تثبت إلا بدليل من الشارع، ولا مسرح فيها للرأي والاجتهاد والقياس).

فإن مصادرها مقصورة على ما جاء في الكتاب والسنة؛ لأنه لا أحد أعلم بالله وما يجب له وما ينزه عنه من الله، ولا أحد بعد الله أعلم بالله من

(١) البزار (٨٩٩٣)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٤٤٦٠٦)، والدارقطني (٤٦٠٦)، والحاكم (١/ ٩٣)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٩٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١١٤)، وصححه الألباني في الحديث حجة بنفسه (ص/ ٣٢).

رسول الله ﷺ، ولهذا كان منهج السلف الصالح ومن تبعهم في تلقي العقيدة مقصورًا على الكتاب والسنة، فما دل عليه الكتاب والسنة في حق الله تعالى آمنوا به، واعتقدوه وعملوا به، وما لم يدل عليه كتاب الله ولا سنة رسوله: نفَوْهُ عن الله تعالى ورفضوه؛ ولهذا لم يحصل بينهم اختلاف في الاعتقاد، بل كانت عقيدتهم واحدة، وكانت جماعتهم واحدة.

قال سفيان بن عيينة رحمه الله:

(سمعت مالك بن أنس، وأتاه رجل، فقال: يا أبا عبد الله، من أين أحرم؟. قال: من ذي الحليفة، من حيث أحرم رسول الله ﷺ، فقال: إني أريد أن أحرم من المسجد من عند القبر، قال: لا تفعل، فإني أخشى عليك الفتنة، فقال: وأي فتنة في هذه؟! إنما هي أميال أزيدها!!، فقال: وأي فتنة أعظم من أن ترى أنك سبقت إلى فضيلة قصر عنها رسول الله ﷺ؟!، إني سمعت الله يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣])[١]

• القاعدة الثانية •

(الإيمان والتسليم المطلق لنصوص الكتاب والسنة وتعظيمها).

فمن أصول عقيدة السلف الصالح؛ أهل السنة والجماعة: الإيمان والتسليم بكل ما جاء في كتاب الله ﷻ، وما صح من سنة نبيه ﷺ ظاهرًا وباطنًا.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ

---

(١) انظر: «الفقيه والمتفقه» للخطيب البغدادي (١/ ١٤٨)، و«الحلية» لأبي نعيم (٦/ ٣٢٦).

﴿ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلٗا مُّبِينٗا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وقد أصّل الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ هذه القاعدة، حين قال عندما سئل عن الاستواء: (**الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة**)[(١)]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

(ولم يكن في سلف الأمة وأئمتها من يرد أدلة الكتاب ولاالسنة على شيء من مسائل الصفات ولا غيرها، بل ينكرون على أهل الكلام الذين يعدلون عما دل عليه الكتاب والسنة إلى ما يناقض ذلك)[(٢)]

• القاعدة الثالثة •

(مصدر تلقي العقيدة: هو الكتاب والسنة والإجماع تابع لهما).

قال الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ:

(ليس في الاعتقاد في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوصًا في كتاب الله، أو صح عن رسول الله ﷺ، وأجمعت عليه الأمة، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك يسلم له ولا يناظر فيه)[(٣)]

• القاعدة الرابعة •

(الإيمان بالنصوص على ظاهرها، ورد التأويل إلا إذا وجب التأويل).

---

(١) انظر: «الرد على الجهمية» للدارمي (١٠٤)، و«اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٦٦٤)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (٨٦٧).

(٢) الصفدية (١/ ٢٩٥).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٥).

قال الإمام ابن الوزير رحمه الله:

(من النقص فى الدين رد النصوص والظواهر ورد حقائقها إلى المجاز من غير طريق قاطعة تدل على ثبوت موجب للتأويل)[١]

• القاعدة الخامسة •

(لا تعارض أبدًا بين نصوص الوحيين الصحيحة وبين العقل).

إذا رأى أحد أن هناك تعارض بين النص والعقل، فذلك راجع إلى سوء الفهم أو قصوره.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

(وكان من أعظم ما أنعم اللّه به عليهم -السلف- اعتصامهم بالكتاب والسنة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان: أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن، لا برأيه ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، ولا وجْده؛ فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم، فيه نبأ من قَبْلَهم، وخبر ما بعدهم، وحُكْم ما بينهم، هو الفَصْل ليس بالهَزْل، من تركه من جبار قَصَمَهُ اللَّه، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله)[٢]

• القاعدة السادسة •

(يجب فهم النصوص على فهم الصحابة).

ويكفي هنا الاستدلال بقول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ

(١) إيثار الحق (ص/ ١٢٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨).

﴿وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

فعلينا اتباعهم علمًا وعملًا.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة)(١).

وقال الإمام ابن عبد الهادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(ولا يجوز إحداث تأويل في آية أو سنة لم يكن على عهد السلف ولا عرفوه ولا بينوه للأمة؛ فإن هذا يتضمن أنهم جهلوا الحق في هذا، وضلوا عنه، واهتدى إليه هذا المعترض المستأخر)(٢).

• القاعدة السابعة •

(السكوت عما سكت عنه الله ورسوله، وعدم الخوض فيما أمسك السلف).

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

قال الإمام ابن أبي زيد القيرواني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(التسليم للسنن لا تعارض برأي ولا تدفع بقياس، وما تأوله منها السلف الصالح تأولناه، وما عملوا به عملناه، وما تركوه تركناه، ويسعنا أن نمسك عما

---

(١) أصول السنة (ص/ ١٤).

(٢) الصارم المنكي (ص/ ٣١٨).

أمسكوا، ونتبعهم فيما بينوا، ونقتدي بهم فيما استنبطوا ورأوه من الحديث، ولا نخرج عن جماعتهم فيما اختلفوا فيه أو تأويله، وكل ما قدمنا ذكره فهو قول أهل السنة وأئمة الناس في الفقه والحديث)[١]

• القاعدة الثامنة •

(عدم تقديم كلام أحد على كلام الله، وكلام رسوله ﷺ).

فأهل السنة والجماعة: لا يقدمون كلام أحد على كلام الله، وكلام رسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١].

قال الإمام ابن عثيمين رحمه الله:

(ومن التقدم بين يدي الله ورسوله: البدع بجميع أنواعها، فإنها تقدم بين يدي الله ورسوله، بل هي أشد التقدم، فإن حقيقة حال المبتدع: أنه يستدرك على الله ورسوله ما فات، مما يدعي أنه شرع!! فالمبتدعون كلهم تقدموا بين يدي الله ورسوله، ولم يبالوا بهذا النهي، حتى وإن حسن قصدهم، فإن فعلهم ضلالة، لأن كل من تقرب إلى الله بما لم يشرعه: فإنه مبتدع ظالم، لا يقبل الله من تعبده، لما ثبت عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»[٢])[٣]

---

(١) الجامع في السنن والآداب (ص/ ١١٧).

(٢) أخرجه: البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (٤٤٩٢).

(٣) تفسير سورة الحجرات (ص/ ٧-١١) بتصرف يسير.

• القاعدة التاسعة •

(اشتمال الوحي على مسائل التوحيد بأدلتها).

إن الرسول ﷺ بين مسائل التوحيد تارة بأدلتها النقلية مباشرة، كأحوال البرزخ، ومسائل الآخرة، وتارة يجمع إلى الأدلة النقلية الأدلة العقلية ويرشد إليها، فإما أن تكون أدلة مسائل علم التوحيد أدلة نقلية، أو أدلة نقلية عقلية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

(ومحال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة في الدين، أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم، ويعتقدونه في قلوبهم في ربهم ومعبودهم رب العالمين، الذي معرفته غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب، بل هذا خلاصة الدعوة النبوية وزبدة الرسالة الإلهية)(١)

• القاعدة العاشرة •

(لا ينصب شخص غير النبي ﷺ كائنًا من كان يوالى ويعادى من أجله).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

(وليس لأحد أن ينصب للأمة شخصًا يدعو إلى طريقته ويوالي عليها ويعادي غير النبي ﷺ، ولا ينصب لهم كلامًا يوالي عليه ويعادي غير كلام الله تعالى ورسوله ﷺ، وما اجتمعت عليه الأمة، بل هذا من فعل أهل البدع، الذين ينصبون لهم شخصًا أو كلامًا يفرقون به بين الأمة، يوالون على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون)(٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٧).

(٢) المصدر السابق (٢٠/ ١٦٤).

• القاعدة الحادية عشرة •

(كل تنازع وخلاف فمرده إلى الكتاب والسنة).

قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

ومعنى الرد إلى الله سبحانه وتعالى: الرد إلى كتابه، ومعنى الرد إلى رسوله ﷺ: الرد إلى سنته بعد وفاته، وهذا مما لا خلاف فيه بين جميع المسلمين.

قال الإمام ابن سعدي رحمه الله:

(أمر الله برد ما تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه إلى الله والرسول.

أي: إلى كتاب الله وسنة رسوله؛ فإن فيهما الفصل في جميع المسائل الخلافية، إما بصريحهما، أو عمومهما، أو إيماء، أو تنبيه، أو مفهوم، أو عموم معنى يقاس عليه ما أشبهه، ولا يستقيم الإيمان إلا بهما، فالردّ إليهما شرطٌ في الإيمان، فلهذا قال: ﴿إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾، فدل ذلك على أن: من لم يردّ إليهما مسائل النزاع فليس بمؤمن حقيقة، بل مؤمن بالطاغوت)[(١)] [(٢)]

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (ص/١٨٦).

(٢) انظر لبعض هذه القواعد كتاب: «منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد» للدكتور عثمان علي حسن.

مظاهر وسطية عقيدة أهل السنة والجماعة

والمراد من كون عقيدة أهل السنة وسطية:

(١) أنها أعدل العقائد، فلا إفراط فيها ولا تفريط.

(٢) أنها أحكم العقائد وأضبطها.

وقد بدت وسطية أهل السنة والجماعة بين الفرق الضالة في الأمور التالية:

(١) في أسماء الله وصفاته.

فهم وسط بين أهل النفي والتعطيل، وأهل التشبيه والتمثيل.

فأهل التعطيل: الذين أنكروا ما يجب لله من الأسماء والصفات، أو أنكروا بعضه، فهم نوعان:

(أ) أهل التعطيل الكلي: كالجهمية والمعتزلة.

(ب) أهل التعطيل الجزئي: كالأشعرية والماتريدية.

وأهل التشبيه: الذين شبهوا الله بخلقه، وجعلوا صفاته من جنس صفات مخلوقاته؛ كما فعل الكرامية، والهشامية.

وأما أهل السنة والجماعة: فيؤمنون بكل ما وصف الله به نفسه، أو وصفه رسوله ﷺ، وبجميع أسمائه الحسنى، من غير تحريف لمعناها، ولا نفي لها أو تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، تصديقًا بما أخبر الله عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

(٢) في باب القدر.

فهم وسط بين القدرية والجبرية.

فالقدرية: ويمثلهم المعتزلة، جفوا في إثبات القدر؛ فنفوا قدرة الله ﷻ وخلقه لأفعال عباده.

والجبرية: ومنهم الجهمية، غلوا في إثبات القدر، ونفوا مسئولية العبد عن أفعاله؛ فأنكروا فعل العبد لأفعاله، ونسبوا ذلك إلى الله.

وأما أهل السنة والجماعة: فأثبتوا أن للعبد مسئولية عن أفعاله، وإرادة ترجع له الفعل، ومشيئة واختيارًا، وقدرة على الأفعال؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

(٣) في نصوص الوعد والوعيد.

فهم وسط بين المرجئة والوعيدية.

فالمرجئة: أخذوا بنصوص الوعد، وتركوا نصوص الوعيد، وقالوا: كل ذنب سوى الشرك فهو مغفور؛ فالإيمان لا تضر معه معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة.

وإنما ضلوا في هذا الباب بسبب عبادتهم الله بالرجاء وحده، وإهمال جانب الخوف.

والوعيدية من الخوارج والمعتزلة: أخذوا بنصوص الوعد والوعيد، وغلوا في نصوص الوعيد، وقالوا: لا بد أن ينجز الله وعده ووعيده، ولا يصح أن يخلف أيًّا منهما.

وسبب ضلالهم في هذا الباب: عبادتهم الله بالخوف وحده، وإهمال جانب الرجاء.

وأما أهل السنة والجماعة: فأخذوا بنصوص الوعد والوعيد؛ وجمعوا بين الخوف والرجاء، فلم يفرطوا في نصوص الوعد كالمرجئة، ولم يغلوا غلو الخوارج والمعتزلة في نصوص الوعيد.

فأهل السنة: يقولون في الوعيد: (يجوز أن يعفو الله عن المذنب، وأن يخرج أهل الكبائر من النار، فلا يخلد فيها أحد من أهل التوحيد)، ويقولون في الوعد: (إن الله لا يخلف وعده، فإذا وعد عباده بشيء، كان وقوعه واجبًا بحكم وعده؛ فإنه الصادق في خبره، الذي لا يخلف الميعاد).

(٤) في باب الأسماء والأحكام.

فهم وسط بين الوعيدية والمرجئة.

والمراد بالأسماء: أسماء الدين، وهي تلك الألفاظ التي رتب الله ﷻ عليها وعدًا ووعيدًا؛ مثل: مؤمن، ومسلم، وكافر، وفاسق.

والمراد بالأحكام: أحكام أصحاب هذه الأسماء في الدنيا والآخرة.

والناس في أحكام عصاة المسلمين وأسمائهم، قد انقسموا إلى طرفين: وعيدية، ومرجئة، ووسط: أهل السنة والجماعة.

(١) انقسامهم في أسماء مرتكبي الكبائر.

فالوعيدية: سلبوا اسم الإيمان عن العاصي في الدنيا، وسموه: إما كافرًا كالخوارج، أو في منزلة بين الإيمان والكفر؛ فلا هو مؤمن ولا كافر، كالمعتزلة.

والمرجئة والجهمية: زعموا أن العاصي مؤمن كامل الإيمان؛ لأن الإيمان عندهم مجرد ما في القلب، أو المعرفة القلبية، وهم الذين قالوا: (لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة).

أما أهل السنة والجماعة: فقد أطلقوا على مرتكب الكبيرة اسم: (مؤمن عاص، أو مؤمن فاسق، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته)، فلا يزيلون عنه اسم الإيمان بالكلية بذهاب بعضه، ولا يعطونه اسم الإيمان المطلق، والله ﷻ قد سمى المقتتلين مؤمنين؛ فقال: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]، إلى أن قال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ١٠].

(٢) انقسامهم في أحكام مرتكبي الكبائر في الآخرة.

فالوعيدية: حكموا بخلود أصحاب الكبائر في النار في الآخرة؛ فالخوارج قالوا: إن أهل الكبائر خالدون مخلدون في النار، لا يخرجون منها أبدًا.

والمعتزلة: قالوا: يدخلون النار، ويخلدون فيها أبد الآبدين، ودهر الداهرين، ويظهر من أقوال الفرقتين تشابه موقفهم في حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة.

أما أهل السنة والجماعة: فقالوا: إن حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة أنه يخاف عليه العقاب، ويرجى له الرحمة؛ فمن لقي الله مصرًا غير تائب من الذنوب التي استوجب بها العقوبة، فأمره إلى الله ﷻ؛ إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له؛ فإن غفر له، وأدخله الجنة دون عذاب ولا عقاب، فبفضله، وإن أدخله النار وعذبه بقدر ذنوبه، فبعدله، ثم إنه لا يخلد في النار كالكفار، وهم في ذلك ينطلقون من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

(٥) في أصحاب رسول الله ﷺ.

فهم وسط بين الغلاة والجفاة.

فالغلاة: الذين يقولون بألوهية أمير المؤمنين وأبي السبطين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أو يقولون بعصمته، أو يفضلونه على أبي بكر وعمر رضي الله عنهم أجمعين.

والجفاة: الذين جفوا الصحابة حتى كفروهم، ولعنوهم، ورموهم بالعظائم؛ كفعل الخوارج في حق أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وكفعل المعتزلة في تفسيقهم لطوائف من الصحابة، وردهم لشهادتهم؛ وكفعل الرافضة في سب وتكفير الصحابة، سيما الشيخين رضي الله عنهم.

وأما أهل السنة والجماعة: فأحبوا الصحابة رضي الله عنهم، وترضوا عنهم، واعتقدوا عدالتهم، وأنهم أفضل هذه الأمة بعد نبيها ﷺ، وأن الله قد حفظ بهم دينه، وأقام بهم عقيدة الإيمان صافية نقية[١]

أسباب الانحراف عن العقيدة الصحيحة

للانحراف عن العقيدة أسباب كثيرة، ومن أعظمها:

(١) الجهل بالعقيدة الصحيحة؛ بسبب الإعراض عن تعلمها وتعليمها، أو قلة الاهتمام والعناية بها؛ حتى ينشأ جيل لا يعرف تلك العقيدة، ولا يعرف ما يخالفها ويضادها؛ فيعتقد الحق باطلًا، والباطل حقًا.

(٢) التعصب لما عليه الآباء والأجداد، والتمسك به وإن كان باطلًا، وترك ما خالفه وإن كان حقًا؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ

(١) انظر: كتاب وسطية أهل السنة (ص/٢٣٨، ٢٤٤، ٢٤٩) للدكتور محمد باكريم.

ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠].

(٣) التقليد الأعمى بأخذ أقوال الناس في العقيدة من غير معرفة دليلها، ومعرفة مدى صحتها، كما هو الواقعُ من الفرقِ المخالفة من جهمية ومعتزلة، وأشاعرة وصوفية، وغيرهم، حيث قلدوا من قبلهم من أئمة الضلال؛ فضلوا وانحرفوا عن الاعتقاد الصحيح.

(٤) الغلو في الأولياء والصالحين، ورفعهم فوق منزلتهم؛ بحيث يُعتقد فيهم ما لا يقدر عليه إلا الله من جلب النفع، ودفع الضر، واتخاذهم وسائط بين الله وبين خلقه في قضاء الحوائج وإجابة الدعاء؛ حتى يؤول الأمر إلى عبادتهم من دون الله، والتقرب إلى أضرحتهم بالذبائح والنذور، والدعاء والاستغاثة وطلب المدد، كما حصل من قوم نوح في حق الصالحين حين قالوا: ﴿لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٤].

وكما هو الحاصلُ من عبّاد القبور اليومَ في كثير من الأمصار.

(٥) الابتداع في الدين، وإحداث ما لم يأذن به الله ﷻ، ولا رسوله ﷺ.

(٦) تحكيم العقل وتقديمه على النصوص الشرعية، فكم من أحكام قد بدلت بزبالة بعض العقول البشرية القاصرة.

(٧) انتشار دعاة الضلال، الذين لا هم لهم سوى بث الشبهات على أبناء المسلمين.

(٨) انتشار بعض من يتكلمون باسم العقيدة بجهل وهوس، كبعض الذين يتسمون بالمفكرين.

(٩) اتباع الهوى، وميلان النفس إلى ما تستلذه من الشهوات.

(١٠) انقسام المسلمين إلى فرق وأحزاب محدثة متناحرة، وهذا من أهم الأسباب التي قضت على وحدة المسلمين، وهو من أعظم الأسباب المؤدية إلى الانحراف عن العقيدة الصحيحة، لأنها قائمة على الولاء والبراء الضيق، ولأنها تسير وتقاد من قبل رؤساء الأحزاب، لا من منبع الكتاب والسنة.

(١١) دخول كثير من أصحاب الديانات الأخرى الضالة في الإسلام، مع عدم تخليصهم من اعتقاداتهم السابقة.

(١٢) ترجمة كتب الفلسفة والمنطق، وتشجيع دراستها، والتعمق فيها، والاعتماد على كتب الثقافة والأدب المعتمدة على العقل والبعد عن الدليل الشرعي.

(١٣) رفع منزلة بعض المتعالمين إلى رتبة العلماء، وتدريسهم لكتب العقيدة، مع التسليم لقبول آرائهم وأفكارهم الغير راسخة في العلم.

(١٤) الغفلة عن تدبر آيات الله الكونية، وآيات الله القرآنية، والانبهار بمعطيات الحضارة المادية؛ حتى ظنوا أنها من مقدور البشر وحده؛ فصاروا يُعظِّمون البشر، ويضيفون هذه المعطيات إلى مجهوده واختراعه وحده، كما قال قارون من قبل: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓۚ﴾ [القصص: ٧٨].

ولم يتفكروا وينظروا في عظمة من أوجد هذه الكائنات، وأودعها هذه الخصائص الباهرة، وأوجد البشر وأعطاه المقدرةَ على استخراج هذه الخصائص، والانتفاع بها ﴿أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٖ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

(١٥) خلو البيت في الغالب من التوجيه السليم؛ والتربية الدينية الصحيحة

المنبثقة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فإن «**كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه**»[١]

فالأبوان لهما دور كبير في تقويم اتجاه الطفل.

(١٦) إحجام وسائل التعليم والإعلام في غالب العالم الإسلامي عن أداء مهمتهما، فقد أصبحت مناهج التعليم في الغالب لا تولي جانب الدين اهتمامًا كبيرًا، أو لا تهتم به أصلًا، وأصبحت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في الغالب أداة تدمير وانحراف، أو تعنى بأشياء مادية وترفيهية، ولا تهتم بما يُقَوِّمُ الأخلاق، ويزرع العقيدة الصحيحة، ويقاوم التيارات المنحرفة؛ حتى ينشأ جيل أعزل أمام جيوش الإلحاد لا يدان له بمقاومتها[٢]

الأسباب الواقية من الانحراف عن العقيدة الصحيحة، والمعينة على الثبات عليها

الأسباب الواقية من الانحراف عن العقيدة، والمعينة على الثبات عليها، تتلخص فيما يلي:

(١) الرجوع إلى كتاب الله ﷻ، وإلى سنة رسوله ﷺ لتلقي الاعتقاد الصحيح منهما، والتمسك بهما ظاهرًا وباطنًا، فهما سبيل كل خير، وأمان من كل زيغ.

(٢) التمسك بمنهج السلف ظاهرًا وباطنًا، فمنهجهم أسلم وأعلم وأحكم،

(١) أخرجه: البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: عقيدة التوحيد (ص/١١-١٣) لشيخنا العلامة صالح الفوزان.

وتقديم فهمهم على كل فهم، فإنه لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح أولها.

(٣) طلب العلم الشرعي المستمد من الكتاب والسنة، والتفقه في دين الله ﷻ، فإن العلم الشرعي من أعظم الأسباب الواقية من الانحراف والزيغ والضلال.

(٤) أخذ العقيدة عن العلماء الربانيين، الذين عرفوا بسلامة عقيدتهم ومنهجهم.

(٥) العناية التامة بتدريس العقيدة الصحيحة الصافية النقية، على مستوى المدارس، والمعاهد، والمراكز العلمية، والدورات العلمية، والخطب، والمحاضرات، والدروس اليومية.

(٦) اقتناء الكتب المفيدة النافعة، التي تبين وتجلي العقيدة الصحيحة بأدلتها الشرعية.

(٧) الابتعاد عن القراءة في كتب أهل البدع والزيغ، وكتب المفكرين والمثقفين، فإنها مليئة بالتضليل والشبهات والاضطرابات والانحرافات.

(٨) الابتعاد عن مجالسة أهل البدع بجميع أصنافهم وأشكالهم، وعدم مخالطتهم، وعدم حضور دروسهم أو محاضراتهم، أو خطبهم، أو اجتماعاتهم، فإنهم يلبسون الحق بالباطل.

(٩) لزوم الصدق والإخلاص، والابتهال إلى الله تعالى بالدعاء، فإنه من أعظم أسباب الثبات على الحق.

أهداف العقيدة الصحيحة

(١) الامتثال لأمر الله ﷻ القائل: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

(٢) الاتباع لهدي النبي ﷺ، فقد كان النبي ﷺ حريصًا غاية الحرص على تعليم العقيدة الصحيحة ونشرها.

(٣) إخلاص النية، والعبادة لله تعالى وحده؛ لأنه الخالق لا شريك له؛ فوجب أن يكون القصد والعبادة له وحده.

(٤) تحقيق عبادة الله ﷻ على بصيرة، وعلى نور وبرهان.

(٥) تحرير العقل والفكر من التخبط الفوضوي، الناشئ عن خلو القلب من هذه العقيدة؛ لأن من خلا قلبه منها؛ فهو إما فارغ القلب من كل عقيدة، وإما متخبط في ضلالات العقائد الفاسدة، والخرافات.

(٦) سلامة الصدر من الشكوك والارتيابات والوساوس، وسلامة العقل من الأفكار الهدامة، وحصول الطمأنينة والراحة النفسية والفكرية والسكينة للقلب، فلا قلق في النفس، ولا اضطراب في الفكر؛ لأن هذه العقيدة تصل المؤمن بخالقه؛ فيرضى به ربًا مدبرًا، وحاكمًا مشرعًا؛ فيطمئن قلبه بقدره، وينشرح صدره للإسلام؛ فلا يبغي عنه بديلًا.

(٧) سلامة القصد والعمل من الانحراف في عبادة الله تعالى، أو معاملة المخلوقين؛ لأن من أسسها الإيمان بالرسل، المتضمن لاتباع طريقتهم ذات السلامة في القصد والعمل.

(٨) الحزم والجد في الأمور، بحيث لا يفوِّت فرصة للعمل الصالح إلا استغلها فيه؛ رجاء للثواب، ولا يرى موقع إثم إلا ابتعد عنه؛ خوفًا من العقاب؛ لأن من أسسها الإيمان بالبعث والجزاء على الأعمال.

(٩) تكوين أمة قوية تبذل كل غالٍ ورخيص في تثبيت دينها، وتوطيد دعائمه، غير مبالية بما يصيبها في سبيل ذلك، وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥].

(١٠) تحقيق حفظ الدين وحراسته من أهل الضلال والزيغ والانحراف، فما أكثر ما يحاك للإسلام من المؤامرات، سواء من الداخل أو الخارج.

(١١) تحقيق معرفة خطط أعداء الإسلام، وفضح مخططاتهم بعلم وبرهان، وأما الاقتصار على المجلات والجرائد والإذاعات والقنوات الفضائية، وصرف الشباب عن تعليم العقيدة بحجة معرفة فقه الواقع، فهذا سفه وضياع للأوقات فيما لا فائدة فيه، ولا يعود بالنفع للفرد ولا للمجتمع.

(١٢) تحقيق رضا الله ﷻ، والفوز بثوابه، والوصول إلى سعادة الدنيا والآخرة، ونيل الثواب والمكرمات، والبعد عن كل ما يبغضه ويسخطه، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧].

خصائص عقيدة أهل السنة

(١) سلامة مصدر التلقي، وذلك باعتمادها على الكتاب والسنة، وإجماع السلف الصالح، فهي مستقاة من ذلك النبع الصافي، بعيدًا عن كدر الأهواء والشبهات.

وهذه الخصيصة لا توجد في شتى المذاهب والملل والنحل غير العقيدة الإسلامية، عقيدة أهل السنة والجماعة.

(٢) أنها تقوم على التسليم لله تعالى ولرسوله ﷺ، وذلك لأنها من الأمور الغيبية، وأمور الغيب تقوم على التسليم والقبول.

فالتسليم بالغيب من أعظم صفات المؤمنين التي مدحهم الله بها، كما في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢، ٣].

(٣) موافقتها للفِطرة القويمة، والعقل السليم، فعقيدة أهل السنة والجماعة ملائمة للفطرة السليمة، موافقة للعقل الصريح، الخالي من الشهوات والشبهات.

(٤) اتصال سندها بالرسول ﷺ والتابعين وأئمة الدين قولًا، وعملًا، واعتقادًا، وهذه الخصيصة قد اعترف بها كثير من خصومها؛ فلا يوجد بحمد الله أصل من أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ليس له أصل أو مستند من الكتاب والسنة، أو عن السلف الصالح، بخلاف العقائد الأخرى المبتدعة.

(٥) الوضوح والسهولة والبيان، فهي عقيدة سهلة واضحة وضوح الشمس

في رابعة النهار، فلا لبس فيها، ولا غموض، ولا تعقيد؛ فألفاظها واضحة، ومعانيها بينة، يفهمها العالم والعامي، والصغير والكبير، فهي تستمدِ من الكتاب والسنة، وأدلة الكتاب والسنة كالغذاء ينتفع به كل إنسان، بل كالماء الذي ينتفع به الرضيع، والصبي، والقوي، والضعيف.

(٦) السلامة من الاضطراب والتناقض واللبس، فلا مكان فيها لشيء من ذلك مطلقًا، كيف لا وهي وحي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؟.

فالحق لا يضطرب، ولا يتناقض، ولا يلتبس.

بل يشبه بعضه بعضًا، ويصدق بعضه بعضًا ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

(٧) العموم والشمول والصلاح، فهي عامة، شاملة، صالحة لكل زمان ومكان، وحال، وأمة.

بل إن الحياة لا تستقيم إلا بها.

(٨) الثبات والاستقرار والخلود، فهي عقيدة ثابتة، مستقرة خالدة، فلقد ثبتت أمام الضربات المتوالية التي يقوم بها أعداء الإسلام؛ من اليهود، والنصارى، والمجوس، وغيرهم.

فما إن يعتقد هؤلاء أن عظمها قَدْ وَهَن، وأن جذوتها قد خبت، ونارها قد انطفأت حتى تعود جذعة ناصعة نقية؛ فهي ثابتة إلى قيام الساعة، محفوظة بحفظ الله تعالى تتناقلها الأجيال جيلًا بعد جيل؛ ورعيلًا بعد رعيل، لم يتطرق إليها التحريف، أو الزيادة، أو النقصان، أو التبديل، كيف لا والله ﷻ هو الذي تكفل بحفظها وبقائها، ولم يكل ذلك إلى أحد من خلقه، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ

نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [النساء: ٨٢].

(٩) أنها سبب للنصر والظهور والتمكين، وذلك لا يكون إلا لأهل العقيدة الصحيحة، فهم الظاهرون، وهم الناجون، وهم المنصورون، كما قال رسول الله ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك**»(١).

فمن أخذ بتلك العقيدة أعزه الله، ومن حاد عنها خذله الله.

وقد عَلِم ذلك كلٌّ من قرأ التاريخ، فمتى حاد المسلمون عن دينهم حاق بهم ما حاق، كما حدث لهم في الأندلس وغيرها.

(١٠) أنها ترفع قدر أهلها، فمن اعتقدها، وزاد علمًا بها، وعملًا بمقتضاها، ودعوة للناس إليها أعلا الله قدره، ورفع له ذكره، ونشر بين الناس فضله، فردًا كان أو جماعة؛ ذلك أن العقيدة الصحيحة هي أفضل ما اكتسبته القلوب، وخير ما أدركته العقول؛ فهي تثمر المعارف النافعة، والأخلاق العالية، والبركات المتنوعة.

(١١) السلامة والنجاة، فالسنة سفينة النجاة، فمن تمسك بها سلم ونجا، ومن تركها غرق وهلك، وكان السلف يسمون السنة: سفينة نوح عليه السلام.

(١٢) أنها عقيدة الألفة والاجتماع، فما اتحد المسلمون، وما اجتمعت كلمتهم في مختلف الأعصار والأمصار إلا بتمسكهم بعقيدتهم، وأخذهم بها، وما تفرقوا واختلفوا إلا لبعدهم عنها.

---

(١) أخرجه: مسلم (١٩٢٠).

(١٣) التميز، فهي عقيدة متميزة لا تشتبه بها العقائد الأخرى، ولا الأهواء المتفرقة.

(١٤) أنها تحمي معتنقيها من التخبط والفوضى والضياع، فالمنهج واحد، والمبدأ واضح ثابت لا يتغير، فيسلم معتنقها من اتباع الهوى، ويسلم من التخبط في توزيع الولاء والبراء، والمحبة والبغضاء، بل تعطيه معيارًا دقيقًا لا يخطئ أبدًا، فيسلم من التشتت والتشرد والضياع، فيعرف من يوالي، ويعرف من يعادي، ويعرف ما له وما عليه.

(١٥) سلامة القصد والعمل، بحيث يَسْلَمُ معتنقها من الانحراف في عبادة الله ﷻ، فلا يعبد غير الله تعالى، ولا يتعلق بغيره.

(١٦) تؤثر في السلوك والأخلاق والمعاملة، فهي تأمر أهلها بكل خير، وتنهاهم عن كل شر، فتأمرهم بالعدل والاعتدال، وتنهاهم عن الظلم والانحراف.

(١٧) تبعث في نفس المؤمن تعظيم الكتاب والسنة، لأنه يعلم أن الكتاب والسنة حق وصواب، وهدى ورحمة؛ فينبعث بذلك إلى تعظيمهما، والأخذ بهما.

(١٨) تكفل لمعتنقيها الحياة الكريمة، ففي ظل العقيدة الإسلامية يتحقق الأمن والحياة الكريمة؛ ذلك أنها تقوم على الإيمان بالله ﷻ، ووجوب إفراده بالعبادة دون من سواه، وذلك بلا شك سبب الأمن والخير والسعادة في الدارين؛ فالأمن قرين الإيمان، وإذا فقد الإيمان فقد الأمن، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].

فأهل التقوى والإيمان لهم الأمن التام، والاهتداء التام في العاجل

والآجل، وأهل الشرك والمعصية هم أهل الخوف وأولى الناس به، فهم مهددون بالعقوبات والنقمات في سائر الأوقات.

(١٩) تعترف بالعقل وتحدد مجاله، فالعقيدة الإسلامية تحترم العقل السوي، وترفع من شأنه، ولا تحجر عليه، ولا تنكر نشاطه، والإسلام لا يرضى من المسلم أن يطفئ نور عقله، ويركن إلى التقليد الأعمى في مسائل الاعتقاد وغيرها.

مدخل مفيد

○ **التعارض بين الأدلة.**

قال الإمام ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ:

(التعارض لغة: التقابل والتمانع.

واصطلاحًا: تقابل الدليلين بحيث يخالف أحدهما الآخر.

وأقسام التعارض أربعة:

القسم الأول: أن يكون بين دليلين عامين، وله أربع حالات:

١- أن يمكن الجمع بينهما، بحيث يحمل كل منهما على حال لا يناقض الآخر فيها، فيجب الجمع.

مثال ذلك: قوله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦]، والجمع بينهما: أن الآية الأولى يراد بها هداية الدلالة إلى الحق، وهذه ثابتة للرسول ﷺ.

والآية الثانية يراد بها هداية التوفيق للعمل، وهذه بيد الله تعالى لا يملكها الرسول ﷺ ولا غيره.

٢- فإن لم يمكن الجمع، فالمتأخر ناسخ إن علم التاريخ فيعمل به دون الأول.

مثال ذلك: قوله تعالى في الصيام: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فهذه الآية تفيد التخيير بين الإطعام والصيام مع ترجيح الصيام، وقوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] تفيد تعيين الصيام أداء في حق غير المريض والمسافر، وقضاءً في حقهما، لكنها متأخرة عن الأولى، فتكون ناسخة لها كما يدل على ذلك حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، الثابت في الصحيحين وغيرهما[(١)].

٣ - فإن لم يعلم التاريخ عمل بالراجح إن كان هناك مرجح.

مثال ذلك: قوله ﷺ: «**من مس ذكره فليتوضأ**»[(٢)]، وسئل ﷺ عن الرجل يمس ذكره؛ أعليه الوضوء؟ قال: «**لا، إنما هو بضعة منك**»[(٣)]، فيرجح الأول؛

---

(١) أخرجه: البخاري (٤٥٠٧)، ومسلم (١١٤٥).

(٢) أخرجه: أبو داود (١٨١)، والترمذي (٨٢)، وابن ماجه (٤٧٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٥٩)، وفي «السنن الصغرى» (٤٤٧)، وأحمد (٢٧٢٩٣)، وابن أبي شيبة (١٧٣٧)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٢٢٨) وابن حبان (٢١٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/ ١٩٧) رقم (٥٠٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ١٢٩)، وصححه الألباني في «صحيح السنن» عن بسرة بنت صفوان رضي الله عنها.

(٣) أخرجه: أبو داود (١٨٢)، والترمذي (٨٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٦٠)، وفي «السنن الصغرى» (١٦٥)، وأحمد (١٦٢٨٦)، وابن أبي شيبة (١٧٥٦)، وابن حبان (١١٢٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٣٣٠) رقم (٨٢٨٤)، وصححه الألباني في «صحيح السنن» عن طلق بن علي رضي الله عنه.

لأنه أحوط، ولأنه أكثر طرقًا، ومصححوه أكثر، ولأنه ناقل عن الأصل، ففيه زيادة علم.

٤- فإن لم يوجد مرجح: وجب التوقف، ولا يوجد له مثال صحيح.

القسم الثاني: أن يكون التعارض بين خاصين، فله أربع حالات أيضًا.

١- أن يمكن الجمع بينهما فيجب الجمع.

مثاله: حديث جابر رضي الله عنه، في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم، أن النبي صلى الله عليه وسلم «**صلى الظهر يوم النحر بمكة**»[١]، وحديث أنس رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم «**صلاها بمنى**»[٢]، فيجمع بينهما بأنه صلاها بمكة، ولما خرج إلى منى أعادها بِمَنْ فيها من أصحابه.

٢- فإن لم يمكن الجمع، فالثاني ناسخ إن علم التاريخ.

مثاله: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَٰجَكَ ٱلَّٰتِىٓ ءَاتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّٰتِكَ﴾ **[الأحزاب: ٥٠]**، وقوله: ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَٰجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٢]، فالثانية ناسخة للأولى على أحد الأقوال.

٣- فإن لم يمكن النسخ عمل بالراجح إن كان هناك مرجح.

مثاله: حديث ميمونة رضي الله عنها، أن النبي صلى الله عليه وسلم «**تزوجها وهو حلال**»[٣]، وحديث ابن عباس رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم «**تزوجها وهو محرم**»[٤]، فالراجح الأول، لأن

---

(١) أخرجه: مسلم (١٢١٨).

(٢) أخرجه: البخاري (١٦٥٣)، ومسلم (١٣٠٩).

(٣) أخرجه: مسلم (١٤١١) عن أبي ذر رضي الله عنه.

(٤) أخرجه: البخاري (٥١١٤).

ميمونة صاحبة القصة فهي أدرى بها، ولأن حديثها مؤيد بحديث أبي رافع ﵁، أن النبي ﷺ «**تزوجها وهو حلال**»، قال: وكنت الرسول بينهما[(١)]

٤- فإن لم يوجد مرجح: وجب التوقف، ولا يوجد له مثال صحيح.

القسم الثالث: أن يكون التعارض بين عام وخاص، فيخصص العام بالخاص.

مثاله: قوله ﷺ: «**فيما سقت السماء العشر**»[(٢)]، وقوله: «**ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة**»[(٣)]، فيخصص الأول بالثاني، ولا تجب الزكاة إلا فيما بلغ خمسة أوسق.

القسم الرابع: أن يكون التعارض بين نصين: أحدهما أعم من الآخر من وجه، وأخص من وجه، فله ثلاث حالات:

١- أن يقوم دليل على تخصيص عموم أحدهما بالآخر، فيخصص به.

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وقوله: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] فالأولى: خاصة في المتوفى عنها، عامة في الحامل وغيرها،

---

(١) أخرجه: الترمذي (٨٤١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥٤٠٢)، وأحمد (٢٧١٩٧)، والدارمي (١٨٢٥)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٥٨٠٠)، وابن حبان (٤١٣٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٣١٠) رقم (٩١٥)، والدار قطني (٦٧) قال الترمذي: هذا حديث حسن، ولا نعلم أحدًا أسنده غير حماد بن زيد، عن مطر الوراق، عن ربيعة، وحسنه شعيب الأرنؤوط في تحقيقه للمسند.

(٢) أخرجه: البخاري (١٤٨٣) عن ابن عمر ﵄.

(٣) أخرجه: البخاري (١٤٨٤)، ومسلم (٩٧٩) عن أبي سعيد الخدري ﵁.

والثانية: خاصة في الحامل، عامة في المتوفى عنها وغيرها، لكن دل الدليل على تخصيص عموم الأولى بالثانية، وذلك أن سبيعة الأسلمية وضعت بعد وفاة زوجها بليال؛ «**فأذن لها النبي ﷺ أن تتزوج**»[١]، وعلى هذا فتكون عدة الحامل إلى وضع الحمل سواء كانت متوفى عنها أم غيرها.

٢- وإن لم يقم دليل على تخصيص عموم أحدهما بالآخر: عمل بالراجح.

مثال ذلك: قوله ﷺ: «**إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين**»[٢]، وقوله: «**لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس**»[٣]

فالأول: خاص في تحية المسجد؛ عام في الوقت، والثاني: خاص في الوقت؛ عام في الصلاة، يشمل تحية المسجد وغيرها، لكن الراجح تخصيص عموم الثاني بالأول، فتجوز تحية المسجد في الأوقات المنهي عن عموم الصلاة فيها، وإنما رجحنا ذلك: لأن تخصيص عموم الثاني قد ثبت بغير تحية المسجد؛ كقضاء المفروضة وإعادة الجماعة؛ فضعف عمومه.

٣- وإن لم يقم دليل ولا مرجح لتخصيص عموم أحدهما بالثاني، وجب العمل بكل منهما فيما لا يتعارضان فيه، والتوقف في الصورة التي يتعارضان فيها.

لكن لا يمكن التعارض بين النصوص في نفس الأمر على وجه لا يمكن فيه الجمع، ولا النسخ، ولا الترجيح؛ لأن النصوص لا تتناقض، والرسول ﷺ قد

---

(١) أخرجه: البخاري (٥٣١٨) عن أم سلمة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه: البخاري (٤٤٤)، ومسلم (٧١٤) عن أبي قتادة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه: البخاري (٥٨٦)، ومسلم (٨٢٧) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

بيّن وبلّغ، ولكن قد يقع ذلك بحسب نظر المجتهد لقصوره. والله أعلم[١]

○ ليس بين القرآن والسنة تعارض.

قال الإمام ابن عثيمين رحمه الله:

(إن الكتاب والسنة ليس بينهما تعارض أبدًا، فليس في القرآن ما يناقض بعضه بعضًا، وليس في السنة الصحيحة عن رسول الله ﷺ ما يناقض بعضه بعضًا، وليس في القرآن ولا في السنة ما يناقض الواقع أبدًا؛ لأن الواقع واقع حق، والكتاب والسنة حق، ولا يمكن التناقض في الحق، وإذا فهمت هذه القاعدة انحلت عنك إشكالات كثيرة، قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] فإذا كان الأمر كذلك فأحاديث النبي ﷺ لا يمكن أن تتناقض)[٢]

○ موهم التعارض في القرآن.

قال الإمام ابن عثيمين رحمه الله:

(التعارض في القرآن: أن تتقابل آيتان، بحيث يمنع مدلول إحداهما مدلول الأخرى، مثل أن تكون إحداهما مثبتة لشيء، والأخرى نافية فيه.

ولا يمكن أن يقع التعارض بين آيتين مدلولهما خبري، لأنه يلزم كون إحداهما كذبًا، وهو مستحيل في أخبار الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، ولا يمكن أن يقع التعارض بين آيتين مدلولهما حكمي؛ لأن الأخيرة منهما ناسخة للأولى، قال الله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ

(١) الأصول من علم الأصول (ص/ ٧٥-٨١)، ومجموع الفتاوى (١١/ ٣٩-٤٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٥٢، ٥٣).

مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وإذا ثبت النسخ كان حكم الأولى غير قائم ولا معارض للأخيرة.

وإذا رأيت ما يوهم التعارض من ذلك، فحاول الجمع بينهما، فإن لم يتبين لك: وجب عليك التوقف، وتكل الأمر إلى عالمه.

وقد ذكر العلماء رحمهم الله أمثلة كثيرة لما يوهم التعارض، بينوا الجمع في ذلك.

فمن أمثلة ذلك: قوله تعالى في القرآن: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وقوله فيه: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥] فجعل هداية القرآن في الآية الأولى: خاصة بالمتقين، وفي الثانية: عامة للناس، والجمع بينهما: أن الهداية في الأولى هداية التوفيق والانتفاع، والهداية في الثانية: هداية التبيان والإرشاد.

ونظير هاتين الآيتين: قوله تعالى في الرسول ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]، وقوله فيه: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢] فالأولى: هداية التوفيق، والثانية: هداية التبيين.

ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]، وقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، وقوله: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٣]، وقوله: ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾ [هود: ١٠١] ففي الآيتين الأوليين: نفي الألوهية عما سوى الله تعالى، وفي الأخريين: إثبات الألوهية لغيره.

والجمع بين ذلك: أن الألوهية الخاصة بالله ﷻ هي الألوهية الحق، وأن

المثبتة لغيره: هي الألوهية الباطلة؛ لقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢].

ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، وقوله: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦] ففي الآية الأولى: نفي أن يأمر الله تعالى بالفحشاء، وظاهر الثانية: أن الله تعالى يأمر بما هو فسق، والجمع بينهما: أن الأمر في الآية الأولى هو الأمر الشرعي، والله تعالى لا يأمر شرعًا بالفحشاء، لقوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠]، والأمر في الآية الثانية: هو الأمر الكوني، والله تعالى يأمر كونًا بما شاء حسب ما تقتضيه حكمته، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

○ **أنواع التشابه في القرآن.**

التشابه الواقع في القرآن نوعان:

أحدهما: حقيقي.

وهو ما لا يمكن أن يعلمه البشر، كحقائق صفات الله ﷻ، فإننا وإن كنا نعلم معاني هذه الصفات، لكننا لا ندرك حقائقها وكيفيتها، لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] ولهذا لما سئل الإمام مالك رحمه الله عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟

قال: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب،

والسؤال عنه بدعة)[1]، وهذا النوع لا يسأل عن استكشافه لتعذر الوصول إليه.

النوع الثاني: نسبي.

وهو ما يكون مشتبهًا على بعض الناس دون بعض، فيكون معلومًا للراسخين في العلم دون غيرهم، وهذا النوع يسأل عن استكشافه وبيانه؛ لإمكان الوصول إليه، إذ لا يوجد في القرآن شيء لا يتبين معناه لأحد من الناس، قال تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨]، وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وقال: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٨]، وقال: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٩]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤].

وأمثلة هذا النوع كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، حيث اشتبه على أهل التعطيل، ففهموا منه انتفاء الصفات عن الله تعالى، وادعوا أن ثبوتها يستلزم المماثلة، وأعرضوا عن الآيات الكثيرة الدالة على ثبوت الصفات له، وأن إثبات أصل المعنى لا يستلزم المماثلة.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣] حيث اشتبه على الوعيدية، ففهموا منه: أن قاتل المؤمن عمدًا مخلد في النار، وطردوا ذلك في جميع أصحاب الكبائر، واعرضوا عن الآيات الدالة على أن كل ذنب دون الشرك فهو تحت مشيئة الله تعالى.

ومنها قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠] حيث اشتبه على الجبرية، ففهموا منه:

(١) انظر: الرد على الجهمية (ص/ ٦٦) للدارمي، واعتقاد أهل السنة (٣/ ٣٩٨) للالكائي.

أن العبد مجبور على عمله، وادعوا أنه ليس له إرادة ولا قدرة عليه، وأعرضوا عن الآيات الدالة على أن للعبد إرادة وقدرة، وأن فعل العبد نوعان: اختياري، وغير اختياري.

والراسخون في العلم أصحاب العقول: يعرفون كيف يخرجون هذه الآيات المتشابهة إلى معنى يتلاءم مع الآيات الأخرى، فيبقى القرآن كله محكمًا لا اشتباه فيه.

○ **الحكمة في تنوع القرآن إلى محكم ومتشابه.**

لو كان القرآن كله محكمًا: لفاتت الحكمة من الاختبار به تصديقًا وعملًا لظهور معناه، وعدم المجال لتحريفه، والتمسك بالمتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، ولو كان كله متشابهًا لفات كونه بيانًا، وهدى للناس، ولما أمكن العمل به، وبناء العقيدة السليمة عليه، ولكن الله تعالى بحكمته جعل منه آيات محكمات، يرجع إليهن عند التشابه، وآخر متشابهات امتحانًا للعباد، ليتبين صادق الإيمان ممن في قلبه زيغ، فإن صادق الإيمان يعلم أن القرآن كله من عند الله تعالى، وما كان من عند الله فهو حق، ولا يمكن أن يكون فيه باطل أو تناقض، لقوله تعالى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

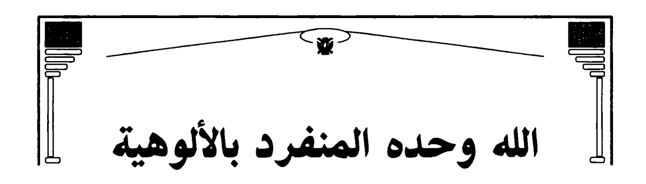
وأما من في قلبه زيغ: فيتخذ من المتشابه سبيلًا إلى تحريف المحكم واتباع الهوى في التشكيك في الأخبار، والاستكبار عن الأحكام، ولهذا تجد كثيرًا من المنحرفين في العقائد والأعمال يحتجون على انحرافهم بهذه الآيات المتشابهة)(١)

---

(١) تفسير الفاتحة والبقرة (المقدمة: ص/ ٤٩-٥١).

الإجابات العلمية

توحيد الألوهية



الله وحده المنفرد بالألوهية

إن قلت: ما هو الدليل على أن الله منفرد بالألوهية؟

فالجواب: هناك أدلة كثيرة، منها:

قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

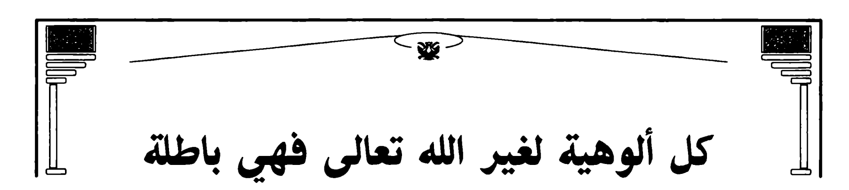
وقوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨].

ولو لم يكن من فضل العلم إلا هذه المنقبة، حيث إن الله ما أخبر أن أحدًا شهد بألوهيته إلا أولوا العلم، نسأل الله أن يجعلنا منهم: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾، بالعدل، ثم قرر هذه الشهادة بقوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، فهذا دليل واضح على أنه لا إله إلا الله ﷻ، أشهد أن لا إله إلا الله، وأنتم تشهدون أن لا إله إلا الله، هذه شهادة الحق.

فإذا قال قائل: كيف تقرونها مع أن الله تعالى يثبت ألوهية غيره، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [القصص: ٨٨]، **ومثل قوله:** ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، **ومثل قوله:** ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ [هود: ١٠١]، **ومثل قول إبراهيم:** ﴿أَئِفْكًا

﴿ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصافات: ٨٦]، إلى غير ذلك من الآيات، كيف تجمع بين هذا وبين الشهادة بأن لا إله إلا الله؟.

فالجواب: أن ألوهية ما سوى الله ألوهية باطلة، مجرد تسمية، ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [النجم: ٢٣]، فألوهيتها باطلة، وهي وإن عبدت وتألّه إليها من ضل، فإنها ليست أهلًا لأن تعبد، فهي آلهة معبودة، لكنها آلهة باطلة ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠][(١)]



كل ألوهية لغير الله تعالى فهي باطلة

لو أورد علينا مورد: بأن هناك آلهة دون الله تعالى؟!

فالجواب: أن ألوهيتهم ليست حقًا، والدليل قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢].

وقد فسر عامة المتكلمين (لا إله إلا الله) بقولهم: لا قادر على الاختراع إلا الله، هذا تفسيرهم لها، كما نقله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في التدمرية[(٢)]

يقولون: (لا إله إلا الله) أي: لا قادر على الاختراع إلا الله، ففسروها بما يقتضي توحيد الربوبية، وهذا التفسير غير حق، فإذا فسرنا معنى (لا إله إلا الله)

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (ص/ ١٧٠)، ومجموع الفتاوى (٨/ ١٣٨).

(٢) انظر: التدمرية (ص/ ١٨٥).

أي: لا قادر على الاختراع إلا الله، يعني: لا قادر على الخلق إلا الله، وهذا التفسير غير صحيح وباطل من أصله.

والدليل: أن المشركين لا يستكبرون عن أن يقولوا: إنه لا خالق إلا الله، بل يقرون بذلك، إذًا من فسرها بهذا التفسير فقد أخطأ، والمشركون الذين قاتلهم الرسول ﷺ ما فسروها بهذا؛ لأنه لو فسروها بهذا ما استكبروا عنها.

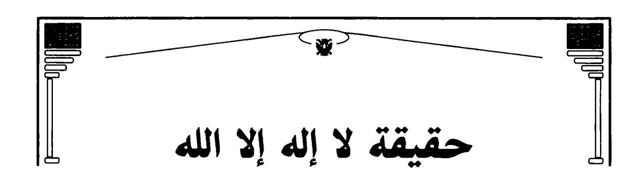
إذًا فهذا التفسير يعتبر تفسيرًا باطلًا ليس فيه قصور ولا نقص، بل فيه البطلان من الأصل.

فإن قيل: كيف يقال: لا معبود إلا الله، والمشركون يعبدون أصنامهم؟!

أجيب: بأنهم يعبدونها بغير حق؛ فهم وإن سموها آلهة؛ فألوهيتها باطلة، وليست معبودات بحق، ولذلك إذا مسهم الضر؛ لجئوا إلى الله تعالى، وأخلصوا له الدين، وعلى هذا لا تستحق أن تسمى آلهة.

فهم يعبدونها ويعترفون بأنهم لا يعبدونها إلا لأجل أن تقربهم إلى الله فقط؛ فجعلوها وسيلة وذريعة، وبهذا التقدير لا يرد علينا إشكال في قول الرسل لقومهم: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ **[الأعراف: ٥٩]**؛ لأن هذه المعبودات لا تستحق أن تعبد، بل الإله المعبود حقًا: هو الله ﷻ[١]

(١) تفسير سورة الصافات (ص/٧٦، ٧٧)، والقول المفيد (١/ ١٣٣، ١٣٤)، ومجموع الفتاوى (٩/ ١٢٣).



حقيقة لا إله إلا الله

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله: يوجد بعض الرجال يقولون لنا: قولوا: لا إله إلا الله؛ تدخلوا الجنة، فإن رسول الله ﷺ يقول: «من قال: لا إله إلا الله؛ دخل الجنة»[١]، قولًا بلا عمل فقط، فهل هم على صواب؟ أفيدونا وانصحونا بهذا مأجورين؟

فأجاب رحمه الله: ليسوا على صواب، فإن المراد بقول: لا إله إلا الله، أن يقولها الإنسان بلسانه، معتقدًا مدلولها بقلبه، عاملًا بمقتضاها، ولهذا لو قال الإنسان: لا إله إلا الله، وجحد ولو حرفًا واحدًا من القرآن كان كافرًا، ولم تنفعه لا إله إلا الله، ومن قال: لا إله إلا الله، وترك الصلاة مثلًا كان كافرًا، ولم تنفعه لا إله إلا الله، لكن من قال: لا إله إلا الله، وكانت آخر كلامه، فإنه سيقولها مخلصًا لله بها، وهو في هذه الحال لا يستطيع أن يعمل أكثر من ذلك، فتكون مدخلة له الجنة[٢]

(١) أخرجه: البخاري (٥٨٢٧)، ومسلم (٩٤) عن أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) فتاوى نور على الدرب (١/٧٨).

من قال: لا إله إلا الله دون إخلاص فإنها لا تنفعه

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله: هل من قال: لا إله إلا الله، بدون أن يعمل أي عمل يدخل الجنة؟ أي: قالها بلسانه؛ لأنه يوجد حديث فيما معناه، يقول: «وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي؛ لأخرجن منها من قال: لا إله إلا الله»؟[١].

فأجاب رحمه الله: كلمة لا إله إلا الله كلمة عظيمة، لو وزنت بها السماوات والأرض لرجحت بهن، ومعناها: لا معبود حق إلا الله، فكل ما يعبد من دون الله فهو باطل؛ لقول الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢]، والعبادة لا تختص بالركوع أو السجود، يعني: أن الإنسان قد يعبد غير الله دون أن يركع له ويسجد، ولكن يقدم محبته على محبة الله، وتعظيمه على تعظيم الله، ويكون قوله أعظم في قلبه من قول الله، ولهذا قال النبي ﷺ: «**تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، تعس عبد الخميلة، تعس عبد الخميصة، إن أعطي رضي وإن لم يعطَ سخط، تعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش**»[٢] فجعل للدينار عبدًا، وللدرهم عبدًا، وللخميلة عبدًا، وللخميصة عبدًا، الخميلة: الفراش،

(١) أخرجه: البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣) عن أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: البخاري (٢٨٨٦، ٢٨٨٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والخميصة: الكساء، مع أن هؤلاء لا يعبدون الدرهم والدينار، لا يركعون له ولا يسجدون له، لكنهم يعظمونه أكثر من تعظيم الله ﷻ، وإلى هذا يشير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فهذه الكلمة كلمة عظيمة، فيها البراءة من كل شرك، وإخلاص الألوهية والعبادة لله ﷻ، فلو قالها بلسانه وقلبه فهو الذي قالها حقًا، ولهذا قال أبو هريرة رضي الله عنه: يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك؟ قال: «**من قال: لا إله إلا الله؛ خالصًا من قلبه**»[(١)]، وقال في حديث عتبان بن مالك رضي الله عنه، أنّ النبي ﷺ قال: «**إن الله حرم على النار؛ من قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله**»[(٢)]، فلا بد من الإخلاص. وأمَّا مَنْ قالها بلسانه دون أن يوقن بها قلبه فإنها لا تنفعه؛ لأن المنافقين يذكرون الله ويقولون: لا إله إلا الله، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، ويشهدون للنبي ﷺ بالرسالة، كما قال تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فلن تنفعهم شهادة أن لا إله إلا الله، ولا شهادة أن محمدًا رسول الله؛ لأنهم لم يقولوا ذلك عن قلب وإخلاص.

فمن قال هذه الكلمة دون إخلاص فإنها لا تنفعه، ولا تزيده من الله تعالى إلا بعدًا، فنسأل الله لنا ولإخواننا المسلمين الإيقان بها، والعمل بمقتضاها، إنه على كل شيء قدير[(٣)]

---

(١) أخرجه: البخاري (٩٩، ٦٥٧٠).
(٢) أخرجه: البخاري (٤٢٥)، ومسلم (٣٣).
(٣) فتاوى نور على الدرب (١/ ٧٦-٧٨).



مجرد النطق بالشهادتين لا يكفي

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله: كثير من الناس لا يؤدون شرائع الإسلام، وإذا طُلب من أحدهم تأديتها؛ قال: أنا أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وهذا ما طُلب من الرسول تحصيله بالقتال، فإذا قالوا ذلك فقد عصموا منه دماءهم وأموالهم، ولذا يرددون: الإسلام مجرد النطق بكلمة التوحيد؟

فأجاب رحمه الله: نقول: هذا الفهم الذي فهمه هذا السائل وغيره خطأ عظيم فادح، حيث يظنون أن الإسلام هو شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله!، وإنما هذا مفتاح الإسلام للدخول فيه، وأما الإسلام: فإنه هذا مع الشرائع الأخرى، ولهذا قال النبي عليه الصلاة والسلام: «**فإذا فعلوا ذلك: عصموا مني دماءهم وأموالهم؛ إلا بحقها**»[1]، وقاتلهم أبو بكر رضي الله عنه، قاتل من منع الزكاة، ولما راجعه عمر في ذلك؛ قال: الزكاة حق المال، والزكاة من حقوق الإسلام التي لا بد منها، وكذلك الصلاة والحج والصيام، لكن من هذه الحقوق: ما يكون تركه كفرًا، كما في الصلاة التي ثبت عن النبي عليه الصلاة والسلام أنها هي التي بين الرجل وبين الكفر والشرك[2]، وأنها هي: العهد الذي بيننا وبين الكفار[3]؛ ومن حقوق الإسلام ما لا يكون تركه كفرًا بحسب ما

---

(١) أخرجه: البخاري (٢٥)، ومسلم (١٢٨) عن ابن عمر رضي الله عنه.

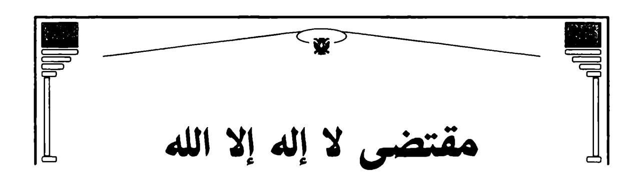
(٢) عن جابر رضي الله عنه، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**إن بين الرجل وبين الشرك والكفر: ترك الصلاة**» أخرجه: مسلم (٨٢).

(٣) عن بريدة رضي الله عنه، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**العهد الذي بيننا و بينهم: الصلاة**، =

تقتضيه النصوص الشرعية، والمهم أن الإسلام ليس مجرد النطق بالشهادتين، وكيف يكون مسلمًا من يقول: أشهد ألا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وهو لا يقوم لله ولا لرسوله ﷺ بالحق الواجب لهما؟ إذا كان يشهد ألا إله إلا الله فلماذا لا يقوم بحقه؟ لماذا لا يعبده؟ إذا كان يقول: أشهد أن محمدًا رسول الله لماذا لا يقوم بحقه؟ لماذا لا يتبعه؟ فلا بد من عبادة الله، ومن اتباع رسول الله ﷺ، وإلا مجرد النطق بالشهادتين لا يكفي، المنافقون يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ولكنهم لا يأتون بأركان الإسلام، فلذلك لم يكونوا مؤمنين[١].

= **فمن تركها فقد كفر»** أخرجه: الترمذي (٢٦٢١)، وابن ماجه (١٠٧٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٢٩)، وفي «السنن الصغرى» (٤٦٣)، وأحمد (٢٢٩٣٧)، وابن أبي شيبة (٣١٠٣٥)، والبزار (٤٤١٣)، ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٨٩٥، ٨٩٦) وابن حبان (١٤٥٤)، والدارقطني (٢)، والحاكم (١/ ٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٣٦٦) قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد لا تعرف له علة بوجه من الوجوه، فقد احتجا جميعًا بعبد الله بن بريدة عن أبيه، و احتج مسلم بالحسين بن واقد، و لم يخرجاه بهذا اللفظ، ولهذا الحديث شاهد صحيح على شرطهما جميعًا، وقال الذهبي: صحيح ولا تعرف له علة، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٤١٤٣).

(١) فتاوى نور على الدرب (١/ ٥٢، ٥٣).



مقتضى لا إله إلا الله

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله: في كلمة الإخلاص شروط وأركان، فإذا لم يأت بها المسلم كاملًا؛ فهل يكون قد أدى حقيقتها؟ أرجو الإفادة؟

فأجاب رحمه الله: كلمة الإخلاص هي قول لا إله إلا الله، ولا يكفي أن يقولها الإنسان بلسانه؛ لأن المنافقين يقولون ذلك بألسنتهم، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [النساء: ١٤٢]، ولكن لا بد من أن يكون الإنسان معتقدًا لمعناها في قلبه، مؤمنًا بها، قائمًا بما تقتضيه هذه الكلمة العظيمة، وهو: التعبد لله وحده لا شريك له، بحيث لا يشرك معه في عبادته ملكًا مقربًا، ولا نبيًا مرسلًا، ولا سلطانًا حاكمًا، ولا غير ذلك من مخلوقات الله ﷻ، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]، ولهذا جاءت الشريعة الإسلامية بالتكفير في أمور تقع ممن قال: لا إله إلا الله، مثل كفر تارك الصلاة، فإن من ترك الصلاة كسلًا وتهاونًا يكفر، كما دل على ذلك الكتاب والسنة، وكلام الصحابة رضي الله عنهم، والمعنى الصحيح، بل والنظر الصحيح، حيث بيّنا فيما سبق: أن كفر تارك الصلاة تهاونًا وكسلًا هو مقتضى دلالة الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والنظر الصحيح، وأن ما خالف ذلك لا يخلو من واحد من أمور خمسة: إما ألا يكون فيه دلالة أصلًا، وإما أن يكون وقع من قوم معذورين بجهلهم، وإما أن يكون مقيدًا بقيد يمتنع معه أن يترك الصلاة، وإما أن يكون ضعيفًا، وإما أن يكون عامًا لكنه مخصوص بأدلة تكفير

تارك الصلاة، والمراد بترك الصلاة: تركها بالكلية، وأما من كان يصلي ويخلي، أي: إنه يصلي أحيانًا ويدع أحيانًا: فإنه لا يكفر، نحن الآن نسوق ما تيسر لنا من الأدلة الدالة على كفر تارك الصلاة: فمن ذلك قوله تبارك وتعالى عن المشركين: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١١]، فإن هذه الآية الكريمة شرطت لثبوت الأخوة في الدين من المشركين ثلاثة شروط: الشرط الأول: أن يتوبوا من الشرك، والشرط الثاني: أن يقيموا الصلاة، والشرط الثالث: أن يؤتوا الزكاة، ومن المعلوم أن ما رُتب على شرط: فإنه يتخلف بتخلف هذا الشرط، فإذا لم يتوبوا ولم يقيموا الصلاة ولم يؤتوا الزكاة: فليسوا إخوانًا لنا في الدين، ولا تنتفي الأخوة الدينية إلا بكفر مخرج عن الإيمان، أما مجرد المعاصي، وإن عظمت، إذا لم تصل إلى حد الكفر: فإنها لا تخرج الإنسان من الإيمان، ودليل ذلك- أي: دليل أن المعاصي لا تخرج من الإيمان وإن عظمت- قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فجعل الله القاتل والمقتول أخوين، مع أن القاتل أتى ذنبًا عظيمًا، توعد الله عليه بوعيد شديد في قوله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣]، وقال الله ﷻ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]، فأثبت الله الأخوة بين الطائفتين المقتتلتين وبين الطائفة المصلحة بينهما، مع أن قتال المؤمن من أعظم الذنوب، فإذا تبين أن الأخوة الإيمانية لا تنتفي بكبائر الذنوب التي دون الكفر،

فإن انتفاءها يدل على أن من حصل منه ما يوجب هذا الانتفاء، دليل على أنه كافر.

فإن قال قائل: ما تقولون فيمن تاب من الشرك وأقام الصلاة ولم يؤت الزكاة؟ أتكفرونه كما تقتضيه الآية أم لا تكفرونه؟

قلنا: لا نكفره؛ لأن لدينا منطوقًا يدل على أنه ليس بكافر، والمنطوق عند العلماء مقدم على المفهوم، هذا المنطوق ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها، إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار، فأحمي عليها في نار جهنم، فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره، كلما بردت أعيدت، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضى بين العباد، ثم يرى سبيله: إما إلى الجنة، وإما إلى النار**»[1]، فإن هذا الحديث يدل على أن من لم يؤد الزكاة لا يكفر؛ لأن قوله: «**ثم يرى سبيله: إما إلى النار أو الجنة**»دليل على أنه قد يدخل الجنة، ولا يمكن أن يدخل الجنة مع كفره، وعلى هذا فيبقى القيد في التوبة من الشرك وإقام الصلاة قيدًا معتبرًا لا معارض له، بخلاف قوله: ﴿وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ فإن مفهومه عورض بمنطوق الحديث الذي ذكرت، فحينئذٍ لا يكون ترك الزكاة والبخل بها مكفرًا مخرجًا عن الإسلام، على أن من العلماء من قال: إن تارك الزكاة الذي لا يؤديها كافر، وهو رواية عن الإمام أحمد بن حنبل، ولكن الذي تقتضيه الأدلة أنه لا يكفر، ونحن بحول الله لا نعدو ما دلت الأدلة عليه سلبًا ولا إيجابًا.

وأما دلالة السنة على كفر تارك الصلاة: ففيما رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة**»[2]، فجعل

(١) أخرجه: مسلم (٩٨٧).

(٢) سبق تخريجه.

ترك الصلاة هو الحد الفاصل بين الكفر وبين الإيمان، أو بين الشرك وبين الإيمان، ومن المعلوم: أن الحد الفاصل بين محدودين لا يدخل أحدهما في الآخر، ويدل لهذا أن لفظ الحديث: «**إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة**» فقال: (والكفر)، ولم يقل ﷺ: ترك الصلاة كفر، حتى يمكن أن يحمل على كفر دون كفر، ولكنه عرفه بأل، الدالة على حقيقة الكفر، وقد أشار إلى هذا الفرق شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم.

أما الحديث الثاني فهو ما رواه أهل السنن عن بريدة بن الحصيب رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر**»(١)، فجعل النبي ﷺ الحد الفاصل بين المسلمين والكفار هو: الصلاة، ومن المعلوم أن الحد يخرج كل محدود عن دخوله في الآخر.

أما كلام الصحابة رضي الله عنهم: فقد حكى إجماعهم على كفر تارك الصلاة: عبد الله بن شقيق رحمه الله، وهو تابعي مشهور قال: (**كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يرون شيئًا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة**)(٢)، وقد حكى إجماع الصحابة على كفر تارك الصلاة: إسحاق بن راهويه الإمام المشهور(٣)، وحكاه غيره أيضًا.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه: الترمذي (٢٦٢٢)، والخلال في «السنة» رقم (١٣٧٨)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» رقم (٩٤٨)، عن عبد الله بن شقيق، والحاكم (١/ ٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.
وهو صحيح الإسناد؛ صححه الحاكم والنووي والألباني -رحمهم الله.
قال الإمام الشوكاني رحمه الله: الظاهر من الصيغة: أن هذه المقالة اجتمع عليها الصحابة؛ لأن قوله: «كان أصحاب رسول الله ﷺ» جمع مضاف، وهو من المشعرات بذلك. «نيل الأوطار» (١/ ٣٧٢).

(٣) انظر: تعظيم قدر الصلاة رقم (٩٩٠) للمروزي، والمحلَّى (٢/ ٢٤٢، ٢٤٣) لابن حزم.

وأما النظر الصحيح الذي يقتضي أن تارك الصلاة كافر كفرًا أكبر مخرجًا عن الملة: فإنه لا يمكن لمؤمن -بل لا يمكن لمن في قلبه أدنى مثقال حبة من خردل من إيمان- أن يعلم شأن الصلاة وعظمها ومنزلتها عند الله ﷻ ثم يحافظ على تركها، هذا من المحال أن يكون في قلبه شيء من الإيمان، وعلى هذا نقول: إن من كان في قلبه أدنى مثقال حبة من خردل إيمان لا يمكن أن يترك الصلاة تركًا مطلقًا؛ وهو يعلم ما لها من المنزلة العظيمة في دين الإسلام.

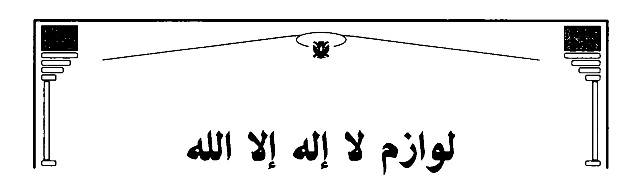
وأما الأدلة التي استدل بها من قال: إنه لا يكفر، فقد أشرنا إلى أنها لا تخلو من واحد من خمسة أمور، كما صدرنا ذلك في كلامنا هذا، وإذا تبين قيام الدليل السالم عن المعارض المقاوم فإنه يجب الأخذ بمقتضاه، وإننا حين نحكم بالكفر على من دلت الأدلة على كفره لم نتجاوز ولم نتعد؛ لأن الحكم بالتكفير أو عدم التكفير إلى الله ﷻ، كما أن الحكم بالتحليل والتحريم والإيجاب والاستحباب إلى الله ﷻ، ولا لوم على الإنسان إذا أخذ بما تقتضيه الأدلة من أي حكم من الأحكام، وعلى كل مؤمن أن يأخذ بما تقتضيه الأدلة من أي وصف كان، ولأي موصوف كان، وألا يجعل النزاع سببًا موجبًا للتخلي عن مدلول الكتاب والسنة وغيرهما من الأدلة؛ لقول الله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [الشورى: ١٠].

فإن قال قائل: إذا قلت بتكفير تارك الصلاة حصل في ذلك ارتباك وتشويش وتكفير لكثير من الناس؟

فالجواب عن ذلك أن نقول: إننا إذا قلنا بمقتضى الأدلة الشرعية: فإنه لن يكون من جراء ذلك إلا ما فيه الخير والصلاح؛ لأن الناس إذا علموا أن ترك

الصلاة كفر مخرج عن الملة وردَّة كبرى، فإنهم لن يتجرؤوا على ترك الصلاة، بل سيكون ذلك حافزًا لهم على القيام بها على الوجه المطلوب منهم، ولكننا إذا قلنا: إنه ليس بكفر وإنما هو فسق، فإنهم يتهاونون بها أكثر مما قلنا لهم ذلك: إنه كفر، ونحن لا نقول: إنه كفر، من أجل أن نحث الناس على فعل الصلاة، ولكننا نقول: إنه كفر، من أجل دلالة الكتاب والسنة وأقوال الصحابة على ذلك. وأما قول هذا القائل الذي يقول: إنك إذا حكمت بكفر تارك الصلاة فإنك بهذا توقع الإرباك والتذبذب، وتخرج كثيرًا من الناس عن الملة الإسلامية، أقول: ما قول هذا القائل إلا كقول من قال: إنك إذا قطعت يد السارق أصبح نصف الشعب مقطوعًا؛ لأننا نقول لهذا: إنك إذا قطعت يد السارق فسيقل السراق قلة كبيرة؛ لأن السارق إذا علم أن يده ستقطع فإنه لن يقدم على السرقة، وما مثل هذا وهذا إلا كمثل من يقول: إنك إذا قتلت القاتل المستحق للقتل قصاصًا: فإنك تضيف إلى قتل الأول قتل رجل آخر، وهذا يضاعف عدد المقتولين، فإننا نقول: إن هذه القولة قولة باطلة، أبطلها الله في قوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰأُوْلِي الْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩]، فإن القاتل إذا علم أنه إذا قتل عمدًا سيقتل لن يقدم على القتل، فحينئذٍ يقل القتل عمدًا وعدوانًا. والمهم كل المهم أنه يجب على الإنسان العالم المتقي لله ﷻ أن يكون متمشيًا مع الدليل حيث ما كان إيجابًا وسلبًا، وإصلاح الحال على الرب ﷻ الذي شرع هذا الذي أقدم عليه المفتي والحاكم، والله ﷻ لم يشرع لعباده إلا ما فيه صلاحهم وسعادتهم وفلاحهم في الدنيا والآخرة، لا يمكن أبدًا أن يشرع لعباده ما فيه مفسدة راجحة على مصلحة، كما قال الله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]، وأنت إذا حكمت الناس بمقتضى شريعة الله لا بمقتضى واقعهم: فإن الواقع

سوف يتغير، حتى يتحول إلى مراد الله ﷻ في عباده فيما شرعه لهم[(١)]



لوازم لا إله إلا الله

سئل رحمه الله: **قرأت في كتاب رياض الصالحين عن الإمام المحدث الحافظ محيي الدين أبي زكريا بن شرف النووي أحاديث كثيرة، ومنها يقول: قال رسول الله ﷺ: «من كان آخر كلامه: لا إله إلا الله، دخل الجنة»[(٢)]، و«من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث، كان له حجابًا من النار، أو دخل الجنة»[(٣)]، و«من صام يومًا في سبيل الله بَعَدَ الله وجهه عن النار سبعين خريفًا»[(٤)]، فإذا كان ذلك من الأحاديث الصحيحة، فما بال آكل الربا والزاني والقاتل والسارق والكذاب؟ أفتوني بهذه المسألة؛ لأنني في حيرة جزاكم الله عني خير الجزاء؟**

فأجاب رحمه الله: هذا السؤال مهم، وهو موضع إشكال كما ذكره الأخ الكاتب؛ لأن ما ذكره من الأحاديث التي ترتب دخول الجنة على هذه الأعمال يعارضها أحاديث كثيرة تدل على دخول النار لمن عمل أعمالًا أخرى، مع قيام صاحبها بهذه الأعمال الموجبة لدخول الجنة، فجوابنا على هذا وأمثاله من

---

(١) فتاوى نور على الدرب (١/ ٧٠-٧٦).

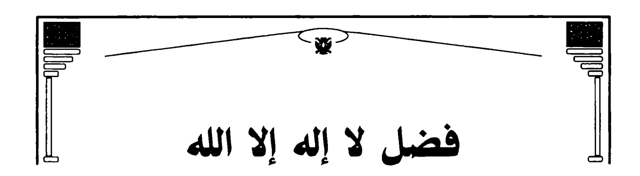
(٢) أخرجه: أبو داود (٣١١٦)، والبزار (٢٦٢٦)، والحاكم (١/ ٣٥١، ١/ ٥٠٠)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٦٤٧٩) عن معاذ بن جبل رضي الله عنه.

(٣) أخرجه: البخاري (٩١)، ومسلم (٢٦٣٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه: البخاري (٢٨٤٠)، ومسلم (١١٥٣) عن أبي سعيد رضي الله عنه.

الأحاديث، بل من النصوص، سواء من القرآن أو من السنة أن يقال: إن ذكر بعض الأعمال التي تكون سببًا لدخول الجنة ما هو إلا ذكر للسبب، وكذلك ذكر بعض الأحاديث التي ذكر فيها أن بعض الأعمال سبب لدخول النار؛ ما هو إلا ذكر للسبب فقط، ومن المعلوم أن الأحكام لا تتم إلا بتوفر أسبابها وشروطها، وانتفاء موانعها، فهذه الأعمال المذكورة: هي سبب لدخول الجنة، لكن هذا السبب قد يكون له موانع، فمثلًا: «**من كان آخر كلامه: لا إله إلا الله، دخل الجنة**»، هذا إذا قالها على سبيل اليقين والصدق، فإذا قالها على سبيل النفاق -وهو بعيد أن يقولها على سبيل النفاق في هذه الحال- فإنها لا تنفعه، وهكذا: «**من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث، كان له حجابًا من النار**» هذا سبب من الأسباب، من أسباب وقاية النار، لكن قد يكون هناك موانع تمنع نفوذ هذا السبب، وهي الأعمال التي تكون سببًا لدخول النار، وإن هذه الموانع وتلك الأسباب تتعارضان، ويكون الحكم لأقواهما، فالقاعدة إذًا: أن ما ذكر من الأعمال مرتبًا عليه دخول الجنة ليس على إطلاقه، بل هو مقيد بالنصوص الأخرى التي تفيد أن هذا لا بد له من انتفاء الموانع، فلنضرب مثلًا: أن رجلًا من الناس كافر، ومات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحلم وصبر، فهل نقول: إن هذا الكافر يدخل الجنة، ولا يدخل النار؟ فالجواب: لا، كذلك أيضًا في آكل الربا، وكذلك في آكل مال اليتيم، وكذلك في قتل النفس وغيرها، مما وردت فيه العقوبة بالنار، هذا أيضًا مقيد بما إذا لم يوجد أسباب أو موانع قوية تمنع من نفوذ هذا الوعيد، فإذا وجدت موانع تمنع من نفوذ هذا الوعيد: فإنها تمنع منه؛ لأن القاعدة كما أسلفنا هي: أن الأمور لا تتم إلا بتوفر أسبابها وشروطها، وانتفاء موانعها[1]

(١) فتاوى نور على الدرب (١/ ٧٩-٨١).



فضل لا إله إلا الله

سئل فضيلة الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: **الذي ينطق بالشهادة قبل موته، هل يدخل في قول الرسول ﷺ: «من كان آخر كلامه: لا إله إلا الله، دخل الجنة»؟**(١).

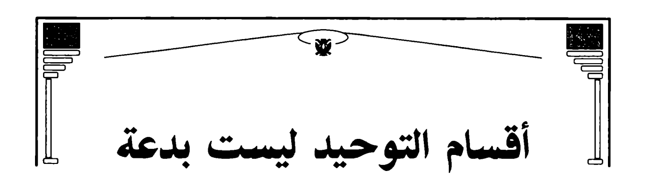
فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا قال: لا إله إلا الله، عند موته موقنًا بها قلبه: فإنه يدخل في الحديث، ولكن ليعلم أن النصوص العامة فيما يدخل الجنة أو يدخل النار لا تطبق على شخصٍ بعينه إلا بدليل، فمثلًا: «**من كان آخر كلامه: لا إله إلا الله، دخل الجنة**» إذا علمنا أن هذا الرجل كان آخر كلامه من الدنيا لا إله إلا الله، فنحن نقول: يرجى أن يكون من أهل الجنة، فالمُعَيّن لا تجزم له، وإنما قل: يرجى إذا كان في خير، أو يخشى إذا كان في شر؛ لأنه يفرق بين العموم والخصوص، نحن نشهد ونعلم ونوقن بأن كل مؤمنٍ في الجنة، فهل نشهد لكل مؤمن بعينه أنه في الجنة؟ فالجواب: لا، لكننا إذا علمنا أنه مؤمن نرجو له أن يكون داخلًا في الجنة، نؤمن بأن الله تعالى يحب المؤمنين ويحب المحسنين، فلو رأينا رجلًا يحسن، ورأينا رجلًا مؤمنًا يقوم بالواجبات ويترك المحرمات، فهل نشهد أن الله يحبه؟ فالجواب: لا؛ لأن التعيين غير التعميم، ولكن نقول: نشهد لكل مؤمن أن الله يحبه، ونرجو أن يكون هذا الرجل بعينه ممن يحبه الله ﷻ، وقد أشار البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه إلى نحو هذا فقال: (بابٌ: لا يقال: فلان شهيد)، وإن كان قتل في سبيل الله، فلا تقل: إنه شهيد، واستدل

---

(١) قطعة من الحديث السابق.

لذلك بقول النبي ﷺ: «**ما من مكلومٍ يكلم في سبيل الله- والله أعلم بمن يكلم في سبيله- إلا إذا كان يوم القيامة جاء وجرحه يثعب دمًا، اللون لون الدم، والريح ريح المسك**»(١)، فقوله ﷺ: «**والله أعلم بمن يكلم في سبيله**» إشارة إلى أنك لا تشهد للشخص المعين، بل قل: الله أعلم.

وخطب أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه فقال: (إنكم تقولون: فلان شهيد، فلان شهيد، وما أدراك لعله فعل كذا وكذا؟ ولكن قولوا: من مات في سبيل الله، أو قتل فهو شهيد)(٢)، ففرق رضي الله عنه بين التعيين والتعميم(٣)



أقسام التوحيد ليست بدعة

قسّم العلماء التوحيد إلى أقسام ثلاثة: ربوبية، وألوهية، وأسماء وصفات.

فتوحيد الربوبية: هو إفراد الله سبحانه بالخلق، والملك، والتدبير.

وتوحيد الألوهية: هو إفراد الله سبحانه بالعبادة.

وتوحيد الأسماء والصفات: هو إفراد الله بما يجب له من الأسماء

---

(١) أخرجه: البخاري (٥٥٣٣)، ومسلم (١٨٧٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: النسائي في «السنن الكبرى» (٥٥١١)، وفي «السنن الصغرى» (٣٣٤٩) وابن ماجه (١٨٨٧)، وأحمد (٢٨٥)، والطيالسي (٦٤)، وعبد الرزاق (١٠٤٠٠، ١٠٤٠١)، وابن أبي شيبة (١٩٨٦٠)، والدارمي (٢٢٠٠)، وابن حبان (٤٦٢٠)، والحاكم (٢/ ١٧٥، ١٧٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٢٣٤)، وصحح الحاكم إسناده ووافقه الذهبي وصححه الألباني في «صحيح سنن النسائي وابن ماجه» عن أبي العجفاء.

(٣) فتاوى نور على الدرب (١/ ٧٨، ٧٩).

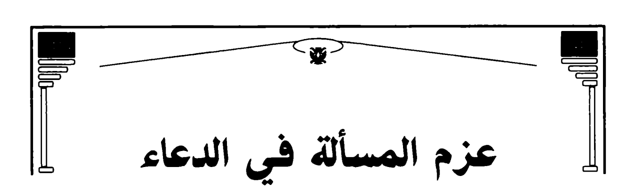
والصفات، بأن نثبتها لله تعالى على وجه الحقيقة من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل.

وقد يقول البعض: إن هذا التقسيم للتوحيد بدعة!.

ولكن نقول: بتتبع النصوص الواردة في التوحيد وجدناها لا تخرج عن هذه الأقسام الثلاثة، والاستدلال المبني على التتبع والاستقراء ثابت حتى في القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ۝٧٧ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٧٧، ٧٨].

والجواب: لا هذا ولا هذا، ولهذا قال تعالى: ﴿كَلَّا ۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ﴾.

وبعض المتكلمين قالوا: التوحيد أن تؤمن أن الله واحد في أفعاله لا شريك له، واحد في ذاته لا جزء له، واحد في صفاته لا شبيه له، وهذا تقسيم قاصر(١)



عزم المسألة في الدعاء

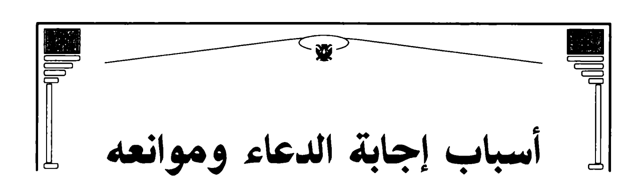
لا ينبغي للإنسان إذا دعا الله ﷻ أن يقول: (إن شاء الله) في دعائه، بل يعزم المسألة ويعظم الرغبة، فإن الله ﷻ لا مكره له، وقد قال ﷻ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] فوعد بالاستجابة، وحينئذٍ لا حاجة إلى أن يقال: (إن شاء الله)، لأن الله ﷻ إذا وفق العبد للدعاء فإنه يجيبه، إما

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٨٣، ٨٤).

بمسألته أو بأن يرد عنه شرًا، أو يدخرها له يوم القيامة، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا يقل أحدكم: اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت. فليعزم المسألة، وليعظم الرغبة، فإن الله تعالى لا مكره له**»[(١)]

فإن قال قائل: ألم يثبت عن النبي ﷺ أنه كان يقول للمريض: «لا بأس طهور إن شاء الله»؟![(٢)]

فنقول: بلى، ولكن هذا يظهر أنه ليس من باب الدعاء، وإنما هو من باب الخبر والرجاء، وليس دعاء، فإن الدعاء من آدابه: أن يجزم به المرء[(٣)]



أسباب إجابة الدعاء وموانعه

إن قال قائل: أحيانًا يدعو المرء ولا يستجيب الله دعاءه، وهنا زكريا عليه السلام **يقول:** ﴿إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [آل عمران: ٣٨]، **وقال إبراهيم:** ﴿إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩].

فالجواب: أن يقال: إن عدم إجابة الله الدعاء، إما أن تكون لوجود مانع، وإما أن تكون لمصلحة الداعي، أو لفوات شرط، فأما إذا تمت الشروط وانتفت الموانع ولم تقتض المصلحة خلاف ما دعا به الداعي، فإن الله تعالى يستجيب الدعاء قطعًا، لأن الله تعالى يقول: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠].

---

(١) أخرجه: البخاري (٦٣٣٩)، ومسلم (٢٦٧٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: البخاري (٣٦١٦) عن ابن عباس رضي الله عنه.

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ٩٠).

فإذا دعا الإنسان ربه وقلبه لاهٍ يقول: اللهم إني أسألك الجنة وما قرب إليها من قول وعمل، لكن قلبه مشغول بشيء آخر، فهذا فيه سوء أدب مع الله، فهنا قد تتخلّف إجابة الدعوة لعدم وجود الشرط.

ومن الموانع: أن يكون الإنسان آكلًا للحرام -والعياذ بالله-، فإن أكل الحرام من أكبر موانع إجابة الدعاء، لأن النبي ﷺ قال: «**إن الله طيب لا يقبل إلا طيبًا، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين؛ فقال**: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ﴾ [المؤمنون: ٥١]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٧]، **ثم ذكر الرجل يطيل السفر، أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء؛ يا رب يا رب، ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغذي بالحرام، فأنى يستجاب لذلك**»(١) -والعياذ بالله- استبعد أن الله يجيب هذا الداعي، فهنا قد تخلفت إجابة الدعاء لوجود مانع.

وقد تكون لمصلحة الداعي، يدخر الله له عنده أعظم مما سأل، أو يعلم الله ﷻ أنه لو أجابه لحصل عليه مضرة في دينه، مثل أن تكون إجابته سببًا لفتنته عن دينه، فبرحمة الله وحكمته لا يستجيب له هذا الدعاء لمصلحة الداعي، ولهذا ينبغي للإنسان أن لا يضجر إذا دعا الله فلم يستجب له، وأن لا يسأم ويستحسر، فيقول: دعوت ثم دعوت فلم يستجب لي، فإنه إذا قال ذلك لم يستجب له، فزال الإشكال الذي قد يرد على قوله: ﴿إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾.

وبقي أيضًا إشكال آخر: وهو أن يقال: لا فائدة من الدعاء، لأن المدعو به

---

(١) أخرجه: مسلم (١٠١٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

إن كان قد كتب لك فسوف يأتيك بلا دعاء، وإن لم يكتب لك فلن يأتيك ولو دعوت!!.

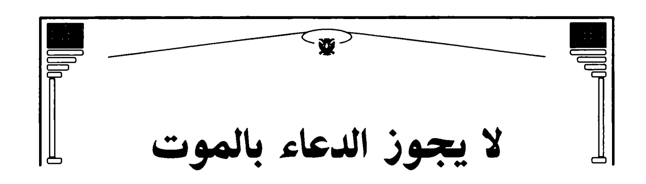
فنجيب أولًا: أن هذا قول باطل من أصله، لأنه يقتضي تسفيه الرسل والأنبياء والصالحين، بل يقتضي أن الله ﷻ يأمر بما لا فائدة فيه، فإن الله قال: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، فكيف يأمر الله ﷻ بأمر لا فائدة منه؟. هذا مستحيل!. ثم نقول: الشيء يكتب لكن بسبب، فإذا كان الله قد كتب لك ذرية طيبة بسبب دعائك؛ فإنه إذا انتفى الدعاء انتفت الذرية الطيبة، لأن الله قدرها -أي الذرية الطيبة- مقرونة بالدعاء.

وهل يقول عاقل: أنا لا أتزوج إن كان الله قد أراد لي ولدًا جاء بلا نكاح، وإن لم يرد لي ولدًا لم يأت ولو تزوجت؟! هذا لا يقوله عاقل، بل نقول: إن الله قدّر الولد بالنكاح، فتزوج يأتك الولد، وهكذا الدعاء.

إذًا: فالدعاء لا شك أنه من أقوى الأسباب في حصول المطلوب وزوال المكروه، وهذا أمر معلوم، ويكون الله تعالى قد قدّر هذا الشيء الذي هو حصول مطلوبك أو زوال مكروهك مقرونًا بهذا السبب -أي بالدعاء-، فيكون الدعاء مقدرًا والمدعو به مقدرًا من عند الله ﷻ، لكن أنت لا تدري فعليك فعل السبب، ثم إننا نقول: إن الدعاء نفسه عبادة، فإذا رفعت يديك إلى ربك: يا رب، هذا ذل وخضوع لله ﷻ، وهو من أجلّ العبادات[(١)]

---

(١) تفسير سورة آل عمران (١/ ٢٣٩-٢٤١).



لا يجوز الدعاء بالموت

إن قال قائل: هل في هذا الدعاء: ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، جواز الدعاء بالموت؟

الجواب: ليس كذلك، فمعلوم أن الله ﷻ لن يتوفاهم إلا إذا جاء أجلهم، وليس فيها أنهم يتمنون تقديم الوفاة، وهذا نظير قول يوسف عليه الصلاة والسلام: ﴿أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِۖ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١].

ليس المعنى أن يسأل الله أن يتوفاه الآن، بل أن يتوفاه على الإسلام متى جاء أجله، وكذلك قول مريم: ﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٣].

ليس معناه أنها تمنت الموت، بل تمنت أن هذا لم يقع، يعني معناها أن نقول: يا ليتني مت وأنا ما رأيته[١]

وتمني الموت يدل على ضجر الإنسان وعدم صبره على قضاء الله، لكن هذا الدعاء: «**اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرًا لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيرًا لي**»[٢]، هذا الدعاء وكَّلَ الإنسان فيه أمره إلى الله، لأن الإنسان لا يعلم الغيب، فيكل الأمر إلى عالمه ﷻ.

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٥٥٦، ٥٥٧).

(٢) أخرجه: البخاري (٦٣٥١)، ومسلم (٢٦٨٠) عن أنس رضي الله عنه.

تمني الموت استعجال من الإنسان بأن يقطع الله حياته، وربما يحرمه من خير كثير، ربما يحرمه من التوبة وزيادة الأعمال الصالحة.

فإن قال قائل: كيف يقول: «اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرًا لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيرًا لي»؟!.

نقول: نعم؛ لأن الله سبحانه يعلم ما سيكون، أما الإنسان فلا يعلم، كما قال الله: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: ٣٤]، فأنت لا تدري قد تكون الحياة خيرًا لك، وقد تكون الوفاة خيرًا لك.

ولهذا ينبغي للإنسان إذا دعا لشخص بطول العمر؛ أن يقيد هذا فيقول: أطال الله بقاءك على طاعته، حتى يكون في طول بقائه خير.

فإن قال قائل: إنه قد جاء تمني الموت من مريم ابنة عمران، حيث قالت: ﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٣]، فكيف وقعت فيما فيه النهي؟!.

فالجواب عن ذلك؛ أن نقول:

أولًا: يجب أن نعلم أن شرع من قبلنا إذا ورد شرعنا بخلافه فليس بحجة، لأن شرعنا نسخ كل ما سبقه من الأديان.

ثانيًا: أن مريم لم تتمن الموت، لكنها تمنت الموت قبل هذه الفتنة ولو بقيت ألف سنة، المهم أن تموت بلا فتنة، ومثله قول يوسف عليه الصلاة والسلام: ﴿أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١] ليس معناه سؤال الله أن يتوفاه، بل هو يسأل أن يتوفاه الله على الإسلام، وهذا لا بأس به، كأن يقول: اللهم توفني على الإسلام وعلى الإيمان

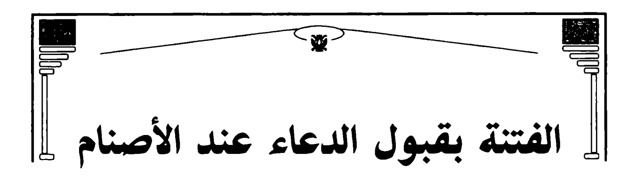
وعلى التوحيد والإخلاص، أو توفني وأنت راضٍ عني، وما أشبه ذلك.

فيجب معرفة الفرق بين شخص يتمني الموت من ضيق نزل به، وبين شخص يتمني الموت على صفة معينة يرضاها الله ﷻ!.

فالأول: هو الذي نهى عنه الرسول عليه الصلاة والسلام.

والثاني: جائز.

وإنما نهى النبي ﷺ عن تمني الموت لضر نزل به؛ لأن من تمنى الموت لضر نزل به ليس عنده صبر، الواجب أن يصبر الإنسان على الضر، وأن يحتسب الأجر من الله ﷻ، فإن الضرر الذي يصيبك من هم أو غم أو مرض أو أي شيء مكفر لسيئاتك، فإن احتسبت الأجر كان رفعة لدرجاتك، وهذا الذي ينال الإنسان من الأذى والمرض وغيره لا يدوم، لا بد أن ينتهي، فإذا انتهى وأنت تكسب حسنات باحتساب الأجر على الله ﷻ ويكفر عنك من سيئاتك بسببه؛ صار خيرًا لك[1].



الفتنة بقبول الدعاء عند الأصنام

قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَـٰفِلُونَ ۝٥ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَـٰفِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٥، ٦].

فهم في الدنيا غافلون عنهم، وفي الآخرة يكونون لهم أعداء ويكفرون بعبادتهم.

---

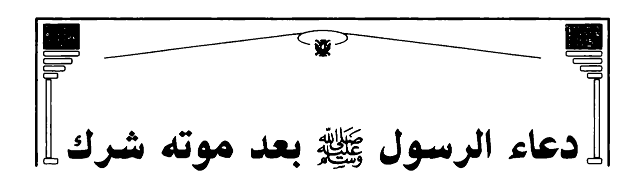
(١) شرح رياض الصالحين (١/٢٤٨-٢٥٠).

فإذا قال قائل: إنه يوجد من يدعو الصنم بحصول مطلوب، أو دفع مكروه، ثم يحصل المطلوب، أو يندفع عنه المكروب، فما الجواب؟!.

قلنا: الجواب: أن هذا فتنة من الله ﷻ يفتن من يشاء من عباده، والذي حصل لم يحصل بدعاء الصنم، و إنما حصل عند دعاء الصنم، أي حصل عنده لا به، فالله ﷻ جعل هذا يحصل عند دعاء هذا الصنم ابتلاء وامتحانًا، والله ﷻ بحكمته قد ييسر أسباب المعصية ليبلو الإنسان هل يكون امتناعه عن المعصية خشية لله ﷻ أو لعدم القدرة عليها، ألم تر إلى قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُۥٓ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلْغَيْبِ﴾ [المائدة: ٩٤]، فابتلى الله الصحابة وهم محرومون بالصيد ينالونه بأيديهم فيما يعدو، وبرماحهم فيما يطير، ليعلم الله من يخافه بالغيب، فلا يأخذ من هذا الصيد، فلم يأخذوا ﷺ من هذا الصيد، وتركوه خشية لله لا عجزًا عن الوصول إليه، كما ابتلى الله تعالى بني إسرائل الذين حرّم عليهم الصيد يوم السبت، بأن تأتي الحيتان يوم السبت شرعًا طافية على وجه الماء، وفي غير يوم السبت لا تأتيهم، وهذا امتحان من الله ﷻ، لكنهم لم يصبروا على هذه المحنة، بل ذهبوا يعاملون الله ﷻ معاملة الغر الجاهل، يخادعون الله فأتوا بحيلة ومكر ونصبوا الشباك يوم الجمعة، فإذا جاءت الحيتان يوم السبت دخلت الشباك، فإذا كان يوم الأحد أخذوها، فاحتالوا، فقلبهم الله تعالى قردة: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْاْ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥].

فهؤلاء الذين يدعون الأصنام لجلب نفع أو دفع ضرر يمتحنون ويختبرون، فيدفع عنهم الضرر ويحصل لهم النفع، لكن عند هذا الدعاء وليس بهذا الدعاء،

نجزم بذلك يقينًا، ، لأن هذه الأصنام لا تأتي بخير، ولهذا قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ﴾(١)



دعاء الرسول ﷺ بعد موته شرك

لو قال قائل: هل يجوز أن أدعو رسول الله ﷺ؟.

الجواب: لا يجوز أن أقول: يا رسول الله أنقذني من الشدة، يا رسول الله ارزقني ولدًا.

لا يجوز بأي حال من الأحوال، بل هو شرك أكبر مخرج من الملة، سواء دعا الرسول ﷺ أو دعا غيره، وغيره أقل منه شأنًا وأقل منه وجاهة عند الله ﷻ، فإذا كان دعاء الرسول ﷺ شركًا، فدعاء غيره أقبح وأقبح، والرسول عليه الصلاة والسلام أعظم الناس جاهًا عند الله،وقيل له عليه الصلاة والسلام والقائل هو الله: ﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿٢١﴾ قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا﴾ [الجن: ٢١، ٢٢]، أنا لا أملك لكم ضرًا ولا رشدًا، ولو أرادني الله بشيء ما وجدت من دونه ملتحدًا يمنعني منه، إذًا لمن أتجه بالدعاء؟. إلى الله ﷻ ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، وليتضح القول في مسألة دعاء الرسول ﷺ أو غيره من المخلوقين نقول:

الدعاء ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

---

(١) تفسير سورة يس (ص/ ٢٨١، ٢٨٢).

الأول: جائز.

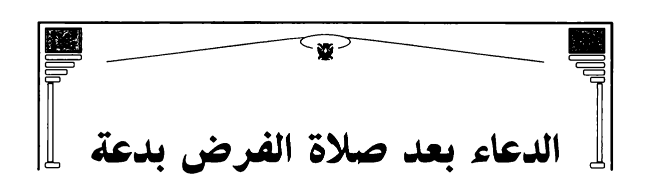
وهو أن يدعو مخلوقًا بأمر من الأمور التي يمكن أن يدركها بأشياء محسوسة معلومة، قال ﷺ في حقوق المسلم على أخيه: «**وإذا دعاك فأجبه**»(١)، وقال ﷺ: «**وتعين الرجل في دابته**»(٢)

الثاني: أن تدعو مخلوقًا، سواء كان حيًّا أو ميتًا فيما لا يقدر عليه إلا الله.

فهذا شرك أكبر، لأن هذا من فعل الله لا يستطيعه البشر، مثل: يا فلان اجعل ما في بطن امرأتي ذكرًا.

الثالث: أن تدعو مخلوقًا لا يجيب بالوسائل الحسية المعلومة.

كدعاء الأموات، فهذا شرك أكبر، لأن هذا لا يقدر عليه المدعو، ولابد أن يعتقد فيه الداعي سرًا يدبر به الأمور(٣)



الدعاء بعد صلاة الفرض بدعة

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله: هل الدعاء بعد صلاة الفرض بدعة أم مكروه؟

فأجاب رحمه الله: الدعاء بعد صلاة الفريضة بدعة؛ لأن النبي ﷺ لم يفعله، وكل من تعبد لله تعالى بشيء لم يفعله الرسول عليه الصلاة والسلام؛ ولا أمر به؛ ولا ثبت أنه من شريعته: فإنه يكون بدعة؛ لقول النبي ﷺ: «**كل محدثة**

(١) أخرجه: مسلم (٢١٦٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) أخرجه: مسلم (١٠٠٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.
(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٥٢).

بدعة»[١]، وقد أرشد النبي ﷺ إلى وقت الدعاء في الصلاة، فقال ﷺ: **«أما السجود فأكثروا فيه من الدعاء، فَقَمِنٌ**[٢] **أن يستجاب لكم»**[٣]، وقال ﷺ لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه حين علمه التشهد، قال: **«ثم ليتخير من الدعاء ما شاء»**[٤]، يعني: قبل أن ينصرف من صلاته، وكما أن هذا -أعني: كون الدعاء في الصلاة قبل السلام-؛ هو ما دلت عليه النصوص الشرعية، فهو أيضًا مقتضى النظر الصحيح؛ لأن الإنسان ما دام في صلاته فإنه يناجي ربه وهو بين يديه، فكيف يؤخر الدعاء حتى يُسلِّم وينصرف ويقطع الصلة بينه وبين الله تعالى في صلاته؟ هذا خلاف النظر الصحيح، وعلى هذا فنقول: صلاة الفريضة يسن بعدها الذكر، والدعاء قبل السلام؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٣]، وأما الدعاء بعد النافلة فهو أيضًا خلاف السنة، فإنه لم يرد عن النبي ﷺ أنه كان يدعو بعد صلاة النافلة، ونقول: إذا أحببت الدعاء فادع الله تعالى قبل أن تسلم من الصلاة، لما ذكرنا في صلاة الفريضة.

فإن قال قائل: أليس قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال لمعاذ بن جبل رضي الله عنه: «لا

---

(١) أخرجه: أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢، ٤٤)، وأحمد (١٧١٤٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٤)، والبزار (٤٢٠١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١٨٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٢٤٥) رقم (٦١٧)، والحاكم (١/ ٩٥، ٩٦)، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه الحاكم: وقال صحيح ليس له علة، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٧٣٥) عن العرباض بن سارية رضي الله عنه.

(٢) أي: حري وجدير.

(٣) أخرجه: مسلم (٤٧٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه: مسلم (٤٠٢) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

تدعن أن تقول دبر كل صلاة مكتوبة: اللهم أعني على ذكرك، وعلى شكرك، وعلى حسن عبادتك»[١]، وهذا دعاء؟

قلنا: هذا صحيح، هو دعاء، وأوصى به النبي ﷺ معاذ بن جبل رضي الله عنه، ولكن ما هو دبر الصلاة؟ هل هو ما بعد السلام أو هو آخر الصلاة؟

يجيب على هذا السؤال مقتضى النصوص الشرعية، فالنبي ﷺ جعل ما بعد التشهد محلًّا للدعاء، وفي القرآن الكريم جعل الله تعالى ما بعد السلام ذكرًا، فقال: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾، وقال النبي ﷺ في حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «**ثم ليتخير من الدعاء ما شاء**»، وفي هذا البيان يتبين أن الدعاء الذي أمر به رسول الله ﷺ معاذ بن جبل رضي الله عنه إنما هو بعد التشهد وقبل السلام، بناء على دلالة القرآن والسنة التي ذكرت آنفًا.

وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن ذلك؟ فقال: **(إن دبر كل شيء منه كدبر الحيوان)**[٢]

وعلى هذا فدبر الصلاة جزء منها ولكنه آخرها، فالدعاء بقول: «**اللهم أعني على ذكرك، وعلى شكرك، وعلى حسن عبادتك**» يكون قبل السلام لا بعده.

فإن قال قائل: أليس قد ثبت عن النبي ﷺ أنه إذا سلّم من الصلاة؛ استغفر ثلاثًا، وقال: «اللهم أنت السلام، ومنك السلام»[٣] وهذا دعاء؟.

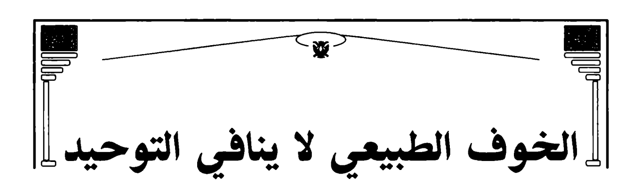
---

(١) أخرجه: أبو داود (١٥٢٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٩٣٧)، وفي «السنن الصغرى» (١٣٠٣)، وأحمد (٢٢١١٩)، وابن خزيمة (٧٥١)، وابن حبان (٢٠٢٠، ٢٠٢١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٦٠) رقم (١١٠)، والحاكم (١/ ٢٧٣، ٣/ ٢٧٣، ٢٧٤) قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، ووافقهما الألباني في «صحيح سنن أبي داود» عن معاذ رضي الله عنه.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٤٩٢-٥٠٤).

(٣) أخرجه: مسلم (٥٩١) عن ثوبان رضي الله عنه.

فالجواب: أن هذا دعاء خاص متعلق بالصلاة؛ لأن استغفار الإنسان بعد سلامه من الصلاة من أجل أنه قد لا يكون أتم صلاته، بل أخل فيها، إما بحركة أو انصراف قلب أو ما أشبه ذلك، فكان هذا الدعاء بالمغفرة لاصقًا بالصلاة متممًا، وليس دعاء مطلقًا مجردًا[(١)]



الخوف الطبيعي لا ينافي التوحيد

إن قال قائل: هل ينافي التوحيد أن يخاف الإنسان من سبع أو من عدو؟

فالجواب: لا ينافي هذا التوحيد، ولهذا وقع من الرسل: إبراهيم عليه السلام لما جاءه الضيوف، ولم يأكلوا، أوجس منهم خيفة، وموسى عليه الصلاة والسلام لما ألقى السحرة حبالهم وعصيهم أوجس في نفسه خيفة، ولأن الخوف الطبيعي مما تقتضيه الطبيعة، ولو قلنا لإنسان: (**إنك إذا خفت من أحد سوى الله خوفًا طبيعيًا لكنت مشركًا**)، لكان هذا من تكليف ما لا يطاق؛ لأن خوف الإنسان مما يخاف منه خوف طبيعي غريزي لا يمكنه دفعه، كل إنسان يخاف مما يُخشى منه الضرر.

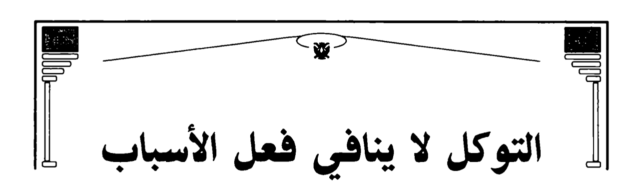
فإن قال قائل: لو منعه الخوف من واجب عليه، هل يُنهى عنه، أو لا؟.

فالجواب: نعم، يُنهى عنه؛ لأن الواجب عليه يستطيع أن يقوم به، إلا إذا جاء الشرع بالعفو عنه، في هذه الحال فلا حرج عليه في هذا الخوف، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾

---

(١) فتاوى نور على الدرب (١/ ٥٨٦-٥٨٨).

[آل عمران: ١٧٥]، لكن إذا كان في الشرع رخصة لك أن تخالف ما أمر الله به في هذه الحال فلا بأس، ولهذا لو كان إنسان يريد أن يصلي صلاة الفريضة، وحوله جدار قصير، ويخشى إن قام أن يتبين للعدو، فله أن يصلي قاعدًا، وهذا لأن الله تعالى عفا عنه، قال الله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن: ١٦]، ولو كان العدو أكثر من مثلي المسلمين، فلا يلزمهم أن يصابروهم، ويجوز أن يفروا[١].



التوكل لا ينافي فعل الأسباب

التوكل: هو صدق الاعتماد على الله ﷻ في جلب المنافع، ودفع المضار، مع الثقة به، مع فعل الأسباب التي أمر الله بها.

وليس التوكل أن تعتمد على الله بدون فعل الأسباب؛ فإن الاعتماد على الله بدون فعل الأسباب، طعن في الله ﷻ وفي حكمته تبارك وتعالى؛ لأن الله تعالى ربط المسببات بأسبابها.

فالتوكل مكون من ثلاثة معانٍ:

الأول: صدق الاعتماد على الله.

الثاني: الثقة بالله ﷻ؛ لأن التوكل لا ينفع إذا لم يكن صاحبه واثقًا بوعد الله، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣].

الثالث: فعل الأسباب التي أمر بها.

---

(١) تفسير سورة البقرة (١/ ١٤٥، ١٤٦).

فمن لم يفعل الأسباب فهو ليس متكلًا، ولكنه متواكل، فلا بد من فعل الأسباب.

وقولنا: التي أُمر العبد بها: احترازًا من فعل الأسباب التي لا حقيقة ولا أصل لها، كما يفعله المشعوذون وأصحاب التمائم غير المباحة، وما أشبه ذلك.

وبهذا يظهر الفرق بين توكل الإنسان على العبد وتوكله على الرب.

إن توكل الإنسان على الرب: تفويض مطلق، فهو يعتقد أن الله تعالى هو الذي له الحكم فيه وله السلطة عليه.

لكن توكله على شخصٍ وَكَّلَه أن يشتري له حاجة: ليس تفويضًا إليه، ولكنه وَكَّلَه وهو يعتقد أنه دونه في المرتبة، يعني: عندما تعتمد على شخص وكلته يشتري لك حاجة هل هو كتوكلك على الله؟

الجواب: لا، توكلي على الله توكل عبادة وتفويض واستسلام، وتوكلي على إنسان وكلته ليس إلا اعتمادًا على شخصه: أنا الذي أدبره، وأنا الذي أريد أن يتوكل، وأنا الذي بيدي فسخ وكالته.

فالفرق بين التوكل على الله والتوكل على العبد فرق عظيم، لكن مع ذلك، لا ينبغي للإنسان أن يقول: توكلت على فلان في شراء كذا وكذا، بل يقول: وكلت فلانًا، لئلا يستعمل اللفظ الذي لا يطلق إلا لله في حق العبد.

وهنا سؤال: مَنْ أعظم الناس توكلًا على الله؟.

الجواب: هو الرسول عليه الصلاة والسلام.

وهل كان يعمل الأسباب التي يتقي بها الضرر؟.

الجواب: نعم، كان إذا خرج إلى الحرب يلبس الدروع ليتوقى السهام، وفي غزوة أحد ظاهر بين درعين، أي: لبس درعين كل ذلك استعدادًا لما قد يحدث، ففعل الأسباب لا ينافي التوكل، إذا اعتقد الإنسان أن هذه الأسباب مجرد أسباب فقط، لا تأثير لها إلا بإذن الله تعالى، وعلى هذا فالقراءة؛ قراءة الإنسان على نفسه، وقراءته على إخوانه المرضى لا تنافي التوكل، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يرقي نفسه بالمعوذات(١)، وثبت أنه كان يقرأ على أصحابه إذا مرضوا، والله أعلم.

لو قال قائل: أنا لن أسعى في طلب الرزق، يرزقني الذي رزق الثعابين في جحورها، أنا متوكل على الله؟

قلنا: هذا عجز وكسل. التوكل على الله: التفويض إذا لم تستطع الأسباب، فإذا عجز الإنسان عن الأسباب فليس عنده إلا التفويض، ولهذا تجد الكفار إذا غشيهم موجٌ كالظلل دعوا الله مخلصين له الدين، أي: فوضوا الأمر إلى الله، وكذلك الإنسان إذا ألَمَّ به شيء لا يستطيع دفعه تجده ليس له حول ولا قوة، أما مع القدرة على فعل الأسباب فإنه لا بد من فعلها، لو أن الإنسان قال: أنا أريد أن أسافر إلى مكة للحج، قلنا: خذ معك نفقة، قال: لا حاجة لذلك أنا متوكل على الله، ماذا نقول في هذا؟ هذا عجز وتواني وكسل، إذا كنت متوكلًا على الله حقيقة فافعل السبب، خذ معك ما يكفيك للنفقة أو أجر نفسك على بعض الناس تكون معهم ويكفونك المؤنة أو ما أشبه ذلك.

والناس في الأسباب ينقسمون إلى ثلاثة أقسام:

قسم: فرط، وقسم: أفرط، وقسم: توسط، وخير الأمور الوسط.

---

(١) أخرجه: البخاري (٥٠١٦)، ومسلم (٢١٩٢) عن عائشة رضي الله عنها.

القسم الأول: فرط.

وقال: إنه لا أثر للأسباب إطلاقًا، حتى النار التي تحرق الورق ليس لها أثر، واحتراق الورق لم يكن بالنار ولكن عند النار، واحتجوا لذلك بأنك لو أثبت أن للسبب تأثيرًا في المسبب لأشركت بالله، حتى قالوا: أي إنسان يثبت سببًا فهو مشرك في الربوبية، وهم كل من قال بنفي حكمة الله؛ كالجبرية، والأشعرية.

القسم الثاني: أفرط وجاوز الحد.

من يغلو في إثبات الأسباب حتى يجعلوا ما ليس بسبب سببًا، وهؤلاء هم عامة الخرافيين من الصوفية ونحوهم.

القسم الثالث: قالوا: إن الأسباب مؤثرة لا بنفسها، ولكن بما أودع الله فيها من القوى المؤثرة.

وهؤلاء هم أهل الحق، سواء كان السبب قدريًا أو كان السبب شرعيًا، ولذلك نجد بعض الأشياء مشروعة لها أسباب ولها موانع، مثل الإرث له سبب وله مانع، فربما يكون أبوك الذي يرث مالك كله إذا انفرد به لا يرث شيئًا مع وجود السبب، لوجود المانع، إذًا: السبب هو المؤثر الآن، فالذي جعل الأبوة سببًا للإرث جعل القتل مانعًا من الإرث مثلًا.

لو قال قائل: إذا أصيب الإنسان بالمرض وترك التداوي، يحتج على ذلك بقصة عمران بن حصين التي في صحيح مسلم بأنه قال لأحد الصحابة: إني كان يُسَلَّم عليَّ فلما اكتويت ترك ذلك، فلما تركته سلّم علي[١]، وقصة أبي بكر

(١) أخرجه: مسلم (١٢٢٦) عن عمران رضي الله عنه.

عندما مرض وقيل له: ألا تتداوى؟ قال: قد رآني الطبيب، قال: أنا على ما أشاء قدير[١]، فهل في هذا حجة على ترك التداوي؟

الجواب: عندنا السنة، وعندنا كلام الصحابة، أيهما نقدم؟

الرسول ﷺ أمر بالتداوي، إلا أننا لا نتداوى بحرام[٢]، الرسول عليه الصلاة والسلام لما ذكر الحبة السوداء «**إنها شفاء من كل داء إلا الموت**»[٣] غرضه من هذا أن يستشفي الناس بها، ثم يحمل فعل بعض الناس؛ سواء الصحابة أو من بعدهم على أن عندهم من قوة التوكل ما يغنيه عن الدواء، فتكون قوة التوكل عنده بمنزلة الدواء، أما لو كان مصابًا بمرض القلب مثلًا ويخشى أنه لو ذهب إلى الأطباء وأجروا له العملية ألَّا يتقنوها، فإذا لم يكن عنده الثقة في الطبيب هذا شيء آخر، لاسيما إذا كان المرض خطيرًا فلا يخاطر بنفسه، أما إذا كان أمرًا معلومًا مثلًا، كالزائدة الآن، الزائدة إذا أصابت الإنسان إن بادر بها وقطعها سلم بإذن الله، وإن تركها مات، وهي عملية سهلة، والبواسير الآن سهلة عند الأطباء، مع أن بعض العلماء يقول: حرام قطع البواسير؛ لأن في عهدهم كان قطعها خطرًا، يكون نزيف ويموت الإنسان، لكن الآن تقدم -والحمد لله- علم الطب.

---

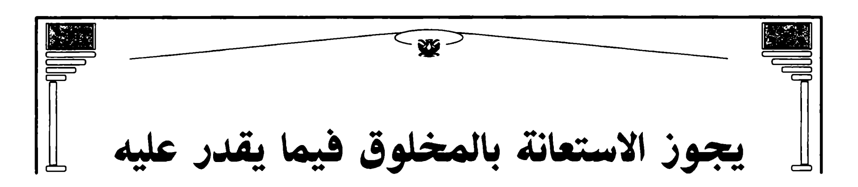
(١) أخرجه: ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٩٨)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٣٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/ ٤١٠).

(٢) أخرجه: أبو داود (٥٠١٦)، والدولابي في «الكنى والأسماء» (١٣١٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٥)، وحسنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٦٣٣) عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٣) أخرجه: البخاري (٥٦٨٨)، ومسلم (٢٢١٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

لو قال قائل: هل ينافي كمال التوكل الابتداء بالتداوي بالأسباب الحسية، كالأدوية وترك القراءة الشرعية والأسباب المعنوية؟

الجواب: بعض الناس قد يعدل إلى التداوي بالأدوية الحسية دون القراءة الشرعية؛ لأنها ربما تكون أفيد من القراءة عند بعض الناس؛ لأن الإنسان المريض لا يتقبل القراءة، ويكون شاكًّا فيها، وإذا كان شاكًا فيها لا تنفعه أو لا يثق بالقارئ، لكن الأمور الحسية يثق بها كثيرًا، لكن هناك أمراض لا ينفع فيها الأدوية الحسية، مثل الأمراض النفسية، فلا ينفع فيها إلا القراءة، والطبيب تجده يكشف على المريض عدة مرات، ثم يقول: ليس فيه شيء، هذا لا ينفع فيه إلا القراءة، وليعلم أن الذي يشك في قراءة القارئ أو في نفثه لا يستفيد، لكن لا ندري هل هو يشك في هذا باعتبار الدواء الذي هو الآيات، أو باعتبار القارئ[1]



يجوز الاستعانة بالمخلوق فيما يقدر عليه

من فوائد: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، إخلاص الاستعانة بالله ﷻ؛ حيث قدم المفعول.

فإن قال قائل: كيف يقال: إخلاص الاستعانة لله وقد جاء في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢] إثبات المعونة من غير الله ﷻ، وقال

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٠٦)، والقول المفيد (١/ ٦٤)، وتفسير سورة النساء (١/ ٤٢١، ٤٢٢، ٢/ ٤٢٨)، وتفسير سورة المائدة (١/ ١٦٥-١٦٨، ٢٧٨-٢٨٠)، وتفسير سورة الأنعام (ص/ ١٥٥، ١٥٦)، وانظر: فتاوى نور على الدرب (١/ ٨٦-٨٨).

النبي ﷺ: «تعين الرجل في دابته، فتحمله عليها، أو ترفع له عليها متاعه صدقة»؟[(١)]

فالجواب: أن الاستعانة نوعان:

(١) استعانة تفويض؛ بمعنى أنك تعتمد على الله ﷻ، وتتبرأ من حولك، وقوتك؛ وهذا خاص بالله ﷻ.

(٢) استعانة بمعنى المشاركة فيما تريد أن تقوم به: فهذه جائزة إذا كان المستعان به حيًّا قادرًا على الإعانة؛ لأنه ليس عبادة؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢].

فإن قال قائل: وهل الاستعانة بالمخلوق جائزة في جميع الأحوال؟

فالجواب: لا؛ الاستعانة بالمخلوق إنما تجوز حيث كان المستعان به قادرًا عليها؛ وأما إذا لم يكن قادرًا فإنه لا يجوز أن تستعين به: كما لو استعان بصاحب قبر فهذا حرام؛ بل شرك أكبر؛ لأن صاحب القبر لا يغني عن نفسه شيئًا؛ فكيف يعينه!!! وكما لو استعان بغائب في أمر لا يقدر عليه، مثل أن يعتقد أن الوليّ الذي في شرق الدنيا يعينه على مهمته في بلده: فهذا أيضًا شرك أكبر؛ لأنه لا يقدر أن يعينه وهو هناك.

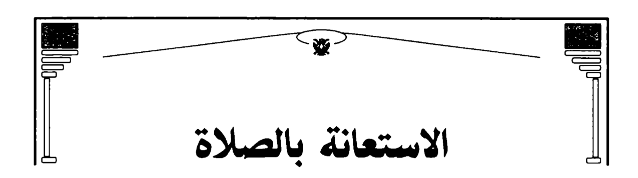
فإن قال قائل: هل يجوز أن يستعين المخلوق فيما تجوز استعانته به؟

فالجواب: الأولى أن لا يستعين بأحد إلا عند الحاجة، أو إذا علم أن صاحبه يُسَر بذلك، فيستعين به من أجل إدخال السرور عليه؛ وينبغي لمن طلبت منه الإعانة على غير الإثم والعدوان أن يستجيب لذلك[(٢)]

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) تفسير سورة البقرة (١/ ١٤، ١٥)، وانظر: شرح ثلاثة الأصول (ص/ ٦٢، ٦٣).



الاستعانة بالصلاة

قال تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥].

من فوائد الآية: فضيلة الصلاة، حيث إنها مما يستعان بها على الأمور، وشؤون الحياة؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱلصَّلَوٰةِ﴾؛ ونحن نعلم علم اليقين أن هذا خبر صدق لا مرية فيه؛ وقد روي عن النبي ﷺ أنه «**كان إذا حزبه أمر صلى**»(١)؛ ويؤيد ذلك «**اشتغاله لله في العريش يوم بدر بالصلاة، ومناشدة ربه بالنصر**»(٢).

فإن قال قائل: كيف تكون الصلاة عونًا للإنسان؟

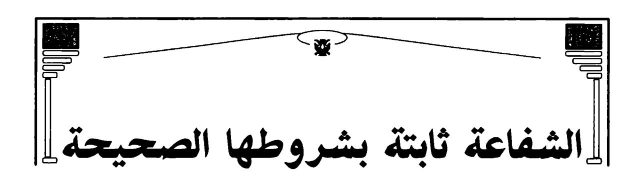
فالجواب: تكون عونًا إذا أتى بها على وجه كامل، وهي التي يكون فيها حضور القلب، والقيام بما يجب فيها، أما صلاة غالب الناس اليوم فهي صلاة جوارح لا صلاة قلب؛ ولهذا تجد الإنسان من حين أن يكبر ينفتح عليه أبواب واسعة عظيمة من الهواجيس التي لا فائدة منها؛ ولذلك من حين أن يسلم تنجلي عنه، وتذهب؛ لكن الصلاة الحقيقية التي يشعر الإنسان فيها أنه قائم بين يدي الله، وأنها روضة فيها من كل ثمرات العبادة لا بد أن يسلو بها عن كل هم؛ لأنه

---

(١) أخرجه: أبو داود (١٣١٩)، وأحمد (٢٣٢٩٩)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٢٦٠)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢١٢)، وأبو عوانة (٦٨٤٢)، والخطيب البغدادي في «تاريخه» (٦/ ٢٧٤)، والبيهقي في «الشعب» (٢٩١٢)، وفي «دلائل النبوة» (٣/ ٤٥١، ٤٥٢)، وحسنه ابن حجر في «الفتح» (٣/ ١٧٢)، والألباني في «صحيح سنن أبي داود» عن حذيفة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: مسلم (١٧٦٣) عن عمر رضي الله عنه.

اتصل بالله ﷻ الذي هو محبوبه، وأحب شيء إليه؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «**وجعلت قرة عيني في الصلاة**»(١)؛ أما الإنسان الذي يصلي ليتسلى بها، لكن قلبه مشغول بغيرها فهذا لا تكون الصلاة عونًا له؛ لأنها صلاة ناقصة؛ فيفوت من آثارها بقدر ما نقص فيها، كما قال الله تعالى: ﴿ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۗ﴾ [العنكبوت: ٤٥]؛ وكثير من الناس يدخل في الصلاة، ويخرج منها لا يجد أن قلبه تغير من حيث الفحشاء والمنكر، هو على ما هو عليه؛ لا لان قلبه لذكر، ولا تحول إلى محبة العبادة(٢).



الشفاعة ثابتة بشروطها الصحيحة

مسألة: ظاهر الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ۗ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٥٤﴾﴾ [البقرة: ٢٥٤] **نفي الشفاعة مطلقًا، وحينئذٍ نحتاج إلى الجمع بين هذه الآية، وبين النصوص الأخرى الدالة على إثبات الشفاعة في ذلك اليوم!.**

فيقال: الجمع أن يُحمل مطلق هذه الآية على المقيد بالنصوص الأخرى،

---

(١) أخرجه: النسائي في «السنن الكبرى» (٨٨٣٦)، وفي «السنن الصغرى» (٣٩٣٩)، وأحمد (١٢٢٩٣)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٣٢٢)، والبزار (٦٨٧٩)، وأبو يعلى (٣٤٨٢)، والطبراني في «الأوسط» (٥٢٠٣)، والحاكم (٢/ ١٦٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٧٨)، وصححه الحاكم، وقواه الذهبي في «الميزان» (٢/ ١٧٧)، وحسنه ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/ ١١٦) عن أنس رضي الله عنه.

(٢) تفسير سورة البقرة (١/ ١٦٣-١٦٥).

ويقال: إن النصوص الأخرى دلت على أن هناك شفاعة(١)، لكن لها ثلاثة شروط: رضىٰ الله عن الشافع، وعن المشفوع له، وإذنه في الشفاعة(٢)



الشفاعة لا تكون إلا بإذن الله تعالى

فإن قيل: إن الشفاعة لا تكون إلا بإذنه سبحانه، فكيف يُسمى دعاء الإنسان لأخيه شفاعة، وهو لم يستأذن من ربه؟

والجواب: إن الله أمر بأن يدعو الإنسان لأخيه الميت(٣)، وأمر بالدعاء إذن وزيادة.

وأما الشفاعة الموهومة التي يظنها عباد الأصنام من معبوديهم: فهي شفاعة باطلة، لأن الله لا يأذن لأحد بالشفاعة إلا من ارتضاه من الشفعاء والمشفوع لهم(٤).

---

(١) كقوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله تعالى: ﴿مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا﴾ [النساء: ٨٥].

(٢) تفسير سورة البقرة (٣/ ٢٤٩).

(٣) لقوله ﷺ: «**ما من رجل مسلم يموت؛ فيقوم على جنازته أربعون رجلًا، لا يشركون بالله شيئًا؛ إلا شفعهم الله فيه**» أخرجه مسلم (٩٤٨) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

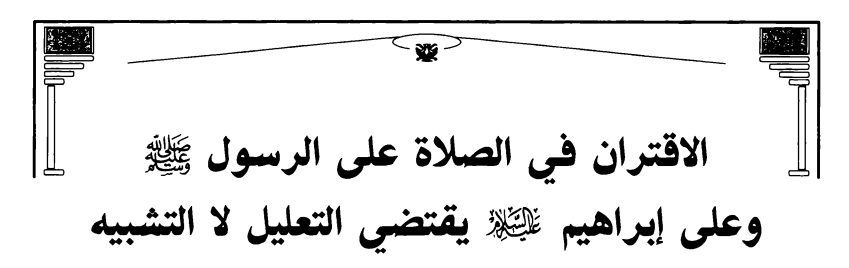
(٤) مجموع الفتاوى (٩/ ٣٢٦).



فائدة إذن الله بالشفاعة

إذا قال قائل: ما فائدة الشفاعة، إذا كان الله تعالى قد علم أن هذا المشفوع له ينجو؟

فالجواب: أن الله ﷻ يأذن بالشفاعة لمن يشفع من أجل أن يكرمه وينال المقام المحمود[1]



الاقتران في الصلاة على الرسول ﷺ وعلى إبراهيم عليه السلام يقتضي التعليل لا التشبيه

التوسل ينقسم إلى قسمين: ممنوع وجائز.

فالممنوع: ما لم يرد به الشرع.

والجائز: ما ورد به الشرع، وهذا هو الضابط.

فما لم يرد به الشرع من أنواع التوسل: فهو ممنوع، مثل: التوسل بجاه الرسول ﷺ، يقول أحدهم: أتوسل إليك بجاه نبيك، فالتوسل هنا غير مشروع فيكون ممنوعًا؛ لأن التوسل: جعل الشيء وسيلة، وكون الشيء وسيلة لا يثبت إلا بدليل من الشرع، وجاه النبي ﷺ ليس سببًا لقبول دعائنا، لأن جاهه عليه

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (ص/٢٦، ٢٧)، ومجموع الفتاوى (٨/١٨-٢٠).

الصلاة والسلام مما يختص هو نفسه بفضله، أما نحن فليس لنا تعلق فيه.

أما الجائز فهو: ما جاء به الشرع، وهو أنواع منها:

الأول: التوسل بأسماء الله: أن تقول: اللهم إني أسألك بأسمائك الحسنى.

ودليله: حديث ابن مسعود ﵁ في دعاء الكرب والغم: «**أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو أنزلته في كتابك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن ربيع قلبي** ..»[(١)]

فهذا توسل بأسماء الله: «**بكل اسم هو لك**».

الثاني: التوسل بصفات الله ﷿.

ومن ذلك قول النبي ﷺ: «**اللهم بعلمك الغيب، وقدرتك على الخلق، أحيني ما علمت الحياة خيرًا لي**»[(٢)]

فقوله: «**بعلمك الغيب**» هذا توسل لله بصفته، ومن ذلك: «**يا حي ياقيوم برحمتك أستغيث**»[(٣)]، فإن هذا ليس استغاثة بالرحمة، ولكن استغاثة بالله لصفته وهي الرحمة، فإن الرحيم يغيث.

الثالث: التوسل إلى الله بأفعاله وإن كان من الصفات، لكن هو صفة ليست أزلية أبدية.

---

(١) أخرجه: أحمد (٣٧١٢)، وابن أبي شيبة (٢٩٩٣٠)، وابن حبان (٩٧٢)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٩٩) عن عبد الله بن مسعود ﵁.

(٢) أخرجه: النسائي في «السنن الكبرى» (١٢٢٨)، وفي «السنن الصغرى» (١٣٠٥)، وأحمد (١٨٣٢٥)، وابن حبان (١٩٧١)، والحاكم (١/ ٥٢٤)، وصححه الحاكم، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٣٠١) عن عمار بن ياسر ﵁.

(٣) أخرجه: الترمذي (٣٥٢٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٩٧٥١)، وصححه الترمذي، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٤٧٧٧) عن أنس ﵁.

ومنه قولنا في التشهد: «**اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد؛ كما صليت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، إنك حميد مجيد**»[(١)]

فقوله: «**كما صليت على إبراهيم**» المراد بذلك: التوسل إلى الله، يعني: مثل ما صليت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم؛ فصل على محمد، فإذا قلنا بهذا صارت الكاف للتعليل، وبهذا التقرير يرتفع الإشكال الذي أورده بعض العلماء.

وقالوا: من المعلوم أن محمدًا ﷺ أفضل من إبراهيم، والقاعدة: أن المشبه دون مرتبة المشبه به، وهنا قال: «صلِّ على محمد كما صليت على إبراهيم».

وإذا قلنا: بأن الكاف ليست للتشبيه، ولكنها للتعليل، وأن هذا من باب التوسل.

يعني: أننا لا نسألك أمرًا غريبًا، بل نسألك أمرًا فعلته من قبل، فإن الإشكال هنا يرتفع، ولا يبقى في هذا إشكال.

الرابع: **التوسل إلى الله تعالى بالإيمان به وبرسوله**.

ومنه هذه الآية: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيٗا يُنَادِي لِلۡإِيمَٰنِ أَنۡ ءَامِنُواْ بِرَبِّكُمۡ فَـَٔامَنَّاۚ رَبَّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣]، فجعلوا إيمانهم بذلك وسيلة لسؤال المغفرة: ﴿رَبَّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾.

الخامس: التوسل إلى الله ﷻ بالأعمال الصالحة، وليس بالإيمان بالأعمال الصالحة.

ومن ذلك: قصة أصحاب الغار الثلاثة، حين انطبقت عليهم صخرة؛

(١) أخرجه: البخاري (٣٣٧٠)، ومسلم (٤٠٥) عن كعب بن عجرة رضي الله عنه.

فتوسلوا إلى الله بصالح أعمالهم، توسل أحدهم بكمال بره لوالديه، وتوسل الثاني بكمال عفته، وتوسل الثالث بكمال أمانته، ففرّج الله عنهم[(١)]

فإذا قال قائل: التوسل بهذا والذي قبله فيه إشكال؛ لأنه قد يقول قائل: أليس هذا إذلالًا على الله ﷻ، وإعجابًا وفخرًا بالعمل؟ كأنه يقول: يا رب! إني فعلت كذا، وفعلت كذا؛ فا غفر لي، مثلًا.

فالجواب: لا، بل هذا من باب التذلل له ﷻ، وأنني يارب قد ذللت لك وعلمت أنك الملجأ فعبدتك وآمنت بك، فأسألك أن تغفر لي، مثلًا.

السادس: التوسل إلى الله ﷻ بذكر حال الداعي؛ أن تذكر حالك. فتقول: (اللهم إني ظلمت نفسي فاغفر لي).

الأول: توسل بالعمل الصالح، وهنا على العكس بالحال؛ ومن ذلك قول موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤] ما ذكر إلا هذا، وهذا توسل بذكر الحال، لأن الإنسان إذا ذكر حاله وأنه مفتقر إلى الله أوجب ذلك له أن يلجأ إلى ربه ﷻ، ويكون هذا من أسباب إجابة الدعاء.

السابع: التوسل إلى الله تعالى بدعاء الرجل الصالح.

ومنه قول عكاشة بن محصن رضي الله عنه للنبي ﷺ لما قال: «**إن من أمته سبعين ألفًا يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب**»، قال: ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: «**أنت منهم**»[(٢)]

ومنه قول الأعرابي: يا رسول الله! هلكت الأموال وانقطعت السبل، فادع الله يغيثنا، فدعا[(٣)]

---

(١) أخرجه: البخاري (٢١٠٢)، ومسلم (٢٧٤٣) عن ابن عمر رضي الله عنه.
(٢) أخرجه: البخاري (٥٧٠٥)، ومسلم (٢٢٠) عن ابن عباس رضي الله عنه.
(٣) أخرجه: البخاري (١٠١٣)، ومسلم (٨٩٧) عن أنس رضي الله عنه.

ومنه قول عمر رضي الله عنه للعباس رضي الله عنه: قم فادع الله، فقال: **(اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا؛ فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا)**(١)

فهذه سبع أنواع من التوسل كلها جاءت بها السنة، وهي جائزة؛ لأنها حقيقة سبب من الأسباب، والوسيلة هي أصلًا تشبه الوصيلة، والسين والصاد يتناوبان كثيرًا، كما في قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] إذًا نأخذ من هذه الآية جواز التوسل بالإيمان.

وهنا مسألة: هل شرك المشركين بآلهتهم من باب التوسل الممنوع أم ماذا؟

الجواب: ليس من التوسل، بل هو عبادة؛ لأنهم يقولون: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، فهم يقصدون العبادة، يدعون هذه الأصنام، ويركعون لها، ويسجدون لها، وينذرون لها، ويذبحون لها، فهذا ليس من باب التوسل، بل من باب القصد والغاية أن هذه الأصح(٢)



الفرق بين الوحي والأمور القدرية

كيف يسمع المسترقون الكلمة، وعندما يسأل الملائكة جبريل يجابون بـ: (قال الحق) فقط(٣)؟

---

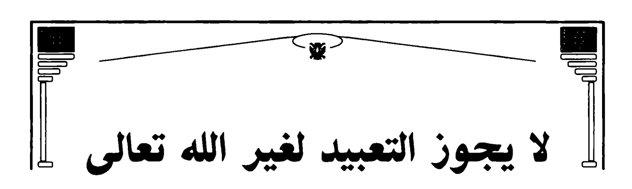
(١) أخرجه: البخاري (١٠١٠) عن أنس رضي الله عنه.

(٢) تفسير سورة آل عمران (٢/٥٥٨-٥٦٣).

(٣) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«إذا قضى الله الأمر في السماء، ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانًا لقوله كالسلسلة على صفوان، ينفذهم ذلك، فإذا فزع عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربكم؟. قالوا للذي قال الحق وهو العلي الكبير، فيسمعها مسترقو السمع، ومسترقو السمع هكذا واحد فوق آخر، فربما أدرك الشهاب المستمع، قبل أن يرمي** =

والجواب: إن الوحي لا يعلمه أهل السماء، بل هو من الله إلى جبريل إلى النبي ﷺ.

أما الأمور القدرية التي يتكلم الله بها، فليست خاصة بجبريل، بل ربما يعلمها أهل السماء مفصلة، ثم يسمعها مسترقو السمع[(١)]



لا يجوز التعبيد لغير الله تعالى

إن قيل: كيف يقول النبي ﷺ: عبد المطلب[(٢)]، مع أنه لا يجوز أن يضاف عبد إلا إلى الله ﷻ؟

فالجواب: إن هذا ليس إنشاء، بل هو خبر، فاسمه عبد المطلب، ولم يسمه النبي ﷺ، لكن اشتهر بعبد المطلب، ولهذا انتمى إليه الرسول ﷺ، فقال:

أنا النبي لا كذب   أنا ابن عبد المطلب

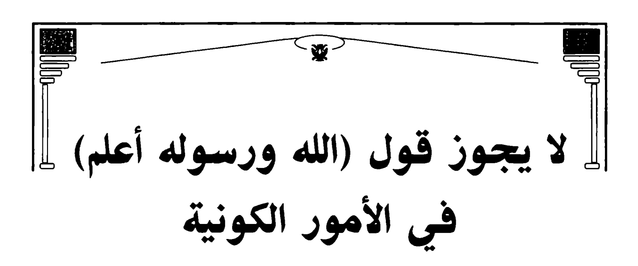
فلو فرض أن لك أبًا يسمى عبد المطلب، أو عبد العزى، فإنك تنتسب إليه، ولا يعد هذا إقرارًا، ولكنه خبر عن أمر واقع، كما لو قلت: كفر فلان،

= **بها إلى صاحبه، فيحرقه وربما لم يدركه حتى يرمي بها إلى الذي يليه إلى الذي هو أسفل منه، حتى يلقوها إلى الأرض، فتلقى على فم الساحر، فيكذب معها مائة كذبة، فيصدق، فيقولون: ألم يخبرنا يوم كذا وكذا يكون كذا وكذا، فوجدناه حقًّا للكلمة التى سمعت من السماء»**. أخرجه: البخاري (٤٧٠١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) مجموع الفتاوى (٩/ ٣١٧)، وانظر: تفسير سورة ص (ص/ ١٩٣-١٩٥).

(٢) لقول الرسول الله ﷺ: «**يا عباس بن عبد المطلب؛ لا أغني عنك من الله شيئًا**». أخرجه: البخاري (٢٧٥٣)، ومسلم (٢٠٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ونافق فلان، وما أشبه ذلك، ولكن إذا كان موجودًا غيرنا اسمه إذا كان لا يجوز[(١)]



لا يجوز قول (الله ورسوله أعلم) في الأمور الكونية

سئل فضيلة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كيف نجمع بين قول الصحابة: (الله ورسوله أعلم) بالعطف بالواو، وإقرارهم على ذلك، وإنكاره ﷺ على من قال: (ما شاء الله وشئت)؟[(٢)].

فأجاب: قوله: **(الله ورسوله أعلم)** جائز؛ وذلك لأن علم الرسول من علم الله، فالله تعالى هو الذي يعلّمه ما لا يدركه البشر، ولهذا أتى بالواو.

وكذلك في المسائل الشرعية يقال: **(الله ورسوله أعلم)**؛ لأنه ﷺ أعلم الخلق بشريعة الله، وعلمه بها من علم الله الذي علمه، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١١٣]، وليس هذا كقوله: **(ما شاء الله وشئت)**؛ لأن هذا في باب القدرة والمشيئة، ولا يمكن أن يجعل الرسول ﷺ مشاركًا لله فيها.

---

(١) مجموع الفتاوى (٩/ ٢٨٧).

(٢) أخرجه: ابن ماجه (٢١١٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٨٢٥)، وأحمد (١٨٣٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٧٨٣)، وابن أبي شيبة (٢٧٢٢٧)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٣٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٤٤) رقم (١٣٠٠٦)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٣٩) عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ففي الأمور الشرعية يقال: (**الله ورسوله أعلم**)، وفي الأمور الكونية لا يقال ذلك.

ومن هنا نعرف خطأ وجهل من يكتب الآن على بعض الأعمال: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ١٠٥]؛ لأن رسول الله ﷺ لا يرى العمل بعد موته[١]

وقُرن الرسول ﷺ مع الله تعالى بالواو، كما في الحديث: «**ومن كانت هجرته إلى الله ورسوله**»[٢]، ولم يقل: ثم رسوله، مع أن رجلًا قال للرسول ﷺ: ما شاء الله وشئت، فقال: «**بل ما شاء وحده**»[٣]، فما الفرق؟.

والجواب: أما ما يتعلق بالشريعة فيعبر عنه بالواو؛ لأن ما صدر عن النبي ﷺ من الشرع كالذي صدر من الله تعالى، كما قال: ﴿**مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ**﴾ [النساء: ٨٠].

وأما الأمور الكونية: فلا يجوز أن يُقرن مع الله أحدٌ بالواو أبدًا؛ لأن كل شيء تحت إرادة الله تعالى ومشيئته.

فإذا قال قائل: هل المطر غدًا؟

فقيل: الله ورسوله أعلم، فهذا خطأ؛ لأن الرسول ﷺ ليس عنده علم بهذا.

مسألة: وإذا قال: هل هذا حرام أم حلال؟

قيل في الجواب: الله ورسوله أعلم، فهذا صحيح؛ لأن حكم الرسول ﷺ

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٧٦، ٧٧).

(٢) أخرجه: البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧) عن عمر رضي الله عنه.

(٣) سبق تخريجه.

في الأمور الشرعية حكم الله تعالى، كما قال ﷻ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠][(١)]

فإن قال قائل: ما الجمع بين هذه الآية: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [النساء: ١٣]، وبين قول الرسول عليه الصلاة والسلام لرجل قال له: ما شاء الله وشئت: «أجعلتني لله ندًّا؟ بل ما شاء الله وحده»[(٢)]

فالجواب: أن الأمور الشرعية لا حرج أن تقرن الرسول عليه الصلاة والسلام مع الرب ﷻ بـ(الواو)، وأما الأمور الكونية فلا يجوز؛ لأنها من خصائص الربوبية، وفعل العبد بعد فعل الله، أما الحكم فإن حكم الرسول حكم لله، ولهذا قال الله ﷻ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ﴾ [التوبة: ٥٩] ولم يقل: ثم رسوله؛ لأن هذا الإيتاء إيتاء شرعي، إيتاء للزكاة والأموال الشرعية، أما الأمور الكونية فلأنها من خصائص الربوبية، فلا بد أن يكون فعل العبد بعد فعل الله، فقول: «**ما شاء الله وشئت**» لا يجوز؛ لأنه جعلت مشيئة الرسول ﷺ كمشيئة الله، وليس كذلك، لكن طاعة الرسول ﷺ كطاعة الله، قال الله: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] فجعل الله طاعة الرسول طاعة له.

وأما حديث عدي بن حاتم في صحيح الإمام مسلم؛ قال: أن رجلًا خطب عند النبي ﷺ، فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى،

---

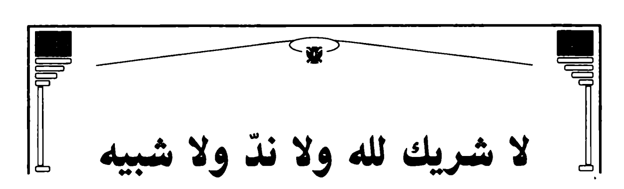
(١) شرح الأربعين النووية (ص/ ١٥، ١٦).

(٢) سبق تخريجه.

فقال رسول الله ﷺ: «**بئس الخطيب أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله فقد غوى**»(١)

فأحسن ما قيل في الجواب عن ذلك: أن الرسول ﷺ أثنى عليه شرًا، لكون المقام لا يقتضي هذا، فالمقام يقتضي أن يفصل ويبسط؛ لأنه ربما تخاطب قومًا بمثل هذا الخطاب فيظن أنه لا يكون غي إلا إذا كان الأمر من الله ورسوله، فلكل مقام مقال، فالرسول عليه الصلاة والسلام إنما أثنى عليه شرًا؛ لكونه لم يستعمل في الخطبة السياق المناسب، لا لأن هذا ممنوع؛ لأن الرسول عليه الصلاة والسلام نفسه قال مثل هذا.

وما ذكره بعض العلماء حيث قال: إنما أنكر عليه لأنه قال: «**من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما**» وسكت، ثم قال: «**فقد غوى**»، فكأن قوله: «**يعصهما**» معطوفة على «**يطع**»، فهذا بعيد، ويحتاج لإثبات أنه سكت، ثم لو سكت المتكلم فقال: «**ومن يعصهما**»، ثم قال: «**فقد غوى**» فإنه يعرف أن هذه الجملة مفرعة على ما قبلها(٢).



لا شريك لله ولا ندّ ولا شبيه

إن قلت: كيف تجمع بين هذه الآية: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤]، **وبين قوله تعالى**: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]؟!

---

(١) أخرجه: مسلم (٨٧٠) عن عمر رضي الله عنه.

(٢) تفسير سورة النساء (١/ ١١٥-١١٧).

الجواب: أنه هناك يخاطب الذين يشركون به في الألوهية، فيقول: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ في العبادة والألوهية ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أنه لا ند له في الربوبية، بدليل قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١، ٢٢].

أما هنا: ففي باب الصفات: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ فتقولوا مثلًا: إن يد الله مثل يد كذا! وجه الله مثل وجه كذا! وذات الله مثل الذات الفلانية وما أشبه هذا؛ لأن الله تعالى يعلم وأنتم لا تعلمون، وقد أخبركم بأنه لا مثيل له.

أو يقال: إن إثبات العلم لهم خاص في باب الربوبية، ونفيه عنهم خاص في باب الألوهية، حيث أشركوا بالله، فنزلوا منزلة الجاهل[1]



يجوز السؤال بالله

لا يجوز لأحد أن يقول: نستشفع بالله عليك.

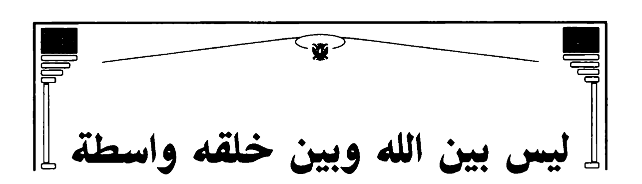
فإن قيل: أليس قد قال النبي ﷺ: «من سأل بالله فأعطوه»[2]، وهذا دليل على جواز السؤال بالله، إذ لو لم يكن السؤال بالله جائزًا لم يكن إعطاء السائل واجبًا؟!

---

(١) تفسير سورة النساء (١/ ١١٥-١١٧).

(٢) أخرجه: أبو داود (٥١٠٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٢٣٤٨)، وفي «السنن الصغرى» (٢٥٦٧)، وأحمد (٥٣٦٥)، وحسنه الألباني في «صحيح سنن أبي داود والنسائي» عن ابن عمر رضي الله عنه.

والجواب أن يقال: إن السؤال بالله لا يقتضي أن تكون مرتبة المسؤول به أدنى من مرتبة المسؤول؛ بخلاف الاستشفاع، بل يدل على أن مرتبة المسؤول به عظيمة، بحيث إذا سئل به أُعطي، على أن بعض العلماء قال: **(من سألكم بالله)** أي: من سألكم سؤالًا بمقتضى شريعة الله فأعطوه، وليس المعنى من قال: أسألك بالله، والمعنى الأول أصح، وقد ورد مثله في قول الملك: «**أسألك بالذي أعطاك اللون الحسن**»(١) (٢)



ليس بين الله وبين خلقه واسطة

اعلم أن ولاية الله ﷻ نوعان: عامة وخاصة.

فالعامة: ولايته على الخلق كلهم تدبيرًا وقيامًا بشؤونهم، وهذا عام لكل أحد، للمؤمن والكافر، والبر والفاجر، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ تَوَفَّتۡهُ رُسُلُنَا وَهُمۡ لَا يُفَرِّطُونَ ۝٦١ ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوۡلَىٰهُمُ ٱلۡحَقِّۚ﴾ [الأنعام: ٦١، ٦٢].

وولاية خاصة: وهي ولاية الله ﷻ للمتقين، قال الله ﷻ: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، فهذه ولاية خاصة، وقال الله ﷻ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣].

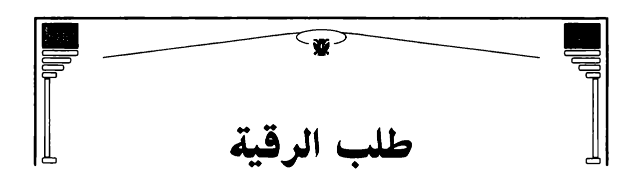
فإن قال قائل: هل في ثبوت ولاية الله تعالى لشخص؛ أن يكون واسطة

(١) أخرجه: البخاري (٣٤٦٤)، ومسلم (٢٩٦٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) القول المفيد (٢/ ٥٠٩، ٥١٠)، ومجموع الفتاوى (١٠/ ١٠٩٨).

بينك وبين الله في الدعاء لك، وقضاء حوائجك، وما أشبه ذلك؟.

فالجواب: لا، فالله تعالى ليس بينه وبين عباده واسطة، وأما الجاهلون المغرورون فيقولون: (**هؤلاء أولياء الله، وهم واسطة بيننا وبين الله**)؛ فيتوسلون بهم إلى الله أولًا، ثم يدعونهم من دون الله ثانيًا[١].



طلب الرقية

عن عمران بن حصين رضي الله عنه، قال: قال نبي الله ﷺ: «**يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفًا بغير حساب**». قالوا: من هم يا رسول الله؟. قال: «**هم الذين لا يكتوون، ولا يسترقون، وعلى ربهم يتوكلون**»[٢]

أورد بعض العلماء إشكالًا على هذا الحديث، وقال: إذا اضطر الإنسان إلى القراءة، أي إلى أن يطلب من أحد أن يقرأ عليه، مثل: أن يصاب بعين، أو بسحر، أو أصيب بجِن، واضطر، هل إذا ذهب يطلب من يقرأ عليه، يخرج من استحقاق دخول الجنة بغير حساب ولا عذاب؟.

فقال بعض العلماء: نعم هذا ظاهر الحديث، وليعتمد على الله، وليتصبر، ويسأل الله العافية.

وقال بعض العلماء: بل إن هذا فيمن استرقى قبل أن يصاب، أي: بأن قال: اقرأ عليّ أن لا تصيبني العين، أو أن لا يصيبني السحر أو الجن أو

(١) شرح الأربعين النووية (ص/ ١٥، ١٦).

(٢) أخرجه: مسلم (٢١٨).

الحمى، فيكون هذا من باب طلب الرقية لأمر متوقَع، لا واقِع، وكذلك الكي.

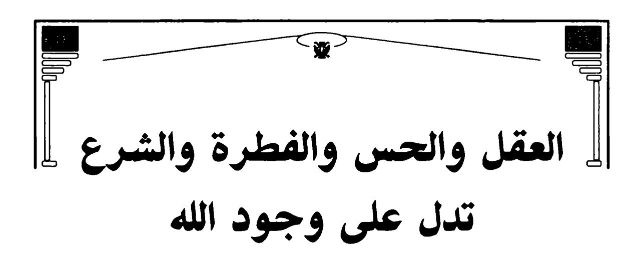
فإذا قال إنسان: الذين يكوون غيرهم، هل يُحرمون من هذا؟

الجواب: لا! لأن الرسول ﷺ يقول: «**ولا يكتوون**» أي: لا يطلبون من يكويهم، ولم يقل: ولا يكوون، وهو عليه الصلاة والسلام قد كوى أكحل سعد بن معاذ، فسعد بن معاذ الأوسي الأنصاري أصيب يوم الخندق في أكحله فانفجر الدم، والكحل إذا انفجر دمه قضى على الإنسان، فكواه ﷺ في العِرق حتى وقف الدم، والنبي ﷺ هو أول من يدخل الجنة بغير حساب ولا عذاب، فالذين يكوون محسنون، والذين يقرؤون على الناس محسنون، ولكن الكلام على الذين يسترقون، أي يطلبون من يقرأ عليهم، أو يكتوون، أي: من يطلبون من يكويهم، والله الموفق[١].



(١) شرح رياض الصالحين (١/ ٥٥٢-٥٥٤).

توحيد الربوبية



العقل والحس والفطرة والشرع تدل على وجود الله

إذا قال قائل: ما الدليل على وجود الله ﷻ؟!

قلنا: الدليل على وجود الله: العقل، والحس، والشرع.

ثلاثة كلها تدل على وجود الله، وإن شئت، فزد: الفطرة، فتكون الدلائل على وجود الله أربعة: العقل، والحس، والفطرة، والشرع. وأخرنا الشرع؛ لا لأنه لا يستحق التقديم، لكن لأننا نخاطب من لا يؤمن بالشرع.

فأما دلالة العقل: فنقول: هل وجود هذه الكائنات بنفسها، أو وجدت هكذا صدفة؟!

فإن قلت: وجدت بنفسها، فمستحيل عقلًا، ما دامت هي معدومة!. كيف تكون موجودة، وهي معدومة؟! المعدوم ليس بشيء حتى يوجد، إذًا لا يمكن أن توجد نفسها بنفسها.

وإن قلت: وجدت صدفة، فنقول: هذا يستحيل أيضًا، فأنت أيها الجاحد! هل ما أنتج من الطائرات، والصواريخ، والسيارات، والآلات بأنواعها، هل وجد هذا صدفة؟! فيقول: لا يمكن أن يكون. فكذلك هذه الأطيار، والجبال، والشمس، والقمر، والنجوم، والشجر، والجمر، والرمال، والبحار، وغير ذلك، لا يمكن أن توجد صدفة أبدًا.

ويقال: إن طائفة من السمنية جاؤوا إلى أبي حنيفة، وهم من أهل الهند،

فناظروه في إثبات الخالق ﷻ، وكان أبو حنيفة من أذكى العلماء، فوعدهم أن يأتوا بعد يوم أو يومين، فجاؤوا، قالوا: ماذا قلت؟. قال: أنا أفكر في سفينة مملوءة من البضائع، والأرزاق؛ جاءت تشق عباب الماء، حتى أرسلت في الميناء، ونزلت الحمولة، وذهبت، وليس فيها قائد ولا حمالون، قالوا: تفكر بهذا؟! قال: نعم. قالوا: إذًا ليس لك عقل! هل يعقل أن سفينة تأتي بدون قائد، وتنزل، وتنصرف؟! هذا ليس معقول! قال: كيف لا تعقلون هذا، وتعقلون أن هذه السماوات، والشمس، والقمر، والنجوم، والجبال، والشجر، والدواب، والناس، كلها بدون صانع؟ فعرفوا أن الرجل خاطبهم بعقولهم، وعجزوا عن جوابه هذا أو معناه.

وقيل لأعرابي من البادية: بم عرفت ربك؟. فقال: الأثر يدل على المسير، والبعرة تدل على البعير، فسماء ذات أبراج، وأرض ذات فجاج، وبحار ذات أمواج، ألا تدل على السميع البصير؟.

ولهذا قال الله ﷻ: ﴿أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ أَمۡ هُمُ ٱلۡخَٰلِقُونَ﴾ **[الطور: ٣٥]**، فحينئذٍ يكون العقل دالًا دلالة قطعية على وجود الله.

وأما دلالة الحس على وجود الله: فإن الإنسان يدعو الله ﷻ، يقول: يا رب! ويدعو بالشيء، ثم يستجاب له فيه، وهذه دلالة حسية، هو نفسه لم يدع إلا الله، واستجاب الله له، رأى ذلك رأي العين. وكذلك نحن نسمع عمّن سبق، وعمن في عصرنا، أن الله استجاب له.

فالأعرابي الذي دخل والرسول ﷺ يخطب الناس يوم الجمعة، قال: هلكت الأموال، وانقطعت السبل؛ فادع الله يغيثنا. قال أنس: والله، ما في السماء من سحاب، ولا قزعة (أي: قطعة سحاب)، وما بيننا وبين سلع (جبل

في المدينة، تأتي من جهته السحب) من بيت ولا دار، وبعد دعاء الرسول ﷺ فورًا خرجت سحابًا مثل الترس، وارتفعت في السماء، وانتشرت، ورعدت، وبرقت، ونزل المطر، فما نزل الرسول ﷺ إلا والمطر يتحادر من لحيته ﷺ[1] وهذا أمر واقع، يدل على وجود الخالق **دلالة** حسية.

وفي القرآن كثير من هذا، مثل: ﴿۞ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٨٣﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ﴾ [الأنبياء: ٨٣، ٨٤]، وغير ذلك من الآيات.

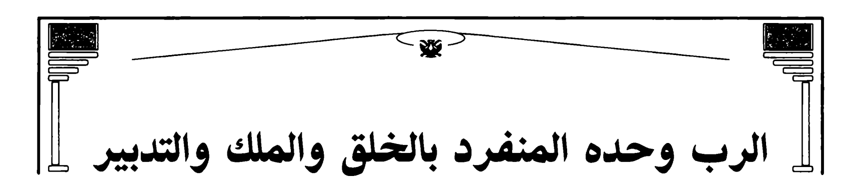
وأما دلالة الفطرة: فإن كثيرًا من الناس الذين لم تنحرف فطرهم، يؤمنون بوجود الله، حتى البهائم العجم، تؤمن بوجود الله، وقصة النملة التي رويت عن سليمان عليه الصلاة والسلام: (**خرج يستسقي، فوجد نملة مستلقية على ظهرها، رافعة قوائمها نحو السماء، تقول: اللهم إنا خلق من خلقك، فلا تمنع عنا سقياك. فقال: ارجعوا، فقد سقيتم بدعوة غيركم**)، فالفطر مجبولة على معرفة الله ﷻ وتوحيده.

وقد أشار الله تعالى إلى ذلك في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ﴾ [الأعراف: ١٧٢، ١٧٣]، فهذه الآية تدل على أن الإنسان مجبول بفطرته على شهادته بوجود الله، وربوبيته، وسواء أقلنا: إن الله استخرجهم من ظهر آدم واستشهدهم، أو قلنا: إن هذا هو ما ركب الله تعالى في فطرهم من الإقرار به؛ فإن الآية تدل على أن الإنسان يعرف ربه بفطرته.

---

(١) أخرجه: البخاري (١٠١٣)، ومسلم (٨٩٧).

هذه أدلة أربعة تدل على وجود الله سبحانه وتعالى[(١)]



الرب وحده المنفرد بالخلق والملك والتدبير

إن قلت: كيف تجمع بين ما قررت من أن الله منفرد بالخلق، وبين إثبات الخلق لغير الله، مثل قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، ومثل قوله ﷺ في المصورين: «يقال لهم: أحيوا ما خلقتم»[(٢)]، وقوله تعالى في الحديث القدسي: «ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي»[(٣)]، فكيف تجمع بين قولك: أن الله منفرد بالخلق، وبين هذه النصوص؟.

فالجواب أن يقال: إن الخلق هو: الإيجاد، وهذا خاص بالله تعالى، أما تحويل الشيء من صورة إلى أخرى، فإنه ليس بخلق حقيقة، وإن سمي خلقًا باعتبار التكوين، لكنه في الواقع ليس بخلق تام، فمثلًا: هذا النجار صنع من الخشب بابًا، فيقال: خلق بابًا، لكن مادة هذه الصناعة الذي خلقها هو الله ﷻ، لا يستطيع الناس كلهم مهما بلغوا في القدرة أن يخلقوا عود أراك أبدًا، ولا أن يخلقوا ذرة، ولا أن يخلقوا ذبابًا.

واستمع إلى قول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٞ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥۖ وَإِن يَسۡلُبۡهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيۡـٔٗا لَّا يَسۡتَنقِذُوهُ مِنۡهُۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلۡمَطۡلُوبُ﴾ **[الحج: ٧٣]**.

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٢-٤٤).

(٢) أخرجه: البخاري (٢١٠٥)، ومسلم (٢١٠٧) عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه: البخاري (٧٥٥٩)، ومسلم (٢١١١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(الَّذِينَ): اسم موصول، يشمل كل ما يُدعى من دون الله من شجر وحجر وبشر وملك وغيره، كل الذين يدعون من دون الله ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ﴾، ولو انفرد كل واحد بذلك لكان عجزه من باب أولى، ﴿وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ﴾، حتى الذين يدعون من دون الله لو سلبهم الذباب شيئًا، ما استطاعوا أن يستنقذوه من هذا الذباب الضعيف، ولو وقع الذباب على أقوى ملك في الأرض، ومص من طيبه، لا يستطيع هذا الملك أن يستخرج الطيب من هذا الذباب، وكذلك لو وقع على طعامه؛ فإذًا: الله ﷻ هو الخالق وحده.

فإن قلت: كيف تجمع بين قولك: إن الله منفرد بالملك، وبين إثبات الملك للمخلوقين، مثل قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكْتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ﴾ [النور: ٦١]، **وقوله تعالى:** ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦]؟.

فالجواب: أن الجمع بينهما من وجهين:

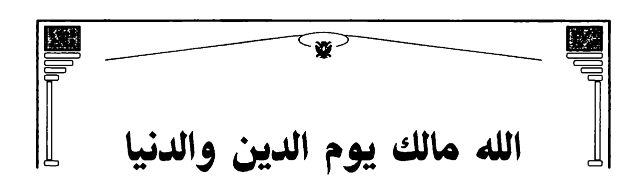
الأول: أن ملك الإنسان للشيء ليس عامًا شاملًا؛ لأنني أملك ما تحت يدي، ولا أملك ما تحت يدك، والملك ملك الله ﷻ، فمِن حيث الشمول: ملك الله ﷻ أشمل وأوسع، وهو ملك تام.

الثاني: أن ملكي لهذا الشيء ليس ملكًا حقيقيًا أتصرف فيه كما أشاء، وإنما أتصرف فيه كما أمر الشرع، وكما أذن المالك الحقيقي، وهو الله ﷻ، ولو بعت درهمًا بدرهمين، لم أملك ذلك، ولا يحلّ لي ذلك، فإذًا ملكي قاصر، وأيضًا لا أملك فيه شيئًا من الناحية القدرية؛ لأن التصرف لله، فلا أستطيع أن أقول لعبدي المريض: ابرأ؛ فيبرأ، ولا أستطيع أن أقول لعبدي الصحيح الشحيح: امرض؛ فيمرض، لكن التصرف الحقيقي لله ﷻ، فلو قال

له: ابرأ؛ برأ، ولو قال: امرض؛ مرض، فإذًا لا أملك التصرف المطلق شرعًا، وقدرًا، فملكي هنا قاصر من حيث التصرف، وقاصر من حيث الشمول والعموم؛ وبذلك يتبين لنا كيف كان انفراد الله ﷻ بالملك.

وأما التدبير، فللإنسان تدبير، ولكن نقول: هذا التدبير قاصر، كالوجهين السابقين في الملك، ليس كل شيء أملك تدبيره، إلا على وفق الشرع الذي أباح لي هذا التدبير.

وحينئذٍ يتبين أن قولنا: (إن الله ﷻ منفرد بالخلق والملك والتدبير) كلية عامة، مطلقة، لا يستثنى منها شيء؛ لأن كل ما أوردناه لا يعارض ما ثبت لله ﷻ من ذلك[1]



الله مالك يوم الدين والدنيا

قال تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].

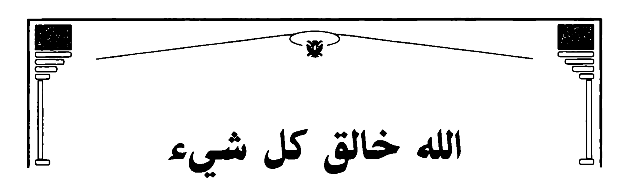
من فوائد الآية: إثبات ملك الله ﷻ، وملكوته يوم الدين؛ لأن في ذلك اليوم تتلاشى جميع الملكيات، والملوك.

فإن قال قائل: أليس مالك يوم الدين، والدنيا؟

فالجواب: بلى؛ لكن ظهور ملكوته، وملكه، وسلطانه، إنما يكون في ذلك اليوم؛ لأن الله تعالى ينادي: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ﴾ [غافر: ١٦] فلا يجيب أحد؛ فيقول تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]؛ في الدنيا يظهر ملوك؛ بل

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ١٥-١٧)، وانظر: تفسير سورة المائدة (١/ ٣٧٩).

يظهر ملوك يعتقد شعوبهم أنه لا مالك إلا هم؛ فالشيوعيون مثلًا لا يرون أن هناك ربًّا للسموات والأرض؛ يرون أن الحياة: أرحام تدفع، وأرض تبلع؛ وأن ربهم هو رئيسهم(١).



الله خالق كل شيء

لقد تحدى الله العابدين للأصنام تحديًا أمرنا أن نستمع له، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥۖ﴾ [الحج: ٧٣]، ومعلوم أن الذين يدعون من دون الله في القمة عندهم؛ لأنهم اتخذوا أربابًا؛ فإذا عجز هؤلاء القمة عن أن يخلقوا ذبابًا، وهو أخس الأشياء وأهونها؛ فما فوقه من باب أولى، بل قال: ﴿وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُۚ﴾ [الحج: ٧٣]؛ فيعجزون حتى عن مدافعة الذباب، وأخذ حقهم منه.

فإن قيل: كيف يسلب هذه الأصنام شيئًا؟!

فالجواب: قال بعض العلماء: إن هذا على سبيل الفرض؛ يعني: على فرض أن يسلبهم الذباب شيئًا؛ لا يستنقذوه منه. وقال بعضهم: بل على سبيل الواقع؛ فيقع الذباب على هذه الأصنام، ويمتص ما فيها من أطياب؛ فلا تستطيع الأصنام أن تُخرج ما امتصه الذباب.

وإذا كانت عاجزة عن الدفع عن نفسها، واستنقاذ حقها؛ فهي عن الدفع عن غيرها واستنقاذ حقه أعجز.

---

(١) تفسير سورة البقرة (١/ ١٢، ١٣).

والمهم أن الله تعالى خالق كل شيء، وأن لا خالق إلا الله، فيجب الإيمان بعموم خلق الله ﷻ، وأنه خالق كل شي، حتى أعمال العباد؛ لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، وعمل الإنسان من الشيء، وقال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا﴾ [الفرقان: ٢]، والآيات في هذا كثيرة.

وفيه آية خاصة في الموضوع، وهو: خلق أفعال العباد.

فقال إبراهيم لقومه: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

فـ(ما) مصدرية، وتقدير الكلام: خلقكم وعملكم، وهذا نص في أن عمل الإنسان مخلوق لله تعالى.

فإن قيل: إلا يحتمل أن تكون (ما) اسمًا موصولًا، ويكون المعنى: خلقكم وخلق الذي تعملونه؟ فكيف يمكن أن نقول إن الآية دليلًا على خلق أفعال العباد على هذا التقدير أن (ما) موصولة؟.

فالجواب: أنه إذا كان المعمول مخلوقًا لله؛ لزم أن يكون عمل الإنسان مخلوقًا؛ لأن المعمول كان بعمل الإنسان؛ فالإنسان هو الذي باشر العمل في المعمول، فإذا كان المعمول مخلوقًا لله وهو فعل العبد؛ لزم أن يكون فعل العبد مخلوقًا، فيكون في الآية دليل على خلق أفعال العباد على كلا الاحتمالين.

وأما الدليل النظري على أن أفعال العبد مخلوقة لله؛ فتقريره أن نقول: إن فعل العبد ناشئ عن أمرين: عزيمة صادقة، وقدرة تامة.

مثال ذلك: أردت أن أعمل عملًا من الأعمال؛ فلا يوجد هذا العمل حتى يكون مسبوقًا بأمرين، هما:

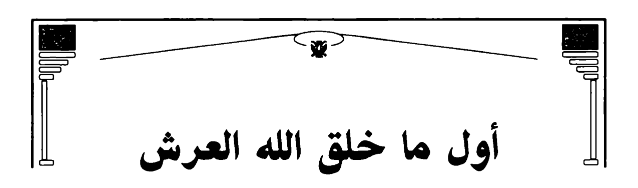
إحداهما: العزيمة الصادقة على فعله؛ لأنك لو لم تعزم ما فعلته.

الثاني: القدرة التامة؛ لأنك لو لم تقدر، ما فعلته.

فالذي خلق فيك هذه القدرة هو الله ﷻ، وهو الذي أودع فيك العزيمة، وخالق السبب التام خالق للمسبب.

ووجهٌ ثانٍ نظري: أن نقول: الفعل وصف الفاعل، والوصف تابع للموصوف، فكما أن الإنسان بذاته مخلوق لله؛ فأفعاله مخلوقة؛ لأن الصفة تابعة للموصوف.

فتبين بالدليل أن عمل الإنسان مخلوق لله، وداخل في عموم الخلق أثريًا ونظريًا، والدليل الأثري قسمان: عام، وخاص، والدليل النظري له وجهان[١]



أول ما خلق الله العرش

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله: كيف يمكن الجمع بين الأحاديث الآتية: «كان الله ولم يك شيء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب بيده كل شيء، ثم خلق السماوات والأرض»[٢]

وفي مسند الإمام أحمد عن لقيط بن صبرة، قلت: يا رسول الله! أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه؟. قال: «كان في عماء ...»[٣]، وحديث: «أول ما

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٥٥٦-٥٥٨).

(٢) أخرجه: البخاري (٣١٩١) عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٣) أخرجه: الترمذي (٣١٠٩)، وابن ماجه (١٨٢)، وأحمد (١٦١٨٨)، وضعفه الألباني كما في «ضعيف سنن الترمذي وابن ماجه».

خلق الله القلم»[١]، فظاهر هذه الأحاديث متعارض في أي المخلوقات أسبق في الخلق، وكذلك ما جاء أن أول المخلوقات هو محمد رسول الله ﷺ؟.

فأجاب بقوله: هذه الأحاديث متفقة، مؤتلفة، وليست بمختلفة، فأول ما خلق الله من الأشياء المعلومة لنا هو العرش، واستوى عليه بعد خلق السماوات، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧].

وأما بالنسبة للقلم فليس في الحديث دليل على أن القلم أول شيء خلق، بل معنى الحديث: أنه في حين خلق القلم أمره الله بالكتابة، فكتب مقادير كل شيء.

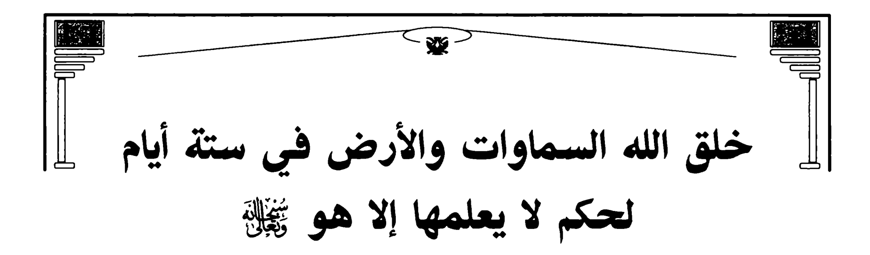
وأما محمد ﷺ فهو كغيره من البشر، خلق من ماء أبيه عبد الله بن عبد المطلب، ولم يتميز على البشر من حيث الخلقة، كما قال عن نفسه: «**إنما أنا بشر أنسى كما تنسون**»[٢]، فهو عليه الصلاة والسلام، يجوع، ويعطش، ويبرد، ويصيبه الحر، ويمرض، ويموت، فكل شيء يعتري البشرية من حيث الطبيعة البشرية فإنه يعتريه، لكنه يتميز بأنه يوحى إليه، وأنه أهل للرسالة، كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤][٣]

---

(١) أخرجه: أبو داود (٤٧٠٠)، والترمذي (٢١٥٥)، وأحمد (٢٢٧٠٥)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٢٥٣) عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: البخاري (٤٠١)، ومسلم (٥٧٢) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ٦٢، ٦٣).



خلق الله السماوات والأرض في ستة أيام لحكم لا يعلمها إلا هو سبحانه وتعالى

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحديد: ٤].

﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾، أي: أوجدها عز وجل بكل نظام وتقدير، والسماوات سبعٌ، والأرضون سبعٌ، والأرض سابقة على السماء؛ لأن الله تعالى قال في سورة فصلت، لما ذكر خلق الأرض، قال: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، لكن الله يبدأ بالسماوات؛ لأنها أشرف من الأرض، وأعلى من الأرض، والسماوات بينها مسافة بعيدة جدًّا جدًّا، وهذا يلزم أن يكون أصغر السماوات سماء الدنيا، ويليها الثانية، والثالثة، كل واحدة أوسع من الأخرى، سعة عظيمة، وهي طباق متطابقة بعضها فوق بعض، وفي حديث المعراج: «**أن الرسول ﷺ كلما صعد إلى سماء استفتح؛ ففتح له**»[١]، والأرض جعلها تعالى في القرآن بصيغة الإفراد، لكن الله تعالى أشار إلى أنها متعددة في قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]، أي: مثلهن في العدد، لا في الصفة؛ لأن التماثل في الصفة بين الأرض والسماء بعيد جدًّا، لكن مثلهن في العدد، وصرحت بذلك السنة في قول النبي ﷺ: «**من اقتطع شبرًا من الأرض**

---

(١) أخرجه: البخاري (٣٤٩)، ومسلم (١٦٣) عن أبي ذر رضي الله عنه.

ظلمًا؛ طوقه الله يوم القيامة به من سبع أراضين»[1]، وخلقها الله ﷻ في ستة أيام. والأيام أطلقها الله ﷻ، ولم يبين أن اليوم خمسين ألف سنة، أو أقل، أو أكثر، وإذا أطلق يحمل على المعروف المعهود، وهي أيامنا هذه، وقد جاء في الحديث: أنها الأحد، والاثنين، والثلاثاء، والأربعاء، والخميس، والجمعة[2]، فالجمعة منتهى خلق السماوات والأرض، ومبتدئه الأحد، والسبت ليس فيه خلق لا ابتداء ولا انتهاء.

فإذا قال قائل: أليس الله قادرًا على أن يخلقها في لحظة؟.

فالجواب: بلى؛ لأن أمره إذا أراد شيئًا؛ أن يقول له: (كن؛ فيكون)، وإنما خلقها في ستة أيام -والله أعلم- لحكمتين:

الحكمة الأولى: أن هذه المخلوقات يترتب بعضها على بعض، فرتب الله تعالى بعضها على بعض حتى أحكمها، وانتهى منها في ستة أيام.

الحكمة الثانية: أن الله علّم عباده التؤدة والتأني، وأن الأهم إحكام الشيء، لا الفراغ منه، حتى يتأنى الإنسان فيما يصنعه، فعلَّم الله سبحانه عباده التأني في الأمور التي هم قادرون عليها.

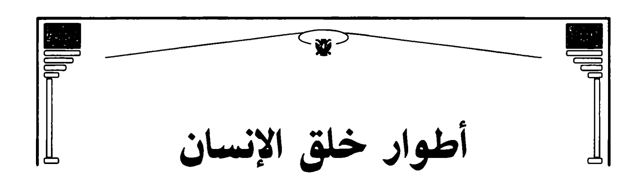
وكلا الأمرين وجيه، وقد تكون هناك حكم أخرى لا نعلمها، ومع هذا لا نجزم به، ونقول: الله أعلم[3]

---

(١) أخرجه: البخاري (٢٤٥٣)، ومسلم (١٦١٠) عن سعيد بن زيد ﵁.

(٢) عن أبي هريرة ﵁، قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي، فقال: «**خلق الله ﷻ التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم بعد العصر من يوم الجمعة . . .**». أخرجه: مسلم (٢٧٨٩).

(٣) تفسير سورة الحديد (ص/ ٣٦٣-٣٦٥).



أطوار خلق الإنسان

قد بيّن الله ﷻ أنه خلق الإنسان من علق، كما قال تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢]، ولكنه يتطور، وبيّن في آيات أخرى أنه خلق الإنسان من تراب، وفي آيات أخرى خلقه من طين، وفي آيات أخرى من صلصال كالفخار، وفي آيات أخرى من ماء دافق، وفي آيات أخرى من ماء مهين.

فهل في هذا تناقض؟.

الجواب: ليس هناك تناقض، ولا يمكن أن يكون في كلام الله تعالى، أو ما صح عن رسوله ﷺ شيء من التناقض أبدًا؛ فإن الله يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، لكنه ﷻ يذكر أحيانًا مبدأ الخلق من وجه، ومبدأ الخلق من وجه آخر، فخلقه من تراب؛ لأن أول ما خلق الإنسان من التراب، ثم صب عليه الماء؛ فكان طينًا، ثم استمر مدة؛ فكان حمئًا مسنونًا، ثم طالت مدته؛ فكان صلصالًا، يعني إذا ضربته بيدك؛ تسمع له صلصلة كالفخار، ثم خلقه ﷻ لحمًا، وعظمًا، وعصبًا إلى آخره، هذا ابتداء الخلق المتعلق بآدم. والخلق الآخر من بنيه أول منشئهم من نطفة، وهي: الماء المهين، وهي: الماء الدافق، هذه النطفة تبقى في الرحم أربعين يومًا، ثم تتحول شيئًا فشيئًا، وبتمام الأربعين تتقلب بالتطور والتدريج، حتى تكون دمًا علقة، ثم تبدأ بالنمو، والثخونة، وتتطور شيئًا فشيئًا، فإذا تمت ثمانين يومًا انتقلت إلى مضغة، قطعة من لحم بقدر ما يمضغه الإنسان، وتبقى كذلك أربعين يومًا، فهذه مائة وعشرون يومًا، وهي بالأشهر: أربعة أشهر، بعد أربعة أشهر

يبعث الله إليه الملك الموكل بالأرحام؛ فينفخ فيه الروح، فتدخل الروح في الجسد بإذن الله ﷻ، والروح لا نستطيع أن نعرف كنهها، وحقيقتها، ومادتها، أما الجسد فأصله من التراب، ثم في أرحام النساء من النطفة، لكن الروح لا نعرف من أي جوهر هي، ولا من أي مادة، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]، فينفخ الملك الروح في هذا الجنين؛ فيبدأ يتحرك؛ لأن نماءه الأول كنماء الأشجار، بدون إحساس، بعد أن تنفخ فيه الروح يكون آدميًا يتحرك؛ ولهذا إذا سقط الحمل من البطن قبل أربعة أشهر دفن في أي مكان من الأرض، بدون تغسيل، ولا تكفين، ولا صلاة عليه، ولا يبعث؛ لأنه ليس آدميًا، وبعد أربعة أشهر إذا سقط يجب أن يغسل، ويكفن، ويصلى عليه، ويدفن في المقابر؛ لأنه صار إنسانًا، ويسمى أيضًا؛ لأنه يوم القيامة سيدعى باسمه، ويُعَقُّ عنه، لكن العقيقة عنه ليست في التأكيد كالعقيقة عمن بلغ سبعة أيام بعد خروجه.

على كل حال هذا الجنين في بطن أمه يتطور، حتى يكون بشرًا، ثم يأذن الله ﷻ له بعد المدة التي أكثر ما تكون عادة تسعة أشهر، فيخرج إلى الدنيا.

وبهذه المناسبة أبيّن أن للإنسان أربع دور:

الدار الأولى: في بطن أمه.

الدار الثانية: في الدنيا.

الدار الثالثة: في البرزخ.

الدار الرابعة: في الجنة، أو النار، وهي المنتهى[1].

---

(١) تفسير جزء عم (ص/ ٢٦٢، ٢٦٣)، وانظر: تفسير سورة الأنعام (ص/ ٢٣، ٢٤).

ليس العلم بذكورة أو أنوثة الجنين بعد خلقه من علم الغيب

سئل فضيلة الشيخ: كيف نوفق بين علم الأطباء الآن بذكورة الجنين وأنوثته، وقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْأَرْحَامِ﴾ [لقمان: ٣٤]، وما جاء في تفسير ابن جرير عن مجاهد، أن رجلًا سأل النبي ﷺ عما تلد امرأته، فأنزل الله الآية، وما جاء عن قتادة رحمه الله؟ وما المخصص لعموم قوله تعالى: ﴿مَا فِي ٱلْأَرْحَامِ﴾؟

فأجاب بقوله: قبل أن أتكلم عن هذه المسألة، أحب أن أبيّن أنه لا يمكن أن يتعارض صريح القرآن الكريم مع الواقع أبدًا، وأنه إذا ظهر في الواقع ما ظاهره المعارضة، فإما أن يكون الواقع مجرد دعوى لا حقيقة له، وإما أن يكون القرآن الكريم غير صريح في معارضته، لأن صريح القرآن الكريم وحقيقة الواقع كلاهما قطعي، ولا يمكن تعارض القطعيين أبدًا.

فإذا تبين ذلك فقد قيل: إنهم الآن توصلوا بواسطة الآلات الدقيقة للكشف عما في الأرحام، والعلم بكونه أنثى أو ذكرًا؛ فإن كان ما قيل باطلًا فلا كلام، وإن كان صدقًا فإنه لا يعارض الآية، حيث إن الآية تدل على أمر غيبي هو متعلق علم الله تعالى في هذه الأمور الخمسة، والأمور الغيبية في حال الجنين هي: مقدار مدته في بطن أمه، وحياته، وعمله، ورزقه، وشقاوته أو سعادته، وكونه ذكرًا أم أنثى، قبل أن يخلَّق، أما بعد أن يخلق، فليس العلم بذكورته أو أنوثته من علم الغيب، لأنه بتخليقه صار من علم الشهادة، إلا أنه مستتر في الظلمات الثلاثة، التي لو أزيلت لتبين أمره، ولا يبعد أن يكون فيما خلق الله تعالى من

الأشعة أشعة قوية تخترق هذه الظلمات حتى يتبين الجنين ذكرًا أم أنثى، وليس في الآية تصريح بذكر العلم بالذكورة والأنوثة، وكذلك لم تأت السنة بذلك.

وأما ما نقله السائل عن ابن جرير عن مجاهد؛ أن رجلًا سأل النبي ﷺ عما تلد امرأته، فأنزل الله الآية. فالمنقول هذا منقطع، لأن مجاهدًا رحمه الله من التابعين.

وأما تفسير قتادة رحمه الله: فيمكن أن يحمل على أن اختصاص الله تعالى بعلمه ذلك إذا كان لم يخلق، أما بعد أن يخلَّق فقد يعلمه غيره.

قال ابن كثير رحمه الله **في تفسير آية لقمان**: وكذلك لا يعلم ما في الأرحام مما يريد أن يخلقه تعالى سواه، ولكن إذا أمر بكونه ذكرًا أو أنثى أو شقيًا أو سعيدًا علم الملائكة الموكلون بذلك ومن شاء من خلقه[(١)]

وأما سؤالكم عن المخصص لعموم قوله تعالى: ﴿مَا فِي ٱلْأَرْحَامِ﴾ [لقمان: ٣٤] فنقول: إن كانت الآية تتناول الذكورة والأنوثة بعد التخليق فالمخصص الحس والواقع، وقد ذكر علماء الأصول أن المخصصات لعموم الكتاب والسنة إما النص، أو الإجماع، أو القياس، أو الحس، أو العقل، وكلامهم في ذلك معروف.

وإذا كانت الآية لا تتناول ما بعد التخليق، وإنما يراد بها ما قبله؛ فليس فيها ما يعارض ما قيل من العلم بذكورة الجنين وأنوثته.

والحمد لله أنه لم يوجد ولن يوجد في الواقع ما يخالف صريح القرآن الكريم، وما طعن فيه أعداء المسلمين على القرآن الكريم من حدوث أمور

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٦/ ٣٥٢).

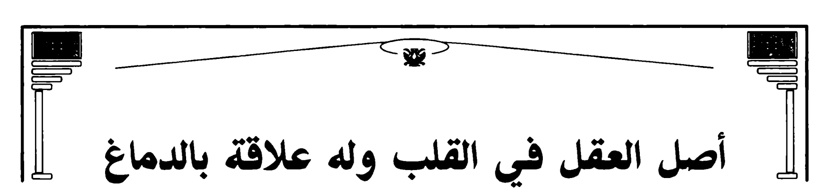
ظاهرها معارضة القرآن الكريم فإنما ذلك لقصور فهمهم لكتاب الله تعالى، أو تقصيرهم في ذلك لسوء نيتهم، ولكن عند أهل الدين والعلم من البحث والوصول إلى الحقيقة ما يدحض شبهة هؤلاء ولله الحمد والمنة.

والناس في هذه المسألة طرفان ووسط:

فطرف: تمسك بظاهر القرآن الكريم الذي ليس بصريح، وأنكر خلافه من كل أمر واقع متيقن، فجلب بذلك الطعن إلى نفسه في قصوره أو تقصيره، أو الطعن في القرآن الكريم، حيث كان في نظره مخالفًا للواقع المتيقن.

وطرف: أعرض عما دل عليه القرآن الكريم؛ وأخذ بالأمور المادية المحضة، فكان بذلك من الملحدين.

وأما الوسط: فأخذوا بدلالة القرآن الكريم وصدقوا بالواقع، وعلموا أنَّ كلًّا منهما حق، ولا يمكن أن يناقض صريح القرآن الكريم أمرًا معلومًا بالعيان، فجمعوا بين العمل بالمنقول والمعقول، وسلمت بذلك أديانهم وعقولهم، وهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم[١].



أصل العقل في القلب وله علاقة بالدماغ

قال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١].

ما المراد بالعقل هنا؟

---

(١) مجموع الفتاوى (١/٦٨، ٦٩)، وانظر: فتاوى نور على الدرب (١/٥٩، ٦٠).

نحن نعلم أن العقل نوعان: عقل إدراك، وعقل رشد.

فعقل الإدراك: ما يدرك به الإنسان الأشياء، وهذا الذي يمر كثيرًا في شروط العبادات، يقول: من شرطها الإسلام والعقل والتمييز، هذا هو عقل الإدراك، وضده الجنون.

والثاني عقل رشد: بحيث يحسن الإنسان التصرف، ويكون حكيمًا في تصرفه، وضد هذا السفه لا الجنون.

فالمراد بالعقل بهذه الآية: عقل الرشد، لأنه لم يوجه إلينا الخطاب إلا ونحن نعقل عقل إدراك، لكن هل كان من وجه إليه الخطاب، يعقل عقل رشد؟ لا قد لا يعقل عقل الرشد، الكفار كلهم غير عقلاء عقل رشد، كما قال الله تعالى في وصفهم: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١] لكن ليس معناه ليس عندهم عقل إدراك، بل قد يكون عندهم عقل إدراك قوي وذكاء مفرط؛ لكن ليس عندهم عقل رشد.

وما هو العقل النافع للإنسان؟

عقل الرشد، لأن عقل الإدراك قد يكون ضررًا عليه إذا كان ذكيًا فاهمًا، ولكنه -والعياذ بالله- ليس عنده حسن تصرف ولا رشد في تصرفه؛ وقد يكون أعظم من إنسان ذكاؤه دون ذلك.

وهنا نسأل عن مسألة كثر السؤال عنها: هل العقل في الدماغ، أو العقل في القلب؟

قال بعض الناس: في القلب، وقال بعض الناس: في الدماغ، وكل منهم له دليل، الذين قالوا: إنه في القلب، قالوا: لأن الله تعالى يقول: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى

﴿ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

قال: ﴿قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾، ثم قال: ﴿تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾.

إذًا العقل في القلب، والقلب في الصدر، فكان العقل في القلب.

وقال بعضهم: بل العقل في الدماغ، لأن الإنسان إذا اختل دماغه اختل تصرفه، ولأننا نشاهد في الزمن الأخير، نشاهد الرجل يزال قلبه ويزرع له قلب جديد، ونجد عقله لا يختلف عقله، وتفكيره هو الأول، نجد إنسانًا يزرع له قلب شخص مجنون لا يحسن يتصرف، ويبقى هذا الذي زرع فيه القلب عاقلًا، فكيف يكون العقل في القلب؟ إذًا العقل في الدماغ، لأنه إذا اختل الدماغ اختل التصرف، اختل العقل.

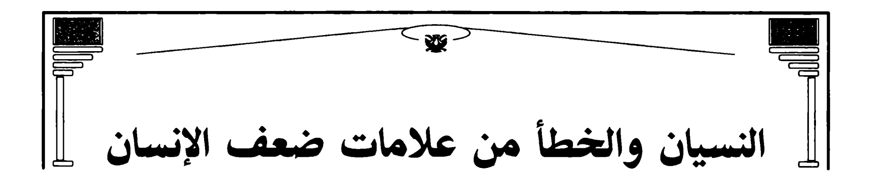
ولكن بعض أهل العلم قال: إن العقل في القلب، ولا يمكن أن نحيد عما قال الله ﷻ، لأن الله تعالى وهو الخالق وهو أعلم بمخلوقه من غيره، كما قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [المُلك: ١٤] ولأن النبي ﷺ قال: «**ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله**»[(١)]

فالعقل في القلب، والقلب في الصدر، لكن الدماغ يستقبل ويتصور ثم يرسل هذا التصور إلى القلب، لينظر أوامره، ثم ترجع الأوامر من القلب إلى الدماغ، ثم ينفذ الدماغ، إذًا الدماغ بمنزلة السكرتير، ينظم المعاملات ويرتبها، ثم يرسلها إلى القلب، إلى المسؤول الذي فوقه هذا القلب يوقع، يمضي، أو يرد ثم يدفع المعاملة إلى الدماغ، والدماغ يأمر الأعصاب وتتمشى، وهذا القول هو الذي تطمئن إليه النفس، وهو الموافق للواقع، وقد أشار إليه شيخ الإسلام

---

(١) أخرجه: البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) عن النعمان بن بشير رضي الله عنه.

ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتبه، والإمام أحمد أشار إليه إشارة عامة فقال: محل العقل القلب، وله اتصال بالدماغ، لكن التفصيل الأول واضح جدًّا، الذي يقبل الأشياء ويتصورها ويمحصها هو الدماغ، ثم يرسل النتيجة إلى القلب، ثم القلب يأمر إما بالتنفيذ وإما بالمنع، لقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «**إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله**»(١)



النسيان والخطأ من علامات ضعف الإنسان

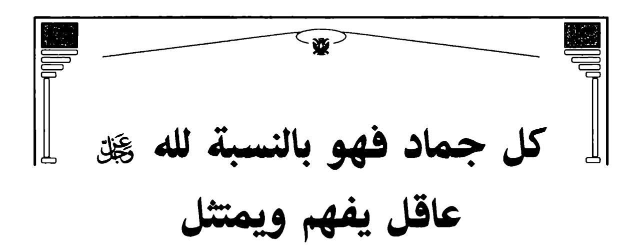
النسيان وارد على البشر؛ والخطأ وارد على البشر؛ وجهه: قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، فقال الله تعالى: «**قد فعلت**»(٢)؛ وهذا إقرار من الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ على وقوع النسيان والخطأ من البشر.

فإذا قال قائل: ما الحكمة من أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يجعل البشر ينسى ويخطئ؟

فالجواب: ليتبين للإنسان ضعفه، وقصوره، ضعفه في الإدراك، وضعفه في الإبقاء، وفي كل حال؛ وليتبين بذلك فضل الله عليه بالعلم، والذاكرة، وما أشبه ذلك؛ وليعرف الإنسان افتقاره إلى الله عَزَّ وَجَلَّ في دعائه في رفع النسيان، والجهل عنه؛ فيلجأ إلى الله عَزَّ وَجَلَّ، فيقول: «**رب علمني ما جهلت، وذكرني ما نسيت**»، وما أشبه ذلك(٣)

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٩٨-٣٠٠).
(٢) أخرجه: مسلم (١٢٦) عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
(٣) تفسير سورة البقرة (٣/ ٤٥٩).



كل جماد فهو بالنسبة لله ﷻ عاقل يفهم ويمتثل

قال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢].

إن قال قائل: كيف يعرض الله الأمانة على السموات والأرض والجبال، وهي جماد ليس لها عقل ولا تشعر.

فالجواب: أن كل جماد فهو بالنسبة لله ﷻ عاقل يفهم ويمتثل، أرأيت إلى قوله تعالى فيما أخبر به النبي ﷺ: «**إن الله تعالى لما خلق القلم؛ قال له: اكتب**»(١)، فخاطب الله القلم وهو جماد، وردّ عليه القلم قال: «**وماذا اكتب؟**» لأن الأمر مجمل، ولا يمكن الامتثال للأمر المجمل إلا ببيانه، قال «**اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة**» فكتب القلم بأمر الله ما هو كائن إلى يوم القيامة، هذا أمر وتكليف وإلزام.

---

(١) أخرجه: أبو داود (٤٧٠٠)، والترمذي (٢١٥٥، ٣٣١٩)، وأحمد (٢٢٧٠٥، ٢٢٧٠٧)، والطيالسي (٥٧٨)، وابن أبي شيبة (٣٧٠٧٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٢، ١٠٣)، والشاشي (١١٩٢)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٩٤٩)، والآجري في «الشريعة» (١٨٠، ١٨١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٢٤٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٠٤)، وفي الاعتقاد (ص/ ١٣٦)، وفي «الأسماء والصفات» (٨٠٤)، وفي «القدر» (١١)، والضياء في «الأحاديث المختارة» (٣٣٦)، قال الترمذي عند الموضع الأول: غريب من هذا الوجه، وقال عند الموضع الثاني: حسن صحيح غريب، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٣٣) عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

فهنا بين الله ﷻ أنه عرض الأمانة على السموات والأرض والجبال، فأبت أن تحملها.

وقال تعالى ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] فخاطبها بالأمر، وقال: ائتيا طوعًا أو كرهًا، فقالتا: ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾، ففهمت السموات والأرض خطاب الله، وامتثلتا وقالتا: ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾، وعصاه بني آدم، يقولون: سمعنا وعصينا[(١)]



لا يعلم متى ينزل المطر إلا الله وحده

قد يقول قائل: ما الحكمة في أن الله ﷻ قال في الساعة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤]، وفي الغيث قال: ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ [لقمان: ٣٤]، دون أن يقول: ويعلم نزول الغيث؟ مع أن عدم العلم بنزول الغيث مستفاد من كون الذي ينزل الغيث هو الله وحده، فإذا كان الذي ينزل الغيث هو الله وحده، لزم من ذلك أنه لا يعلم أحد نزول الغيث إلا من ينزله؟.

لكن الحكمة والله أعلم: أن الذي ينفع الناس ويستفيد الناس منه ويلمسونه بأيديهم هو الغيث، وهو الذي يكون مفتاحًا لحياة الأرض.

إذًا لا يعلم متى ينزل المطر إلا الله، لأن الذي ينزل المطر والغيث هو الله.

لكن يرد علينا: أننا نسمع في الإذاعات، يقولون: سينزل غدًا مطر في

---

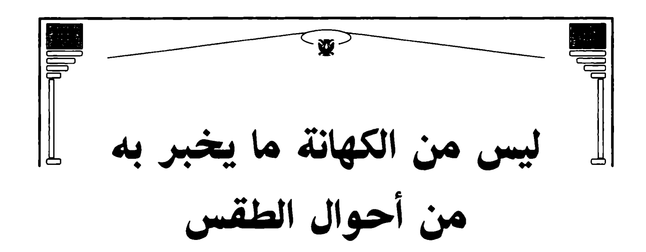
(١) شرح رياض الصالحين (٢/ ٤٦٦).

جهات معينة، فهل هذا ينافي أن علم نزول الغيث خاص بالله؟.

فالجواب: أن هذا يشكل على كثير من الناس، فيظن أن هذه التوقعات التي تذاع في الإذاعات يظن أنها تعارض قول الله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩]، والحقيقة أنها لا تعارض ذلك، لأن علمهم بهذا علم مستند إلى محسوس؛ لا إلى غيب، وهذا المحسوس هو أن الله ﷻ حكيم، كل شيء يقع له سبب، فالأشياء مربوطة بأسبابها، فقد تكون الأسباب معلومة لكل أحد، وقد تكون معلومة لبعض الناس، وقد تكون غير معلومة لأحد، فإننا لا نعلم سبب كل شيء وحكمة كل شيء، المطر إذا أراد الله ﷻ إنزاله: فإن الجو يتغير تغيرًا خاصًا، يتكون معه السحاب، ثم نزول المطر، كما أن الحامل عندما يريد الله ﷻ أن يخرج منها الولد فإن الجنين ينشأ في بطنها شيئًا فشيئًا حتى يصل إلى الغاية، فهؤلاء عندهم مراصد دقيقة، تلامس الجو، ويعرف بها تكيف الجو، فيقولون: إنه سيكون مطر، ولهذا نجدهم لا يتجاوز علمهم أكثر من ثمان وأربعين ساعة، هذا أكثر ما سمعت، وإن كان قد قيل: إنهم وصلوا إلى أن يعلموا مدى ثلاثة أيام، على كل حال فعلمهم محدود، لأنه مبني على أسباب حسية لا تدرك إلا بواسطة هذه الآلات، ونحن مثلًا بحسنا القاصر إذا رأينا السماء ملبدة بالغيوم، ورأينا هذا السحاب يرعد ويبرق، فإننا نتوقع أن يكون ذلك مطرًا، هم كذلك يتوقعون إذا رأوا في الجو تكيفًا معينًا يصلح معه أن يكون المطر، وحينئذٍ لا معارضة بين الآية وبين الواقع، على أنهم أيضًا يتوقعون توقعًا فربما يخطئون وربما يصيبون[١].

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٧١، ٢٧٢).



ليس من الكهانة ما يخبر به من أحوال الطقس

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هل من الكهانة ما يخبر به الآن من أحوال الطقس في خلال أربع وعشرين ساعة، أو ما أشبه ذلك؟.

الجواب: لا؛ لأنه أيضًا يستند إلى أمور حسية، وهي تكيف الجو؛ لأن الجو يتكيف على صفة معينة؛ تعرف بالموازين الدقيقة عندهم؛ فيكون صالحًا لأن يمطر، أو لا يمطر، ونظير ذلك في العلم البدائي إذا رأينا تجمع الغيوم والرعد والبرق وثقل السحاب، نقول: يوشك أن ينزل المطر.

فالمهم أن ما استند إلى شيء محسوس؛ فليس من علم الغيب، وإن كان بعض العامة يظنون أن هذه الأمور من علم الغيب، ويقولون: أن التصديق بها تصديق بالكهانة.

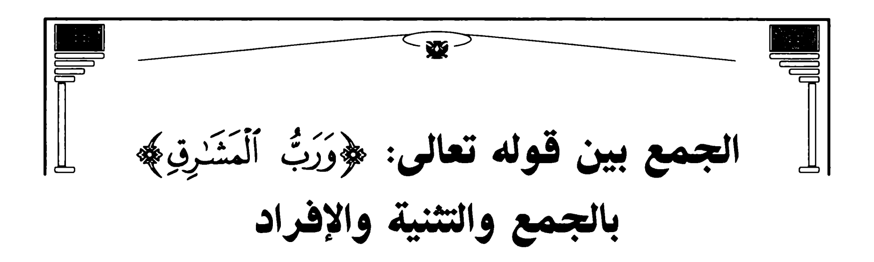
والشيء الذي يدرك بالحس إنكاره قبيح؛ كما قال السفاريني:

فكل معلوم بحس أو حجا   فنكره جهل قبيح بالهجا

فالذي يعلم بالحس لا يمكن إنكاره، ولو أن أحدًا أنكره مستندًا بذلك إلى الشرع؛ لكان ذلك طعنًا بالشرع[1]

---

(١) القول المفيد (١/ ٥٣٠، ٥٣١)، ومجموع الفتاوى (٩/ ٥٣٠، ٥٣١).



الجمع بين قوله تعالى: ﴿وَرَبُّ ٱلْمَشَـٰرِقِ﴾ بالجمع والتثنية والإفراد

قال تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ ٱلْمَشَـٰرِقِ﴾ [الصافات: ٥]، **هنا بالجمع، وفي بعض الآيات جاءت بالتثنية، مثل قوله تعالى:** ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ ٱلْمَغْرِبَيْنِ﴾ [الرحمن: ١٧]، **وفي بعض الآيات جاءت بالإفراد، كما قال تعالى:** ﴿رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ [المزمل: ٩]، **فهل هذا تناقض أم ماذا؟**

الجواب: لا، وليس في القرآن شيء من التناقض ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فالقرآن لا يمكن أن يتناقض بنفسه، ولا أن يتناقض مع صحيح السنة، وانتبه نقول: مع صحيح السنة، لأنه قد تأتي سنة ضعيفة تناقض القرآن، ومناقضتها للقرآن يدل على ضعفها، لكن مع صحيح السنة لا يمكن، فإن وُجد شيء ظاهره التعارض فإنه لا بد أن يكون هناك وجه لتصحيح التعارض:

إما بإمكان الجمع: وهو المرتبة الأولى للعمل بالنصوص التي ظاهرها التعارض.

وإما بالنسخ: إن عُلم التاريخ، وكان النص مما يدخله النسخ.

وإما الترجيح: يكون أحدهما أرجح من الآخر، ولا بد من هذه المراتب الثلاث.

لكن أحيانًا لا يتسنى للناظر وجه من هذه الوجوه، قد يعجز عن الجمع، وقد لا يعرف النسخ، وقد لا يمكنه الترجيح، فموقفه حينئذٍ: التوقف، وأن يقول: الله أعلم، ولا يجوز أن يعتقد بأي حال من الأحوال أن في القرآن أو صحيح السنة تناقضًا أبدًا، لكن هل له أن يحاول معرفة هذه المراتب، أو إذا أشكل عليه أول مرة وقف؟

يجب أن يحاول النظر مرة بعد أخرى حتى يتبين، لئلا يقع في نفسه شك فيزيغ والعياذ بالله، فهذه الفائدة جاءت عرضًا، وهي أنه ليس في القرآن تناقض، لا في نفسه، ولا مع صحيح السنة، فإن وجد شيء ظاهره التناقض والتعارض: وجب أن نستعمل المراتب الثلاث.

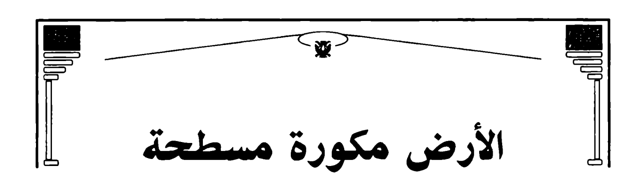
أولًا: الجمع، فإن لم يمكن: فالنسخ، فإن لم يمكن: فالترجيح، فإن لم نصل إلى ذلك: فالتوقف، لكن مع محاولة الوصول إلى مرتبة من هذه المراتب.

فبناءً على هذه القاعدة يمكن أن ننزل الاختلاف الوارد في المشرق والمغرب، فنقول: المشرق باعتبار الجهة، يعني جهة الشرق ﴿رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [المزمل: ٩]، يعني جهة الشرق، والمغرب جهة الغرب، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ﴾ [البقرة: ١١٥] أي جهة الله على أحد التفسيرين، وأما المشرقين والمغربين: فالمراد مشرقا الصيف والشتاء، ومغربا الصيف والشتاء، فالشمس مثلًا لها منتهى في مشرقها صيفًا، وهو مدار السرطان، ولها منتهى في مدارها شتاء، وهو مدار الجدي.

فالفرق بين المشرقين فرق كبير، لا يستطيع أحد من المخلوقين أن يحول الشمس من مدار السرطان إلى مدار الجدي ولا شعرة واحدة.

وكذلك نقول بالنسبة للقمر، لأنه يدور على هذه المعالم: المشرقين والمغربين.

المشارق والمغارب الجمع فيها واضح، إما باعتبار مشارق: كل ما يشرق، ومغارب: كل ما يغرب من الشمس والقمر والنجوم والكواكب، وإما أنها المشارق اليومية للشمس، لأن كل يوم لها مشرق، وهذه المرتبة مرتبة الجمع، فالجمع بينها أن نقول: المشارق باعتبار مشارق كل ما يشرق، أو باعتبار المشارق مشارق الشمس كل يوم، والمشرقين باعتبار مشرقي الصيف والشتاء، ومغربيهما المشرق والمغرب الجهة[١]



الأرض مكورة مسطحة

لو قال قائل: إن الله ﷻ أخبر أن الأرض قد سطحت، قال: ﴿وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية: ٢٠]، **ونحن نشاهد أن الأرض مكورة، فكيف يكون خبره خلاف الواقع؟!**

فجوابه: أن الآية لا تخالف الواقع، ولكن فهمه خاطئ، إما لقصوره أو تقصيره، فالأرض مكورة مسطحة، وذلك لأنها مستديرة، ولكن لكبر حجمها لا تظهر استدارتها إلا في مساحة واسعة تكون بها مسطحة، وحينئذٍ يكون الخطأ في فهمه، حيث ظن أن كونها قد سطحت مخالف لكونها كروية.

فإذا كنا نؤمن أن أصدق الكلام كلام الله، ، فلازم ذلك أنه يجب علينا أن

(١) تفسير سورة الصافات (ص/ ٢٠-٢٢).

نصدق بكل ما أخبر به كتابه، سواء كان ذلك عن نفسه أو عن مخلوقاته.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ۝ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ﴾ [الانشقاق: ٣، ٤] يعني يوم القيامة، فهي إذًا الآن غير ممدودة، إذًا مكورة، والواقع المحسوس المتيقن الآن أنها كروية لا شك[1]، والدليل على هذا: أنك لو سرت بخط مستقيم من هنا من المملكة متجهًا غربًا؛ لأتيت من ناحية الشرق، تدور على الأرض ثم تأتي إلى النقطة التي انطلقت منها، وكذلك بالعكس؛ لو سرت متجهًا نحو المشرق وجدتك راجعًا إلى النقطة التي قمت منها من نحو المغرب، إذًا فهي الآن أمر لا شك فيه أنها كروية.

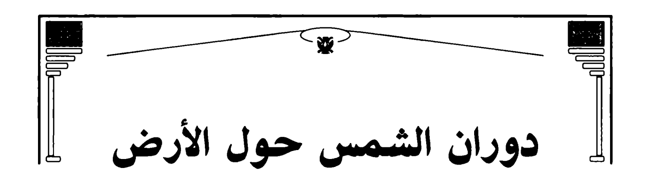
فإذا قال الإنسان: إذا كانت كما ذكرت كروية، فكيف تثبت المياه، مياه البحار عليها وهي كروية؟

نقول في الجواب عن ذلك: إن الذي أمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه، يمسك البحار أن تفيض على الناس فتغرقهم، والله على كل شيء قدير، قال بعض أهل العلم: ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾ [التكوير: ٦] أي: حبست ومنعت من أن تفيض على الناس، كالشيء الذي يُسجر (يربط)، وعلى كل حال: القدرة الإلهية لا يمكن لنا أن نعارض فيها، نقول: قدرة الله ﷻ أمسكت هذه البحار أن تفيض على أهل الأرض فتغرقهم، وإن كانت الأرض كروية[2]

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى للشيخ (١/ ٧٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٦٤٤)، وتفسير جزء عم (ص/ ١٨٤).



دوران الشمس حول الأرض

الشمس هي التي تدور على الأرض، فيأتي النهار بدل الليل، لقوله ﷺ: «**كل يوم تطلع فيه الشمس**»[1]، وهذا واضح أن الحركة حركة الشمس، ويدل لهذا قول الله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٧] أربعة أفعال مضافة إلى الشمس، وقال تعالى عن سليمان: ﴿فَقَالَ إِنِّيٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [سورة ص: ٣٢] أي الشمس ﴿بِٱلْحِجَابِ﴾ أي بالأرض، وقال النبي ﷺ لأبي ذر رضي الله عنه حين غربت الشمس: «**أتدري أين تذهب**»؟ قال: الله ورسوله أعلم[2]، فأضاف الذهاب إليها، أي إلى الشمس.

أفبعد هذا يمكن أن نقول: إن الأرض هي التي تدور، ويكون في دورانها اختلاف الليل والنهار؟ لا يمكن إلا إذا ثبت عندنا ثبوتًا قطعيًا نستطيع به أن نصرف ظاهر النصوص إلى معنى يطابق الواقع، فإذا ثبت فالقرآن والسنة لا يخالف الواقع، ولكن كيف نتصرف مع هذه الأفعال التي ظاهرها أن الشمس هي التي تدور؟.

نتصرف فنقول: تطلع في رأي العين، لأنك أنت مثلًا واقف في السطح أو في البر ترى الشمس تطلع وترتفع في رأي العين، نقول هذا: إذا ثبت قطعًا ثبوتًا

---

(١) أخرجه: البخاري (٢٧٠٧)، ومسلم (١٠٠٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: البخاري (٣١٩٩)، ومسلم (١٥٩، ٢٥١) عن أبي ذر رضي الله عنه.

حسيًّا أن اختلاف الليل والنهار يكون بدوران الأرض، وهذا إلى الآن لم نصل إليه، فيجب إبقاء النص على ما هو عليه.

فإذا قال قائل: كيف يتصور الإنسان أن الكبير يدور على الصغير، لأنك إذا نسبت الأرض إلى الشمس فليست بشيء، أي صغيرة؟!

نقول: إن الذي أدار الكبير على الصغير هو الله ﷻ، وهو على كل شيء قدير، ولا مانع.

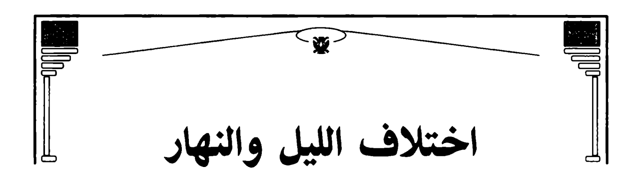
فهذا ما نعتقده حول هذه المسألة، ومع ذلك لو قال قائل: هل الدلالة قطعية؟

فالجواب: الدلالة ليست قطعية، بل ظنية، ونحن علينا أن نعمل بالدليل الظني الذي هو ظاهر النص حتى يُعارض بدليل قطعي، ولايجوز أن نقول: إن دلالة الآية والحديث على دوران الشمس على الأرض قطعية، لأنه ربما يأتي الوقت الذي نقطع بأن اختلاف الليل والنهار بدوران الأرض، وحينئذٍ نقول بالمحال، لأن تعارض الدليلين القطعيين محال، إذ تعارضهما يقتضي انتفاء أحدهما، ومادمنا نقول إنهما قطعيان فلا يمكن أن ينتفيا.

وإذا تقرر بالدليل القطعي أن الأرض هي التي تدور؛ فقد يستدل لذلك مستدلّ بقوله تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥]تميد أي تضطرب، قالوا: وانتفاء الاضطراب يدل على وجود أصل الحركة، كما أن قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] يدل على ثبوت رؤية الله؛ حيث نفى الأخص، ونفي الأخص يدل على ثبوت الأعم، ولكن إلى الآن لم نصل إلى القطع بأن اختلاف الليل والنهار يكون بدوران الأرض لا بدوران الشمس[١]

---

(١) شرح الأربعين النووية (ص/ ٢٦٣-٢٦٥).



اختلاف الليل والنهار

اختلاف الليل والنهار على أي وجه من الاختلاف يراد؟!

الجواب: أنه يراد اختلافهما من وجوه شتى:

أولًا: من جهة أن الليل ظلمة، والنهار نور، وهذا من آيات الله، قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ ۖ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ۝٧١ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلنَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٧٢ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [القصص: ٧١-٧٣].

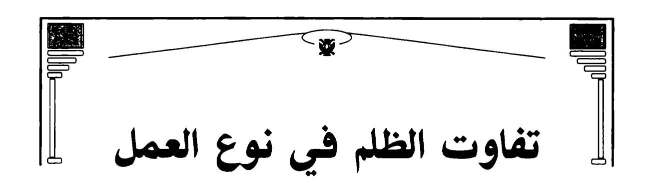
فهذا من آيات الله ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ۖ﴾ [الإسراء: ١٢].

ثانيًا: كذلك أيضًا اختلافهما من جهة: الطول والقصر، أحيانًا يطول الليل، وأحيانًا يطول النهار، وأحيانًا يتساويان، ولا أحد يستطيع أن يقوم بهذا، فهو من آيات الله، ولو أن أهل الأرض كلهم اجتمعوا على أن يدخلوا من الليل جزءًا في النهار، ما استطاعوا، ولا العكس، فهذا من آيات الله.

ثالثًا: اختلاف الليل والنهار يدخل فيه: اختلافهما حرًا وبردًا، أحيانًا يكون هذا حارًا، وهذا باردًا، وأحيانًا يتساويان.

رابعًا: ومن ذلك أيضًا: اختلافهما في الرخاء والشدة، أحيانًا تمر بك الأيام رخاء، وأحيانًا تمر بك الأيام شدة.

خامسًا: من هذه الآيات: اختلافهما في العز، والذل، والنصر، والخذلان؛ ينصر أحيانًا أقوامًا، ويخذل هؤلاء الأقوام في آن آخر، وهكذا فإن الليل والنهار فيهما آيات، تختلف باختلافهما في ذاتهما، وفيما يقع فيهما، قال الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، ولو تأمل الإنسان لوجد أكثر مما ذكرنا من اختلاف الليل والنهار[١]



تفاوت الظلم في نوع العمل

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**قال الله عز وجل: ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقًا كخلقي؟. فليخلقوا ذرة، أو ليخلقوا حبة، أو ليخلقوا شعيرة**»[٢]

فإن قيل: كيف يُجمع بين هذا الحديث، وبين قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤]، **وقوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾** [الأنعام: ٢١]، **وغير ذلك من النصوص؟!**

فالجواب من وجهين:

الأول: أن المعنى أنها مشتركة في الأظلمية، أي أنها في مستوى واحد في كونها في قمة الظلم.

الثاني: أن الأظلمية نسبية، أي أنه لا أحد أظلم من هذا في نوع هذا

(١) تفسير سورة آل عمران (٢/٥٣٩، ٥٤٠).

(٢) أخرجه: البخاري (٧٥٥٩)، ومسلم (٢١١١).

العمل، لا في كل شيء، فيقال مثلًا: من أظلم في مشابهة أحد في صنعه؛ ممن ذهب يخلق كخلق الله، ومن أظلم في منع حق؛ ممن منع مساجد الله، ومن أظلم في افتراء الكذب؛ ممن افترى على الله كذبًا[(١)]

لو قال قائل: ما الجمع بين هذه الآية: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ ۗ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٢١] **والواقع؛ لأننا نرى أن الظالم قد يفلح؟**

قلنا: الجمع بينها وبين الواقع، أن يقال: الفلاح نوعان:

(١) **فلاح مطلق**: وهذا لا يمكن للظالم أبدًا، ودليل هذا: قول النبي ﷺ: «**إن الله ليملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته**»[(٢)]، وتلا قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ ۚ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود: ١٠٢]، فلا بد أن يعثر الظالم، ولا بد أن يخسر، طالت الدنيا أو قصرت،، فمن كان ظالمًا بمبدأ من المبادئ فلا بد أن ينخذل هذا المبدأ حتى بعد موته، وإذا كان خاصًا فإنه وإن لم يحصل له ذلك في الدنيا حسب ما نرى فهو في الآخرة، وربما يكون في قلب الظالم أشياء لا ندري عنها يبتلى بها من ضيق الصدر وكراهة الحق، وما أشبه ذلك.

(٢) **فلاح مقيد**: بمعنى أن يفلح في زمن معين أو مكان معين أو قضية معينة، فهذا يمكن، يمكن أن يقع، ولا يخالف الآية، لأن الله تعالى قد يعطي

---

(١) القول المفيد (٢/ ٤٣٥، ٤٣٦)، ومجموع الفتاوى (١٠/ ١٠٢٣، ١٠٢٤)، وتفسير سورة الكهف (ص/ ٢٩، ٣٠).

(٢) أخرجه: البخاري (٤٦٨٦)، ومسلم (٢٥٨٣) عن أبي موسى رضي الله عنه.

الظالم فلاحًا حتى يغتر بهذا الفلاح فيتمادى في طغيانه، ثم يقسم الله ظهره، وقد أشار الله تعالى إلى هذا في سورة آل عمران، قال تعالى: ﴿وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤١] يمحص المؤمنين بكفارات الذنوب على ما حصل من هزيمة، ويمحصهم ألاّ يعودوا إلى المعصية مرة ثانية.

ولكن كيف يمحق الكافرين وهم منتصرون؟

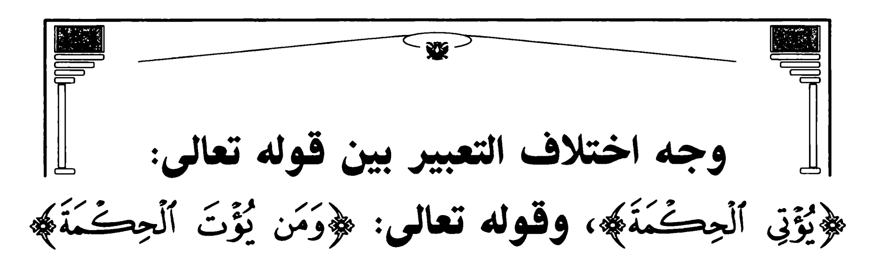
الجواب: لأن الكافر إذا انتصر تجرأ وافتخر واعتز، فالظالم قد يفلح لكن فلاحًا مقيدًا لحكمة أو حكم لا نعلمها نحن ولكن يعلمها الله ﷻ، وموقفنا إذا سلط الظالم علينا: أن نصبر، وألا نيأس، وأن ننتظر الفرج من فاطر الأرض والسماوات، فإن الصبر مفتاح الفرج، كما قال النبي ﷺ: «**واعلم أن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسرا**»(١) (٢)

---

(١) أخرجه: أحمد (٢٨٠٣)، وعبد بن حميد (٦٣٦)، والفاريابي في «القدر» (١٥٣، ١٥٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ١٢٣) رقم (١١٢٤٣)، وفي «الدعاء» (٤١)، والحاكم (٣/ ٥٤١، ٥٤٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٦٢٤)، والبيهقي في «الشعب» (٩٥٢٩)، وفي «الآداب» (٧٥٨)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٧٤٥)، والضياء في «الأحاديث المختارة» (١٠٩، ١١٠)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٣٨٢) عن ابن عباس رضي الله عنه.

وأخرجه: الترمذي (٢٥١٦) بدون هذه الزيادة، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) تفسير سورة الأنعام (ص/ ١٢٣-١٢٥).



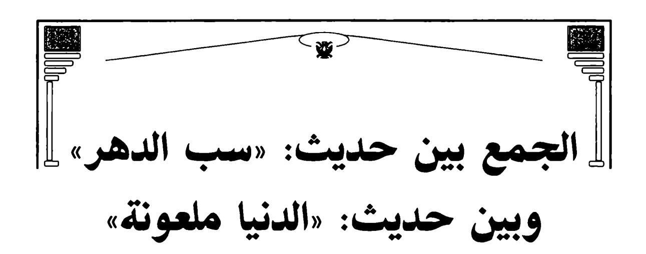
وجه اختلاف التعبير بين قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ﴾

قال تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]، أي من يعطه الله تبارك وتعالى الحكمة؛ فقد أعطاه خيرًا كثيرًا.

فإن قال قائل: ما وجه اختلاف التعبير بين قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ﴾؟

فالجواب: -والله أعلم- أن الحكمة قد تكون غريزة؛ وقد تكون مكتسبة؛ بمعنى أن الإنسان قد يحصل له مع المران ومخالطة الناس من الحكمة وحسن التصرف ما لا يحصل له لو كان منعزلًا عن الناس؛ ولهذا أتى بالفعل المضارع المبني للمفعول؛ ليعم كل طرق الحكمة التي تأتي، سواء أوتي الحكمة من قِبل الله عز وجل، أو من قِبل الممارسة والتجارب؛ على أن ما يحصل من الحكمة بالممارسة والتجارب فهو من الله عز وجل؛ هو الذي قيض لك من يفتح لك أبواب الحكمة، وأبواب الخير[1]

(١) تفسير سورة البقرة (٣/ ٣٥١).



الجمع بين حديث: «سب الدهر» وبين حديث: «الدنيا ملعونة»

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله: **كيف نجمع بين قوله ﷺ فيما يرويه عن ربه** عز وجل: **«يؤذيني ابن آدم يسب الدهر . . .»[١] الحديث، وبين قول الرسول ﷺ: «الدنيا ملعونة، ملعون ما فيها . . .»[٢] الحديث؟**

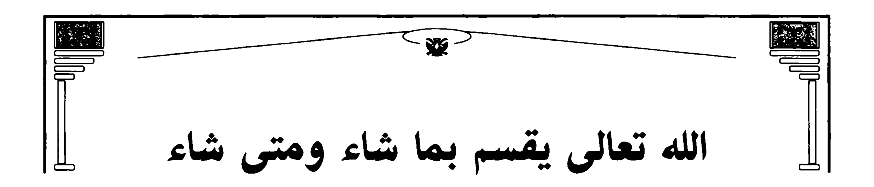
فأجاب قائلًا: حديث **«الدنيا ملعونة، ملعون ما فيها»** لا أدري عن صحته، والذي أظن أنه ضعيف، ولكن على تقدير صحته فليس هذا من باب السب، إنما من باب الخبر، وأنه لا خير فيها إلا عالم ومتعلم، أو ذكر الله وما والاه، وأما سب الدهر: فهو عيبه ولومه، والتسخط مما وقع فيه، وإضافة هذا الشيء إلى الدهر مع أن الأمر كله بيد الله عز وجل كما جاء في الحديث نفسه: **«وأنا الدهر بيدي الأمر، أقلب الليل والنهار»**[٣]

---

(١) أخرجه: البخاري (٤٨٢٦)، ومسلم (٢٢٤٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: الترمذي (٢٣٢٢)، وابن ماجه (٤١١٢)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (١٢٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٥٨٠) قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وحسنه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ١٩٨).



الله تعالى يقسم بما شاء ومتى شاء

إن قيل: ما الفائدة من إقسامه سبحانه مع أنه صادق بلا قسم، لأن القسم إن كان لقوم يؤمنون به ويصدقون كلامه، فلا حاجة إليه، وإن كان لقوم لا يؤمنون به، فلا فائدة منه، قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ﴾ [البقرة: ١٤٥].

أُجيب: أن فائدة القسم من وجوه:

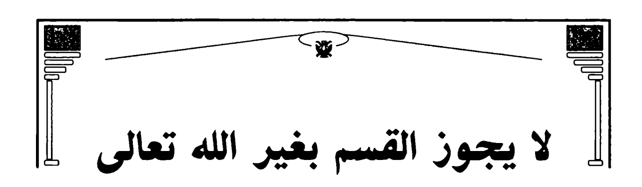
الأول: أن هذا أسلوب عربي لتأكيد الأشياء بالقسم، وإن كانت معلومة عند الجميع، أو كانت منكرة عند المخاطب، والقرآن نزل بلسان عربي مبين.

الثاني: أن المؤمن يزداد يقينًا من ذلك، ولا مانع من زيادة المؤكدات التي تزيد في يقين العبد، قال تعالى عن إبراهيم: ﴿رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠].

الثالث: أن الله يقسم بأمور عظيمة، دالة على كمال قدرته وعظمته وعلمه، فكأنه يقيم في هذا المقسم به على البراهين على صحة ما أقسم عليه؛ بواسطة عظم ما أقسم به.

الرابع: التنويه بحال المقسم به، لأنه لا يقسم إلا بشي عظيم، وهذان الوجهان لا يعودان إلى تصديق الخبر، بل إلى ذكر الآيات التي أقسم بها، تنويهًا له بها وتنبيهًا على عظمها.

الخامس: الاهتمام بالمقسم عليه، وأنه جدير بالعناية والإثبات(١)



لا يجوز القسم بغير الله تعالى

نحن لا نُقْسِم بغير الله أو صفاته؛ لأننا منهيون عن ذلك، وأما ما ثبت في صحيح مسلم من قوله ﷺ: «أفلح وأبيه إن صدق»(٢)!!

فالجواب عنه من وجوه:

الأول: أن بعض العلماء أنكر هذه اللفظة، وقال: إنها لم تثبت في الحديث؛ لأنها مناقضة للتوحيد، وما كان كذلك فلا تصح نسبته إلى رسول الله ﷺ فيكون باطلًا.

الثاني: أنها تصحيف من الرواة، والأصل: «**أفلح والله إن صدق**».

وكانوا في السابق لا يشكلون الكلمات، و(أبيه) تشبه (الله) إذا حُذفت النقط السفلى.

الثالث: أن هذا مما يجري على الألسنة بغير قصد، وقد قال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾ [المائدة: ٨٩]، وهذا لم ينوِ فلا يؤاخذ.

الرابع: أنه وقع من النبي ﷺ وهو أبعد الناس عن الشرك، فيكون من

---

(١) القول المفيد (٢/ ٣٣، ٣٤)، ومجموع الفتاوى (١٠/ ٦١٢، ٦١٣).

(٢) أخرجه: مسلم (١١) عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه.

خصائصه، وأما غيره فهم منهيون عنه؛ لأنهم لا يساوون النبي ﷺ في الإخلاص والتوحيد.

الخامس: أنه على حذف مضاف، والتقدير: (**أفلح ورب أبيه**).

السادس: أن هذا منسوخ، وأن النهي هو الناقل من الأصل، وهذا أقرب الوجوه.

ولو قال قائل: نحن نقلب عليكم الأمر، ونقول: إن المنسوخ هو النهي؛ لأنهم لما كانوا حديثي عهد بشرك؛ نهوا أن يشركوا به، كما نهي الناس حين كانوا حديثي عهد بشرك عن زيارة القبور ثم أُذن لهم فيها!!.

فالجواب عنه: إن هذا اليمين كان جاريًا على ألسنتهم، فتركوا حتى استقر الإيمان في نفوسهم ثم نهوا عنه، ونظيره إقرارهم على شرب الخمر أولًا، ثم أُمروا باجتنابه.

أما بالنسبة للوجه الأول: فضعيف؛ لأن الحديث ثابت، وما دام يمكن حمله على وجه صحيح؛ فإنه لا يجوز إنكاره.

وأما الوجه الثاني: فبعيد، وإن أمكن فلا يمكن في قوله ﷺ لما سئل: أي الصدقة أفضل؟. فقال: «**أما وأبيك لتنبأنه**»[١]

وأما الوجه الثالث: فغير صحيح؛ لأن النهي وارد، مع أنه كان يجري على ألسنتهم كما جرى على لسان سعد، فنهاه النبي ﷺ، ولو صح هذا: لصح أن يقال لمن فعل شركًا اعتاده لا ينهى؛ لأن هذا من عادته، وهذا باطل.

وأما الرابع: فدعوى الخصوصية تحتاج إلى دليل، وإلا فالأصل التأسي به.

---

(١) أخرجه: مسلم (١٠٣٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما الخامس: فضعيف؛ لأن الأصل عدم الحذف، ولأن الحذف هنا يستلزم فهمًا باطلًا، ولا يمكن أن يتكلم الرسول ﷺ بما يستلزم ذلك بدون بيان المراد، وعلى هذا يكون أقربها:

الوجه السادس: أنه منسوخ، ولا نجزم بذلك؛ لعدم العلم بالتاريخ، ولهذا قلنا أقربها والله أعلم.

وإن كان النووي رحمه الله ارتضى أن هذا مما يجري على اللسان بدون قصد، لكن هذا ضعيف، لا يمكن القول به، ثم رأيت بعضهم جزم بشذوذها لانفراد مسلم بها عن البخاري مع مخالفة راويها للثقات، فالله أعلم[١]

وسئل فضيلة الشيخ رحمه الله: **عن حكم الحلف بغير الله تعالى؟، وهل منه ما روي عن النبي ﷺ من قوله: «أفلح وأبيه إن صدق»[٢]؟. أفتونا مأجورين.**

فأجاب بقوله: الحلف بغير الله عز وجل مثل أن يقول: وحياتك، أو وحياتي، أو والنبي، أو والسيد الرئيس، أو والشعب، أو ما أشبه ذلك، كل هذا محرم، بل هو من الشرك؛ لأن هذا النوع من التعظيم لا يصلح إلا لله عز وجل، ومن عظّم غير الله بما لا يكون إلا لله فهو شرك، لكن لما كان هذا الحالف لا يعتقد أن عظمة المحلوف به كعظمة الله؛ لم يكن الشرك شركًا أكبر، بل كان شركًا أصغر، فمن حلف بغير الله؛ فقد أشرك شركًا أصغر، قال النبي ﷺ: «**لا تحلفوا بآبائكم، من كان حالفًا فليحلف بالله، أو ليصمت**»[٣]، وقال ﷺ: «من

---

(١) القول المفيد (٢/ ٢١٥، ٢١٦)، ومجموع الفتاوى (١٠/ ٧٩٨-٨٠٠).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه: البخاري (٢٦٧٩)، ومسلم (١٦٤٦) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

حلف بغير الله؛ فقد كفر، أو أشرك»[1]، فلا تحلف بغير الله أيًّا كان المحلوف به، حتى لو كان النبي ﷺ، أو جبريل، أو من دونهما من الرسل، من الملائكة، أو البشر، أو من دون الرسل، فلا تحلف بشيء سوى الله ﷻ.

وأما قول النبي ﷺ: «**أفلح وأبيه إن صدق**»، فهذه الكلمة «**وأبيه**»اختلف الحفاظ فيها:

فمنهم من أنكرها، وقال: لم تصح عن النبي ﷺ، وبناءً على ذلك فلا إشكال في الموضوع؛ لأن المعارض لا بد أن يكون قائمًا، وإذا لم يكن المعارض قائمًا فهو غير مقاوم، ولا يلتفت إليه.

وعلى القول بأنها ثابتة؛ فإن الجواب على ذلك: أن هذا من المشكل، والنهي عن الحلف بغير الله من المحكم، فيكون لدينا محكم ومتشابه، وطريق الراسخين في العلم في المحكم والمتشابه: أن يدعوا المتشابه، ويأخذوا بالمحكم، قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

ووجه كونه متشابهًا؛ أن فيه احتمالات متعددة:

١- قد يكون هذا قبل النهي.

٢- قد يكون هذا خاصًا بالرسول عليه الصلاة والسلام؛ لبعد الشرك في حقه.

---

(١) أخرجه: أبو داود (٣٢٥١)، والترمذي (١٥٣٥)، وأحمد (٦٠٧٢)، وابن حبان (٤٣٥٨)، والحاكم (٤/ ٢٩٧)، وحسنه الترمذي، وصححه الحاكم، ووافقه الألباني في «صحيح سنن أبي داود والترمذي» عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

٣- قد يكون هذا مما يجري على اللسان بغير قصد.

ولما كانت هذه الاحتمالات وغيرها واردة على هذه الكلمة -إن صحت عن الرسول عليه الصلاة والسلام- صار الواجب علينا: أن نأخذ بالمحكم، وهو النهي عن الحلف بغير الله.

ولكن يقول بعض الناس: إن الحلف بغير الله قد جرى على لساني، ويصعب علي أن أدعه. فما الجواب؟.

نقول: إن هذا ليس بحجة، بل جاهد نفسك على تركه، والخروج منه، وحاول بقدر ما تستطيع أن تمحو من لسانك هذه الكلمة؛ لأنها شرك، والشرك خطره عظيم، ولو كان أصغر، حتى إن شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: الشرك لا يغفره الله؛ ولو كان أصغر[(١)]

وقال ابن مسعود ﷺ:

(لأن أحلف بالله كاذبًا، أحب إلي من أن أحلف بغيره صادقًا)[(٢)]

قال شيخ الإسلام رحمه الله: وذلك لأن سيئة الشرك أعظم من سيئة الكبيرة[(٣)] [(٤)]

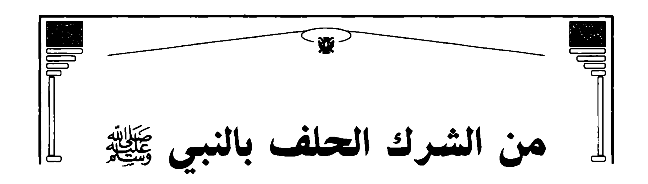
---

(١) انظر: الرد على البكري (١/ ٣٠١) لشيخ الإسلام ابن تيمية.

(٢) أخرجه: عبد الرزاق (١٥٩٢٩)، وابن أبي شيبة (١٢٤١٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٨٣) رقم (٨٩٠٢).

(٣) قال شيخ الإسلام رحمه الله بعد ذكره لأثر ابن مسعود رضي الله عنه: (لأن حسنة التوحيد أعظم من حسنة الصدق، وسيئة الكذب أسهل من سيئة الشرك) انظر: الفتاوى الكبرى (٥/ ٥١٥).

(٤) مجموع الفتاوى (٢/ ٢١٥-٢١٧)، وانظر: تفسير سورة الأنعام (ص/ ٢٣٦).



من الشرك الحلف بالنبي ﷺ

من الشرك في الربوبية: أن يحلف الإنسان بغير الله، لكنه شرك لا يخرج من الملة، إلا أن يعتقد الحالف بأن المحلوف به له من العظمة ما لله ﷻ؛ فيكون شركًا أكبر، وإلا فهو من الشرك الأصغر، ودليل ذلك قول رسول الله ﷺ: «**من حلف بغير الله، فقد كفر، أو أشرك**»[(١)]، وقال عليه الصلاة والسلام: «**من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت**»[(٢)]

لكن لو قال قائل: (ورسول الله)، وحلف بالرسول عليه الصلاة والسلام، وقال: إن رسول الله هو أعظم الخلق، فلماذا لا يجوز القسم به؟

فالجواب: أن أعظم الخلق هو الذي قال: «**من حلف بغير الله؛ فقد كفر، أو أشرك**»، فيكون الحلف بالنبي من الشرك.

فإذا قال إنسان: إن بعض الناس يجري على لسانهم هذا القسم، يقول: والنبي، بدون قصد؟!

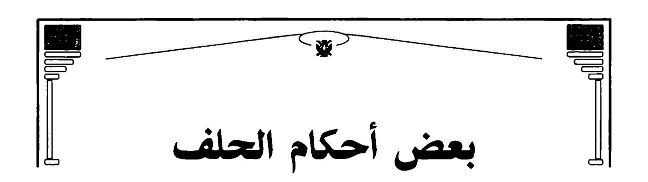
فالجواب: أن نقول: إذا كان بغير قصد؛ فإنه يلزمه أن يطهر لسانه منه، وأن لا يعوّد نفسه على هذا القسم المحرم، حتى يتخلص منه[(٣)]

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٨٤، ٢٨٥).



بعض أحكام الحلف

قوله تعالى: ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

هذه الآية ذكرها الله في سياق كفارة اليمين، وكل يمين لها ابتداء وانتهاء ووسط؛ فالابتداء: الحلف.

والانتهاء: الكفارة.

والوسط: الحنث، وهو أن يفعل ما حلف على تركه، أو يترك ما حلف على فعله. وعلى هذا كل يمين على شيء ماض فلا حنث فيه، وما لا حنث فيه فلا كفارة فيه، لكن إن كان صادقًا؛ فقد بر، وإلا فهو آثم؛ لأن الكفارة لا تكون إلا على شيء مستقبل.

وهل يجوز أن يحلف على ما في ظنه؟

الجواب: نعم، ولذلك أدلة كثيرة، منها قول المجامع في نهار رمضان لرسول الله ﷺ: (والله؛ ما بين لابتيها أهل بيت أفقر مني)[1]. لكن إن حلفت على مستقبل بناء على غلبة الظن ولم يحصل؛ فقيل: تلزمك كفارة، وقيل: لا تلزمك، وهو الصحيح، كما لو حلفت على ماض.

مثاله: فلو قلت: والله ليقدمن زيد غدًا. بناء على ظنك، فلم يقدم؛ الصحيح أنه لا كفارة عليك؛ لأنك حلفت على ما في قلبك وهو حاصل، كأنك

(١) أخرجه: البخاري (١٩٣٦)، ومسلم (١١١١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

تقول: والله؛ إن هذا هو ظني، لكن هلْ يجوز لك أن تحلف على ما في ظنك؟ سبق ذلك قريبًا.

إذن: قوله: ﴿وَٱحْفَظُوٓاْ أَيْمَٰنَكُمْۚ﴾ بعد أن ذكر اليمين والكفارة والحنث؛ فما المراد بحفظ اليمين: هل هو الابتداء أو الانتهاء أو الوسط؛ أي: هل المراد: لا تكثروا الحلف بالله؟ أو المراد: إذا حلفتم فلا تحنثوا؟؛ أو المراد: إذا حلفتم فحنثتم فلا تتركوا الكفارة؟

الجواب: المراد كلها؛ فتشمل أحوال اليمين الثلاثة، ولهذا جاء المؤلف بها في هذا الباب؛ لأن من معنى حفظ اليمين: عدم كثرة الحلف، وإليك قاعدة مهمة في هذا، وهي: (أن النص من قرآن أو سُنة، إذا كان يحتمل عدة معاني لا ينافي بعضها بعضًا، ولا مرجح لأحدها؛ وجب حمله على المعاني كلها).

والمراد بعدم كثرة الحلف: ما كان معقودًا ومقصودًا، أما ما يجري على اللسان بلا قصد، مثل: لا والله؛ وبلى والله؛ في عرض الحديث، فلا مؤاخذة فيه، لقوله تعالى: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، وكذلك من حفظ اليمين: عدم الحنث فيها، وهذا فيه تفصيل؛ لأن النبي ﷺ قال لعبد الرحمن بن سمرة: «**إذا حلفت على يمين، فرأيت غيرها خيرًا منها؛ فكفِّر عن يمينك، وائت الذي هو خير**»[(١)]، فحفظ اليمين في الحنث: أن لا يحنث إلا إذا كان خيرًا، وإلَّا فالأحسن حفظ اليمين وعدم الحنث.

مثال ذلك: رجل قال: والله لا أكلم فلانًا، وهو من المؤمنين الذين يحرم هجرهم؛ فهذا يجب أن يحنث في يمينه ويكلمه، وعليه الكفارة.

---

(١) أخرجه: البخاري (٦٦٢٢)، ومسلم (١٦٥٢) عن عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه.

مثال آخر: رجل قال: والله لأعينن فلانًا على شيء محرم، فهذا يجب الحنث فيه والكفارة ولا يعينه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المائدة: ٢]، وإذا كان الأمر متساويًا، والحنث وعدمه سواء في الإثم؛ فالأفضل حفظ اليمين.

كذلك من حفظ اليمين: إخراج الكفارة بعد الحنث، والكفارة واجبة فورًا؛ لأن الأصل في الواجبات هو الفورية، وهو قيام بما تقتضيه اليمين.

والكفارة: إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم، أو تحرير رقبة، وهذا على سبيل التخيير، فمن لم يجد؛ فصيام ثلاثة أيام، وفي قراءة ابن مسعود متتابعة(١).

فحفظ اليمين له أربعة معان:

(١) حفظها ابتداء، وذلك بعدم كثرة الحلف، وليعلم أن كثرة الحلف تضعف الثقة بالشخص وتوجب الشك في أخباره.

(٢) حفظها وسطًا، وذلك بعدم الحنث فيها، إلا ما استثني كما سبق.

(٣) حفظها انتهاء في إخراج الكفارة بعد الحنث.

(٤) أن لا يحلف بغير الله؛ لأن الرسول ﷺ سمى القسم بغير الله حلفًا.

وقال الله ﷻ: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

«**اللغو**»: هو الذي لا يقصد، بأن يجري على اللسان بدون قصد، وهذا يقع كثيرًا، يقول لك صاحبك: أتريد أن نذهب إلى فلان؟ تقول: لا واللهِ، لا أريد

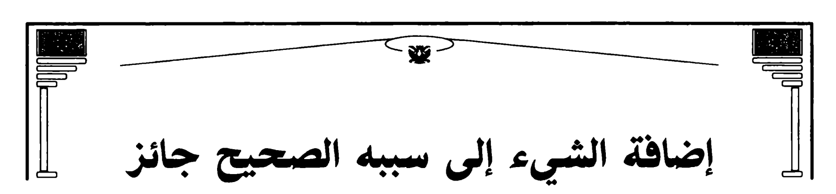
---

(١) أخرجه: الطبري في «التفسير» (٨/ ٦٥٣)، وعبد الرزاق في «التفسير» (٢/ ٤٢)، وفي «المصنف» (١٦١٠٢، ١٦١٠٣)، وابن أبي شيبة (١٢٥٠٤)، والبيهقي «السنن الكبرى» (١٠/ ٦٠)، وصححه الألباني في «الإرواء» (٢٥٧٨).

الذهاب إليه، أو يقول: اذهب فسلم على فلان؟ تقول: لا واللهِ لا أريد، على سبيل اللغو لا القصد، فهذا على سبيل اللغو لا يترتب عليه حكم، ولأن هذا أيضًا من الأشياء التي قد يشق تجنبها.

لو قال قائل: هل يدخل في اللغو الحلف بغير الله؟

الجواب: الحلف بغير الله لا ينعقد أصلًا؛ لأن النبي ﷺ قال: «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا؛ فهو رد**»(١) والحلف بغير الله ليس عليه أمر الله ورسوله(٢).



إضافة الشيء إلى سببه الصحيح جائز

قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي﴾ [الصافات: ٥٧].

قد يقول قائل: إن نعمة الله ﷻ إذا كان المراد بها فعل الله فهي من صفات الله، فإضافة الشيء إليها كإضافته إلى الله، لقول النبي عليه الصلاة والسلام: «إلا أن يتغمدني الله برحمته»!(٣).

فالجواب: إن إضافة الشيء إلى سببه على أقسام:

القسم الأول: أن يكون السبب معلومًا حقيقة حسًا أو شرعًا، فنقول مثلًا: (لولا فلان أنقذني من الغرق لهلكت)، ولا بأس بذلك، لكن بشرط: أن تشعر

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) القول المفيد (٢/ ٤٥٤-٤٥٧)، ومجموع الفتاوى (١٠/ ١٠٤٢-١٠٤٤)، وتفسير سورة النساء (٢/ ٣٠٨، ٣٠٩).

(٣) أخرجه: البخاري (٦٤٦٣)، ومسلم (٢٨١٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

في قلبك أن فلانًا قد سخره الله لك ولم يستقل بفعله، ومن ذلك -أي من إضافة الشيء إلى سببه المعلوم- قول النبي عليه الصلاة والسلام في عمه أبي طالب: «**ولولا أنا؛ لكان في الدرك الأسفل من النار**»[1]، فقال: «**ولولا أنا**»فأضاف الشيء إلى السبب المعلوم.

القسم الثاني: أن نضيف الشيء إلى الله تعالى وإلى سببه المعلوم: فهذا: جائز، ولكن بشرط: أن يكون معطوفًا بحرف لا يقتضي التسوية، فلا يقول: (لولا الله وفلان)، لأن هذا شرك، لقول النبي عليه الصلاة والسلام للرجل الذي قال له: ما شاء الله وشئت، فقال له: «**أجعلتني لله ندًّا**»[2]، لأن الواو تقتضي التسوية، فلا يجوز أن يسوى غير الله بالله، بل هو شرك، لكنه شرك أصغر؛ إن كان شركًا لفظيًا، وأكبر إن اعتقد أن هذا السبب مساوٍ لله ﷻ في حصول المسبب، لأنه إذا جعل شيئًا غير الله مساويًا له: فهو شرك أكبر.

أما إذا أُضيف بحرف لا يقتضي التسوية، بل يقتضي الترتيب، فهذا نوعان: نوع جائز لا إشكال فيه، ونوع فيه بعض الشبهة، فإذا عطف بـ(ثم) مثل: (لولا الله ثم فلان) فهذا: جائز؛ لا إشكال فيه، لأنك جعلت فلانًا تابعًا تبعية متأخرة، حيث عطفته بـ(ثم) الدالة على التراخي.

أما إذا عطفته بـ(فاء) التي تقتضي الترتيب والتعقيب، مثل: (لولا الله

---

(١) أخرجه: البخاري (٣٨٨٣)، ومسلم (٢٠٩) عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: ابن ماجه (٢١١٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٨٢٥)، وأحمد (١٨٣٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٧٨٣)، وابن أبي شيبة (٢٧٢٢٧)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٣٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٤٤) رقم (١٣٠٠٦)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٣٩) عن ابن عباس رضي الله عنه.

ففلان)، فهذا: محل نظر، لكن الأقرب أنه: جائز، لأنك أتيت بـ(الفاء) الدالة على الترتيب.

القسم الثالث: أن تضيفه إلى الله ﷻ وحده، وتغفل السبب بالكلية، فتقول: (لولا الله لهلكت) فهذا: جائز.

القسم الرابع: أن تضيفه إلى الله بذكر السبب، وتبين أن السبب مجرد سبب، مثل أن تقول: (لولا أن الله أنقذني بفلان لهلكت) فهذا: جائز.

القسم الخامس: أن يضيفه إلى سبب غير معلوم لا شرعًا ولا حسًا، فهذا: شرك، لكن قد يكون أكبر، وقد يكون أصغر.

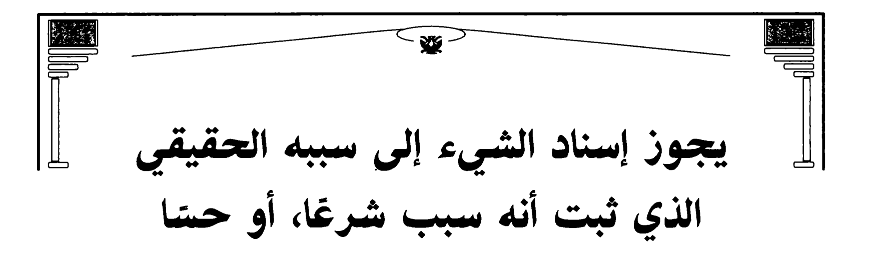
فإذا قال: (لولا فلان) يعني صاحب القبر أنقذني لهلكت، فهذا: شرك أكبر، لأن فلانًا لا يستطيع أن ينقذ.

وإن أضافه إلى سبب غير معلوم شرعًا ولا عرفًا ولا حسًا، لكنه ليس كالأول، مثل: التمائم المعلقة على المريض من غير القرآن، فهذا: شرك، لكنه أصغر وليس بأكبر، وهذا ﴿وَلَوۡلَا نِعۡمَةُ رَبِّي﴾ إذا كان المراد بذلك: فعل الله فهو من باب إضافة الشيء إلى فعل الله، وهو كإضافته إلى الله ﷻ.

وإن كان المقصود بذلك المنعم به: فهو إضافة إلى شيء مخلوق، لكنه سبب صحيح، وإضافة الشيء إلى سببه الصحيح جائز[1]

---

(١) تفسير سورة الصافات (ص/ ١٣٤-١٣٦).



يجوز إسناد الشيء إلى سببه الحقيقي الذي ثبت أنه سبب شرعًا، أو حسًا

يجوز إسناد الشيء إلى سببه الحقيقي الذي ثبت أنه سبب شرعًا، أو حسًا؛ مثال ذلك: لو أطعمت جائعًا يكاد يموت من الجوع فإنه يجوز أن تقول: (لولا أني أطعمته لهلك)؛ لأن الإطعام سبب لزوال الجوع؛ والهلاك معلوم بالحس؛ ومثال الشرعي: القراءة على المريض، فيبرأ، فتقول: (لولا القراءة عليه لم يبرأ)؛ أما المحظور فهو أن تثبت سببًا غير ثابت شرعًا، ولا حسًا، أو تقرن مشيئة الله بالسبب بحرف يقتضي التسوية مع الله ﷻ؛ مثال الأول: أولئك الذين يعلقون التمائم البدعية، أو يلبسون حلقًا، أو خيوطًا لدفع البلاء، أو رفعه؛ كما زعموا؛ ومثال الثاني: ما جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال له رجل: (ما شاء الله وشئت). فقال له النبي ﷺ: «**أجعلتني لله ندًا، بل ما شاء الله وحده**»[1]، لأنك إذا قلت: «ما شاء الله وشئت» جعلت المخاطب ندًّا لله في المشيئة.

فإذا قال قائل: أليس الله قد ذم قارون حينما قال: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓۚ﴾ [القصص: ٧٨]؛ **فنسب حصول هذا المال إلى العلم؛ وهذا قد يكون صحيحًا؟**

فالجواب: أن هذا الرجل أنكر أن يكون من الله ابتداءً؛ ومعلوم أن الإنسان إذا أضاف الشيء إلى سببه دون أن يعتقد أن الله هو المسبب فهو

(١) سبق تخريجه.

مشرك؛ وأيضًا فإن قارون أراد بقوله هذا أن يدفع وجوب الإنفاق عليه مبتغيًا بذلك الدار الآخرة.

والخلاصة: أن الحادث بسبب معلوم له صور:

الصورة الأولى: أن يضيفه إلى الله وحده.

الثانية: أن يضيفه إلى الله تعالى مقرونًا بسببه المعلوم؛ مثل أن يقول: (لولا أن الله أنجاني بفلان لغرقت).

الثالثة: أن يضيفه إلى السبب المعلوم وحده مع اعتقاد أن الله هو المسبب؛ ومنه قول النبي ﷺ في عمه أبي طالب لما ذكر عذابه: «**لولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار**»[(١)]

الرابعة: أن يضيفه إلى الله مقرونًا بالسبب المعلوم بـ(ثم)، كقوله: (لولا الله ثم فلان)؛ وهذه الأربع كلها جائزة.

الصورة الخامسة: أن يضيفه إلى الله، وإلى السبب المعلوم مقرونًا بالواو؛ فهذا شرك، كقوله: (لولا الله وفلان).

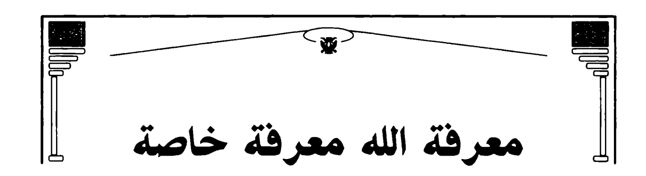
الصورة السادسة: أن يضيفه إلى الله، وإلى السبب المعلوم مقرونًا بالفاء، مثل: (لولا الله ففلان)؛ فهذا محل نظر: يحتمل الجواز، ويحتمل المنع.

الصورة السابعة: أن يضيفه إلى سبب موهوم ليس بثابت شرعًا، ولا حسًا، فهذا شرك. كما سبق[(٢)].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) تفسير سورة البقرة (١/ ٢١٦-٢١٨).



معرفة الله معرفة خاصة

المعرفة تطلق على العلم والظن، ولهذا إذا قلنا: العلم معرفة الحق بدليله؛ شمل قولنا: معرفة الحق بدليله: العلم والظن، لأن المعلومات: إما علمية، وإما ظنية، لهذا لا يصح أن يطلق على الله أنه عارف.

فإن قال قائل: كيف تقولون هذا!، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «تعرّف إلى الله في الرخاء، يعرفك في الشدة»[1]، «**يعرفك**» وهذا فعل.

فالجواب: عن ذلك: أن هذه معرفة خاصة تستلزم العناية بالذي تعرّف إلى الله من قبل، والدليل على أنها ليست معرفة العلم، بل هي معرفة العناية، قوله: «**تعرّف إلى الله**» مع أن الله يعرفك، سواء قمت بعبادته أم لم تقم، لكن إذا قمت بعبادته فقد تعرفت إليه، فإذا تعرفت إليه في الرخاء: عرفك في الشدة[2]

---

(١) أخرجه: الترمذي (٢٥١٦)، وأحمد (٢٨٠٣)، وعبد بن حميد (٦٣٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٢٢٣) رقم (١١٥٦٠)، والحاكم (٣/ ٥٤١، ٥٤٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٤٣، ٩٥٢٨) قال الترمذي: حسن صحيح، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي»، وقال الحاكم: هذا حديث كبير عال من حديث عبد الملك بن عمير عن ابن عباس رضي الله عنهما، إلا أن الشيخين رضي الله عنهما لم يخرجا شهاب بن خراش، ولا القداح في الصحيحين، وقد روي الحديث بأسانيد عن ابن عباس غير هذا، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٩٦١).

(٢) تفسير سورة آل عمران (١/ ٤٢٠، ٤٢١).

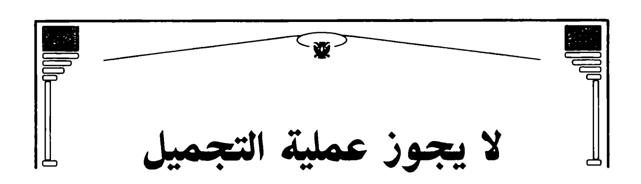


تذكير العبد بنعمة الله

تذكير العبد بنعمة الله عليه أدعى لقبوله الحق، وأقوم للحجة عليه؛ لقوله تعالى: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧].

فهل هذا من وسائل الدعوة إلى الله؛ بمعنى أننا إذا أردنا أن ندعو شخصًا نذكره بالنعم؟

فالجواب: نعم، نذكره بالنعم؛ لأن هذا أدعى لقبول الحق، وأدعى لكونه يحب الله ﷻ؛ ومحبة الله تحمل العبد على أن يقوم بطاعته(١)



لا يجوز عملية التجميل

إن قال قائل: في هذه الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٦] دليل على أنه لا يجوز للإنسان أن يعمل عملية تجميل، لقوله: ﴿كَيْفَ يَشَآءُ﴾، حيث جعل التصوير راجعًا إلى مشيئته وحده.

قد يقال ذلك، وقد لا يقال، لأن الله تعالى أخبر في آيات كثيرة بأنه يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر، يعني يضيق، ولا نقول: إن الإنسان ممنوع من أن يفعل الأسباب التي يكون بها بسط الرزق، لأن البسط راجع إلى مشيئة الله! ولكن هناك فرق بين مسألة بسط الرزق وطلب البسط وهذه المسألة، لأن النصوص

(١) تفسير سورة البقرة (١/ ١٤٤).

وردت بمنع التجميل، فقد ثبت عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه «**لعن النامصة والمتنمصة، والواشرة والمستوشرة، والواشمة والمستوشمة**»[(١)]

وهذا يدل على أن الإنسان ممنوع من التجميل، والمراد التجمل الذي يكون دائمًا، أما التجمل الطارئ كتجمل المرأة بالحناء وشبهه فلا بأس به.

فإذا قال قائل: هل في الآية ما يدل على منع إزالة العيوب، لقوله: ﴿كَيْفَ يَشَآءُ﴾، كما إذا خرج صبي له ستة أصابع في كل يد، فهل يجوز أن نقطع الإصبع الزائد؟.

فالجواب: أن هذا ليس من باب التجميل، ولكنه من باب إزالة العيب، وإزالة العيب جاءت السنة بجوازه، فإن الرجل الذي قطع أنفه أذن له الرسول عليه الصلاة والسلام أن يتخذ أنفًا من ورِق -يعني من فضة- فأنتن، فأذن له أن يتخذ أنفًا من ذهب[(٢)]، فهذا يدل على أن إزالة العيب ليست كجلب الجمال، وعلى هذا فيجوز قطع الإصبع الزائدة، ولكن بعض أهل العلم صرح بالتحريم، إلا أنهم عللوا ذلك بأنه يُخشى على من قطعت إصبعه أن يموت بنزيف الدم!، وهذه علة منتفية في الزمن الحاضر، وعليه فيجوز قطع الإصبع الزائدة، ومثله لو فرض أن هناك لحمة زائدة في الأذن أو في الرأس أو في الرقبة؛ فتجوز إزالتها[(٣)]

---

(١) أخرجه: البخاري (٥٩٣١)، ومسلم (٢١٢٥) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

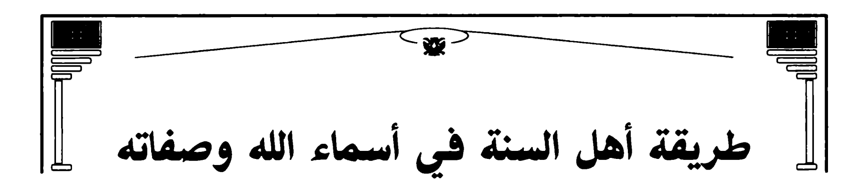
(٢) أخرجه: أبو داود (٤٢٣٢)، والترمذي (١٧٧٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٤٦٣)، وفي «السنن الصغرى» (٥١٦١)، وأحمد (١٩٠٠٦)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٤٠٦)، وابن حبان (٥٤٦٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ١٤٥) رقم (٣٦٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٢٥)، وفي «شعب الإيمان» (٦٣٢٩)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، إنما تعرفه من حديث عبد الرحمن بن طرفة، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٨٦٥)، عن عرفجة بن أسعد رضي الله عنه.

(٣) تفسير سورة آل عمران (١/ ٢٨-٣٠).

توحيد الأسماء والصفات

مدخل مفيد لفهم الأسماء والصفات

أخي الكريم؛ هذا مدخل مفيد مهم؛ يعينك من خلاله على فهم أسماء الله وصفاته، أسأل الله العظيم أن يفقهنا في دينه.



طريقة أهل السنة في أسماء الله وصفاته

طريقة أهل السنة في أسماء الله وصفاته، كما يأتي:

أولًا: في الإثبات: فهي إثبات ما أثبته الله لنفسه في كتابه، أو على لسان رسول الله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

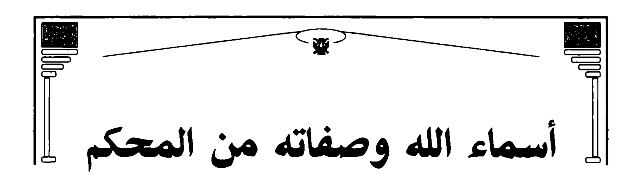
ثانيًا: في النفي: فطريقتهم نفي ما نفاه الله عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، مع اعتقادهم ثبوت كمال ضده لله تعالى.

ثالثًا: فيما لم يرد نفيه ولا إثباته: مما تنازع الناس فيه كالجسم، والحيز والجهة ونحو ذلك، فطريقتهم فيه: التوقف في لفظه، فلا يثبتونه ولا ينفونه، لعدم ورود ذلك، وأما معناه: فيستفصلون عنه، فإن أريد به باطل: ينزه الله عنه ردوه، وإن أريد به حق: لا يمتنع على الله قبلوه.

وهذه الطريقة هي الطريقة الواجبة، وهي القول الوسط بين أهل التعطيل، وأهل التمثيل[١].

---

(١) فتح رب البرية بتلخيص الحموية (ص/ ١٥، ١٦)، ومجموع الفتاوى (٤/ ١٩).



أسماء الله وصفاته من المحكم

أسماء الله وصفاته توقيفية، وهل هي من المحكم أو من المتشابه؟

أسماء الله وصفاته توقيفية، والتوقيفي ما توقف إثباته أو نفيه على الكتاب والسنة، بحيث لا يجوز إثباته ولا نفيه إلا بدليل منهما، فليس للعقل في ذلك مجال لأنه شيء وراء ذلك.

وأسماء الله وصفاته من المحكم في معناها، لأن معناها معلوم، ومن المتشابه في حقيقتها، لأن حقائقها لا يعلمها إلا الله(١)

هنا مسألة: وهي أن كثيرًا من المتكلمين قالوا: (إن آيات الصفات من المتشابه)، وقالوا: (إن المتشابه لا يعلم تاويله إلا الله)، فصارت النتيجة أن آيات الصفات لا يعرف معناها!، ولهذا قالوا: إن القول الحق في آيات الصفات: هو التفويض!، فقولهم: إن الحق هو التفويض!، وأن لا تتكلم فيها بشيء ناتج عن هذين الأمرين:

الأول: إن آيات الصفات من المتشابه!.

والثاني: إن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله، فتكون النتيجة أن لا نخوض في معاني آيات الصفات، لأنها من المتشابه!، ولا يعلم تأويله إلا الله، وما لا يمكن الوصول إلى علمه لا يجوز الخوض فيه!!

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٦٢).

ولكن نقول: أن هذا القول قول باطل، فماذا تعنون بالتشابه في آيات الصفات؟

إن قالوا: نريد اشتباه المعنى، وهو الذي يريدونه؛ قلنا: هذا خطأ، لأن معاني آيات الصفات واضحة ومعلومة، وليس فيها اشتباه إطلاقًا.

كما قال الإمام مالك رحمه الله: **(الاستواء غير مجهول)**[(١)]، أي: هو معلوم لكل أحد.

﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، يعني: علا عليه.

وإن أرادوا بالتشابه: اشتباه الحقيقة والكيفية، فهم صادقون، ولكنهم لا يريدون هذا، لأنهم لو قالوا: نحن نعلم المعنى ونجهل الكيفية والحقيقة، قلنا: هذا مذهب صحيح.

لكنهم يقولون: نحن نجهل المعنى والكيفية والحقيقة، لهذا سموا أهل التفويض وأهل التجهيل، لأنهم يقولون: كل آيات الصفات وأحاديثها غير معلومة لأحد، وقراءتنا لها بمنزلة قراءة الأعجمي للخطاب العربي، أو بمنزلة قراءة العربي للخطاب العجمي، أو بمنزلة قراءة الحروف الهجائية: أ، ب، ت إلخ، هذا نظرهم بالنسبة لآيات الصفات، وهو نظر -بلا شك- خاطئ.

كيف نعلم معنى آيات الوضوء والصلاة والبيع وما أشبهه مما لا تعد شيئًا بالنسبة لصفات الله عز وجل، ونجهل معاني آيات الصفات؟ هي أولى بالعلم من غيرها، ولا تكمل العبادة حقًّا إلا بمعرفة صفات الله عز وجل[(٢)]

---

(١) انظر: الرد على الجهمية (ص/ ٦٦) للدارمي، واعتقاد أهل السنة (٣/ ٣٩٨) للالكائي.

(٢) تفسير سورة آل عمران (١/ ٤٦، ٤٧).



لا مجال للعقل في باب أسماء الله ﷻ وصفاته

العقل لا مجال له في باب أسماء الله وصفاته.

فإن قلت: قولك هذا يناقض القرآن، لأن الله يقول: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا﴾ [المائدة: ٥٠]، **والتفضيل بين شيء وآخر مرجعه إلى العقل، وقال ﷻ:** ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، **وقال:** ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، **وأشباه ذلك مما يحيل الله به على العقل فيما يثبته لنفسه وما ينفيه عن الآلهة المدعاة؟**

فالجواب أن نقول: إن العقل يدرك ما يجب لله سبحانه وتعالى ويمتنع عليه على سبيل الإجمال لا على سبيل التفصيل، فمثلًا: العقل يدرك بأن الرب لا بد أن يكون كامل الصفات، لكن هذا لا يعني أن العقل يثبت كل صفة بعينها أو ينفيها، لكن يثبت أو ينفي على سبيل العموم؛ أن الرب لا بد أن يكون كامل الصفات، سالمًا من النقص.

فمثلًا: يدرك بأنه لا بد أن يكون الرب سميعًا بصيرًا، قال إبراهيم: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [مريم: ٤٢].

ولا بد أن يكون خالقًا، لأن الله قال: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٢٠].

يدرك هذا، ويدرك بأن الله سبحانه وتعالى يمتنع أن يكون حادثًا بعد العدم، لأنه نقص، ولقوله تعالى محتجًا على هؤلاء الذين يعبدون الأصنام: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ

مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ﴾ [النحل: ٢٠]، إذًا يمتنع أن يكون الخالق حادثًا بالعقل.

العقل أيضًا يدرك بأن كل صفة نقص فهي ممتنعة على الله، لأن الرب لا بد أن يكون كاملًا، فيدرك بأن الله ﷻ مسلوب عنه العجز، لأنه صفة نقص، إذا كان الرب عاجزًا وعصي؛ وأراد أن يعاقب الذي عصاه وهو عاجز، فلا يمكن!

إذًا: العقل يدرك بأن العجز لا يمكن أن يوصف الله به، والعمى كذلك والصم كذلك والجهل كذلك وهكذا على سبيل العموم ندرك ذلك، لكن على سبيل التفصيل لا يمكن أن ندركه، فنتوقف فيه على السمع.

سؤال: هل كل ما هو كمال فينا؛ يكون كمالًا في حق الله؟، وهل كل ما هو نقص فينا؛ يكون نقصًا في حق الله؟

الجواب: لا، لأن المقياس في الكمال والنقص ليس باعتبار ما يضاف للإنسان، لظهور الفرق بين الخالق والمخلوق، لكن باعتبار الصفة من حيث هي صفة، فكل صفة كمال: فهي ثابتة لله ﷻ.

فالأكل والشرب بالنسبة للخالق نقص، لأن سببهما الحاجة، والله تعالى غني عما سواه، لكن هما بالنسبة للمخلوق كمال، ولهذا إذا كان الإنسان لا يأكل، فلا بد أن يكون عليلًا بمرض أو نحوه، هذا نقص.

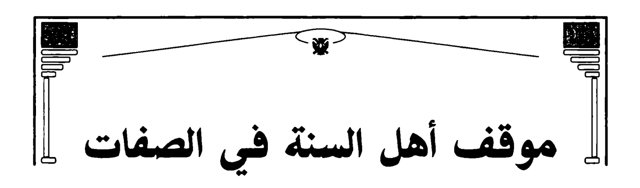
والنوم بالنسبة للخالق نقص، وللمخلوق كمال، فظهر الفرق.

التكبر كمال للخالق، ونقص للمخلوق، لأنه لا يتم الجلال والعظمة إلا بالتكبر حتى تكون السيطرة كاملة، ولا أحد ينازعه . . ولهذا توعد الله تعالى من ينازعه الكبرياء والعظمة، قال: «**فمن ينازعني عذبته**»[1]

---

(١) أخرجه: مسلم (٢٦٢٠) عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما.

فالمهم أنه ليس كل كمال في المخلوق يكون كمالًا في الخالق، ولا كل نقص في المخلوق يكون نقصًا في الخالق، إذا كان الكمال أو النقص اعتباريًا[١].



موقف أهل السنة في الصفات

موقف أهل السنة والجماعة في الصفات هو: إثبات كل صفة وصف الله بها نفسه، أو وصفه بها رسوله محمد ﷺ، لكن إثباتًا بلا تكييف ولا تمثيل، ولا تحريف، ولا تعطيل، سواء كانت هذه الصفة من الصفات الذاتية أم من الصفات الفعلية.

فإذا قال قائل: فرقوا لنا بين الصفات الذاتية والصفات الفعلية.

قلنا: الصفات الذاتية: هي التي تكون ملازمة لذات الخالق، أي إنه متصف بها أزلًا وأبدًا.

والصفات الفعلية: هي التي تتعلق بمشيئته، فيفعلها الله تبعًا لحكمته سبحانه وتعالى.

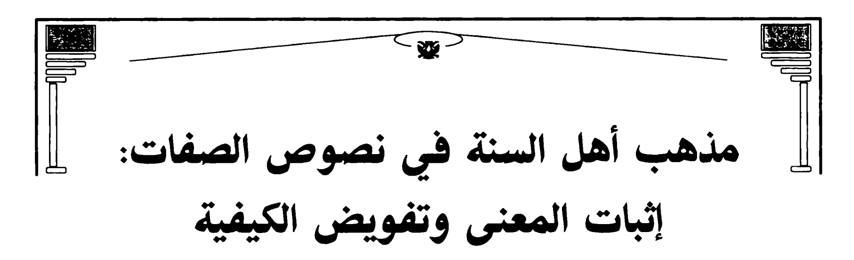
مثال الأول: صفة (الحياة) صفة ذاتية، لأن الله لم يزل ولا يزال حيًا، كما قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، وفسرها النبي ﷺ بقوله: «**أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء**»[٢]، وقال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الفرقان: ٥٨].

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (ص/ ٨١-٨٣)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٦٣-٦٥).

(٢) أخرجه: مسلم (٢٧١٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

كذلك (السمع، والبصر، والقدرة) كل هذه من الصفات الذاتية، ولا حاجة إلى التعداد لأننا عرفناها بالضابط: **(كل صفة لم يزل الله ولا يزال متصفًا بها: فإنها من الصفات الذاتية)** لملازمتها للذات، و**(كل صفة تتعلق بمشيئته يفعلها الله حيث اقتضتها حكمته: فإنها من الصفات الفعلية)** مثل: استوائه على العرش، ونزوله إلى السماء الدنيا، فاستواء الله على العرش من الصفات الفعلية، لأنه متعلق بمشيئته، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤][(١)]



مذهب أهل السنة في نصوص الصفات: إثبات المعنى وتفويض الكيفية

التعطيل بمعنى التخلية والترك، كقوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥]، أي: مخلاة متروكة.

والمراد بالتعطيل: إنكار ما أثبت الله لنفسه من الأسماء والصفات، سواء كان كليًا أو جزئيًا، وسواء كان ذلك بتحريف أو بجحود، هذا كله يسمى تعطيلًا.

فأهل السنة والجماعة لا يعطلون أي اسم من أسماء الله، أو أي صفة من صفات الله ولا يجحدونها، بل يقرون بها إقرارًا كاملًا.

فإن قلت: ما الفرق بين التعطيل والتحريف؟

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٥٥، ١٥٦).

قلنا: التحريف في الدليل، والتعطيل في المدلول.

فمثلًا: إذا قال قائل: معنى قوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، أي: بل قوتاه، هذا محرف للدليل، ومعطل للمراد الصحيح، لأن المراد: (اليد الحقيقية)، فقد عطل المعنى المراد، وأثبت معنى غير المراد، وإذا قال: بل يداه مبسوطتان، لا أدري! أفوض الأمر إلى الله، لا أثبت اليد الحقيقية، ولا اليد المحرف إليها اللفظ، نقول: هذا معطل، وليس بمحرف، لأنه لم يغير معنى اللفظ، ولم يفسره بغير مراده، لكن عطل معناه الذي يراد به، وهو إثبات اليد لله ﷻ.

أهل السنة والجماعة يتبرؤون من الطريقتين: الطريقة الأولى: التي هي تحريف اللفظ بتعطيل معناه الحقيقي المراد إلى معنى غير مراد، والطريقة الثانية: وهي طريقة أهل التفويض، فهم لا يفوضون المعنى كما يقول المفوضة، بل يقولون: نحن نقول: ﴿بَلۡ يَدَاهُ﴾، أي: يداه الحقيقيتان ﴿مَبۡسُوطَتَانِ﴾، وهما غير القوة والنعمة.

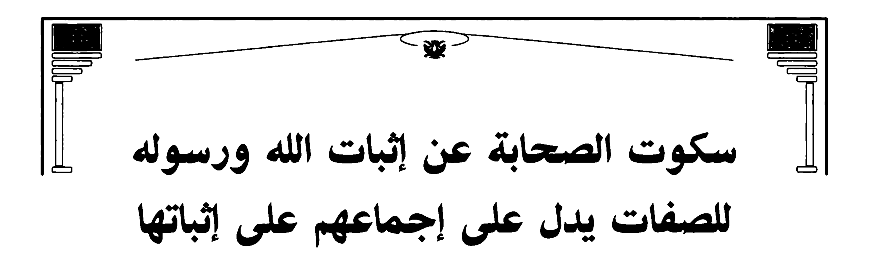
فعقيدة أهل السنة والجماعة: بريئة من التحريف ومن التعطيل.

وبهذا تعرف ضلال أو كذب من قالوا: (**إن طريقة السلف هي التفويض**)، هؤلاء ضلوا، إن قالوا ذلك عن جهل بطريقة السلف، وكذبوا إن قالوا ذلك عن عمد، أو نقول: كذبوا على الوجهين، على لغة الحجاز، لأن الكذب عند الحجازيين بمعنى الخطأ.

وعلى كل حال، لا شك أن الذين يقولون: إن مذهب أهل السنة (هو التفويض)، أنهم أخطأوا، لأن مذهب أهل السنة: هو (**إثبات المعنى، وتفويض الكيفية**)[١]

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (ص/ ٩١-٩٣)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٧٢، ٧٣)، وانظر: فتاوى نور على الدرب (١/ ١٣٥-١٤٧).



سكوت الصحابة عن إثبات الله ورسوله للصفات يدل على إجماعهم على إثباتها

الذين يحرفون النصوص: قالوا على الله بلا علم في الإثبات وفي النفي، فقالوا: (إن الله أراد كذا، وهو لم يرد)، وقالوا: (لم يرده، وهو قد أراده).

ولو قال قائل: كيف تجزمون بأنه أراده؟ أليس يحتمل أن يكون مراده ما حرفوه إليه؟

فالجواب: أن الله ﷻ يخاطبنا بما تقتضيه عقولنا، وكلام الله ﷻ موجه إلينا، والنبي ﷺ لم يترك شيئًا ألا وبينه، فلو كان المراد غير ظاهره لبيّنه النبي ﷺ، إذًا نحن نجزم أن ظاهره مراد، لأنه لم يرد خلافه عن النبي عليه الصلاة والسلام، ولو كان المراد خلافه لبيّنه الرسول عليه الصلاة والسلام، ولهذا يصح أن نقول: (**أجمع الصحابة ﷺ على أن الله يجيء بنفسه**).

فإذا قال قائل: هاتوا لنا حرفًا واحدًا عن أبي بكر أو عمر أو عثمان أو علي أو ابن مسعود أو ابن عباس أو غيرهم أن الله يجيء بنفسه؟

فنقول: لو كان المراد خلاف ذلك؛ لنقل عنهم، فلما كانوا يقرؤون هذا صباحًا ومساء ولم يرد عنهم ما يخالفه؛ دل على أنهم يقولون به.

فلا حاجة إلى أن نأتي عن الصحابة في كل صفة من الصفات بقول من أقوالهم، فهذا ليس بلازم؛ لأن الصحابة يقرؤون القرآن ويعرفون معناه، ولم يأت عن أحد منهم أنه قال بخلافه، فكان سكوتهم عن قول خلافه، أو كان عدم

النقل عنهم عن قول خلافه: دليلًا على أنهم قالوا به، ولهذا يصح أن تقول: (**أجمع الصحابة على أن الله استوى على عرشه حقيقة، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا حقيقة**)وهكذا، وليس المراد استوى على عرشه، ولا المراد ينزل أمره.

فإذا قال قائل: أين الإجماع؟

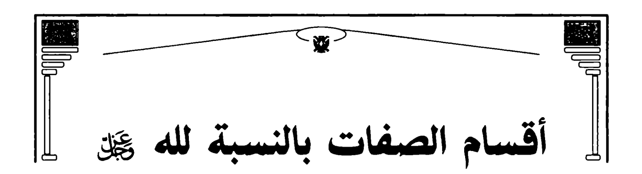
فنقول: إن عدم نقل ما يخالف الظاهر عنهم: دليل على أنهم أجروه على ظاهره.

وهذه فائدة تنفعك عند المناظرة لأهل التحريف، لأن أهل التحريف قد يطالبونك ويقولون: إئت لنا بخبر واحد يدل على أن الصحابة قالوا: إن الله يجيء بنفسه، أو إن الله ينزل بنفسه، أو إن الله استوى على العرش بنفسه، أين الدليل؟، فلو أنك رجعت إلى المسانيد والكتب المؤلفة في هذه الأمور بالإسناد قد لا تجد، لكن نقول: إن عدم نقل ما يخالف ظاهر القرآن عنهم يدل على أنهم قالوا بظاهر القرآن، لأن القرآن عربي، وهم يتلونه صباحًا ومساء، ويعتقدونه بمقتضى دلالة ذلك اللسان العربي، فلو نقل الإنسان إجماع الصحابة في ذلك؛ لكان نقله للإجماع صحيحًا.

فالحاصل أن كلا المعنيين متلازمان، يعني أنه إذا عطل الله عما يجب له فقد عطل النصوص عما دلت عليه.

فأهل التعطيل يعطلون النصوص عن مدلولها، ويخلون الله ﷻ عما يتصف به مما تقتضيه هذه النصوص، وأهل السنة يتبرؤون من ذلك[١]

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص/٩٨-١٠٠).



أقسام الصفات بالنسبة لله ﷻ

الصفات بالنسبة لله ﷻ على ثلاثة أقسام:

(١) **صفات كمال محض**: فهذه يوصف بها على سبيل الإطلاق.

(٢) **صفات كمال في حال دون حال**: فلا يوصف بها إلا مقيدًا بالحال التي تكون فيها كمالًا.

(٣) **صفات نقص على الإطلاق**: فلا يوصف الله بها مطلقًا.

فإذا قال قائل: هل هناك فرق بين الأسماء والصفات في هذا الباب؟ بمعنى: أن الاسم إذا كان متضمنًا لنقص؛ فإنه لا يسمى به الله في حال الكمال؟

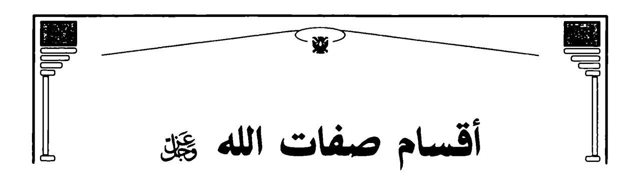
فالجواب: لا؛ لأن الله تعالى قال في الأسماء: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، أي البالغة في الحسن كمالها، وحينئذٍ لا يسمى الله تعالى باسم يتضمن نقصًا، ولو في بعض الأحوال.

ولهذا لا يسمى الله بـ(المتكلم)، مع أن الله يخبر بأنه متكلم، ويوصف بذلك، فلا تقول: (يا متكلم اغفر لي)، وكذلك يوصف الله بالإرادة، لكن لا يسمى بالمريد.

فلينتبه للفرق: وهو أن الأسماء الحسنى من القسم الأول فقط، أي أنها من الكمال المطلق فقط، فلا تتضمن كمالًا ونقصًا في حال دون حال، بل هي كمال مطلق، والدليل على ذلك وصف الله تعالى إياها بأنها حسنى.

بخلاف الصفات، منها الكمال المطلق الذي يوصف الله به على سبيل

الإطلاق، والنقص المطلق، وهذا لا يوصف الله به مطلقًا، والكمال في حال دون حال، وهذا يوصف به الله حال كونه كمالًا، ولا يوصف به حال كونه نقصًا[١].



أقسام صفات الله ﷻ

صفات الله ﷻ ثلاثة أقسام:

(١) صفات ذاتية.

(٢) صفات فعلية.

(٣) صفات خبرية.

أما الصفات الذاتية: فهي صفات المعاني الثابتة لله أزلًا وأبدًا، مثل: (الحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والعزة، والحكمة)، إلى غير ذلك، وهي كثيرة، فهذه نسميها صفات ذاتية؛ لأنه متصف بها أزلًا وأبدًا، ولا تفارق ذاته.

(٢) **الصفات الفعلية:** هي التي تتعلق بمشيئته، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها، مثل: (الاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين العباد، والفرح بتوبة التائب، والضحك إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة، والغضب على الكافرين، والرضا للمؤمنين)، وغيرها، فهذه نسميها صفات فعلية؛ لأنها من فعله، وفعله يتعلق بمشيئته.

---

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ٦١، ٦٢).

لكن هذا القسم من صفات الله آحاده حادثة، تحدث شيئا فشيئًا، وأما جنس الفعل فإنه أزلي أبدي، فجنس كون الله فعالًا -أي جنس الفعل في الله ﷻ- أزلي، فلم يزل ولا يزال فعالًا، لم يأت وقت من الأوقات يكون الله تعالى معطلًا فيه عن الفعل، فإن الله لم يزل ولا يزال فعالًا لما يريد ﷻ.

لكن نوع الفعل أو آحاده هي التي تكون حادثة، مثلًا: (الاستواء على العرش) نوع من أنواع الفعل، وهو حادث؛ لأنه كان بعد خلق العرش، كذلك: (النزول إلى السماء الدنيا) نوع من أنواع الفعل، وهو حادث لأنه كان بعد أن خلق السماء الدنيا، كذلك: (الرضا والغضب) نوع من أنواع الفعل، وهو حادث لأنه إذا فعل العبد فعلًا يقتضي الرضا، رضي الله عنه، وإذا فعل فعلًا يقتضي الغضب غضب الله عليه.

وهذه تسمى (الصفات الفعلية)، وربما تسمى (الأفعال الاختيارية)؛ لأن هذه الأفعال تتعلق بمشيئة الله تعالى واختياره، قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، لكن -كما سبق- كل صفة فعلية فإنها حادثة النوع أو الفرد، لكنها قديمة الجنس، فمثال النوع: (الاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا) فهذا نوع، لكن (نزوله كل ليلة) فهذا فرد، لأن نزوله الليلة ليس هو نزوله البارحة.

(٣) الصفات الخبرية: وهي التي نعتمد فيها على مجرد الخبر، وليست من المعاني المعقولة، بل هي من الأمور المدركة بالسمع المجرد فقط، ونظيرها أو نظير مسماها بالنسبة إلينا أبعاض وأجزاء، مثل: (اليد، والوجه، والعين، والقدم، والإصبع)، فهذه نسميها الصفات الخبرية، لأنها ليست معنى من المعاني، فاليد غير القوة، القوة معنى، واليد صفة من نوع آخر، مسماها بالنسبة

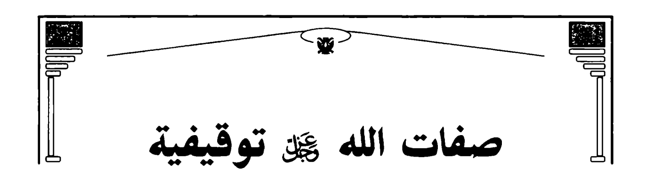
إلينا أبعاض وأجزاء، فاليد بعض منا أو جزء منا، والوجه كذلك والعين كذلك.

ولكن بالنسبة لله لا نقول أنها جزء أو بعض؛ لأن البعضية والجزئية لم ترد بالنسبة إلى الله لا نفيًا ولا إثباتًا، ولهذا نقول لمن قال: إن الله واحد لا يتجزأ ولا ينقسم وما أشبه ذلك، نقول: هذه ألفاظ بدعية، فليس هناك دليل على أن تصف الله بهذا النفي.

فالصفات الخبرية: هي التي مسماها أبعاض وأجزاء لنا، لكن بالنسبة لله فلا نقول إنه بعض أو جزء؛ لأن إثبات البعضية أو الجزئية أو نفي البعضية أو الجزئية بالنسبة لله، من الألفاظ المبتدعة التي يجب على الإنسان أن يتحاشاها، فلم يتعبدنا الله لا في كتابه ولا على لسان رسوله بأن نثبت البعضية أو ننفي البعضية، ونحن نؤمن بأن اليد غير الذات؛ يد الله غير ذاته؛ ووجه الله غير ذاته، فهو شيء آخر زائد عن الذات، وقد يعبر الله تعالى عن نفسه بوجهه، كما قال الله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، ونحن لا ننكر الوجه ولا ننكر أن يعبر به عن النفس.

وهذه مع أنها صفات خبرية، فهي في نفس الوقت صفات قديمة؛ لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال متصفًا بها، وصفات الله الذاتية والخبرية كلها قديمة، أما صفاته الفعلية فهي قديمة الجنس، حادثة النوع والآحاد، لذلك فإطلاق الوصف على صفات الله بأنها قديمة ليس بصحيح[١]

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ١٥٥-١٥٨).



صفات الله ﷻ توقيفية

هل الصفات توقيفية كالأسماء، أو هي اجتهادية، بمعنى أن يصح لنا أن نصف الله ﷻ بشيء لم يصف به نفسه؟.

فالجواب أن نقول: إن الصفات توقيفية على المشهور عند أهل العلم، كالأسماء، فلا تصف الله إلا بما وصف به نفسه.

وحينئذٍ نقول: الصفات تنقسم إلى ثلاثة أقسام: صفة كمال مطلق، وصفة كمال مقيد، وصفة نقص مطلق.

أما صفة الكمال على الإطلاق: فهي ثابتة لله ﷻ، كالمتكلم، والفعال لما يريد، والقادر ونحو ذلك.

وأما صفة الكمال بقيد: فهذه لا يوصف الله بها على الإطلاق إلا مقيدًا، مثل: المكر، والخداع، والاستهزاء. .وما أشبه ذلك، فهذه الصفات كمال بقيد، إذا كانت في مقابلة من يفعلون ذلك، فهي كمال، وإن ذكرت مطلقة، فلا تصح بالنسبة لله ﷻ، ولهذا لا يصح إطلاق وصفه بالماكر أو المستهزئ أو الخادع، بل تقيد فتقول: ماكر بالماكرين، مستهزئ بالمنافقين، خادع للمنافقين، كائد للكافرين، فتقيدها لأنها لم تأت إلا مقيدة.

وأما صفة النقص على الإطلاق: فهذه لا يوصف الله بها بأي حال من الأحوال، كالعاجز والخائن والأعمى والأصم، لأنها نقص على الإطلاق، فلا يوصف الله بها، وانظر إلى الفرق بين خادع وخائن، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ

ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، فأثبت خداعه لمن خادعه، لكن قال في الخيانة: ﴿وَإِن يُرِيدُوا۟ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأنفال: ٧١]، ولم يقل: فخانهم، لأن الخيانة خداع في مقام الائتمان، والخداع في مقام الائتمان نقص، وليس فيه مدح أبدًا.

فإذًا: صفات النقص منفية عن الله مطلقًا.

والصفات المأخوذة من الأسماء: هي كمال بكل حال، ويكون الله ﷻ قد اتصف بمدلولها، فالسمع صفة كمال دل عليها اسمه السميع، (**فكل صفة دلت عليها الأسماء، فهي صفة كمال مثبتة لله على سبيل الإطلاق**)، وهذه تجعلها قسمًا منفصلًا، لأنه ليس فيها تفصيل، وغيرها تنقسم إلى الأقسام الثلاثة التي سلف ذكرها، ولهذا لم يسم الله نفسه بالمتكلم مع أنه يتكلم، لأن الكلام قد يكون خيرًا، وقد يكون شرًا، وقد لا يكون خيرًا ولا شرًا، فالشر لا ينسب إلى الله، واللغو كذلك لا ينسب إلى الله، لأنه سفه، والخير ينسب إليه، ولهذا لم يسم نفسه بالمتكلم، لأن الأسماء كما وصفها الله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ليس فيها أي شيء من النقص، ولهذا جاءت باسم التفضيل المطلق.

إذا قال قائل: فهمنا الصفات وأقسامها، فما هو الطريق لإثبات الصفة مادمنا نقول: إن الصفات توقيفية؟

فنقول: هناك عدة طرق لإثبات الصفة:

الطريق الأول: **دلالة الأسماء عليها**.

لأن كل اسم: فهو متضمن لصفة، ولهذا قلنا فيما سبق: إن كل اسم من

أسماء الله دال على ذاته، وعلى الصفة التي اشتق منها.

الطريق الثاني: **أن ينص على الصفة.**

مثل الوجه، واليدين، والعينين وما أشبه ذلك، فهذه بنص من الله ﷻ، ومثل الانتقام، فقال عنه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ [إبراهيم: ٤٧]، ليس من أسماء الله (المنتقم)، خلافًا لما يوجد في بعض الكتب التي فيها عد أسماء الله، لأن الانتقام ما جاء إلا على سبيل الوصف أو اسم الفاعل مقيدًا، كقوله: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢].

الطريق الثالث: **أن تؤخذ من الفعل.**

مثل: المتكلم، فأخذها من: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

هذه هي الطرق التي تثبت بها الصفة، وبناء على ذلك نقول: الصفات أعم من الأسماء، لأن كل اسم متضمن لصفة، وليس كل صفة متضمنة لاسم[(١)]



صفات الله حقيقية لا تماثل صفات المخلوقين

كل صفة من صفات الله؛ فإنه يتوجه عليها ثلاثة أسئلة:

السؤال الأول: هل هي حقيقية؟ ولماذا؟

السؤال الثاني: هل يجوز تكييفها؟ ولماذا؟

السؤال الثالث: هل تماثل صفات المخلوقين؟ ولماذا؟

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (ص/ ١٤٢-١٤٥)، ومجموع الفتاوى (٨/ ١١٥-١١٧).

فجواب السؤال الأول: نعم حقيقية، لأن الأصل في الكلام الحقيقة، فلا يعدل عنها إلا بدليل صحيح يمنع منها.

وجواب الثاني: لا يجوز تكييفها، لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، ولأن العقل لا يمكنه إدراك كيفية صفات الله.

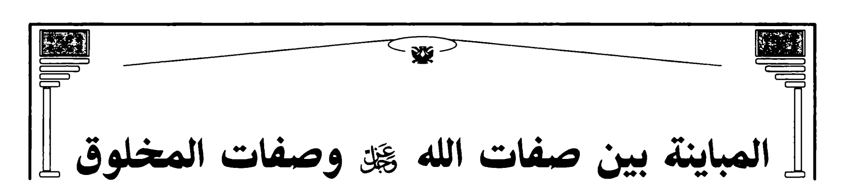
وجواب الثالث: لا تماثل صفات المخلوقين، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ولأن الله مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه، فلا يمكن أن يماثل المخلوق، لأنه ناقص.

والفرق بين التمثيل والتكييف:

أن التمثيل ذكر كيفية الصفة مقيدة بمماثل، والتكييف ذكر كيفية الصفة غير مقيدة بمماثل.

مثال التمثيل: أن يقول القائل: يد الله كيد الإنسان.

ومثال التكييف: أن يتخيل ليد الله كيفية معينة لا مثيل لها في أيدي المخلوقين، فلا يجوز هذا التخيل(١)



المباينة بين صفات الله ﷻ وصفات المخلوق

إن قال المشبه في علم الله ونزوله ويده مثلًا: أنا لا أعقل من العلم والنزول واليد إلا مثل ما يكون للمخلوقين من ذلك؟!

فجوابه من وجوه:

---

(١) تعليق مختصر على كتاب لمعة الاعتقاد (ص/ ٢٦، ٢٧)، ومجموع الفتاوى (٥/ ١١٦).

الأول: أن العقل والسمع قد دل كل منهما على مباينة الخالق للمخلوق في جميع صفاته، فصفات الخالق تليق به، وصفات المخلوق تليق به، فمن أدلة السمع على مباينة الخالق للمخلوق: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ومن أدلة العقل؛ أن يقال: كيف يكون الخالق الكامل من جميع الوجوه، الذي الكمال من لوازم ذاته، وهو معطي الكمال؛ مشابهًا للمخلوق الناقص، الذي النقص من لوازم ذاته، وهو مفتقر إلى من يكمله؟!

الثاني: أن يقال له: ألست تعقل لله ذاتًا لا تشبه ذات المخلوقين؟

فسيقول: بلى. فيقال له: فلتعقل إذًا أن لله صفات لا تشبه صفات المخلوقين، فإن (**القول في الصفات كالقول في الذات**)، ومن فرق بينهما فقد تناقض.

الثالث: أن يقال: نحن نشاهد من صفات المخلوقات صفات اتفقت في أسمائها، وتباينت في كيفيتها، فليست يد الإنسان كيد الحيوان الآخر، فإذا جاز اختلاف الكيفية في صفات المخلوقات مع اتحادها في الاسم، فاختلاف ذلك بين صفات الخالق والمخلوق من باب أولى، بل التباين بين صفات الخالق والمخلوق واجب[1]

فإن قال قائل: إن الشيء إذا شارك غيره من وجه جاز عليه من ذلك الوجه ما يجوز على الآخر، وامتنع عليه ما يمتنع، ووجب له ما يجب؟

فالجواب من وجهين:

أحدهما: المنع، فيقال: لا يلزم من اشتراك الخالق والمخلوق في أصل

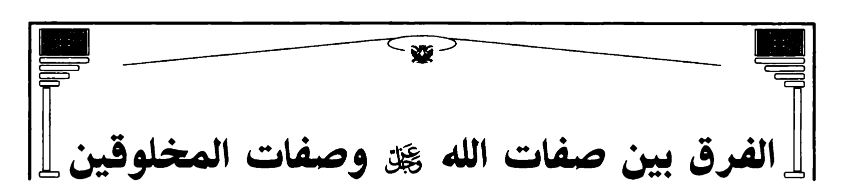
---

(١) فتح رب البرية بتلخيص الحموية (ص/ ١١٠، ١١١)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٨٦، ٨٧).

الصفة أن يتماثلا فيما يجوز ويمتنع ويجب، لأن مطلق المشاركة لا يستلزم المماثلة.

الثاني: التسليم، فيقال: هب أن الأمر كذلك، ولكن إذا كان ذلك القدر المشترك لا يستلزم إثبات ما يمتنع على الرب سبحانه، ولا نفي ما يستحقه لم يكن ممتنعًا، فإذا اشتركا في صفة الوجود والحياة والعلم والقدرة، واختص كل موصوف بما يستحقه ويليق به، كان اشتراكهما في ذلك أمرًا ممكنًا لا محذور فيه أصلًا، بل إثبات هذا من لوازم الوجود، فإن كل موجودين لا بد بينهما من مثل هذا، ومن نفاه لزمه تعطيل وجود كل موجود، لأن نفي القدر المشترك: يلزم منه التعطيل العام.

وهذا الموضع من فهمه فهمًا جيدًا، وتدبره زالت عنه عامة الشبهات، وانكشف له غلط كثير من الأذكياء في هذا المقام[(١)]



الفرق بين صفات الله ﷻ وصفات المخلوقين

إن قال قائل: إن النبي ﷺ حدثنا بأحاديث تشتبه علينا، هل هي تمثيل أو غير تمثيل؟ ونحن نضعها بين أيديكم:

قال النبي ﷺ: «إنكم سترون ربكم، كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته»[(٢)]، فقال: «كما» والكاف للتشبيه، وهذا رسول الله، ونحن من قاعدتنا:

---

(١) تقريب التدمرية (ص/ ٨٧، ٨٨)، ومجموع الفتاوى (٤/ ١٩٥).

(٢) أخرجه: البخاري (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣) عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه.

أن نؤمن بما قال الرسول، كما نؤمن بما قال الله، فأجيبوا عن هذا الحديث؟

نقول: نجيب عن هذا الحديث وعن غيره بجوابين: الجواب الأول مجمل، والثاني مفصل.

فالأول المجمل: أنه لا يمكن أن يقع تعارض بين كلام الله وكلام رسوله الذي صح عنه أبدًا، لأن الكل حق، والحق لا يتعارض، والكل من عند الله، وما عند الله تعالى لا يتناقض ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فإن وقع ما يوهم التعارض في فهمك، فاعلم أن هذا ليس بحسب النص، ولكن باعتبار ما عندك، فأنت إذا وقع التعارض عندك في نصوص الكتاب والسنة، فإما لقلة العلم، وإما لقصور الفهم، وإما للتقصير في البحث والتدبر، ولو بحثت وتدبرت، لوجدت أن التعارض الذي توهمته لا أصل له، وإما لسوء القصد والنية، بحيث تستعرض ما ظاهره التعارض لطلب التعارض، فتحرم التوفيق، كأهل الزيغ الذين يتبعون المتشابه.

ويتفرع على هذا الجواب المجمل: أنه يجب عليك عند الاشتباه أن ترد المشتبه إلى المحكم، لأن هذه الطريق الراسخين في العلم، قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾ [آل عمران: ٧]، ويحملون المتشابه على المحكم، حتى يبقى النص كله محكمًا.

وأما الجواب المفصل: فأن نجيب عن كل نص بعينه، فنقول:

إن قول النبي ﷺ: «**إنكم سترون ربكم، كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته**» ليس تشبيهًا للمرئي بالمرئي، ولكنه تشبيه للرؤية بالرؤية،

«**سترون . . . كما ترون**»، فالكاف في «**كما ترون**»: داخلة على مصدر مؤول، لأن (ما) مصدرية، وتقدير الكلام: كرؤيتكم القمر ليلة البدر، وحينئذٍ يكون التشبيه للرؤية بالرؤية، لا المرئي بالمرئي، والمراد: أنكم ترونه رؤية واضحة؛ كما ترون القمر ليلة البدر، ولهذا أعقبه بقوله: «**لا تضامون في رؤيته**» أو: «**لا تضارون في رؤيته**» فزال الإشكال الآن.

وقال النبي ﷺ: «**إن الله خلق آدم على صورته**»[1]، والصورة مماثلة للأخرى، ولا يعقل صورة إلا مماثلة للأخرى، ولهذا أكتب لك رسالة، ثم تدخلها الآلة الفوتوغرافية، وتخرج الرسالة، فيقال: هذه صورة هذه، ولا فرق بين الحروف والكلمات، فالصورة مطابقة للصورة، والقائل: «**إن الله خلق آدم على صورته**» الرسول عليه الصلاة والسلام أعلم وأصدق وأنصح وأفصح الخلق.

والجواب المجمل أن نقول: لا يمكن أن يناقض هذا الحديث قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فإن يسر الله لك الجمع، فاجمع، وإن لم يتيسر، فقل: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، وعقيدتنا: أن الله لا مثيل له، بهذا تسلم أمام الله ﷻ.

هذا كلام الله، وهذا كلام رسوله، والكل حق، ولا يمكن أن يكذب بعضه بعضًا، لأنه كله خبر وليس حكمًا كي ينسخ، فأقول: هذا نفي للماثلة، وهذا إثبات للصورة، فقل: إن الله ليس كمثله شيء، وإن الله خلق آدم على صورته، فهذا كلام الله، وهذا كلام رسوله، والكل حق نؤمن به، ونقول: كل من عند ربنا ونسكت، وهذا هو غاية ما نستطيع.

---

(١) أخرجه: البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٢٨٤١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما الجواب المفصل: فنقول: إن الذي قال: «**إن الله خلق آدم على صورته**»رسول الذي قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، والرسول لا يمكن أن ينطق بما يكذب المرسل، والذي قال: «**خلق آدم على صورته**»: هو الذي قال: «**إن أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر**»(١)، فهل أنت تعتقد أن هؤلاء الذين يدخلون الجنة على صورة القمر من كل وجه، أو تعتقد أنهم على صورة البشر لكن في الوضاءة والحسن والجمال واستدارة الوجه، وما أشبه ذلك على صورة القمر، لا من كل وجه؟! فإن قلت بالأول، فمقتضاه أنهم دخلوا وليس لهم أعين، وليس لهم آناف، وليس لهم أفواه! وإن شئنا قلنا: دخلوا وهم أحجار، وإن قلت بالثاني، زال الإشكال، وتبين أنه لا يلزم من كون الشيء على صورة الشيء أن يكون مماثلًا له من كل وجه.

فإن أبى فهمك، وتقاصر عن هذا، وقال: أنا لا أفهم إلا أنه مماثل.

قلنا: هناك جواب آخر، وهو: أن الإضافة هنا من باب إضافة المخلوق إلى خالقه، فقوله: «**على صورته**»، مثل قوله ﷻ في آدم: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [سورة ص: ٧٢]، ولا يمكن أن الله ﷻ أعطى آدم جزءًا من روحه، بل المراد الروح التي خلقها الله ﷻ، لكن إضافتها إلى الله بخصوصها من باب التشريف، كما نقول: عباد الله، يشمل الكافر والمسلم والمؤمن والشهيد والصديق والنبي، لكننا لو قلنا: محمد عبد الله، هذه إضافة خاصة، ليست كالعبودية السابقة.

فقوله: «**خلق آدم على صورته**»، يعني: صورة من الصور التي خلقها الله وصورها، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ اسْجُدُوا

---

(١) أخرجه: البخاري (٣٢٤٦)، ومسلم (٢٨٣٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

لِآدَمَ﴾ [الأعراف: ١١]، والمصور آدم إذًا، فآدم على صورة الله، يعني: أن الله هو الذي صوره على هذه الصورة التي تعد أحسن صورة في المخلوقات، ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، فإضافة الله الصورة إليه من باب التشريف، كأنه ﷻ اعتنى بهذه الصورة، ومن أجل ذلك لا تضرب الوجه، فتعيبه حسًا، ولا تقبحه؛ فتقول: قبح الله وجهك، ووجه من أشبه وجهك، فتعيبه معنى، فمن أجل أنه الصورة التي صورها الله وأضافها إلى نفسه تشريفًا وتكريمًا، لا تقبحها بعيب حسي ولا بعيب معنوي.

ثم هل يعتبر هذا الجواب تحريفًا أم له نظير؟

نقول: له نظير، كما في: بيت الله، وناقة الله، وعبد الله، لأن هذه الصورة -أي: صورة آدم- منفصلة بائنة من الله، وكل شيء أضافه الله إلى نفسه وهو منفصل بائن عنه، فهو من المخلوقات، فحينئذٍ يزول الإشكال.

ولكن إذا قال قائل: أيما أسلم: المعنى الأول أو الثاني؟

قلنا: المعنى الأول أسلم، ما دمنا نجد أن لظاهر اللفظ مساغًا في اللغة العربية وإمكانًا في العقل، فالواجب حمل الكلام عليه، ونحن وجدنا أن الصورة لا يلزم منها مماثلة الصورة الأخرى، وحينئذٍ يكون الأسلم: أن نحمله على ظاهره.

فإذا قلت: ما هي الصورة التي تكون لله ويكون آدم عليها؟

قلنا: إن الله ﷻ له وجه، وله عين، وله يد، وله رجل ﷻ، لكن لا يلزم من أن تكون هذه الأشياء مماثلة للإنسان، فهناك شيء من الشبه لكنه ليس على سبيل المماثلة، كما أن الزمرة الأولى من أهل الجنة فيها شبه من القمر؛ لكن بدون مماثلة، وبهذا يصدق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، من أن (**جميع**

صفات الله ﷻ ليست مماثلة لصفات المخلوقين، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل).

نسمع كثيرًا من الكتب التي نقرأها؛ يقولون: تشبيه، يعبرون بالتشبيه، وهم يقصدون التمثيل، فأيما أولى: أنعبر بالتشبيه، أو نعبر بالتمثيل؟

نقول: بالتمثيل أولى.

أولًا: لأن القرآن عبر به: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] وما أشبه ذلك، وكل ما عبر به القرآن، فهو أولى من غيره، لأننا لا نجد أفضل من القرآن، ولا أدل على المعنى المراد من القرآن، والله أعلم بما يريده من كلامه، فتكون موافقة القرآن هي الصواب، فنعبر بنفي التمثيل، وهكذا في كل مكان، فإن موافقة النص في اللفظ أولى من ذكر لفظ مرادف أو مقارب.

ثانيًا: أن التشبيه عند بعض الناس يعني إثبات الصفات، ولهذا يسمون أهل السنة: مشبهة، فإن قلنا: من غير تشبيه، وهذا الرجل لا يفهم من التشبيه إلا إثبات الصفات، صار كأننا نقول له: من غير إثبات صفات!، فصار معنى التشبيه، وهذا الرجل لا يفهم من التشبيه إلا إثبات الصفات، صار كأننا نقول له: من غير إثبات صفات! فصار معنى التشبيه يوهم معنى فاسدًا، فلهذا كان العدول عنه أولى.

ثالثًا: أن نفي التشبيه على الإطلاق غير صحيح، لأن ما من شيئين من الأعيان أو من الصفات إلا وبينهما اشتراك من بعض الوجوه، والاشتراك نوع تشابه، فلو نفيت التشبيه مطلقًا: لكنت نفيت كل ما يشترك فيه الخالق والمخلوق في شيء ما.

مثلًا: الوجود، يشترك في أصله الخالق والمخلوق، هذا نوع اشتراك ونوع تشابه، لكن فرق بين الوجودين، وجود الخالق واجب، ووجود المخلوق ممكن.

وكذلك السمع، فيه اشتراك، الإنسان له سمع، والخالق له سمع، لكن بينهما فرق، لكن أصل وجود السمع مشترك.

فإذا قلنا: من غير تشبيه، ونفينا مطلق التشبيه، صار في هذا إشكال.

وبهذا عرفنا أن التعبير بالتمثيل أولى من ثلاثة أوجه.

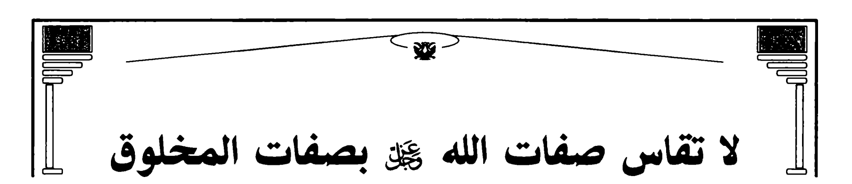
فإن قلت: ما الفرق بين التكييف والتمثيل؟

فالجواب: الفرق بينهما من وجهين:

الأول: أن التمثيل ذكر الصفة مقيدة بمماثل، فتقول: يد فلان مثل يد فلان، والتكييف ذكر الصفة غير مقيدة بمماثل، مثل أن تقول: كيفية يد فلان كذا وكذا.

وعلى هذا نقول: كل ممثل مكيف، ولا عكس.

الثاني: أن الكيفية لا تكون إلا في الصفة والهيئة، والتمثيل يكون في ذلك وفي العدد، كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]، أي: في العدد[(١)]



لا تقاس صفات الله ﷻ بصفات المخلوق

يمتنع القياس بين الله وبين الخلق للتباين بينهما، وإذا كنا في الأحكام لا

(١) شرح العقيدة الواسطية (ص/ ١٠٥-١١٢)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٨٤-٩١).

نقيس الواجب على الجائز، أو الجائز على الواجب، ففي باب الصفات بين الخالق والمخلوق من باب أولى.

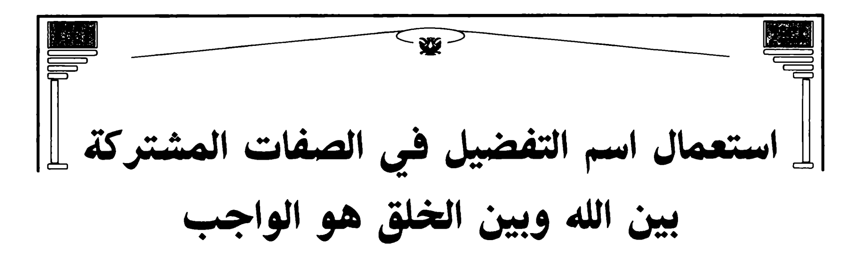
لو قال لك قائل: الله موجود، والإنسان موجود، ووجود الله كوجود الإنسان بالقياس!.

فنقول: لا يصح، لأن وجود الخالق واجب، ووجود الإنسان ممكن.

فلو قال: أقيس سمع الخالق على سمع المخلوق.

نقول: لا يمكن، سمع الخالق واجب له، لا يعتريه نقص، وهو شامل لكل شيء، وسمع الإنسان ممكن، إذ يجوز أن يولد الإنسان أصم، والمولود سميعًا يلحقه نقص السمع، وسمعه محدود.

إذًا، لا يمكن أن يقاس الله بخلقه، فكل صفات الله لا يمكن أن تقاس بصفات خلقه، لظهور التباين العظيم بين الخالق وبين المخلوق[1]



استعمال اسم التفضيل في الصفات المشتركة بين الله وبين الخلق هو الواجب

إن قال قائل: هل يجوز استعمال اسم التفضيل في الصفات المشتركة بين الله وبين الخلق؟

فالجواب: يجوز استعمال اسم التفضيل في الصفات المشتركة بين الله وبين الخلق، وتؤخذ من قوله: ﴿أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾ [النساء: ٨٤]، وهذا

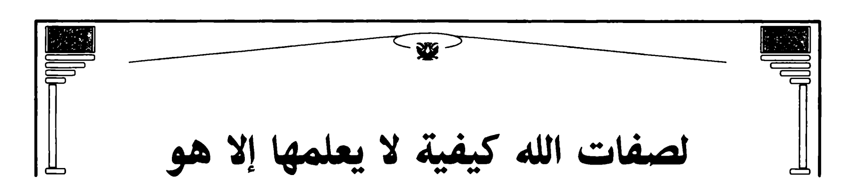
(١) شرح العقيدة الواسطية (ص/ ١٣٠، ١٣١)، ومجموع الفتاوى (٨/ ١٠٦).

ليس الجواز الذي هو ضد المحرم، لكن الجواز الذي هو ضد المستحيل، فيكون هذا واجبًا.

وقد تعجب من بعض العلماء رحمهم الله أنهم يمتنعون من إطلاق اسم التفضيل، ويحولونه إلى اسم فاعل خوفًا من تنقص الله ﷻ، فيقولون: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ﴾ [الأنعام: ١١٧]؛ أي: إن ربك هو عالم، سبحان الله! أنت أعلم بالله من نفسه؟!

الله سبحانه يقول عن نفسه: أعلم، وأنت تقول: عالم، ثم إنك أيها المسكين! إذا قلت: الله عالم، جعلته مع الخلق مشاركًا على وجه السواء، لكن إذا قلت: أعلم، جعلته أعلم من الخلق، ولا يمكن أن يكونوا مثله، والإنسان إذا أراد الحق تبين له طريق الحق، والأمر واضح.

وعلى هذا فنقول: **(استعمال اسم التفضيل في الصفات المشتركة بين الله وبين الخلق هو الواجب)**، فللإنسان علم والله أعلم، وللإنسان قدرة والله أقدر، له قوة والله أقوى، له سمع والله أسمع، له بصر والله أبصر وَهَلُمَّ جَرًّا[١]



لصفات الله كيفية لا يعلمها إلا هو

فإن قيل: هل لصفات الله كيفية؟

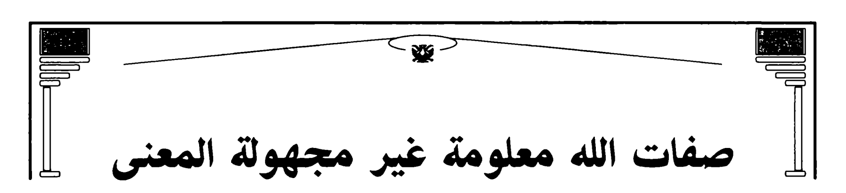
فالجواب: نعم لها كيفية، لكنها مجهولة لنا، لأن الشيء إنما تعلم كيفيته

---

(١) تفسير سورة النساء (٢/ ٣٥، ٣٦).

بمشاهدته، أو مشاهدة نظيره، أو خبر الصادق عنه، وكل هذه الطرق غير موجودة في صفات الله.

وبهذا عرف أن قول السلف: (**بلا كيف**) معناه: بلا تكييف، لم يريدوا نفي الكيفية مطلقًا، لأن هذا تعطيل محض. والله أعلم[(١)]



صفات الله معلومة غير مجهولة المعنى

أهل التفويض الذين يقولون: فرضنا بالنسبة لآيات الصفات أن نتلوها فقط، وألا نتكلم في معناها؛ لأن معناها مجهول، فيقال لهم: القرآن عام يشمل آيات الصفات وغيرها، والله تعالى وبخ من لم يتدبره، ولازم هذا أن يكون للآيات معنى؛ لأن الحث على تدبر ما لا يمكن الوصول إلى معناه حث على متعذر أو متعسر، وعلى هذا فيكون هذا الحث من كلام اللغو، وينزه عنه كلام الله ﷻ.

فإن قال قائل: إذا قلتم: إن آيات الصفات غير مجهولة المعنى، وإنها معلومة، فهل يلزم من ثبوت المعنى مماثلة المخلوق؟

فالجواب: لا يلزم؛ لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ففي الآية إثبات الصفات ونفي المثل، ولو كان لا يمكن إثبات الصفات إلا بإثبات المماثلة لكان في الآية تناقض ظاهر.

إذًا: آيات الصفات معلومة المعنى لكن بدون تمثيل.

---

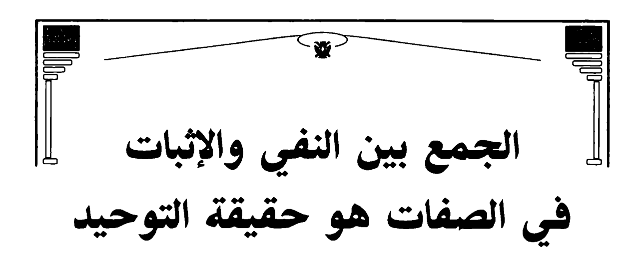
(١) فتح رب البرية بتلخيص الحموية (ص/ ٣٧)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٣٣).

فإن قال قائل: وهل يمكن إثبات معنىً بدون تمثيل؟

فالجواب: نعم، ولنضرب مثلًا بقوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: ٦٤] فأهل التفويض يقولون: لا نعلم ما المراد بقوله: ﴿بَلۡ يَدَاهُ﴾، وأهل التأويل يقولون: معناها: النعمة والقدرة، وأهل السنة والجماعة يقولون: معناها: اليد الحقيقية التي نظير مسماها أجزاء وأبعاض لنا، فـ«**اليد**»جزء منا، لكنه لا يمكن إطلاق كلمة جزء على شيء من صفات الله؛ لأن الجزء لا يمكن انفصاله عن الكل، وبالنسبة ليد الله وقدم الله وعين الله لا يمكن فيها هذا المعنى.

إذًا: نقول لله يد حقيقة، فهو يطوي السماء بيمينه، كما قال تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧].

ويمكن أن نتصور يدًا بدون مماثلة، وهذا أمر سهل، فنحن نشاهد الآن للجمل يدًا، ونشاهد للهرِّ يدًا، يعني: نشاهد مضمون هذا في الجملة، ولا يلزم لإثبات اليد للجمل أو للهر أن تكون اليدان متماثلتين، بل نحن نشاهد أنها مختلفة[1]



الجمع بين النفي والإثبات في الصفات هو حقيقة التوحيد

الجمع بين النفي والإثبات في باب الصفات: هو حقيقة التوحيد فيه، وذلك لأن التوحيد: مصدر وَحَّد يوحد، ولا يمكن صدق حقيقته إلا بنفي

(١) تفسير سورة النساء (٢/ ١٧، ١٨).

وإثبات، لأن الاقتصار على النفي المحض: تعطيل محض،والاقتصار على الإثبات المحض: لا يمنع المشاركة.

مثال ذلك: لو قلت: (ما زيد بشجاع) فقد نفيت عنه صفة الشجاعة، وعطلته منها.

ولو قلت: (زيد شجاع) فقد أثبت له صفة الشجاعة، لكن ذلك لا يمنع أن يكون غيره شجاعًا أيضًا.

ولو قلت: (لا شجاع إلا زيد) فقد أثبت له صفة الشجاعة، ونفيت أن يشاركه غيره فيها، فكنت موحدًا له في صفة الشجاعة.

إذًا: لا يمكن توحيد أحد بشيء إلا بالجمع بين النفي والإثبات.

واعلم أن الصفات الثبوتية التي وصف الله بها نفسه: كلها صفات كمال، والغالب فيها: التفصيل، لأنه كلما كثر الإخبار عنها وتنوعت دلالتها: ظهر من كمال الموصوف بها ما لم يكن معلومًا من قبل، ولهذا كانت الصفات الثبوتية التي أخبر الله بها عن نفسه: أكثر من الصفات المنفية التي نفاها الله عن نفسه.

وأما الصفات المنفية التي نفاها الله عن نفسه: فكلها صفات نقص، ولا تليق به، (كالعجز، والتعب، والظلم، ومماثلة المخلوقين)، والغالب فيها: الإجمال، لأن ذلك أبلغ في تعظيم الموصوف، وأكمل في التنزيه، فإن تفصيلها لغير سبب يقتضيه: فيه سخرية وتنقص في الموصوف.

ألا ترى أنك لو مدحت ملكًا؛فقلت له: أنت كريم، شجاع محنك، قوي الحكم، قاهر لأعدائك، إلى غير ذلك من صفات المدح، لكان هذا من أعظم الثناء عليه، وكان فيه من زيادة مدحه وإظهار محاسنه ما يجعله محبوبًا محترمًا، لأنك فصلت في الإثبات.

ولو قلت: أنت ملك لا يساميك أحد من ملوك الدنيا في عصرك، لكان ذلك مدحًا بالغًا، لأنك أجملت في النفي.

ولو قلت: أنت ملك غير بخيل، ولا جبان، ولا فقير، ولا بقال، ولا كناس، ولا بيطار، ولا حجام، وما أشبه ذلك من التفصيل في نفي العيوب التي لا تليق به، لعُد ذلك استهزاءً به، وتنقصًا لحقه.

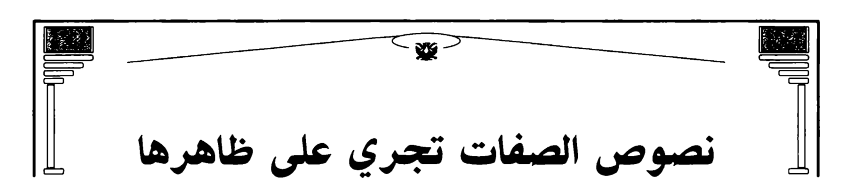
وقد يأتي الإجمال في أسماء الله تعالى وصفاته الثبوتية، كقوله تعالى في الأسماء: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقوله في الصفات: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، أي الوصف الأعلى.

وقد يأتي التفصيل في الصفات المنفية لأسباب، منها:

١- نفي ما ادعاه في حقه الكاذبون المفترون، كقوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

٢- دفع توهم نقص في كماله، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [سورة ق: ٣٨].

٣- بيان عموم كماله؛ في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤][1]



نصوص الصفات تجري على ظاهرها

إن قال قائل: إن نصوص الصفات لا يجوز إجراؤها على ظاهرها، لأن ظاهرها غير مراد!.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١١٤، ١١٥).

فجوابه أن يقال: ماذا تريد بالظاهر؟ أتريد ما يظهر من النصوص من المعاني اللائقة بالله؛ من غير تمثيل، فهذا الظاهر مراد لله ورسوله قطعًا، وواجب على العباد قبوله، والإيمان به شرعًا، لأنه حق، ولا يمكن أن يخاطب الله عباده بما يريد منهم خلاف ظاهره بدون بيان كيف، وقد قال: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦]، وقال: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِن كَانُوٓا۟ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ ﴿١٧٦﴾﴾، ويقول عن رسوله ﷺ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، ويقول: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، ومن خاطب غيره بما يريد منه خلاف ظاهره بدون بيان، فإنه لم يبين له ولم يهده.

أم تريد بالظاهر ما فهمته من التمثيل؟ فهذا غير مراد، لكنه ليس ظاهر نصوص الكتاب والسنة، لأن هذا الظاهر الذي فهمته كفر وباطل بالنص والإجماع، ولا يمكن أن يكون ظاهر كلام الله ورسوله كفرًا وباطلًا، ولا يرتضي ذلك أحد من المسلمين.

وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن (**نصوص الصفات تجري على ظاهرها اللائق بالله ﷻ من غير تحريف**)، وأن (**ظاهرها لا يقتضي تمثيل الخالق بالمخلوق**)، فاتفقوا على أن لله تعالى: حياة، وعلمًا، وقدرة، وسمعًا، وبصرًا حقيقة، وأنه مستوٍ على عرشه حقيقة، وأنه يحب، ويرضى، ويكره، ويغضب حقيقة، وأن له وجهًا ويدَيْن حقيقة، لقوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا

يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]، ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [هود: ٤]، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]، ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣]، وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

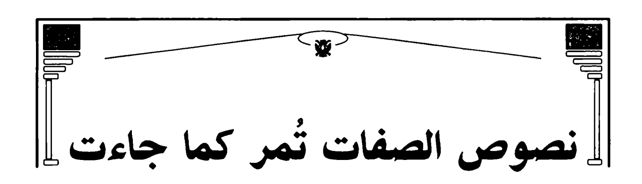
فأجروا هذه النصوص وغيرها من نصوص الصفات على ظاهرها، وقالوا: إنه مراد على الوجه اللائق بالله تعالى، فلا تحريف ولا تمثيل.

وبيان ذلك: أن من صفاتنا ما هو معان وأعراض قائمة بنا، كالحياة والعلم والقدرة، ومنها ما هو أعيان وأجسام وهي أبعاض لنا؛ كالوجه واليدين، ومن المعلوم: أن الله وصف نفسه بأنه (حي، عليم، قدير)، ولم يقل المسلمون: إن المفهوم من حياته، وعلمه، وقدرته، كالمفهوم من حياتنا وعلمنا وقدرتنا!، فكذلك لما وصف نفسه بأن له وجهًا ويدين؛ لم يكن المفهوم من وجهه ويديه كالمفهوم من وجوهنا وأيدينا، وإنما قال المسلمون: (إن المفهوم من صفات الله في هذا وهذا: لا يماثل المفهوم منها في صفاتنا)، بل كل صفة تناسب الموصوف وتليق به، فلما كانت ذات الخالق لا تماثل ذوات المخلوقين، فكذلك صفاته لا تماثل صفات المخلوقين، والقول في الصفات كالقول في الذات.

فتبين بذلك: أن من قال: إن ظاهر نصوص الصفات غير مراد فقد أخطأ على كل تقدير، لأنه إن فهم من ظاهرها معنى فاسدًا وهو التمثيل: فقد أخطأ في

فهمه، وأصاب في قوله: (**غير مراد**)، وإن فهم من ظاهرها معنى صحيحًا وهو المعنى اللائق بالله: فقد أصاب في فهمه وأخطأ في قوله: (**غير مراد**)، فهو إن أصاب في معنى ظاهرها أخطأ في نفي كونه مرادًا، وإن أخطأ في معنى ظاهرها أصاب في نفي كونه مرادًا، فيكون قوله خطأ على كل تقدير.

والصواب الذي لا خطأ فيه: أن ظاهرها مراد، وأنه ليس إلا معنى يليق بالله[(١)]



نصوص الصفات تُمر كما جاءت

كل ما جاء في كتاب الله أو صح عن رسول الله ﷺ من الأحاديث فإننا نمره كما قد جاء، وهذا هو المروي عن السلف، أنهم يقولون في آيات الصفات وأحاديثها: (أمروها كما جاءت بلا كيف).

فالواجب علينا: أن نمرها كما جاءت، وهذا الإمرار ليس إمرارًا لفظيًا فقط، بل هو إمرار لفظي معنوي، أما إمرارها لفظًا فقط فإنه مذهب باطل، ويسمى مذهب أهل التفويض أو المفوضة، وهو كما قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (**من شر أقوال أهل البدع والإلحاد**)[(٢)]؛ لأنهم بهذا المذهب ارتكبوا خطأً عظيمًا، حيث جعلوا المسلمين يجهلون معاني آيات الصفات وأحاديثها، وهذا خطر عظيم، إذا كنا متعبدين بألفاظ الأحكام الشرعية كالصلاة والوضوء والتيمم والزكاة والحج، فكيف لا نتعبد بآيات الصفات حتى نفهم معناها؟!

---

(١) تقريب التدمرية (ص/ ٥٥-٥٧)، ومجموع الفتاوى (٤/ ١٥٧-١٦٠).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٥).

فالمهم إننا نمره كما جاء، ومن المعلوم أنه لفظ جاء لمعنى، فالواجب إثبات هذا اللفظ ومعناه المراد به.

فإذا قال قائل: هل المعنى المراد هو الظاهر أو الاحتمال المرجوح؟

فالجواب: أنه هو الظاهر؛ لأن **(صرف اللفظ عن ظاهره إلى احتمال مرجوح يحتاج إلى دليل)**، وهذا الدليل إذا لم يكن معلومًا لنا: كان ادعاؤه من اتباع الهوى، والتحكم على الله ﷻ.

وعلى هذا: فنمر آيات الصفات الفعلية، وآيات الصفات الخبرية، وآيات الصفات الذاتية، نمرها على ما هي عليه، فالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والعزة والقوة وما أشبه ذلك من الصفات الذاتية، نمرها كما جاءت، ونقول: إن لله حياة وعلمًا وقدرة وسمعًا وبصرًا وقوة وعزة.. إلى آخره، ولا يجوز أن نصرفها عن ظاهرها؛ لأن صرفها عن ظاهرها: خروج بها عما يراد بها.

كذلك الصفات الفعلية: نمرها كما جاءت، مثل المجيء والإتيان، والغضب، والسخط، والرضا، والفرح، والعجب، وغير ذلك من الصفات الفعلية، فنقول: المراد بالرضا المعنى الحقيقي، وبالسخط المعنى الحقيقي، وبالفرح المعنى الحقيقي، وبالكراهة المعنى الحقيقي؛ وهكذا، لأنها ألفاظ جاءت لمعناها، فإذا صرفناها عن معناها الظاهر: صار ذلك من باب اتباع الهوى لا الهدى.

والصفات الخبرية: هي (التي تدل على مسمى هو أبعاض لنا وأجزاء)، مثل: الوجه، واليد، والقدم، والأصابع، والعين، فكل هذه ألفاظ تدل على مسميات هي بالنسبة إلينا أبعاض وأجزاء، أما بالنسبة لله: فلا نقول إنها أبعاض

وأجزاء؛ لأن البعض والجزء ما يمكن انفصال بعضه عن بعض، وهذا بالنسبة لله ﷻ مستحيل، ولهذا لم نر أحدًا يقول: إن يد الله بعض منه أو جزء منه، أو إن وجهه جزء منه أو بعض منه، فلا يقال هذا في حق الله ﷻ؛ لأن البعض والجزء ما صح انفصاله عن الأصل، وهذا بالنسبة لله أمر مستحيل، إذًا نسميها يدًا ووجهًا وعينًا وأصبعًا وقدمًا، وما أشبه ذلك، لكننا لا نسميها بعضًا أو جزءًا.

وعكس طريق السلف في هذا الباب: الذين أجروها على خلاف ظاهرها، أو أجروها على ظاهرها وجعلوها من جنس صفات المخلوقين، أو لم يجروها على ظاهرها ولا على غير ظاهرها، فسكتوا.

فمثلًا: الذين أجروها على ظاهرها وجعلوها من جنس صفات المخلوقين: فهؤلاء الممثلة، وحقيقة الأمر: أنهم لم يجروها على ظاهرها، وإن ادعوا أن هذا هو الظاهر؛ فهم كاذبون.

ولنضرب لذلك مثلًا باليد، فإذا قالوا: إن ظاهر اليد أن تكون مثل أيدي المخلوقين، قلنا: كذبتم؛ ليس هذا ظاهرها؛ لأن هذه اليد أضيفت إلى الله، فلا يمكن أن يكون المضاف إلى الله كالمضاف للمخلوقين، بل المضاف إلى الله: يكون لائقًا بالله ﷻ، ووصف كل موصوف يناسبه[(١)]

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ: **سئل أحد السلف** رضي الله عنهم **عن الأسماء والصفات فقال: (أمِرُّوها كما جاءت). ما معنى ذلك؟ وهل هذا القول منسوب إلى أحد السلف؟**

فأجاب رحمه الله تعالى: هذا القول منسوب إلى عموم السلف، يقولون

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ١٠٤-١٠٦).

في آيات الصفات وأحاديثها: (أمروها كما جاءت بلا كيف)، فقولهم: أمروها كما جاءت، يعني: لا تتعرضوا لها بتحريف، أي بتأويل يخرجها عن ظاهرها، ويتضمن هذا القول أيضًا: إثبات معانيها، وأنه ليس المراد مجرد إثبات اللفظ؛ لأن نصوص الصفات في كتاب الله وسنة رسوله ألفاظ جاءت لإثبات معناها، لا أن نمرها على ألسنتنا دون أن نفهم المعنى، فكأنهم يقولون: (أمروها على معناها المراد بها لا تغيروها). وقولهم: بلا كيف، أي: (لا تكيفوها)، وليس المعنى بلا اعتقاد كيفية لها؛ لأن لها كيفية ضرورة إثباتها، إذ لا يمكن إثبات شيء لا كيفية له، فيكون المعنى: بلا كيف، أي: بلا تكييف لها، لا تكيفوها، لا تقولوا: كيفية وجه الله كذا وكذا، ولا كيفية يديه كذا وكذا، ولا كيفية عينيه كذا وكذا، لأن الله تعالى أجّل وأعظم من أن يدرك العباد كيفية صفاته.

وفي هذا القول المشهور عن السلف رد على طائفتين منحرفتين:

إحداهما: طائفة التعطيل: التي سلبت عن الله تعالى جميع معاني صفاته، وجعلتها ألفاظًا لا معنى لها، أو جعلت لها معاني مخالفة لظاهر اللفظ؛ لأن الذين لم يمروها على ما جاءت انقسموا إلى قسمين:

قسم قالوا: لا معنى لها إطلاقًا، وليس علينا إلا إمرار لفظها دون التعرض لمعناها.

وقسم آخر قالوا: نتعرض للمعنى، لكن حملوا المعنى على خلاف ظاهرها، وأثبتوا لها معاني من عند أنفسهم لا دليل عليها من كتاب الله ولا من سنة رسوله ﷺ ولا من أقوال الخلفاء والصحابة.

فالأولى: طائفة المعتزلة والجهمية، ومن سلك سبيلهم من معطلي الصفات.

والثانية: طريقة الأشاعرة، ومن سلك سبيلهم ممن حرفوا نصوص الصفات إلى معانٍ ابتكروها من عقولهم، ولم ينزل الله بها سلطانًا، ولم يثبتوا إلا ما زعموا أن العقل يدل عليه، كالصفات السبع التي أثبتتها طائفة الأشعرية، وأنكروا من الصفات ما العقل أدل عليه من دلالة العقل على هذه الصفات التي أثبتوها.

على كل حال الجملة الأولى فيها رد على طائفتين:

الأولى: من عطلت المعاني مطلقًا.

والثانية: من أثبتت معاني لا دليل عليها.

وربما تكون الطائفة الثانية أشد مخالفة من الطائفة الأولى.

لأن الطائفة الأولى: أمسكت وقالت: لا نثبت معنى، فنفت المعنى، وهذا نفي بلا علم بلا شك.

والثانية: نفت المعنى المراد، وأثبتت معنى آخر لا يدل عليه اللفظ، فصار في ذلك جنايتان:

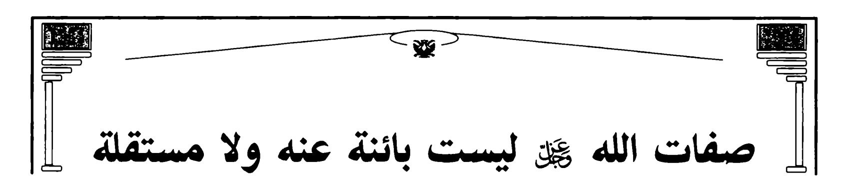
الجناية الأولى: نفي المعنى الذي هو ظاهر اللفظ.

والثانية: إثبات معنى لا يدل عليه اللفظ، نسأل الله الهداية للجميع.

أما قولهم: (بلا كيف)، فهو رد على طائفة منحرفة على ضد الطائفتين المعطلتين، وهي طائفة الممثلة الذين قالوا: نثبت لله الصفات، ولكنها على مثل ما كان من صفات المخلوقين: فوجه الله تعالى -على زعمهم، تعالى الله عن قولهم- يكون على مثل أجمل وجه بشري، وهكذا بقية صفاته ﷻ، وهؤلاء أيضًا خالفوا قول الله تعالى خبرًا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وعصوا أمر الله تعالى نهيًا في قوله: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤].

وخلاصة الجواب: أن معنى قول السلف: (أمروها كما جاءت): أثبتوا هذه الألفاظ مع معانيها التي دلت عليها، وهو ما يفهم من ظاهرها، على الوجه اللائق بالله ﷻ.

وقولهم: (بلا كيف)، رد على الممثلة، أي: لا تكيفوها، وليس المعنى لا تعتقدوا لها كيفية؛ لأن لها كيفية، مجرد القول بإثباتها يستلزم أن يكون لها كيفية، لكنها غير معلومة، ولهذا قال الإمام مالك رحمه الله في استواء الله على عرشه[1]: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة)[2]



صفات الله ﷻ ليست بائنة عنه ولا مستقلة

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله: قلتم: إن عبادة صفة من صفات الله أو دعائها من الشرك، وقد جاء في شرح العقيدة الطحاوية: (إذا قلت: «أعوذ بعزة الله» فقد عذت بصفة من صفات الله، ولم تعذ بغير الله)[3] فعلم أن الذات لا يتصور انفصال الصفات عنها بوجه من الوجوه ..، وقد قال ﷺ: «أعوذ بعزة الله وقدرته ..»[4]، وقال: «أعوذ بكلمات الله

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) فتاوى نور على الدرب (١/ ١٤٥-١٤٧).

(٣) انظر: شرح الطحاوية (١/ ٩٩).

(٤) أخرجه: أبو داود (٣٨٩١)، والترمذي (٢٠٨٠)، وابن ماجه (٣٥٢٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٥٤٦)، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وصححه الألباني في «المشكاة» (١٥٣٣) عن عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه.

التامات...»[١]، وقال ﷺ: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك ...»[٢]، ولا يعوذ ﷺ بغير الله، فنأمل من فضيلتكم التكرم بالتوضيح؟.

فأجاب بقوله: ما نقله السائل من كلام شارح الطحاوية لا ينافي ما ذكرناه، فإن من المعلوم أنه لا توجد ذات مجردة عن صفة أبدًا، ولو لم يكن فيها إلا صفة الوجود، وكونه واجبًا أو ممكنًا، وكونها على صفة معينة من صغر أو كبر أو نحو ذلك؛ لكان كافيًا في الدلالة على أنه لا يمكن وجود ذات بلا صفة ما، ولكن إذا عبد الإنسان صفة من صفات الله أو دعاها فإن هذا يشعر بكون الصفة بائنة عن الله تعالى مستقلة عنه، وهذا هو وجه كونه شركًا.

وأما ما جاء في الأحاديث التي ذكرها شارح الطحاوية، مثل: «**أعوذ بعزتك**»، «**أعوذ برضاك**»، «**أعوذ بكلمات الله التامات**» فحقيقته أنه استعاذة بالله، متوسلًا إليه بهذه الصفات المقتضية للعياذ، ولهذا قال شارح الطحاوية على ما نقله السائل: (**ولا يعوذ ﷺ بغير الله**).

وإليك ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في أن دعاء صفة من صفات الله كفر، قال ما نصه:

(إن مسألة الله تعالى بأسمائه وصفاته وكلماته جائز مشروع كما جاءت به الأحاديث، وأما دعاء صفاته وكلماته: فكفر باتفاق المسلمين. فهل يقول مسلم: يا كلام الله اغفر لي وارحمني وأغثني أو أعني، أو يا علم الله أو يا قوة الله أو يا عزة الله أو يا عظمة الله ونحو ذلك!، أو سمع من مسلم أو كافر أنه

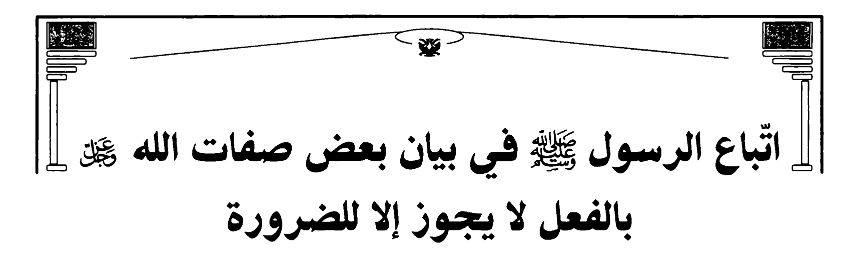
---

(١) أخرجه: مسلم (٢٧٠٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: مسلم (٤٨٦) عن عائشة رضي الله عنها.

دعا ذلك من صفات الله وصفات غيره، أو يطلب من الصفة جلب منفعة أو دفع مضرة، أو إعانة أو نصر أو إغاثة أو غير ذلك؟!)(١)

هذا والله أسأل أن يوفق الجميع لما فيه الخير لنا وللأمة(٢)



اتّباع الرسول ﷺ في بيان بعض صفات الله ﷻ بالفعل لا يجوز إلا للضرورة

كان الرسول ﷺ يقرا هذه الآية: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]، **ويقبض أصابعه ويبسطها، فصار المنبر يتحرك ويهتز**(٣)**، لأنه ﷺ كان يتكلم بهذا الكلام، وقلبه مملوء بتعظيم الله تعالى.**

فإن قلت: هل نفعل أيدينا كما فعل النبي ﷺ؟

فالجواب: إن هذا يختلف بحسب ما يترتب عليه، فليس كل من شاهد أو سمع يتقبل ذهنه ذلك بغير أن يشعر بالتمثيل، فينبغي أن نكف، لأن هذا ليس بواجب حتى نقول: يجب علينا أن نبلغ كما بلغ الرسول ﷺ بالقول

---

(١) انظر: تلخيص كتاب الاستغاثة (ص/ ٨٠)، والجواب الصحيح (٣/ ٢٧٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٢/ ١٦٥، ١٦٦).

(٣) أخرجه: النسائي في «السنن الكبرى» (٧٦٩٦)، وأحمد (٥٤١٤)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٩٥)، وابن حبان (٧٣٢٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٣٥٢) رقم (١٣٣٢١) عن ابن عمر رضي الله عنه.
وأخرجه بنحوه: مسلم (٢٧٨٨).

والفعل، أما إذا كنا نتكلم مع طلبة علم أو مع إنسان مكابر ينفي هذا، ويريد أن يحول المعنى إلى غير الحقيقة، فحينئذٍ نفعل كما فعل الرسول ﷺ.

فلو قال قائل: إن الله سميع بصير، لكن قال: سميع بلا سمع، وبصير بلا بصر، مع أن الرسول عليه الصلاة والسلام حين قرأ قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] وضع إبهامه على أذنه، والتي تليها على عينه، وأبو هريرة حين حدث به كذلك(١)، فهذا الإنسان الذي يقول: إن الله سميع بلا سمع، وبصير بلا بصر؛ نقول له هكذا.

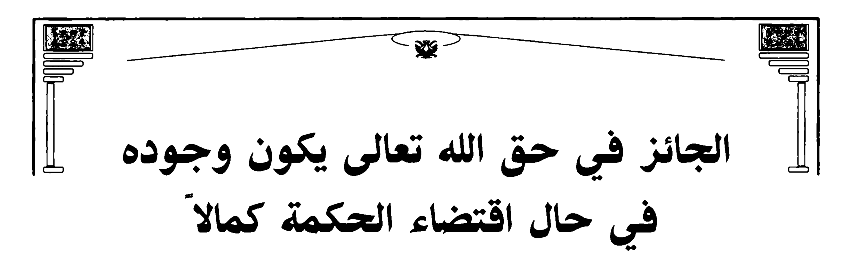
وكذلك الذي ينكر حقيقة اليد، ويقول: إن الله لا يقبض السماوات بيمينه، وأن معنى قبضته، أي: في تصرفه، فهذا نقول له كما فعل الرسول ﷺ.

فالمقام ليس بالأمر السهل، بل هو أمر صعب دقيق للغاية، فإنه يخشى من أن يقع أحد في المحذور؛ كان بإمكانك أن تمسك عنه، وهذا هو فعل الرسول ﷺ في جميع تصرفاته إذا تأملتها، حتى الأمور العملية قد يؤجلها إذا خاف من فتنة أو من شي أشد ضررًا، كما أخر بناء الكعبة على قواعد إبراهيم؛

---

(١) أخرجه: أبو داود (٤٧٢٨)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٤٦)، وابن حبان (٢٦٥)، والحاكم (٢/٢٣٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٨١)، وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» عن أبي هريرة رضي الله عنه.

خوفًا من أن يكون فتنة لقريش؛ الذين أسلموا حديثًا[(١)] [(٢)]



الجائز في حق الله تعالى يكون وجوده في حال اقتضاء الحكمة كمالاً

إذا قال قائل: إن إثبات الجائز في حق الله ممنوع، لأنه إن كان وجوده كمالًا كان عدمه نقصًا، وإن كان عدمه كمالًا كان وجوده نقصًا، وحينئذٍ لا بد أن يكون إما موجودًا فيكون من الواجب، أو معدومًا فيكون من المستحيل، فلا يتصور شيء جائز في حق الله؟

فالجواب على هذا أن نقول: هو كمال في حال وجوده، نقص في حال عدمه إن كان من الموجودات، أو هو كمال في حال عدمه، نقص في حال وجوده، فمثلًا إذا اقتضت الحكمة أن يوجد هذا الشيء فوجد صار كمالًا، ووجوده قبل اقتضاء الحكمة نقص، وإذا اقتضت الحكمة عدمه كان وجوده نقصًا، ووجوده في حال اقتضاء الحكمة عدمه نقص.

وبهذا يمكن أن نقول: إن هناك شيئًا جائزًا في حق الله، ويكون وجوده في حال اقتضاء الحكمة كمالًا، ويكون عدمه في حال اقتضاء الحكمة كمالًا،

---

(١) عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال لها: «**ألم تري أن قومك لمّا بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم؟**». فقلت: يا رسول الله؛ ألا تردها على قواعد إبراهيم؟. قال: «**لولا حدثان قومك بالكفر؛ لفعلت**». أخرجه: البخاري (١٥٨٣)، ومسلم (١٣٣٣).

(٢) القول المفيد (٢/ ٥٣١، ٥٣٢)، ومجموع الفتاوى (١٠/ ١١١٩، ١١٢٠).

فنزول الله إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، في هذه الحال كمال، وفي غير هذه الحال لا يكون كمالًا؛ لأن الله ﷻ اقتضت حكمته أن يكون نزوله في هذا الوقت فقط، ولو اقتضت الحكمة أن ينزل في غير هذا الوقت ولم ينزل كان عدم النزول نقصًا، وهذا شيء مستحيل في حق الله ﷻ.

فالحاصل: أنه لو أورد علينا إنسان إيرادًا، وقال: إن تقسيمكم الأشياء إلى ثلاثة: واجب ومستحيل وجائز، تقسيم غير صحيح، فالشيء إما واجب، وإما مستحيل، أما جائز فلا؛ لأنه إن كان وجوده كمالًا وجب أن يكون موجودًا دائمًا، وإن كان عدمه كمالًا وجب أن يكون معدومًا دائمًا، نقول: هو كمال في حال وجوده إذا اقتضت الحكمة وجوده، وهو كمال في حال عدمه إذا اقتضت الحكمة عدمه، وحينئذٍ يصح هذا التقسيم(١)



إذا أوجب الله على نفسه شيئًا فهو من فضله

قال تعالى: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤].

من فوائد الآية: بيان فضل الله ﷻ على عباده، حيث سمى ثوابهم على العمل أجرًا، بمنزلة أجرة الأجير التي لا بد أن يُعطاها؛ لأنه هو مستحق لها، وهذا من نعمة الله أن يسمي الثواب الذي جعله على العمل أجرًا، بمنزلة

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ٧٠، ٧١).

أجرة الأجير اللازمة، مع أن الله هو الذي منَّ بالعمل، وهو الذي منَّ بالثواب.

وبهذا يزول الإشكال في مثل قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ﴾ [البقرة: ٢٤٥] فهذه الآية من المتشابه اتبعها من اتبعها من اليهود، وقالوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨١]، والدليل على أنه فقير أنه طلب القرض فقال: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾!!.

فيقال: تبًا لكم! إن الله غني عن عباده، قبل أن يخلقهم وبعد أن يخلقهم، لكنه شبه العمل بالقرض من باب الإحسان، وبيان أنه ﷻ ملتزم بأن يثيب المطيع.

فإن قال قائل: تقديرك هذا يقتضي أن يكون الله قد وجب عليه شيء؟ والله تعالى لا يجب عليه شيء؟

فالجواب: نعم، لا يجب عليه شيء من قبل الناس، فالناس لا يوجبون على الله شيئًا، لكن هو سبحانه أوجب على نفسه، وإذا أوجب على نفسه فهو من كماله، كما قال الله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۖ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤] فهو الذي كتب على نفسه أن يثيب المطيع، وأن من عمل سوءًا بجهالة ثم تاب تاب الله عليه، ولهذا لما قال القائل:

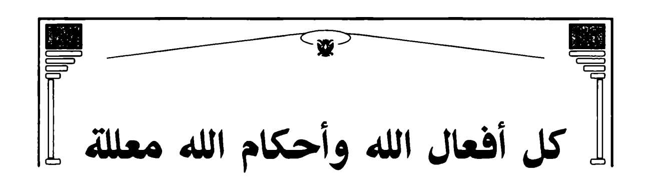
ما للعباد عليه حق واجب كلا ولا عمل لديه ضائع
إن عذبوا فبعدله أو نعموا فبفضله وهو الكريم الواسع

قال ابن القيم مثل هذا القول إلا أنه قيده ووضحه فقال:

ما للعباد عليه حق واجب هو أوجب الأجر العظيم الشأن

إن عـذبـوا فـبـعـدلـه أو نـعـمـوا   فـبـفـضـلـه والـفـضـل لـلـمـنـان[١]

فبيَّن رَحِمَهُ اللهُ أنه لا واجب على الله للعباد إلا ما أوجبه على نفسه، فإذا أوجب الله على نفسه شيئًا فهو من فضله عَزَّ وَجَلَّ[٢]



كل أفعال الله وأحكام الله معللة

الذي عليه أهل السنة والجماعة: أن أفعال الله وأحكام الله معللة، لكن العلة قد تكون معلومة لنا، وقد تكون مجهولة لنا، إما على سبيل العموم، وإما على سبيل الخصوص، ومعنى قولنا: إما على سبيل العموم؛ أي: أنها تكون مجهولة لكل البشر، والخصوص تكون مجهولة لبعض الناس دون بعض، وإلا فنعلم أن جميع أفعال الله وأحكامه كلها معللة، ومربوطة بعلل وحكم وأسرار، ولكن بعضها معلوم للخلق، وبعضها غير معلوم.

فلو قال قائل: لماذا كانت صلاة الظهر أربعًا؟ ولماذا لم تكن اثنتين أو ستًا؟

فنقول: الله أعلم، ولا أحد من البشر يعلم.

ولو قال قائل: لماذا كان لحم الإبل ناقضًا للوضوء؟

فالجواب: من العلماء من يقول: الله أعلم؛ لأنه لا يدري عنه، ويقول: هذا تعبدي، علينا أن نتعبد لله به، وأن نتوضأ إذا أكلنا لحم الإبل، ولا نسأل.

(١) انظر: النونية (ص/ ٢٠٨).

(٢) تفسير سورة النساء (٢/ ٢٤٤، ٢٤٥)، وانظر: تفسير سورة المائدة (ص/ ٦٨، ٦٩).

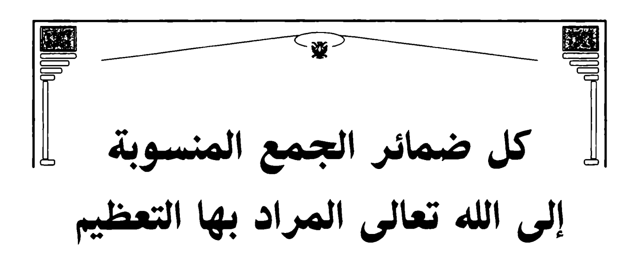
ومن العلماء من يقول: بل هذا معلل بعلة، وهي: لما للإبل من القوة والشيطنة، فإذا أكل الإنسان من هذا اللحم تأثر به، فيتوضأ من أجل أن تهبط هذه القوة التي حصلت له بأكل لحم الإبل، ولهذا أمر الإنسان إذا غضب أن يتوضأ ليطفئ الوضوءُ حرارة الغضب.

وهكذا أيضًا الصلاة في أعطان الإبل، بعض العلماء فَهِمَ الحكمة، وبعضهم لم يفهم الحكمة. وربما يختلف العلماء في العلة، فالنهي عن الصلاة في المقبرة قال بعض العلماء: العلة فيه: أنه يختلط تراب المقبرة بصديد الموتى وما فيه من النجاسات، وقال بعض العلماء: بل العلة: خوف الشرك، والثاني قطعًا أصح:

أولًا: لأنه ليس كل مقبرة تكون منبوشة.

وثانيًا: أن الأصل الطهارة.

فالمهم: أن جميع أفعال الله وأحكامه كلها معللة، لكن منها ما هو معلوم العلة، ومنها ما لا يعلم، ومنها ما يعلمه بعض الناس دون بعض[1]



كل ضمائر الجمع المنسوبة إلى الله تعالى المراد بها التعظيم

قال تعالى: ﴿نَّحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ﴾ [الكهف: ٥٨].

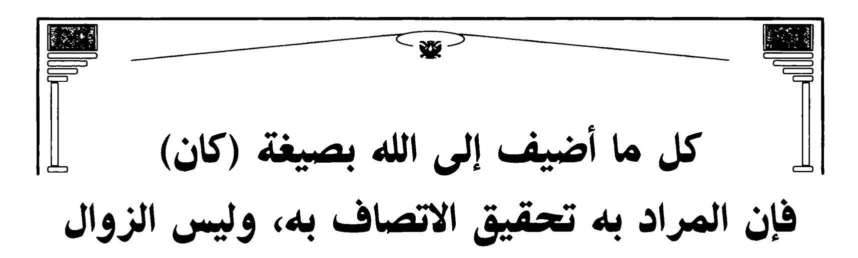
إذا قال قائل أليس الله واحدًا، فلماذا قال: (نَحْنُ)؟

---

(١) تفسير سورة النساء (١/ ٤٨٤).

فالجواب: نعم واحد لا شك، لكن لا شك أنه جلَّ وعلا أعظم العظماء، والأسلوب العربي إذا أسند الواحدُ إلى نفسه صيغة الجمع فهو يعني أنه عظيم، ومعلوم أنه لا أحد أعظم من الله تعالى؛ ولهذا تجد الملوك أو الرؤساء إذا أرادوا أن يُصدروا المراسم يقولون: (نحن فلان بن فلان نأمر بكذا وكذا).

إذًا (كل ضمائر الجمع المنسوبة إلى الله تعالى المراد بها التعظيم)(١)



كل ما أضيف إلى الله بصيغة (كان) فإن المراد به تحقيق الاتصاف به، وليس الزوال

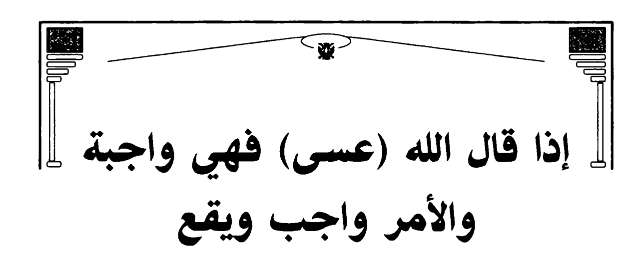
قال تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ۖ فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا۟ عَنْهُمَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ١٦].

في هذه الآية شيء من الإشكال، وهو قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾، **فإن المعروف أن «كان» للماضي، ويفهم منها أن هذا الوصف كان فزال، كما لو قلت: كان فلان طالب علم، المعنى: فيما مضى.**

وقد أجاب العلماء عن هذا الإشكال: بأن «كان» قد تسلب منها الدلالة على الزمن، ويكون المراد بها تحقق الاتصاف بخبرها، وكل ما أضيف إلى الله من هذا التركيب: فإن هذا هو المراد به؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٤]، وقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢٧]، وقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطًا﴾ [النساء: ١٢٦] وما أشبه ذلك. فالمراد

(١) تفسير سورة الكهف (ص/٢٦).

أنه متصف به أزلًا وأبدًا، ولكن أتت «كان» لتحقيق اتصافه بهذا الوصف[(١)]



إذا قال الله (عسى) فهي واجبة والأمر واجب ويقع

قال تعالى: ﴿فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩].

فإن قال قائل: ﴿عَسَى﴾ هنا هل هي للتحقق أو للرجاء؟

فنقول: قال العلماء: «**عسى**» من الله واجبة، فإذا قال الله: «**عَسَى**» فهي واجبة، والأمر واجب ويقع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء: ٩٩]، وذلك لأن الرجاء في حقه ﷻ غير وارد، إذ أنه هو المتصرف المدبر، والرجاء إنما يكون ممن لا يملك الشيء فيرجوه من غيره، وعلى هذا فتكون الآية وعدًا من الله أن من صبر ابتغاء وجه الله على ما يكرهه، واحتسابًا لثواب الله، بأن يجعل الله فيه خيرًا كثيرًا، فإنه يتحقق له هذا الوعد، فإن تخلف هذا الوعد فلوجود مانع، وإلا فإن وعد الله حق[(٢)]

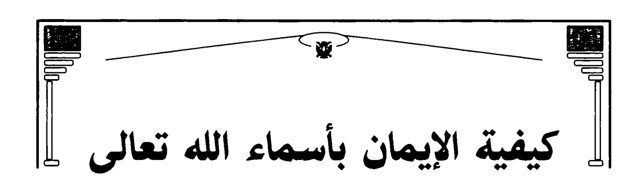
---

(١) تفسير سورة النساء (١/ ١٣٢).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٥٧).

أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ

بين يديك أخي الكريم بعض أسماء الله الحسنى التي ذكرها الإمام ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ، وأبان بعض ما أشكل منها.



كيفية الإيمان بأسماء الله تعالى

كيف يتم الإيمان بأسماء الله؟

إذا كان الاسم متعديًا فتمام الإيمان به: إثبات الاسم وإثبات الصفة التي تضمنها، وإثبات الأثر الذي يترتب عليه، مثل (الرحيم)، فتثبت الاسم وهو (الرحيم)، والصفة وهي (الرحمة)، والأثر وهو أنه سبحانه (يرحم) بهذه الرحمة.

وإن كان الاسم لازمًا، فتمام الإيمان به: إثباته وإثبات الصفة التي تضمنها، مثل (الحي) تثبت الاسم وهو (الحي)، والصفة وهي (الحياة)[1]



لا يجوز التسمي ببعض أسماء الله تعالى

ما حكم التسمي بأسماء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى؟

إن من أسماء الله ما لا يسمى به غيره، مثل (الله)، فلا يمكن أن نسمي أحدًا بهذا الاسم، لا على سبيل إرادة المعنى ولا على غيره، كذلك اسم

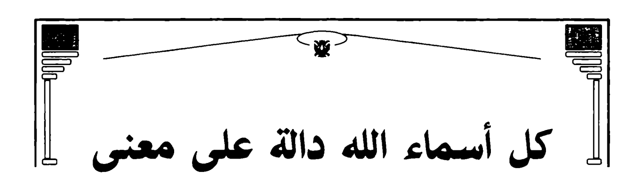
---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٦٣).

(الرحمن) أيضًا، قال العلماء رحمهم الله: لا يجوز أن يسمى به غيره، ولا يوصف به غيره؛ لأن الألوهية والرحمة الواسعة الشاملة التي هي وصف لازم للراحم؛ هذه لا تكون إلا لله.

أما بقية الأسماء: فهي إن قصد بها ما يقصد بأسماء الله من الدلالة على العلمية والوصفية فإنها ممنوعة، وإن قصد بها مجرد العلمية فليست ممنوعة، فـ(الحكم والحكيم) من أسماء الله، فإذا سمينا شخصًا بالحكم أو بحكيم ولم نقصد معنى الحكمة فيه، ولا معنى الحكم: فهنا لا بأس به، وفي الصحابة رضي الله عنهم من اسمه حكيم، وفيهم من اسمه الحكم.

وإن قصدنا بذلك: المعنى الذي اشتققنا منه هذا الاسم؛ فهذا لا يجوز، لأن هذا من خصائص أسماء الله، فهي التي يراد بها الاسم والوصف، ولهذا إذا سمينا رجلًا بصالح فإنه جائز ولا يغير الاسم، لأننا ما قصدنا بذلك التزكية، أي وصفه بالصلاح، وأننا ما سميناه صالحًا إلا لأنه صالح؛ سمينا صالحًا مجرد علم، كذلك إذا سمينا شخصًا بسلمان؛ فليس لأنه سالم، بل قد يكون من أتعس الناس، يومًا تكسر رجله، ويومًا تكسر يده؛ ويومًا يفلق رأسه، ويومًا يخدش ظهره، وليس فيه السلامة، ومع ذلك نسميه سلمان، وكذلك سليمان، فالمهم أنه إذا لم يقصد المعنى في الاسم فإنه جائز لمجرد العلم فقط[1]



كل أسماء الله دالة على معنى

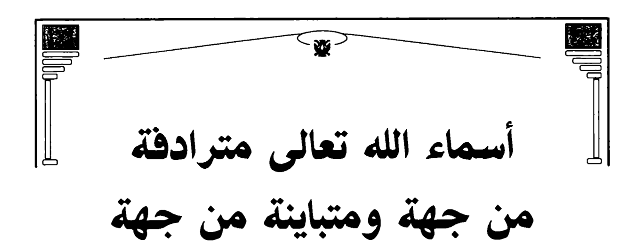
اعلم أن جميع أسماء الله مشتقة؛ يعني: دالة على معنى، فليس في

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص/١٦٦، ١٦٧).

أسماء الله اسم جامد لا يدل على معنى أبدًا، حتى اسم الله مشتق، خلافًا لمن قال إنه جامد؛ لأنه مشتق من الألوهية، والإلوهية مصدر يدل على معنى، فكل أسماء الله دالة على معنى، ولو لم نقل: إنها دالة على معنى لم تكن حسنى؛ لأن الجامد ليس فيه مدح ولا ثناء، إذًا: كل أسماء الله حسنى.

وهل كل أسماء الله مشتقة؟

الجواب: نعم مشتقة؛ ولذلك نقول: كل اسم لا بد أن يكون متضمنًا لصفة، وليس كل صفة يشتق منها اسم، بعض الصفات لا يمكن أن تشتق لله منها اسمًا، مثل قوله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠] لا يمكن أن تثبت لله اسم الماكر؛ لأن هذا وصف، والوصف يتقيد بما قيد به[1]



أسماء الله تعالى مترادفة من جهة ومتباينة من جهة

هل أسماء الله مترادفة أو متباينة؟

باعتبار دلالتها على الذات: مترادفة؛ لأنها تدل على ذات واحدة، وهو الله ﷻ، وباعتبار دلالتها على المعنى والصفة التي تحملها: متباينة، وإن كان بعضها قد يدل على ما تضمَّنه الآخر من باب دلالة اللزوم؛ فمثلًا: (الخلاّق) يتضمن الدلالة على العلم المستفاد من اسم العليم، لكنه بالالتزام، وعلى القدرة

(١) تفسير سورة المائدة (٢/ ٥٠).

المستفادة من اسم التقدير، لكن بالالتزام.

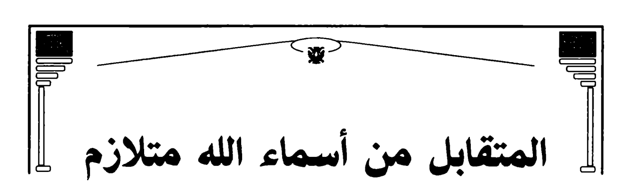
هل أسماء الله مشتقة أو جامدة؟ يعني: هل المراد بها الدلالة على الذات فقط، أو على الذات والصفة؟

الجواب: على الذات والصفة، أما أسماؤنا نحن؛ فيراد بها الدلالة على الذات فقط، فقد يسمى محمدًا وهو من أشد الناس ذمًا، وقد يسمى عبد الله وهو من أفجر عباد الله.

أما أسماء الله ﷻ، وأسماء الرسول ﷺ، وأسماء القرآن، وأسماء اليوم الآخر، وما أشبه ذلك؛ فإنها أسماء متضمنة للأوصاف.

فإن قال قائل: هل الرحمن والرحيم مترادفان؟

فالجواب: إن ذكر أحدهما منفردًا عن الآخر فهو متضمن له، وإن ذكرا جميعًا؛ فالرحمن باعتبار الوصف، والرحيم باعتبار الفعل؛ لأن الرحمن على وزن فَعْلان، وهو يدل على الوصف؛ كغضبان وسكران ونشوان وما أشبهها، والرحيم يدل على الفعل، فيكون الرحمن باعتبار وصف الله ﷻ بالرحمة، والرحيم باعتبار فعله؛ أي: باعتبار رحمته لمن رحم، قال الله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ﴾ [العنكبوت: ٢١][1].



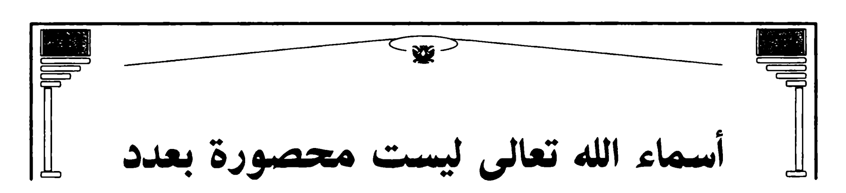
المتقابل من أسماء الله متلازم

إذا قال قائل: هل هذه الأسماء متلازمة (الأول والآخر، والظاهر

(١) القول المفيد (٢/ ٢٥٧)، ومجموع الفتاوى (١٠/ ٨٤١)، وتفسير سورة النساء (١/ ١١).

والباطن)، بمعنى أنك إذا قلت: الأول، فلابد أن تقول: الآخر، أو: يجوز فصل بعضها عن بعض؟!

فالظاهر أن المتقابل منها متلازم، فإذا قلت: الأول، فقل: الآخر، وإذا قلت: الظاهر، فقل: الباطن، لئلا تفوت صفة المقابلة الدالة على الإحاطة[(١)]



أسماء الله تعالى ليست محصورة بعدد

أسماء الله ليست محصورة بعدد معين، والدليل على ذلك قوله ﷺ في الحديث الصحيح: «**اللهم إني عبدك وابن عبدك ابن أمتك**»، إلى أن قال: «**أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك**»[(٢)]، وما استأثر الله به في علم الغيب؛ لا يمكن أن يعلم به، وما ليس معلومًا ليس محصورًا.

وأما قوله ﷺ: «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا، من أحصاها دخل الجنة**»[(٣)]، فليس معناه أنه ليس له إلا هذه الأسماء، لكن معناه: أن من أحصى من أسمائه هذه التسعة والتسعين؛ فإنه يدخل الجنة، فقوله: «من أحصاها» تكميل للجملة

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (ص/ ١١٩)، ومجموع الفتاوى (٨/ ١٤٩).

(٢) أخرجه: أحمد (٣٧١٢)، وابن أبي شيبة (٢٩٩٣٠)، والبزار (١٩٩٤)، وابن حبان (٩٧٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ١٦٩) رقم (١٠٣٥٢)، وفي «الدعاء» (١٠٣٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧، ٨)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٩٩) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) أخرجه: البخاري (٢٧٣٦)، ومسلم (٢٦٧٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الأولى، وليست استئنافية منفصلة، ونظير هذا قول العرب: عندي مئة فرس أعددتها للجهاد في سبيل الله، فليس معناه أنه ليس عنده إلا هذه المئة، بل هذه المئة معدة لهذا الشيء.

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (اتفاق أهل المعرفة في الحديث على أن عدها وسردها لا يصح عن النبي ﷺ)[1]، وصدق رحمه الله، بدليل الاختلاف الكبير فيها، فمن حاول تصحيح هذا الحديث؛ قال: إن هذا أمر عظيم، لأنها توصل إلى الجنة، فلا يفوت على الصحابة أن يسألوه ﷺ عن تعيينها، فدل هذا على أنها قد عينت من قبله ﷺ، لكن يجاب عن ذلك: بأنه لا يلزم، ولو كان كذلك لكانت هذه الأسماء التسعة والتسعون معلومة أشد من علم الشمس، ولنقلت في الصحيحين وغيرهما، لأن هذا مما تدعو الحاجة إليه وتلح بحفظه، فكيف لا يأتي إلا عن طريق واهية، وعلى صور مختلفة، فالنبي ﷺ لم يبينها لحكمة بالغة، وهي أن يطلبها الناس ويتحروها في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ حتى يتبين الحريص من غير الحريص.

وليس معنى إحصائها أن تكتب في رقاع، ثم تكرر حتى تحفظ، ولكن معنى ذلك:

أولًا: الإحاطة بها لفظًا.

ثانيًا: فهمها معنًى.

ثالثًا: التعبد لله بمقتضاها، ولذلك وجهان:

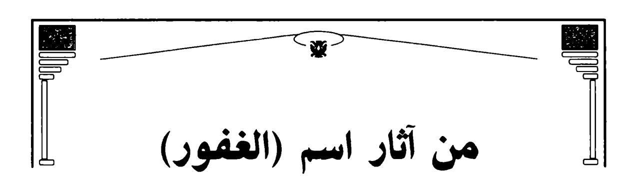
الوجه الأول: أن تدعو الله بها، لقوله تعالى: ﴿فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ﴾ [الأعراف: ١٨٠]،

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فتعيينها ليس من كلام النبي ﷺ باتفاق أهل المعرفة بحديثه) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٨٢).

بأن تجعلها وسيلة إلى مطلوبك، فتختار الاسم المناسب لمطلوبك، فعند سؤال المغفرة؛ تقول: (يا غفور اغفر لي)، وليس من المناسب أن تقول: (يا شديد العقاب اغفر لي)، بل هذا يشبه الاستهزاء، بل تقول: أجرني من عقابك.

الوجه الثاني: أن تتعرض في عبادتك لما تقتضيه هذه الأسماء، فمقتضى الرحيم: الرحمة، فاعمل العمل الصالح الذي يكون جالبًا لرحمة الله، هذا هو معنى إحصائها، فإذا كان كذلك: فهو جدير لأن يكون ثمنًا لدخول الجنة[(١)]



من آثار اسم (الغفور)

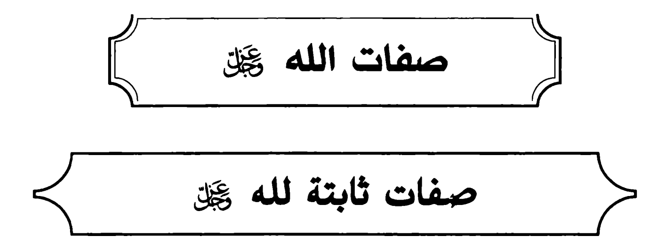
قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرۡجُونَ رَحۡمَتَ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [البقرة: ٢١٨].

قد يقول قائل: ما محل ذكر اسم الله «الغفور» هنا، مع أن هؤلاء قاموا بأعمال صالحة؟

الجواب: أن القائم بالأعمال الصالحة قد يحصل منه شيء من التفريط، والتقصير؛ ولذلك شرع للمصلي أن يستغفر الله ثلاثًا بعد السلام؛ وأما ذكر «الرحيم» فواضح مناسبته؛ لأن كل هذه الأعمال التي عملوها من آثار رحمته؛ وسبق الكلام على هذين الاسمين الكريمين[(٢)]

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٢٢-١٢٤).

(٢) تفسير سورة البقرة (٣/ ٦٤، ٦٥).

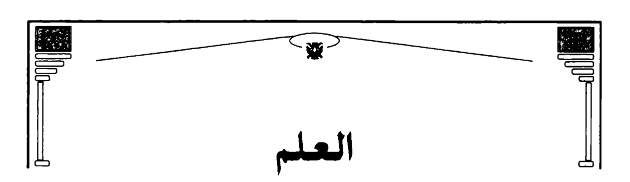


صفات الله عز وجل

صفات ثابتة لله عز وجل

اعلم أخي الكريم رعاك الله؛ أن من أصول الإيمان: هو الاعتقاد الجازم بأن الله تعالى متصف بجميع صفات الكمال، ومنزه عن جميع صفات النقص، وأنه منفرد عن جميع الكائنات، ولا يكون ذلك إلا بإثبات ما أثبته لنفسه من الصفات أو أثبته له رسوله ﷺ، من غير تحريف لألفاظها أو معانيها، ولا تعطيل بنفيها أو نفي بعضها عن الله سبحانه، ومن دون تكييفها بتحديد كنهها وإثبات كيفية معينة لها، ولا تشبيهها بصفات المخلوقين.

وقد أبان الشيخ رحمه الله بعض هذه الصفات بطريقة لا نظير لها، من حيث الإثبات والرد على أهل الزيغ والضلال، فرحمه الله رحمة الأبرار.



العلم

علم الله عام في كل شيء، حتى بما نعمل، وعلم الله بما نعمل علم سابق على عملنا ولا شك؛ لأن الله سبحانه قال: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠].

فإن قال قائل: أليس الله يقول: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [محمد: ٣١]، ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟

مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] قلنا: بلى قال الله هذا، والذي قال هذا هو الذي قال: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، إذًا: كيف نجمع؟

الجواب: نقول: الطريقة السليمة هنا أن تؤمن بهذا وهذا، ولا تحاول إثبات أن هناك تعارضًا، فتقول: نحن نؤمن بأن الله سبحانه يعلم ما نعمل من قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، بل من قبل ذلك أيضًا، لكن الكتابة كانت قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وتؤمن بأن الله تعالى يبتلينا ويختبرنا ليعلم، لكن قد لا تطمئن النفس إلى الاستسلام المجرد، فنقول: علم الله سبحانه الذي يكون بعد عملنا وبعد اختبارنا علم يترتب عليه الثواب أو العقاب؛ لأنه لا يمكن أن يثاب العبد أو يعاقب إلا إذا امتحن، أما علمه السابق فهو سبحانه عالم بأنه سيمتحننا، وأننا سنعمل أو نترك، لكن إذا وقع الابتلاء والامتحان ثم خالف الإنسان أو وافق فهذا هو العلم الذي يترتب عليه الثواب والعقاب، يعني: يترتب عليه الجزاء، فهذا هو العلم الذي قيد بالابتلاء والاختبار.

وفرق بعض العلماء بفرق آخر فقال: علم الله سبحانه بما لم نعمل علم بأنه سيكون، وعلمه بما عملناه علم بأنه كان، فتعلق العلم الأول بما يكون علم بشيء لم يقع، وتعلق العلم بما كان علم بأنه قد وقع، وهذا لا بأس به، ولكن العمدة الأول.

فعلم الله تعالى محيط بكل شيء جل وعلا، محيط بالظاهر والباطن، بالماضي والمستقبل، بالواجب والممكن والمستحيل، ولهذا لا شيء أعم من العلم فيما يحضرني الآن، فالعلم شامل جدًا، فهو يتعلق بالماضي والمستقبل.

ومن ذلك قول موسى عليه الصلاة والسلام: حين سأله فرعون ما بال القرون الأولى ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢] سبحان الله! ﴿لَّا يَضِلُّ﴾ جهلًا ﴿وَلَا يَنسَى﴾ ذكرًا، بل هو جل وعلا عالم بكل شيء، ولا ينسى الماضي، بينما العالم سوى الله أهل للنسيان، كذلك علم الله ﷻ محيط بالظاهر والباطن: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾ [سورة ق: ١٦] ولا شيء أخفى من هذا، فما توسوس به نفسك وتحدثك به فالله تعالى يعلم به، وأما الظاهر فظاهر علم الله به، وكذلك علم الله محيط بالواجب والممكن والمستحيل.

أما المستحيل: فقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] هذا خبر عن علم، ومن المعلوم أنه لا يمكن أن يكون في السموات والأرض آلهة سوى الله، ومستحيل غاية الاستحالة، فهذا خبر عن مستحيل صادر عن علم.

أما العلم بالواجب: فعلم الله تعالى بنفسه، وبماله من الأسماء والصفات، فإن هذا من العلم بالواجب، وهو أعلم بنفسه من غيره.

وأما تعلقه بالممكن: فعلمه بما يحدث في الكون، فكل ما يحدث في الكون غير ما يتعلق بالله ﷻ، فهو ممكن؛ لأن الكون كله حادث بعد أن لم يكن «**كان الله تعالى ولم يكن شيء قبله**»(١)، وفي لفظ: «**لم يكن شيء غيره**»(٢)، فكل الكون حادث، وقابل للزوال؛ لأن كل حادث قابل للزوال، بدليل عدمه قبل وجوده، وكلمة «**قابل**» ليس معناها أن كل موجود فانٍ، لكنه قابل للفناء،

---

(١) أخرجه: البخاري (٧٤١٨) عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: البخاري (٣١٩١) عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

وإنما قلنا ذلك لئلا يرد علينا مسألة الروح، فالروح مخلوقة بعد العدم، لكنها باقية لا تفنى، والولدان والحور في الجنة مخلوقة، ولكنها لا تفنى، بل تبقى أبد الآبدين، والجنة أيضًا مخلوقة وتبقى أبد الآبدين، والنار مخلوقة وتبقى أبد الآبدين؛ ولهذا نقول: كل موجود قابل للزوال لا أنه زائل؛ لأن من المخلوقات شيئًا لا يزول، لكن كونه حادثًا بعد أن لم يكن دليل على أنه من أقسام الممكن القابل للعدم والوجود.

ووجه ذلك: أنه لو لم يكن قابلًا للوجود لم يوجد، ولو لم يكن قابلًا للعدم لم يعدم أولًا

المهم: أن علم الله محيط بكل شيء، وإيماننا بعلم الله ليس أن نؤمن بهذه الصفة العظيمة الواسعة الشاملة، لكن المهم أن نحذر من أن يعلم في قلوبنا ما لا يرضاه عنا، أو أن يعلم من أفعالنا ما لا يرضاه عنا، أو من أقوالنا ما لا يرضاه عنا، أو مما نترك ما لا يرضاه عنا، هذا هو المهم، ولهذا يجب أن يركز طالب العلم على الفوائد المسلكية التي تستفاد من أسماء الله وصفاته، لا على أقسامها وتقسيمها وعمومها وشمولها، وأهم شيء أن تُعدل من منهجك ومسلكك، ولهذا قال الله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] أن تعبدوه بمقتضى هذه الأسماء، وقال النبي ﷺ: «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة**»[١] ومن إحصائها: التعبد لله بمقتضاها، وفقنا الله إلى ذلك.

فإن قال قائل: هذه الآية ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُۥٓ

(١) سبق تخريجه.

﴿أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلْغَيْبِ﴾ [المائدة: ٩٤] سياقها يدل على تجدد العلم لله ﷻ؛ لأنه قال: ﴿لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَىْءٍ﴾، ثم قال: ﴿لِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلْغَيْبِ﴾، وهو جلَّ وعلا عالم بذلك قبل أن يخلق هذا، وقبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وهذا إشكال واقع يشكل على كثير من الناس، فالله ﷻ يقول: ﴿لِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلْغَيْبِ﴾، أليس الله قد علم؟

الجواب: بلى، قد علم. **والجواب عن ذلك من وجهين:**

الوجه الأول: أن علم الله بالشيء قبل وقوعه علم بأنه سيقع، وعلمه بعد وقوعه علم بأنه واقع، وفرق بين كون الشيء معلومًا قبل أن يقع، ومعلومًا بعد أن يقع.

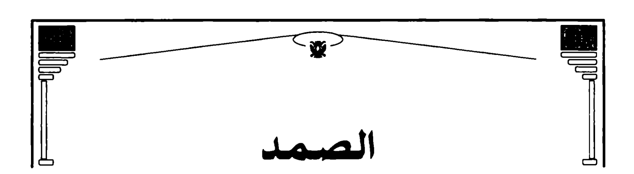
فإن قال قائل: هذا مُسَلَّمٌ في علم الإنسان، فإن الإنسان إذا علم بأن الشيء سيقع غدًا فهذا علم، لكن إذا وقع صار علمه الثاني أقوى من علمه الأول؛ لأن علمه الأول علم يقين، وعلمه الثاني عين يقين، ومعلومٌ أن الإنسان يتجدد علمه ويقوى علمه تارة، ويضعف تارة، لكن علم الله واحد؟

الجواب: نحن لا نقول: إن الله ﷻ إذا عَلِمَهُ واقعًا ازداد علمه بذلك؟ أبدًا، هو عالم به؛ لكن عالم به أنه وقع لا أنه سيقع؛ لأن العلم الأول لا يترتب عليه جزاء بالنسبة للعبد، والعلم الثاني: يترتب عليه جزاء.

أما الوجه الثاني فنقول: علمه السابق لما وقع علم بأنه سيقع، ولكنه لا يترتب على هذا العلم أي ثواب أو عقاب، لكن متى يترتب الثواب والعقاب؟

الجواب: إذا عمل العبد، فيكون علمه الثاني الذي بعد وقوع الشيء علمًا يترتب عليه الثواب والعقاب، ويتعين الجواب بهذا؛ لئلا يظن الجاهل أن علم

الله يتجدد، ونحن نعلم أن علم ربنا ﷻ لم يزل ولا يزال موجودًا[(١)]



الصمد

ما معنى الصمد؟

قيل: إن ﴿ٱلصَّمَدُ﴾: هو الكامل، في علمه، في قدرته، في حكمته، في عزته، في سؤدده، في كل صفاته. وقيل: ﴿ٱلصَّمَدُ﴾: الذي لا جوف له، يعني لا أمعاء ولا بطن، ولهذا قيل: الملائكة صمد، لأنهم ليس لهم أجواف، لا يأكلون ولا يشربون. هذا المعنى روي عن ابن عباس رضي الله عنهما[(٢)]، ولا ينافي المعنى الأول، لأنه يدل على غناه بنفسه عن جميع خلقه.

وقيل ﴿ٱلصَّمَدُ﴾: بمعنى المفعول، أي: المصمود إليه، أي الذي تصمد إليه الخلائق في حوائجها، بمعنى: تميل إليه وتنتهي إليه وترفع إليه حوائجها، فهو بمعنى الذي يحتاج إليه كل أحد.

هذه الأقاويل لا ينافي بعضها بعضًا فيما يتعلق بالله ﷻ، ولهذا نقول: إن المعاني كلها ثابتة، لعدم المنافاة فيما بينها.

ونفسره بتفسير جامع فنقول: ﴿ٱلصَّمَدُ﴾: هو الكامل في صفاته الذي افتقرت إليه جميع مخلوقاته، فهي صامدة إليه.

---

(١) تفسير سورة النساء (٢/ ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٨٦-٣٨٨)، وتفسير سورة المائدة (٢/ ٣٨٢، ٣٨٣)، وتفسير سورة الأنعام (ص/ ١٤٩، ١٥٠).

(٢) أخرجه: ابن أبي عاصم في «السنة» (٦٦٥)، والطبري في «التفسير» (٢٤/ ٧٣١) بسند ضعيف.

وحينئذٍ يتبين لك المعنى العظيم في كلمة ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ : أنه مستغن عن كل ما سواه، كامل في كل ما يوصف به، وأن جميع ما سواه مفتقر إليه.

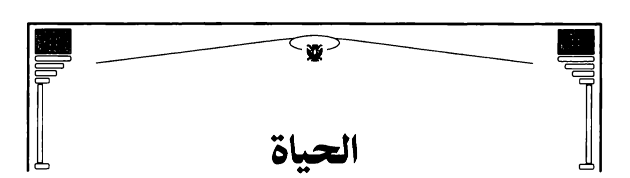
فلو قال لك قائل: إن الله استوى على العرش، هل استواؤه على العرش بمعنى أنه مفتقر إلى العرش، بحيث لو أزيل لسقط؟.

فالجواب: لا، كلا، لأن الله صمد كامل غير محتاج إلى العرش، بل العرش والسماوات والكرسي والمخلوقات كلها محتاجة إلى الله، والله في غنى عنها، فنأخذه من كلمة ﴿ٱلصَّمَدُ﴾.

لو قال قائل: هل الله يأكل أو يشرب؟.

أقول: كلا، لأن الله صمد.

وبهذا نعرف: أن ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ كلمة جامعة لجميع صفات الكمال لله، وجامعة لجميع صفات النقص في المخلوقات، وأنها محتاجة إلى الله ﷻ[1]



الحياة

قوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨] يقولون: إن الحكم إذا علق بوصف، دل عليه ذلك الوصف.

لو قال قائل: لماذا لم تكن الآية: وتوكل على القوي العزيز؛ لأن القوة والعزة أنسب فيما يبدو؟!

فالجواب: أنه لما كانت الأصنام التي يعتمد عليها هؤلاء بمنزلة الأموات،

---

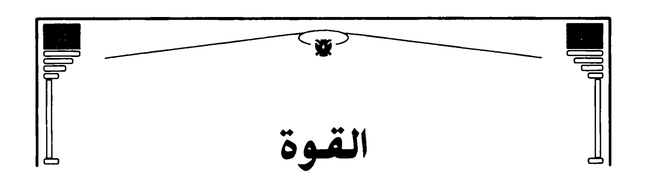
(١) شرح العقيدة الواسطية (ص/ ١٦٠، ١٦١)، ومجموع الفتاوى (٨/ ١٣٠، ١٣١).

كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ۝٢٠ أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖۖ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ﴾ [النحل: ٢٠، ٢١]، فقال: توكل على من ليس صفته كصفة هذه الأصنام، وهو الحي الذي لا يموت، على أنه قال في آية أخرى: ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الشعراء: ٢١٧]، لأن العزة أنسب في هذا السياق.

ووجه آخر: أن الحي اسم يتضمن جميع الصفات الكاملة في الحياة، ومن كمال حياته ﷻ: أنه أهل لأن يعتمد عليه.

وقوله: ﴿لَا يَمُوتُ﴾، يعني لكمال حياته لا يموت، فيكون تعلقها بما قبلها المقصود به إفادة أن هذه الحياة كاملة لا يلحقها فناء.

في هذه الآية من أسماء الله: الحي، وفيها من صفاته: الحياة، وانتفاء الموت المتضمن لكمال الحياة، ففيها صفتان واسم[1].



القوة

قال تعالى: ﴿وَلَوۡلَآ إِذۡ دَخَلۡتَ جَنَّتَكَ قُلۡتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ﴾ [الكهف: ٣٩].

قوله تعالى: ﴿لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ﴾: ﴿لَا﴾: نافية للجنس. و﴿قُوَّةَ﴾: نكرة في سياق النفي، فتعم، والقوة صفة يتمكن بها الفاعل من فعل ما يريد بدون ضعف.

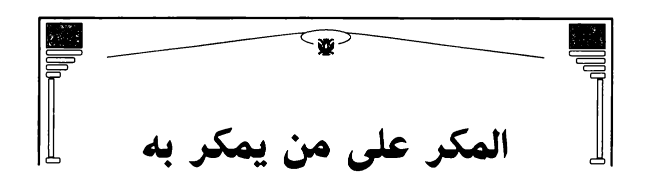
(١) شرح العقيدة الواسطية (ص/ ١٨٧)، ومجموع الفتاوى (٨/ ١٥٢).

فإن قيل: ما الجمع بين عموم نفي القوة إلا بالله، وبين قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾ [الروم: ٥٤]، **وقال عن عاد:** ﴿وَقَالُوا۟ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً ۖ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ۖ﴾ [فصلت: ١٥]، **ولم يقل: لا قوة فيهم، فأثبت للإنسان قوة؟**

فالجواب: أن الجمع بأحد الوجهين:

الأول: أن القوة التي في المخلوق كانت من الله ﷻ، فلولا أن الله أعطاه القوة، لم يكن قويًا، فالقوة التي عند الإنسان مخلوقة لله، فلا قوة في الحقيقة إلا بالله.

الثاني: أن المراد بقوله: ﴿لَا قُوَّةَ﴾: أي: لا قوة كاملة إلا بالله ﷻ(١)



المكر على من يمكر به

في قول الله ﷻ: ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ۖ﴾ [آل عمران: ٥٤]، من صفات الله: إثبات المكر لله ﷻ.

فهل المكر على حقيقته؟ أو هو عبارة عن المجازات على مكر، فسمي المجازات على المكر مكرًا؛ من باب المقابلة اللفظية لا المعنوية، فهو كقوله: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤]، **والمقتص لنفسه لا يسمى معتديًا لكنه يشبهه في اللفظ من باب المقابلة اللفظية لا المعنوية، أو أنه مكر حقيقي؟**

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (ص/ ٢١٤)، ومجموع الفتاوى (٨/ ١٧٥).

والصحيح في هذا: أن الله تعالى يوصف بما وصف به نفسه، ولسنا أعلم بالله من نفسه، هو أعلم بنفسه وأصدق قيلًا وأحسن حديثًا، ولكنه يجب أن ينزه عن كل نقص.

فالمكر هل هو من صفات النقص على سبيل الإطلاق، يعني ليس فيه مدح إطلاقًا؟ أو هو نقص في حال دون حال؟.

الجواب: الثاني هو الحقيقة، أن المكر في مقام المكر مدح وصفة كمال، والمكر في غير موضعه صفة نقص، لأن المكر في غير موضعه خيانة، والخيانة صفة ذم، ولهذا لم يصف الله بها نفسه حتى في باب المقابلة، ﴿وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأنفال: ٧١]، ولم يقل: فخانه، لأن الخيانة صفة ذم مطلقًا، بخلاف ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ فقابل الله مكرهم بمكر، ولم يقابل خيانتهم بخيانة.

إذن نقول: يجب أن نصف الله بما وصف به نفسه من المكر في الحال التي وصف الله نفسه فيها بالمكر، وذلك في مقابلة مكر أعدائه.

فنقول: إن الله يمكر بمن يمكرون به وبرسله وبآياته، أما أن نصف الله بالمكر على الإطلاق فنقول:

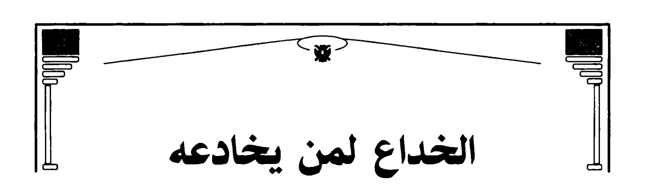
إن الله ماكر ونطلق، فهذا لا يجوز، لماذا؟ لاحتمال النقص، لأن المكر كما قلنا: ليس كمالًا في كل حال، ولا نقصًا في كل حال، فإذا أطلق صار قابلًا لأن يكون نقصًا، فإذا قيدت بالحال التي يكون فيها كمالًا لم يحتمل أن يكون نقصًا.

إذًا نقول: المكر يوصف الله به لا على سبيل الإطلاق، ولكن في الحال التي وصف الله نفسه فيها به، ولهذا جاء في الحديث: «**الحرب**

خدعة»[١]، وكل يعرف أن الخدعة في الحرب كمال وليست بنقص، فالمكر في موضعه مدح وكمال.

والمكر من الصفات الذاتية أو الفعلية؟.

الفعلية، لأنها تتعلق بمشيئته، وكل صفة من صفات الله لها سبب فهي متعلقة بالمشيئة، لأن مقدر السبب هو الله، فإذا قدّر السبب فقد شاء ه، ويترتب عليه ما يترتب من الصفات[٢]



الخداع لمن يخادعه

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢].

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ يعني: أن الله يقابل خداعهم بخداع من عنده، ومخادعته إياهم: أنه يملي لهم حتى يستمروا على هذا ويستمرئوه، فيبقون كفارًا مع شياطينهم، ومسلمين مع المؤمنين، ويعصمون بهذا النفاق دماءهم وأموالهم، وهذا هو خداع الله تعالى لهم، أنه يملي لهم ليستمروا في نفاقهم، ثم بالتالي يختم لهم بسوء الخاتمة.

وفي الآية: إثبات الخداع لله ﷻ؛ أي: أنه جل وعلا يخدع من يخادعه، لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾.

---

(١) أخرجه: البخاري (٣٠٢٩)، ومسلم (١٧٣٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) تفسير سورة آل عمران (١/٣١٨-٣٢١).

وهل الخداع صفة ذم أو صفة مدح؟

في ذلك تفصيل: إن كان في مقابلة من يخادع: فهو صفة مدح؛ لأنه يدل على قوة المخادع؛ لأنه أشد مكرًا من عدوه وأشد خداعًا، كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَسۡرَعُ مَكۡرًاۚ﴾ [يونس: ٢١]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤].

أما إذا كان ليس له سبب، وكان خداعًا في موضع الائتمان: فإنه لا يسمى خداعًا، وإنما يسمى خيانةً، وهذا عيب بكل حال، ولهذا لا يوصف الله بالخائن إطلاقًا، حتى الذين يخونون الله لا يقابلهم الله بالخيانة، كما قال تعالى: ﴿فَقَدۡ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبۡلُ فَأَمۡكَنَ مِنۡهُمۡۗ﴾ [الأنفال: ٧١] فقال: ﴿فَأَمۡكَنَ مِنۡهُمۡۗ﴾ ولم يقل: فخانهم، ووجه ذلك: أن الخيانة خداع في موضع الائتمان.

حتى إن الرسول ﷺ قال: «**لا تخن من خانك**»(١) لأن هذا ذم، فلا يوصف الله به.

فإن قال قائل: هل يوصف الله بالخداع مطلقًا فيقال: إن الله مخادع؟

فالجواب: لا يوصف به إلا في مقابلة خداع أعدائه، وكذلك المكر، والكيد، والاستهزاء ونحوها من الصفات التي تكون مدحًا في حال دون حال، فإنه لا يجوز أن يوصف الله بها على سبيل الإطلاق، وعلى هذا نقول:

المعاني والأوصاف إما أن تكون كمالًا محضًا: فهذا يوصف الله به.

---

(١) أخرجه: أبو داود (٣٥٣٥)، والترمذي (١٢٦٤)، والدارمي (٢٦٣٩)، والبزار (٩٠٠٢)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٨٣١)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٥٩٥)، والدارقطني (٢٩٣٦)، والحاكم (٢/ ٤٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٧١)، وفي «الشعب» (٤٨٧٣)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٦٠) قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود والترمذي» عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وإما أن تكون ذمًا ونقصًا محضًا: فهذا لا يوصف الله به مطلقًا.

وإما أن تكون مدحًا في حال وذمًا في حال: فهذا يوصف الله به حين يكون مدحًا، ولا يوصف به حين يكون ذمًا.

وعلى هذا: لو أن أحدًا وصف الله بالعجز لقلنا: إن هذا حرام بكل حال؛ لأن العجز صفة ذم، وكذلك لو وصفه بالخيانة قلنا: هذا حرام بكل حال؛ لأن الخيانة ذم بكل حال، والكلام كمال فيوصف الله بأنه متكلم، ومريد كذلك: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]لأن كل هذه صفات كمال[(١)]



الانتقام من المجرمين

هل المنتقم من جنس الماكر، والمستهزئ؟

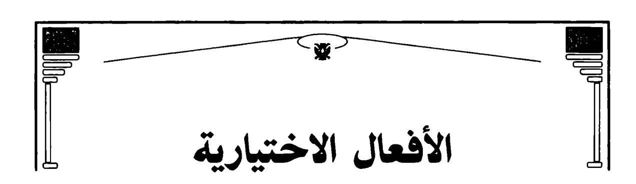
الجواب: مسألة (المنتقم) اختلف فيها العلماء؛ منهم من يقول: إن الله لا يوصف به على سبيل الإفراد، وإنما يوصف به إذا اقترن بـ(العفو)؛ فيقال: (العفوُّ المنتقم)؛ لأن (المنتقم) على سبيل الإطلاق ليس صفة مدح إلا إذا قُرِن بـ(العفوّ)؛ ومثله أيضًا (المُذِل) قالوا: لا يوصف الله ﷻ به على سبيل الإفراد إلا إذا قُرِن بـ(المُعِز)؛ فيقال: (المعزُّ المُذل)؛ ومثله أيضًا (الضار): قالوا: لا يوصف الله ﷻ به على سبيل الإفراد إلا إذا قُرِن (بالنافع)؛ فيقال: (النافع الضار)؛ ويسمون هذه: الأسماء المزدوجة.

ويرى بعض العلماء أنه لا يوصف به على وجه الإطلاق،ولو مقرونًا بما

---

(١) تفسير سورة النساء (٢/ ٣٦١، ٣٦٢).

يقابله،أي إنك لا تقول: (العفوّ المنتقم)؛ لأنه لم يرد من أوصاف الله ﷻ (المنتقم)؛ وليست صفة كمال بذاتها؛ إلا إذا كانت مقيدة بمن يستحق الانتقام؛ ولهذا يقول ﷻ: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢]، وقال ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ [آل عمران: ٤]؛ وهذا هو الذي يرجحه شيخ الإسلام ابن تيمية؛ والحديث الذي ورد في سرد أسماء الله الحسنى، وذُكر فيه المنتقم غير صحيح؛ بل هو مدرج؛ لأن هذا الحديث فيه أشياء لم تصح من أسماء الله؛ وحذف منها أشياء هي من أسماء الله،مما يدل على أنه ليس من كلام الرسول ﷺ(١)



الأفعال الاختيارية

قيام الأفعال الاختيارية ثابتة لله ﷻ، وأن الله يوصف بصفات الأفعال المتعلقة بمشيئته، لقوله: ﴿يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٧٣] فالإيتاء فعل عُلِّق بالمشيئة، فنؤمن بأن الله له أفعال يفعلها، ، ويحدثها تتعلق بمشيئته، ففيه رد على المعطلة؛ الذين قالوا: إن الله تعالى لا يوصف بالصفات الفعلية الاختيارية، لأنه لا يوجد عندهم صفة لله تتعلق بالمشيئة، كل الصفات أزلية، فليس هناك صفات تحدث بمشيئة الله، وهذه الآية ترد عليهم، لأنهم يقولون: عن الله لا يفعل، يقولون: إن الله لا يستوي على العرش استواء فعليًا، ولا ينزل للسماء الدنيا، ولا يأتي للفصل بين عباده!.

قالوا: لأن الحوادث لا تقوم إلا بحادث، والله تعالى ليس بحادث، الله أزلي أبدي ﷻ، فإذا أثبتت له الأفعال الاختيارية المتعلقة بالمشيئة؛أثبت قيام

(١) تفسير سورة البقرة (١/ ٥٦).

فعل حادث به، ولا يقوم الحادث إلا بحادث!.

والجواب:

أن هذه القضية أو هذا الحكم حكم عقلي معارض للنص، لأنه يتضمن رد كل نص يدل على قيام الأفعال الاختيارية بالله، وما تضمن رد النصوص فهو باطل، لأن ما تضمن رد الحق فهو باطل.

إن هذه القضية أو القاعدة التي ذكرتم قاعدة باطلة، فإن الأفعال تأتي بعد الفاعل، ولا يلزم أن تكون قديمة بقدمه، ولا يلزم أن يكون حادثًا بحدوثها، ولذلك نحن نأكل اليوم، وأكلنا بالأمس، وما قبل أمس، فهل يلزم إذا أكلنا اليوم أننا لم نوجد إلا اليوم؟إن وجودنا يسبق أفعالنا، فكذلك أفعال الله اختيارية، وجود الله سابق عليها، ولا يلزم أن نقول: إذا أثبتنا الأفعال الحادثة فقد أثبتنا حدوث الفاعل أبدًا، فهذه الملازمة العقلية ملازمة باطلة لذاتها، وهي أيضًا ملازمة باطلة لمصادمتها للنصوص(١)

* **الأفعال ثابتة لله ﷻ، أي أنه تعالى يفعل ما شاء متى شاء كيف شاء؛ ومن أهل البدع من ينكر ذلك؛ زعمًا منه أن الأفعال حوادث؛ والحوادث لا تقوم إلا بحادث، فلا يجيء، ولا يستوي على العرش، ولا ينْزل، ولا يتكلم، ولا يضحك، ولا يفرح، ولا يعجب؛ وهذه دعوى فاسدة، من وجوه:**

الأول: أنها في مقابلة نص؛ وما كان في مقابلة نص فهو مردود على صاحبه.

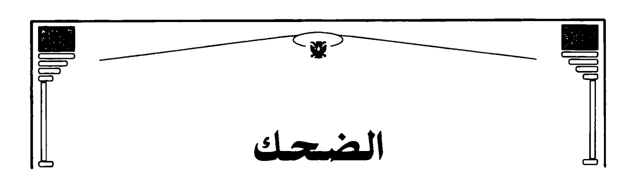
الثاني: أنها دعوى غير مسلَّمة؛ فإن الحوادث قد تقوم بالأول الذي ليس قبله شيء.

---

(١) تفسير سورة آل عمران (١/٤١٦، ٤١٧).

الثالث: أن كونه تعالى فعالًا لما يريد من كماله، وتمام صفاته؛ لأن من لا يفعل: إما أن يكون غير عالم، ولا مريد؛ وإما أن يكون عاجزًا؛ وكلاهما وصفان ممتنعان عن الله ﷻ.

فتَعَجبْ كيف أُتي هؤلاء من حيث ظنوا أنه تنزيه لله عن النقص؛ وهو في الحقيقة غاية النقص!!! فاحمد ربك على العافية، واسأله أن يعافي هؤلاء مما ابتلاهم به من سفه في العقول، وتحريف للمنقول[1]



الضحك

عن أبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يضحك الله لرجلين، يقتل أحدهما الآخر، كلاهما يدخل الجنة**»[2]

ففي هذا إثبات الضحك لله ﻷ، وهو ضحك حقيقة، لكنه لا يماثل ضحك المخلوقين؛ ضحك يليق بجلاله وعظمته، ولا يمكن أن نمثله، لأننا لا يجوز أن نقول: إن لله فمًا أو أسنانًا أو ما أشبه ذلك، لكن نثبت الضحك لله على وجه يليق به ﷻ.

فإذا قال قائل: يلزم من إثبات الضحك أن يكون الله مماثلًا للمخلوق!.

فالجواب: لا يلزم أن يكون مماثلًا للمخلوق؛ لأن الذي قال:

(١) تفسير سورة البقرة (١/١١٦، ١١٧).

(٢) أخرجه: البخاري (٢٨٢٦)، ومسلم (١٨٩٠).

«**يضحك**»: هو الذي أُنزل عليه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

ومن جهة أخرى: فالنبي عليه الصلاة والسلام لا يتكلم في مثل هذا إلا عن وحي؛ لأنه من أمور الغيب، ليس من الأمور الاجتهادية التي قد يجتهد فيها الرسول عليه الصلاة والسلام، ثم يقره الله على ذلك أو لا يقره، ولكنه من الأمور الغيبية التي يتلقاها الرسول عليه الصلاة والسلام عن طريق الوحي.

لو قال قائل: المراد بالضحك الرضى؛ لأن الإنسان إذا رضي عن الشيء؛ سر به وضحك، والمراد بالرضى الثواب أو إرادة الثواب!!؛ كما قال ذلك أهل التعطيل.

فالجواب أن نقول: هذا تحريف للكلم عن مواضعه؛ فما الذي أدراكم أن المراد بالرضى الثواب؟!

فأنتم الآن قلتم على الله ما لا تعلمون من وجهين:

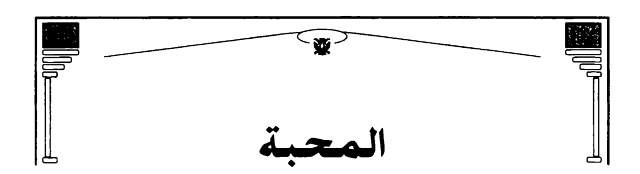
الوجه الأول: صرفتم النص عن ظاهره بلا علم.

الوجه الثاني: أثبتم له معنى خلاف الظاهر بلا علم.

ثم نقول لهم: الإرادة؛ إذا قلتم: إنها ثابتة لله ﷻ؛ فإنه تنتقض قاعدتكم؛ لأن للإنسان إرادة؛ كما قال تعالى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، فللإنسان إرادة، بل للجدار إرادة؛ كما قال تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧]؛ فأنتم إما أن تنفوا الإرادة عن الله ﷻ كما نفيتم ما نفيتم من الصفات، وإما أن تثبتوا لله ﷻ ما أثبته لنفسه، وإن كان للمخلوق نظيره في الاسم لا في الحقيقة[1]

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (ص/ ٣١١-٣١٣)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٤٠٧-٤٠٩).



المحبة

الله تعالى يحب محبة حقيقية، ولكن هل هي كمحبتنا للشيء؟

الجواب: لا، حتى محبة الله لنا ليست كمحبتنا لله، بل هي أعلى وأعظم، وإذا كنا الآن نشعر بأن أسباب المحبة متنوعة، وأن المحبة تتبع تلك الأسباب وتتكيف بكيفيتها، فكيف بمحبة الخالق؟! لا يمكن إدراكها.

الآن نحب الأكل، ونحب من الأكل نوعًا نقدمه على نوع، وكذلك يقال في الشرب، ونحب الجلوس إلى الأصحاب، ونحب الوالدين، ونحب النساء، فهل هذه المحبات في كيفيتها وحقيقتها واحدة؟

الجواب: لا، تختلف.

فمحبة الخالق ﷻ لنا ليست كمحبتنا إياه، بل هي أعظم وأعظم، لكنها حقيقية.

زعم أهل التعطيل الذين حكموا على الله بعقولهم وقالوا: ما وافق عقولنا من صفات الله تعالى أثبتناه؛ وما لا فلا، ولهذا قاعدتهم في هذا، يقولون: ما أقرته عقولنا من صفات الله أقررناه، وما خالف عقولنا نفيناه، وما لم توافقه ولم تخالفه فأكثرهم نفاه، وقالوا: لا يمكن أن نثبته حتى يشهد العقل بثبوته، وبعضهم توقف فيه.

وأقربهم إلى الورع: الذين توقفوا، ومع ذلك فلم يسلكوا سبيل الورع، إذ سبيل الورع: أن نثبت ما أثبته الله تعالى لنفسه مطلقًا، سواء أدركته عقولنا

أم لا، وأن ننفي ما نفاه الله تعالى عن نفسه مطلقًا، سواء أثبتته عقولنا أو لا، وما لم ترد عقولنا بإثباته أو نفيه نثبته إن أثبته الله تعالى لنفسه، وننفيه إن نفاه الله تعالى عن نفسه. وعلى هذا فمحبة الله تعالى للعباد ثابتة بالقرآن والسنة وإجماع السلف الصالح، قال الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٤] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا﴾ [الصف: ٤]، وآيات متعددة. فيقول أهل العقل الذين حكموا على الله بعقولهم: محبة الله يعني إثابته على العمل!!.

فنقول: الإثابة على العمل أليس من لازمها المحبة؟ لأنه لا يمكن أن يثيب على عمل إلا وهو يحبه، إذ العقل لا يمكن أن يحكم بأن أحدًا يثيب على عمل وهو لا يحب العمل، العقل ينفي هذا، فإذا رجعنا إلى العقل صار العقل دليلًا عليه.

وحينئذٍ يجب أن نثبت المحبة بدون واسطة، فنقول: هي محبة حقيقية.

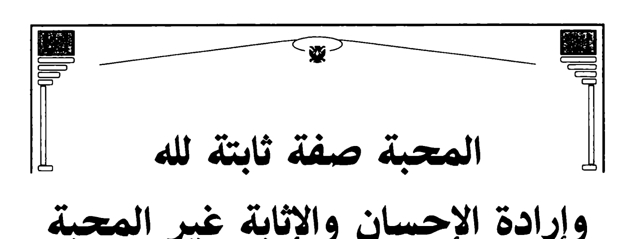
فلو أنكروا المحبة، وقالوا: (إن الله لا يحب) فقد كذبوا القرآن، ولذلك نقول: إنكار حقيقة الصفات: إن كان إنكار تكذيب وجحد فهو كفر، وإن كان إنكار تأويل فهذا فيه تفصيل:

١- إن كان للتأويل مساغ لم يكفر، لكنه خالف طريق السلف، فيكون بهذا الاعتبار فاسقًا مبتدعًا.

٢- وإن كان التأويل لا مساغ له؛ لم يقبل منه أبدًا، ولهذا قال العلماء في الأيمان؛ لو قال شخص: والله لا أشتري الخبز، وذهب واشترى خبزًا، فقلنا له: عليك كفارة، فقال: لا، أنا أردت بالخبز الثوب، فلا يقبل منه، لأن هذا ليس له مساغ في اللغة.

لكن لو قال: والله لا أنام إلا على فراش، ثم خرج إلى الصحراء ونام عليها، وقلنا له: حنثت لأنك لم تنم على فراش، قال: أردت بالفراش الأرض، كما قال الله ﷻ: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ [البقرة: ٢٢] فإنه يقبل، لأن هذا سائغ.

فطريق السلامة، وطريق الأدب مع الله، وطريق الحكمة: أن نثبت لله ما أثبته لنفسه، سواء أدركته عقولنا أم لم تدركه، وأن ننفي ما نفاه الله عن نفسه، سواء أدركته عقولنا أم لم تدركه، وأن نسكت عما سكت الله عنه(١)



المحبة صفة ثابتة لله
وإرادة الإحسان والإثابة غير المحبة

المحبة ثابتة لله ﷻ وأنه يُحِبُ ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤].

وهل المحبة هنا صفة ثابتة لله؟ أو يراد بها إرادة الإحسان أو الإحسان نفسه؟!

الصحيح أنها صفة لله ﷻ، وأن إرادة الإحسان أو الإثابة غير المحبة.

فإن قال قائل: المحبة لا تكون إلا بين متجانسين، ولا مجانسة بين الخالق والمخلوق!.

نقول: هذا غير صحيح أصلًا، فلا يلزم من المحبة تجانس المتحابين، الإنسان يحب بعض السيارات، بعض الإبل، بعض الدور، يحبها محبة حقيقية

---

(١) شرح الأربعين النووية (ص/ ٣٢٠-٣٢٢).

بقلبه، ويكون عنده قلم سائل نظيف فيحبه، فهذه الدعوى دعوى باطلة يكذبها الحس والواقع.

وإذا قالوا: إن المحبة هي ميل الإنسان إلى ما يجلب له المنفعة؛ أو يدفع عنه المضرة.

نقول: هذا أيضًا غير صحيح، وهذا إن قدر أنه لا زم المحبة في المخلوق؛ فليس بلازم المحبة بالنسبة للخالق، لأن الله لا تنفعه طاعة الطائعين، ولا تضره معصية العاصين.

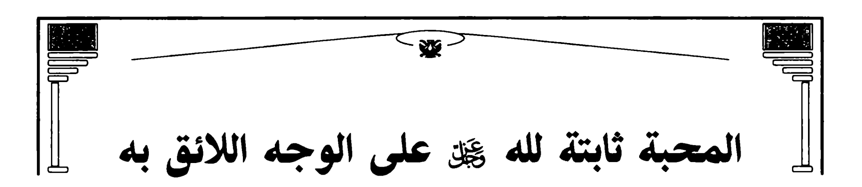
فإن قالوا: العقل لا يدل عليها فلا يجوز إثباتها.

فالجواب عن هذا: أن العقل ليس دليلًا في إثبات صفات الله أو نفيها، فنحن نمنع الاعتماد على العقل في إثبات الصفات أو نفيها، ونقول: من أين لكم أن المدار في إثبات الصفات أو نفيها هو العقل؟!

ثانيًا: أن نقول: هب أن العقل لم يدل عليها؛ فإنه لا ينفيها، لأن دعواكم النفي بأنه لا تكون المحبة إلا بين متجانسين دعوى باطلة، والشرع قد أثبتها، وانتفاء الدليل المعين الذي هو العقل على زعمكم لا يمنع انتفاء المدلول، لأن المدلول قد يثبت بدليل آخر غير ما ذكرتم، فهب أن العقل لم يدل عليه؛ فقد دل عليه السمع -الكتاب والسنة-، فوجب ثبوته، ثبوت المحبة.

ثالثًا: أن نقول: إن العقل قد دل على ثبوت المحبة لله، فإثابة الطائعين تدل على أن الله أحبهم، إذ لا يمكن أن يثيب أحدًا عقلًا إلا وهو يحبه، فتكون إثابة الطائعين دليلًا عقليًا على ثبوت المحبة، كما جعلتم أنتم التخصيص دليلًا على ثبوت الإرادة؛ ولا فرق بينهما، بل إن إثابة الطائعين أدل على المحبة من

دلالة التخصيص على الإرادة، ويجب أن نعلم: أن محبة الله تبارك وتعالى للإنسان ليست محبة لجماله أو لحسن ثيابه أو ما أشبه ذلك كما تكون بين المخلوقين، بل هي محبة لإيمانه وعمله، ولهذا جاء في الحديث: «**إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم**»[(١)]، فالمدار على القلب والعمل، فكلما كان الإنسان أقوى إيمانًا بالله وأكثر عبادة له كان أحب إليه[(٢)].



المحبة ثابتة لله ﷻ على الوجه اللائق به

الأعمال تتفاضل عند الله بالمحبة، فبعضها أحب إلى الله من بعض، وهذه المحبة: هل هي محبة حقيقية؟ أو المراد بها الثواب والأجر؟!

فالجواب: أن جادة أهل السنة والجماعة فيما أضافه الله إلى نفسه: أنه على حقيقته، وأن صرفه إلى غير ظاهره تحريف، وعلى هذا فنقول: إن المحبة محبة حقيقية، ثابتة لله ﷻ على الوجه اللائق به، وليست محبة طلب النفع، أو طلب دفع ضرر، فهي محبة حقيقية، لأن المحبوب فعل ما يرضيه ﷻ فهي محبة كمال ومحبة إحسان.

وأما من أنكر المحبة، وقال: المراد بالمحبة: الثواب، أو إرادة الثواب، فهذا لا شك أنه محرف.

وتعليل بعضهم: بأن المحبة إنما تكون بين شيئين متجانسين، فهذا تعليل

(١) أخرجه: مسلم (٢٥٦٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) تفسير سورة آل عمران (٢/ ١٧٨).

عليل، بل باطل، لأننا نرى أن المحبة تكون بين شيئين بينهما من التضاد ما هو واضح.

فالإنسان -مثلًا- يحب بيته الشرقي دون الغربي، مع أنه كله جماد ليس من جنسه، بل من أبعد الأشياء عنه، وقد يحب الساعة الفلانية أكثر من الساعة الفلانية، وقد ثبت عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال: «**هذا أحد؛ جبل يحبنا ونحبه**»[١]، فأثبت المحبة بين الإنسان والجماد، فكيف لا تثبت المحبة بين الخالق والمخلوق؟

ثم يقال أيضًا: من الأدلة العقلية على ثبوت المحبة لله ﷻ: إثابة الطائعين على طاعتهم، تدل على أن الله يحب الطاعة ويحب المطيع، ولولا المحبة ما أثابه، وهذا دليل عقلي، لا ينكره أحد.

والعجب أن هؤلاء الذين ينكرون المحبة؛ يقولون: إن العقل يمنعها، أو إن العقل لا يدل عليها، لأن لهم طريقين في النفي: فمنهم من قال: إذا كان العقل لا يثبت هذه الصفة فلا تثبتها.

ومنهم من قال: إذا كان العقل ينفي هذه الصفة لا تثبتها، وبينهما فرق.

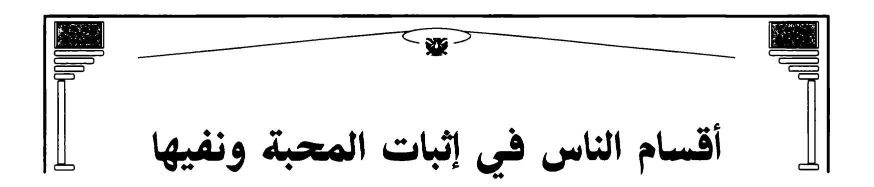
ذاك يقول: إثباتها يتوقف على إثبات العقل لها، فإن لم يثبتها وجب عليكم نفيها.

والثاني يقول: نفيها يتوقف على نفي العقل لها، فإن لم ينفها العقل فلا تنفها[٢]

---

(١) أخرجه: البخاري (٢٨٨٩)، ومسلم (١٣٦٥) عن أنس بن مالك ﷺ.

(٢) التعليق على مسلم (١/ ٢٩٧- ٢٩٩).



أقسام الناس في إثبات المحبة ونفيها

قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

فمحبة الله ﷻ حقيقة ولا مانع منها.

أما قولهم: إن المحبة لا تكون إلا بين متلائمين، ولا ملاءمة بين الخالق والمخلوق!!.

فالجواب عنها أن نقول لهم: إن هذه دعوى باطلة يبطلها الواقع، ألستم تحبون منازلكم وثيابكم ومركوباتكم، ولو أن إنسانًا عنده بعير صلف شديد لا يحجزه اللجام، وبعير سهل الانقياد سلس المشي فأيهما أحب إليه؟ الثاني أحب إليه، ثم على فرض أن هذا يكون بين المخلوقات، وليس بين الخالق والمخلوق، فيقال: إن الله أثبت وهو أعلم أنه يُحِب ويُحَب، إذن في هذه الآية رد على من ينكر محبة الله، المحبة بين الإنسان وبين الرب، والناس في هذا ثلاثة أقسام:

قسم: قال: لا محبة بين العبد والرب من الجانبين.

وقسم: قال: لا، بل تثبت المحبة بين العبد والرب من الجانبين.

والثالث: قال: إن الله يُحَب ويُحِب.

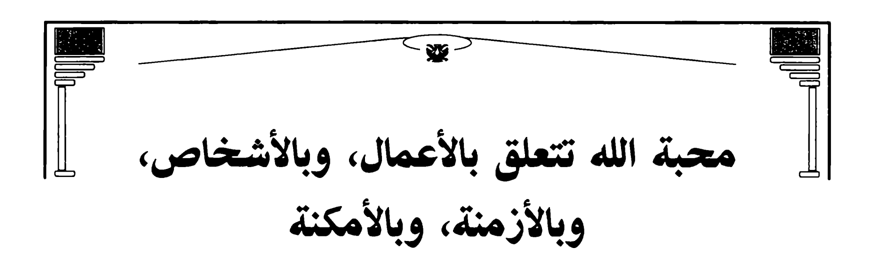
والقرآن والسنة يرد على طائفتين، ويؤيد طائفة.

من نفى المحبة بين الطرفين: فقوله باطل.

ومن تناقض فأثبتها من جانب العبد دون الرب: فقوله مطرد، لكنه باطل.

والثاني: قوله متناقض، وهو باطل أيضًا.

ومن أثبتها بين العبد والرب: فهذا هو الذي على الحق، لأنّ الله أثبت ذلك[(١)]



محبة الله تتعلق بالأعمال، وبالأشخاص، وبالأزمنة، وبالأمكنة

إذا قال قائل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ هذا نفي وليس بإثبات؟

فالجواب: أن نقول: لو كانت المحبة منتفية ولا تجوز على الله لم يكن لنفيها فائدة هنا، وعلى هذا فإنها تدل على إثبات المحبة لله، ومذهب السلف وأهل السنة إثبات المحبة لله حقيقة، وأنه جل وعلا يحب، وأن محبته تتعلق بالأعمال، وتتعلق بالأشخاص، وتتعلق بالأزمنة، وتتعلق بالأمكنة، فقد سئل الرسول عليه الصلاة والسلام: أي العمل أحب إلى الله؟. قال: «**الصلاة على وقتها**»[(٢)] وهذا تعليق المحبة بالأعمال.

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا﴾ [الصف: ٤] هذا تعليق لها بالأشخاص المعينين بالوصف، وتكون متعلقة بالأشخاص المعينين بالشخص، كقول الرسول ﷺ: «**إن الله اتخذني خليلًا**

---

(١) تفسير سورة آل عمران (١/١٩٦، ١٩٧).

(٢) أخرجه: البخاري (٥٢٧)، ومسلم (٥٨) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

كما اتخذ إبراهيم خليلًا»[١]، والخلة أعلى أنواع المحبة، وتكون معلقة بالأماكن، «**أحب البقاع إلى الله مساجدها**»[٢]، وربما تكون معلقة بالزمن، مثل قوله ﷺ: «**ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام العشر**»[٣]، فإن كان الزمن محبوبًا إلى الله فيها فإن الله يحبها، وفي هذا الاستدلال ضعف، لكن على كل حال محبة الله ﷻ تكون مقيدة بما قيدها الله به، فهي ثابتة لله حقًا.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ: مسلم (٥٣٢) عن جندب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ: القضاعي في «مسند الشهاب» (١٣٠١) عن ابن عباس رضي الله عنه.

وجاء عند البزار (٣٤٣٠) عن مطعم رضي الله عنه أن رجلًا قال: يا رسول الله؛ أي البلدان أحب إلى الله؟ وأي البلدان أبغض إلى الله؟ قال: «**لا أدري حتى أسأل جبريل عليه السلام**»، فأتاه فأخبره جبريل، «**أن أحب البقاع إلى الله المساجد، وأبغض البقاع إلى الله الأسواق**».

وأخرجه: أحمد (١٦٧٤٤)، والحارث في «المسند» -بغية الباحث- (٤٢٠)، وأبو يعلى (٧٤٠٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١٢٨) رقم (١٥٤٥)، والحاكم (١/ ٨٩، ٢/ ٧) والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١٧٠) بدون لفظ: «**أحب البقاع إلى الله المساجد**».

قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الهيثمي في «المجمع» (٤/ ٧٦): ورجال أحمد، وأبي يعلى، والبزار رجال الصحيح، خلا عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو حسن الحديث، وفيه كلام. وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٣٢٥).

وجاء عند مسلم (٦٧١) بلفظ: «**أحب البلاد إلى الله مساجدها**» عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه بهذا اللفظ: أبو داود (٢٤٣٨)، والترمذي (٧٥٧)، وابن ماجه (١٧٢٧)، وابن أبي شيبة (١٩٨٨٩)، وابن خزيمة (٢٨٦٥)، وابن حبان (٣٢٤).

وأصله في البخاري (٩٦٩) بلفظ: «**ما العمل في أيام أفضل منها في هذه؟**» عن ابن عباس رضي الله عنه.

وأنكر المحبة المعطلة من الأشاعرة والمعتزلة والجهمية ومن شابههم، وقالوا: لا يمكن أن الله يحب، والمحبة لا تكون إلا بين شيئين متناسبين، فيحب الرجل زوجته، ويحب ابنه، ويحب صديقه، ولا تناسب بين الخالق والمخلوق، فكيف يحب الله الشخص؟ كيف يحب الرسول؟ قالوا: والمراد بالمحبة في القرآن إرادة الثواب، أو الثواب نفسه!!.

ونقول لهم: إذا قلنا هي إرادة الثواب؛ فإرادة الثواب لا تكون إلا على شيء محبوب، وهل يريد الله أن يثيب أحدًا وهو يكرهه؟ لا يمكن، إذًا: ما دمتم أثبتم الثواب فيلزمكم أن تثبتوا المحبة، إذ لا يمكن أن تكون إرادة الثواب أو الثواب نفسه إلا على شيء محبوب لله.

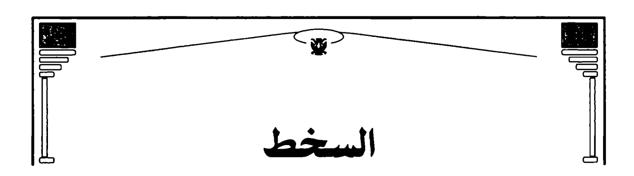
وأما قولكم: إن المحبة لا تكون إلا بين شيئين متناسبين!!

فقول باطل، فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**أُحد جبل يحبنا ونحبه**»[1]، والجبل كومة من الأحجار والأتربة وغيرها، فهو جماد، ومع ذلك قال: «**يحبنا ونحبه**».

وكذلك أيضًا الحيوان يحبه الإنسان وهو يحب الإنسان، وكون الإنسان يحبه واضح، فكثيرًا ما تحب بعيرك على بعير غيرك، أو شاتك على شاة غيرك، وهي تحبك أيضًا، وهذا مشاهد، فالناقة تأتي إلى صاحبها من بين الناس، تأتي إليه وتستجديه، وقد شوهد في الإبل أن الإنسان إذا أراد أن ينام في الليالي الباردة يجعل البعير بينه وبين الريح، وينام تحت الناقة في حضنها، وأن الناقة تميل عليه لتكون عليه كالغطاء، يحدثنا بذلك أهل الجمال، يقول: تنحني عليه حتى يدفأ منها وتقيه البرد، وهذا يدل على أنها تحبه،

(١) سبق تخريجه.

ولو كانت تكرهه لطحنته ولم تقه البرد[١]



السخط

قال الله ﷻ: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ [المائدة: ٨٠].

السخط والغضب معناهما متقارب، وهما وصفان ثابتان لله ﷻ على وجه الحقيقة، وهما غير الانتقام، وغير إرادة الانتقام، بل هما شيء سابق لإرادة الانتقام، وسابق للانتقام، فالانتقام غير السخط، بل هو نتيجته، والدليل على ذلك: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥] آسفونا يعني: أغضبونا، لكن بالنسبة لنا: السخط حال تعتري الإنسان عند وجود ما يثيره من قولٍ أو فعل، وتجد الإنسان ينفعل ويختل تفكيره حتى إنه يفعل ما لا تحمد عقباه، والسخط يكون فيه انتقام من الساخط، وقد يعفو الله ﷻ عن المسخوط عليه إذا اقتضت رحمته وحكمته ذلك.

ومذهب أهل السنة والجماعة المتلقى من طريق السلف الصالح الصحابة والتابعين، إثبات صفة (السخط) لله ﷻ، وأنه يسخط ويغضب، ويحب ويكره، ويبغض ويمقت، إلى غير ذلك مما أثبته الله لنفسه، فمذهب السلف الصالح: أننا نثبت هذا لله حقيقة، ولكن في علمنا ويقيننا أن ذلك لا يماثل صفات المخلوقين؛ لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ولو أننا

---

(١) تفسير سورة النساء (١/ ٣١٣-٣١٦).

حرفنا وقلنا: السخط هو الانتقام لافترينا على الله كذبًا؛ لأنه يقال لمن فعل ذلك: أين دليلك على أن الله أراد هذا؟ ونحن متعبدون بظاهر اللفظ، والقرآن عربي ونازل باللغة العربية، لو صرفناه عن ظاهره لكنا افترينا على الله كذبًا بغير حجة، وما موقف الإنسان من ربه يوم القيامة، إذا اعتقد هذا الاعتقاد -يعني: الاعتقاد، أن السخط: هو إرادة الانتقام أو الانتقام؟- الصواب في هذا المتعين الواجب على المؤمن الذي يريد إنقاذ نفسه، أن يجري آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها.

فإذا قال قائل: إن ظاهرها التمثيل!

قلنا: كذبت، لا يمكن يكون ظاهرها التمثيل؛ لأن التمثيل معنى باطل، ولا يمكن أن يكون ظاهر كلام الله ورسوله شيئًا باطلًا بأي حال من الأحوال.

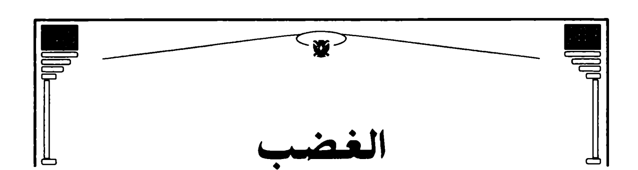
فإذا قال: هذا الظاهر، وأصر على ذلك!

قلنا: أين الدليل لك على أن هذا هو الظاهر؟ إذا قال: إن العقل يمنع أن يقوم السخط بالله أو الغضب بالله أو الكراهة بالله، قلنا: عقل من؟ والعقل لا مجال له في الأمور الغيبية إطلاقًا، وإنما فَرْض العقل في الأمور الغيبية هو التسليم والتصديق؛ لأننا أقل من أن ندرك ما أخفاه الله علينا، وإذا كان الله ﷻ ينكر على من يسألون عن الروح، ويقول: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]، فما كان أعظم من الروح، فهو أولى بالخفاء علينا.

ولهذا ضرب شيخ الإسلام ؒ في العقيدة التدمرية، ضرب مثلًا بالروح، قال: روح الإنسان مجهولة لا يعلم من أي عنصر هي، ولا يعلم كيفية الروح إلا ما جاءت به الشريعة فقط، من أن الروح تقبض وتجعل في كفن عند الموت

وتحنط، ويصعد بها إلى السماء، وتقبض، ما عدا ذلك ليس لنا فيه علم، فإذا كان هذا في شيء مخلوق، أي: أننا لا ندركه مع أنه شيء مخلوق، فما بالك بالخالق، المخالف لجميع الأشياء، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

فالواجب على من نصح نفسه، أن يقول في كل ما أخبر الله به ورسوله عن نفسه أن يقول: سمعنا وصدقنا وآمنا، لكن على أساس أنه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وهذا إجماع من السلف، فكون السلف يقرؤون الآيات ولا يفسرونها بخلاف ظاهرها، يدل على أنهم مجمعون على ما دل عليه ظاهرها، وهذا في الحقيقة طريق جيد لنقل الإجماع؛ لأنك لو أردت أن تطلب من كل إنسان أن يثبت لك قولًا واحدًا من أقوال السلف قد لا تستطيع، لكن نقول: كونهم يقرؤون القرآن والحديث ولم يرد عنهم تأويله، يدل على أنهم أخذوه على ظاهره[(١)]



الغضب

الغضب: صفة من الصفات الفعلية التي تقع بمشيئة الله تعالى، و(**كل صفة مرتبة على سبب: فهي من الصفات الفعلية؛ لأنها توجد بوجود ذلك السبب وتنتفي بانتفائه**).

ولكن هل الغضب على ظاهره؛ أي: أنه صفة في الغاضب يترتب عليها

(١) تفسير سورة المائدة (٢/ ٢٤٩، ٢٥٠).

الانتقام، أو إنه شيء بائن عن الغاضب والمراد به الانتقام؟

نقول: أما السلف فيقولون: إن الغضب صفة في الغاضب يترتب عليها الانتقام، وليست هي الانتقام، ويدل لذلك: أن هذا هو ظاهر اللفظ، وأن الله تعالى قال: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥]، فلو قيل: إن الغضب هو الانتقام لكان معنى الآية: فلما انتقمنا منهم انتقمنا منهم، وهذا معنى ينزه عنه كلام الله، والآية صريحة في أن الانتقام كان سببه الغضب، والسبب غير المسبب.

إذًا فالغضب صفة قائمة بالله ﷻ، وليست هي الانتقام.

أما أهل التعطيل والتحريف فقالوا: إن الغضب هو الانتقام، أو إرادة الانتقام!!. ولكن أهل السنة قالوا: إننا نلزمكم بأن تقولوا بأن الغضب صفة قائمة بالله؛ لأنه لا ينتقم إلا ممن غضب عليه، فالانتقام لازم من لوازم الغضب، وإرادة الانتقام كذلك؛ لأن الله لم ينتقم منهم أو يرد الانتقام منهم إلا لأنهم أغضبوه، وعليه فيتعين علينا أن نؤمن بأن الله تعالى يغضب.

فإن قال قائل: الغضب جمرة يلقيها الشيطان في قلب ابن آدم يغلي منها دم القلب، وتنتفخ منها الأوداج، ويحمر الوجه، وينتفش الشعر، فهل تقولون بثبوت هذا لله؟

قلنا: لا، بل هذا غضب المخلوق، أما غضب الخالق فلا نعلم كيفيته، لكن نؤمن بأنه جل وعلا يغضب.

فإن قيل: الغضب صفة نقص، بدليل أن النبي ﷺ نهى عنها حين قال الرجل: أوصني، قال: «لا تغضب»، فردد مرارًا، قال: «لا تغضب»؟[1].

---

(١) أخرجه: البخاري (٦١١٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

قلنا: هي صفة نقص بالنسبة للمخلوق، أما بالنسبة للخالق فإنها صفة كمال؛ لأنها تدل على كمال السلطة وكمال القوة، ولهذا إذا أسأت إلى شخص أقوى منك غضب، وإن أسأت إلى شخص دونك حزن، فذاك يغضب؛ لأنه قادر على الانتقام، والثاني يحزن؛ لأنه عاجز عن الانتقام(١)

بقي أن يقال: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا﴾: نحن نعرف أن الأسف هو الحزن والندم على شيء مضى على النادم لا يستطيع رفعه، فهل يوصف الله بالحزن والندم؟!

الجواب: لا، ونجيب عن الآية بأن الأسف في اللغة له معنيان:

المعنى الأول: الأسف بمعنى الحزن، مثل قول الله تعالى عن يعقوب: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ﴾ [يوسف: ٨٤].

الثاني: الأسف بمعنى الغضب، فيقال: أسف عليه يأسف، بمعنى: غضب عليه.

والمعنى الأول: ممتنع بالنسبة لله ﷻ، والثاني: مثبت لله، لأن الله تعالى وصف به نفسه، فقال: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾(٢)

فإذا قال قائل: هل تثبتون أن الله يحزن؟

فالجواب: لا، لا نثبت هذا لوجهين:

الوجه الأول: أن الله لم يثبته لنفسه، وليس لنا أن نصف الله بما لم يصف به نفسه.

---

(١) تفسير سورة النساء (٢/ ٨٦-٨٨).

(٢) شرح العقيدة الواسطية (ص/ ٢٧١)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٢٢٥، ٢٢٦).

والوجه الثاني: أن الحزن دليل على النقص، وعجز الحزين عن دفع ما أصابه فيحزن، والنقص ممتنع على الله ﷻ.

فإن قال إنسان: يرد عليكم قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ﴾ [الزخرف: ٥٥]، **والأسف الحزن!**

قلنا: الأسف في اللغة العربية يأتي بمعنى الحزن، كقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: ٦]، ويأتي -أيضًا- بمعنى الغضب، وهذه قواميس اللغة بين أيدينا، فأيهما يتعين في حق الله؟

الجواب: الثاني، لأنه كمال، والحزن نقص.

وفي الآية الكريمة: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ﴾ [الزخرف: ٥٥]، دليل واضح على بطلان تفسير الغضب بالانتقام، لأنه جعل الانتقام مترتبًا على الغضب، والمترتب على الشيء مباين له.

فإن قال قائل: هل الغضب صفة كمال؟

فالجواب: نعم، الغضب في محله صفة كمال، لأنه يدل على قدرة الغاضب على أن ينتقم، ولهذا لو اعتديت على إنسان يستطيع أن يقتص منك، لوجدته غاضبًا، ويقابلك بمثل ما اعتديت به.

لكن لو اعتديت على إنسان صغير، لا يستطيع أن يقابلك، فماذا يفعل؟

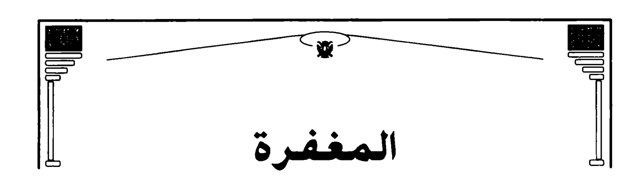
يبكي، ولا يغضب، فالغضب في محله صفة كمال، ولهذا اتصف الله به.

فإن قال قائل: كيف تقول إنه صفة كمال، والنبي ﷺ نهى عنه مرارًا، حين

قال رجل: يا رسول الله؛ أوصني، قال: «**لا تغضب**» فردد مرارًا، قال: «**لا تغضب**»[(١)].

فالجواب: لأن الغضب في الإنسان قد يترتب عليه آثار سيئة، لهذا نهى عليه الصلاة والسلام عنه، فقال: «**لا تغضب**»، وهذا هو الواقع، أن الغضب من الإنسان يترتب عليه آثار سيئة.

كم من إنسان غضب فطلق امرأته؟!وغضب فخسر ماله؟! وغضب فأحرق ماله؟! فلذلك قال النبي ﷺ: «**لا تغضب**» فردد مرارًا[(٢)]



المغفرة

قال تعالى: ﴿وَإِن تُصۡلِحُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ [النساء: ١٢٩].

المغفرة: مغفرة الذنوب، وإزالة آثارها.

والرحمة: حصول المطلوب والمحبوب، ولهذا سمى الله تعالى الجنة رحمة، فقال لها: «**أنت رحمتي أرحم بك من أشاء**»[(٣)].

وهل المغفرة صفة حقيقة أو هي عبارة عن رفع المؤاخذة والعقوبة؟

الجواب: صفة حقيقة، تقتضي رفع المؤاخذة والعقوبة، وكذلك يقال في الرحمة.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) التعليق على صحيح مسلم (١/ ٤٣٦- ٤٣٨).

(٣) أخرجه: البخاري (٤٨٥٠)، ومسلم (٢٨٤٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وهي صفة حقيقة يتصف الله بها، وليست عبارة عن (الإحسان والإنعام وجلب المصالح!)، وهذا ما عليه السلف الصالح وأئمة هذه الأمة من بعدهم.

وأما من قال: إن الله لا يوصف بالمغفرة ولا بالرحمة! فقد ضل ضلالًا مبينًا، وحجته وهمية حقيقة وليست عقلية؛ لأنه يقول: «مغفرة» تقتضي فعلًا، والفعل من سمات المحدثين؛ لأنه بزعمه لا يقوم الحدث إلا بحادث، وبزعمه أن الرحمة لا تليق بالله؛ لأن فيها رقة وانفعالًا بالمرحوم، وهذا لا يليق بالله ﷻ.

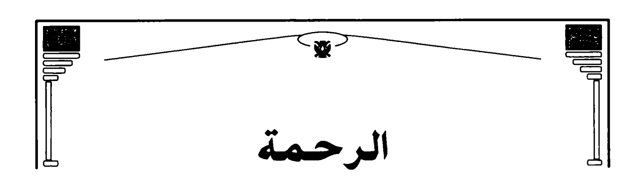
ومعلوم أن هذا قياس في مقابلة النص، وأنه يشبه قياس إبليس حين خاطبه الله ﷻ وأمره بالسجود، فقال: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾ [الأعراف: ١٢]، يعني: فأنا خير منه كيف أسجد له وهو دوني؟! فمن حكَّم العقل في مقابلة النص؛ فإنه يشبه إبليس تمامًا، وفعله من وحي إبليس.

ونحن نقول: الرحمة التي هي الرقة والانفعال من الرفق بالمرحوم إنما هي رحمة العبد، أما رحمة الله: فإنها تابعة لذاته لا نستطيع أن نكيفها.

وأما قوله: إن العقل لا يدل عليها، فنقول: إن هذا خطأ، فالعقل يدل عليها، قال الله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ﴾ [النحل: ٥٣]، فهذه النعم كلها من آثار الرحمة، ولولا رحمة الله ما أنعم على عباده بشيء، والعجيب: أنهم يستدلون على ثبوت الإرادة بأمر لا يفهمه بعض الطلبة فضلًا عن العامة، وينكرون إثبات الرحمة بالعقل مع أن العامة تفهم ذلك، ولو سألت أي عامي: المطر نزل وأروى الأرض وأنبت الأرض فعلام يدل، لقال: يدل على رحمة الله. لكنهم يقولون: إن تخصيص المخلوقات بما تختص به دليل على الإرادة. يعني: كون الإنسان إنسانًا، وكون البعير بعيرًا، والشمس شمسًا وما أشبه ذلك

يدل على الإرادة، وإلا لما حصل تمييز بين الخلائق، ولولا الإرادة ما حصل تمييز بين الخلائق.

فنقول: هذه الدلالة نوافقكم عليها، لكنها دلالة خفية أخفى من دلالة النعم على الرحمة، لكن من لم يجعل الله له نورًا فما له من نور[١].



الرحمة

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩].

-من فوائد الآية: أن فيها- إثبات صفة الرحمة لله، لقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾، والرحمة عند السلف: صفة حقيقية ثابتة لله ﷻ، وأنكرها المعطلة إنكار تأويل لا إنكار تكذيب؛ أي: لم يقولوا إن الله ليس له رحمة، بل قالوا: إن المراد برحمته كذا وكذا، متعللين بأن الرحمة فيها شيء من الرقة واللين، والله ﷻ لا يوصف بهذا.

ويفسرون الرحمة بـ(إرادة الإنعام والإحسان)، أو بـ(الإحسان)، أما أن تكون هناك رحمة بها يريد الإحسان فيحسن، وهذا لا يجوز.

ولا شك أنهم بذلك التفسير خالفوا ظاهر القرآن وإجماع السلف.

وقد يقول قائل: أين إجماع السلف؟

فنقول: إن القرآن نزل باللغة العربية، وفهموه على مقتضى اللغة العربية، فإذا أثبت الله لنفسه الرحمة، أثبتوا له الرحمة، لأن هذا هو الأصل.

---

(١) تفسير سورة النساء (٢/ ٣٠٠، ٣٠١).

ونقول لمن قال إنه لا إجماع: ائت بحرف واحد عن السلف أنهم يفسرون الرحمة بغير ظاهر القرآن، وهذه فائدة مهمة تندفع بها شبهة من شَبَّه ولَبَّس وقال: أين إجماع السلف؟

فنقول: كان القرآن بين أيديهم، ولم يفسروه بخلاف ظاهره، والأصل أنهم فهموه على ظاهره بمقتضى اللسان العربي.

ثم نقول لهم: أنتم تفسرونه بـ(الإرادة) فرارًا من مشابهة المخلوق بزعمكم، والمخلوق له إرادة، قال تعالى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧]، وفي الحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**»[(١)]، ولا أحد يشك في أن المخلوق له إرادة.

فإذا قالوا: إرادة المخلوق تليق به، وإرادة الخالق تليق به.

قلنا لهم: ورحمة الخالق تليق به، ورحمة المخلوق تليق به.

وكذلك إذا فسرتم الرحمة بـ(الإنعام) الذي هو مخلوق، أو بـ(النعمة) التي هي مخلوقة.

قلنا: النعمة لا تكون إلا بإرادة، والإرادة لا تكون إلا برحمة، فمن لم يرحم لم يرد النعمة ولم ينعم، وبهذا تبين بطلان تحريفهم، ونسميه تحريفًا لا تأويلًا على كل تقدير.

وقد دل على ثبوت رحمة الله تعالى: الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل:

---

(١) أخرجه: البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧) عن عمر رضي الله عنه.

فأما الكتاب: فجاء به إثبات الرحمة على وجوه متنوعة.

تارة: **بالاسم**: كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧].

وتارة: **بالصفة**: كقوله: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الكهف: ٥٨].

وتارة: **بالفعل**: كقوله: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ﴾ [العنكبوت: ٢١].

وتارة: **باسم التفضيل**: كقوله: ﴿وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [يوسف: ٩٢].

وبمثل هذه الوجوه . . جاءت السنة.

وأما الأدلة العقلية على ثبوت الرحمة لله تعالى:

فمنها: ما نرى من الخيرات الكثيرة التي تحصل بأمر الله ﷻ.

ومنها: ما نرى من النقم الكثيرة التي تندفع بأمر الله، كله دال على إثبات الرحمة عقلًا.

فالناس في جدب وفي قحط، الأرض مجدبة، والسماء قاحطة، لا مطر، ولا نبات، فينزل الله المطر، وتنبت الأرض، وتشبع الأنعام، ويسقي الناس . . حتى العامي الذي لم يدرس، لو سألته وقلت: هذا من أي شيء؟ فسيقول: هذا من رحمة الله، ولا يشك أحد في هذا أبدًا.

فرحمة الله ﷻ ثابتة بالدليل السمعي والدليل العقلي.

وأنكر الأشاعرة وغيرهم من أهل التعطيل أن يكون الله تعالى متصفًا بالرحمة!.

قالوا: لأن العقل لم يدل عليها!!.

وثانيًا: لأن الرحمة رقة وضعف وتطامن للمرحوم، وهذا لا يليق بالله ﷻ، لأن الله أعظم من أن يرحم بالمعنى الذي هو الرحمة، ولا يمكن أن يكون لله رحمة!!

وقالوا: المراد بالرحمة: إرادة الإحسان، أو: الإحسان نفسه، أي: إما النعم، أو إرادة النعم!!.

فتأمل الآن كيف سلبوا هذه الصفة العظيمة، التي كل مؤمن يرجوها ويؤملها، كل إنسان لو سألته: ماذا تريد؟ قال: أريد رحمة الله ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، أنكروا هذا، قالوا: لا يمكن أن يوصف الله بالرحمة!!

ونحن نرد عليهم قولهم من وجهين: بالتسليم، والمنع:

التسليم أن نقول: هب أن العقل لا يدل عليها، ولكن السمع دل عليها، فثبتت بدليل آخر، والقاعدة العامة عند جميع العقلاء: **(أن انتفاء الدليل المعين لا يستلزم انتفاء المدلول، لأنه قد يثبت بدليل آخر)**.

فهب أن الرحمة لم تثبت بالعقل، لكن ثبتت بالسمع، وكم من أشياء ثبتت بأدلة كثيرة.

أما المنع، فنقول: إن قولكم: إن العقل لا يدل على الرحمة: قول باطل، بل العقل يدل على الرحمة، فهذه النعم المشهودة والمسموعة، وهذه النقم المدفوعة، ما سببها؟ إن سببها الرحمة بلا شك، ولو كان الله لا يرحم العباد، ما أعطاهم النعم، ولا دفع عنهم النقم!

وهذا أمر مشهود، يشهد به الخاص والعام، العامي في دكانه أو سوقه يعرف أن هذه النعم من آثار الرحمة.

والعجيب أن هؤلاء القوم أثبتوا صفة الإرادة عن طريق التخصيص، قالوا: الإرادة ثابتة لله تعالى بالسمع والعقل، بالسمع: واضح، وبالعقل: لأن التخصيص يدل على الإرادة، ومعنى التخصيص يعني تخصيص المخلوقات بما

هي عليه يدل على الإرادة، كون هذه السماء سماء، وهذه الأرض أرضًا، وهذه النجوم وهذه الشمس هذه مختلفة بسبب الإرادة، أراد الله أن تكون السماء سماء، فكانت، وأن تكون الأرض أرضًا، فكانت، والنجم نجمًا، فكان وهكذا.

قالوا: فالتخصيص يدل على الإرادة، لأنه لولا الإرادة، لكان الكل شيئًا واحدًا!

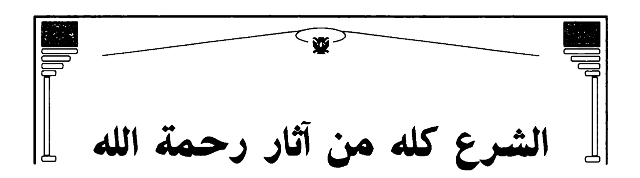
نقول لهم: يا سبحان الله العظيم! هذا الدليل على الإرادة بالنسبة لدلالة النعم على الرحمة أضعف وأخفى من دلالة النعم على الرحمة، لأن دلالة النعم على الرحمة يستوي في علمها العام والخاص، ودلالة التخصيص على الإرادة لا يعرفها إلا الخاص من طلبة العلم، فكيف تنكرون ما هو أجلى وتثبتون ما هو أخفى؟! وهل هذا إلا تناقض منكم؟!

وتحريف القرآن والسنة فيما يتعلق بصفات الله، أعظم منه فيما يتعلق بالأحكام التكليفية المتعلقة بأفعال العبيد.

لأن الأول لا مجال للعقل فيه، فالواجب إجراؤه على ظاهره، أما الثاني فهي أحكام تكليفية للعقل فيها مجال بالقياس مثلًا، فيكون التحريف فيها أهون، وتجد هؤلاء المعطلة ينكرون أشد الإنكار على من حرف النصوص فيما يتعلق بفعل المكلف، ولا ينكرون على أنفسهم تحريف النصوص فيما يتعلق بصفات الرب ﷻ[1]

---

(١) تفسير سورة النساء (١/ ٢٥٦، ٢٥٧)، وتفسير سورة الأنعام (ص/ ٨٢، ٨٣)، وشرح الواسطية (ص/ ٢٥٦-٢٥٨)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٢١٢-٢١٤) بتصرف يسير.

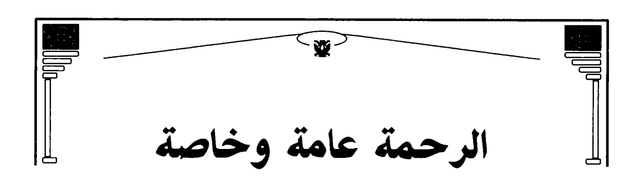


الشرع كله من آثار رحمة الله

إن القرآن بل إن الشرع كله من آثار رحمة الله، لقوله: ﴿تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [يس: ٥].

فإن قلت: أين الرحمة في قطع يد السارق؟ وفي رجم الزاني المحصن؟ وفي قتل القاتل؟ وما أشبه ذلك؟!

فالجواب: إن الرحمة في ذلك واضح جدًّا، فقطع يد السارق فيها رحمة بالسارق وغيره، رحمة بالسارق لتردعه عن السرقة مرة أخرى، ولتكون كفارة لذنبه، لأن الحدود كفارة، يكفَّر بها عن فاعلها، وفيها أيضًا إصلاح المجتمع وحمايته من الفوضى، فهذه رحمة، وكذلك نقول في بقية الحدود والقصاص إنه من رحمة الله ﷻ(١).



الرحمة عامة وخاصة

رحمة الله سبحانه وتعالى إما عامة وإما خاصة، فالعامة الشاملة لجميع الناس، والخاصة بالمؤمنين، كما قال ﷻ: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣].

فإذا قال قائل: أي رحمة من الله للكافر؟

(١) تفسير سورة الحديد (ص/ ٣٧٩).

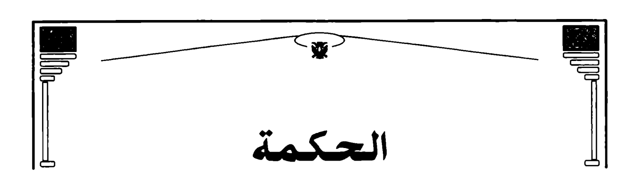
فالجواب: أمده بأنعام وبنين، وعقل، وأمن، ورزق، بل الكفار قد عجلت لهم طيباتهم في حياتهم الدنيا، قال الله ﷻ: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [النحل: ٦١].

فإذا سألك سائل: هل لله رحمة على الكافر؟.

فالجواب: لا تقل: نعم؛ ولا لا، أما بالمعنى العام فنعم رحمة، ولولا رحمة الله به لهلك، وأما بالمعنى الخاص فلا، الرحمة الخاصة للمؤمنين فقط، قال ﷻ: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾[١].

فإن قيل: كيف يكون الله ﷻ شديد العذاب، مع أنه أرحم من الوالدة بولدها؟!

فالجواب: أن هذا من كمال عزه، وسلطانه، وعدله، وحكمته؛ لأنه أنذر مستحق العذاب، وأعذر منهم بإرسال الرسل؛ فلم يبق لهم حجة توجب تخفيف العذاب عنهم؛ فلو رحم هؤلاء الكافرين به لكان لا فرق بينهم والمؤمنين به[٢]



الحكمة

قال تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

(١) تفسير سورة يس (ص/١٩).

(٢) تفسير سورة البقرة (٢/٢٢٦).

من فوائد الآية: إثبات العلة للأحكام الشرعية، لقوله: ﴿مِنْ أَجْلِ﴾ وهذه من أقوى صيغ التعليل، وإثبات العلة والحكمة لا شك أنها من كمال الله ﷻ، فالله تعالى لا يشرع شيئًا إلا لحكمة، ولا يقدر شيئًا إلا لحكمة، وأما من قال: إنه لا يجوز إثبات الحكمة لله ﷻ وأن الله يفعل لمجرد المشيئة، ويشرع لمجرد المشيئة، فإن هذا قول باطل من نحو ألف وجه كما ذكره بعض العلماء، ثم إنه تنقصٌ لله ﷻ أن تكون أفعاله وأحكامه الشرعية مبنية على غير حكمة.

وقد أبطل الله تعالى ذلك في آيات متعددة: قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨] ﴿مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الدخان: ٣٩]، وقال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥].

وذكر الله تعالى أنه ينزل من السماء ماءً ليحيي به الأرض بعد موتها، والآيات في هذا كثيرة، والنصوص كثيرة، وإثبات الحكمة لله هو غاية التنزيه عن النقص والعيب، خلافًا لمن قال: إنه لا يجوز إثبات الحكمة والعلة في أفعال الله تعالى وشرعه، قالوا: لأنك لو أثبت العلة لله لجعلت الله تعالى يفعل لغرض، والغرض ممنوع، ولهذا من عباراتهم السائرة الباطلة: (سبحان من تنزه عن الأعراض والأبعاض والأغراض)، هذه العبارة لو سمعها العامي لبكى؛ لأنها مزوقة ومزخرفة، ويعنون بالأبعاض: الوجه واليد والعين والقدم والساق، قالوا: لا يمكن أن يكون لله هذه الصفات؛ لأن هذه أبعاض.

والأعراض: الأفعال؛ لأن الفعل عرض، كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، وما أشبه ذلك.

والأغراض: الحِكم، نحن نقول: سبحان من اتصف بما يليق به، ومن

أعظم ما يليق به: الحكمة، أن تكون أفعاله وأحكامه الشرعية مبنية على الحكمة. إذًا نقول: الحكمة ليس فيها نقص.

فإذا قال قائل: إذا جعلتم الحكمة من صفات الكمال، فأوجبوا على الله ما تقتضيه الحكمة، واجعلوا الله تعالى يجب عليه أن يشرع هذا الشيء، وأن يوجب هذا الشيء، وأن يحرم هذا الشيء؛ لأن الحكمة تقتضيه، وحينئذٍ تكونون قد أوجبتم على الله تعالى أنتم بعقولكم؟

فنقول: هذا خطأ؛ لأننا نعلم أن ما شرعه الله فهو لحكمة، ولسنا نحن الذين نوجب على الله أن يفعل، ولسنا نحن الذين نجعل هذا الشيء لهذه الحكمة المعينة، وإذا كان الله تعالى قد كتب على نفسه الرحمة وأوجب على نفسه الرحمة، أفلا يوجب على نفسه أن يفعل الشيء إذا اقتضته الحكمة؛ لأنه مقتضى هذا الوصف، فنحن نقول: لا نوجب على الله بعقولنا شيئًا؛ لأن عقولنا أقصر وأنقص من أن تدرك أن هذه هي الحكمة وأنه يجب الحكم لهذه الحكمة، لكن إذا علمنا أن الله أوجبها أو حرمها علمنا أن ذلك لحكمة.

فإذا قال قائل: هل توجبون على الله أن يوجب إذا اقتضته الحكمة؟

الجواب: نعم، لكن بإيجابه على نفسه، والله جلَّ وعلا وصف نفسه بأنه الحكيم وأنه أحكم الحاكمين، أما نحن فلا نوجب ذلك بعقولنا[1]

(١) تفسير سورة المائدة (١/ ٣٠٩-٣١١).



القدرة

قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

إثبات قدرة الله ﷻ على كل شيء، فهو قادر ﷻ على إعدام الموجود؛ لأنه شيء، وعلى إيجاد معدوم؛ لأنه شيء، وكل شيء فالله قادر عليه.

وهو قادر على أن ينزل إلى السماء الدنيا حين يبقى الثلث الآخر، وقادر على أن يأتي للفصل بين العباد، وقادر على أن يتكلم، وكل شيء فالله قادر عليه.

قال بعض أهل العلم: ولكن القدرة تتعلق بالشيء الممكن، أما الشيء المستحيل فلا تتعلق به القدرة، وأشكل هذا على بعض الناس، وقال: إن الله على كل شيء قدير، وأجاب عنه شيخ الإسلام رحمه الله بأن المستحيل ليس بشيء؛ لأنه لن يوجد ولن يعدم، وليس بشيء حتى يقال: إنه خرج من عموم الآية، وإذا كان ليس بشيء فإنه لا يدخل في العموم حتى نقول: إن هذا خطأ، ولهذا قال السفاريني في عقيدته:

بقدرة تعلقت بممكن كذا إرادة فع واستبن[1]

وعلم الله يتعلق بالمستحيل، بدليل قول الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فمستحيل أن يكون فيهما آلهة إلا الله، ومع ذلك علم الله تعالى بنتيجته لو كان، وهذا شيء مستحيل.

(١) السفارينية (ص/ ٥٢).

فلو قال قائل: هل يقدر الله على أن يخلق مثل نفسه؟

قلنا: هذا مستحيل، مستحيل أن يخلق مثل نفسه؛ لأنه جل وعلا لا مثل له، كما أخبر عن نفسه، وإذا كان لا مثل له فإنه يستحيل أن يكون كذلك؛ لأن الله تعالى خبره صادق لا يخلف ولا يتغير.

ويعبر بعض الناس بقوله: «**إن الله على ما يشاء قدير**»، وهذا التعبير غير صحيح؛ لأنه يقيد القدرة بما شاءه الله، وما لم يشأه فهو قادر عليه، ومفهوم هذا الكلام أنه ليس بقادر، فعلى هذا نقول: أولًا: هذه الكلمة لم ترد لا في القرآن ولا في السنة: «**إن الله على ما يشاء قدير**». وثانيًا: أنها توهم معنى فاسدًا.

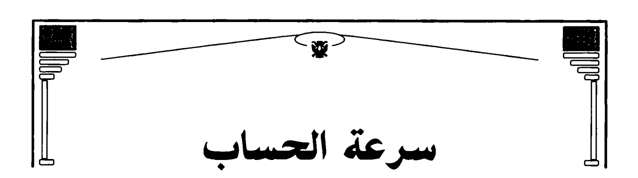
ورتب بعض العلماء على هذا أمورًا فقال: إنها توهم مذهب المعتزلة الذين أنكروا تعلق مشيئة الله بفعل العبد، وقالوا: إن العبد يفعل الفعل باختياره، ولا تعلق لمشيئة الله به، فيكون ﷻ غير قادر على أفعال العباد بناءً على ذلك؛ لأنه لا يشاؤها.

وعلى كل حال: يجب التقيد بما جاء في القرآن والسنة، فنقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾، وإذا كان الإنسان لا يستطيع أن يدرك معنى مستحيلًا أو غير مستحيل فليقل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ ويسكت. ونحن نبين لطلبة العلم وسيفهمون، لكن العامي قد لا يفهم هذا الكلام، فلا نخاطبه به.

ويُذكر أن الشيطان -أبا الشياطين- الذي يجعل له كرسيًا على البحر، ويبث جنوده وسراياه في إضلال الخلق، قالت له ذريته: لَمَ تفرح بموت العالم أكثر مما تفرح بموت العابد، قال: لأن العالم يرشد الناس ويهديهم، ويدلهم، ولا أتمكن من إضلاله، لكن العابد تنطلي عليه الأمور. قالوا: كيف ذلك؟ قال: أنا

أختبرهم لكم، فأرسل من جنوده من يقول للعابد: هل يستطيع الله أن يجعل السموات والأرض في جوف بيضة، فالبيضة مفهومة، والسماوات والأرض كذلك، والعابد يعبد الله ليل نهار، ففكر وقال: لا يستطيع، فرجع المندوب وقال: إنه يقول: لا يستطيع، قال: انظروا، الآن كفر الرجل، وهو لا يدري، فأرسله إلى العالم وقال له: هل يستطيع الله ﷻ أن يجعل السماوات والأرض في بيضة؟ قال: نعم يستطيع، ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، لو قال للسماوات: كوني في جوف البيضة كانت، إما أن تكبر البيضة أو تصغر السماوات والأرض، فرجع إلى شيطانه وأخبره بقول العالم. قال: انظر! هذا تخلص وذاك المسكين كفر، وهذه قصة مرت عليَّ في بعض الكتب قديمًا، لكني أقول: قل للعامي: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، **ولا تقل: القدرة تعلقت بالممكن ولا بالمستحيل ولا بالواجب.**

وأما قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٩] فالمشيئة هنا معلقة بالجمع، يعني: إذا شاء جمعهم فإنه لا يمتنع عليه، فالمشيئة هنا شرط في الجمع، وليست شرطًا في القدرة(١)



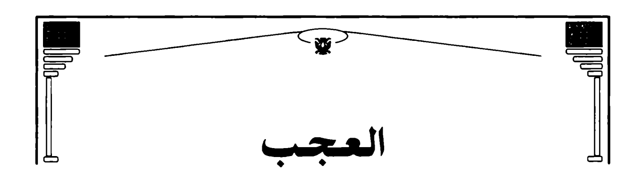
سرعة الحساب

قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [المائدة: ٤].

فإن قال قائل: سرعة الحساب من صفات الله الذاتية أو الفعلية؟

(١) تفسير سورة النساء (٢/٣١٦-٣١٩).

قلنا: هي من الفعلية؛ لأن المحاسبة فعل يتعلق بمشيئته، وعلى هذا فيكون فيه إثبات الصفات الفعلية لله ﷻ[(١)]



العجب

قال تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢]، في هذه الآية قراءتان: بفتح التاء، فيعود الضمير على رسول الله ﷺ، وبالضم على الله ﷻ، هذا هو القول الصحيح، وإذا كان عائدًا إلى الله ﷻ؛ فهل هو عجب حقيقي أو مجازي؟

الصحيح أنه حقيقي، وأنه كسائر الصفات.

فإذا قال قائل: إن العجب هو حالة تطرأ على الإنسان لفعل ما لا يخطر له على بال، أو لحصول ما لا يخطر له على بال، فكيف يمكن أن يوصف الله به؟!

فالجواب: أن يقال: إن أنواع العجب ثلاثة أقسام:

(١) عجب استحسان.

(٢) عجب إنكار.

(٣) عجب استفهام.

والعجب الذي بمعنى الاستفهام لا يكون في حق الله، لأنه يكون لخفاء الأسباب على هذا المستغرب للشيء المتعجب منه، بحيث يأتيه بغتة بدون توقع، وهذا مستحيل على الله تعالى، لأن الله تعالى بكل شيء عليم، مثال للتعجب الذي يحمل عليه الاستحسان: «**يعجب ربك من الشاب ليست له**

---

(١) تفسير سورة المائدة (١/ ٦٥).

صبوة»[1]، مثال الإنكار من الله: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾﴾ هذا عجب إنكار.

العجب لله ﷻ هو من صفات الله الفعلية، لأنه يتعلق بمشيئته، وكل شيء يتعلق بمشيئته: فهو من الصفات الفعلية عند أهل العلم.

فإذا قال قائل: ما الذي يعلمنا أنه يتعلق بمشيئته؟.

فالجواب: أنّ (**كل صفة علقت على سبب: فهي من الصفات الفعلية**)لأن الأسباب حادثة، وما يترتب على الحادث فإنه حادث، وعلى هذا فنقول: الرضا من الصفات الفعلية، لأن له سببًا، والغضب والكراهة والسخط وما أشبهه.

وطريق أهل السنة والجماعة في مثل هذه الصفة: إثباتها لله على الوجه اللائق به، لا على وجه القصور والنقص[2]

وقال تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]؛ «ما» تعجبية مبتدأ؛ وجملة ﴿أَصۡبَرَهُمۡ﴾ خبرها؛ والمعنى: شيء عظيم أصبرهم؛ أو ما أعظم صبرهم على النار؛ وهذا التعجب يتوجه عليه سؤالان:

السؤال الأول: أهو تعجب من الله أم تعجيب منه؛ بمعنى: أيرشدنا إلى

---

(١) أخرجه: أحمد (١٧٣٧١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٧١)، وأبو يعلى (١٧٤٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٣٠٩) رقم (٨٥٣) عن عقبة بن عامر رضي الله عنه.
وحسنه شعيب الأرنؤوط، وقال: حسن لغيره، عبد الله بن لهيعة سيئ الحفظ، لكن الراوي عنه هنا هو قتيبة بن سعيد، وقد مشى بعض أهل العلم حديثه عن ابن لهيعة، وذلك لأنه كتب أحاديثه من كتاب ابن وهب؛ ثم سمعها من ابن لهيعة، وكان ابن وهب ممن سمع منه قديمًا قبل اختلاطه واحتراق كتبه.
وحسن هذا الإسناد: الهيثمي في «المجمع» (١/ ٢٧٠)، وله شاهد عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) تفسير سورة الصافات (ص/ ٤١-٤٣).

أن نتعجب، وليس هو موصوفًا بالعجب؛ أو أنه من الله؟.

السؤال الثاني: أن قوله: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ﴾ يقتضي أنهم يصبرون، ويتحملون مع أنهم لا يتحملون، ولا يطيقون؛ ولهذا يقولون لخزنة جهنم: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ يُخَفِّفۡ عَنَّا يَوۡمٗا مِّنَ ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٩]؛ وينادون: ﴿يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ﴾ [الزخرف: ٧٧] أي ليهلكنا؛ ومن قال هكذا فليس بصابر؟.

والجواب عن السؤال الأول: وهو أهو تعجب، أو تعجيب: فقد اختلف فيه المفسرون؛ فمنهم من رأى أنه تعجب من الله ﷻ؛ لأنه المتكلم به هو الله؛ والكلام ينسب إلى من تكلم به؛ ولا مانع من ذلك لا عقلًا، ولا سمعًا، أي لا مانع يمنع من أن الله ﷻ يعجب؛ وقد ثبت لله العجب بالكتاب والسنة؛ فقال الله تعالى في القرآن: ﴿بَلۡ عَجِبۡتَ وَيَسۡخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢] بضم التاء؛ وهذه القراءة سبعية؛ ثابتة عن النبي ﷺ؛ والتاء فاعل يعود على الله ﷻ المتكلم؛ وأما السنة: ففي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**عجب ربنا من قنوط عباده وقرب غِيَرِه**»[1]؛ وعلى هذا فالعجب لله ثابت بالكتاب والسنة؛ فلا مانع من أن الله يعجب من صبرهم.

فإذا قال قائل: العجب يدل على أن المتعجب مباغَت بما تعجب منه؛ وهذا يستلزم أن لا يكون عالمًا بالأمر من قبل، وهو محال على الله؟!

---

(١) ذكره بهذا اللفظ: (**عجب ربنا**) شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٣٩)، وابن كثير في «تفسيره» (١/ ٥٧٢)، وفي «البداية والنهاية» (١٤/ ٢٤).

والذي عند ابن ماجه (١٨١)، وأحمد (١٦٢٨٨)، والطيالسي (١٠٩٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٥٤)، وعبد الله ابن أحمد في «السنة» (٢٦٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ٢٠٧) رقم (٤٦٩) بلفظ: «**ضحك ربنا**»، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٨١٠) عن لقيط بن عامر رضي الله عنه.

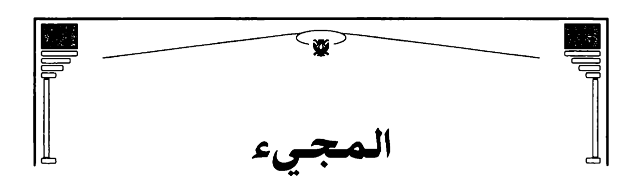
فالجواب: أن سبب العجب لا يختص بما ذكر؛ بل ربما يكون سببه الإنكار على الفاعل، حيث خرج عن نظائره، كما تقول: (**عجبت من قوم جحدوا بآيات الله مع بيانها وظهورها**)؛ وهو بهذا المعنى قريب من معنى التوبيخ واللوم؛ ومن المفسرين من قال: إن المراد بالعجب: التعجيب؛ كأنه قال: اعجب أيها المخاطب من صبرهم على النار؛ وهذا وإن كان له وجه، لكنه خلاف ظاهر الآية.

وأما الجواب عن السؤال الثاني: وهو كيف يتعجب من صبرهم مع أنهم لم يصبروا على النار.

فقال أهل العلم: إنهم لما صبروا على ما كان سببًا لها من كتمان العلم، صاروا كأنهم صبروا عليها، مثلما يقال للرجل الذي يفعل أشياء ينتقد فيها: ما أصبرك على لوم الناس لك، مع أنه ربما لم يلوموه أصلًا؛ لكن فعل ما يقتضي اللوم؛ يصير معنى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾: أنهم لما كانوا يفعلون هذه الأفعال الموجبة للنار، صاروا كأنهم يصبرون على النار؛ لأن الجزاء من جنس العمل، كما تفيده الآيات الكثيرة، فيعبر بالعمل عن الجزاء؛ لأنه سببه المترتب عليه؛ و﴿ٱلنَّارَ﴾ هي الدار التي أعدها الله ﷻ للكافرين والظالمين؛ لكن الظلم إن كان ظلم الكفر فهم مخلدون فيها؛ وإن كان ظلمًا دون الكفر فإنهم مستحقون للعذاب بحسب حالهم[١]

---

(١) تفسير سورة البقرة (٢/ ٢٦٦-٢٦٨).



المجيء

أهل السنة والجماعة يثبتون أن الله يأتي بنفسه هو، لأن الله تعالى ذكر ذلك عن نفسه، قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

وهو سبحانه أعلم بنفسه وبغيره، وأصدق قيلًا من غيره، وأحسن حديثًا، فكلامه مشتمل على أكمل العلم والصدق والبيان والإرادة، فالله ﷻ يريد أن يبين لنا الحق، وهو أعلم وأصدق وأحسن حديثًا.

لكن يبقى السؤال: هل نعلم كيفية هذا المجيء؟

الجواب: لا نعلمه، لأن الله سبحانه وتعالى أخبرنا أنه يجيء، ولم يخبرنا كيف يجيء، ولأن الكيفية لا تعلم إلا بالمشاهدة أو مشاهدة النظير أو الخبر الصادق عنها، وكل هذا لا يوجد في صفات الله تعالى، ولأنه إذا جهلت الذات، جهلت الصفات، أي: كيفيتها، فالذات موجودة وحقيقية ونعرفها، ونعرف ما معنى الذات، وما معنى النفس، وكذلك نعرف ما معنى المجيء، لكن كيفية الذات أو النفس وكيفية المجيء غير معلوم لنا.

فنؤمن بأن الله يأتي حقيقة، وعلى كيفية تليق به، مجهولة لنا.

مخالفو أهل السنة والجماعة والرد عليهم:

وخالف أهل السنة والجماعة في هذه الصفة: أهل التحريف والتعطيل. فقالوا: إن الله لا يأتي، لأنك إذا أثبت أن الله يأتي، ثبت أنه جسم، والأجسام متماثلة!.

فنقول: هذه دعوى وقياس باطل، لأنه في مقابلة النص، وكل شيء يعود إلى النص بالإبطال، فهو باطل، لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

فإذا قلت: إن هذا الذي عاد إلى النص بالإبطال هو الحق، صار النص باطلًا ولا بد، وبطلان النص مستحيل. وإن قلت: إن النص هو الحق، صار هذا باطلًا ولابد.

ثم نقول: ما المانع من أن يأتي الله تعالى بنفسه على الكيفية التي يريدها؟! يقولون: المانع أنك إذا اثبت ذلك، فأنت ممثل!.

نقول: هذا خطأ، فإننا نعلم أن المجيء والإتيان يختلف حتى بالنسبة للمخلوق، فالإنسان النشيط الذي يأتي كأنما ينحدر من مرتفع من نشاطه، لكنه لا يمشي مرحًا، وإن شئت فقل: إنه يمش مرحًا. هل هذا كالإنسان الذي يمشي على عصا، ولا ينقل رِجلًا من مكانها إلا بعد تعب؟!

والإتيان يختلف من وجه آخر، فإتيان إنسان مثلًا من كبراء البلد أو من ولاة الأمور؛ ليس كإتيان شخص لا يحتفى به.

ماذا يقول المعطل في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ ونحوها؟.

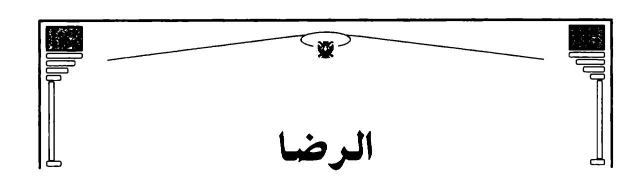
الجواب: يقول: المعنى: جاء أمر ربك، وأتى أمر ربك!! لأن الله تعالى قال: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]، فيجب أن نفسر كل إتيان أضافه الله إلى نفسه بهذه الآية، ونقول: المراد: أتى أمر الله!!.

فيقال: إن هذا الدليل الذي استدللت به هو دليل عليك وليس لك، لو كان الله تعالى يريد إتيان أمره في الآيات الأخرى، فما الذي يمنعه أن يقول: أمره؟ فلما أراد الأمر، عبر بالأمر، ولما لم يرده، لم يعبر به.

وهذا في الواقع دليل عليك، لأن الآيات الأخرى ليس فيها إجمال حتى نقول: إنها بينت بهذه الآية؛ فالآيات الأخرى واضحة، وفي بعضها تقسيم يمنع إرادة مجيء الأمر: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، هل يستقيم لشخص أن يقول: ﴿يَأْتِىَ رَبُّكَ﴾، أي: أمره في مثل هذا التقسيم؟.

فإذا قال قائل: ما تقولون في قوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٢].

فالجواب: أن المراد بذلك: إتيان الفتح أو الأمر، لكن أضاف الله الإتيان به إلى نفسه، لأنه من عنده، وهذا أسلوب معروف في اللغة العربية، فالإتيان إذا قيد بحرف جر مثلًا، فالمراد به ذلك المجرور، وإذا أطلق وأضيف إلى الله بدون قيد، فالمراد به إتيان الله حقيقة[(١)]



الرضا

الرضا صفة من صفات الله، لقوله: ﴿أَفَمَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢].

ومن قاعدة أهل السنة والجماعة: (أن كل وصف وصف الله به نفسه: فإنه يجب علينا أن نؤمن به ونصف الله به).

فنقول: إن لله رضوانًا وأنه يرضى، والرضا صفة فعل، لأن الرضا له سبب، و(كل صفة من صفات الله لها سبب: فإنها من الصفا ت الفعلية).

(١) شرح العقيدة الواسطية (ص/ ٢٧٩-٢٨٢)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٢٣٣- ٢٣٥).

وأنكر بعض الناس الصفات الفعلية لله، متعللين بعلتين:

العلة الأولى: أن صفات الأفعال حادثة، والحوادث لا تقوم إلا بحادث، لأن حدوث الصفة يدل على حدوث الموصوف، فالحوادث لا تقوم إلا بحادث!.

العلة الثانية: قالوا: إن كانت هذه الصفة كمالًا: لزم أن يكون متصفًا بها دوامًا، وإن كانت نقصًا: لزم أن لا يتصف بها دوامًا، لأن النقص لا يمكن أن يتصف الله به!.

فنقول: إن قولكم: إن الحوادث لا تقوم إلا بحادث غير صحيح، لأن الحوادث فعل الفاعل، والفعل عقلًا يتأخر عن الفاعل بلا شك، لأن الفعل يكون بإرادة الفاعل وقدرته، وهو متأخر عن وجوده، فالفاعل سابق للمفعول وسابق للفعل أيضًا، فكيف نقول: إن الحادث لا يقوم إلا بحادث؟.

الثاني: قولكم: أنها إن كانت هذه الصفة كمالًا وجب أن يتصف بها دوامًا، وإن كانت نقصًا لزم ألا يتصف بها دوامًا.

الجواب عنه: هي كمال حال فعلها ولا شك، وحال عدمها ليست كمالًا، والكمال في عدمها.

خذ الرضا مثالًا: الرضا على من يستحق الرضا كمال، ولا يستحق الرضا إلا بعد فعل ما يوجبه، والرضا عمن لا يستحق نقص ينافي الحكمة، فإذا اتصف بالرضا فإنه يتصف بها في الحال التي يكون بها كمالًا.

والرضا يفسره الذين يقتصرون على إثبات سبع صفات بأنه (الثواب أو إرادة الثواب!)، والصحيح: أن الرضا صفة حقيقية ثابتة لله ﷻ، وليست هي الثواب، لأن الإثابة خَلقُ ما يثاب به؛ غير الرضا، وهي -أي الإثابة- من

مقتضيات الرضا وآثاره، وليست هي الرضا بلا شك.

وعليه فلا يصح أن نفسر الملزوم باللازم، لأنهما شيئآن متباينان، فحينئذٍ يتبين أن الصواب ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة -جعلنا الله منهم-[١]

ولو قال لك قائل: فسر لي الرضى؟ لم تتمكن من تفسيره، لأن الرضى صفة في الإنسان غريزية، والغرائز لا يمكن لإنسان أن يفسرها أجلى وأوضح من لفظها.

فنقول: الرضى صفة في الله ﷻ، وهي صفة حقيقية، متعلقة بمشيئته، فهي من الصفات الفعلية، يرضى عن المؤمنين وعن المتقين وعن المقسطين وعن الشاكرين، ولا يرضى عن القوم الكافرين، ولا يرضى عن القوم الفاسقين، ولا يرضى عن المنافقين، فهو ﷻ يرضى عن أناس ولا يرضى عن أناس، ويرضى أعمالًا، ويكره أعمالًا.

ووصف الله تعالى بالرضى ثابت بالدليل السمعي، كما سبق، وبالدليل العقلي، فإنّ كونه ﷻ يثيب الطائعين ويجزيهم على أعمالهم وطاعاتهم يدل على الرضى.

فإن قلت: استدلالك بالمثوبة على رضى الله ﷻ قد ينازع فيه، لأن الله سبحانه قد يعطي الفاسق من النعم أكثر مما يعطي الشاكر، وهذا إيراد قوي.

ولكن الجواب عنه أن يقال: إعطاؤه الفاسق المقيم على معصيته استدراج، وليس عن رضى، كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَنَسۡتَدۡرِجُهُم مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ ١٨٢ وَأُمۡلِي لَهُمۡۚ إِنَّ كَيۡدِي مَتِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٢، ١٨٣].

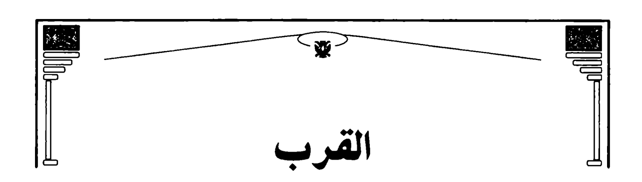
---

(١) تفسير سورة آل عمران (٢/ ٣٩٥، ٣٩٦)، وانظر: تفسير سورة النساء (٢/ ٢٢١-٢٢٣).

وقال النبي ﷺ: «**إن الله ليملي للظالم، حتى إذا أخذه، لم يفلته**»، وتلا قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود: ١٠٢](١)

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴿٤٤﴾ فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٤، ٤٥].

أما إذا جاءت المثوبة والإنسان مقيم على طاعة الله، فإننا نعرف أن ذلك صادر عن رضى الله عنه(٢)



القرب

قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

-هذا- فيه إثبات قرب الله ﷻ؛ والمراد قرب نفسه؛ لأن الضمائر في هذه الآية كلها ترجع إلى الله؛ وعليه فلا يصح أن يحمل القرب فيها على قرب رحمته، أو ملائكته؛ لأنه خلاف ظاهر اللفظ، ويقتضي تشتيت الضمائر بدون دليل.

ثم قرب الله ﷻ هل هو خاص بمن يعبده، أو يدعوه؛ أو هو عام؟.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) شرح العقيدة الواسطية (ص/ ٢٦٠، ٢٦١)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٢١٦، ٢١٧).

فالجواب: على قولين؛ والراجح أنه خاص بمن يعبده، أو يدعوه؛ لأنه لم يَرد وصف الله به على وجه مطلق؛ وليس كالمعية التي تنقسم إلى عامة وخاصة.

فإن قال قائل: ما الجواب عن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [سورة ق: ١٦، ١٧] **وهذا عام؟.**

فالجواب: أن المراد بالقرب في هذا الآية: قرب ملائكته، بدليل قوله تعالى: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [سورة ق: ١٧]، ومثلها قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٣-٨٥]، فإن المراد بها قرب الملائكة؛ الذين يقبضون الروح.

فإن قال قائل: كيف الجمع بين قربه جل وعلا وعلوه؟!

فالجواب: أن الله أثبت ذلك لنفسه - أعني القرب والعلو-؛ ولا يمكن أن يجمع الله لنفسه بين صفتين متناقضتين؛ ولأن الله ليس كمثله شيء في جميع صفاته؛ فهو قريب في علوه؛ عليٌّ في دنوه(١)

فإن قال قائل: كيف يضيف الله القرب المسند إليه: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾، **والمراد به الملائكة؛ ألهذا نظير؟.**

قلنا: نعم، له نظير. يقول الله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦-١٨] المراد بذلك: جبريل، ونسب الله فعل جبريل إلى نفسه؛ لأنه رسوله، كذلك الملائكة نسب

---

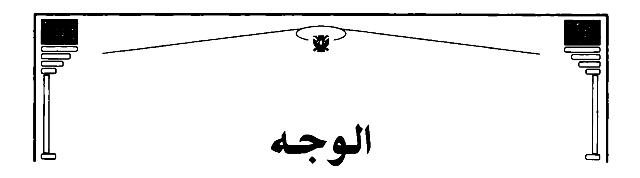
(١) تفسير سورة البقرة (٢/ ٣٤٤، ٣٤٥).

الله قربهم إليه لأنهم رسله، كما قال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَنٰهُم بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠].

فإن قال قائل: وهل الله تعالى قريب من المؤمن على كل حال؟.

قلنا: بل في بعض الأحوال، قال النبي ﷺ: «**إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته**»[١]، فهذا قربٌ في حال الدعاء، مصداق ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦].

كذلك هو قريب من المؤمن في حال السجود، لقول النبي ﷺ: «**أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد**»[٢]، وعلى هذا فيكون المؤمن قريبًا من الله تعالى حال عبادته لربه، وحال دعائه لربه، أما القرب العام: فإن المراد به القرب بالملائكة على القول الراجح[٣]



الوجه

إن قلت: هل كل ما جاء من كلمة (الوجه) مضافًا إلى الله؛ يراد به وجه الله الذي هو صفاته؟.

فالجواب: الأصل كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَوٰةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الأنعام: ٥٢]، ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ ۝١٩ إِلَّا ابْتِغَاءَ

---

(١) أخرجه: مسلم (٤٦) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: مسلم (٤٨٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) تفسير سورة ق (ص/ ٩٠، ٩١).

﴿وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٢٠ وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ﴾ [الليل: ١٩-٢١] وما أشبهها من الآيات.

فالأصل أن المراد بالوجه المضاف إلى الله: وجه الله ﷻ الذي هو صفة من صفاته، لكن هناك كلمة اختلف المفسرون فيها، وهي قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ﴾ [البقرة: ١١٥]: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟﴾، يعني: إلى أي مكان تولوا وجوهكم عند الصلاة. ﴿فَثَمَّ﴾ أي: فهناك وجه الله.

فمنهم من قال: إن الوجه بمعنى الجهة، لقوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ﴾ [البقرة: ١٤٨]، فالمراد بالوجه: الجهة، أي: فثم جهة الله، أي: فثم الجهة التي يقبل الله صلاتكم إليها.

قالوا: لأنها نزلت في حال السفر، إذا صلى الإنسان النافلة، فإنه يصلي حيث كان وجهه، أو إذا اشتبهت القبلة، فإنه يتحرى ويصلي حيث كان وجهه.

ولكن الصحيح: أن المراد بالوجه هنا: وجه الله الحقيقي، أي: إلى أي جهة تتوجهون، فثم وجه الله ﷻ، لأن الله محيط بكل شيء، ولأنه ثبت عن النبي ﷺ أن المصلي إذا قام يصلي، فإن الله «**قِبَلَ وجهه**»، ولهذا نهى أن يبصق أمام وجهه، لأن الله «**قِبَلَ وجهه**»[(١)]

فإذا صليت في مكان لا تدري أين القبلة، واجتهدت وتحريت، وصليت، وصارت القبلة في الواقع خلفك، فالله يكون قِبَل وجهك، حتى في هذه الحال.

وهذا معنى صحيح موافق لظاهر الآية.

والمعنى الأول لا يخالفه في الواقع.

---

(١) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ رأى بصاقًا في جدار القبلة؛ فحكه، ثم أقبل على الناس؛ فقال: «**إذا كان أحدكم يصلي، فلا يبصق قبل وجهه، فإن الله قِبَلَ وجهه إذا صلى**» أخرجه: البخاري (٤٠٦)، ومسلم (٥٤٧).

إذا قلنا: فثم جهة الله، وكان هناك دليل، سواء كان هذا الدليل تفسير الآية الثانية في الوجه الثاني، أو كان الدليل ما جاءت به السنة، فإنك إذا توجهت إلى الله في صلاتك، فهي جهة الله التي يقبل الله صلاتك إليها، فثم أيضًا وجه الله حقًا، وحينئذٍ يكون المعنيان لا يتنافيان.

واعلم أن هذا الوجه العظيم الموصوف بالجلال والإكرام وجه لا يمكن الإحاطة به وصفًا، ولا يمكن الإحاطة به تصورًا، بل كل شيء تقدره، فإن الله تعالى فوق ذلك وأعظم، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

فإن قيل: ما المراد بالوجه في قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]**؟ إن قلت: المراد بالوجه الذات، فيخشى أن تكون حرفت. وإن أردت بالوجه: نفس الصفة أيضًا، وقعت في محظور، وهو ما ذهب إليه بعض من لا يقدرون الله حق قدره، حيث قالوا: إن الله يفنى إلا وجهه!. فماذا تصنع؟!**

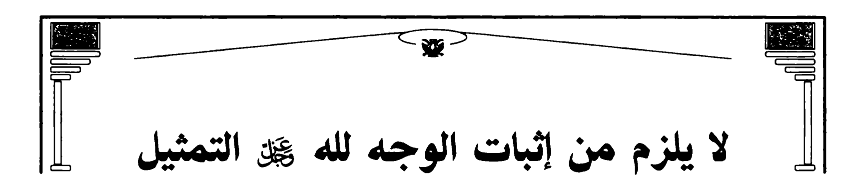
فالجواب: إن أردت بقولك: إلا ذاته، يعني: أن الله تعالى يبقى هو نفسه مع إثبات الوجه لله، فهذا صحيح، ويكون هنا عبر بالوجه عن الذات لمن له وجه.

وإن أردت بقولك: الذات؛ أن الوجه عبارة عن الذات بدون إثبات الوجه، فهذا تحريف وغير مقبول.

وعليه فنقول: ﴿إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾، أي: إلا ذاته المتصفة بالوجه، وهذا ليس فيه شيء، لأن الفرق بين هذا وبين قول أهل التحريف:

أن هؤلاء يقولون: إن المراد بالوجه: الذات، ولا وجه له!.

ونحن نقول: المراد بالوجه الذات، لأن له وجهًا، فعبر به عن الذات[(١)]



لا يلزم من إثبات الوجه لله ﷻ التمثيل

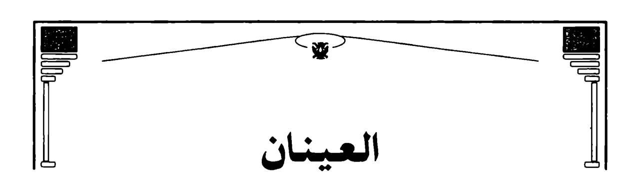
لو قال لنا قائل: مما وصف الله به نفسه: أن له وجهًا، كما قال سبحانه: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأنا لا أعقل من الوجه إلا مثل وجه المخلوق، فيلزم من إثبات الوجه لله التمثيل! لأن القرآن عربي، والوجه هو ما يتعارف بين الناس، وأكمل الوجوه وجوه البشر، فوجه الله كوجه الإنسان مثلًا، فماذا نقول له؟

نقول له: إن هذا الفهم فهم خاطئ، لأن الوجه مضاف إلى الله، والمضاف بحسب المضاف إليه، فوجه الله يليق بالله، ووجه الإنسان يليق بالإنسان، ونقول له أيضًا: أنت لك وجه، والأسد له وجه، والهر له وجه، فإذا قلنا: وجه الإنسان، ووجه الأسد، ووجه الهر، فهل يلزم من ذلك التماثل؟! فلا أحد يقول: إن وجهه يماثل وجه الهر، أو الأسد أبدًا.

إذًا نعرف من هذا: أن الوجه بحسب ما يضاف إليه، فإثباتنا لصفات الله ﷻ لا يستلزم أبدًا المماثلة بين الخالق والمخلوق، بدليل السمع، وبدليل العقل[(٢)].

(١) شرح العقيدة الواسطية (ص/٢٨٨-٢٩١)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٢٤١-٢٤٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٧).



العينان

عقيدتنا التي ندين لله بها: أن لله تعالى عينين اثنتين، لا زيادة.

فإن قيل: إن من السلف من فسر قوله تعالى: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، **بقوله: بمرأى منا. فسره بذلك أئمة سلفيون معروفون، وأنتم تقولون: إن التحريف محرم وممتنع، فما الجواب؟!**

فالجواب: أنهم فسروها باللازم، مع إثبات الأصل، وهي العين، وأهل التحريف يقولون: بمرأى منا، بدون إثبات العين، وأهل السنة والجماعة يقولون: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾: بمرأى منا، ومع إثبات العين.

لكن ذكر العين هنا أشد توكيدًا وعناية من ذكر مجرد الرؤية، ولهذا قال: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾.

قالت المعطلة: أجلبتم علينا بالخيل والرَّجِل في إنكاركم علينا التأويل، وأنتم أولتم فأخرجتم الآية عن ظاهرها، فالله يقول: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾، فخذوا بالظاهر، وإذا أخذتم بالظاهر: كفرتم، وإذا لم تأخذوا بالظاهر: تناقضتم، فمرة تقولون: يجوز التأويل، ومرة تقولون: لا يجوز التأويل، وتسمونه تحريفًا، وهل هذا إلا تحكم بدين الله؟

قلنا: نأخذ بالظاهر، وعلى العين والرأس، وهو طريقتنا، ولا نخالفه.

قالوا: الظاهر من الآية أن محمدًا ﷺ بعين الله، وسط العين، كما تقول:

(زيد بالبيت، زيد بالمسجد)، فالباء للظرفية، فيكون زيد داخل البيت وداخل المسجد، فيكون قوله: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾، أي: داخل أعيننا، وإذا قلتم بهذا كفرتم، لأنكم جعلتم الله محلًا للخلائق، فأنتم حلولية، وإن لم تقولوا به، تناقضتم؟!

قلنا لهم: معاذ الله ثم معاذ الله ثم معاذ الله أن يكون ما ذكرتموه ظاهر القرآن، وأنتم إن اعتقدتم أن هذا ظاهر القرآن: كفرتم، لأن من اعتقد أن ظاهر القرآن كفر وضلال: فهو كافر ضال.

فأنتم توبوا إلى الله من قولكم: إن هذا هو ظاهر اللفظ، واسألوا جميع أهل اللغة من الشعراء والخطباء؛ هل يقصدون بمثل هذه العبارة؛ أن الإنسان المنظور إليه بالعين حال في جفن العين؟!!

اسألوا من شئتم من أهل اللغة أحياءً وأمواتًا، فأنت إذا رأيت أساليب اللغة العربية، عرفت أن هذا المعنى الذي ذكروه وألزمونا به لا يرد في اللغة العربية، فضلًا عن أن يكون مضافًا إلى الرب ﷻ، فإضافته إلى الرب كفر منكر، وهو منكر لغة وشرعًا وعقلًا.

فإن قيل: بماذا تفسرون الباء في قوله: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾؟!

قلنا: نفسرها بالمصاحبة، إذا قلت: أنت بعيني، يعني: أن عيني تصحبك وتنظر إليك، لا تنفك عنك، فالمعنى: أن الله ﷻ يقول لنبيه: اصبر لحكم الله، فإنك محوط بعنايتنا وبرؤيتنا لك بالعين، حتى لا ينالك أحد بسوء.

ولا يمكن أن تكون الباء هنا للظرفية، لأنه يقتضي أن يكون رسول الله ﷺ: في عين الله، وهذا محال.

وأيضًا: فإن رسول الله ﷺ خوطب بذلك وهو في الأرض، فإذا قلتم: إنه

كان في عين الله: كانت دلالة القرآن كذبًا!.

وهذا وجه آخر في بطلان دعوى أن ظاهر القرآن أن الرسول ﷺ في عين الله تعالى[١]

وقوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، بالإفراد، هل ينافي ما سبق من ذكرها بالجمع؟!

الجواب: لا تنافي، وذلك لأن المفرد المضاف يعم؛ فيشمل كل ما ثبت لله من عين، وحينئذٍ لا منافاة بين المفرد وبين الجمع أو التثنية.

إذًا: يبقى النظر بين التثنية والجمع، فكيف نجمع بينهما؟!

الجواب: أن نقول: إن كان أقل الجمع اثنين، فلا منافاة، لأننا نقول: هذا الجمع دال على اثنتين، فلا ينافيه. وإن كان أقل الجمع ثلاثة، فإن هذا الجمع لا يراد به الثلاثة، وإنما يراد به التعظيم والتناسب بين ضمير الجمع وبين المضاف إليه.

وقد فسر أهل التحريف والتعطيل العين بالرؤية بدون عين، وقالوا: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾: برؤية منا، ولكن لا عين، والعين لا يمكن أن تثبت لله ﷻ أبدًا، لأن العين جزء من الجسم، فإذا أثبتنا العين لله، أثبتنا تجزئة وجسمًا، وهذا شيء ممتنع، فلا يجوز، ولكنه ذكر العين من باب تأكيد الرؤية، يعني: كأنما نراك ولنا عين، والأمر ليس كذلك!!

فنقول لهم: هذا القول خطأ؛ من عدة أوجه:

الوجه الأول: أنه مخالف لظاهر اللفظ.

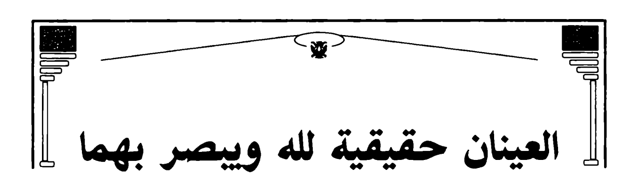
الثاني: أنه مخالف لإجماع السلف.

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (ص/ ٣١٤-٣١٦)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٢٦٤-٢٦٦).

الثالث: أنه لا دليل عليه، أي: أن المراد بالعين مجرد الرؤية.

الرابع: أننا إذا قلنا بأنها الرؤية، وأثبت الله لنفسه عينًا، فلازم ذلك أنه يرى بتلك العين، وحينئذٍ يكون في الآية دليل على أنها عين حقيقية[1]



العينان حقيقية لله ويبصر بهما

نؤمن بما جاء في الدليل من ثبوت العين لله ﷻ، لكن هل هي عين حقيقية؟ أو هي كناية عن الرؤية؟.

والجواب: أنها عين حقيقية، ودليل ذلك: أن الله أثبتها لنفسه في غير موضع، وأثبت الرؤية في غير موضع، وإثبات هذا تارة وهذا تارة يدل على التغاير بينهما، فالرؤية شيء والعين شيء آخر، فقوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ١٠٥]، وقوله: ﴿أَلَمۡ يَعۡلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤] فهاتان في الرؤية.

ولكن: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه: ٣٩] فهاتان الآيتان ليستا في الرؤية، بل أثبتتا عينًا مخالفةً للرؤية، ولهذا نقول:

إن العين صفة حقيقية، نظير مسماها بالنسبة لنا أبعاض وأجزاء، لكننا لا نقول: إن العين بعض من الله أو جزء منه؛ لأن ذلك ممتنع على الله حسب فهم البعض والجزء؛ فإن البعض والجزء هو ما جاز أن ينفصل عن الكل، وهذا بالنسبة لصفات الله تعالى ممتنع.

هل عين الله تعالى تماثل أعين الخلق؟!

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (ص/ ٣٢١، ٣٢٢)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٢٧٠، ٢٧١).

الجواب: لا، أبدًا ولا نقول بهذا، بل نقول: هذا ممتنع، لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وإن كان أهل التحريف والتعطيل يشنعون على الذين يثبتون لله العين حقيقة، ويقولون لمن أثبتها: لا بد أن تقول: هل هي مستديرة أو مستطيلة، وهل هي بيضاء أو سوداء، وهل فيها بياض وسواد أم ليس فيها؟.

وفي الحقيقة أن هذا لا يلزمنا، فنحن نثبت لله العين، ولكن لا نقول: إن لها مثيلًا حتى نلزم بذلك. فكما أننا نقول في ذات الله أنها ليست كذات المخلوقين، ولا نقول في ذاته سبحانه: هل هو طويل أو قصير، أو أسود أو أبيض، أو سمين أو هزيل، أو غير ذلك، وإذا لم يجز لنا أن نقول ذلك في الذات ولم نلتزمه، فكذلك لا نلتزم بقول ذلك في العين.

إذًا: لا نعلم حقيقة هذه العين، ولا كيفية هذه العين، لكن نعلم أنها حقيقة إلا أنها لا تماثل أي حقيقة من حقائق أعين المخلوقات، لأن الله تعالى مباين للخلق غاية المباينة في ذاته وصفاته.

هل هي واحدة أو متعددة؟ وإذا قلنا متعددة! فهل هي ثنتان أو أكثر؟!

الجواب: أنها ليست واحدة، بل أكثر من واحدة، وهي قد جاءت بلفظ الإفراد، وجاءت بلفظ الجمع، ولم تأت في القرآن بلفظ التثنية كما جاءت اليد؛ فمن مجيئها بلفظ الإفراد؛ قوله تعالى لموسى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩] فـ(عيني) هذه مفرد.

ومن مجيئها بلفظ الجمع؛ قوله تعالى عن سفينة نوح: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وقوله تعالى لنبينا محمد ﷺ: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] هذا لفظ الجمع.

أما التثنية فلم تأتِ في القرآن، ولكنها جاءت في حديث ذكره ابن القيم رحمه الله في مختصر الصواعق[١]، ولم يعزُه؛ أن النبي ﷺ قال: «**إذا قام أحدكم يصلي، فإنه بين عيني الرحمن**»[٢].

ولكن جاءت في السنة بما يدل دلالة واضحة على أن العين اثنتان، وذلك في قول النبي عليه الصلاة والسلام في صفة الدجال: «**إنه أعور العين اليمنى، وإن ربكم ليس بأعور**»[٣]، فإن هذا كالنص الصريح على أنهما اثنتان، ووجهه: أن النبي ﷺ ذكر علامة فارقة بين الدجال وبين الرب عز وجل، بأن الدجال أعور العين اليمنى؛ والرب ليس بأعور، ولا عور إلا لذي عينين.

ولو كان لله أكثر من اثنتين لكان الزائد عن اثنتين كمالًا قطعًا؛ لأنه لا يمكن أن يتصف بنقص، يعني لكان الزائد عن ثنتين كمال، والزائد على ثنتين هل يحصل به الفرق بين الدجال وبين الرب؟

الجواب: يحصل؛ لأن الدجال من بني آدم وليس له إلا ثنتين، وذكر الفارق الدال على الكمال أولى من ذكر الفارق الذي هو النقص في الدجال.

فإذًا: لو كان له أكثر من ثنتين لقال الرسول ﷺ: وإن لربكم أكثر من

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ٢٥٦).

(٢) أخرجه: المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١٢٨)، والعقيلي في «الضعفاء» (٧٢)، والبزار (٥٥٣- كشف الأستار)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (١٩٠٨)، والحديث ضعيف، فيه إبراهيم بن يزيد الخوزي، وقد روى العقيلي عن يحيى بن معين أنه قال: إبراهيم بن يزيد الخوزي هذا ليس بشيء، وقال الهيثمي في «المجمع» (٢/ ٨٠): فيه إبراهيم بن يزيد الخوزي، وهو ضعيف، وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (١٠٢٤).

(٣) أخرجه: البخاري (٣٠٥٧)، ومسلم (١٦٩) عن ابن عمر رضي الله عنه.

عينين، لأجل أن يثبت الكمال لله ﷻ مع الفارق بينه وبين الدجال.

لكن لما قال: أعور، صار الفرق بينهما العور، وهو نقص الدجال في عينه.

إذًا: تَعيَّن أن تكون العينان الثابتتان لله اثنتين، وهذا واضح جدًّا.

وادعى بعض المجادلين قال: إن المراد بالعور: العيب!!

فنقول له: هذا تحريف، لأن لفظ الحديث: «**أعور العين اليمنى**»، وهذا صريح بأن المراد عور العين، لا العور الذي هو العيب العام، الذي ينزه الله عنه، على سبيل العموم، وهذا القول تحريف.

ويبقى النظر، في مجيء العينين بصيغة الجمع: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، **فكيف نجمع بين الجمع وبين المثنى؟**

نقول: الجمع بينهما سهل؛ هو نظير الجمع بين اليدين الوارد مجيؤهما بصيغة التثنية وبصيغة الجمع، فإما أن يراد بالجمع ما دون الثلاثة، لأن اللغة العربية قد جاءت بالجمع مرادًا به ما دون الثلاثة، فيكون قوله: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ كقوله بعينينا، لأن أقل الجمع اثنان.

وإما أن يقال: أقل الجمع ثلاثة كما هو الأكثر، ولكن الجمع هنا لا يراد به مدلوله التعددي، وإنما يراد به مدلوله المعنوي؛ وهو التعظيم، فيكون الله ﷻ جمع العينين، فقال: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ تعظيمًا لهما، وأيضًا يضاف إلى التعظيم المناسبة؛ لأنّ (نا) دالة على الجمع في أصل الوضع، فناسب أن يكون المضاف إليها مجموعًا للتعظيم،كما هي في قوله: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ للتعظيم، فيتناسب هنا المضاف والمضاف إليه، وهذه المناسبة لفظية.

هل الله تعالى يبصر بهما، أو بصره بغير العين؟

الجواب: يبصر بهما، ودليل ذلك قوله ﷺ: «**حجابه النور، لو كشفه لأحرقت سُبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه**»(١)، فقال: «**بصره**»، وهذا يدل على أن لله بصرًا، كما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

والبصر حسب مقتضى اللغة العربية يكون بالعين، وقد سبق أنه لولا أن الله أثبت له عينًا لقلنا: يمكن أن يكون البصر بغير العين، كما أن الأرض تحدث أخبارها مع أنها ليس لها أعين.

وعلى كل حال: فالله تعالى يبصر بعينيه كما قال ذلك السلف رحمهم الله في كتبهم، فله عينان يبصر بهما، لكنه ليس كبصر المخلوق، فالله ﷻ يبصر دبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء -السوداء أيضًا- في الليلة الظلماء؛ يعني لو كانت أخفى ما يكون؛ فإن الله تعالى يبصرها.

أما نحن فبصرنا محدود، ولا يمكن أن يكون كبصر الله ﷻ.

فإذا قال قائل: قد ورد في تفسير بعض السلف لقوله تعالى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ قال: تجري بمرأى منا، فهل يعتبر هذا تحريفًا أم ماذا؟

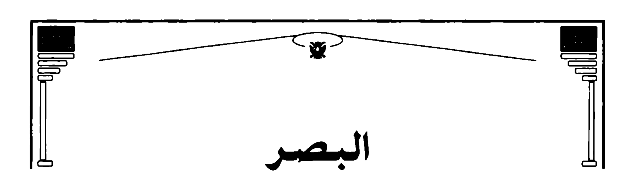
فالجواب: ليس هذا تحريفًا؛ لأنهم يقولون: تجري بمرأى منا؛ مع إقرارهم بالعين، ولو أن هذا القول كان من شخص ينكر العين؛ لقلنا: هذا تحريف، والذين قالوا: إن المعنى بمرأى منا، فإن معنى كلامهم: أنها تجري ونحن نراها بأعيننا، وكأنهم يريدون بذلك الرد على من زعم أن ظاهر الآية أن السفينة تجري في نفس العين، وحاشا لله.

---

(١) أخرجه: مسلم (١٧٩) عن أبي موسى رضي الله عنه.

أما من يتخذ من ذلك مأخذًا على مذهب أهل السنة والجماعة، ويرى أن ذلك خلاف مذهبهم في إجراء نصوص الصفات على ظاهرها، وأن ظاهر الآية أن السفينة في نفس عين الله، فهذا لا شك أنه إلزام باطل، وأن السلف لايلتزمون بهذا، بل يقولون: إن هذا ليس مدلول اللفظ، وفي اللغة العربية إذا قال الإنسان: اذهب فأنت بعيني، يعني أراك وألاحظك ولا تغيب عن عيني، ولا أحد يقول: إن الرجل إذا قال لصاحبه: أنت بعيني، يعني أنك في نفس العين أبدًا، وليس هذا مقتضى لفظ اللغة العربية.

ثم إن في الآية ما يدل على منع ذلك، ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ أي السفينة، فهي تجري في الأرض على الماء الذي خلقه الله ﷻ من الأرض والسماء، فكيف يقال: إن ظاهر الآية أنها تجري في عين الله؟!، لكنهم يتشبثون بكل شيء من أجل التشنيع على أهل السنة[1]



البصر

البصر هو رؤية الأشياء، وقد أثبت الله في كتابه أنه بصير بما يعمل العباد، وأخبر النبي عليه الصلاة والسلام أن لله بصرًا في قوله: «**حجابه النور، لو كشفه لأحرقت سُبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه**»[2]، وعلى هذا فالبصر ثابت لله تعالى بالكتاب والسنة.

لكن هذا الحديث الذي ذكرناه هو بصر الرؤية، أما بصر العلم فيستفاد من

---

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ٢٦٧-٢٧٢).

(٢) سبق تخريجه.

الآية، ولهذا نقول: إن بصر الله ﷻ نوعان:

(١) بصر رؤية.

(٢) بصر علم.

وكلاهما يشمله قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾ [آل عمران: ١٥]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الحجرات: ١٨]، و ما أشبه ذلك من الآيات، فإن هذا البصر شامل لبصر العلم وبصر الرؤية.

أما قوله عليه الصلاة والسلام: «**حجابه النور، لو كشفه لأحرقت سُبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه**»، فإنه يختص ببصر الرؤية، وعلى كل حال: فالبصر ثابت لله ﷻ، وهو من الصفات الذاتية التي لم يزل ولا يزال متصفًا بها، فهو لم يزل ولا يزال عليمًا، ولم يزل ولا يزال بصيرًا بخلقه ﷻ، أي يبصرهم.

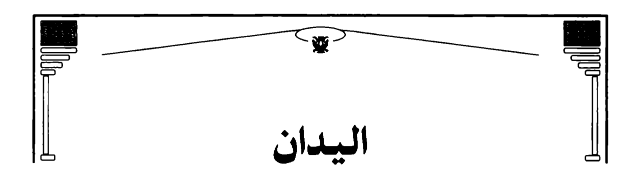
ولا يلزم من البصر العين، ولولا النصوص الدالة على ثبوت العين لم يجز أن نثبتها بثبوت البصر، ولهذا كانت الأشاعرة يثبتون لله البصر ولا يثبتون له العين!، فيقولون: إن الله يرى لكن لا بعين!!، فالعين لها نصوصها الدالة عليها، والبصر له نصوصه الدالة عليه.

فإذا قال قائل: هل يمكن عقلًا أن يَرى بلا عين، أو أن يحصل البصر بلا عين؟

فالجواب: نعم يمكن، فقد قال الله تعالى عن الأرض: ﴿يَوۡمَئِذٖ تُحَدِّثُ أَخۡبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤] أي تخبر بما عمل الناس عليها، وعمل الناس قد يكون فعلًا يرى، وقد يكون قولًا يسمع، فالأرض تسمع بلا إذن، وترى بلا عين، والله على كل شيء قدير.

وعلى كل حال: فإننا نثبت لله البصر؛ بصر العلم وبصر الرؤية، ونرى أنه

من الصفات الذاتية التي لم يزل ولا يزال الله متصفًا بها[(١)]



اليدان

وردت صفتا اليدين، والعينين في النصوص مضافة إلى الله تعالى على ثلاثة أوجه: الإفراد، والتثنية، والجمع.

فمن أمثلة الإفراد: قوله تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [المُلك: ١]. ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩].

ومن أمثلة الجمع: قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾ [يس: ٧١]، ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].

ومن أمثلة التثنية: قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]. وقول النبي ﷺ: «**إذا قام أحدكم يصلي، فإنه بين عيني الرحمن**»[(٢)]، هكذا هو في مختصر الصواعق، عن عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، ولم يعزه، ولم ترد صفة العينين في القرآن بصورة التثنية.

هذه هي الوجوه الثلاثة التي وردت عليها صفتا اليدين والعينين.

والجمع بين هذه الوجوه أن يقال: إن الإفراد لا ينافي التثنية، ولا الجمع، لأن المفرد المضاف يعم، فيتناول كل ما ثبت لله من يد أو عين واحدة كانت أو أكثر.

---

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ١٨٤، ١٨٥).

(٢) سبق تخريجه.

وأما الجمع بين ما جاء بلفظ التثنية وبلفظ الجمع: فإن قلنا: أقل الجمع اثنان فلا منافاة أصلًا بين صيغتي التثنية والجمع لاتحاد مدلوليهما، وإن قلنا: أقل الجمع ثلاثة وهو المشهور؛ فالجمع بينهما أن يقال: إنه لا يراد من صيغة الجمع مدلولها الذي هو ثلاثة فأكثر، وإنما أريد بها والله أعلم التعظيم والمناسبة، أعني مناسبة المضاف للمضاف إليه، فإن المضاف إليه، وهو **(نا)** يراد به هنا التعظيم قطعًا، فناسب أن يؤتى بالمضاف بصيغة الجمع ليناسب المضاف إليه، فإن الجمع أدل على التعظيم من الإفراد والتثنية، وإذا كان كل من المضاف والمضاف إليه دالًا على التعظيم حصل من بينهما تعظيم أبلغ[١]

قد يقول قائل: إن لله أكثر من يدين، لقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس: ٧١]، **فأيدينا هنا جمع، فلنأخذ بهذا الجمع، لأننا إذا أخذنا بالجمع، أخذنا بالمثنى وزيادة، فما هو الجواب؟**

فالجواب: أن يقال: جاءت اليد مفردة، ومثناة، وجمعًا:

أما اليد التي جاءت بالإفراد: فإن المفرد المضاف يفيد العموم، فيشمل كل ما ثبت لله من يد، ودليل عموم المفرد المضاف: قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، فـ﴿نِعْمَةَ﴾: مفرد مضاف، فهي تشمل كثيرًا، لقوله: ﴿لَا تُحْصُوهَآ﴾، إذًا: فما هي واحدة ولا ألف ولا مليون ولا ملايين.

﴿يَدُ ٱللَّهِ﴾: نقول هذا المفرد لا يمنع التعدد إذا ثبت، لأن المفرد المضاف يفيد العموم.

أما المثنى والجمع: فنقول: إن الله ليس له إلا يدان اثنتان، كما ثبت ذلك في الكتاب والسنة.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٩، ٦٠).

ففي الكتاب: في سورة (ص) قال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [سورة ص: ٥٧]، والمقام مقام تشريف، ولو كان الله خلقه بأكثر من يدين؛ لذكره، لأنه كلما ازدادت الصفة التي بها خلق الله هذا الشيء، ازداد تعظيم هذا الشيء.

وأيضًا: في سورة المائدة؛ قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، في الرد على من قالوا: ﴿يَدُ اللَّهِ﴾، بالإفراد، والمقام مقام يقتضي كثرة النعم، وكلما كثرت وسيلة العطاء، كثر العطاء، فلو كان لله تعالى أكثر من اثنتين لذكرهما الله، لأن العطاء باليد الواحدة عطاء، فباليدين أكثر وأكمل من الواحدة، وبالثلاث لو قُدِّر كان أكثر، فلو كان لله تعالى أكثر من اثنتين لذكرهما الله.

أما السنة: فإن الرسول عليه الصلاة والسلام قال: «**يطوي الله ﷻ السماوات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ ثم يطوي الأرضين بشماله**»[(١)]

وقال ﷺ: «**كلتا يديه يمين**»[(٢)]، ولم يذكر أكثر من اثنتين.

وأجمع السلف على أن لله يدين اثنتين فقط بدون زيادة.

فعندنا النص من القرآن والسنة والإجماع على أن لله تعالى يدين اثنتين.

فكيف نجمع بين هذا وبين الجمع: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: ٧١]؟!

فنقول: الجمع على أحد الوجهين:

فإما أن نقول بما ذهب إليه بعض العلماء، من أن أقل الجمع اثنان، وعليه، فـ﴿أَيْدِينَا﴾ لا تدل على أكثر من اثنتين، يعني: لا يلزم أن تدل على أكثر من اثنين، وحينئذٍ تطابق التثنية: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، ولا إشكال فيه.

---

(١) أخرجه: مسلم (٢٧٨٨) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: البخاري (٢٨٥٦)، ومسلم (٣٠) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

فإذا قلت: ما حجة هؤلاء على أن الجمع أقله اثنان؟

فالجواب: احتجوا بقوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، وهما اثنتان، والقلوب جمع، والمراد به قلبان فقط، لقوله تعالى: ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ﴾ [الأحزاب: ٤]، ولا لامرأة كذلك.

واحتجوا أيضًا بقول الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] جمع، والمراد به اثنان.

واحتجوا أيضًا بأن جماعة الصلاة تحصل باثنين.

ولكن جمهور أهل اللغة يقولون: إن أقل الجمع ثلاثة، وإن خروج الجمع إلى الاثنين في هذه النصوص لسبب، وإلا فإن أقل الجمع في الأصل ثلاثة.

وإما أن نقول: إن المراد بهذا الجمع: التعظيم، تعظيم هذه اليد، وليس المراد أن لله تعالى أكثر من اثنتين.

ثم إن المراد باليد هنا نفس الذات التي لها يد، وقد قال الله تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾ [الروم: ٤١]، أي: بما كسبوا، سواء كان من كسب اليد أو الرجل أو اللسان أو غيرها من أجزاء البدن، لكن يعبر بمثل هذا التعبير عن الفاعل نفسه.

ولهذا نقول: إن الأنعام التي هي الإبل لم يخلقها الله تعالى بيده، وفرق بين قوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾، وبين قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾، ف: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾، كأنه قال: مما عملنا، لأن المراد باليد ذات الله التي لها يد، والمراد بـ ﴿بِيَدَىَّ﴾: اليدان دون الذات.

وبهذا يزول الإشكال في صفة اليد التي وردت بالإفراد والتثنية والجمع.

فعلم الآن: أن الجمع بين المفرد والتثنية سهل، وذلك لأن هذا مفرد مضاف؛ فيعم كل ما ثبت لله من يد.

وأما بين التثنية والجمع، فمن وجهين:

أحدهما: أنه لا يراد بالجمع حقيقة معناه، وهو الثلاثة فأكثر، بل المراد به التعظيم.

كما قال الله تعالى: ﴿نا﴾، و﴿نَحْنُ﴾، و﴿وَقُلْنَا﴾ وما أشبه ذلك، وهو واحد، لكن يقول هذا للتعظيم.

أو يقال: إن أقل الجمع: اثنان، فلا يحصل هنا تعارض.

وأما قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، فالأيد هنا بمعنى القوة، فهي مصدر آد يئيد، بمعنى: قوي، وليس المراد بالأيد صفة الله، ولهذا ما أضافها الله إلى نفسه، ما قال: بأيدينا! بل قال: ﴿بِأَيْيْدٍ﴾، أي: بقوة.

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، فإن لعلماء السلف في قوله: ﴿عَن سَاقٍ﴾: قولين:

القول الأول: أن المراد به الشدة.

والقول الثاني: أن المراد به ساق الله ﷻ.

فمن نظر إلى سياق الآية مع حديث أبي سعيد[1]، قال: إن المراد بالساق

---

(١) عن أبي سعيد رضي الله عنه، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**يكشف ربنا عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة، فيبقى كل من كان يسجد في الدنيا رياء وسمعة، فيذهب ليسجد؛ فيعود ظهره طبقًا واحدًا**» أخرجه: البخاري (٤٩١٩، ٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣).

هنا ساق الله، ومن نظر إلى الآية بمفردها، قال: المراد بالساق الشدة.

فإذا قال قائل: أنتم تثبتون أن لله تعالى يدًا حقيقية، ونحن لا نعلم من الأيدي إلا أيادي المخلوقين، فيلزم من كلامكم تشبيه الخالق بالمخلوق!.

فالجواب أن نقول: لا يلزم من إثبات اليد لله أن نمثل الخالق بالمخلوقين، لأن إثبات اليد جاء في القرآن والسنة وإجماع السلف، ونفي مماثلة الخالق للمخلوقين يدل عليه الشرع والعقل والحس.

أما الشرع: فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وأما العقل: فلا يمكن أن يماثل الخالق المخلوق في صفاته، لأن هذا يعد عيبًا في الخالق.

وأما الحس: فكل إنسان يشاهد أيدي المخلوقات متفاوتة ومتباينة من كبير وصغير، وضخم ودقيق. .إلخ، فيلزم من تباين أيدي المخلوقين وتفاوتهم مباينة يد الله تعالى لأيدي المخلوقين، وعدم مماثلته لهم ﷻ من باب أولى.

وقد خالف أهل السنة والجماعة في إثبات اليد لله تعالى: أهل التعطيل من المعتزلة والجهمية والأشعرية ونحوهم، وقالوا: (لا يمكن أن نثبت لله يدًا حقيقية)، بل المراد باليد: أمر معنوي، وهو القوة**!!** أو المراد باليد: النعمة، لأن اليد تطلق في اللغة العربية على القوة وعلى النعمة.

ففي الحديث الصحيح حديث النواس بن سمعان الطويل: «**أن الله يوحي إلى عيسى إني أخرجت عبادًا لي لا يَدَانِ لأحد بقتالهم**»[1]، والمعنى: لا قوة

---

(١) أخرجه: مسلم (٢٩٣٧).

لأحد بقتالهم، وهم يأجوج ومأجوج.

وأما اليد بمعنى النعمة: كثير، ومنه قول رسول قريش لأبي بكر: لولا يد لك عندي لم أجزك بها، لأجبتك، يعني: نعمة.

وقول المتنبي:

وكم لظلام الليل عندك من يد تحدث أن المانوية تكذب

والمانوية: فرقة من المجوس الذين يقولون: إن الظلمة تخلق الشر، والنور يخلق الخير.

فالمتنبي يقول: إنك تعطي في الليل العطايا الكثيرة التي تدل على أن المانوية تكذب، لأن ليلك يأتي بخير.

فالمراد بيد الله: النعمة، وليس المراد باليد اليد الحقيقية، لأنك لو أثبت لله يدًا حقيقية، لزم من ذلك التجسيم، أن يكون الله تعالى جسمًا، والأجسام متماثلة، وحينئذٍ تقع فيما نهى الله عنه في قوله: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤].

ونحن أسعد بالدليل منك أيها المثبت للحقيقة!! نقول: سبحان من تنزه من الأعراض والأبعاض والأغراض!! لا تجد مثل هذه السجعة لا في الكتاب ولا في السنة.

وجوابنا على هذا من عدة وجوه:

أولًا: أن تفسير اليد بالقوة أو النعمة مخالف لظاهر اللفظ، وما كان مخالفًا لظاهر اللفظ، فهو مردود، إلا بدليل.

ثانيًا: أنه مخالف لإجماع السلف، حيث إنهم كلهم مجمعون على أن المراد باليد: اليد الحقيقية.

فإن قال لك قائل: أين إجماع السلف؟ هات لي كلمة واحدة عن أبي بكر أو عمر أو عثمان أو علي، يقولون: إن المراد بيد الله الحقيقية!.

أقوله له: ائت لي بكلمة واحدة عن أبي بكر أو عمر أو عثمان أو علي أو غيرهم من الصحابة والأئمة من بعدهم؛ يقولون: إن المراد باليد: القوة أو النعمة، فلا يستطيع أن يأتي بذلك.

إذًا، فلو كان عندهم معنى يخالف ظاهر اللفظ، لكانوا يقولون به، ولنقل عنهم، فلما لم يقولوا به، علم أنهم أخذوا بظاهر اللفظ وأجمعوا عليه.

وهذه فائدة عظيمة، وهي أنه (**إذا لم ينقل عن الصحابة ما يخالف ظاهر الكتاب والسنة، فإنهم لا يقولون بسواه، لأنهم الذين نزل القرآن بلغتهم، وخاطبهم النبي ﷺ بلغتهم، فلا بد أن يفهموا الكتاب والسنة على ظاهرهما، فإذا لم ينقل عنهم ما يخالفه، كان ذلك قولهم**).

ثالثًا: أنه يمتنع غاية الامتناع أن يراد باليد النعم أو القوة في مثل قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [سورة ص: ٧٥]، لأنه يستلزم أن تكون النعمة نعمتين فقط، ونعم الله لا تحصى!! ويستلزم أن القوة قوتان، والقوة بمعنى واحد لا يتعدد، فهذا التركيب يمنع غاية المنع أن يكون المراد باليد القوة أو النعمة.

هب أنه قد يمكن في قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]: أن يراد بهما النعمة على تأويل، لكن لا يمكن أن يراد بقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ النعمة أبدًا.

أما القوة: فيمتنع أن يكون المراد باليدين القوة في الآيتين جميعًا، في قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ﴾، وفي قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، لأن القوة لا تتعدد.

رابعًا: أنه لو كان المراد باليد القوة، ما كان لآدم فضل على إبليس، بل ولا على الحمير والكلاب، لأنهم كلهم خلقوا بقوة الله، ولو كان المراد باليد

القوة، ما صح الاحتجاج على إبليس، إذ إن إبليس سيقول: وأنا يا رب خلقتني بقوتك، فما فضله علي؟!

خامسًا: أن يقال: إن هذه اليد التي أثبتها الله جاءت على وجوه متنوعة، يمتنع أن يراد بها النعمة أو القوة، فجاء فيها الأصابع والقبض والبسط والكف واليمين، وكل هذا يمتنع أن يراد بها القوة، لأن القوة لا توصف بهذه الأوصاف.

فتبين بهذا: أن قول هؤلاء المحرفين الذين قالوا: المراد باليد القوة باطل من عدة أوجه.

وقد سبق أن صفات الله ﷻ من الأمور الخبرية الغيبية التي ليس للعقل فيها مجال، وما كان هذا سبيله، فإن الواجب علينا إبقاؤه على ظاهره، من غير أن نتعرض له[١].

واعلم أن اليد وردت في القرآن على ثلاثة أوجه: بالإفراد، والتثنية، والجمع.

فمثال المفرد: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤].

ومثال المثنى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [سورة ص: ٧٥].

ومثال الجمع: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا فَهُمْ لَهَا مَـٰلِكُونَ﴾ [يس: ٧١] يعني: الإبل، والبقر، وكل ما أشبهها.

وأما الاستدلال على الجمع بقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْي۟دٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، فلا يصح، لأن معنى: (بأيدٍ) أي بقوة، والله تعالى لم يضفها

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (ص/ ٢٩٩-٣٠٨)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٢٥١-٢٥٩).

لنفسه، و(أيدٍ) مصدر آد يأيد أيدًا، كباع يبيع بيعًا، ويدل على أنه أراد بها القوة، قوله تعالى: ﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا﴾ [النبأ: ١٢]، أي قوية.

فإذا قال قائل: كيف نجمع بين هذه الوجوه؟

فيقال: الجمع بينها سهل بالنسبة للمفرد، فلا ينافي التعدد إطلاقًا، لأن المفرد المضاف يعم، ولهذا لو قال الرجل: أعتقت عبدًا، وله عشرة أعبد، ولم ينو عبدًا معينًا، عتق جميع العبيد، ولو قال: طلقت زوجتي، ولم ينو زوجة معينة؛ طلقت جميع النساء.

يبقى عندنا الجمع بين ما ورد مجموعًا، وما ورد مثنى، فهذا -أيضًا- سهل، فيقال:

إن قلنا بأن أقل الجمع اثنان فلا تعارض إطلاقًا، لأننا نحمل الجمع على أقل مدلوله، وإن قلنا: بأن أقل الجمع ثلاثة، فالجمع هنا يراد به التعظيم، والجمع يرد للتعظيم حتى في المفرد، فـ(نحن) -مثلًا- ضمير للجمع، وقد يعبر به إنسان عن نفسه وهو واحد، ولهذا لم ترد الأيدي مجموعة إلا مضافة لضمير الجمع: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾، وبهذا يزول الإشكال، وتستقر العقيدة على أن لله تعالى يدين اثنتين، بدون زيادة، لقول الله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، والسياق في بيان عظم هذه الصفة، ولو كان لله أكثر من يدين لذكر ذلك.

فإن قال قائل: أيهما أشرف الإنسان أم البعير؟

الإنسان، والإنسان ما عدا آدم، مخلوق بالكلمة، والبعير يقول الله ﷻ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ فأضافه الله تعالى إلى يده، ومعلوم أن ما خلقه الله بيده أشرف مما خلقه بالكلمة، لأن الله قال لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ

﴿بِيَدَيَّ﴾، وهذا يدل على أن خلق الله بيده له ميزة، فالجواب على قوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ لا يدل على أن الله خلقها بيده، لأن هناك فرقًا بين أن تقول: خلقت هذا بيدي، أو كسبته يداي -مثلًا-، وذلك أن قوله: مما عملت أيدينا، مثل قوله: مما عملنا، والدليل على هذا ﴿أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ فمعناه: مما عملنا، والعرب تضيف الكسب إلى اليد، والمراد صاحب اليد، وتضيف العمل إلى اليد، والمراد صاحب اليد، لأن غالب العمل يكون باليد، وعليه فنقول: هذه البهائم خلقت بالكلمة ولم تخلق باليد، وقد بلغنا -حتى اليوم- أن الله خلق آدم بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس جنة عدن بيده(١)



لله ﷻ يدان اثنتان

هل اليد واحدة أو متعددة؟

والجواب على ذلك: أنها متعددة، فلله تعالى يدان اثنتان، والدليل قوله تعالى وهو يمتدح بكمال القدرة: ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [سورة ص: ٧٥] قال: ﴿بِيَدَيَّ﴾، ولو كان له أكثر من اثنتين لقال: بأيدي؛ لأن الأكثر أبلغ في القدرة من الأقل، فلما قال في مقام التمدح بالقدرة والقوة والتشريف لآدم ﴿بِيَدَيَّ﴾، علم أنه سبحانه ليس له إلا يدان اثنتان.

ولما قالت اليهود: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾، قال ﷻ: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وهذا في مقام الثناء على الله بكثرة العطاء، ولو

(١) التعليق على مسلم (١/ ٦٥٩- ٦٦١).

كان له أكثر من اثنيتن لذكرها، لأن المعطي بثلاث أكثر من المعطي باثنتين، ولكن الكمال كله لله ﷻ باليدين الثنتين.

فإن قال قائل: قد جاءت النصوص بان لله يدًا واحدة، كقوله تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [المُلك: ١]، **وكقول النبي ﷺ: «يد الله ملأى»**[1]**، فيد الله هنا واحدة، ووصفها بأنها ملأى سحاء الليل والنهار، فكيف نجمع بين النصوص؟، ولماذا لم نقل: إن لله يدًا واحدة؟!**

فالجواب: أن نقول: من المقرر عند العلماء رحمهم الله في الاستدلال:

أنه إذا جاء دليلان أحدهما فيه زيادة أخذ بالزائد؛ وذلك لأن الأخذ بالزائد أخذ بالناقص وزيادة، ولو اقتصرت على الأخذ بالناقص لألغيت الزيادة التي جاء بها الزائد، وهذا خطأ، فهنا نقول: إن النصوص الدالة على ثنتين فيها زيادة فيؤخذ بها.

وعند ذلك: فإنه لا يلزم من أخذنا بالزيادة وأن نجعل له اثنتين أن نهدر دلالة اليد التي جاءت في الإفراد؛ وذلك لأن اليد التي جاءت مفردة جاءت مضافة: «**يد الله ملأى**»، ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [المُلك: ١]، والمفرد إذا أضيف يكون عامًا، فيشمل كل ما لله من يد؛ ولو زادت على الواحدة، وحينئذٍ لا معارضة بين مجيئها مفردة ومجيئها مثناة.

والأدلة على أن المفرد إذا أضيف يكون للعموم كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وهي ليست نعمة واحدة بل هي نعم كثيرة، إن تُعد لا تحصى، أما الواحدة فمحصاة، فلما قال تعالى: ﴿لَا تُحْصُوهَآ﴾ عُلم أنها نِعمٌ عظيمة كثيرة.

---

(١) أخرجه: البخاري (٤٦٨٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فإذا قال قائل: أنت أصّلت قاعدة وألزمتنا بها ونحن نقبلها، وهو أنه إذا جاءت النصوص بزائد وناقص أخذ بالزائد، ونحن نلزمك بناءً على هذه القاعدة: أن تجعل له أكثر من يدين؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس: ٧١]، **ويقول:** ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧]. **فأثبت لله أكثر من اثنتين؟!**

وللإجابة على ذلك أقول: قد ذكرنا أن اليدين الثنتين ذكرتا في مقام التمدح والثناء، وهذا يمنع أن يكون هناك زيادة عليهما؛ لأنه لو كان هناك زيادة عليهما لم يكمل التمدح والثناء؛ لأننا عندئذٍ نكون قد أثنينا عليه بما هو أنقص من كماله، لكن يبقى هنا الجواب عن الجمع، ويمكن الجمع هنا بأحد أمرين:

إما أن نسلك طريق من قالوا: إن أقل الجمع اثنان، حيث قالوا: إن أقل الجمع اثنان شرعًا ولغةً؛ أما لغةً: فقد قال الله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، وهما اثنتان وليس لهما إلا قلبان بنص القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ﴾ [الأحزاب: ٤]، وهما امرأتان؛ إذًا ليس لهما إلا قلبان، وقد جمع فقال قلوبكما، وهذا يدل على أن الجمع قد يراد به الاثنان.

وأما شرعًا: فلأن الإنسان مأمور بصلاة الجماعة، وإذا صلى اثنان أحدهما بالآخر صارا جماعة، وهذه جماعة شرعية، وهما اثنان.

فإذًا يكون قوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس: ٧١]، كما لو قال: مما عملت يدانا أنعامًا؛ لأن المدلول واحد.

أما الطريق الثاني فنقول: إن أقل الجمع ثلاثة، لكن الجمع هنا لا يراد به حقيقته، وإنما المراد به التعظيم، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾

[الحجر: ٩]، و(**نحن**) و(**نزلنا**): ضمائر جمع، لكن المراد بها التعظيم، فالأيدي هنا المراد بها تعظيم اليد.

وهناك أيضًا مناسبة لفظية، وهي أن أيدي أضيفت إلى (نا) الدالة على الجمع، فكان جمعها أنسب للمضاف إليه من التثنية، ولهذا لما جعلها الله بالتثنية أضافها إلى مفرد؛ فقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [سورة ص: ٧٥]، وقال:

﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، فلم يقل: لما خلقت بيدينا، بل قال: (**بِيَدَيّ**)، لكن لما أضافها الله ﷻ إلى ضمير الجمع الدال على العظمة، كان المناسب أن يجمعها ليتطابق اللفظان ولا يحصل بينهما تنافر.

وكذلك في الآية الثانية، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧]، والباني هو الله ﷻ، وبناءً على ذلك:

هل يكون لله أيدٍ كثيرة؟!

والجواب عن هذه الآية سهل جدًّا: فأيدٍ هنا ليست جمعًا، ومن قال إنها جمع فإنه واهم، لا يعرف سياق الكلام، ولا يعرف قواعد اللغة العربية، فـ(**أيدٍ**) هنا مصدر وليست اسمًا لليد، وفعلها (آد)، (يئيد)، والمصدر: أيدًا، كباع، يبيع، بيعًا، وكال، يكيل، كيلًا، إذًا (**أيدٍ**) ليست جمعًا ليد، بل هي مصدر (آد)، ومعنى (آد) أي قوي، فمعنى بأيدٍ: أي بقوة، فيكون المعنى: أن السموات قوية، كما قال تعالى: ﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا﴾ [النبأ: ١٢]، ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ۝٢٧ رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٧، ٢٨].

ويدل لذلك: أن الله لم يضف الأيدي إلى نفسه، ولم يقل: بأيدنا، فإذا قلت: إن الأيد هنا المراد بها يد الله فقد أخطأت خطأً عظيمًا، وقلت على الله

ما لا تعلم؛ لأن الله لم يضف الأيدي إليه، فكيف يصح منك أن تضيفها إلى الله؟

لكن في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢] **هل المراد بذلك ساق الله، مع أن الله لم يضفه إلى نفسه بل قال:** ﴿عَن سَاقٍ﴾؟

والجواب: أنه يحتمل أن يراد بذلك ساق الله، ويحتمل أن يراد بالساق الشدة، وقد قال السلف بهذين القولين.

وعلى هذا فليس علينا جناح إذا قلنا: إن المراد بالساق في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ الشدة، يعني يوم تتبين الشدة، ويكشف عنها حتى تظهر، كما يكشف عن الوجه حتى يتبين، فيكشف عن ساق: يعني يزال المانع من ظهور الشدة حتى تظهر، فإذا قلنا بهذا فلا يصح أن تورد علينا هذه الآية على أنها تعارض القاعدة التي ذكرنا، لأنها جارية على القاعدة؛ فنحن لم نضف الساق إلى الله؛ لأن الله ما أضافه إلى نفسه، وهذا على القول بأن الساق هو الشدة على قول بعض السلف.

ولو ذهبنا إلى أن المراد بالساق ساق الله، كما هو القول الثاني للسلف في الآية، ودليلهم في ذلك: حديث أبي سعيد رضي الله عنه، الذي جاء فيه:

«يكشف ربنا عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة، ويبقى من كان يسجد في الدنيا . . .»[(١)]

فإن سياق الحديث يجاري سياق الآية تمامًا، فتحمل الآية على ما جاء في

(١) أخرجه: البخاري (٤٩١٩، ٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣).

الحديث، وتكون إضافتنا الساق لله في الآية بناءً على الحديث، ومن المعلوم أن الحديث يفسر القرآن، وبهذا تكون القاعدة مطردة ليس فيها نقص.

لكن هل خالف أحد من المسلمين في تفسير اليد بأنها اليد الحقيقية؟

الجواب: نعم. خالف الأشاعرة وغيرهم من أهل التعطيل في إثبات اليد الحقيقية، وقالوا: ليس لله يد حقيقية!، ومن أثبت لله يدًا حقيقية فقد شبه الله بخلقه فهو كافر!!، وقالوا: إن اليد الحقيقية حرام أن نثبتها لله!!، ولو أثبتناها لله أثبتنا أن الله جسم!، وأثبتنا أن له أبعاضًا!، وهذا حرام!!، والله تعالى يقول: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، ونحن إذا أثبتنا لله يدًا حقيقية فقد ضربنا له الأمثال!، والله ﷻ يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فإذا أثبتنا له يدًا حقيقيةً كذبنا مقتضى هذا الخبر، وجعلنا لله مثيلًا!!، ثم قالوا: إذًا المراد باليد: النعمة، واستشهدوا بقول الشاعر:

وكم لظلام الليل عندك من يدٍ تحدث أن المانوية تكذب

المانوية: قوم من المجوس، يقولون: إن الظلمة تخلق الشر ولا خير فيها، والشاعر يقول لممدوحه: أنت تنعم ليلًا ونهارًا، فكم من نعمة بذلتها يدك في ظلام الليل تحدث أن المانوية -الذين يقولون أن الظلمة كلها شر- تكذب، وكذلك قال مندوب قريش لأبي بكر رضي الله عنه: لولا يد لك عليّ؛ لم أجزك بها لأجبتك. ومعنى يد: أي نعمة ومنة.

فالمراد بيد الله عندهم: نعمته ومنته، أو المراد بها القوة والقدرة؛ لأنه يقال: ما لهذا بهذا يد؛ أي: طاقة وقدرة، ومنه حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه، الطويل، في قصة يأجوج ومأجوج: أن الله تعالى يوحي إلى عيسى ابن مريم:

«**إني قد أخرجت عبادًا لي، لا يَدان لأحد بقتالهم**»[١]، والمعنى: لا قدرة ولا قوة لأحد بقتالهم!!.

وللجواب عن هذه الشبهة، نقول:

أولًا: أما قولكم: إن إثبات اليد الحقيقية يستلزم التمثيل: فقول باطل، بنص القرآن؛ لأن الذي قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، هو الذي قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وإذا قلتم: إن إثبات اليدين يستلزم التمثيل: لزم أن يكون القرآن يكذب بعضه بعضًا، وهذا لا تقولون به.

ثانيًا: أنه لا يلزم من إثبات اليد أن تكون مماثلة ليد المخلوق، فكما أنكم تثبتون لله ذاتًا، ولا ترون من اللازم أن تكون مماثلة لذوات المخلوقين، فالصفات يحذى بها حذو الذوات، وإذا كان لنا أيدٍ وللفيلة والقردة أيدٍ، فإنه لا يلزم من ذلك مشابهة أيدينا لأيدي الفيلة والقردة.

إذًا لا يلزم من إثبات اليد لله ﷻ أن تكون مماثلة لأيدي المخلوقين، كما لا يلزم من إثبات يد الإنسان أن تكون مماثلة ليد الفيل، فلا يلزم من اتفاق الشيئين في الاسم أن يتفقا في المسمى في حقيقته.

وعلى ذلك فدعواهم أن إثبات اليد يستلزم التمثيل: باطل، بالشرع والعقل والحس.

فبالشرع: حيث أثبت الله له اليدين في القرآن، ونفى المماثلة.

وبالعقل: فإنه كما أثبتوا ذاتًا لا تشبه الذوات أو لا تماثل الذوات، فيلزم أن يثبتوا صفات لا تماثل الصفات.

---

(١) سبق تخريجه.

وبالحس المشاهد: فكما يثبتون لأنفسهم أيديًا حقيقيةً، وللفيلة أيديًا حقيقيةً ولا تتماثل؛ فهذا دليل حسي واضح.

وأما دعواهم أن المراد باليد القدرة أو النعمة: فهذا يكذبه النص، فإن الله تعالى يقول لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [سورة ص: ٧٥]، وإذا جعلنا اليد بمعنى القوة أو القدرة: فإنه لا حجة على إبليس بهذا؛ لأنه أيضًا مخلوق بالقدرة، فهو مخلوق بالقدرة، والله ﷻ ذكر ذلك احتجاجًا عليه، وإذا كان الله ذكر ذلك احتجاجًا عليه: دل هذا على أن اليد ليست هي القدرة.

ثالثًا: أن نقول: جاءت اليد بصيغة التثنية، وإذا فسرنا اليد بالقدرة كانت قدرة الله قدرتين وهذا ليس بصحيح، فليست قدرة الله تعالى قدرتين، بل قدرة الله معنى واحد، شامل لكل شيء ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٩].

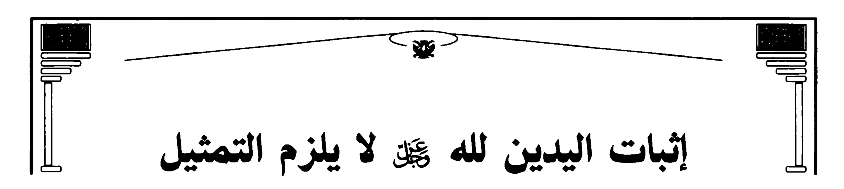
وكذلك نقول لمن فسرها بالنعمة: لا يمكن أن تحصر النعمة بنعمتين، والله تعالى يقول: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]؛ فدل ذلك على بطلان تفسيرها بالقدرة وبالنعمة.

وأما ما استشهدوا به فإن في السياق ما يمنع أن يكون المراد باليد: اليد الحقيقية، وقد نقول: المراد باليد: اليد الحقيقية في نفس ما استشهدوا به؛ وذلك لأن النعمة والإحسان والمنة في الغالب تناول باليد، فيكون ذلك من باب التعبير بالسبب عن المسبب.

ثم لما كان السلف مجمعين على أن المراد باليد: اليد الحقيقية، كان تفسير هؤلاء المحرفة لليد مخالفًا لإجماع السلف، فلا يعول عليه.

وأما القول: بأن إثبات اليد يستلزم التبعيض في الخالق، فهذا نحتاج فيه إلى تفصيل، فنقول: لا يمكن أن نطلق على شيء من صفات الله أنها بعض؛ لأن

البعض ما جاز أن يفارق الكل، وصفات الله ﷻ لازمة أزلية أبدية، فَيَدُه أزلية أبدية،وكذلك وجهه وعينه، وغير ذلك من صفاته الخبرية هي صفات أزلية أبدية، لا يمكن أبدًا أن تتبعض، وهذا شيء معلوم بالمعقول، فلا تُلزمونا بشيء نحن لا نعترف به، وأنتم كذلك لا تعترفون به، وإنما تذكرون ذلك على سبيل الإلزام[١]



إثبات اليدين لله ﷻ لا يلزم التمثيل

الواجب: أن نرجع إلى النقل، فإذا وجب الرجوع إلى النقل فهناك مرحلة أخرى واجبة، وهي أن نأخذ بظاهر هذا النقل ولا نحرفه، فلا نقول المراد به كذا وكذا مما يخالف الظاهر، بل الواجب أن نأخذ بظاهره.

فإذا قال قائل: إذا أخذت بظاهره فقد مثلت الله بخلقه، ولنفرض أنك أخذت بظاهر اليد، وأن لله يدين، فانك إذا قلت: إن المراد باليدين هما ما يؤخذ بهما ويقبض فقد مثلت الله بخلقه، وحينئذٍ وقعت فيما هو كفر؟

وجوابنا على ذلك أن نقول: مَن قال إن ظاهر اليدين حقيقة يقتضي المماثلة؛ بل لنا أن نقول: إن ظاهر اليدين المضافتين إلى الله حقيقة يقتضي امتناع المماثلة؛ وذلك لأنها يد أضيفت إلى متصف بها، ومن المعلوم أن ما أضيف إلى الشيء فإنه يكون لائقًا به، فاليدان اللتان أضافهما الله إلى نفسه يدان لائقتان بالله ﷻ، لا يمكن أن تماثل أيدي المخلوقين، ألست تقول: يد إنسان، وتقول: يد حمار، وتقول: يد جمل، وتقول: يد هر، وتقول: يد أسد،

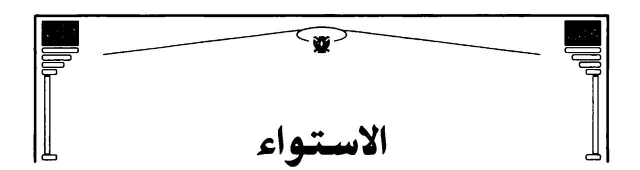
---

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ٢٥٩-٢٦٦).

وتقول: يد ذرة؟! فهل أحد من الناس يعتقد التماثل في هذه الأيدي؟! أبدًا؛ لأنها أيدٍ مضافة إلى متصف بها، فتكون هذه الأيدي لائقة بالموصوف بها، لكن لو قلت: يد أسد، ويد أسد آخر، صارت مماثلة.

إذا علم التباين بين المخلوقات بعضها مع بعض؛ فالتباين بين الخالق والمخلوق من باب أولى.

ومن اعتقد أن ظاهر نصوص الكتاب والسنة التمثيل: فقد كفر، لأن تمثيل الله بخلقه كفر، ومن زعم أن ظاهر الكتاب والسنة ما يقتضي الكفر: فهو كافر؛ لأن الكتاب والسنة يقرران الإيمان، وينكران الكفر، ولهذا قال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: (من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف به نفسه: فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهًا)[(١)] [(٢)]



الاستواء

على أي كيفية كان الاستواء؟

الجواب: الله أعلم بها، له كيفية لكننا لا نعلمها، وحينئذٍ لا يحل لنا البحث فيها لا سؤالًا ولا إجابة، والله تعالى قد أخبرنا بأنه استوى، ولم يخبرنا كيف استوى، وعلى هذا فلا يمكننا أن نعرف ذلك، لأنه من أمور الغيب، والله يقول: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ويقول تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ

(١) أورد هذا الأثر: ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٩٦)، وابن القيم في «اجتماع الجيوش» (ص/ ٢٢١)، والذهبي في «العلو» (ص/ ١٢٦)، وفي «العرش» (٢/ ٣٠٥).
(٢) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ١١٣، ١١٤).

رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

فلو سألنا سائل، وقال: كيف استوى الله على العرش؟!

فإننا نقول: إن هذا السؤال لا يجوز، ولو كان لنا في معرفة هذا خير لبيّنه الله لنا، ولا يمكن أن ندرك هذا؛ لأن كيفية صفات الله أعظم من أن تحيط بها عقولنا.

هل استوى الله على العرش بمماسة أو بغير مماسة؟!

الجواب: نقول في هذا كما قلنا في الأول، السؤال عن هذا بدعة، وليس لنا أن نقول: بمماسة أو غير مماسة، بل نقول: استوى، ولا نتجاوز القرآن والحديث؛ لأن هذه الأمور الغيبية لا يجوز للإنسان أن يسأل عن شيء؛ إلا عن معناها فقط، أما عن كيفيتها وما زاد عن المعنى: فلا يحل لنا أن نبحث فيه؛ لا سؤالًا ولا إجابة.

ولهذا نقول: لقد أخطأ بعض العلماء الذين قالوا: (**إن الله استوى على العرش بدون مماسة**)، وأنه ليس لهم الحق أن يقولوا بمماسة أو بدون مماسة؛ لأن ذلك لم يرد، بل ندع هذا؛ وليسعنا ما وسع الصحابة، الذين هم أحرص منا على العلم، وأشد منا تعظيمًا لله ﷻ، وعلى هذا فكلمة (مماسة أو غير مماسة) يجب أن تلغى وتحذف.

هل نقول: إن الله استوى على العرش بذاته؟!

والجواب على ذلك: أن كلمة (بذاته) ليس لنا فيها حاجة؛ لأن كل فعل أضافه الله إلى نفسه فهو إلى ذاته لا شك، ولهذا لا يقال: إن الله خلق السموات بذاته؛ لأنه هو نفسه الذي خلق السموات، ولا يقال: ينزل إلى السماء

الدنيا بذاته، فما دام الفعل مضافًا إلى الله فهو صادر منه.

لكن ورد في كلام بعض السلف قولهم: (إن الله استوى على العرش بذاته)، ومرادهم بهذا: الرد على قول من قال: إن الله استولى على العرش، كما قالوا: إن الله تعالى عال بذاته؛ ردًا على قول من يقول: إن الله عالٍ بصفاته لا بذاته، وإلا فإن القاعدة التي ليس فيها إشكال (**أن كل شيء أضافه الله إلى نفسه فهو إليه نفسه**)، فلا حاجة أن نقول: استوى على العرش بذاته؛ لأن الله قال: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] أي نفسه، لكن إذا جاء أحد يشكك ويقول: إن (استوى) بمعنى (استولى!)، وليس هناك استواء ذاتي، حينئذٍ نضطر إلى أن نقول: بذاته.

كذلك ينزل إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، فلا نزيد ونقول: ينزل بذاته، وليس هناك حاجة لأن نزيد: بذاته؛ لأن الله أضاف النزول إليه نفسه، فإذا قال: ينزل إلى السماء الدنيا، يعني هو نفسه ينزل، وليس هناك حاجة أن نقول: بذاته، لكن لما قال المعطلون: ينزل أمره، احتاج أهل السنة أن يقولوا: إنه ينزل بذاته، يعني: ينزل ذاته، هذا قصدهم.

فلهذا نقول: استوى على العرش بذاته، لا حاجة إليها؛ لأنها معلومة بمجرد إضافة الفعل إلى الله.

هل يجوز أن نفسر الاستواء بالاستيلاء؟! كما قاله أهل التعطيل؟ حيث قالوا: إن الله استوى على العرش، أي استولى عليه، وليس معناه علا عليه؟

قالوا: لأننا لو قلنا: إن استوى على العرش أي علا عليه؛ لزم أن يكون الله محدودًا، يعني له حد!.

ويقال: إن امرأة الجهم بن صفوان قدمت البصرة، فقيل لها: إن الله

استوى على العرش، فقالت متعجبة منكرة: محدود على محدود!.

ولا شك أن القول بذلك كفر، يعني: إذا استوى على العرش: لزم أن يكون محدودًا، ولزم أن يكون جسمًا!، والحد ممتنع، والجسمية -على زعمهم- ممتنعة، فلهذا نقول استوى يتعين أن تكون بمعنى استولى.

وردًا عليهم نقول: إن هذا التأويل، بل هذا التحريف، خطأ من عدة وجوه:

الوجه الأول: إنه مخالف لظاهر اللفظ وإجماع السلف؛ فظاهر اللفظ: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ليس فيه استولى، والسلف أيضًا مجمعون على أن استوى بمعنى (علا).

فإن قال قائل: وما الدليل على إجماعهم؟

فإننا نقول: لأن هذا هو معنى استوى على الشيء في اللغة العربية، والسلف لغتهم عربية، ولو كان المراد بالآية سوى ما تقتضيه اللغة العربية لتكلموا به وبينوه، فلما لم يأت عنهم ما يخالف مقتضى اللغة العربية في هذه الكلمة، علم بأنهم يقولون فيها بمقتضى اللغة العربية، فهم مجمعون على أن استوى بمعنى: علا على العرش واستقر.

وقد ذكر ابن القيم رحمه الله في النونية؛ أنه ورد عن السلف في ذلك أربعة معان: علا واستقر وارتفع وصعد[1].

الوجه الثاني: إننا إذا قلنا استوى بمعنى: استولى؛ لزم أن يكون العرش قبل استواء الله عليه ملكًا لغيره!، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ

---

(١) انظر: القصيدة النونية (ص/ ٨٧).

﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فهل يكون قبل ذلك لغير الله؟! هذا لا شك أنه معنى باطل، لا يمكن أن يقول به قائل.

الوجه الثالث: إننا لو قلنا: استوى بمعنى: استولى، لصح أن يقال: إنه استوى على الأرض، وعلى الشمس، وعلى القمر، وعلى السماء، وغير ذلك مما هو ملك لله، فإذا كان استوى بمعنى: استولى، فاالله مستوٍ على كل شيء، ولا يمكن أن يقول بهذا قائل، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم.

الوجه الرابع: أنه ليس في اللغة العربية أن استوى تأتي بمعنى: استولى، والقرآن نزل بلسان عربي مبين، وليس في موضع واحد من المواضع السبعة التي ذكر الله فيها الاستواء: أنه استولى على العرش، بل المواضع السبعة كلها جاءت على وتيرة واحدة: استوى على العرش.

فإذا قالوا عندنا دليل، وهو قول القائل:

قد استوى بشر على العراق ... من غير سيف أو دم مِهراق[1]

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ: (ولم يثبت نقل صحيح أنه شعر عربي، وكان غير واحد من أئمة اللغة أنكروه وقالوا: إنه بيت مصنوع لا يعرف في اللغة، وقد علم أنه لو احتج بحديث رسول الله ﷺ لاحتاج إلى صحته، فكيف ببيت من الشعر لا يعرف إسناده، وقد طعن فيه أئمة اللغة؛ وذكر عن الخليل كما ذكره أبو المظفر في كتابه (الإفصاح) قال: سئل الخليل: هل وجدت في اللغة استوى بمعنى استولى؟ فقال: «هذا ما لا تعرفه العرب؛ ولا هو جائز في لغتها» وهو إمام في اللغة على ما عرف من حاله، فحينئذٍ حمله على ما لا يعرف حمل باطل.

وإن المراد به بشر بن مروان، واستواؤه عليها: أي على كرسي ملكها، لم يُرِد بذلك مجرد الاستيلاء؛ بل استواء منه عليها؛ إذ لو كان كذلك لكان عبد الملك الذي هو الخليفة قد استوى أيضًا على العراق وعلى سائر مملكة الإسلام، ولكان عمر بن الخطاب قد استوى على العراق وخراسان والشام ومصر وسائر ما فتحه، ولكان =

ومعنى: **استوى بشر على العراق**: أي استولى على العراق!

فالجواب على ذلك:

أولًا: إن هذا البيت قائله مجهول؛ ولا يدرى من قائله، ولا يمكن أن يستدل على شيء من العقيدة المتعلقة بالله ﷻ ببيت شعر مجهول قائله، فالاحتجاج به مردود من الأصل.

ثانيًا: لو ثبت أن قائله من العرب العرباء، الذين لم تغيرهم اللكنة ولا العجمة، فإن المانع من جعل الاستواء هنا بمعنى العلو قرينة ظاهرة، وهو أن بشرًا لم يكن يرتفع على العراق حتى يكون العراق تحته كالكرسي، فيكون لدينا قرينة تمنع من إرادة العلو، ولم توجد هذه القرينة في قوله تعالى: ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ [الأعراف: ٥٤].

ثالثًا: أنه يمكن أن نجعل استوى في هذا البيت أيضًا بمعنى علا، فيكون قوله: (**قد استوى بشر على العراق**)أي: قد علا على العراق، لكنه علو معنوي، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُواْ وَتَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلۡمِ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ﴾ [محمد: ٣٥]، فليس معنى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ﴾ إننا فوق المشركين وعلى رؤوسهم، لكن هذا علو معنوي، فيكون استوى بشر على العراق: يعني علا عليه، لكن علوًا معنويًا، هذا إن صح أن قائل هذا البيت من العرب العرباء، مع أنه لم يصح، فبطل الاستدلال بهذا البيت على أن استوى: بمعنى استولى.

= رسول الله ﷺ قد استوى على اليمن وغيرها مما فتحه. ومعلوم أنه لم يوجد في كلامهم استعمال الاستواء في شيء من هذا، وإنما قيل فيمن استوى بنفسه على بلد؛ فإنه مستوٍ على سرير ملكه، كما يقال: جلس فلان على السرير وقعد على التخت، ومنه قوله: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيۡهِ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدٗاۖ﴾). مجموع الفتاوى (٥/١٤٦، ١٧/٣٧٥).

إذًا: فعقيدتنا التي ندين الله بها، ونسال الله أن نكون عليها حتى نموت، هي: **أن استوى على العرش**: أي علا عليه علوًا خاصًا كما يليق بجلاله وعظمته، لا نكيفه، ولا نمثله.

أما العرش: فهو ذلك المخلوق العظيم الذي فوق جميع المخلوقات، واختصه الله تعالى لنفسه، وهو محيط بالكون كله، وقد ورد أن السموات السبع والأراضين السبع بالنسبة للكرسي الذي وسع السموات والأرض كحلقة ألقيت في فلاة من الأرض، فالحلقة إذا ألقيت في فلاة من الأرض فإنها لا تمثل شيئًا بالنسبة إليها، ولا تنسب إليها، قال: «**وإن فضل الله على الكرسي، كفضل الفلاة على هذه الحلقة**»(١)

إذًا: فالعرش لا يقدر قدره إلا الله ﷻ، ولا يمكن أن نتصور عظمة هذا العرش، ولهذا وصفه الله بأنه مجيد، وأنه عظيم؛ لأنه أكبر المخلوقات التي نعلمها، وأعلى المخلوقات التي نعلمها، ولذلك هو عرش يليق بالله سبحانه وتعالى.

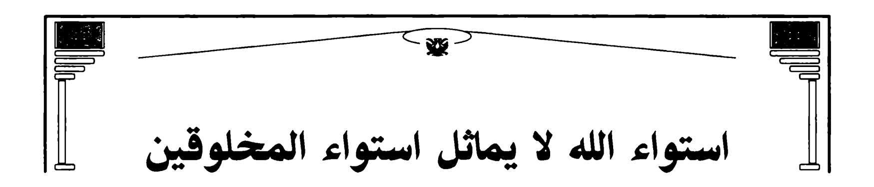
هل الله ﷻ باستوائه على العرش؛ يكون العرش مُقِلًا له؛ حاملًا له، كما يستوي الإنسان منا على السرير؟!

الجواب: لا، ليس كذلك، لأننا لو قلنا إنه حامل له كحمل السرير لأحدنا، لزم من هذا أن يكون محتاجًا إلى العرش، والله ﷻ مستغنٍ عن كل شيء، وكل شيء محتاج إليه، فلا يمكن أن نقول: إن العرش يُقِلُ الله أبدًا(٢)

---

(١) أخرجه: ابن أبي شيبة في «العرش» (٥٨)، وابن بطة في «الإبانة» (١٣٦)، وابن مردويه كما في «تفسير ابن كثير» (١/ ٦٨٠، ٦٨١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٦١)، وأبو الشيخ في «العظمة» (١٧)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٠٩) عن أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ٢٣٠-٢٣٦).



استواء الله لا يماثل استواء المخلوقين

لو قال قائل: إن استواء الله على عرشه كاستوائنا على الفلك أو على البعير!!.

نقول: هذا (مشرك)، لأنه جعل صفة الخالق كصفة المخلوق، فجعل لله تعالى شريكًا في الصفة، ولكننا نقول: نحن نؤمن بأن الله استوى على العرش، لكن بدون تمثيل، لا مثيل لاستوائه، كما لا مثيل لذاته ﷻ، وهكذا بقية الصفات.

إذًا: من أثبت الصفات مع التمثيل فهو مشرك، لأنه شرك بين الخالق والمخلوق في الصفة.

ما تقولون فيمن نفى حقيقة الصفات؟ هل يكون ممثلًا؟!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: كل معطل ممثل، كل من عطل فقد مثل.

الذي ينكر الصفات هو منكر وممثل.

قد يقول قائل: كيف يكون منكرًا وممثلًا؟

لأن التمثيل إثبات، والإنكار نفي، وهل هذا إلا جمع بين النقيضين؟ نقول: استمع، لماذا عطل المعطل صفات الله؟، لأنه اعتقد أن إثباتها يستلزم التمثيل، قال: أنا لو أثبت الصفة، إذًا أثبت التمثيل! إذًا يجب أن أنكر حقيقة الصفة لأسلم من التمثيل!! فمثل أولًا، وعطل ثانيًا[1]

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٨٨).

فإن قال قائل: إذا كان استواء الله على عرشه بمعنى العلو عليه؛ لزم من ذلك أن يكون أكبر من العرش، أو أصغر، أو مساويًا!!، وهذا يقتضي أن يكون جسمًا، والجسم ممتنع على الله!!.

فجوابه: لا ريب أن الله أكبر من العرش، وأكبر من كل شيء، ولا يلزم على هذا القول شيء من اللوازم الباطلة التي ينزه الله عنها.

وأما قوله: (إن الجسم ممتنع على الله)!!:

فجوابه: أن الكلام في الجسم وإطلاقه على الله نفيًا أو إثباتًا من البدع التي لم ترد في الكتاب والسنة وأقوال السلف، وهو من الألفاظ المجملة التي تحتاج إلى تفصيل:

فإن أريد بالجسم الشيء المحدث المركب، المفتقر كل جزء منه إلى الآخر: فهذا ممتنع على الرب الحي القيوم.

وإن أريد بالجسم ما يقوم بنفسه، ويتصف بما يليق به: فهذا غير ممتنع على الله تعالى، فإن الله قائم بنفسه، متصف بالصفات الكاملة التي تليق به.

لكن لما كان لفظ الجسم يحتمل ما هو حق وباطل بالنسبة إلى الله؛ صار إطلاق لفظه نفيًا، أو إثباتًا ممتنعًا على الله.

وهذه اللوازم التي يذكرها أهل البدع ليتوصلوا بها إلى نفي ما أثبته الله لنفسه من صفات الكمال؛ على نوعين:

الأول: لوازم صحيحة لا تنافي ما وجب لله من الكمال:

فهذه حق يجب القول بها، وبيان أنها غير ممتنعة على الله.

الثاني: لوازم فاسدة تنافي ما وجب لله من الكمال:

فهذه باطلة يجب نفيها، وأن يبين أنها غير لازمة لنصوص الكتاب والسنة، لأن الكتاب حق، ومعانيهما حق، والحق لا يمكن أن يلزم منه باطل أبدًا.

فإن قال قائل: إذا فسرتم استواء الله على عرشه بعلوه عليه، أوهَمَ ذلك أن يكون الله محتاجًا إلى العرش ليُقِلّه!!.

فالجواب: أن كل من عرف عظمة الله تعالى وكمال قدرته وقوته وغناه: فإنه لن يخطر بباله أن يكون الله محتاجًا إلى العرش ليقله، كيف والعرش وغيره من المخلوقات مفتقر إلى الله، ومضطر إليه، لا قوام له إلا به، ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره؟!

فإن قيل: هل يصح تفسير استواء الله على عرشه باستيلائه عليه، كما فسره به المعطلة؛ فرارًا من هذه اللوازم؟

فالجواب: أنه لا يصح وذلك لوجوه منها:

(١) أن هذه اللوازم إن كانت حقًا: فإنها لا تمنع من تفسير الاستواء بمعناه الحقيقي، وإن كانت باطلًا: فإنه لا يمكن أن تكون من لوازم نصوص الكتاب والسنة، ومن ظن أنها لازمة لها فهو ضال.

(٢) أن تفسيره بـ(الاستيلاء) يلزم عليه لوازم باطلة لا يمكن دفعها، كمخالفة إجماع السلف، وجواز أن يقال: إن الله مستو على الأرض ونحوها، مما ينزه الله عنه، وكون الله تعالى غير مستول على العرش حين خلق السموات والأرض.

(٣) أن تفسيره بـ(الاستيلاء) غير معروف في اللغة، فهو كذب عليها، والقرآن نزل بلغة العرب، فلا يمكن أن نفسره بما لا يعرفونه في لغتهم.

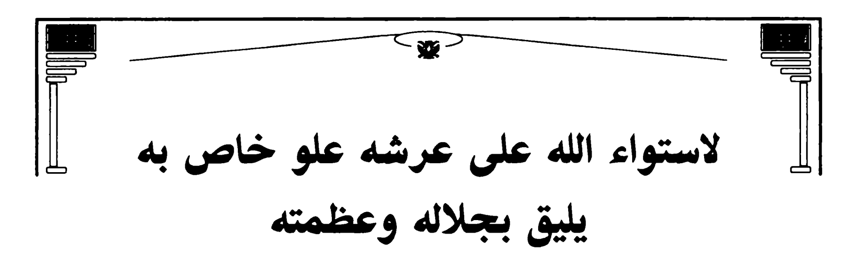
(٤) أن الذين فسروه بـ(الاستيلاء) كانوا مقرين بأن هذا معنى مجازي، والمعنى المجازي لا يقبل إلا بعد تمام أربعة أمور:

الأول: الدليل الصحيح المتقضي لصرف الكلام عن حقيقته إلى مجازه.

الثاني: احتمال اللفظ للمعنى المجازي الذي ادعاه من حيث اللغة.

الثالث: احتمال اللفظ للمعنى المجازي الذي ادعاه في ذلك السياق المعين، فإنه لا يلزم من احتمال اللفظ لمعنى من المعاني من حيث الجملة أن يكون محتملًا له في كل سياق، لأن قرائن الألفاظ والأحوال قد تمنع بعض المعاني التي يحتملها اللفظ في الجملة.

الرابع: أن يبين الدليل على أن المراد من المعاني المجازية هو ما ادعاه، لأنه يجوز أن يكون المراد غيره، فلا بد من دليل على التعيين، والله أعلم[١].



لاستواء الله على عرشه علو خاص به يليق بجلاله وعظمته

إن قال قائل: إذا فسرتم استواء الله على عرشه بعلوه عليه وارتفاعه، لزمكم أن تقولوا: إنه مستوٍ على كل شيء، كما أنه عالٍ على كل شيء!!.

فالجواب: أن هذا ليس بلازم لنا، لأن الاستواء على الشيء أخص من مطلق العلو عليه، فهو علو خاص بما يكون عليه الاستواء، ولهذا فسره بعض السلف بالاستقرار.

---

(١) فتح رب البرية بتلخيص الحموية (ص/ ٥٠-٥٣)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٤٢-٤٤).

وقولنا في استواء الله تعالى على عرشه: **(إنه علو خاص على العرش يليق بجلال الله تعالى وعظمته)** نريد به أنه علو يختص به العرش، وليس هو العلو العام الشامل لجميع المخلوقات، ولهذا لا يصح أن نقول: استوى على المخلوقات، أو على السماء، أو على الأرض، مع أنه عالٍ على ذلك، وإنما نقول: هو عالٍ على جميع المخلوقات، عالٍ على السماء، عالٍ على الأرض، ونحو ذلك، وأما العرش فنقول: إن الله تعالى عالٍ على عرشه، ومستوٍ على عرشه، فالاستواء أخص من مطلق العلو.

ولهذا كان استواء الله تعالى على عرشه من صفاته الفعلية المتعلقة بمشيئته، بخلاف علوه، فإنه من صفاته الذاتية التي لا ينفك عنها.

وأما قولنا: **(يليق بجلاله وعظمته)** فالمراد به: أن استواءه على عرشه كسائر صفاته يليق بجلاله وعظمته، ولا يماثل استواء المخلوقين، فهو عائد إلى الكيفية التي عليها هذا الاستواء، لأن الصفات تابعة للموصوف، فكما أن لله تعالى ذاتًا لا تماثل الذوات، فإن صفاته لا تماثل الصفات ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ليس كمثله شيء في ذاته ولا صفاته[١]

فإذا قلنا: استوى على العرش؛ بمعنى: علا؛ فها هنا سؤال، وهو: إن الله خلق السماوات، ثم استوى على العرش؛ فهل يستلزم أنه قبل ذلك ليس عاليًا؟!

فالجواب: لا يستلزم ذلك؛ لأن الاستواء على العرش أخص من مطلق العلو؛ لأن الاستواء على العرش علو خاص به، والعلو شامل على جميع

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٣٧-١٣٩).

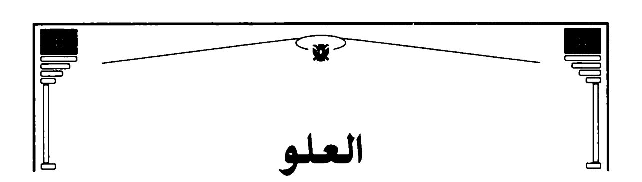
المخلوقات؛ فعلوه ﷻ ثابت له أزلًا وابدًا، لم يزل عاليًا على كل شيء قبل أن يخلق العرش، ولا يلزم من عدم استوائه على العرش عدم علوه، بل هو عالٍ، ثم بعد خلق السماوات والأرض علا علوًا خاصًا على العرش.

فإن قلت: نفهم من الآية الكريمة: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩] **أنه حين خلق السماوات والأرض ليس مستويًا على العرش، لكن قبل خلق السماوات والأرض، هل هو مستوٍ على العرش أولًا؟**

فالجواب: الله أعلم بذلك.

فإن قلت: هل استواء الله تعالى على عرشه من الصفات الفعلية أو الذاتية؟

فالجواب: أنه من الصفات الفعلية؛ لأنه يتعلق بمشيئته، وكل صفة تتعلق بمشيئته؛ فهي من الصفات الفعلية[(١)].



العلو

قال تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ [المُلك: ١٦، ١٧].

والشاهد من هذه الآية: هو قوله: ﴿مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾.

والذي في السماء: هو الله ﷻ، وهو دليل على علو الله بذاته.

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (ص/ ٣٨٥، ٣٨٦)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٣٢٦، ٣٢٧).

لكن هاهنا إشكال، وهو أن (في) للظرفية، فإذا كان الله في السماء، و(في) للظرفية، فإن الظرف محيط بالمظروف!، أرأيت لو قلت: الماء في الكأس، فالكأس محيط بالماء وأوسع من الماء!، فإذا كان الله يقول: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، فهذا ظاهره أن السماء محيطة بالله!، وهذا الظاهر باطل، وإذا كان الظاهر باطلًا، فإننا نعلم علم اليقين أنه غير مراد لله، لأنه لا يمكن أن يكون ظاهر الكتاب والسنة باطلًا.

فما الجواب على هذا الإشكال؟

قال العلماء: **الجواب أن نسلك أحد طريقين:**

(١) فإما أن نجعل السماء بمعنى العلو، والسماء بمعنى العلو وارد في اللغة، بل في القرآن، قال تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧]، والمراد بالسماء العلو، لأن الماء ينزل من السحاب لا من السماء التي هي السقف المحفوظ، والسحاب في العلو بين السماء والأرض، كما قال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٤].

فيكون معنى ﴿مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، أي: من في العلو.

ولا يوجد إشكال بعد هذا، فهو في العلو، ليس يحاذيه شيء، ولا يكون فوقه شيء.

(٢) أو نجعل (في) بمعنى (على)، ونجعل السماء هي السقف المحفوظ المرفوع، يعني: الأجرام السماوية، وتأتي (في) بمعنى (على) في اللغة العربية، بل في القرآن الكريم، قال فرعون لقومه السحرة الذين آمنوا: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، أي: على جذوع النخل.

فيكون معنى ﴿مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، أي: من على السماء.

ولا إشكال بعد هذا.

فإن قلت: كيف تجمع بين هذه الآية، وبين قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، **وقوله:** ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣]؟!

فالجواب:

أما الآية الأولى: فإن الله يقول: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾، فالظرف هنا لألوهيته، يعني: أن ألوهيته ثابتة في السماء وفي الأرض، كما تقول: فلان أمير في المدينة ومكة، فهو نفسه في واحدة منهما، وفيهما جميعًا بإمارته وسلطته، فالله تعالى ألوهيته في السماء وفي الأرض، وأما هو ﷻ ففي السماء.

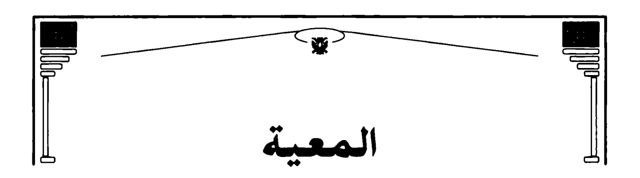
أما الآية الثانية: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ فنقول فيها كما قلنا في التي قبلها: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾، أي: وهو الإله الذي ألوهيته في السماوات وفي الأرض، أما هو نفسه ففي السماء، فيكون المعنى: هو المألوه في السماوات المألوه في الأرض، فألوهيته في السماوات وفي الأرض.

فتخرج هذه الآية كتخريج التي قبلها.

وقيل المعنى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، ثم تقف، ثم تقرأ: ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ أي: أنه نفسه في السماوات، ويعلم سركم وجهركم في الأرض، فليس كونه في السماء مع علوه بمانع من علمه بسركم وجهركم في الأرض.

وهذا المعنى فيه شيء من الضعف، لأنه يقتضي تفكيك الآية وعدم

ارتباط بعضها ببعض، والصواب الأول: أن نقول: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ يعني: أن ألوهيته ثابتة في السماوات وفي الأرض، فتطابق الآية الأخرى[١]



المعية

هل المعية من الصفات الذاتية أو من الصفات الفعلية؟

فيه تفصيل:

أما المعية العامة: فهي ذاتية، لأن الله لم يزل ولا يزال محيطًا بالخلق، علمًا وقدرة وسلطانًا، وغير ذلك من معاني ربوبيته.

وأما المعية الخاصة: فهي صفة فعلية، لأنها تابعة لمشيئة الله، و(**كل صفة مقرونة بسبب هي من الصفات الفعلية**)، فقد سبق لنا أن الرضى من الصفات الفعلية، لأنه مقرون بسبب، إذا وجد السبب الذي به يرضى الله، وجد الرضى، وكذلك المعية الخاصة إذا وجدت التقوى أو غيرها من أسبابها في شخص، كان الله معه.

هل بينها وبين العلو تناقض؟

الجواب: لا تناقض بينهما، لوجوه ثلاثة:

الوجه الأول: أن الله جمع بينهما فيما وصف به نفسه، ولو كانا يتناقضان ما صح أن يصف الله بهما نفسه.

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (ص/ ٣٩٧-٤٠٠)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٣٣٧-٣٣٩).

الوجه الثاني: أن نقول: ليس بين العلو والمعية تعارض أصلًا، إذ من الممكن أن يكون الشيء عاليًا وهو معك، ومنه ما يقوله العرب: (القمر معنا ونحن نسير، والشمس معنا ونحن نسير، والقطب معنا ونحن نسير)، مع أن القمر والشمس والقطب كلها في السماء، فإذا أمكن اجتماع العلو والمعية في المخلوق، فاجتماعهما في الخالق من باب أولى.

أرأيت لو أن إنسانًا على جبل عالٍ، وقال للجنود: اذهبوا إلى مكان بعيد في المعركة، وأنا معكم، وهو واضع المنظار على عينيه، ينظر إليهم من بعيد، فصار معهم، لأنه الآن يبصرهم كأنهم بين يديه، وهو بعيد عنهم، فالأمر ممكن في حق المخلوق، فكيف لا يمكن في حق الخالق؟!

الوجه الثالث: أنه لو تعذر اجتماعهما في حق المخلوق، لم يكن متعذرًا في حق الخالق، لأن الله أعظم وأجل، ولا يمكن أن تقاس صفات الخالق بصفات المخلوقين، لظهور التباين بين الخالق والمخلوق.

والرسول ﷺ يقول في سفره: «**اللهم أنت الصاحب في السفر، والخليفة في الأهل**»[1]، فجمع بين كونه صاحبًا له وخليفة له في أهله، مع أنه بالنسبة للمخلوق غير ممكن، لا يمكن أن يكون شخص ما صاحبًا لك في السفر؛ وخليفة لك في أهلك.

وثبت في الحديث الصحيح؛ أن الله ﷻ يقول إذا قال المصلي: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾: «**حمدني عبدي**».

كم من مصلٍ يقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾؟ لا يحصون، وكم

(١) أخرجه: مسلم (١٣٤٢) عن ابن عمر رضي الله عنه.

من مصليين، أحدهما يقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، والثاني يقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾، وكل واحد منهما له رد، الذي يقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾: يقول الله له: «**حمدني عبدي**»، والذي يقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾: يقول الله له: «**هذا بيني وبين عبدي نصفين**» . . .(١)

إذًا، يمكن أن يكون الله معنا حقًّا وهو على عرشه في السماء حقًّا، ولا يفهم أحد أنهما يتعارضان، إلا من أراد أن يمثل الله بخلقه، ويجعل معية الخالق كمعية المخلوق.

ونحن بَيّنا إمكان الجمع بين نصوص العلو ونصوص المعية، فإن تبين ذلك، وإلا فالواجب أن يقول العبد: آمنت بالله ورسوله، وصدقت بما قال الله عن نفسه ورسوله، ولا يقول: كيف يمكن؟! منكرًا ذلك!

إذا قال: كيف يمكن؟!

قلنا: سؤالك هذا بدعة، لم يسأل عنه الصحابة، وهم خير منك، ومسئولهم أعلم من مسئولك وأصدق وأفصح وأنصح عليك أن تصدق، لا تقل: كيف؟ ولا لم؟ ولكن سلم تسليمًا.

وهل يصح أن نقول: هو معنا بذاته؟!

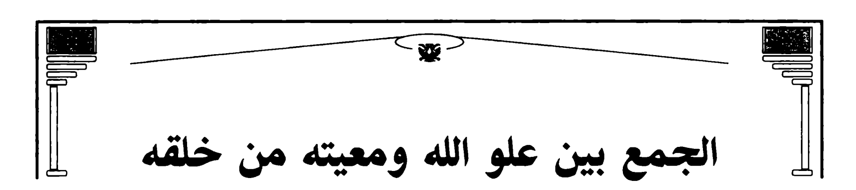
الجواب: هذا اللفظ يجب أن يبعد عنه؛ لأنه يوهم معنى فاسدًا يحتج به من يقول بالحلول، ولا حاجة إليه، لأن الأصل أن كل شيء أضافه الله إلى نفسه؛ فهو له نفسه؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] هل

---

(١) أخرجه: مسلم (٣٩٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

يحتاج أن نقول: جاء بذاته؟!، وإلى قوله ﷺ: «**ينزل إلى السماء الدنيا**»(١)، وهل يحتاج أن نقول: ينزل بذاته؟!

إننا لا نحتاج إلى ذلك؛ اللهم إلا في مجادلة من يدَّعي أنه جاء أمره، أو ينزل أمره؛ لرد تحريفه(٢).



الجمع بين علو الله ومعيته من خلقه

في الجمع بين نصوص علو الله بذاته ومعيته:

قبل أن نذكر الجمع بينهما، نحب أن نقدم قاعدة نافعة أشار إليها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، وخلاصتها:

أنه إذا قيل بالتعارض بين دليلين: فإما أن يكونا قطعيين، أو ظنيين، أو أحدهما قطعيًا والآخر ظنيًا، فهذه ثلاثة أقسام:

الأول: القطعيان: وهما ما يقطع العقل بثبوت مدلولهما، فالتعارض بينهما محال، لأن القول بجواز تعارضهما يستلزم: إما وجوب ارتفاع أحدهما، وهو محال، لأن القطعي واجب الثبوت، وإما ثبوت كل منهما مع التعارض، وهو محال أيضًا، لأنه جمع بين النقيضين.

فإن ظن التعارض بينهما: فإما أن لا يكونا قطعيين، وإما أن لا يكون بينهما تعارض، بحيث يحمل أحدهما على وجه، والثاني على وجه آخر، ولا يرد على

---

(١) أخرجه: البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨) عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) شرح العقيدة الواسطية (ص/ ٢٦١-٢٧٠)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٣٤٢-٤٥٥).

ذلك ما يثبت نسخه من نصوص الكتاب والسنة القطعية، لأن الدليل المنسوخ غير قائم، فلا معارض للناسخ.

الثاني: أن يكونا ظنيين: إما من حيث الدلالة، وإما من حيث الثبوت، فيطلب الترجيح بينهما؛ ثم يقدم الراجح.

الثالث: أن يكون أحدهما قطعيًا، والآخر ظنيًا: فيقدم القطعي باتفاق العقلاء، لأن اليقين لا يدفع بالظن(١)

إذا تبين هذا فنقول: لا ريب أن النصوص قد جاءت بإثبات علو الله بذاته فوق خلقه وأنه معهم، وكل منهما قطعي الثبوت والدلالة، وقد جمع الله بينهما في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤].

ففي هذه الآية: أثبت الله تعالى استواءه على العرش الذي هو أعلى المخلوقات، وأثبت أنه معنا، وليس بينهما تعارض، فإن الجمع بينهما ممكن، وبيان إمكانه من وجوه:

الأول: أن النصوص جمعت بينهما، فيمتنع أن يكون اجتماعهما محالًا، لأن النصوص لا تدل على محال، ومن ظن دلالتها عليه فقد أخطأ، فليعد النظر مرة بعد أخرى، مستعينًا بالله، سائلًا منه الهداية والتوفيق، باذلًا جهده في الوصول إلى معرفة الحق، فإن تبين له الحق فليحمد الله على ذلك، وإلا فليكل الأمر إلى عالمه وليقل: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] ﴿سُبْحَٰنَكَ لَا

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٤٣، ٤٤).

عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢].

الثاني: أنه لا منافاة بين معنى العلو والمعية، فإن المعية لا تستلزم الاختلاط والحلول في المكان، فقد يكون الشيء عاليًا بذاته وتضاف إليه المعية كما يقال: (ما زلنا نسير والقمر معنا) مع أن القمر في السماء، ولا يعد ذلك تناقضًا لا في اللفظ ولا في المعنى، فإن المخاطب يعرف معنى المعية هنا، وأنه لا يمكن أن يكون مقتضاها أن القمر في الأرض، فإذا جاز اجتماع العلو والمعية في حق المخلوق؛ ففي حق الخالق أولى.

الثالث: أنه لو فرض أن بين معنى العلو والمعية تناقضًا وتعارضًا في حق المخلوق؛ فإن ذلك لا يلزم في حق الخالق، لأن الله تعالى: ليس كمثله شيء في جميع صفاته، فلا تقاس معيته بمعية خلقه، ولا تقتضي معيته لهم أن يكون مختلطًا بهم، أو حالًا في أمكنتهم، لوجوب علوه بذاته، ولأنه لا يحيط به شيء من مخلوقاته، بل هو بكل شيء محيط.

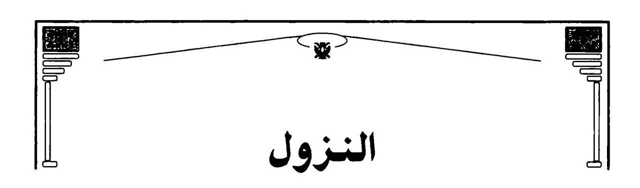
وبنحو هذه الوجوه يمكن الجمع بين ما ثبت من علو الله بذاته، وكونه قبل المصلي، فيقال: الجمع بينهما من وجوه:

الأول: أن النصوص جمعت بينهما، والنصوص لا تأتي بالمحال.

الثاني: أنه لا منافاة بين معنى العلو والمقابلة، فقد يكون الشيء عاليًا وهو مقابل، لأن المقابلة لا تستلزم المحاذاة، ألا ترى أن الرجل ينظر إلى الشمس حال بزوغها فيقول: إنها قِبَل وجهي، مع أنها في السماء، ولا يعد ذلك تناقضًا في اللفظ ولا في المعنى، فإذا جاز هذا في حق المخلوق ففي حق الخالق أولى.

الثالث: أنه لو فرض أن بين معنى العلو والمقابلة تناقضًا وتعارضًا في حق

المخلوق، فإن ذلك لا يلزم في حق الخالق، لأن الله تعالى: ليس كمثله شيء في جميع صفاته، فلا يقتضي كونه قِبَل وجه المصلي أن يكون في المكان أو الحائط الذي يصلي إليه، لوجوب علوه بذاته، ولأنه لا يحيط به شيء من المخلوقات، بل هو بكل شيء محيط(١).



النزول

تواتر عن النبي ﷺ، أو اشتهر اشتهارًا قريبًا من التواتر: أن الله تعالى ينزل إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، ينزل نزولًا حقيقيًا؛ بذاته إلى السماء الدنيا، لأن النبي ﷺ قال: «**ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له**»(٢).

هكذا قال رسول الله ﷺ وهو أعلم الخلق به، وأنصحهم، وأفصحهم مقالًا، وأصدقهم فيما يقول، فهو أعلم وأنصح، وأفصح وأصدق، وكل هذه الصفات الأربع موجودة في كلامه عليه الصلاة والسلام، فوالله ما كذب في قوله: «**ينزل ربنا**»، ولا غش الأمة، ولا نطق بعي ولا نطق عن جهل ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣].

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (ص/٥٩-٦١)، ومجموع الفتاوى (٤/٤٩-٥١)، وانظر: تفسير سورة الأنعام (ص/٢٩، ٣٠).

(٢) أخرجه: البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

بل هو الصادق المصدوق ﷺ يقول: «**ينزل ربنا** ﷻ».

لكن قال بعض الناس: إن الذي ينزل: (أمر الله!)، وقال آخرون: (الذي ينزل رحمة الله!)، وقال آخرون: (الذي ينزل ملك من ملائكة الله!)، سبحان الله! هل الرسول ﷺ لا يعرف أن يعبر هذا التعبير؟، **لا يعرف أن يقول: تنزل رحمة الله، أو ينزل أمر الله، أو ينزل ملك من ملائكة الله؟!**

الجواب: يعرف أن يعبر، ولو كان المراد ينزل أمره أو رحمته أو ملكه؛ لكان الرسول عليه الصلاة والسلام ملبسًا على الأمة حين قال: «**ينزل ربنا** ﷻ»، ولم يكن مبينًا للأمة بل ملبسًا عليهم، لأن الذي يقول لك: «**ينزل ربنا** ﷻ»، وهو يريد (ينزل أمره!) هل وضح لك وبيّن؟ أو غشك ولبس عليك؟ الجواب: غشك ولبس عليك.

فإذًا الذي ينزل: هو الرب ﷻ.

وهذا التحريف ولا نقول: هذا التأويل، فالقول بأن مثل هذا التحريف تأويل تلطيف للمسألة، وكل تأويل لا يدل عليه دليل فهو تحريف، نقول: هذا التحريف لا شك أنه باطل، فإذا قلنا: إن الذي ينزل (أمر الله في ثلث الليل) فمقتضاه:

أولًا: أنه في غير ثلث الليل لا ينزل أمر الله، وأمر الله نازل في كل لحظة ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥].

ثانيًا: أمر الله ما ينتهي بالسماء الدنيا، قال تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾، وليس إلى السماء الدنيا فقط، فبطل هذا التحريف من جهة: أن الأمر لا يختص بهذا الجزء من الليل، وأن الأمر لا ينتهي إلى السماء، بل ينزل إلى الأرض.

ورحمة الله أيضًا نفس الشيء، نقول: رحمة الله ﷻ تنزل كل لحظة، ولو فقدت رحمة الله من العالم لحظة لهلك، فكل لحظة تنزل الرحمة وتنزل إلى الأرض، إذًا ما الفائدة لنا بنزول الرحمة إلى السماء فقط، إذا لم تصلنا الرحمة فلا فائدة لنا منها، فبطل تفسيره بالرحمة، بل ما يترتب على تفسيره بالأمر أو بالرحمة من اللوازم الفاسدة أعظم مما يتوهمه من صرف اللفظ إلى الأمر أو الرحمة من المفاسد في تفسيره بنزول الله نفسه.

ثالثًا: هل يمكن للأمر أو الرحمة أن تقول: من يدعوني فأستجيب له إلخ؟!

الجواب: لا يمكن أن تقول رحمة الله: (من يدعوني!)، ولا يمكن أن يقول أمر الله: (من يدعوني!)، فالذي يقول: هو الله ﷻ، كذلك إذا قيل: إن الذي ينزل (ملك من ملائكته!) نقول: الملك إذا نزل إلى السماء الدنيا لا يمكن أن يقول: (من يدعوني!) أبدًا، لو قال الملك: من يدعوني صار من دعاة الشرك!، لأن الذي يجيب الداعي إذا دعاه: هو الله ﷻ، فلا يمكن للملك أن يقول: هكذا، حتى لو فرض أن الله أمره أن يقول لقال: (من يدعو الله فيستجيب له)، ولا يمكن لملك من الملائكة وهم لا يعصون الله أن يقول: (من يدعوني فأستجيب له!)، وبهذا بطل تحريف هذا الحديث إلى هذا المعنى؛ أن يكون النازل ملكًا.

وتحريف نصوص الصفات من القرآن والسنة يجري فيها هذا المجرى، يعني أن كل التحريفات إذا تأملتها وجدت أنه يترتب عليها من المفاسد أضعاف ما يترتب على المفاسد التي توهموها لو أجروا اللفظ على ظاهره، ولهذا نجد الصحابة رضي الله عنهم سلموا من هذا، فلا يوجد عنهم حرف واحد في تحريف نصوص

الصفات، لأنه ليس فيها إشكال عندهم يجرونها على ظاهرها، كما يجرون آيات الأحكام على ظاهرها، والغريب أن هؤلاء الذين يحرفون في نصوص الصفات وهم لا يستطيعون أن يعقلوها لو حرف أحد من نصوص الأحكام مع أن الأحكام مربوطة بالمصالح والمصالح للعقول فيها مدخل؛ لو حرف أحد في نصوص الأحكام لأقاموا عليه الدنيا، وقالوا: ما يمكن أن تخرج اللفظ عن ظاهره، مع أن الأحكام مربوطة بالمصالح، والمصالح للعقل فيها مجال، لكن صفات الله غير مربوطة بهذا، صفات الله طريقها الخبر المجرد، يعني ما فيه تلقٍّ في صفات الله نفيًا أو إثباتًا إلا من الكتاب والسنة، ومع ذلك نجد من يلعب بنصوص الكتاب والسنة فيما يتعلق بصفات الله ويحرفها، حينما يرى أن العقل يقتضي ذلك، مع أن العقل الذي يدعي أنه يقتضي ذلك، عقل مَن؟ عقل زيد أو عمرو أو بكر كل واحد منهم له عقل يقول: هذا هو الحق، ولهذا تجدهم يتناقضون، بل إن الواحد منهم ينقض كلامه بعضه بعضًا، يؤلف كتابًا فينقض به ما في الكتاب الأول، وهكذا.

حجج تهافت كالزجاج تخالها حقًّا وكل كاسر مكسور

فهم يتناقضون لأنهم على غير برهان وعلى غير أساس، فلهذا نقول: الطريق السليم، والمنهج الحكيم: هو ما درج عليه السلف؛ من إجراء هذه النصوص على ظاهرها.

فإذا قال قائل: ظاهرها التمثيل.

قلنا له: أخطأت؛ ليس ظاهرها التمثيل، وكيف يكون ظاهرها التمثيل وهي مضافة إلى الله تعالى، والله لا يماثله أحد في ذاته، فكذلك في صفاته.

فمثلًا قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، إذا قال: أنا لا أثبت

الوجه حقيقة، لأن ظاهره التمثيل، نقول: أخطأت؛ ليس ظاهره التمثيل، لأن الله تعالى لم يذكر وجهًا مطلقًا حتى يحمل على المعهود، وإنما ذكر وجهًا مضافًا إلى ذاته ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾، فإذا كان مضافًا إلى ذاته وأنت تؤمن بأن ذاته لا تماثل ذوات المخلوقين، وجب أن يكون وجهه لا يماثل أوجه المخلوقين، والله أكبر عليك لو قيل: يد الفيل ما فهمت أنها كيد الهرة، لأنها أضيفت إلى الفيل؛ وليست يدًا مطلقة حتى تقول: تشترك مع غيرها، فلا يمكن أن تفهم من قول القائل: يد فيل أنه كقول القائل: يد هر؛ أبدًا، فكيف تفهم إذا قيل: يد الله بأنها كيد زيد أو عمرو؟ أبدًا ما يمكن أن تفهم هذا، فكل من قال: إن ظاهر نصوص الصفات: التمثيل؛ فإنه كاذب، سواء تعمد الكذب أم لم يتعمده، لأنه حتى الذي يقول عن تأويل خاطىء يسمى كاذبًا، أليس الرسول ﷺ قد قال لأبي السنابل لما أخبر بأن أبا السنابل قال لسبيعة الأسلمية: لن تنكحي حتى يمضي عليك أربعة أشهر وعشر، قال الرسول ﷺ: «**كذب أبو السنابل**»[1]، مع أنه ما تعمد الكذب، لكنه قال قولًا خاطئًا، فنحن نقول: هذا كاذب، سواء تعمد أم لم يتعمد، فليس في نصوص الصفات ولله الحمد ما يقتضي التمثيل، لا عقلًا ولا سمعًا، ثم إن لدينا آية من كتاب الله ﷻ تمحو كل ما ادعي أن فيه تمثيلًا، وهي قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فأنت إذا جاءك نص إثبات فاقرنه بنص هذا النفي، ولا تؤمن ببعض الكتاب وتكفر ببعض، بل اقرنه به.

فمثلًا قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] نقول: وليس كمثل وجه الله شيء، لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وعلى هذا

---

(١) أخرجه: أحمد (١٧٨٦١)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٥/٣): ورجاله رجال الصحيح، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٣٢٧٤) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

فقس، والأمر ولله الحمد ظاهر جدًّا، ولولا كثرة الناس الذين سلكوا هذا المسلك، -أعني مسلك التأويل في قولهم- والتحريف فيما نرى، لولا كثرتهم لكان الأمر غير مشكل على أحد إطلاقًا، لأنه واضح ليس فيه إشكال، فلهذا نقول: يجب علينا أن نؤمن بأن الله ﷻ ينزل إلى السماء الدنيا هو نفسه، كما نؤمن بأنه هو نفسه الذي خلق السماوات وأضاف الخلق إليه، وينزل إلى السماء هو، لأن الإضافة في (ينزل) كالإضافة في (خلق، ويخلق)، ولا فرق، فالنازل هو الله، والخالق هو الله، والرازق هو الله، والباسط هو الله، وهكذا ولا فرق بينهما، والإنسان المؤمن الذي يتقِ الله ﷻ لا يمكن أن يحرف ما أضافه الله إلى نفسه، ويضيفه إلى أمر آخر، وإذا أداه اجتهاده إلى ذلك؛ فإنه يكون معذورًا لا مشكورًا، لأن هناك فرقًا بين السعي المشكور وهو ما وافق الحق، وبين العمل المعذور وهو ما خالف الحق، لكن نعرف من صاحبه النصح إلا أنه التبس عليه الحق، فإن في هؤلاء المؤولة الذين نرى أن عملهم تحريف؛ فيهم من يعلم منه النصيحة لله ولكتابه ولرسوله وللمسلمين، لكن التبس عليهم الحق؛ فضلوا الطريق في هذه المسألة.

وفي قوله: «**فيقول: من يدعوني فأستجيب له**» في هذا إثبات القول لله، وأنه بحرف وصوت، لأن أصل القول لا بد أن يكون بصوت، ولو كان قولًا بالنفس لقيده الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُۚ﴾ [المجادلة: ٨]، فإذا أطلق القول: فلابد أن يكون بصوت، ثم إن كان من بعد سُمي نداء، وإن كان من قرب سُمي نجاء.

فإذا قال قائل: نحن لا نسمع هذا القول؟!

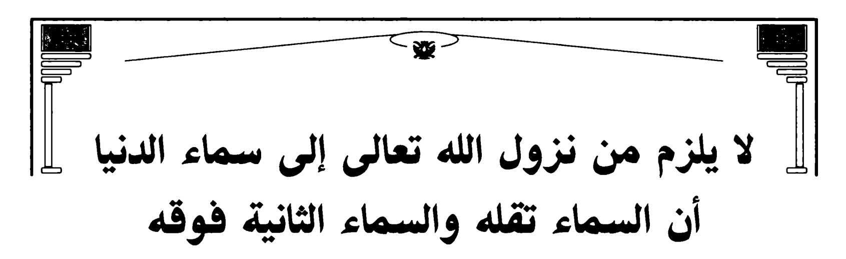
فنقول: أخبرنا به من قوله عندنا أشد يقينًا مما لو سمعنا، وهو

الرسول ﷺ، نعلم علم اليقين بأن الله يقول: بخبر أصدق الخلق ﷺ، ونحن لو سمعنا قولًا؛ لظننا أنه وجبة شيء سقط، أو حفيف أشجار من رياح؛ فنتوهم فيما نسمع، لكن ما قاله رسول الله ﷺ لا نتوهم فيه، فيكون خبر الرسول ﷺ عندنا بمنزلة ما سمعنا بآذاننا، بل أشد يقينًا، إذا صح عنه، وهذا الحديث قد صح عنه، فهو متواتر، أو هو مشهور مستفيض عند أهل السنة والحديث، فلذلك نقول: إن الله يقول هذا، فينبغي لك وأنت تتهجد لله في هذا الزمن من الليل؛ أن تشعر بأن الله ينادي يقول: «**من يدعوني فأستجيب له**»، فتدعو الله تعالى وأنت موقن بهذا، والدعاء أن تقول: يا رب، فهذا دعاء.

وفي هذا الحديث وأمثاله من كرم الله ﷻ ما هو ظاهر لمن تأمله، وأهم شيء فيما تكلمنا عليه مسألة الصفات، فأنا أكرر أن تلتزموا فيها ما التزمه السلف، وأن لا تحيدوا يمينًا ولا شمالًا، ولا تسألوا عما لم يسأله السلف، فإن هذا من التنطع والتكلف والابتداع في دين الله، وإني أقول لكم: إن الإنسان كلما تعمق في هذه الأمور فأخشى أن ينقص في قلبه من إجلال الله وعظمته بقدر ما حصل من هذا التعمق في البحث في هذه الأمور، واسأل العامي، العامي إذا ذكرت الله عنده اقشعر جلده، وإذا ذكرت نزوله إلى السماء الدنيا اقشعر جلده، لكن أولئك الذين يتعمقون في الصفات، ويحاولون أن يسألوا حتى عن الأظافر نسأل الله لنا ولهم الهداية، هؤلاء إذا ذكر عندهم حديث النزول: بدؤوا يوردون على أنفسهم أو على غيرهم؛ كيف تكون الحال وثلث الليل يتنقل على الكرة الأرضية؟ وكيف تكون الحال حين نزوله بالنسبة للعلو وبالنسبة للعرش؟

ونحو ذلك من الأسئلة التي تشطح بهم عن تعظيم الله ﷻ، وهؤلاء بلا شك سينقص من إجلال الله ﷻ في قلوبهم بقدر ما حاولوا من التعمق في

هذه الأمور، وليس إجلالنا لله ﷻ كإجلال الصحابة ولا قريبًا منه، وليس حرصنا على العلم بصفات الله كحرص الصحابة، وهم ما سألوا هذه الأسئلة، ولذلك وأنا أنصحكم لله وأرجو منكم ألا تتعمقوا في هذه الأمور فتسألوا عن أشياء لم يسأل عنها الصحابة، خذوا ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، واتركوا ما عدا ذلك لئلا يوقعكم الشيطان في أمر تعجزون عن التخلص منه، قد يوقعكم في التمثيل ويلزمكم إلزامًا بأن تعتقدوا ذلك، لأن الإنسان الذي يتعمق إلى هذا الحد يخشى عليه، خذوا ما جاء في الكتاب وصحيح السنة، واحمدوا الله على العافية، واسلكوا سبيل السابقين، والله أعلم[1]



لا يلزم من نزول الله تعالى إلى سماء الدنيا أن السماء تقله والسماء الثانية فوقه

هل النزول يستلزم أن تكون السماء الدنيا تقله، والسماء الثانية فوقه؟!

والجواب: لا يلزم، بل نعلم أنه لا يمكن، وذلك لأنه لو أقلته السماء الدنيا لكان محتاجًا إليها، ولو أقلته السماء الثانية لكانت فوقه، والله ﷻ له العلو المطلق أزلًا وأبدًا، إذًا فليست السماء الدنيا تقله، ولا السماء الأخرى تظله.

هل إذا نزل إلى السماء الدنيا، يخلو منه العرش أو لا يخلو؟

في هذا ثلاثة أقوال لعلماء السنة:

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ٢٧٢)، ومجموع الفتاوى (١/ ٢٠٧-٢١٥).

فمنهم من قال: إن العرش يخلو منه.

ومنهم من قال: إن العرش لا يخلو منه.

ومنهم: من توقف.

فأما الذين قالوا: إن العرش يخلو منه: فقولهم باطل، لأن الله أثبت أنه استوى على العرش بعد خلق السموات والأرض، ولم ينفِ هذا الاستواء في الحديث حين قال الرسول ﷺ: «**ينزل ربنا إلى السماء الدنيا**»(١)، فوجب إبقاء ما كان على ما كان، وليس الله ﷻ كالمخلوقات، إذا شغل حيزًا فرغ منه الحيز الآخر، نعم، نحن إذا نزلنا مكانًا خلا منا المكان الآخر، أما الله ﷻ فلا يقاس بخلقه، فهذا القول باطل لا شك فيه.

ويبقى النظر في القولين الآخرين، وهما: التوقف، أو أن نقول: إنه لا يخلو منه العرش.

فذهبت جماعة من العلماء رحمهم الله إلى التوقف: وقالوا: ما لنا ولهذا السؤال أصلًا، ولا ينبغي أن نورد هذا السؤال؛ لأننا لسنا أشد حرصًا على العلم بالله من الصحابة رضي الله عنهم، ولم يسألوا الرسول عليه الصلاة والسلام عن هذا، فنقول: هذا السؤال من أصله غير وارد، ونقول لمن أورده: أنت مبتدع، ودعنا من هذا.

وعندي أن هذه الطريقة أسلم طريقة؛ أن لا نسأل عن شيء لم يسأل عنه الصحابة رضي الله عنهم، وأن نلقم من سأل عنه حجرًا، فإذا قال قائل: أنا أريد المعقول، قلنا: اجعل عقلك في نفسك، وفكر في نفسك، أما في مثل هذا الأمر فلا تفكر فيه ما دام لم يأتك خبر عنه.

---

(١) سبق تخريجه.

وللأسف! فإن بعض الناس يجادل ويقول: دعوني أتصور النزول حقيقة حتى أتبين؛ هل خلا منه العرش أم لا؟، فنقول: سبحان الله! ألا يسعك ما وسع الصحابة ﷺ؟ اسكت واترك هذا الكلام الذي لم يقله الصحابة ﷺ للرسول ﷺ، وهم أشد الناس حرصًا على العلم بالله، وأعلم الناس بالله.

وذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يخلو منه العرش: لأن الله تعالى ذكر أنه استوى على العرش حين خلق السموات والأرض، ولم يذكر النبي ﷺ أنه إذا نزل خلا منه العرش، فالواجب بقاء ما كان على ما كان، فهو سبحانه استوى على العرش، ولم يزل مستويًا عليه، وينزل إلى السماء الدنيا في هذا الوقت، والله على كل شيء قدير، وهو سبحانه لا يقاس بخلقه.

كما إننا نقول جزمًا: إنه إذا نزل إلى السماء الدنيا لم يكن نازلًا على المخلوقات، بل هو فوق كل شيء، وإن كان نازلًا إلى السماء الدنيا؛ لأن الله لا يقاس بخلقه، والى هذا ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إلى أن العرش لا يخلو منه، ولكني أميل إلى ترجيح القول الثاني وهو التوقف، وألا يورد هذا السؤال أصلًا، وإذا كان الإمام مالك رحمه الله لما قال له القائل: الرحمن على العرش استوى، كيف استوى؟ قال: **(السؤال عن هذا بدعة)**[1]، فإننا نقول في هذا: السؤال عنه بدعة.

واستشكل كثير من الناس في عصرنا: كيف ينزل الله إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، ونحن نعلم أن ثلث الليل الآخر لا يزال ساريًا جاريًا على الأرض وتحت السماء، فيلزم من ذلك أن يكون النزول إلى السماء الدنيا دائمًا؟!

---

(١) انظر: الرد على الجهمية (ص/ ٦٦) للدارمي، واعتقاد أهل السنة (٣/ ٣٩٨) للالكائي.

والجواب: ليس هناك إشكال في نزول الله تعالى في الثلث الأخير رغم استمرار تتابعه على الأرض، ونحن نؤمن بقول الرسول ﷺ: «**ينزل حتى يطلع الفجر**»[(١)]، فإذا كان كذلك؛ فالواجب علينا ألا نتجاوزه، فما دام ثلث الليل الآخر باقيًا في منطقة من المناطق الأرضية؛ فالنزول حاصل باقٍ، ومتى طلع الفجر في هذه المنطقة فلا نزول، وإن كان في الجهة الأخرى يوجد نزول، والله على كل شيء قدير، ولا يقاس سبحانه بالخلق؛ فينزل إلى السماء في ثلث الليل الآخر في جهة من الأرض، ولا ينزل بالنسبة لجهة أخرى ليس فيها ثلث الليل.

والحقيقة أن الإنسان إذا لزم الأدب مع الله ورسوله اطمأن قلبه، واستراح من التقديرات، أما إذا كان يورد على نفسه هذه المسائل؛ فإنه ينتقل من مشكلةٍ إلى أخرى، فيخشى عليه من الشك، نسأل الله العافية وأن يرزقنا اليقين، ولهذا يقول بعض السلف: أكثر الناس شَكًّا عند الموت أهل الكلام، لأنهم فتحوا هذه المشاكل على أنفسهم؛ وعجزوا عن حلها، لكن لو لزموا الأدب؛ وقالوا ما قال الله ورسوله، وسكتوا عما سكت عنه الله ورسوله، لسلموا من هذا كله.

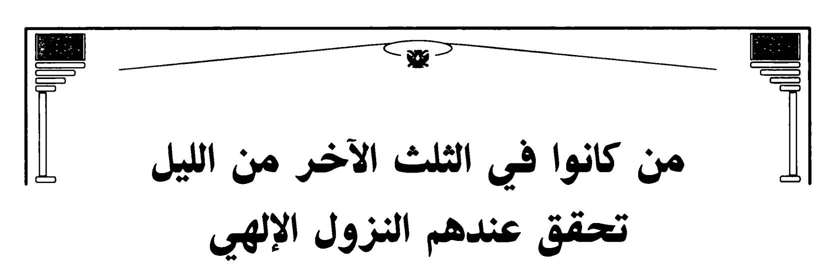
فمثلًا: لو كان أحدنا في المنطقة الشرقية وقد أذن الفجر، والآخر في المنطقة الغربية وهو في آخر الليل، فإننا نقول: هذا وقت نزول ربنا ﷻ بالنسبة للذي في المنطقة الغربية، ونقول للآخر: انتهى وقت النزول.

وليس في هذا إشكال؛ فالذين هم في ثلث الليل يجتهدون في الدعاء؛ لأنه وقت إجابة، والآخرون انتهى عندهم وقت النزول، ونسلم من هذه الإشكالات، ونتشوف كل ليلة إلى ثلث الليل متى يأتي؛ حتى ندعو الله فيه.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ: ابن ماجه (١٣٦٦)، وأحمد (٧٥٩٢)، والدارمي (١٥١٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أما هذه الإشكالات التي تورد فهي في الحقيقة من سفه الإنسان، وقلة رشده، ومن قلة أدبه مع الله ورسوله، والذي ينبغي لنا، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام: «**أسلم تسلم**»[(١)]، ونحن نقول أيضًا: أسلم تسلم، لكن ليس المراد هنا الدخول في الإسلام، وإنما المراد: استسلم للنصوص، حتى تسلم[(٢)].



من كانوا في الثلث الآخر من الليل تحقق عندهم النزول الإلهي

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله: كيف نجمع بين حديث أبي هريرة في النزول[(٣)]، وبين الواقع إذ الليل عندنا مثلًا نهار في أمريكا؟

فأجاب بقوله: أنه لا إشكال في ذلك بحمد الله تعالى حتى يطلب الجمع، فإن هذا الحديث من صفات الله تعالى الفعلية، والواجب علينا نحو صفات الله تعالى سواء أكانت ذاتية كالوجه واليدين، أم معنوية كالحياة والعلم، أم فعلية كالاستواء على العرش والنزول إلى السماء الدنيا، فالواجب علينا نحوها ما يلي:

١- الإيمان بها على ما جاءت به النصوص، من المعاني والحقائق اللائقة بالله تعالى.

---

(١) أخرجه: البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣) عن أبي سفيان رضي الله عنه.

(٢) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ٢٧٤-٢٧٨).

(٣) سبق تخريجه.

٢- الكف عن محاولة تكييفها تصورًا في الذهن، أو تعبيرًا في النطق، لأن ذلك من القول على الله تعالى بلا علم، وقد حرمه الله تعالى في قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، ولأن الله تعالى أعظم وأجل من أن يدرك المخلوق كنه صفاته وكيفيتها، ولأن الشيء لا يمكن إدراكه إلا بمشاهدته، أو مشاهدة نظيره، أو الخبر الصادق عنه، وكل ذلك منتف بالنسبة لكيفية صفات الله تعالى.

٣- الكف عن تمثيلها بصفات المخلوقين، سواء كان ذلك تصورًا في الذهن، أم تعبيرًا في النطق، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فإذا علمت هذا الواجب نحو صفات تعالى، لم يبق إشكال في حديث النزول ولا غيره من صفات الله تعالى، وذلك أن النبي ﷺ أخبر أمته أن الله تعالى ينزل إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، مخاطبًا بذلك جميع أمته في مشارق الأرض ومغاربها، وخبره هذا من علم الغيب الذي أظهره الله تعالى عليه، والذي أظهره عليه وهو الله تعالى عالم بتغير الزمن على الأرض، وأن ثلث الليل عند قوم يكون نصف النهار عند آخرين مثلًا.

وإذا كان النبي ﷺ يخاطب الأمة جميعًا بهذا الحديث الذي خصص فيه نزول الله تبارك وتعالى بثلث الليل الآخر، فإنه يكون عامًا لجميع الأمة، فمن كانوا في الثلث الآخر من الليل تحقق عندهم النزول الإلهي، وقلنا لهم: هذا وقت نزول الله تعالى بالنسبة إليكم، ومن لم يكونوا في هذا الوقت، فليس ثَمَّ

نزول الله تعالى بالنسبة إليهم، والنبي ﷺ حدد نزول الله تعالى إلى السماء الدنيا بوقت خاص، فمتى كان ذلك الوقت كان النزول، ومتى انتهى انتهى النزول، وليس في ذلك أي إشكال، وهذا وإن كان الذهن قد لا يتصوره بالنسبة إلى نزول المخلوق، لكن نزول الله تعالى ليس كنزول خلقه حتى يقاس به، ويجعل ما كان مستحيلًا بالنسبة إلى المخلوق مستحيلًا بالنسبة إلى الخالق، فمثلًا: إذا طلع الفجر بالنسبة إلينا وابتدأ ثلث الليل بالنسبة إلى من كانوا غربًا؛ قلنا: إن وقت النزول الإلهي بالنسبة إلينا قد انتهى، وبالنسبة إلى أولئك قد ابتدأ، وهذا في غاية الإمكان بالنسبة إلى صفات الله تعالى، فإن الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في شرح حديث النزول: (فالنزول الإلهي لكل قوم مقدار ثلث ليلهم، فيختلف مقداره بمقادير الليل في الشمال والجنوب، كما اختلف في المشرق والمغرب، وأيضًا فإنه إذا كان ثلث الليل عند قوم فبعده بلحظة ثلث الليل عند ما يقاربهم من البلاد، فيحصل النزول الإلهي الذي أخبر به الصادق المصدوق أيضًا عند أولئك، إذا بقي ثلث ليلهم، وهكذا إلى آخر العمارة)(١) (٢)

(١) انظر: شرح حديث النزول (ص/ ١١٢)، ومجموع الفتاوى (٥/ ٤٧٥) لشيخ الإسلام ابن تيمية.

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٢١٥-٢١٨).



النزول من الصفات الفعلية

هل النزول من الصفات الفعلية؟ أو من الصفات الذاتية؟

والجواب: النزول من الصفات الفعلية، لأنه فعل يتعلق بالمشيئة، و(كل فعل يتعلق بالمشيئة فإنه من الصفات الفعلية).

وقد أنكر بعض الناس صفات الأفعال، وقال: صفات الأفعال لله باطلةً، ولا يمكن أن نثبت لله فعلًا يتعلق بمشيئته إطلاقًا؛ فلا ينزل؛ ولا يجيء يوم القيامة؛ ولا يتكلم بكلام محدث!، ثم عللوا ذلك بشبهة عظيمة تنطلي على طالب العلم الصغير، حيث قالوا:

إن هذا الفعل أو هذا الكلام، إن كان صفة كمال، وجب أن يتصف الله به دائمًا، وإن كان صفة نقص فإنه لا يجوز أن يوصف به، لأن الله منزه عن النقص.

فكل فعل اختياري لله يجب أن ننكره بزعمهم، ويقولون: إن الله لا تقوم به الأفعال الاختيارية؛ لأن هذه الأفعال إن كانت كمالًا وجب أن يكون الله متصفًا بها دائمًا، وإن كانت نقصًا لزم أن لا يتصف بها أبدًا!!.

والجواب على هذه الشبهة أن نقول لهم: إنها صفة كمال في محلها، والحكمة لا تقتضيها في غير محلها، فلو جاءت في غير محلها لكانت نقصًا، أرأيت لو أن ولدك أساء فضربته؛ لكان ضربك إياه في ذلك الوقت حكمة وكمالًا، لكن ضربك إياه وهو يطيع نقص.

فنقول: هذه الأفعال الاختيارية كمال لله في محلها الذي تقتضيه الحكمة، وفي غير محلها لا يمكن أن يتصف الله بها، لأنها في غير محلها لا تقتضيها الحكمة، والله ﷻ أفعاله مقرونة بالحكمة، وبهذا تزول هذه الشبهة.

وليعلم أيضًا -وهذه فائدة مهمة- أن جميع ما يتشبث به أهل الباطل في إبطال الحق هو شبهات وليس بحجج، لقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾ [آل عمران: ٧].

ونظير هذا من بعض الوجوه: قول من قال من أهل الفلسفة: الدعاء لا فائدة منه! فلا ندعو الله؛ لأنه إن كان قدر لنا شيئًا فسيحصل بدون دعاء، وإن كان الله لم يقدره فلن يحصل ولو دعونا، إذًا لا فائدة منه، وعلمه بحالي كفاه عن سؤالي!.

ونرد عليهم بشيء يسير تعرفه العجائز، فنقول: إن الله قدره بهذا الدعاء، وجعل له سببًا؛ وهو الدعاء، وإلا فقل: أنا لن أتزوج، وإن كان الله قدر لي ولد فسيخرج من الأرض!، وإن لم يُقدر لي ولد فلن يخرج ولو تزوجت مائة امرأة!، ولا أحد يقول هذا الكلام.

كذلك الدعاء أيضًا، فإن الدعاء سبب لحصول المطلوب، فإذا وفقت للدعاء فقد وفقت للإجابة، لقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِىٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾ [غافر: ٦٠] وهذا نظيرٌ من بعض الوجوه، لقول من يقول: إن أفعال الله الاختيارية لا يمكن إثباتها، لأنها إن كانت كمالًا وجب أن يتصف بها أزلًا وأبدًا، وإن كانت نقصًا وجب أن ينزه عنها أبدًا، نقول: هي كمال في محلها، وفي غير محلها لا تقتضيها الحكمة؛ فلا تكون كمالًا، إذًا: النزول من صفات الأفعال.

هل أحد من أهل القبلة خالف في تفسير النزول على ما قلناه؟

الجواب: نعم؛ فمنهم من قال: (ينزل ربنا): أي (**تنزل رحمة ربنا!**). ومنهم من قال (ينزل ربنا): أي (**مَلك من ملائكته!**)، وهؤلاء إنما قالوا ذلك: لأنهم ينكرون النزول الحقيقي.

والرد على هؤلاء أن نقول:

أولًا: أن قولهم هذا مخالف لظاهر النص؛ لأن ظاهره أن الذي ينزل: هو الله ﷻ.

ثانيًا: أن قولهم هذا مخالف لصريح النص في قوله تعالى: «**من يدعوني**» إذ إن الملك لا يمكن أن يقول للخلق: من يدعوني فأستجيب له!، لأن هذا لا يقدر عليه إلا الله، ولو أن أحدًا قاله من الخلق؛ لقلنا: إنه نزل نفسه منزلة الخالق، والملائكة مكرمون عن هذا، فالملائكة يسبحون الله الليل والنهار لا يفترون، ويتبرؤون ممن يدعون غير الله.

وأيضًا فإذا قلنا: إن الرحمة هي التي تنزل إلى السماء الدنيا!، فإن هذا من الغلط؛ لأن رحمة الله ليس غايتها السماء الدنيا، بل إن الرحمة تنزل إلى الأرض حتى تبلغ الخلق، وأي فائدة لنا إذا نزلت الرحمة إلى السماء الدنيا؟!

ثم إن الرحمة تنزل كل وقت، ولا تختص بثلث الليل الآخر، فإذا خصصناها بثلث الليل الآخر؛ فمعنى ذلك أن يبقى الزمن أكثره بدون رحمة.

ثم إن الرحمة لا يمكن أن تقول: من يدعوني فأستجيب له، ومن يسألني فأعطيه؛ لأن الرحمة صفة من صفات الله، ولو قالت هذا القول لكانت إلهًا مع الله، ولهذا لا يصح لنا أن ندعو صفات الله، حتى إن من دعا صفات الله: فهو مشرك، فلو قال: يا قدرة الله اغفر لي، يا مغفرة الله اغفر لي، يا عزة الله

أعزيني: فهذا لا يجوز، بل هو شرك، لأنه جعل الصفة بائنة عن الموصوف، مدعوة دعاء استقلاليًا، وهذا لا يجوز.

وأما قوله ﷺ «**برحمتك استغيث**»[١]، فهذا من باب التوسل، يعني استغيث بك برحمتك، فـ(**الباء**) هنا للاستغاثة والتوسل، وليست داخلة على المدعو حتى نقول إن الرسول ﷺ دعا أو استغاث برحمة الله، لكن استغاث بالله، لأنه رحيم، وهذا هو معنى الحديث الذي يتعين أن يكون معنى له[٢]



(١) سبق تخريجه.

(٢) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ٢٧٨-٢٨١).

صفات منفية عن الله تعالى ﷻ

اعلم أخي رعاك الله تعالى؛ أن من الإيمان بأسماء الله تعالى وصفاته: نفي ما نفاه عن نفسه، أوما نفاه عنه رسوله ﷺ من صفات النقص والسلب.

وقد ذكر الإمام ابن عثيمين رحمه الله بعض تلك الصفات في بعض كتبه، ومنها:



الأكل والشرب والنوم

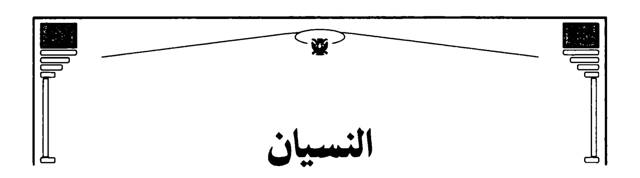
لو قال قائل: النوم في الإنسان كمال، ولهذا، إذا لم ينم الإنسان، عد مريضًا.

فنقول: كالأكل في الإنسان كمال، ولو لم يأكل، عد مريضًا، لكن هو كمال من وجه، ونقص من وجه آخر، كمال لدلالته على صحة البدن واستقامته، ونقص لأن البدن محتاج إليه، وهو في الحقيقة نقص.

إذًا ليس كل كمال نسبي بالنسبة للمخلوق يكون كمالًا للخالق، كما أنه ليس كل كمال في الخالق يكون كمالًا في المخلوق، فـ(التكبر) كمال في الخالق، نقص في المخلوق، و(الأكل والشرب والنوم) كمال في المخلوق، نقص في الخالق، ولهذا قال الله تعالى عن نفسه: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤][(١)]

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ١٣٦).



النسيان

النسيان: منتف عن الله ﷻ، وقد جاء ذلك في القرآن الكريم، فقال الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]، وقال موسى عليه الصلاة والسلام لفرعون لما سأله: ما بال القرون الأولى: ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢].

فإن قال قائل: ما الجواب عن قول الله تعالى: ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْۚ﴾ [التوبة: ٦٧]، **فأثبت لنفسه النسيان؟**

فالجواب: أن المراد: النسيان هنا نسيان الترك، يعني تركوا الله فتركهم، فهؤلاء تعمدوا الشرك وترك الواجب، ولم يفعلوا ذلك نسيانًا.

إذًا: ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ﴾ أي: تركوا دين الله ﴿فَنَسِيَهُمْۚ﴾ أي: فتركهم.

أما النسيان الذي هو الذهول عن شيء معلوم: فهذا لا يمكن أن يوصف الله ﷻ به، بل يوصف به الإنسان،لأن الإنسان ينسى، ومع ذلك لا يؤاخذ بالنسيان لأنه وقع بغير اختيار[(١)]

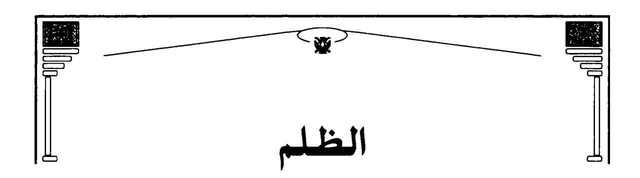
ما جاء به محمد عليه الصلاة والسلام والواضح أننا لا نعدل عنه، لأنه خاتم النبيين، وواجب على جميع العباد أن يتبعوه، لكن ما جاء عن غيره؛ هل لأهل السنة والجماعة عدول عنه؟ لا عدول لهم عنه، لأن ما جاء عن الرسل عليهم الصلاة والسلام في باب الأخبار لا يختلف، لأنهم صادقون ولا يمكن

---

(١) شرح الأربعين النووية (ص/٣١٧).

أن ينسخ، لأنه خبر، فكل ما أخبرت به الرسل عن الله ﷻ، فهو مقبول وصدق ويجب الإيمان به.

مثلًا: قال موسى لفرعون لما قال له: ﴿فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ۝ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥١، ٥٢]، فنفى عن الله الجهل والنسيان، فنحن يجب علينا أن نصدق بذلك، لأنه جاء به رسول من الله ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ۝ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٤٩، ٥٠]، فلو سألنا سائل: من أين علمنا أن الله أعطى كل شيء خلقه؟ فنقول: من كلام موسى، فنؤمن بذلك، ونقول: أعطى كل شيء خلقه اللائق به(١)



الظلم

الظلم منتف عن الله، لقوله: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١١٧] وهل هو محال لذاته أو لغيره؟

قيل: إنه محال لذاته، وذلك لأن الخلق كلهم عبيد الله، ومهما فعل السيد بعبيده فليس بظالم، وعلى هذا: فإن الظلم في حق الله مستحيل لذاته، وهذا القول يتضمن أن الله غير قادر على الظلم، لأنه مستحيل لذاته عندهم.

القول الثاني: أن الظلم بالنسبة لله مستحيل لغيره، يعني لو شاء الله أن يظلم لظلم، ولكنه مستحيل لغيره، والغير كمال عدل الله، وهو الذي منع أن يقع الظلم من الله ﷻ، ولهذا نقول: لو شاء الله لظلم العباد فأهدر أعمالهم

(١) شرح العقيدة الواسطية (ص/١٤٨، ١٤٩)، ومجموع الفتاوى (٨/ ١٢٠).

الصالحة، وأضاف إليهم أعمالًا سيئة لم يعملوها، لكن لكمال عدله لا يمكن أن يقع منه ذلك سبحانه وتعالى.

وأيهما أدل على الكمال؟

الجواب: أن يكون الظلم بالنسبة لله مستحيلًا لغيره، لأنه لو كان محالًا لذاته لم يكن فيه مدح لله عز وجل، فالمدح أن يكون قادرًا عليه ولكنه تركه لكمال عدله، وأضرب مثالًا يبين الأمر: لو أن رجلًا غنينًا -أي لا يقدر على الجماع- دعته امرأة إلى نفسها، فقال: ما لي رغبة، فهل نمدحه؟ لا، لا نمدحه، لأنه غير قادر على ذلك، لكن لو كان رجلًا شابًا وعنده قدرة، ودعته امرأة لنفسها؛ فقال: إني أخاف الله، ولو شاء لأجابها وفعل، فإنه يُمدح؛ لأنه قادر، فلو قلنا: إن الظلم بالنسبة لله مستحيل لذاته، تمدّح الله به لا فائدة منه، إذن: فالله تعالى نفى عن نفسه الظلم لكمال عدله، فلعدله لا يمكن أن يقع منه الظلم.

فإن قيل: نفي السِنة والنوم هل هي مثل نفي الظلم؟

السِنة والنوم ليست فعلًا، بل هي حال وانفعال يطرأ على النائم والناعس، فقد يقال: إنها محال لغيره، ولو شاء لنام وأخذته السِنة، وقد يقال: محال لذاته، لأن في ذلك نفي لكماله، ولأن هذا ليس فعلًا، بل هو انفعال، فبينه وبين نفي الظلم فرق[1]

يمكن الظلم من الله لولا أن الله نفاه عن نفسه في قوله: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، لأنه لو كان الظلم غير ممكن في حقه، لم يصح أن يمتدح بتركه عز وجل، إذ لا يتمدح بترك شيء إلا إذا كان تركه اختيارًا، أما لو كان

(١) تفسير سورة آل عمران (٢/ ٩٢، ٩٣).

مستحيلًا في حقه، لم يكن للتمدح به فائدة، وبناء على هذه الفائدة: يكون فيها رد على الجهمية، الذين يقولون: إن الظلم محال على الله، محال لذاته، لا لأن الله نفاه عن نفسه -لأنهم يقولون: إنه مهما تصرف فقد تصرف في ملكه، والمتصرف في ملكه يفعل ما يشاء، فالظلم عنده المحال لذاته-.

كما قال ابن القيم في النونية: **(والظلم عندهم المحال لذاته)**[١]

ونحن نقول: الظلم ليس محالًا على الله لذاته، لو شاء الله أن يظلم لظلم، لكنه نفاه عن نفسه تمدحًا بذلك، ولذلك قال في الحديث القدسي: «**إني حرمت الظلم على نفسي**»[٢]، وهذا يدل على إمكانه منه لكنه لا يفعله.

فإن قال قائل: قد جاء في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «لو أن الله عذب أهل سماواته وأرضه، لعذبهم وهو غير ظالم لهم»[٣]

فالجواب: أن نقول: لا معارضة بين هذا الحديث وبين الآية، لأن الله لو عذبهم لم يكن أن يعذبهم وهو ظالم لهم، إذن لا يعذبهم إلا وهم مستحقون للعذاب، وعلى هذا فيكون الحديث مطابقًا للآية.

أو يقال من وجه آخر: «**لو أن الله عذب أهل سماواته وأرضه، لعذبهم وهو غير ظالم لهم**» أي: إذا أراد أن يناقش العباد؛ فإنّ من نوقش الحساب

(١) انظر: شرح النونية لابن عيسى (١/ ٥٨، ٥٩).

(٢) أخرجه: مسلم (٢٥٧٧) عن أبي ذر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه: أبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧)، وأحمد (٢١٥٨٩)، وعبد بن حميد (٢٤٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٦٠) رقم (٤٩٤٠)، وابن حبان (٧٢٧)، وهو موقوف من حديث أبي بن كعب وابن مسعود وحذيفة بن اليمان، ومرفوع من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنهم أجمعين، وقد صححه الألباني في «صحيح الجامع» (٥٢٤٤).

عُذِّب، لأنه لو ناقشهم لكانت نعمة واحدة من نعمه تقابل جميع أعمالهم، فحينئذٍ يستحقون أن يعذبوا.

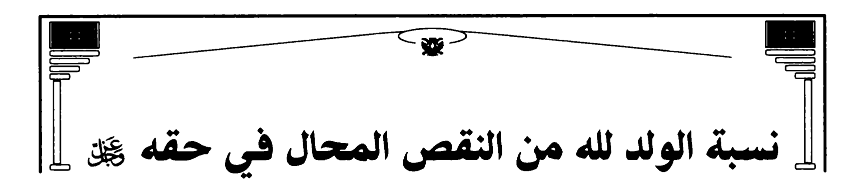
قلنا في هذا الحديث مخرجان:

الأول: أنه يعذبهم وهو غير ظالم لهم، أي: لا يعذبهم إلا لذنب، فيكون الحديث مطابقًا للآية.

والثاني: أن المراد بذلك: مناقشة الحساب، لأن الله لو ناقشهم لكانت نعمة واحدة من نعمه ﷻ تحيط بجميع أعمالهم، فيبقون وليس لهم رصيد.

فإن قال قائل: هذه صفة سلبية كما يقولون، فهل توجد الصفات السلبية في صفات الله؟

فالجواب: نعم، ولكن المراد بالصفات السلبية: ثبوت كمال ضدها، فهو لا يظلم لا لعجزه عن الظلم، ولكن لكمال عدله[1]



نسبة الولد لله من النقص المحال في حقه ﷻ

قال تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٠-٩٣].

يعني: مستحيل غاية الاستحالة أن يكون له ولد.

(١) تفسير سورة آل عمران (٢/ ٥٠٠-٥٠٢).

فإن قال قائل: أليس الله يقول: ﴿قُلۡ إِن كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٞ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١].

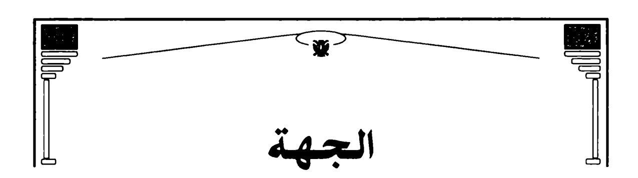
الجواب: نعم. ولكن التعليق بالشرط لا يدل على إمكان المشروط، لأننا نفهم من آيات أخرى أنه لا يمكن أن يكون، وهذا كقوله تعالى للرسول ﷺ: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكّٖ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَۚ﴾ [يونس: ٩٤] وهو ﷺ لا يمكن أن يَشك، ولكن على فرض الأمر الذي لا يقع، كقوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الانبياء: ٢٢]، فإنه لا يمكن أن يكون فيهما آلهة سوى الله ﷻ، فتبين بهذا أن التعليق بالشرط لا يدل على إمكان المشروط، بل قد يكون مستحيلًا غاية الاستحالة[(١)]



(١) تفسير سورة الكهف (ص/ ١٤).

صفات لا تقتضي نفيًا ولا إثباتًا

ما تنازع فيه المتأخرون مما ليس في الكتاب والسنة، ولا عند سلف الأمة، فليس على أحد بل وليس لأحد أن يثبت لفظه أو ينفيه، لعدم ورود السمع به، وليس له أن يقبل معناه أو يرده حتى يعلم المراد منه، فإن كان حقًّا وجب قبوله، وإن كان باطلًا وجب رده[١]



الجهة

مما ورد نفيه عن الله سبحانه لانتفائه وثبوت كمال ضده: الموت، والنوم، والسِّنة، والعجز، والإعياء، والظلم، والغفلة عن أعمال العباد، وأن يكون له مثيل أو كفؤ ونحو ذلك[٢]

ومما لم يرد إثباته ولا نفيه لفظ: (الجهة).

فلو سأل سائل: هل نثبت لله تعالى جهة؟.

قلنا له: لفظ (الجهة) لم يرد في الكتاب والسنة إثباتًا ولا نفيًا، ويغني عنه ما ثبت فيهما من أن الله تعالى (في السماء)، وأما معناه: فإما أن يراد به جهة سفل، أو جهة علو تحيط بالله، أو جهة علو لا تحيط به.

(١) تقريب التدمرية (ص/ ٥٢)، ومجموع الفتاوى (٤/ ١٥٤).

(٢) أدلة هذه مذكورة في مواضعها من كتب العقائد.

فالأول: باطل: لمنافاته لعلو الله تعالى الثابت بالكتاب والسنة والعقل والفطرة والإجماع.

والثاني باطل أيضًا: لأن الله تعالى أعظم من أن يحيط به شيء من مخلوقاته.

والثالث حق: لأن الله تعالى العلي فوق خلقه، ولا يحيط به شيء من مخلوقاته.

ودليل هذه القاعدة: السمع والعقل.

فأما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

وقوله: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، وقوله: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]، وقوله: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩].

إلى غير ذلك من النصوص الدالة على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن والسنة.

وكل نص يدل على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن: فهو دال على وجوب الإيمان بما جاء في السنة، لأن مما جاء في القرآن الأمر باتباع

النبي ﷺ، والرد إليه عند التنازع، والرد إليه يكون إليه نفسه في حياته، وإلى سنته بعد وفاته.

وأما العقل فنقول: إن تفصيل القول فيما يجب أو يمتنع أو يجوز في حق الله تعالى من أمور الغيب، التي لا يمكن إدراكها بالعقل، فوجب الرجوع فيه إلى ما جاء في الكتاب والسنة(١).

هل الجهة ثابتة لله تعالى، أو منتفية عنه؟

والتحقيق في هذا: أنه لا يصح إطلاق الجهة على الله تعالى لا نفيًا ولا إثباتًا، بل لا بد من التفصيل:

فإن أريد بها جهة سفل: فإنها منتفية عن الله، وممتنعة عليه، لأن الله تعالى قد وجب له العلو المطلق بذاته وصفاته.

وإن أريد بها جهة علو تحيط به: فهي منتفية عن الله، وممتنعة عليه أيضًا، فإن الله أعظم وأجل من أن يحيط به شيء من مخلوقاته، كيف وقد وسع كرسيه السموات والأرض؟

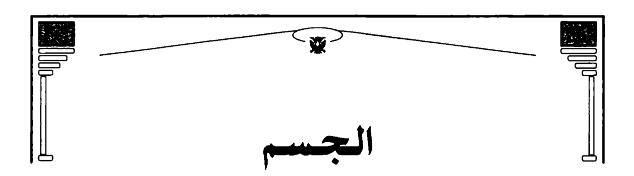
﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

وإن أريد بها جهة علو تليق بعظمته وجلاله من غير أحاطة به: فهي حق ثابت لله تعالى واجبة له(٢).

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٩٣، ٢٩٤).

(٢) فتح رب البرية بتلخيص الحموية (ص/ ٤٥)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٣٨).



الجسم

لو قال لنا قائل: هل تقولون إن الله جسم؟

فالجواب: لا نقول إنه جسم، وتأمل العبارة: لا نقول إنه جسم، وهذه العبارة غير أن نقول: أنه ليس بجسم، والصحيح قول: لا نقول إنه جسم، ونحن إذا قلنا: أنه ليس بجسم نفينا أنه جسم، أما إذا قلنا: لا نقول أنه جسم: فقد نفينا القول بأنه جسم.

وفرق بين النفيين؛ لأن الأول وهو قول: أنه ليس بجسم: حكم بانتفاء الجسمية عن الله، وهذا ليس عندنا علم فيه، والثاني وهو قول: لا نقول أنه جسم: نفي للقول بذلك، ونحن ننفي أن نقول بذلك، لأننا لا نعلم.

إذًا: **الجسم**: لا نثبته ولا ننفيه؛ لأن الله لم ينفه عن نفسه ولم يثبته، فإذا لم ينفه عن نفسه ولم يثبته: فليس لنا دخل في هذا، فنقف حيث وقف النص، ولكن نسأل عن المعنى المراد بالجسم؛ فإن أردت بالجسم الشيء القائم بنفسه المتصف بما يستحقه من الصفات: فهذا المعنى صحيح، فإن الله تعالى شيء قائم بنفسه، متصف بما يليق به من الصفات، يستوي، ويأتي، وينزل، ويضحك، ويفرح، ويغضب، ويرضى، ونحن نؤمن بذلك، وإن أردت بالجسم: الشيء المركب من أجزاء؛ يفتقر بعضها إلى بعض، ويجوز انفصال بعضها عن بعض؛ كما في الأجسام المخلوقة: فهذا باطل.

كذلك أيضًا: الجهة، هل الله في جهة؟ نقول: أما اللفظ: فإننا نتوقف فيه، وما لنا وله، وأما المعنى فنستفصل: ماذا تريد بالجهة؟ إن أردت أن الله

تعالى في جهة تحيط به إحاطة الظرف بالمظروف: فهذا ممتنع وباطل، وإن أردت بذلك جهة سفل ومخالطة للمخلوقات: فهذا أيضًا باطل وممتنع على الله، فليس الله في جهة السفل وليس في جهة تحيط به إحاطة الظرف بالمظروف، وإن أردت أنه في جهة عليا عدمية لا تحيط به، ما ثم إلا هو ﷻ: فهذا حق، والنبي عليه الصلاة والسلام أعلم الخلق بالله، قال للجارية: «**أين الله؟**». قالت: في السماء[1]، فاستفهم بـ(**أين**) التي يستفهم بها عن المكان، والمرأة أجابت بـ(**في**) الدالة على الظرفية، أي: الظرفية العدمية، يعني: لا شيء محيط بالله، فما ثم فوق المخلوقات إلا الله ﷻ.

وفي خطبة يوم عرفة التي لم يشهد النبي ﷺ ولا المسلمون اجتماعًا أعظم منها، ولا أكبر منها في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، قال وهو يخطب الناس: «**ألا هل بلغت**»؟. قالوا: نعم. فقال: «**اللهم اشهد**»يشير بالسبابة إلى السماء وينكث بها إلى الناس. «**ألا هل بلغت**». قالوا: نعم. ففعلها مرة أخرى: «**ألا هل بلغت**»؟. قالوا: نعم، ففعلها ثلاث مرات[2]، وهذه الإشارة تعني أن الله في جهة، وهي جهة العلو[3]



التحيز

إذا قال قائل: هل نصف الله تعالى: بأنه متحيز أو في حيز؟

---

(١) أخرجه: مسلم (٥٣٧) عن معاوية بن الحكم رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: مسلم (١٢١٨) عن جابر رضي الله عنه.

(٣) شرح العقيدة السفارينية (ص/١١٩، ١٢٠).

قلنا: لفظ (التحيز)، أو (الحيز) ليس في الكتاب والسنة إثباته ولا نفيه عن الله تعالى، فليس فيهما أنه في حيز، أو متحيز، ولا أنه ليس كذلك، وفي النصوص ما يغني عنه، مثل: الكبير المتعال.

وقد اضطرب المتأخرون في إثبات ذلك لله تعالى أو نفيه عنه، فإذا أجريناه على القاعدة، قلنا: أما اللفظ فلا نثبته ولا ننفيه لعدم ورود السمع به، وأما المعنى: فينظر ماذا يراد بالحيز أو المتحيز، أيراد به أن الله تعالى: تحوزه المخلوقات وتحيط به، فهذا معنى باطل منفي عن الله تعالى لا يليق به، فإن الله أكبر وأعظم وأجل من أن تحيط به المخلوقات وتحوزه، كيف وقد وسع كرسيه السموات والأرض، والأرض جميعًا قبضته يوم القيامة، والسموات مطويات بيمينه؟! وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**يقبض الله الأرض يوم القيامة، ويطوي السماء بيمينه، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟**»[(١)]، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: (**ما السموات السبع، والأرضون السبع، وما فيهن، في يد الرحمن؛ إلا كخردلة في يد أحدكم**)[(٢)]

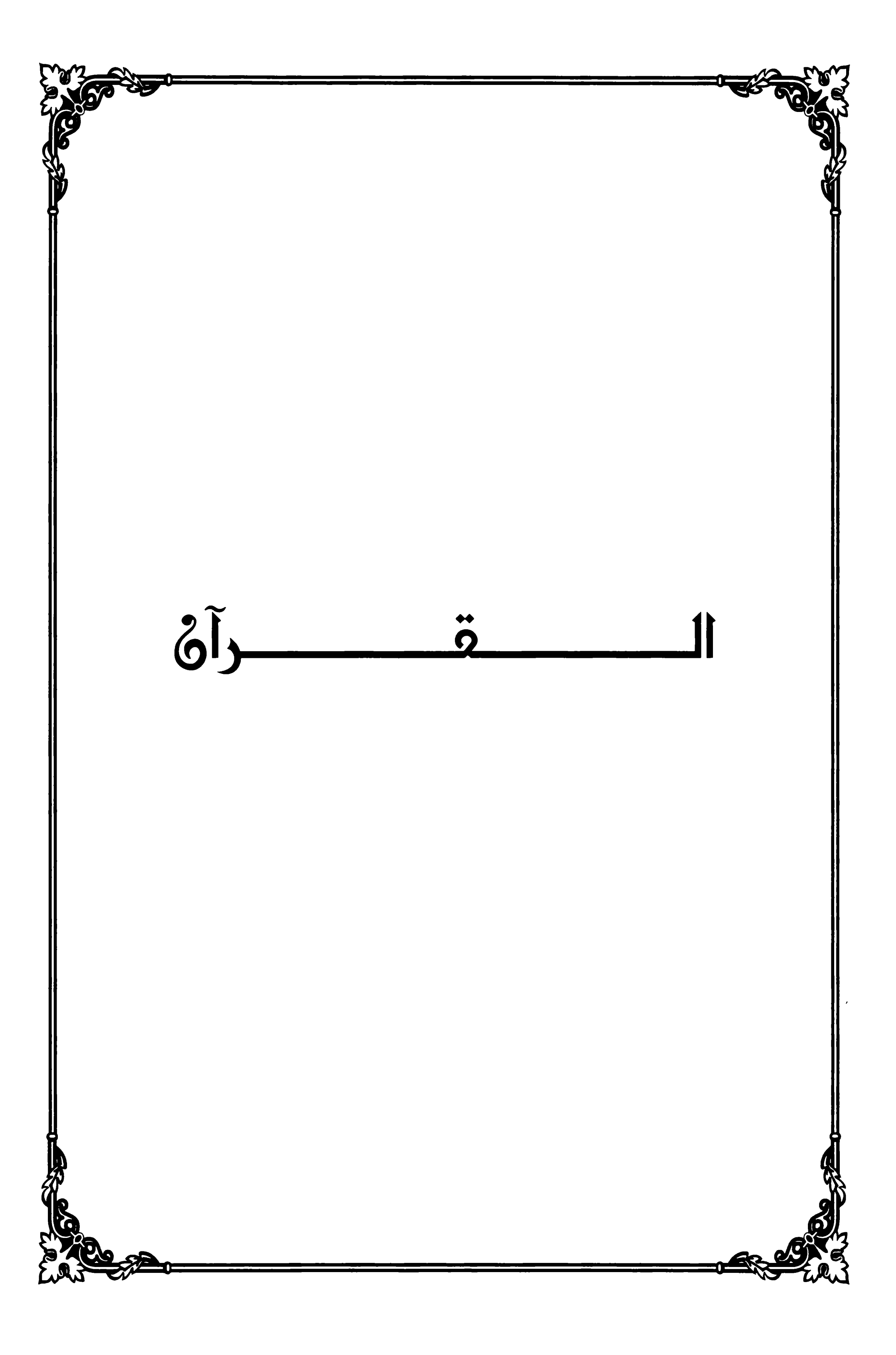
أم يراد بالحيز أو المتحيز: أن الله منحاز عن المخلوقات، أي مباين لها، منفصل عنها، ليس حالًا فيها، ولا هي حالة فيه، فهذا: حق ثابت لله ﷻ، كما قال أئمة أهل السنة: هو فوق سمواته على عرشه، بائن من خلقه[(٣)]

---

(١) أخرجه: البخاري (٧٣٨٢)، ومسلم (٢٧٨٧).

(٢) أخرجه: الطبري في «التفسير» (٢٠/ ٢٤٦)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (١٠٩٠)، وابن بطة في «الإبانة» (٣/ ٣٠٨).

(٣) تقريب التدمرية (ص/ ٥٣، ٥٤)، ومجموع الفتاوى (٤/ ١٥٥).



القرآن

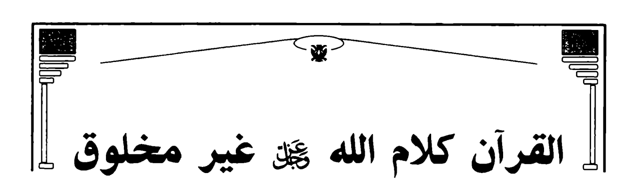
القرآن قول الله ﷻ حقيقة، وقول جبريل باعتبار أنه بلغه لمحمد ﷺ، وقول محمد ﷺ باعتبار أنه بلغه إلى الأمة

قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ﴾ [التكوير: ١٩، ٢٠]، أقسم الله ﷻ على أن هذا القرآن قول هذا الرسول الكريم الملكي جبريل عليه الصلاة والسلام، وفي آية أخرى بيّن الله ﷻ وأقسم أن هذا القرآن قول رسول كريم بشري في قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَا لَا تُبۡصِرُونَ ﴿٣٩﴾ إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوۡلِ شَاعِرٖۚ﴾ [الحاقة: ٣٨-٤١]، فالرسول هنا في سورة التكوير رسول ملكي، أي من الملائكة، وهو جبريل عليه الصلاة والسلام، والرسول هناك رسول بشري، وهو محمد عليه الصلاة والسلام، والدليل على هذا واضح، هنا قال: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ ﴿٢٠﴾﴾، وهذا الوصف لجبريل، لأنه هو الذي عند الله، أما محمد عليه الصلاة والسلام فهو في الأرض، هناك قال: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَا لَا تُبۡصِرُونَ ﴿٣٩﴾ إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوۡلِ شَاعِرٖۚ﴾، ردًّا لقول الكفار الذين قالوا إن محمدًا شاعر ﴿وَلَا بِقَوۡلِ كَاهِنٖۚ﴾، فأيهما أعظم قسمًا: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ﴿١٥﴾ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ﴿١٦﴾ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ﴿١٧﴾ وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ﴾ [التكوير: ١٥-٢٠]، أو: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَا لَا تُبۡصِرُونَ ﴿٣٩﴾ إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ﴿٤٠﴾﴾ الثاني أعظم، ليس فيه شيء أعمّ منه ﴿بِمَا تُبۡصِرُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَا لَا

نُبْصِرُونَ ﴿٣٩﴾﴾ كل الأشياء إما نبصرها أو لا نبصرها، إذن أقسم الله بكل شيء، وهنا أقسم بالآيات العلوية ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ﴿١٥﴾ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ﴿١٦﴾ وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ﴿١٧﴾ وَٱلصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴿١٨﴾﴾ هذه آيات علوية أفقية تناسب الرسول الذي أُقسم على أنه قوله وهو جبريل؛ لأن جبريل عند الله.

فإذا قال قائل: كيف يصف الله القرآن بأنه قول الرسول البشري؟ والرسول الملكي؟

فنقول: نعم الرسول الملكي بلّغه إلى الرسول البشري، والرسول البشري بلغه إلى الأمة، فصار قول هذا بالنيابة، قول جبريل بالنيابة وقول محمد بالنيابة، والقائل الأول هو الله ﷻ، فالقرآن قول الله حقيقة، وقول جبريل باعتبار أنه بلغه لمحمد، وقول محمد باعتبار أنه بلغه إلى الأمة(١)



القرآن كلام الله ﷻ غير مخلوق

القرآن كلام الله ﷻ، تكلم به حقيقة، وسمعه جبريل عليه السلام، ونزل به على قلب النبي ﷺ.

هذا القرآن الكريم هو كلام الله لفظه ومعناه، فالأمر والنهي والخبر والاستخبار والقصص كلها كلام الله ﷻ.

وقد ذكره الله تعالى بعد أن أقسم قسمًا عظيمًا، فقال: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥، ٧٦] لو تعلمون

(١) تفسير جزء عمّ (ص/٧٨-٨٠)

بمعنى اعلموا، كما أقول لك: إن هذا لو تدري شيء كبير: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٧] أكد الله ﷻ ذلك بالقسم وإنّ واللام ﴿فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٨]، وهو اللوح المحفوظ ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]، أي لايمس هذا الكتاب المكنون إلا (المطهرون) وهم الملائكة، فالضمير لايعود على القرآن أو المصحف.

وكونه في كتاب مكنون، هل معناه أن القرآن كله كتب في لوح محفوظ، أو أن المكتوب في اللوح المحفوظ ذكر القرآن، وأنه سينزل وسيكون كذا وكذا؟

الجواب: الأول.

لكن يبقى النظر: كيف يكتب قبل أن تخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وفيه العبارات الدالة على المضي، مثل قوله: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١]، ومثل قوله: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ﴾ [المجادلة: ١]، وهو حين كتابته قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة لم يسمع قولها، لأن المجادلة لم تخلق أصلًا حتى تُسمَع مجادلتها؟

فالجواب: أن الله قد علم ذلك وكتبه في اللوح المحفوظ، كما أنه علم المقادير وكتبها في اللوح المحفوظ، وعند تقديرها يتكلم الله ﷻ بقوله (كن) فيكون، هكذا قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وهو مما تطمئن له النفس.

وكنت قبلًا أقول: إن الذي في اللوح المحفوظ: ذكر القرآن لا القرآن، بناءً على أنه يَرِدُ بلفظ المضي قبل الوقوع، وأن هذا كقوله تعالى عن القرآن: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]، والذي في زبر الأولين ليس القرآن، بل ذكر القرآن والتنويه عنه، ولكن بعد أن اطلعت على كلام شيخ الإسلام ابن تيمية

-جزاه الله خيرًا- انشرح صدري إلى أنه مكتوب في اللوح المحفوظ، ولامانع من ذلك، ولكن الله تعالى عند إنزاله إلى محمد ﷺ يتكلم به ويلقيه إلى جبريل.

هذا قول السلف وأهل السنة في القرآن.

أما أهل البدع: فحرفوا وبدلوا وغيّروا، فقالوا: هذا القرآن ليس كلام الله، ولكنه عبارة عن كلام الله، لأن كلام الله هو المعنى القائم بنفسه، وأما الصوت والحروف: فإنها ليست كلام الله، بل هي عبارة عن كلام الله، وعلى هذا يكون هذا القرآن الذي بأيدينا مخلوق، خلقه الله ليعبر عما في نفسه، وهذا قول الأشاعرة.

وقال المعتزلة: كلام الله ﷻ ليس المعنى القائم بنفسه،لكن كلام الله مخلوق كسائر المخلوقات، يخلق الله كلامًا ويضيفه إليه إضافة تشريف؛ كما أضاف إلى نفسه الناقة، وكما أضاف إلى نفسه المساجد، وكما أضاف إلى نفسه البيت!.

والفرق بين قول الأشاعرة وقول المعتزلة:

قال المحققون إنه لافرق، بل المعتزلة خير من الأشاعرة في هذا.

فالمعتزلة يقولون: هذا القرآن الذي بين أيدينا كلام الله.

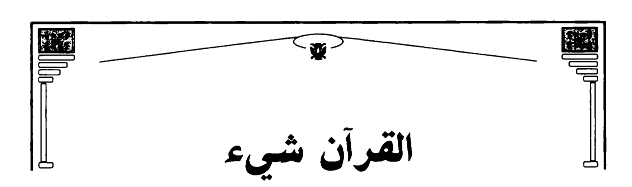
والأشاعرة يقولون: عبارة عن كلام الله، وليس كلام الله.

وقد اتفق الجميع على أن ما بين دفّتي المصحف (مخلوق!)، لكن المعتزلة قالوا: هذا كلام الله خلقه كما خلق السموات والأرض والشمس والقمر والنجوم، وأضافها الله إلى نفسه إضافة تشريف؛ كما أضاف المساجد إليه، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤]، وكما أضاف

الكعبة إليه، فقال: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦]، وكما أضاف الناقة إليه، فقال: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣].

وقال الأشاعرة: كلام الله: هو المعنى القائم بنفسه، وخلق أصواتًا سمعها جبريل عبارة عما في نفسه، وعلى هذا: فالقرآن على مذهب الأشاعرة (مخلوق)، لكن قالوا: إنه عبارة عن كلام الله، والمعتزلة قالوا: هو كلام الله.

أما نحن فنقول: هذا القرآن كلام الله (غير مخلوق)، ونقول: ليس كلام الله هو المعنى القائم بنفسه، المعنى القائم بنفسه: (علم)، وليس بكلام حتى يتكلم به الله ﷻ[1].



القرآن شيء

لو قال قائل: هل يجوز أن نطلق على القرآن أنه شيء؟

الجواب: نعم هو «شيء» بلا شك.

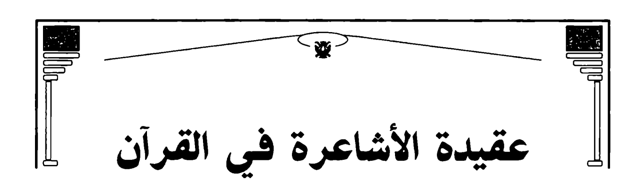
قالت الجهمية: إذا أطلقتم على القرآن بأنه شيء: فقد أقررتم بأنه مخلوق، لأن الله تبارك وتعالى قال: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]!.

وجوابنا على هذا أن نقول: القرآن كلام الله ﷻ، وكلام الله هو وصفه، ووصف الخالق غير مخلوق، لأن الوصف تابع للذات، فكما أن الذات غير مخلوقة فكذلك الوصف، ثم لا يمنع أن يكون المراد بقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] أن يكون المراد بهذا العموم الخصوص، أي خالق كل شيء

---

(١) شرح الأربعين النووية (ص/٢٢٦-٢٢٨).

من المخلوقات، والعموم قد يراد به الخصوص، كما في قول الله تعالى عن ريح عاد: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥]، ومعلوم أنها لم تدمر السماء ولا الأرض، بل ولا المساكن، كما قال ﷻ: ﴿فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥][1]



عقيدة الأشاعرة في القرآن

الأشاعرة يخالفون أهل السنة في الكلام من وجوه:

أولًا: أنه معنى، وليس بحرف وصوت.

ثانيًا: أنه لازم لذات الله، ولا يتعلق بمشيئته وإرادته، وأهل السنة والجماعة يقولون: إنه متعلق بمشيئته وإرادته، فمتى شاء تكلم، ومتى شاء لم يتكلم.

وإذا قال قائل: على أي شيء بنى المعتزلة والأشاعرة قولهم؟

نقول: أما المعتزلة: فبنوا قولهم على نفي الصفات عن الله؛ لأنهم ينفون صفة الكلام، وينفون أنه يتكلم، فهم يثبتون الأسماء ولا يثبتون الصفات.

وأما الأشاعرة: فبنوا قولهم على امتناع قيام الحوادث بالله، وقالوا: الشيء الحادث الذي يقوم بالمشيئة لا يقوم بالله أبدًا، قالوا: لأن الحادث لا يقوم إلا بحادث، فإذا قامت بالله الحوادث لزم من ذلك أن يكون حادثًا، وهذا لا شك أنه خطأ.

(١) تفسير سورة الأنعام (ص/ ١٠٤، ١٠٥).

أما مذهب المعتزلة والجهمية فظاهر خطؤه؛ لأنهم ينكرون جميع الصفات، ونحن نثبت لله جميع ما أثبته لنفسه.

وأما الأشعرية: فنقول: مَن قال: إن الحادث لا يقوم إلا بحادث؟! فقد يقوم الحادث بالقديم أي بالأزلي الأبدي، وهذا من كمال الله، أن يكون فعله متعلقًا بمشيئته، وأن يحدث من أمره ما شاء، ونقول لهم: ماذا تقولون في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] فالآية واضحة، بأنه عند إرادة الشيء يقول له كن فيكون.

والفاء في قوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ تدل على الترتيب والتعقيب، إذًا: فالأمر بالكون سابق للكون، لكنه مقارن، يعني: متصل به ﴿كُن فَيَكُونُ﴾.

فإن ادعوا أن المراد: يقول في الأزل: **(كن)** فالجواب: أن هذا خلاف الظاهر؛ لأن ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ تدل على أن هذه عقب هذه، وهذا يستلزم أن يكون قوله حادثًا عند وجود ما أراده ﷻ.

مسألة:

قال الأشاعرة: إن القرآن جاء به جبريل إلى محمد عليه الصلاة والسلام، وإذا جعلتموه صفة من صفات الله؛ فكيف تنفك الصفة عن الموصوف؟

والجواب على هذا يسير: فأنا عندما أقول لشخص ما: بلغ فلانًا بكذا وكذا، فالكلام كلامي أنا، وأما هذا فهو مبلغ فقط، فالكلام إنما يضاف إلى من قاله مبتدئًا، لا إلى من قاله مبلغًا.

وهذا الكلام أصلًا هو كلام الله، لكن تكلُم جبريل به هذا مخلوق، أما المتكلم به: فهو كلام الله، فعندما أقرأ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٢-٤] فصوتي هذا مخلوق، لكن ما

أصوت به: هو صفة الله غير مخلوق.

ولهذا وصف الله القرآن بأنه قول محمد ﷺ وقول جبريل، ولا يمكن أن يكون قولًا من قائلين؛ فقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ١٩، ٢٠]، والمراد بالرسول هنا: جبريل، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ [الحاقة: ٤٠، ٤١]، والمراد بالرسول هنا: محمد ﷺ، فأضاف الله تعالى القول إلى محمد ﷺ مرة، وأضافه مرة أخرى إلى جبريل.

ومن المعلوم أنه قول القائل الأول له؛ وهو الله ﷻ وليس محمدًا ﷺ ولا جبريل؛ ويبين ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٤]، وتنزيل رب العالمين هذا هو الأول من الثلاثة.

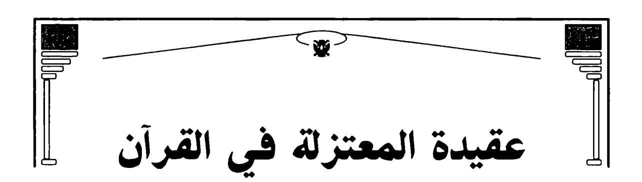
إذًا: فالكلام يضاف إلى أول من قاله، فلو قلت:

(قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل)

فالذي قال هذا الكلام هو امرؤ القيس، وأنا قلت هذا الآن، لكنني قلته إما مبلغ إن كنت قد أمرت بتبليغه، وإما حاكيًا إن لم أؤمر بتبليغه[١]

---

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ١٨٢-١٨٤)، وانظر: تفسير سورة الأنعام (ص/ ١٨٤، ١٨٥).



عقيدة المعتزلة في القرآن

يرى المعتزلة أن القرآن مخلوق، وليس كلام الله!

ويستدلون لذلك بقول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر: ٦٢]، والقرآن شيء، فيدخل في عموم قوله: ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾، ولأنه ما ثم إلا خالق ومخلوق، والله خالق، وما سواه مخلوق.

والجواب من وجهين:

الأول: أن القرآن كلام الله تعالى، وهو صفة من صفات الله، وصفات الخالق غير مخلوقة.

الثاني: أن مثل هذا التعبير (**كل شيء**) عام قد يراد به الخاص؛ مثل قوله تعالى عن ملكة سبأ: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، وقد خرج شيء كثير لم يدخل في ملكها منه شيء؛ مثل ملك سليمان.

فإن قال قائل: هل هناك فرق كبير بين قولنا: إنه منزل، وقولنا: إنه مخلوق؟

فالجواب: نعم؛ بينهما فرق كبير، جرت بسببه المحنة الكبرى في عصر الإمام أحمد.

فإذا قلنا: إنه منزل، فهذا ما جاء به القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [الفرقان: ١].

وإذا قلنا: إنه مخلوق! لزم من ذلك:

أولًا: تكذيب للقرآن: لأن الله يقول: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ﴾ [الشورى: ٥٢]، فجعله الله تعالى موحى إلى الرسول عليه الصلاة والسلام، ولو كان مخلوقًا؛ ما صح أن يكون موحى؛ فإذا كان وحيًا لزم ألا يكون مخلوقًا؛ لأن الله هو الذي تكلم به.

ثانيًا: إذا قلنا: إنه مخلوق: فإنه يلزم على ذلك إبطال مدلول الأمر والنهي والخبر والاستخبار؛ لأن هذه الصيغ لو كانت مخلوقة؛ لكانت مجرد شكل خلق على هذه الصورة؛ كما خلقت الشمس على صورتها، والقمر على صورته، والنجم على صورته.. وهكذا، ولم تكن أمرًا ولا نهيًا ولا خبرًا ولا استخبارًا؛ فمثلًا: كلمة (قل) (لا تقل) (قال فلان) (هل قال فلان) كلها نقوش على هذه الصورة، فتبطل دلالتها على الأمر والنهي والخبر والاستخبار، وتبقى كأنها صور ونقوش لا تفيد شيئًا.

ولهذا قال ابن القيم في النونية: (**إن هذا القول يبطل به الأمر والنهي؛ لأن الأمر كأنه شيء خلق على هذه الصورة دون أن يعتبر مدلوله، والنهي خلق على هذه الصورة دون أن يعتبر مدلوله، والنهي خلق على هذه الصورة دون أن يقصد مدلوله، وكذلك الخبر والاستخبار**)[١]

ثالثًا: إذا قلنا: إن القرآن مخلوق، وقد أضافه إلى نفسه إضافة خلق؛ صح أن نطلق على كل كلام من البشر وغيرهم أنه كلام الله؛ لأن كل كلام الخلق مخلوق، وبهذا التزم أهل الحلول والاتحاد؛ حيث يقول قائلهم:

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه[٢].

---

(١) انظر: شرح «القصيدة النونية» لابن عيسى (١/ ٢٧٥).

(٢) هذا البيت لإمام الاتحادية الملحد ابن عربي، و وقد ذكره في كتابه «الفتوحات المكية» =

وهذا اللازم باطل، وإذا بطل اللازم بطل الملزوم.

فهذه ثلاثة أوجه تبطل القول بأنه مخلوق.

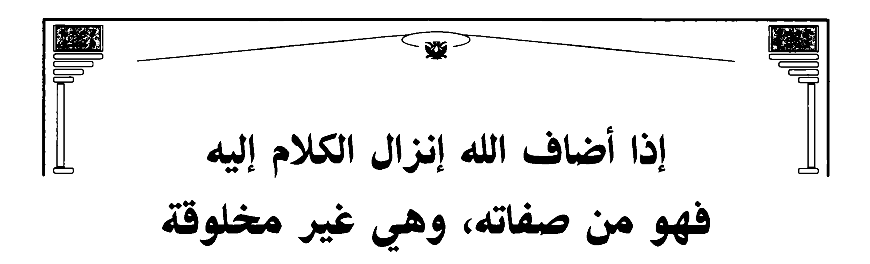
والوجه الرابع: أن نقول: إذا جوزتم أن يكون الكلام -وهو معنى لا يقوم إلا بمتكلم- مخلوقًا؛ لزمكم أن تجوزوا أن تكون جميع صفات الله مخلوقة!؛ إذ لا فرق؛؛ فقولوا إذًا: سمعه مخلوق!، وبصره مخلوق! . . . .، وهكذا.

فإن أبيتم إلا أن تقولوا: إن السمع معنى قائم بالسامع، لا يسمع منه، ولا يرى بخلاف الكلام؛ فإنه جائز أن الله يخلق أصواتًا في الهواء فتسمع! قلنا لكم: لو خلق أصواتًا في الهواء، فسمعت؛ لكان المسموع وصفًا للهواء!، وهذا أنتم بأنفسكم لا تقولوه؛ فكيف تعيدون الصفة إلى غير موصوفها؟!

هذه وجوه أربعة كلها تدل على أن القول بخلق القرآن باطل، ولو لم يكن منه إلا إبطال الأمر والنهي والخبر والاستخبار؛ لكان ذلك كافيًا[1]

= (٤/ ١٤١)، وانظر: «منهاج السنة» لشيخ الإسلام (٢/ ٣٧٣).

(١) شرح العقيدة الواسطية (ص/ ٤٣٠-٤٣٣)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٣٦٦-٣٦٨).



إذا أضاف الله إنزال الكلام إليه فهو من صفاته، وهي غير مخلوقة

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ ءَامِنُواْ بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم﴾ [النساء: ٤٧].

القرآن كلام الله، ووجهه قوله: ﴿بِمَا نَزَّلْنَا﴾.

فإن قال قائل: التنزيل الذي يضاف إلى الله قد يكون في أمر مخلوق؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، **وقوله:** ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزمر: ٦]؟

فالجواب عن ذلك يحصل بالتفصيل الآتي: وهو أن المنزل من عند الله ينقسم إلى قسمين:

(١) أعيان.

(٢) أوصاف.

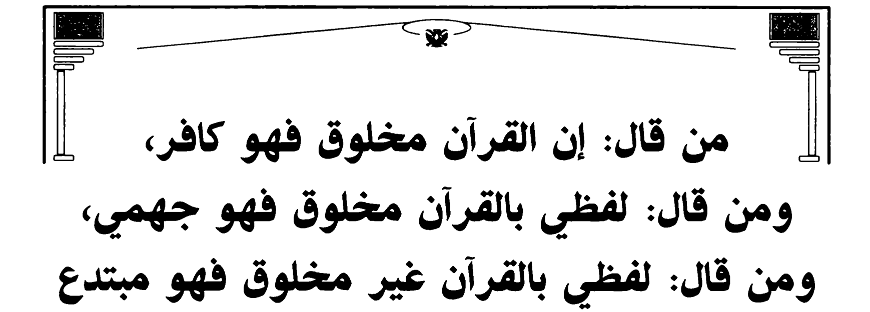
فالأعيان: بائنة منفصلة عن الله، فتكون مخلوقة، مثل قوله: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزمر: ٦]، فهذه أعيان بائنة منفصلة عن الله، فتكون مخلوقة.

والأوصاف: لا تقوم إلا بموصوف، مثل: الكلام، فالكلام صفة لا تقوم إلا بموصوف، فإذا أضاف الله إنزال الكلام إليه، فهو من صفاته، وهي غير

مخلوقة، وعلى هذا فالقرآن غير مخلوق.

لو قال قائل: رجل قام يتكلم وكان موضوع كلمته القرآن، وفي أثناء حديثه كان يقول: الذي قال عنه ربه، يقصد القرآن، ما حكم هذا؟

الجواب: هذا غلط عظيم، يعني يتكلم عن القرآن فيقول: إن القرآن هو الذي قال عنه ربه، وهذا يوحي بمذهب الجهمية، وإن كان له وجه في اللغة العربية إذا علمنا أن المتكلم من أهل السنة الأقحاح؛ لأن الرب يأتي بمعنى الصاحب، كما قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [**الصافات**: ١٨٠] والعزة وصف لله ﷻ لكن بمعنى صاحب العز، على كل حال: هذا يجب تنزيه اللسان عنه، ويجب أن ينصح؛ لأن هذا يوهم العامة أن القرآن مخلوق[١]



من قال: إن القرآن مخلوق فهو كافر، ومن قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع

القرآن كلام الله غير مخلوق.

لكن اللفظ بالقرآن هل يصح أن نقول: إنه مخلوق، أو غير مخلوق، أو يجب السكوت؟

فالجواب أن يقال: إن إطلاق القول في هذا نفيًا أو إثباتًا غير صحيح، وأما عند التفصيل فيقال: إن أريد باللفظ التلفظ الذي هو فعل العبد فهو مخلوق، لأن

(١) تفسير سورة النساء (١/ ٣٨٤، ٣٨٥)، وتفسير سورة المائدة (٢/ ١٢٨).

العبد وفعله مخلوقان، وإن أريد باللفظ الملفوظ به فهو كلام الله غير مخلوق، لأن كلام الله من صفاته، وصفاته غير مخلوقة، ويشير إلى هذا التفصيل قول الإمام أحمد رحمه الله: (**من قال: لفظي بالقرآن مخلوق يريد به القرآن: فهو جهمي**)(١) فقوله: يريد به القرآن: يدل على أنه إن أراد به غير القرآن وهو التلفظ الذي هو فعل: فليس بجهمي. والله أعلم(٢)

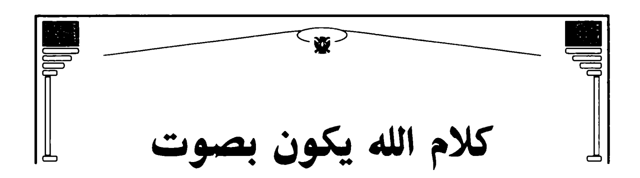
---

(١) قال الإمام عبدالله بن الإمام أحمد رحمهما الله في «السنة» (١/ ١٦٤، ١٦٥): (سألت أبي رحمه الله، قلت: إن قومًا يقولون: (**لفظنا بالقرآن مخلوق**). فقال: (**هم جهمية، وهم أشر ممن يقف، هذا قول جهم**)، وعظم الأمر عنده في هذا، وقال: (**هذا كلام جهم**).

وقال الإمام أبو بكر الخلال رحمه الله في «السنة» (٧/ ٧١، ٧٢): (أخبرني حنبل بن إسحاق بن حنبل، أنه سمع أبا عبدالله - الإمام أحمد- قيل له: فمن قال: لفظي بالقرآن مخلوق يُكلم؟ قال: (**وأي شيء بقي؟ هذا لا يُكلم، ولا يُصلى خلف من قال: القرآن مخلوق، ولا خلف من يقف، ولا خلف من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، وإن صلى خلف رجل منهم وهو لا يعلم؛ ثم علم: أعاد الصلاة**). ثم قال أبو عبدالله: (**وأي شيء بقي إذا وقف وشك؟ إن كلام الله غير مخلوق، أو قال: لفظه بالقرآن مخلوق، فكيف تتم به الصلاة؟ لا تتم الصلاة بمخلوق، والقوم قد جهلوه أو هم لا يعلمون**).

رحم الله أولئك الرجال؛ الذين نذروا حياتهم للدفاع عن دين الله تعالى، فانظر أخي رعاك الله كيف كانت شدتهم على المبتدعة الضُلال، وقارن أخي بينهم وبين من يميعون قضايا العقيدة حتى مع القبورية المشركين، فكم نسمع ممن يقول للأسف الشديد: (**دعونا من التحذير من قضايا الشرك التي تفرق الأمة وتشق صفها، أو دعونا من أمراض الأمة!!**) فكيف لو كان هؤلاء في عصر رسول الله ﷺ الذي دعا للتوحيد من أول وهلة أشرقت فيها شمس رسالته، إلى آخر نفس من أنفاس حياته؟ أو كيف لو كانوا في عصر الصحابة، ومن سار على نهجهم كالإمام مالك والشافعي وأحمد وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وغيرهم من أئمة الإسلام؟ فأي جناية أعظم وأطم على التوحيد من هذه؟ فاللهم ارحم ضعفنا، واجبر كسرنا، على ضياعنا لعقيدتنا.

(٢) شرح الأربعين النووية (ص/ ٢٤٢).

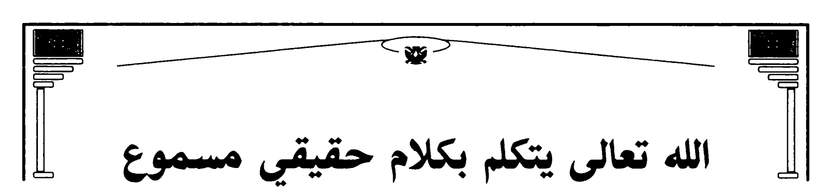


كلام الله يكون بصوت

ذهب أهل السنة من أن كلام الله يكون بصوت، إذ لا يطلق القول إلا على المسموع.

فإن قال قائل: أليس الله تعالى يقول: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: ٨]، **وهذا قول يقولونه بقلوبهم؟**

فالجواب: بلى، لكن هذا القول مقيد ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ﴾، وأما إذا أطلق القول: فالمراد به ما يُسمع[(١)]



الله تعالى يتكلم بكلام حقيقي مسموع

نؤمن بأن الله تعالى يتكلم بكلام حقيقي مسموع، وأنه لا يشبه أصوات المخلوقين، لأن الصوت وصف، وكل صفاته لا تشبه صفات المخلوقين.

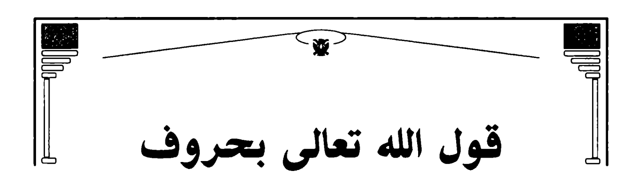
فإن قال قائل: بأي لغة يتكلم الله؟.

قلنا: هذا سؤال متعنت، لأن كتابنا القرآن الكريم بيَّن الله ﷻ بأي لغة هو، فقال: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٥]، وقال جل وعلا: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣][(٢)]

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٦٥).

(٢) التعليق على صحيح مسلم (١/ ٧٦٥).

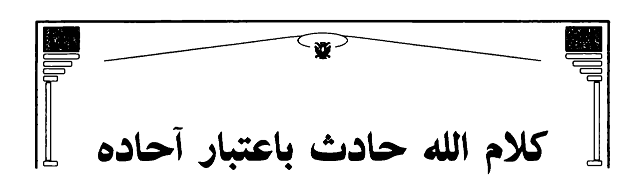


قول الله تعالى بحروف

قول الله بحروف؛ لقوله تعالى: ﴿كُن﴾ [البقرة: ١١٧]؛ وهي كلمة بحرفين.

فإن قال قائل: كيف يمكن أن نتصور هذا ونحن نقول: ليس كمثله شيء؛ وأنتم تقولون: إنه بحروف؟

قلنا: نعم؛ الحروف هي الحروف؛ لكن كيفية الكلام، وحقيقة النطق بها -أو القول- لا يماثل نطق المخلوق وقوله؛ ومن هنا نعرف أننا لا نكون ممثلة إذا قلنا: إنه بحرف وصوت مسموع؛ لأننا نقول: صوت ليس كأصوات المخلوقين؛ بل هو حسب ما يليق بعظمته وجلاله(١)



كلام الله حادث باعتبار آحاده

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۗ وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا﴾ [النساء: ٧٨].

وصف كلام الله تعالى بالحديث، لقوله: ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا﴾ وهو كذلك.

---

(١) تفسير سورة البقرة (٢/ ٢١).

لكن هل الحديث بمعنى الخبر، أو يجوز أن يكون المراد به أنه حادث لتكلم الله به؟

الجواب: الثاني هو المراد، فكلام الله ﷻ باعتبار أصله من الصفات الذاتية؛ لأنه تعالى لم يزل ولا يزال متكلمًا، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

فإن قال قائل: فهل عندكم دليل على أن كلام الله حادث، يعني: باعتبار آحاده؟

قلنا: هناك أدلة، وليس دليلًا واحدًا، استمع إلى قول الله تبارك تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، فإن «قد» للتحقيق و﴿سَمِعَ﴾ فعل ماضٍ يقتضي أن يكون المسموع سابقًا للخبر عنه، وأن الخبر عنه لاحق، ومعلوم إن المرأة إنما شكت إلى النبي عليه الصلاة والسلام في أمر حادث.

وقال تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١]، والآيات في هذا كثيرة.

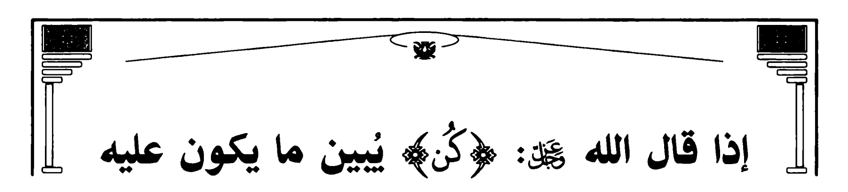
فإن قيل: إذا قلت بأن كلام الله حادث لزم أن يكون الله تعالى حادثًا؛ لأن الحوادث لا تكون إلا من حادث!

فالجواب: هذا غير صحيح، فلا يلزم من قيام الحوادث بالله ﷻ أن يكون هو حادثًا، أليس الله تعالى يقول: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، و﴿ثُمَّ﴾ تفيد الترتيب.

إذًا: الاستواء فعل كان بعد خلق السماوات والأرض، فقامت به الأفعال

الاختيارية، ولا شك أن قيام الأفعال الاختيارية بالله ﷻ من كمال الله، فمن كماله أن يكون فاعلًا متى شاء فعل ومتى شاء لم يفعل، وأما من قال: إنه يلزم من قيام الحوادث به أن يكون حادثًا فهذه قضية غير مسلمة ولا صحيحة.

والمخلوق والحادث بينهما فرق عظيم، فالحادث قد يكون صفة وقد يكون مخلوقًا بائنًا، فكلام الله ﷻ ليس مخلوقًا بائنًا عن الله، لكنه يتكلم به، وكلامه به الآن ليس أزليًا، بل هو حادث[1]



إذا قال الله ﷻ: ﴿كُن﴾ يُبين ما يكون عليه

هنا مسألة: إذا قال الله: ﴿كُن﴾ [يس: ٨٢]**، فهل يقول: ﴿كُن﴾ فقط؛ فيقع الشيء على مراد الله، أو لا بد أن يقول: (كن) ويبين ما يكون؟**

لننظر في حديث (القلم): «**لما خلق الله القلم قال له: اكتب**»، هل كتب أم لم يكتب؟ لم يكتب، بل قال: «**رب وماذا اكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة**»[2]، فجرى في تلك الساعة بما هو كائن إلى يوم القيامة.

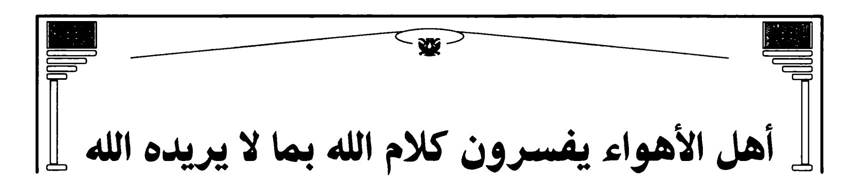
فالظاهر -والله أعلم- أن الشيء إذا قال الله له: (كن) فلا بد أن يعيّن ماذا يكون، بدليل حديث (القلم)، ولكنه إذا عيّن ما يكون؛ فلا بد أن يكون الشيء على ما عُيِّن، فالقلم لا يعلم الغيب، لكن لما قال له الرب ﷻ: «**اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة**» فكتب، يعني: أن الله أعلمه فكتب.

---

(١) تفسير سورة النساء (٢/٤٨، ٤٩).

(٢) سبق تخريجه.

فهذا هو الظاهر، وإذا كان الله ﷻ إذا أمر؛ فقال: (كن) كان على مراد الله، فليس هذا بغريب على قدرة الله، إن الله تعالى يجعل هذا الشيء يخضع لأمر الله الذي أراده ﷻ، وإن كان لم يطلعه عليه، لكن الذي يترجح عندي بناء على حديث القلم: أن الله ﷻ يأمر أن يكون، ويبين ما يكون عليه(١)



أهل الأهواء يفسرون كلام الله بما لا يريده الله

قال تعالى: ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الكهف: ٢٧].

يعني لا أحد يستطيع أن يبدل كلماته، لا الكونية ولا الشرعية، أما الكونية فواضح، لا أحد يستطيع أن يُبَدِّلها، فإذا قال الله تعالى: (كُنْ) في أمر كوني فلا يستطيع أحد أن يبدله، أما الشرعية فلا أحد يستطيع شرعًا أن يبدلها.

والنفي هنا ليس نفيًا للوجود، ولكن النفي هنا للإمكان الشرعي، فلا أحد يستطيع شرعًا أن يبدل كلمات الله الشرعية، فالواجب على الجميع أن يستسلموا لله.

لو قال قائل: وجدنا من يبدل كلام الله! فإن الله أشار إلى هذا في قوله في الأعراب، قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ **[الفتح: ١٥].**

قلنا: هذا تبديل شرعي، والتبديل الشرعي قد يقع من البشر فيحرفون الكلام عن مواضعه، ويفسرون كلام الله بما لا يريده الله، ومن ذلك جميع

---

(١) تفسير سورة آل عمران (١/ ٢٧٦).

المعطِّلة لصفات الله، أو لبعضها ممن بدلوا كلام الله[١]



القرآن معجزة

إذا قال قائل: ما وجه الإعجاز في القرآن؟ وكيف أعجز البشر؟

الجواب: أنه معجز بجميع وجوه الإعجاز؛ لأنه كلام الله، وفيه من وجوه الإعجاز ما لا يدرك؛ فمن ذلك:

أولًا: قوة الأسلوب، وجماله؛ والبلاغة، والفصاحة؛ وعدم الملل في قراءته؛ فالإنسان يقرأ القرآن صباحًا ومساءً، وربما يختمه في اليومين، والثلاثة، ولا يمله إطلاقًا؛ لكن لو كرر متنًا من المتون كما يكرر القرآن ملّ.

ثانيًا: أنه معجز بحيث أن الإنسان كلما قرأه بتدبر؛ ظهر له بالقراءة الثانية ما لم يظهر له بالقراءة الأولى.

ثالثًا: صدق أخباره، بحيث يشهد لها الواقع؛ وكمال أحكامه التي تتضمن مصالح الدنيا والآخرة؛ لقوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ **[الأنعام: ١١٥]**.

رابعًا: تأثيره على القلوب والمناهج؛ وآثاره، حيث ملك به السلف الصالح مشارق الأرض ومغاربها.

وأما كيفية الإعجاز: فهي تحدي الجن والإنس على أن يأتوا بمثله، ولم يستطيعوا.

---

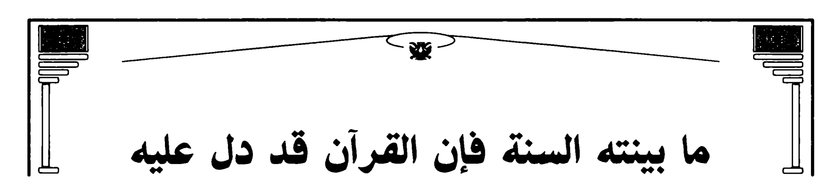
(١) تفسير سورة الكهف (ص/ ٥٧).

مسألة ثانية:

حكى الله ﷻ عن الأنبياء والرسل ومن عاندهم أقوالًا؛ وهذه الحكاية تحكي قول من حُكيت عنه؛ فهل يكون قول هؤلاء معجزًا؟ يعني مثلًا: فرعون قال لموسى: ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩]، هذا يحكيه الله ﷻ عن فرعون؛ فيكون القول قول فرعون.

فكيف كان قول فرعون معجزًا؟ والإعجاز إنما هو قول الله ﷻ؟

فالجواب: أن الله تعالى لم يحك كلامهم بلفظه؛ بل معناه؛ فصار المقروء في القرآن كلام الله ﷻ، وهو معجز[١].



ما بينته السنة فإن القرآن قد دل عليه

لعل قائلًا يقول: أين نجد أعداد الصلوات الخمس في القرآن؟ وعدد كل صلاة في القرآن؟ وكيف يستقيم أننا لا نجد في القرآن بيان أعداد ركعات كل صلاة، والله يقول: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]؟

والجواب على ذلك: أن الله تعالى بيّن لنا في كتابه أنه من الواجب علينا أن نأخذ بما قاله الرسول ﷺ، وبما دلنا عليه ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، فما بينته السنة: فإن القرآن قد دل عليه، لأن السنة أحد قسمي الوحي الذي أنزله الله على رسوله وعلمه إياه، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ

(١) تفسير سورة البقرة (١/ ٨٨، ٨٩).

﴿وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ [النساء: ١١٣]، وعلى هذا فما جاء في السنة فقد جاء في كتاب الله ﷻ[1].

التشابه في القرآن هو التماثل والتساوي والتفاضل فيه باعتبار مدلوله

القرآن لا شك أنه محكم متقن في ألفاظه ومعانيه، وفي جميع ما يتعلق به؛ أخباره صدق، وأحكامه عدل، لا تجد فيه تناقضًا: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء: ٨٢].

ولكن قد يشكل على هذا: أن الله تعالى سماه في موضع متشابهًا، فقال: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا﴾ [الزمر: ٢٣]، والمتشابه ضد المحكم؛ لأن المتشابه يوجب لمن نظر فيه الحيرة والتردد، فلا يكون محكمًا!!

والجواب عن ذلك أن يقال: إن التشابه الذي وصف به القرآن، ليس التشابه الذي هو خفاء المعنى، بل التماثل والتساوي، يعني أنه متماثل يشبه بعضه بعضًا؛ في كماله وجودته، وإصلاحه للقلوب والأعمال.

ولهذا لما أريد بالمتشابه المشتبه في معناه؛ قسّم الله تعالى القرآن إلى قسمين: محكم، ومتشابه، فقال جل وعلا: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ﴾ [آل عمران: ٧].

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٤٥).

فحينئذٍ نقول: إن القرآن محكم: بمعنى واضح بين لا يشتبه على أحد، ومتشابه: أي خفي المعنى، لا يعلمه إلا أولو العلم الراسخون فيه، ولهذا قال: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: ٧] على قراءة الوصل، فصار القرآن يوصف بأنه كله محكم، وبأنه كله متشابه، وبأن بعضه محكم، وبعضه متشابه، ولكن المعنى يختلف في هذا التفصيل.

فإن قيل: هل يمكن أن يوجد في القرآن آيات متشابهة على جميع الناس لا يعرفون معناها؟

فالجواب: أنه لا يوجد مثل هذا في القرآن.

والدليل قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾ [النحل: ٨٩]، فلا يوجد فيه شيء غير واضح، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُم بُرۡهَٰنٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ نُورٗا مُّبِينٗا﴾ [النساء: ١٧٤] فلا يمكن إطلاقًا أن يوجد فيه آية أو كلمة لا يفهم معناها، لكن الذي يخفى هو حقيقة مدلولات الآيات، مثل ما أخبر الله به عن نفسه، واليوم الآخر، فإننا نعرف حقيقته.

فإذا قال قائل: إن القول بأنه لا يوجد شيء يخفى معناه على جميع الناس منقوض بالحروف الهجائية التي ابتدأت بها السور، فإن أحدًا لا يعرف معناها!.

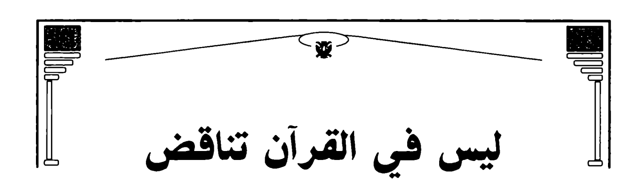
فالجواب على ذلك: أن هذه الحروف التي ابتدئت بها السور ليس لها معنى أصلًا، لأنها حروف هجائية غير مركبة، والقرآن نزل بلسان عربي مبين، واللسان العربي يقتضي أن مثل هذه الحروف ليس لها معنى.

ولكن لها مغزى، وهو ظهور إعجاز القرآن لهؤلاء القوم الذين ادعوا أنه مفترى على الله ﷻ، وأنه قول البشر، ويدل لهذا أنه ما من سورة ابتدئت بها هذه الحروف إلا ويأتي بعدها ذكر القرآن.

فإن قيل: هل القرآن متفاضل، فيفضل بعضه بعضًا؟

فالجواب أن يقال: إن القرآن باعتبار المتكلم به لا يتفاضل؛ لأن المتكلم به واحد، وهو الله ﷻ، وأما باعتبار مدلوله لا شك أنه يتفاضل، فإنّ: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] ليست مثل: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وإن أعظم آية في كتاب الله هي آية الكرسي.

إذًا: القرآن يتفاضل من حيث ما دل عليه[1]



ليس في القرآن تناقض

القرآن لا اختلاف فيه ولا تناقض، لقوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

فإن قال قائل: إننا نجد في كتاب الله ما ظاهره التعارض، فكيف يتفق مع هذه الآية؟

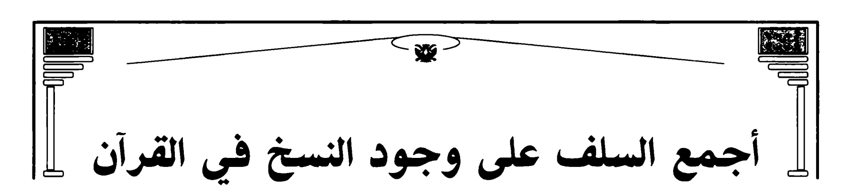
فالجواب: نقول: ليس هناك تناقض، لكن أنت إذا ظننت التناقض ورأيت شيئًا في كتاب الله ظاهره التعارض: فإما لقصور فهمك، يعني: أن فهمك رديء قاصر، أو لقصور علمك؛ لأن هناك علمًا يبين الجمع بينهما، ولكنك لم يبلغك هذا العلم، وإما لسوء في قصدك؛ لأن الإنسان إذا كان قصده سيئًا فإنه لا يُوفق. ويكون قصده سيئًا إذا كان يريد أن يُظهر أن القرآن متعارض، ولا يريد أن يصل إلى نتيجة سليمة، وهي الجمع بين ما ظاهره الاختلاف.

---

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص/٦٢٨- ٦٣٠).

ولهذا تجد المبتلى بهذا الشيء يشكل عليه آيات واضحة ليس فيها تعارض، لكن نظرًا لأنه يفتش لعله يجد شيئًا من الآيات يعارض بعضه بعضًا تجده -والعياذ بالله!- يشتبه عليه الآيات الواضحات، وممكن أن نزيد احتمالًا رابعًا وهو: التقصير في الطلب؛ لأن التقصير في الطلب نتيجته عدم العلم، وعلى هذا أسباب عدم فهم القرآن أربعة.

وهناك آيات متعارضة ظاهرًا لكنها لا تتعارض حقيقة، وهي آيات متعددة ذكرها كثير من العلماء وألفوا فيها، ومنهم الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب»، وهو كتاب متوسط لكنه مفيد[(١)]



أجمع السلف على وجود النسخ في القرآن

تعريف النسخ.

لغة: الإزالة والنقل.

واصطلاحًا: رفع حكم دليل شرعي أو لفظه بدليل من الكتاب والسنة.

والنسخ جائز عقلًا وواقع شرعًا.

أما جوازه عقلًا: فلأن الله بيده الأمر، وله الحكم؛ لأنه الرب المالك، فله أن يشرع لعباده ما تقتضيه حكمته ورحمته، وهل يمنع العقل أن يأمر المالك مملوكه بما أراد؟ ثم إن مقتضى حكمة الله ورحمته بعباده أن يشرع لهم ما يعلم

---

(١) تفسير سورة النساء (٢/١٨، ١٩).

تعالى أن فيه قيام مصالح دينهم ودنياهم، والمصالح تختلف بحسب الأحوال والأزمان، فقد يكون الحكم في وقت أو حال أصلح للعباد، ويكون غيره في وقت أو حال أخرى أصلح، والله عليم حكيم.

وأما وقوعه شرعًا: فلأدلة منها:

(١) قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦].

(٢) قوله تعالى: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦] ﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧] فإن هذا نص في تغيير الحكم السابق.

(٣) قوله ﷺ: «**كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها**»[1]

فهذا نص في نسخ النهي عن زيارة القبور.

ما يمتنع نسخه.

يمتنع النسخ فيما يأتي:

(١) الأخبار، لأن النسخ محله الحكم، ولأن نسخ أحد الخبرين يستلزم أن يكون أحدهما كذبًا، والكذب مستحيل في أخبار الله ورسوله، اللهم إلا أن يكون الحكم أتى بصورة الخبر، فلا يمتنع نسخه، كقوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥] الآية، فإن هذا خبر معناه الأمر، ولذا جاء نسخه في الآية التي بعدها، وهي قوله تعالى: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦].

(٢) الأحكام التي تكون مصلحة في كل زمان ومكان: كالتوحيد، وأصول

(١) أخرجه: مسلم (٩٧٧) عن بريدة رضي الله عنه.

الإيمان، وأصول العبادات، ومكارم الأخلاق، من الصدق والعفاف والكرم والشجاعة، ونحو ذلك؛ فلا يمكن نسخ الأمر بها، وكذلك لا يمكن نسخ النهي عما هو قبيح في كل زمان ومكان، كالشرك، والكفر، ومساوئ الأخلاق، من الكذب والفجور والبخل والجبن، ونحو ذلك، إذ الشرائع كلها لمصالح العباد ودفع المفاسد عنهم.

شروط النسخ.

يشترط للنسخ فيما يمكن نسخه شروط، منها:

(١) تعذر الجمع بين الدليلين.

فإن أمكن الجمع فلا نسخ لإمكان العمل بكل منهما.

(٢) العلم بتأخر الناسخ.

ويعلم ذلك إما بالنص، أو بخبر الصحابي، أو بالتاريخ.

مثال ما علم تأخره بالنص: قوله ﷺ: «**كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة**»[١]

ومثال ما علم بخبر الصحابي: قول عائشة رضي الله عنها: (كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخن بخمس معلومات)[٢]

ومثال ما علم بالتاريخ: قوله تعالى: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦] فقوله: «**الآنَ**» يدل على تأخر هذا الحكم، وكذا لو ذكر أن النبي ﷺ حكم بشيء قبل الهجرة، ثم حكم بعدها بما يخالفه، فالثاني ناسخ.

---

(١) أخرجه: مسلم (١٤٠٦) عن سبرة الجهني رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: مسلم (١٤٥٢).

ثبوت الناسخ.

واشترط الجمهور أن يكون أقوى من المنسوخ أو مماثلًا له؛ فلا ينسخ المتواتر عندهم بالآحاد، وإن كان ثابتًا، والأرجح أنه لا يشترط أن يكون الناسخ أقوى أو مماثلًا؛ لأن محل النسخ الحكم، ولا يشترط في ثبوته التواتر.

وينقسم النسخ باعتبار الناسخ إلى أربعة أقسام:

الأول: نسخ القرآن بالقرآن.

ومثاله: آيتا المصابرة.

الثاني: نسخ القرآن بالسنة.

ولا أعلم شيئًا من القرآن نسخ بالسنة إلا مسألة اللوطي -نسأل الله العافية-، فإن الله تعالى قال في القرآن: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ۖ فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا۟ عَنْهُمَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ١٦] فهذه الآية تدل على أن الفاعلين يؤذيان حتى يتوبا ويصلحان، فجاءت السنة: «**من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط، فاقتلوا الفاعل والمفعول به**»(١) فهذا يستدل به على أن السنة تنسخ القرآن.

(١) أخرجه: أبو داود (٤٤٦٢)، والترمذي في «سننه» (١٤٥٦)، وفي «العلل الكبير» (٢٥١)، وابن ماجه (٢٥٦١)، وأحمد (٢٧٣٢)، وعبد بن حميد (٥٧٥)، وأبو يعلى (٢٤٦٣)، وابن الجارود (٨٢٠)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٨٣٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٢١٢) رقم (١١٥٢٧)، والدارقطني (٣٢٣٤)، والحاكم (٤/ ٣٥٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٣١، ٢٣٢)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٥٩٣)، وقال الترمذي: وإنما يعرف هذا الحديث عن ابن عباس عن النبي ﷺ من هذا الوجه، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، وقال ابن حجر في «بلوغ المرام» (ص/ ٣٧٤): ورجاله موثقون، إلا أن فيه اختلافًا، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (٢٣٥٠) عن ابن عباس رضي الله عنه.

الثالث: نسخ السنة بالقرآن.

ومثاله: نسخ استقبال بيت المقدس الثابت بالسنة، باستقبال الكعبة الثابت بقوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤].

الرابع: نسخ السنة بالسنة.

ومثاله: قوله ﷺ: «**كنت نهيتكم عن النبيذ في الأوعية، فاشربوا فيما شئتم، ولا تشربوا مسكرا**»[١]

حكمة النسخ.

للنسخ حكم متعددة، منها:

١- مراعاة مصالح العباد بتشريع ما هو أنفع لهم في دينهم ودنياهم.

٢- التطور في التشريع حتى يبلغ الكمال.

٣- اختبار المكلفين باستعدادهم لقبول التحول من حكم إلى آخر ورضاهم بذلك.

٤- اختبار المكلفين بقيامهم بوظيفة الشكر إذا كان النسخ إلى أخف، ووظيفة الصبر إذا كان النسخ إلى أثقل[٢]

---

(١) أخرجه: أحمد (١٣٤٨٧)، وابن أبي شيبة (١١٩٢٧، ٢٤٤١٢)، والبزار (١٢١١- كشف الأستار)، وأبو يعلى (٣٧٠٧)، وابن بشران في «الأمالي» (٣٥٠)، والحاكم (١/ ٣٧٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٧٧) قال الهيثمي في «المجمع» (٥/ ٦٦): فيه يحيى بن عبد الله الجابر، وقد ضعفه الجمهور، وقال أحمد: لا بأس به، وبقية رجاله ثقات، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٤٥٨٤) عن أنس رضي الله عنه.

(٢) الأصول من علم الأصول (ص/ ٥١-٥٦)، ولقاء الباب المفتوح شريط رقم (٤٦).

لو قال قائل: هل يمكن أن يقع النسخ في القرآن أو لا؟

الصحيح أنه يمكن النسخ، لكن الآيات التي هي أصول الدين لا يمكن أن تنسخ، فالنسخ واقع، وهذا هو ما عليه جمهور الأمة، ولا يعنينا أن ينكر ذلك من ينكره، فاليهود مثلًا قالوا: لا يمكن نسخ الشرائع؛ لأننا لو جوزنا النسخ لجوزنا البداء على الله، أي: (أنه تبدو له المصلحة بعد أن كانت خفية عليه، فيحكم بشيء ثم بعد ذلك يعدل عنه؛ لأنه لم يدرِ عن عواقب ما حكم به أولًا)، ومعلوم أنه لا يجوز للإنسان أن يصف ربه ﷻ بالجهل، ثم البداء، ولكن الله ﷻ رد عليهم فقال: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾ [آل عمران: ٩٣]، فبيَّن أن نسخه واقع وهو كذلك.

ومن أجل إنكارهم النسخ أنكروا نبوة عيسى ونبوة محمدٍ ﷺ، وقالوا: إن شريعتهما نسخت شريعة التوراة، وهذا لا يجوز، فالمسلمون مجمعون على جواز النسخ عقلًا، ووقوعه شرعًا، إلا أن أبا مسلم الأصفهاني رحمه الله قال: لا نسخ في القرآن، وحمل النسخ الذي ثبت في القرآن حمله على التخصيص.

مثال ذلك: أوجب الله على المسلمين في الجهاد أن الواحد يصابر عشرة، ثم نسخ ذلك، وقال: ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦]، وهذا واضح أنه نسخ، وكذلك في الحديث: «**كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها**»(١)، هذا أيضًا نسخ واضح، ثبت بنص القرآن ونص السنة، ادعى رحمه الله أن هذا تخصيص وليس بنسخ، ووجَّه قوله: بأن الحكم المنسوخ كان عامًا في جميع الأزمان وفي جميع الأحوال، ثم نسخ فخرج بالنسخ الزمن الذي تبقى، وقال: هذا تخصيص.

وبناءً على هذا التوجيه، يكون الخلاف بينه وبين جمهور الأمة خلافًا لفظيًا

---

(١) سبق تخريجه.

لا فائدة منه، ما دمنا متفقين على أنه يمكن أن يكون هذا الحكم العام في كل زمن وفي كل مكان، وفي كل أمة وفي كل حال، يجوز أن يلغى في وقت من الأوقات، فهذا هو النسخ، سمه تخصيصًا أو سمه نسخًا.

ثم يقال له رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما الفائدة من أن نتحاشى كلمة نسخ، والله تعالى في القرآن يقول: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]، نرجع إلى جواز النسخ عقلًا، أما وقوعه شرعًا فلا شك فيه.

كيف يجوز عقلًا، ألا يجوز أن يرد ما أورده اليهود، بأن الله بدا له بعد أن كان خفيًا عنه، أن الحكم المنسوخ ولا يستقيم؟

الجواب: لا، الأحكام تثبت بحسب أحوال الأمم، فقد يكون الوجوب مثلًا مصلحة للأمة في وقت غير مصلحة في وقت آخر، فأحكام الله تعالى يراد بها مصالح العباد وهي تختلف في كل زمان أو مكان أو حال، فلذلك كان مقتضى الحكمة نسخ الأحكام.

وقد يكون النسخ لابتلاء المكلف، يبتلي الله عَزَّ وَجَلَّ المكلف هل يمتثل، أو لا يمتثل، ثم يأتي النسخ؛ لأن بعض الناس قد لا يقبل النسخ، كالذين ارتدوا حينما حولت القبلة؛ لأنهم قالوا: كيف أمس نتجه إلى بيت المقدس والآن نتجه إلى الكعبة، لا يمكن، ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ويكفي هذه الحكمة.

فإذا كان تغيير الحكم ونسخه له حِكم لم يلزم على الله البداء؛ لأنه سبحانه يشرع لعباده من الأحكام ما تقوم به مصالح دينهم ودنياهم، أرأيت لو كلفت ولدك بعمل، ثم رأيت هذا العمل شاقًا عليه، فهل من المصلحة أن تبقيه في هذا

العمل الشاق، أو تنقله إلى عمل آخر؟ تنقله إلى عمل آخر، هذا مقتضى العقل، فحينئذٍ يبطل ما ادعاه اليهود من أنه يلزم منه البداء على الله، أي: الظهور بعد الخفاء.

إذًا: فالنسخ جائز عقلًا وواقع شرعًا، ثم إن النسخ يكون على ثلاثة أقسام:

نسخ الحكم مع بقاء اللفظ، ونسخ اللفظ مع بقاء الحكم، ونسخهما جميعًا.

القسم الأول: نسخ الحكم مع بقاء اللفظ.

وهذا كثير، مثل قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٩]، هذا نسخ للقبلة الأولى، فاللفظ باقٍ؛ لأن الله قال: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ومثل قول الله تبارك وتعالى في الصوم: ﴿فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ إلى قوله: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ومثل قوله في الآية في مصابرة العدو، أن الله تعالى أوجب أن يصابر المسلمون عشرة أمثالهم، ثم نسخ الحكم مع بقاء اللفظ.

وهنا يرد سؤال: ما الفائدة من نسخ الحكم مع بقاء اللفظ، لماذا لم ينسخ اللفظ؛ لأن العمل باللفظ انتهى؟

فيقال: الفائدة بالنسبة للقرآن:

أولًا: زيادة الأجر بالتلاوة.

وثانيًا: تذكير العباد بنعمة الله عليهم، حيث نقلهم من الأشد إلى الأخف أو بالعكس، أو بالمماثل، ، لكن المهم التذكير بالنعمة.

القسم الثاني: عكس هذا القسم، وهو: نسخ اللفظ مع بقاء الحكم.

مثاله: آية الرجم، آية الرجم كانت قرآنًا يتلى، يقول عمر رضي الله عنه: «**قرأناها ووعيناها، ورجم النبي صلى الله عليه وسلم، ورجمنا بعده**»(١)، سبحان الله! عمر رضي الله عنه موفق للصواب وعنده فراسة عجيبة، هو نفسه رضي الله عنه قال: «**أخاف إن طال بالناس زمان: أن يقولوا لا نجد الرجم في كتاب الله**»(٢)، وما توقعه رضي الله عنه حصل، وإلا فهو يعلن على منبر الرسول عليه الصلاة والسلام بهذا الكلام، هل يمكن أن يعلن على منبر الرسول عليه الصلاة والسلام ويكون الأمر على خلاف ما قال ويسكت الصحابة؟ لا يمكن.

الحاصل أن هذه الآية كانت موجودة في القرآن، لكن لفظها غير موجود، فليس في القرآن أن الثيب يرجم إذا زنا، فاللفظ غير موجود، أعني لفظ المنسوخ، ولفظ الناسخ موجود في قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]، والثيب جاء في السنة، فهنا لا يوجد آية الرجم في القرآن، لفظها غير موجود، فما هي الآية التي نسخت؟

ورد أن لفظها: «**الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتة نكالًا من الله والله عزيز حكيم**»(٣)، ولكن هذا لا يصح، هذا اللفظ لا يطابق الحكم؛ لأن

(١) أخرجه: مسلم (١٦٩١) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: البخاري (٦٨٢٩) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) أخرجه: النسائي في «السنن الكبرى» (٧١٥٠)، وأحمد (٢١٢٠٧)، والطيالسي (٥٤٢)، وعبد الرزاق (٥٩٩٠، ١٣٣٦٣)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص/ ٣٢٠)، وأحمد =

الحكم منوط بالثيوبة، وليس منوطًا بالشيخوخة، وعمر ﵁ يقول: وإن الرجم حق ثابت في كتاب الله على من زنا إذا أحصن، وكان الحبل أو الاعتراف[(١)]، فقال: إنه حق ثابت في القرآن على من زنا إذا أحصن، لم يقل: إذا شاخ، قال: إذا أحصن، بهذا يتبين أن لفظ الآية المنسوخة ليس كما روي، ولذلك لو زنا الشيخ وهو بكر لم يرجم، ولو زنا الشاب وهو ثيب يرجم، إذًا: الآية غير معروفة اللفظ، لكننا نعلم أنها لفظ دالٌ على ما ذكره عمر ﵁.

فإن قال قائل: ما الحكمة من أنه ينسخ اللفظ ويبقى الحكم؟ لأننا ذكرنا أن بقاء اللفظ فيه فائدة وهي التلاوة، لكن هنا ما الفائدة؟

الفائدة والله أعلم: ليتبين فضل هذه الأمة على من سبقها، فاليهود حاولوا إخفاء آية الرجم مع أنها موجودة في التوراة، لكنهم تركوا العمل بها، وسبب ترك العمل بها أنه كثر الزنا في أشرافهم، وشق عليهم أن يقتلوا أشرافهم، فأحدثوا حكمًا جائرًا ليس في شريعة الله، هذه الأمة ولله الحمد عملت بحكم لا يوجد نصه، حيث عملت بالرجم مع أنه لا يوجد لفظه في كتاب الله، فأظهرت الحكم مع خفاء الدليل، واليهود بالعكس، أبطلوا الحكم مع وجود الدليل، حتى إنهم لما جاءوا بالتوراة وضع الذي يقرأ يده على آية الرجم حتى لا تبين[(٢)]، هذا ما تبين من الحكمة.

= بن منيع كما في «إتحاف الخيرة» (٨/ ١٤١)، وابن حبان (٤٤٢٨، ٤٤٢٩)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٣٥٢)، والحاكم (٢/ ٤١٥، ٤/ ٣٥٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢١١)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١١٦٤) قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٩١٣) عن أبي بن كعب ﵁.

(١) أخرجه: البخاري (٦٨٣٠)، ومسلم (١٦٩١) عن عمر بن الخطاب ﵁.

(٢) أخرجه: البخاري (٦٨١٩)، ومسلم (١٦٩٩) عن ابن عمر ﵄.

وقد يقال: إن هناك حكمة أخرى وهي بشاعة الجريمة؛ لأن زنا الثيب لا شك أنه بشع، وأقبح من زنا الشاب، ولذلك كانت عقوبته الرجم، بخلاف غير المحصن، هذا الأخير الإنسان يتردد في أن هذه هي الحكمة؛ لأنه سيقول: إن هذا هو مراد الله ﷻ، وهذا صعب؛ لأن الله ﷻ ذكر ما هو أبشع من هذا، وهو إتيان الذكر: اللواط صريحًا، قال تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٥﴾ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم﴾ [الشعراء: ١٦٥، ١٦٦]، لكن المعنى الأول، أو الوجه الأول، وهو بيان فضل هذه الأمة على من سبقها واضح.

بقي القسم الثالث: وهو نسخ اللفظ والحكم.

هذا له مثال: وهو حديث عائشة رضي الله عنها في الرضاع، كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات يحرمن، فنسخن بخمس معلومات[1]، الآن لا تجد عشر رضعات، لا في القرآن ولا في الحكم، عشر رضعات العمل بها منسوخ إلى خمس، الخمس منسوخة لفظًا لا حكمًا، والعشر منسوخة لفظًا وحكمًا.

لو قال قائل: فيما يتعلق بالنسخ، بعض العلماء يقول: إن اصطلاح المتقدمين من الصحابة وبعض التابعين للنسخ أوسع من اصطلاح المتأخرين؟

الجواب: صحيح، بعض السلف يطلق التخصيص على النسخ، مثل قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦]، فأجاز بعض السلف أن يجمع الإنسان بين الأختين في ملك اليمين، يعني يطأهما، وقال: الآية عامة، لكن عبر بعض السلف فقال: هذه الآية نسختها آية: ﴿وَأَن تَجْمَعُوا۟ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣]، فقال: نسختها ويريد بذلك التخصيص، وله وجه؛ لأن التخصيص نسخ للعموم.

---

(١) سبق تخريجه.

وأما قوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فالظاهر والله أعلم إطلاق النص عليها من باب التخصيص أو التبيين أيضًا؛ لأن الله يقول: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، هذا من الأمور العملية القلبية، أما مجرد الفكر فقد تجاوز الله عنه.

لو قال قائل: ما المراد بنسخ القرآن بالسنة؟

الجواب: مثال ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ﴾ أي: الفاحشة ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ١٦]، والحديث الذي صححه كثير من الأئمة: «**من رأيتموه يعمل عمل قوم لوط، فاقتلوا الفاعل والمفعول به**»[(١)]، فهذا الحديث ينسخ الآية، هذا نسخ القرآن بالسنة، والمثال عزيز جدًّا، قليلٌ جدًّا جدًّا، وكما أن السنة تخصص القرآن، فإن القرآن يخصص السنة، مثل اشتراط النبي عليه الصلاة والسلام في صلح الحديبية أن من جاء من المشركين مسلمًا، فإنه يرد عليهم، وهذا عام للرجال والنساء، فقال الله ﷻ: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَـٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وهذا من الأمور العزيزة النادرة أيضًا أن يكون القرآن يخصص عموم السنة.

هناك تقسيم آخر للنسخ: النسخ تارة ينسخ إلى أثقل، وتارة ينسخ إلى أخف، وتارة ينسخ إلى مساوي، ثلاثة أقسام.

الأول: النسخ إلى أثقل.

مثال ذلك: الصوم، أول ما فرض الصوم كان الناس مخيرين بين أن يصوم الإنسان أو يفدي، ثبت ذلك في الصحيحين من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه:

---

(١) سبق تخريجه.

«أول ما نزل الصيام؛ صام من شاء، ومن شاء افتدى»(١)، ثم تعين الصوم، أيهما أثقل؟ تعيين الصوم؛ لأن المخير إن شاء هذا أو هذا، فإذا تعين الصوم صار أثقل.

الثاني: النسخ إلى أخف.

مثاله: آيتا المصابرة، قال تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥] إلى آخره، هذه نسخت إلى أخف، ومما نسخ إلى أخف: الصلوات الخمس، نسخت من خمسين إلى خمس(٢)

الثالث: النسخ إلى مساوي بالنسبة لفعل المكلف لا فرق بين هذا وهذا.

كنسخ استقبال بيت المقدس باستقبال الكعبة(٣)، فهنا الفعل بالنسبة للمكلف واحد، فلا فرق أن يتجه الإنسان يمينًا أو شمالًا.

قد يقول قائل: ما الفائدة من ذلك؟

نقول: الفائدة: لا يمكن أن يكون هذا النسخ إلا لسبب.

فمثلًا: أيما أشرف الكعبة أو بيت المقدس؟

لا شك أن الكعبة أفضل، لكن لو فرضنا أنه لا فرق بينهما إطلاقًا، فإن فائدته امتحان المكلف واختباره، هل هو تابع لشريعة الله أو هو تابع للهوى؟ فيقول: لماذا ينسخ الله هذا إلى هذا وهما سواء، أنا سأفعل ما شئت، ففائدة النسخ إلى المماثل: اختبار المكلف هل يكون منقادًا تمامًا لشريعة الله أو هو متبع لهواه، وأما الحكمة من نسخ الأشد إلى الأخف واضحة جدًّا، وهي: التخفيف على الأمة.

---

(١) أخرجه: البخاري (٤٥٠٧)، ومسلم (١١٥٤).

(٢) أخرجه: البخاري (٣٤٩)، ومسلم (١٦٣) عن أبي ذر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه: البخاري (٤٤٨٨)، ومسلم (٥٢٦) عن ابن عمر رضي الله عنه.

وإذا نسخ من أخف إلى أشد ففيه فائدتان:

الفائدة الأولى: زيادة الأجر.

لأن العمل إذا شق على المكلف لا بفعل نفسه واختياره، فله أجر، يزداد أجره، ولينتبه للقيد، إذا شق على المكلف لا بفعله واختياره فهو أفضل، ولهذا قال النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها: «**أجركِ على قدر نصبك**»[١]، يعني: على قدر المشقة، أما ما كان بفعل المكلف واختياره فهو إلى الإثم أقرب منه إلى الأجر.

مثال الأول: إنسان قام يتوضأ في البر وليس عنده إلا ماء بارد، وليس عنده ما يسخن به، فتوضأ بالماء البارد، توجد مشقة أو لا؟ توجد مشقة.

آخر قام يتوضأ وعنده ماء ساخن وماء بارد، فتوضأ بالماء البارد، أيكون أفضل مما لو توضأ بالماء الساخن؟

الجواب: لا، بل هو إلى الإثم أقرب منه إلى السلامة؛ لأن هذا باختياره.

إذًا النسخ من الأخف إلى الأشد فيه زيادة الأجر.

الفائدة الثانية: بيان حكمة التشريع.

حيث يتبين للإنسان أن التشريع في هذه الشريعة الإسلامية يأتي بالتدريج الأسهل فالأسهل، حتى لا يصطدم الناس بالشريعة الكاملة، وانظر إلى تحريم الخمر، تحريم الخمر جاء على درجات:

درجة تعريض، درجة مؤقتة لوقت معين، درجة محرمة نهائيًا.

التعريض: كما في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ﴾ [البقرة: ٢١٩]، فهنا لما قال:

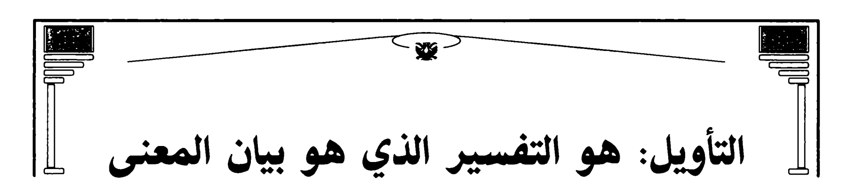
(١) أخرجه: مسلم (١٢١١) عن عائشة رضي الله عنها.

﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ العاقل لا يفعل.

التحريم في وقت معين: كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، فهنا حرم شرب الخمر في وقت قريب من الصلاة؛ لأنه إذا شربها في وقت قريب من الصلاة لزم أن يأتي الصلاة وهو سكران.

التحريم النهائي: في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: ٩٠].

إذًا: يتبين بذلك حكمة التشريع في الشريعة الإسلامية، هل هذه الحكمة باقية إلى الآن، بمعنى لو رأينا شخصًا يشرب الخمر، هل لنا أن نقول: اترك الخمر بالتدريج، أو نقول: اتركه الآن؟ إذا أمكن الثاني لا بأس، لكن قد لا يمكن، فإذا قلنا له بالتدريج وكذلك شرب الدخان بالتدريج، فهذا لا بأس به إذا لم يمكن إلا ذلك؛ لأنه إذا تعذر الكمال أخذنا به شيئًا فشيئًا[١].



التأويل: هو التفسير الذي هو بيان المعنى

دلالة العقل على فهم معاني ما أخبر الله تعالى به عن نفسه من وجهين:

أحدهما: أن ما أخبر الله به عن نفسه أعلى مراتب الأخبار وأغلى مطالب الأخيار، فمن المحال أن يكون ما أخبر الله به عن نفسه مجهول المعنى، وما أخبر به عن فرعون، وهامان، وقارون، وعن قوم نوح، وعاد، وثمود، والذين

(١) تفسير سورة المائدة (٢/ ٢٨٢-٢٩٩).

من بعدهم، معلوم المعنى مع أن ضرورة الخلق لفهم معنى ما أخبر الله به عن نفسه أعظم وأشد.

الثاني: أنه من المحال أن ينزل الله تعالى على عباده كتابًا يعرفهم به بأسمائه وصفاته، وأفعاله وأحكامه، ويصفه بأنه عليّ، حكيم، كريم، عظيم، مجيد، مبين، بلسان عربي، ليعقل ويفهم، ثم تكون كلماته في أعظم المطالب غير معلومة المعنى، بمنزلة الحروف الهجائية التي لا يعلمها الناس إلا أماني، ولا يخرجون بعلمها عن صفة الأمية، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨].

فإن قلت: ما الجواب عن قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]، **فإن هذا يقتضي أن في القرآن آيات متشابهات، لا يعلم تأويلهن إلا الله؟**

قلنا: الجواب أن للسلف في الوقف في هذه الآية قولين:

أحدهما: الوقف عند قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وهو قول جمهور السلف والخلف، وبناء عليه: يكون المراد بالتأويل في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ الحقيقة التي يؤول الكلام إليها، لا التفسير الذي هو بيان المعنى، فتأويل آيات الصفات على هذا هو حقيقة تلك الصفات وكنهها، وهذا من الأمور الغيبية التي لا يدركها العقل، ولم يرد بها السمع فلا يعلمها إلا الله.

الثاني: الوصل: فلا يقفون على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وهو قول جماعة من السلف والخلف، وبناء عليه: يكون المراد بالتأويل في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ

﴿إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾: التفسير الذي هو بيان المعنى.

وهذا معلوم للراسخين في العلم، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: **(أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله)**[1]، وقال مجاهد: **(عَرضتُ المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته، أقفه عند كل آية وأسأله عن تفسيرها)**[2] [3]



بلاغة القرآن لا يمكن أن يدركها كل الناس

قال الله تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلۡمُنۡخَنِقَةُ وَٱلۡمَوۡقُوذَةُ وَٱلۡمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيۡتُمۡ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسۡتَقۡسِمُواْ بِٱلۡأَزۡلَٰمِۚ ذَٰلِكُمۡ فِسۡقٌۗ ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [المائدة: ٣].

قوله: ﴿حُرِّمَتۡ﴾ هذا فعل مبني لما لم يسمَّ فاعله، والفاعل هو الله عز وجل، فحذف الفاعل للعلم به.

فإن قال قائل: قال الله تعالى في هذه الآية: ﴿حُرِّمَتۡ﴾ وفي سورة البقرة والنحل قال: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣، النحل: ١١٥] فنسب التحريم إلى الله صراحة، فلماذا اختلف التعبير؟

فالجواب من وجهين:

---

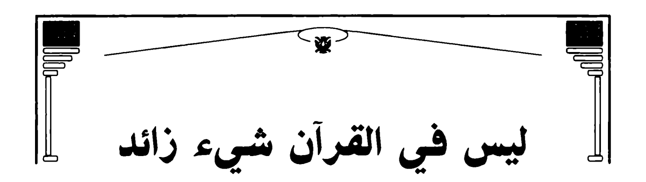
(١) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ١١).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١/ ٨٥)، وتفسير ابن كثير (١/ ٥٩١).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ١٧٤، ١٧٥).

الوجه الأول: أن بلاغة القرآن لا يمكن أن يدركها كل الناس؛ لأنها كلام الله ﷻ، والله تعالى لا نحيط به علمًا، لا في ذاته ولا في صفاته، فبلاغة القرآن أعظم من أن تدركها عقولنا، وعلى هذا الجواب يجب الإمساك عن مثل هذه الأمور، ونقول: هذا أمر فوق عقولنا، وبذلك يمسك كل مؤمن عن محاولة التكلف في معرفة الفرق.

أما الوجه الثاني: فيمكن أن يقال: في البقرة والنحل قال: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ﴾ لأنه بصيغة الحصر في أمور أربعة، فكأنه قال: ما حَرم إلا هذا خلافًا لما حرمتم أنتم في الجاهلية، قال تعالى: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ [المائدة: ١٠٣] فقال: ما حرم إلا هذا إظهارًا لفضله ﷻ وأنه لم يحرم إلا أربعة أصناف فقط من الطيبات، وهذا الذي حرمه الله ليس بطيب[(١)]



ليس في القرآن شيء زائد

قوله: ﴿وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦ﴾ [فاطر: ١١].

ما: (نافية)، أنثى: (فاعل تحمل)، لكنه معرب بضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

وهنا إشكال: كيف تقول زائد؟ وليس في القرآن زائد؟

فالجواب: أنه زائد من حيث الإعراب، أما من حيث المعنى: فهو مفيد وليس في القرآن شيء زائد لا فائدة منه، ولهذا نقول: هو زائد، زائد بمعنى أنه

---

(١) تفسير سورة المائدة (١/ ٣٤، ٣٥).

لا يخل بالإعراب إذا حذف، زائد من حيث المعنى يزيد فيه[(١)]



ليس في القرآن ما يخرج عن القواعد

قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾ [النساء: ١].

قوله: ﴿وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾ فيها قراءتان: بـ(الجر)، وبـ(الفتح)، فإذا كانت بالفتح فهي معطوفة على قوله: ﴿ٱللَّهَ﴾، فيكون المعنى: واتقوا الأرحام فلا تضيعوها، ولا تفرطوا في حقها، والأرحام: جمع رحم، وهم القرابة، فيكون في الآية أمر بصلة الأرحام والقيام بحقهم، وأما على قراءة (الجر): ﴿وَٱلۡأَرۡحَامِۚ﴾ فهي معطوفة على الضمير في قوله: ﴿بِهِۦ﴾ أي: تساءلون به وبالأرحام، والتساؤل بالأرحام مما جرت العادة به عند العرب أن يقال: أسألك بالله وبالرحم، أو يقال: أسألك بالرحم التي بيني وبينك، فهم لعصبيتهم يقدرون الرحم تقديرًا بالغًا ويحترمونها، ويرون حمايتها؛ ولهذا ذكَّرهم الله تعالى بها فقال: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾.

فإذا قال قائل: هل بين القراءتين منافاة؟

فالجواب: لا، والقراءتان في الحقيقة تصيِّر الكلمة كلمتين، فإما أن تكون كل قراءة تبيانًا للأخرى، وإما أن تكون القراءة الثانية جاءت بمعنى جديد، وهنا القراءتان كل واحدة جاءت بمعنى جديد، فقراءة النصب فيها الأمر باتقاء الأرحام؛ أي: اتقاء التفريط في حقهم، والقراءة الثانية فيها التذكير بأن الناس

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (ص/١٩٩)، ومجموع الفتاوى (٨/ ١٦٢، ١٦٣).

يتساءلون بالأرحام، ولم يتساءلوا بها إلا لعظم حقها بينهم.

وهنا إشكال على قراءة (الجر) من حيث القواعد النحوية؛ لأن النحويين يقولون: إذا عطفت على ضمير متصل فأت بالضمير المنفصل، أو أعد حرف (الجر)، فقل: تساءلون به وبالأرحام.

فهل نقول: إن في القرآن ما خرج عن القواعد؟

الجواب: لا، بل إن القرآن حاكم وليس محكومًا عليه، وكون النحويين يقولون: هذا شاذ، نقول: الشذوذ منكم، فليس في القرآن ما هو شاذ أبدًا، والقرآن نزل بلسان عربي مبين، وإذا كان يقل استعمال هذا عند العرب، فإنه بنزول القرآن به يكون كثيرًا، يقرؤه الناس في كل وقت وفي كل حين؛ ولهذا أنكر الرازي ومحمد رشيد رضا وغيرهم من العلماء على النحويين إنكارًا بالغًا في هذا، وقالوا: كيف يقولون: إن في القرآن ما هو شاذ؟ فإن القرآن يَحْكم ولا يُحكم عليه، بل إذا جاء في القرآن تركيب لم يُعهد في اللغة العربية؛ فإن الفضل للقرآن بإحياء هذا التركيب.

وقد ذكر ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ أنه ليس بلازم أن يُعاد حرف (الجر)، فقال:

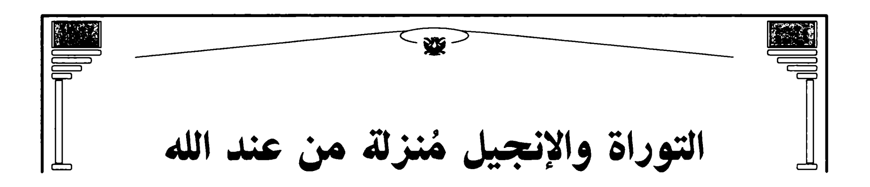
وليس عندي لازمًا إذ قد أتى   في النظم والنثر الصحيح مثبتا[1]

وهذا هو الصحيح، وعلى هذا فنقول في كل آية زعم النحاة أنها شاذة: إنه ليس في القرآن شيء شاذ، بل كل ما في القرآن فهو على اللغة الفصحى بلسان عربي مبين، ويجب أن تؤخذ القواعد من القرآن ليحكم بها وعليها، لا أن تؤخذ القواعد مؤصلة باصطلاحات حادثة ثم يقال: إن القرآن شاذ[2]

---

(١) انظر: ألفية ابن مالك (ص/٤٨).

(٢) تفسير سورة النساء (١/ ١٤، ١٥).



التوراة والإنجيل مُنزلة من عند الله

التوراة والإنجيل منزلة من عند الله، لقوله: ﴿وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوۡرَىٰةُ وَٱلۡإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ﴾ [آل عمران: ٦٥].

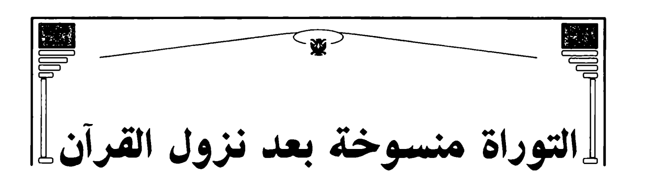
فإن قال قائل: كيف تستدلون بهذه الآية على أن التوراة والإنجيل منزلة من عند الله؟ مع أن الفعل هنا ﴿وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوۡرَىٰةُ﴾، يعني كيف يستقيم الاستدلال بهذه الآية، على أن التوراة والانجيل نازلة من عند الله، مع أن الفعل مبني للمجهول؟!

الجواب: أن القرآن يفسر بعضه بعضًا، وفي هذه السورة نفسها، وفي أولها ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣]، فالمنزل للتوراة والإنجيل هو الله، وحينئذٍ نقول: بني الفعل للمجهول للعلم بالمنزل وهو الله، وهذا نظير قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

الخالق هو الله ﷻ، لكن حذف للعلم به، ولكن لما كان الضعف صفة نقص؛ بني الفعل هنا للمجهول، كما بني للمجهول في قوله: ﴿وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا﴾ [الجن: ١٠] الشر لم يضيفوه إلى الله مباشرة، قال: ﴿أَشَرٌّ أُرِيدَ﴾، والرشد أضافوه إلى الله مباشرة: ﴿أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا﴾[1]

---

(١) تفسير سورة آل عمران (١/ ٣٨٠).



التوراة منسوخة بعد نزول القرآن

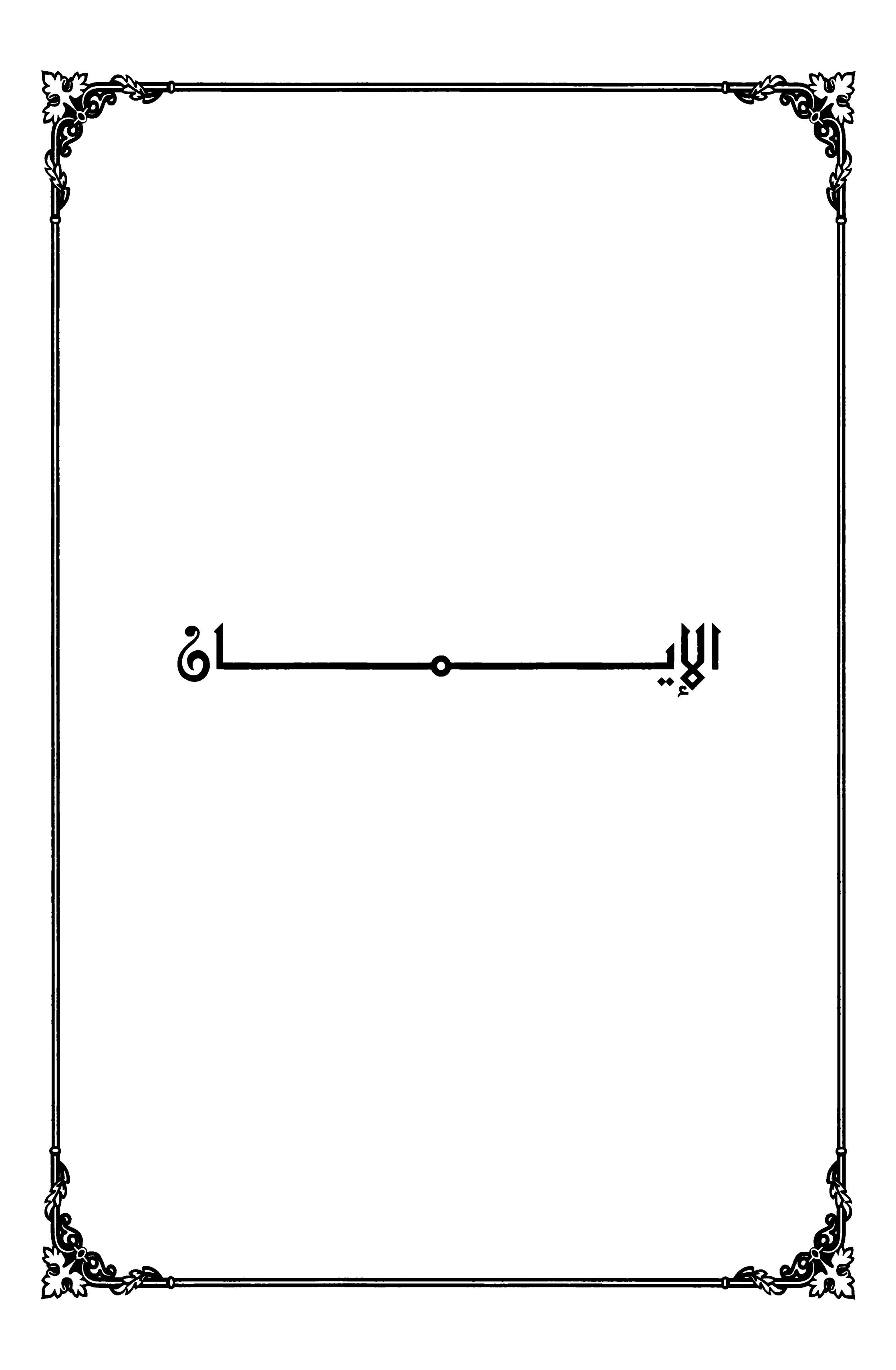
الأحكام التي في التوراة هي حكم الله، لقوله تعالى: ﴿فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٣] لكن هذا في التوراة الثابتة، وأما بعد أن حرفت وغيرت وأخفيت فالحكم متغير، لقول الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ۖ﴾ [الأنعام: ٩١].

لو قال قائل: في قوله: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣] إشكال، والإشكال: أليست التوراة منسوخة بعد نزول القرآن؟

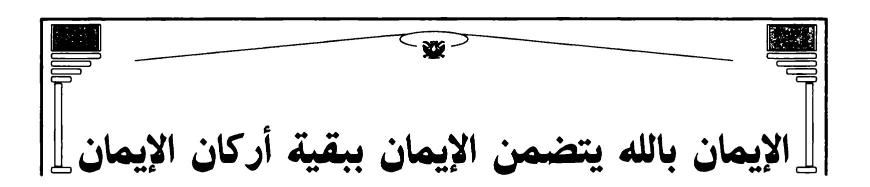
الجواب: بلى، هي منسوخة، لكن من أجل أن يرد عليهم من كتابهم؛ لأنهم هم لا يؤمنون بالقرآن، بل يؤمنون بالتوراة[1]



(١) تفسير سورة المائدة (١/ ٤٢٣).



الإيمان

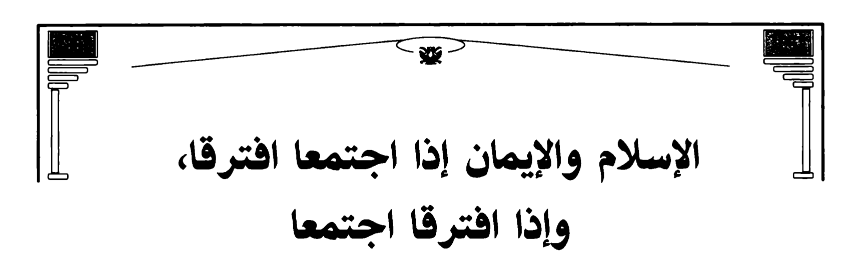


الإيمان بالله يتضمن الإيمان ببقية أركان الإيمان

قال تعالى: ﴿أَنْ ءَامِنُواْ بِرَبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٣] **قد يقول قائل: هل الإيمان يقتصر على ركن واحد، وهو الإيمان بالله؟**

فالجواب: أنّ من آمن بالله آمن بكل ما أخبر الله به، ومنه بقية الأصول الستة: (ملائكة الله، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره).

فعلى هذا يكون الإيمان بالله: متضمنًا للإيمان ببقية أركان الإيمان، ويكون ذكرها أحيانًا مفصلة من باب التفصيل والبيان، وليس من باب التخصيص، فإن الإيمان بالله يتضمن هذا كله[1]



الإسلام والإيمان إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا

هل الإيمان هو الإسلام؟ أو هما شيئان متباينان؟

والجواب على ذلك أن نقول: إذا ذكرا الإيمان والإسلام في سياق واحد: فالإيمان غير الإسلام، وإن أفرد أحدهما عن الآخر: صار بمعنى واحد، فهما من باب (**إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا**)، إذًا: لا نقول: الإيمان غير

---

(١) تفسير سورة آل عمران (٢/ ٥٥٤).

الإسلام، ولا نقول: الإيمان هو الإسلام؛ لأننا إذا أطلقنا: أخطأنا، فلابد من التفصيل على النحو التالي:

فإن ذكرا في سياق واحد: فالإيمان غير الإسلام، والدليل: حديث عمر بن الخطاب ﷺ في قصة جبريل، حين أتى النبي ﷺ، فقال: أخبرني عن الإيمان؟، فأخبره بما يخالف ما أخبره به عن الإسلام؛ لأنهما ذُكرا في سياق واحد، فجعل النبي ﷺ الإسلام الأعمال الظاهرة، وجعل الإيمان الأعمال الباطنة، فقال: «**الإسلام أن تشهد ألا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت**»، وقال في الإيمان: «**أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره**»(١)

وإن ذُكر أحدهما منفردًا عن الآخر: دخل هذا في هذا، مثاله: قوله تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المائدة: ٣]، فالإسلام هنا يشمل الإسلام والإيمان.

فإذا قال قائل: من قال إن الإيمان دين؟

فنقول: قاله النبي ﷺ، فإن النبي ﷺ حين قال: «**أتدرون من السائل؟**». قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «**فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم**»(٢)، ومما علمهم الإيمان، إذًا ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ يشمل الإيمان والإسلام؛ لأنه أُفرد أحدهما عن الآخر، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُۗ﴾ [آل عمران: ١٩]، وهنا يدخل الإيمان؛ لأن الإيمان من الدين ولا شك.

فإن قال قائل: قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟

---

(١) أخرجه: مسلم (٨) عن عمر بن الخطاب ﷺ.

(٢) سبق تخريجه.

أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ [الحجرات: ١٤]**فما الجواب عن هذه الآية؟**

فالجواب: إنهما هنا ذُكرا في سياق واحد، ففرق الله بينهما، وقد اختلف المفسرون رحمهم الله في هؤلاء الأعراب؛ هل هم مؤمنون ضعيفو الإيمان، أو هم منافقون؟ فمن المفسرين من قال: إنهم منافقون، وقالوا: إن قوله: ﴿وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ يعني الإسلام الظاهر، فإن المنافقين مسلمون ظاهرًا.

ومنهم من قال: بل هم مسلمون حقيقة، لكن إيمانهم ليس تامًّا، لم يتعمق في قلوبهم، بدليل قوله: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ و(**لمَّا**)هذه تدل على قرب الشيء، كما قال تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [سورة ص: ٨]، وكون الإيمان قريبًا من دخول قلوبهم يدل على انتفاء النفاق عنهم؛ لأن المنافقين نفى الله عنهم الإيمان نهائيًا، فقال: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، وهؤلاء لم ينف الله الإيمان عنهم، بل قال: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ [الحجرات: ١٤].

وهذا القول الثاني أقرب من الأول؛ وإن كان الأول محتملًا، إذًا هنا فرق بين الإسلام والإيمان.

وقال الله تعالى: ﴿فَأَخۡرَجۡنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٣٥ فَمَا وَجَدۡنَا فِيهَا غَيۡرَ بَيۡتٖ مِّنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥، ٣٦] هذه الآية استدل بها بعض العلماء ممن يقولون: إن الإسلام هو الإيمان مطلقًا، لأن الله قال: ﴿فَأَخۡرَجۡنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٣٥ فَمَا وَجَدۡنَا فِيهَا غَيۡرَ بَيۡتٖ مِّنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ٣٦﴾، والحقيقة أن هذه الآية دليل عليهم، وليست دليلًا لهم؛ لأن الله قال: ﴿فَمَا وَجَدۡنَا فِيهَا غَيۡرَ بَيۡتٖ مِّنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ٣٦﴾، والبيت هو بيت لوط، ومن بينهم امرأته، وامرأته ليست مؤمنة ولكنها مسلمة، ولهذا قال الله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖۖ

﴿كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا﴾ [التحريم: ١٠]، أي أظهرتا الإسلام وهما كافرتان، فامرأة لوط كانت كافرة، هلكت مع قومها، فالآية فيها أن البيت مسلم، لكن ليس فيها أن من في البيت مسلمون.

وعلى ذلك: فليس في الآية دليل على ما ذهبوا إليه، بل نقول: إن الآية تدل على أن الإيمان غير الإسلام؛ لأن الله أخرج من كان فيها من المؤمنين، وبيّن أنه لم يسلم أحد في هذه القرية بأكملها، ورسولهم بينهم يدعوهم.

وفي هذا فائدة عظيمة للدعاة في كل مكان؛ فإن الواحد منا إذا دعا ولم يستجب الناس له ويسمعوا ويطيعوا أمره، قال: إن هؤلاء الناس ليس فيهم خير، ولن أدعوهم مرة ثانية، فهذا رسول بقي يدعو قومه، ولم يُسلم من القرية أحد، بل لم يوجد بيت مسلم إلا بيته، وكذلك نوح عليه الصلاة والسلام، بقي في قومه ألف سنة إلا خمسين عامًا وما آمن معه إلا قليل، وهو رسول يأتي بالآيات، أما نحن فإذا دعا الواحد منا ثم دعا؛ ولم يجد استجابة كبيرة استحسر وغضب وتوقف، وهذا خطأ، والصواب أن ندعو إلى سبيل ربنا ونحن مأجورون على كل حال[(١)].

والإسلام يدخل فيه الإيمان عند الإطلاق، وهو كذلك، والدليل: قول النبي عليه الصلاة والسلام: «**ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان**»[(٢)]، فالإسلام عند الإطلاق يدخل فيه الإيمان، وأما عند الجمع: فالإسلام عمل الجوارح، والإيمان عمل القلب، كما قال بعض السلف: (**الإيمان سر، والإسلام علانية**).

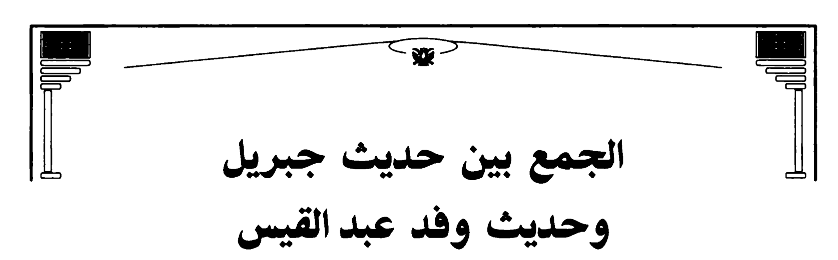
---

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ٣٩٣-٣٩٦).

(٢) أخرجه: أبو داود (٣٢٠١)، والترمذي (١٠٢٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٩١٩)، وابن ماجه (١٤٩٨)، وصححه الألباني في «صحيح السنن»، وفي «المشكاة» (١٦٧٥) عن أبي هريرة ﷺ.

فإن قال قائل: ما تقولون في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ۝٣٥ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥، ٣٦]، **فهذا ظاهره أن الإيمان والإسلام شيء واحد، مع أنهما ذكرا جميعًا في موضع واحد؟**

فالجواب: أن يقال: البيت لم يخرج كله، إنما خرج المؤمنون من أهل البيت، والقصة في لوط، امرأته كافرة لم يخرج بها، لكنها في بيت إسلام، ولم تظهر أنها كافرة، والدليل على أنها لم تظهر أنها كافرة، أن الله تعالى قال: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ﴾ [التحريم: ١٠]، فهي لم تظهر أنها كافرة، فالبيت بيت لإسلام، ولهذا قال: ﴿غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ لكن الإيمان ليس لأهل البيت كله، ولهذا بقيت الزوجة، وخرج الأهل، فالقاعدة الصحيحة: أن الإسلام والإيمان يكونان مترادفين، ويكونان متباينين، يكونان مترادفين إذا افترقا، ويكونان متباينين إذا اجتمعا: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، هذا واضح على أن هناك فرقًا بين الإيمان والإسلام[1].



الجمع بين حديث جبريل وحديث وفد عبد القيس

سئل فضيلة الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: **كيف نجمع بين حديث جبريل الذي فسر فيه**

(١) تفسير سورة آل عمران (١/ ٥٩٣، ٥٩٤)، وانظر: فتاوى نور على الدرب (١/ ٤٦، ٥٠).

النبي ﷺ الإيمان: «بأن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره»(١)، وحديث: وفد عبد القيس الذي فسر فيه النبي ﷺ الإيمان: «بشهادة أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأداء الخمس من الغنيمة»؟(٢).

فأجاب بقوله: قبل الإجابة على هذا السؤال؛ أود أن أقول: إن الكتاب والسنة ليس بينهما تعارض أبدًا، فليس في القرآن ما يناقض بعضه بعضًا، وليس في السنة الصحيحة عن رسول الله ﷺ ما يناقض بعضه بعضًا، وليس في القرآن ولا في السنة ما يناقض الواقع أبدًا، لأن الواقع واقع حق، والكتاب والسنة حق، ولا يمكن التناقض في الحق، وإذا فهمت هذه القاعدة انحلت عنك إشكالات كثيرة. قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فإذا كان الأمر كذلك: فأحاديث النبي ﷺ لا يمكن أن تتناقض، فإذا فسر النبي ﷺ الإيمان بتفسير، وفسره في موضع آخر بتفسير آخر يعارض في نظرك التفسير الأول، فإنك إذا تأملت لم تجد معارضة.

ففي حديث جبريل عليه الصلاة والسلام: قسَّم النبي ﷺ الدِّين إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الإسلام.

القسم الثاني: الإيمان.

القسم الثالث: الإحسان.

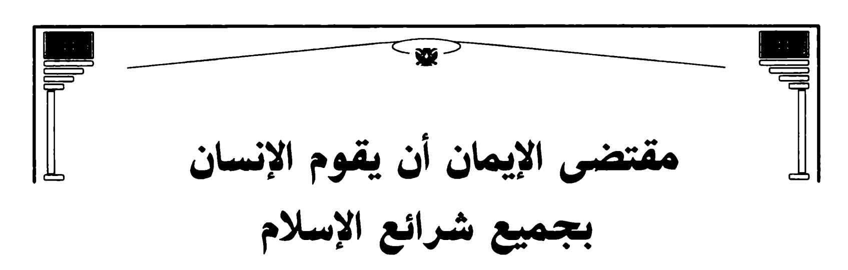
---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه: البخاري (٥٣)، ومسلم (١٧) عن ابن عباس رضي الله عنه.

وفي حديث وفد عبد القيس: لم يذكر إلا قسمًا واحدًا، وهو الإسلام.

فالإسلام عند الإطلاق يدخل فيه الإيمان، لأنه لا يمكن أن يقوم بشعائر الإسلام إلا من كان مؤمنًا، فإذا ذكر الإسلام وحده: شمل الإيمان، وإذا ذكر الإيمان وحده: شمل الإسلام، وإذا ذكرا جميعًا: صار الإيمان يتعلق بالقلوب، والإسلام يتعلق بالجوارح، وهذه فائدة مهمة لطالب العلم، فالإسلام إذا ذكر وحده: دخل فيه الإيمان، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، ومن المعلوم أن دين الإسلام عقيدة وإيمان وشرائع، وإذا ذكر الإيمان وحده: دخل فيه الإسلام، وإذا ذكرا جميعًا صار الإيمان ما يتعلق بالقلوب، والإسلام ما يتعلق بالجوارح، ولهذا قال بعض السلف: (**الإسلام علانية، والإيمان سر**)، لأنه في القلب، ولذلك ربما تجد منافقًا يصلي ويتصدق ويصوم فهذا مسلم ظاهرًا غير مؤمن، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨][(١)]



مقتضى الإيمان أن يقوم الإنسان بجميع شرائع الإسلام

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨].

﴿ٱلسِّلْمِ﴾ فيها قراءتان: بفتح السين؛ وبكسرها؛ والمراد به الإسلام؛ وهو الاستسلام لله -تعالى- ظاهرًا وباطنًا.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٥٢-٥٤).

فإن قال قائل: كيف يقول: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ ونحن قد عرفنا من قبل أن الإيمان أكمل من الإسلام؛ لقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]؟

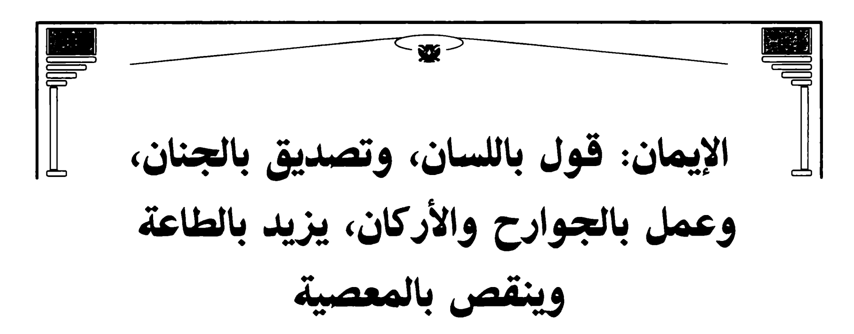
قلنا: إن هذا الأمر مقيد بما بعد قوله: ﴿فِي السِّلْمِ﴾؛ وهو قوله تعالى: ﴿كَافَّةً﴾؛ فيكون الأمر هنا منصبًا على قوله تعالى: ﴿كَافَّةً﴾؛ و﴿كَافَّةً﴾ اسم فاعل يطلق على من يكف غيره؛ فتكون التاء فيه للمبالغة، مثل: راوية، ساقية، علامة وما أشبه ذلك؛ والتاء في هذه الأمثلة للمبالغة؛ فيكون ﴿كَافَّةً﴾ بمعنى كافًا؛ والتاء للمبالغة؛ قالوا: ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، أي كافًا لهم عمَّا يضرهم لتخرجهم من الظلمات إلى النور.

وتأتي ﴿كَافَّةً﴾ بمعنى جميع، مثل: «**عامة**»، كقوله ﷺ: «**كان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس كافة**»[1]؛ ووجه ارتباطها بالمعنى الأصلي -الذي هو الكف-: أن الجماعة لها شوكة ومنعة، تكف بجمعيتها من أرادها بسوء؛ وهنا قال تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ **هل المراد ادخلوا في السلم جميعه، فتكون ﴿كَافَّةً﴾ حالًا من ﴿السِّلْمِ﴾؛ أو ادخلوا أنتم جميعًا في السلم، وتكون ﴿كَافَّةً﴾ حالًا من الواو في قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا﴾؟**

الأقرب: المعنى الأول؛ لأننا لو قلنا بالمعنى الثاني: ادخلوا جميعًا في السلم؛ صار معنى ذلك: أن بعض المؤمنين لم يدخل في الإسلام؛ وحينئذٍ فلا يصح أن يوجه إليه النداء بوصف الإيمان؛ فالمعنى الأول هو الصواب، أن

(١) أخرجه: البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١) عن جابر رضي الله عنه.

﴿كَآفَّةً﴾ حال من ﴿ٱلسِّلۡمِ﴾، يعني ادخلوا في الإسلام كله؛ أي نفذوا أحكام الإسلام جميعًا، ولا تدعوا شيئًا من شعائره، ولا تفرطوا في شيء منها؛ وهذا مقتضى الإيمان؛ فإن مقتضى الإيمان أن يقوم الإنسان بجميع شرائع الإسلام(١)



الإيمان: قول باللسان، وتصديق بالجنان، وعمل بالجوارح والأركان، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية

هل الإيمان تصديق القلب، وإقرار القلب، واعترافه فقط؟ أو هو شامل للتصديق ومستلزماته؟

والجواب: أن الإيمان في الأصل هو التصديق بالقلب، فأنت عندما تقول: آمنت بالله، لا تحس إلا أنك أقررت به في قلبك، فالإيمان في القلب وهذا هو الأصل، لكن الإيمان شرعًا أوسع من الإيمان لغةً، وهذا من الغرائب، لأن القاعدة المطردة: (**أن المصطلح الشرعي؛ أضيق من المصطلح اللغوي**).

فمثلًا: الزكاة في اللغة: النماء، وفي الاصطلاح: مال خاص، والطهارة في اللغة: النظافة، وفي الشرع: نظافة خاصة، والصلاة في اللغة: الدعاء، وفي الشرع: دعاء خاص، والحج في اللغة: القصد، وفي الشرع: قصد خاص، لكن الإيمان في اللغة: التصديق، ولا يشمل الأعمال الظاهرة، وفي الشرع: يشمل التصديق والأعمال الظاهرة، إذًا: فالمصطلح الشرعي في باب الإيمان أوسع منه لغةً، على خلاف المعهود.

---

(١) تفسير سورة البقرة (٣/ ٥، ٦).

وعلى كل حال: فالإيمان في الشرع يشمل التصديق والإقرار الحاصل بالقلب، ويشمل أيضًا ما يلزم منه من الأعمال الصالحة، والدليل على هذا قوله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة -أو: وستون شعبة-، فأعلاها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**»[(١)]، فقول: «**لا إله إلا الله**» قول باللسان، وقال: «**إماطة الأذى عن الطريق**» وهذا عمل بالجوارح، «**والحياء شعبة من الإيمان**» وهذا عمل قلبي.

وقال النبي ﷺ: «**الإيمان: أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره**»[(٢)]، وهذا اعتقاد قلبي.

وفي القرآن الكريم قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ﴾ [البقرة: ١٤٣]، قال المفسرون: أي صلاتكم إلى بيت المقدس، والصلاة عمل، وعلى ذلك فإن الإيمان في الشرع يشمل: اعتقاد القلب، وقول اللسان، وعمل الجوارح.

قول: مثل: لا إله إلا الله، واعتقاد: مثل: أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وغير ذلك، وعمل: وأدناه: إماطة الأذى عن الطريق، فالإيمان إذًا يشمل الثلاثة.

وكون الاعتقاد إيمانًا واضح، أما كون العمل إيمانًا فذلك لأنه لم يحملني عليه إلا الإيمان والاعتقاد الذي في القلب، ولولا أني اعتقد الثواب في إماطة الأذى عن الطريق ما أمطته، ولكان عملي عبثًا، ولولا أني اعتقد أني أثاب على قولي: لا إله إلا الله، ما قلتها؛ لأنه يكون عبثًا، فلما كان هذا العمل نتيجة

---

(١) أخرجه: البخاري (٩)، ومسلم (٣٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) سبق تخريجه.

للاعتقاد التام في القلب صار إيمانًا، وهذا واضح.

وقد خالف أهل السنة والجماعة في ذلك طائفتان متطرفتان:

الطائفة الأولى: وهم المرجئة: الذين جعلوا الإيمان مقتصرًا على القصد فقط، وقالوا: إن الإيمان هو اعتقاد القلب فقط، ومتى اعترف الإنسان بقلبه بالله ﷻ فهو مؤمن، سواءٌ عمل أم لم يعمل، ومن كان عنده اعتقاد تام فهو مؤمن كامل الإيمان، وإن زنا وسرق وشرب الخمر ولم يزكِ ولم يحج ولم يصم، فهو مؤمن كامل الإيمان، إيمانه كإيمان محمد وجبريل وميكائيل عليهم الصلاة والسلام، ولا يدخل النار مهما عمل من المعاصي، وهؤلاء هم المرجئة، وقد عناهم ابن القيم رحمه الله في قوله في النونية:

والناس في الإيمان شيء واحد كالمشط عند تماثل الأسنان[(١)]

والمشط أسنانه سواء، أي أنهم يقولون: الناس في الإيمان شيء واحد، أفسق الناس وأطوع الناس كلهم واحد في الإيمان، وهذا شيء غريب -نسأل الله العافية-، وعلى رأيهم فالعاصي الذي يشرب الخمر ويسرق ويزني ويكذب ويخون -لكنه مؤمن بالله وينتسب للإسلام- عندهم أنه مؤمن كامل الإيمان، والله تعالى يقول: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] لا يستويان، لكنهم يقولون: إنهم يستوون، ففاعل الكبيرة عندهم مؤمن كامل الإيمان، ولا يستحق دخول النار، ولا يستحق العقاب، وهذا الفكر مناسب لحال الفسقة من أهل العصر؛ إذا نهي عن الفسق؛ يقول: أنا مؤمن كامل الإيمان! على رأي المرجئة.

وأقول: إن هناك ثلاث جيمات يجب التنبيه والتحذير منها، وهي:

---

(١) القصيدة النونية (١/ ٦٥).

(جهمية، وجبرية، ومرجئة)، فكلها وصف لموصوفٍ واحد؛ فالجهمية هم باعتبار صفات الله ﷻ معطلة؛ ينكرون الصفات، وهم أيضًا جبرية باعتبار أفعال العبد، يقولون: إن الإنسان مجبرٌ على عمله، لا يستطيع أن يتخلص منه، فلو وجدنا شخصين ينزلان من السطح: أحدهما ينزل بتؤده درجة درجة، والثاني دفعناه من أعلى الدرجة وعجز أن يمسك نفسه، فعندهم الكل سواء وكلهم مجبرون، ومرجئة يقولون: الإيمان هو اعتراف الإنسان بقلبه.

ونحن نلزمهم بأن نقول لهم: إن إبليس عندكم مؤمن كامل الإيمان؛ لأن إبليس مؤمن بالله، ويسأل الله ويدعو الله، فيقول: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [سورة ص: ٧٩]، فهو عندهم مؤمن كامل الإيمان، وموحد لأنه مؤمن بالربوبية.

وهؤلاء لاشك أن قولهم مجانب للصواب، وإذا قيل لهم: يوجد آيات وأحاديث فيها وعيد، مثل قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣].

قالوا: هذا للكافر، أي من يقتل مؤمنًا وهو كافر، وهذا لا شك أنه تحريف؛ لأن الله علق هذه العقوبة على وصف وهو القتل، وهؤلاء تركوا هذا الوصف جانبًا، وأتوا بوصف جديد وهو الكفر، والآية ليس فيها الكفر، فهم ألغوا الوصف الذي رتبت عليه العقوبة، وأتوا بوصف جديد.

والطائفة الثانية: قالوا: إن الإيمان قول وعمل واعتقاد، وإن هذه الأشياء جزء لا يتجزأ من الإيمان، فمن اعتقد ولم يقل أو لم يعمل فإنه كافر، بمعنى أنهم جعلوا القول والعمل جزءًا من الإيمان وشرطًا في وجوده، حتى قالوا: إن

فاعل الكبيرة خارج من الإيمان، ولو صلى وصام وزكى وحج، ثم اختلف هؤلاء، فقال بعضهم: يكفر، وقال بعضهم: يكون في منزلة بين منزلتين.

وتفرع عن هؤلاء طوائفٌ كثيرة، لكن هذه هي الأصل، فمنهم من يقول: الإيمان هو القول فقط، فإذا قال الإنسان بلسانه: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا رسول الله فهو مؤمن، لكنه مخلد في النار؛ لأن من قال بلسانه ولم يعتقد بقلبه فهو منافق، وهؤلاء يسمونه مؤمنًا، ولكنهم يقولون: إنه مخلد في النار، وهذا لا شك أنه مناف لقول أهل السنة والجماعة وللقران أيضًا، لقول الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، وأيضًا فإن الله سمى هؤلاء الذين يقولون بألسنتهم ماليس في قلوبهم: منافقين، فكيف نسميهم مؤمنين؟!

إذًا أهل السنة والجماعة يقولون: الإيمان قول وعمل واعتقاد، ويستدلون لذلك بأدلة كما ذكرنا فيما سبق، وخالفهم -مخالفة أصلية- طائفتان:

الطائفة الأولى: قالوا: إن الإيمان هو اعتقاد القلب فقط، والأعمال لا تدخل في الإيمان، وهؤلاء هم المرجئة، وعلى رأسهم الجهمية الذين يقولون: إن الناس في الإيمان سواء، وإن الإيمان هو اعتقاد القلب، وأما الأعمال فإنها لا تدخل في الإيمان لا حقيقة ولا مجازًا.

الطائفة الثانية: قالوا: إن الأقوال والأعمال من الإيمان، لكنها شرطٌ في وجوده، بمعنى أنه إذا فقد منها شيء فقد الإيمان كله.

فقالوا: من لم يزك فهو كافر، ومن لم يصل فهو كافر، ومن لم يصم فهو كافر، ومن لم يحج فهو كافر، ومن عق والديه فهو كافر، وبعضهم قال: لا نسميه كافرًا، ولا نسميه مؤمنًا، ولكن نقول: هو في منزلة بين منزلتين، وهذا

الأخير هو مذهب من يرون أنفسهم أذكياء العالم، وهم المعتزلة، والذي قبله هو مذهب الخوارج، ولذلك كان موقف الخوارج أشجع من المعتزلة؛ لأن الخوارج قالوا: كافر ولم يبالوا، والمعتزلة قالوا: لا نقول كافر ولا مسلم، بل هو في منزلة بين منزلتين؛ فأحدثوا مرتبةً لم ينزل الله بها سلطانًا؛ وهي المنزلة بين منزلتين.

فإن قال قائل: -على مذهب أهل السنة- هل الأعمال شرط في وجود الإيمان؟

فالجواب: أن منها ما هو شرط، ومنها ما ليس بشرط، فشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله شرط في وجود الإيمان، ومن لم يقل: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله فهو كافر، وإن آمن بالله، ولم يصل -والصلاة عمل- فهو كافر، وإن قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإن آمن بالله، لكن لم يزك -والزكاة من الأعمال- فليس بكافر.

وخلاصة ذلك: أنه إن فقد الاعتقاد في القلب كفر الإنسان، وإن وجد لكن تخلفت الأقوال أو الأعمال ففيه تفصيل:

فإن دلت النصوص على أنه يكفر: كفر، وإلا فلا، فمن آمن بالله تعالى، ولم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله فقد ترك قولًا، ولكنه يكفر بذلك، ومن قال: آمنت بالله، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ولكن لم يصل فقد كفر -على القول الراجح-، ومن قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وآمن بالله وصلى، ولكنه لم يزك فليس بكافر، وعند الخوارج: كافر، وعند المعتزلة: في منزلة بين منزلتين، إلا إن كانوا يرون كفر مانع الزكاة.

وهل الإيمان يزيد وينقص؟

والجواب على ذلك: أن مذهب السلف: أن الإيمان يزيد وينقص، وقال بعض علماء السلف: الإيمان يزيد ولا ينقص، وقالت المرجئة: الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وقالت الخوارج والمعتزلة: لا يزيد ولا ينقص؛ لأنهم يرون أن الإيمان إما أن يوجد كله وإما أن يعدم كله.

وإذا أردنا تحليل ذلك فإننا نبدأ أولًا بالعقيدة، والعقيدة تزيد وتنقص بلا شك، والدليل على ذلك عقلي وشرعي.

أما الدليل العقلي: فلأن الاعتقاد مبني على العلم، والعلم مبني على طرق العلم، وطرق العلم تختلف، فلزم من ذلك أن يزيد الاعتقاد وينقص باعتبار طرقه، وهذا دليل عقلي على أن الاعتقاد يزيد وينقص.

ونضرب مثلًا محسوسًا لهذا: فأنت إذا أخبرك رجل ثقة بخبر اعتقدت مخبره، فإذا جاءك ثانٍ وأخبرك بنفس الخبر زاد اعتقادك، فإذا أخبرك ثالث فرابع زاد أكثر، فإذا شاهدت ذلك بنفسك، فإن اعتقادك يزيد أكثر وأكثر.

وأما الدليل الشرعي: على أن الاعتقاد يزيد وينقص:

فمنه قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِيۖ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وعلى هذا: فالاعتقاد يزيد وينقص بدليلين؛ أحدهما أثري، والثاني نظري، وإن شئت فقل: أحدهما سمعي، والثاني عقلي.

فالاعتقاد: يزيد وينقص، وأنت بنفسك تحس بذلك، فأحيانًا يكون عندك حضور ذهن وصفاء نفس، فتتعبد لله وكأنك تشاهد الجنة والنار، وأحيانًا تستولي عليك الغفلة، فلا يحصل عندك هذا الاعتقاد، ولهذا لما سأل الصحابة ﵃

النبي عليه الصلاة والسلام: يا رسول الله؛ إذا كنا عندك؛ وذكرت الجنة والنار، فكأنما نشاهدها رأي عين، فإذا ذهبنا إلى أهلينا وعافسنا الأولاد والنساء، يعني غفلنا، قال النبي عليه الصلاة والسلام: «**يا حنظلة ساعة وساعة**»[(١)]، وهذا أمر مشاهد.

والقول -وهو من الإيمان- أيضًا يزيد وينقص؛ فالذي يذكر الله عشر مرات ليس كمن يذكره خمس مرات، فالذي يذكره سبحانه عشرًا ذكره أكثر.

إذًا: القول يزيد وينقص، وإذا زاد القول زاد الإيمان.

وزيادة القول تكون تارة بالكمية، وتارة بالكيفية، وتارة بهما جميعًا، فالإنسان إذا قال: لا إله إلا الله، موقنًا بها قلبه تمامًا، ملتزمًا لمقتضياتها، فهو أزيد ممن قالها مع الغفلة، والإنسان الذي يقول عشر مرات: لا إله إلا الله أزيّد من الذي يقول خمس مرات، فزيادة القول تكون بالكمية والكيفية.

وعلى هذا: فإذا زاد القول -وقلنا إنه من الإيمان- لزم زيادة الإيمان، وإذا نقص القول نقص الإيمان، ولذلك قال النبي ﷺ للنساء: «**ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن**». قالوا: يا رسول الله؛ ما نقصان دينها؟ قال: «**أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم**»[(٢)]، والصيام والصلاة عمل، فجعل النبي ﷺ نقصه من الحائض نقصًا في الدين، إذًا هنا نقص الإيمان بنقص العمل.

وكذلك العمل يزيد وينقص، والزيادة في العمل تكون كمية وكيفية ونوعًا.

ففي النوع: فإن الواجب أفضل من التطوع، لقول الله تعالى في الحديث

---

(١) أخرجه: مسلم (٢٧٥٠) عن حنظلة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٧٩، ٨٠) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

القدسي: «**وما تقرب إليّ عبدي بشيءٍ أحب إليّ مما افترضته عليه**»[(١)]، فالصلاة في جنسها أفضل من الصدقة، وكذلك الأضحية في وقتها أفضل من الصدقة، وهذا في النوع.

وفي الكمية: فإن من صلى عشر ركعات إيمانه أزيّد ممن صلى ركعتين.

وفي الكيفية: فإن من صلى صلاة يطمئن فيها بخشوع وتأن وتدبر لما يقول، ليس كمن صلى صلاة على غير هذا الوجه.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤] وزيادة الإيمان في الآية: تشمل زيادة القول والعمل والاعتقاد، فيزدادون إيمانًا، ويزدادون عملًا إذا كانت الآية فيها أمر بأعمال، أو قولًا إذا كان فيها أمر بأقوال.

والذين قالوا إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: المرجئة.

قالوا: لا يزيد ولا ينقص؛ لأن الأعمال الصالحة وغير الصالحة لا دخل لها في الإيمان، فالناس عندهم في الإيمان شيء واحد كالمشط، كما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في النونية:

والناس في الإيمان شيء واحد ... كالمشط عند تماثل الأسنان[(٢)]

فالناس عندهم سواء.

فالإيمان عندهم: مجرد التصديق والإقرار، حتى الشيطان عندهم مؤمن؛

---

(١) أخرجه: البخاري (٦٥٠٢) عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: النونية (ص/٨).

لأنه مصدق، ولهذا قال ابن القيم رحمه الله:

واسأل أبا الجن اللعين أتعرف الـ خـلاق أم أصـبـحـت ذا نـكـران[(١)]

وأبو الجن اللعين يعرف الخلاق ويدعوه، يقول: (**رب أنظرني**)، ومع ذلك هو أكفر خلق الله.

الطائفة الثانية: الخوارج.

وما أدراك ما الخوارج؟ أصحاب الأعمال الظاهرة وخراب القلوب الباطنة، الخوارج تقول: إذا فعل الإنسان كبيرة خرج من الإيمان، وأبيح دمه وماله؛ لأنه كافر مرتد، فعندهم: أن الإيمان لا يزيد، فإما أن يوجد كله، وإما أن يعدم كله، إن سلم الإنسان من الكبائر والإصرار على الصغائر وقام بالواجبات والمفروضات: فمعه الإيمان كله، وإن أتى كبيرة واحدة انهدم الإيمان كله!!

الطائفة الثالثة: المعتزلة.

أشبهوا الخوارج من جهة أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، لكنهم لا يقولون بكفر فاعل الكبيرة، فهم يقولون: الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فإما مؤمن كامل، وإلا ليس بمؤمن ولا كافر!!

ففاعل الكبيرة عندهم: ليس بمؤمنٍ ولا كافر؛ لأنهم نظروا بعين عوراء، فنظروا إلى أن معه أصل الإيمان، فقالوا: ذهب عنه الإيمان بالكبيرة، ولكنه بقي معه أصل الإيمان، فلا نقول: إنه كافر، ولا نقول: إنه مؤمن، بل نقول: إنه في منزلة بين منزلتين!!

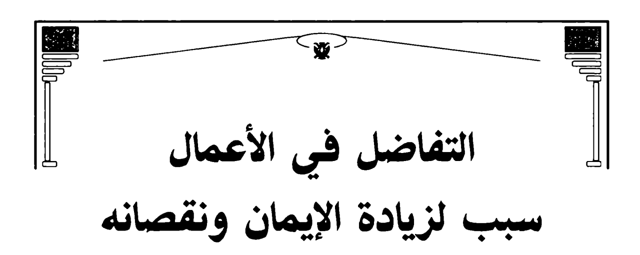
والمنزلة ليس لها ذكر في القرآن والسنة، وهم الذين أحدثوها، قالوا: كما

---

(١) انظر: النونية (ص/ ٩).

لو خرج رجل من مكة متجهًا إلى المدينة ووقف في أثناء الطريق، فليس من أهل مكة ولا المدينة، وهو في منزلة بين منزلتين، لكن اتفقوا مع الخوارج في أنه يكون مخلدًا في النار، فأحكامه في الآخرة كأحكامه عند الخوارج.

أما أهل السنة والجماعة -نسأل الله أن يثبتنا جميعًا على قولهم إلى الممات- فقالوا: الإيمان يزيد وينقص، والكفر درجات، والإنسان قد يكون معه خصال إيمان وخصال كفر، ولا يخرج فاعل الكبيرة من الإيمان، فلا نعطيه الاسم المطلق ولا نسلبه مطلق الاسم، بل نقول: معه إيمان ناقص، أو: هو مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، وهذا هو العدل والميزان، أن يوصف الإنسان بما يقتضيه عمله من إيمان أو كفر(١)



التفاضل في الأعمال سبب لزيادة الإيمان ونقصانه

قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَٱسْمَعْ وَٱنظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٤٦]

فيه إثبات أصل التفاضل بين الأعمال والأقوال؛ لأن الله قال: ﴿خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ﴾، ولا شك أن التفاضل بين الأقوال السيئة والحسنة، والأفعال السيئة والحسنة ثابت.

---

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ٣٩٦-٤٠٦)، وشرح العقيدة الواسطية (ص/ ٤٤٦-٤٥٦)، وتفسير سورة النساء (١/ ٢٦٨، ٢٦٩).

لكن هل تتفاضل الأعمال الحسنة؟ وهل تتفاضل الأعمال السيئة؟

الجواب: نقول: الأعمال تتفاضل، ولهذا سئل النبي ﷺ: أي العمل أحب إلى الله؟ قال: «**الصلاة على وقتها**»، قيل: ثم أي؟ قال: «**بر الوالدين**»، قيل: ثم أي؟ قال: «**الجهاد في سبيل الله**»[(١)]

وكذلك أيضًا: قال الله تعالى في الحديث القدسي: «**ما تقرب إليّ عبدي بشيء أحب إليّ مما افترضته عليه**»[(٢)]، فالأعمال الصالحة تتفاضل كما أن الأعمال السيئة تتفاضل، فمنها صغائر ومنها كبائر، والكبائر منها أكبر ومنها دون ذلك، وكذلك الصغائر.

وكلما كانت العبادة تقرب إلى الله أكثر كان الاهتمام بها أكثر؛ لأن الحكم يدور مع علته، فإذا قيل: اسلك الطريق المقرب إلى الله، فإن من المعلوم أن ما يكون أقرب أو أشد تقريبًا فهو أولى.

وينبني على هذه الفائدة: أن الأعمال تتفاضل، بعضها أفضل من بعض، وهذا أمرٌ قررته الشريعة، فجنس الواجب أفضل من جنس التطوع، يعني الصلاة المفروضة أفضل من النافلة، وأيضًا صدقة الزكاة أفضل من صدقة التطوع، الصوم الواجب أفضل من النفل، والحج الواجب أفضل من النفل. هذا باعتبار الجنس، ويتفاضل أيضًا باعتبار نوعه.

كذلك أيضًا الجنس يتفاضل باعتبار الأجناس، فمثلًا: الصلاة على وقتها أحب الأعمال إلى الله، فالأعمال فيما بينها تتفاضل، والأجناس تتفاضل، فأنواع الجنس تتفاضل، ومناط معرفة الفاضل هو الكتاب والسنة.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

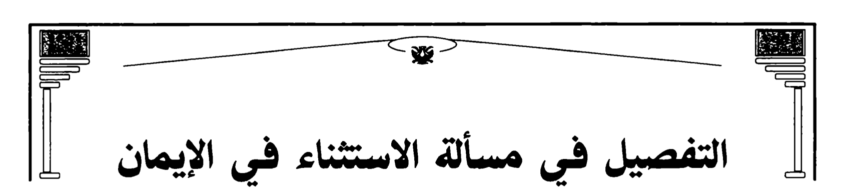
وهنا مسألة: من هو الأفضل: رجل يفعل العبادة بانقياد وانشراح صدر وقبول، وآخر يفعلها بمشقة شديدة ويجاهد نفسه عليها؟

الجواب: الأول أفضل مقامًا وأعلى منزلة، والثاني: يؤجر على مشقة المجاهدة أكثر من ذلك، لكنه لا يمكن أن ينال درجة الأول ومقام الأول.

ويشبه هذا من بعض الوجوه: أن الرسول عليه الصلاة والسلام أخبر الصحابة: «**أن من ورائهم أيامًا الصبر للعامل فيهن أجر خمسين من الصحابة**». **هل هو بهذا الأجر الذي كان من أجل مشقة العبادة عليه، ينال مرتبة الصحابة؟**.

الجواب: لا، وهذه نكت في العلم ينبغي لطالب العلم أن يتفطن لها، وإلا فقد تخفى على كثير من الناس.

ويلزم من هذا: زيادة الإيمان ونقصه على أصل مذهب أهل السنة والجماعة؛ لأن الإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية[1]



التفصيل في مسألة الاستثناء في الإيمان

الرسل لا يعلمون الغيب، لقوله: ﴿وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢]، لأنه لو كان عنده علم من ذلك لما احتاج إلى إشهاد، اللهم إلا على سبيل إقرارهم الظاهري.

وهل يؤخذ من الآية الكريمة جواز قول الإنسان: أنا مؤمن؟ لقولهم: ﴿وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾؟

---

(١) تفسير سورة النساء (١/ ٣٧٦، ٣٧٧)، وتفسير سورة المائدة (١/ ٣٣٣-٣٣٥).

ربما يؤخذ جواز قول الإنسان: أنا مؤمن، ولا شك أن هذا جائز، ولكن الذي وقع فيه الخلاف بين أهل العلم: هل يجوز أن يستثني في الإيمان، فيقول: (أنا مؤمن إن شاء الله) أم لا؟

في هذا خلاف بين العلماء، منهم من قال: إنه لا يجوز، ومنهم من قال: إنه يجب، ومنهم من قال: إنه يجوز باعتيارين.

أما الذين قالوا إنه لا يجوز، فقالوا: إن هذا الاستثناء يوحي بالشك، أنه شاك، وإلا كيف يقول: إن شاء الله، فما دام الإيمان قد وقر في قلبه، لا يقول إن شاء الله، ثم قالوا مؤيدين لتعليلهم: أرأيت لو صلى شخص فقيل له: أصليت؟ قال: إن شاء الله، لعدّ ذلك قريبًا من اللغو، ولو قيل له: لبست ثوبك؟ فقال: لبسته إن شاء الله وهو عليه، هذا لغو من القول، فإذا كان جازمًا بإيمانه فلماذا قول إن شاء الله؟ فالاستثناء على هذا حرام، لأنه يؤذن بالشك، وإن لم يكن فهو لغو من القول.

والقول الثاني: أنه يجب أن يقول: إن شاء الله، يجب وجوبًا، فلو قال: إنه مؤمن وسكت، كان ذلك حرامًا عليه، وعللوا لذلك: بأن الإيمان النافع هو الذي يموت الإنسان عليه، والإنسان لا يدري ماذا يموت عليه، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام: «**إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة، حتى لا يكون بينها وبينه إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار**»[1]، وإذا كان الأمر كذلك وجب ان يقول: إن شاء الله، وهذا الوجه ليس بصحيح، وليس بعلة، لأن الإنسان إنما يتكلم عن حاضره، وحاضره يعلم أنه مؤمن، والمستقبل علمه عند الله، نعم لو قال: سأموت على الإيمان، قلنا له: قل إن

(١) أخرجه: البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

شاء الله، لكن المأخذ الصحيح أنه إذا قال: أنا مؤمن وجزم، **فإن في ذلك نوعًا** من تزكية النفس، وقد قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ **[النجم: ٣٢]**، ولهذا نقول له: مقتضى جزمك بالإيمان، أنك جازم بأنك من أهل الجنة فشهدت لنفسك بأنك من أهل الجنة، ولا يُشهد بالجنة لأحد بعينه إلا من شهد له الرسول ﷺ، وحينئذٍ لا بد أن تقول: إن شاء الله، وليس لأجل أنك لا تدري ماذا تموت عليه، لكن من أجل أن لا تزكي نفسك، فيلزم من تزكيتك إياها أن تشهد لها بالجنة، وهذا ممنوع.

وفصّل بعض العلماء في هذه المسألة، فقال: قد يكون الاستثناء حرامًا، وقد يكون واجبًا، وقد يكون جائزًا باعتبارات، فإذا كان الإنسان يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، يريد التبرك أو بيان أن ما حصل من الإيمان كان بمشيئة الله: فهذا جائز.

والاستثناء بالمشيئة في الأمر الواقع: جائز شرعًا، قال الله تعالى: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ **[الفتح: ٢٧]**، فقال: إن شاء الله، مع أنهم سيدخلونها، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام لعمر بن الخطاب: «**فإنك آتيه، ومطوف به**»(١) في صلح الحديبية، وفي زيارة المقابر يقول الإنسان: «**وإنا إن شاء الله بكم للاحقون**»(٢)، مع أن لحوقنا بهم مؤكد، لكن هذا من باب بيان أن لحوقنا بهم مقرون بمشيئة الله، وإن كان الحامل على الاستثناء: الشك، إذا قال: إن شاء الله، لأنه متردد: فهذا حرام، لأن الشك في الإيمان مناف للإيمان، إذ أن الإيمان لا بد أن يكون جزمًا، ولكن الحذر الحذر أن يتلاعب

(١) أخرجه: البخاري (٢٧٣١ و٢٧٣٢) عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم رضي الله عنهما.
(٢) أخرجه: مسلم (٩٧٥) عن بريدة رضي الله عنه.

الشيطان بالمؤمن في مسالة الوسواس التي كثر الشاكون منها، من الذين منّ الله عليهم بالإقبال إلى الله، فلما أقبل الشباب إلى الله صار الشيطان يأتيهم بالوسواس وبالشكوك، لأجل أن يخلخل إيمانهم، ولكن هذا -والحمد لله- كيد كائد لمن كاد به، كما جاء في الحديث: «**الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة**»[١]، وأخبر النبي عليه الصلاة والسلام أن هذا صريح الإيمان، هذا صريح الإيمان: يعني خالصه الذي ليس فيه شبهة، وقد أخبر النبي عليه الصلاة والسلام بعلاج ذلك، فقال: «**لا يزال الناس يتساءلون؛ حتى يقال: هذا خلق الله الخلق، فمن خلق الله؟ فمن وجد من ذلك شيئًا فليقل: آمنت بالله**»[٢]، فهذا من جملة ما يوسوس به الشيطان، وهذا علاجه.

وإذا كان الإنسان يخشى من تزكية نفسه إذا قال أنا مؤمن، أو يخشى أن يوكل إلى نفسه إن ظهر فيه الإعجاب، لأن الإنسان -أعوذ بالله- إذا أعجب بعمله، وُكِلَ إلى نفسه ونزعت بركته، فإذا كان يخشى من ذلك: كان الاستثناء واجبًا[٣]

وهل يجوز للإنسان أن يقول: أنا مؤمن! أو لا بد أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله؟

الجواب: في هذا قولان للعلماء:

فمنهم من قال: لا يجوز أن يقول: أنا مؤمن إلا باستثناء؛ لأن الإنسان لا يدري ماذا يموت عليه، والعبرة بالعاقبة، فقد يكون الإنسان اليوم مؤمنًا، ويكون

---

(١) أخرجه: أبو داود (٥١١٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٠٣)، وأحمد (٢٠٩٧)، وعبد بن حميد (٧٠١)، وابن حبان (١٤٧)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود والنسائي» عن ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: البخاري (٣٢٧٦)، ومسلم (١٣٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) تفسير سورة آل عمران (١/ ٣٠٩-٣١٢).

غدًا كافرًا، ولا يجوز الجزم بشيء مستقبل.

ومنهم من قال: لا يجوز أن يقول: أنا مؤمن، لا لهذه العلة، ولكن لأنه يلزم من قوله هذا تزكية النفس، والشهادة لنفسه بالجنة؛ لأنه إذا قال: أنا مؤمن، فكل مؤمن في الجنة، فيلزم على هذا أن يجزم بأنه من أهل الجنة، وهذا لا يجوز.

ومنهم من علل بعلة ثالثة، وقال: إن الإيمان على وجه الإطلاق يراد به الإيمان المطلق المتضمن لفعل الواجبات، وترك المحرمات، وفعل المستحبات، وترك المكروهات، وهذا لا يمكن أن يجزم به العبد، فما أكثر المستحبات التي لا يفعلها، بل والواجبات، وما أكثر المكروهات التي يفعلها بل والمحرمات، وعلى هذا فيجب أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله!.

وقال آخرون: لا يجوز أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله؛ لأن هذا شك، والشك في الإيمان كفر، إذ إن الواجب في الإيمان الجزم، والتردد فيه كفر.

ولكن القول الراجح في هذه المسألة أن يقال:

إن قول الإنسان: أنا مؤمن، إما أن يقرنه بالمشيئة أو لا يقرنه، فإن لم يقرنه بالمشيئة فله، حالان:

الأولى: إذا كان الحامل له تزكية النفس، فهذا قول حرام؛ لأن الله يقول: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ﴾ **[النجم: ٣٢]**، ثم إن هذا فيه الإدلال على الله والمنة عليه، والله تعالى قال لنبيه ﷺ: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيۡكَ أَنۡ أَسۡلَمُواْۖ قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسۡلَٰمَكُمۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيۡكُمۡ أَنۡ هَدَىٰكُمۡ لِلۡإِيمَٰنِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ **[الحجرات: ١٧]** فإذا كان قوله: أنا مؤمن للإعجاب بالنفس: فهذا لا يجوز؛ لأنه تزكية للنفس ومنهي عنه، فيكون حرامًا.

الحالة الثانية: إن كان المقصود بذلك مجرد الخبر، بأن يعني بقوله: أنا مؤمن؛ أي: لست بكافر؛ فهذا لا بأس به، وقد قال النبي ﷺ للقوم الذين لقيهم في طريقه إلى الحج: «**من القوم؟**». قالوا: «**المسلمون**»(١) فأقرهم النبي ﷺ على ذلك؛ لأنهم يريدون بذلك الخبر، فإذا قال الإنسان: أنا مؤمن، يعني: لست بكافر، فلا بأس، ولا يلزم على ذلك اللوازم التي ذكرها من منع قوله: أنا مؤمن، وإذا قرنه بالمشيئة، فله ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون الحامل على ذلك قصد التردد: فهو كفر، كما إذا قيل له: أنت مؤمن؟ فقال: إن شاء الله، مترددًا، فهذا كفر؛ لأنه لا إيمان مع شك، بل لا بد من الجزم.

الثانية: إذا كان الحامل له على ذلك بيان أن إيمانه كان بمشيئة الله لا بحوله ولا بقوته، فهذا لا بأس به؛ لأن الشيء المحقق قد يربط بالمشيئة، إشارة إلى أنه واقع بمشيئة الله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧] أي: لتدخلنه بمشيئته؛ لأن الجملة هنا: خبر مؤكد بثلاث مؤكدات، ﴿لَتَدْخُلُنَّ﴾، ورسول الله ﷺ لما قال له عمر ﵁: ألست تقول: إننا سنأتي البيت ونطوف به؟ قال له الرسول ﷺ: «**أقلت لك هذا العام؟**». قال: لا، قال: «**إنك آتيه ومطوَّف به**»(٢) قال ذلك في المحاورة بينه وبين عمر ﵁ في مسألة صلح الحديبية.

ومن ذلك أيضًا قول زائر المقبرة: «**وإنا إن شاء الله بكم لاحقون**»(٣)، فإن

(١) أخرجه: مسلم (١٣٦٣) عن ابن عباس ﵄.
(٢) أخرجه: البخاري (٢٧٣١) عن المسور بن مخرمة ومروان ﵄.
(٣) أخرجه: مسلم (٢٤٩) عن أبي هريرة ﵁.

اللحوق بهم مؤكد، والموت لا ينكره أحد، لكن المراد بـ«**إن شاء الله**»؛ أي: لاحقون بمشيئة الله، فمتى شاء الله لحقنا بكم.

الثالثة: إذا كان قصده بإن شاء الله دفع التزكية؛ أي: دفع تزكية النفس، وأنه يخشى على نفسه أنه إن لم يقل: إن شاء الله صار في نفسه شيء من التزكية، فهنا يكون قوله: إن شاء الله واجبًا.

وهذا التفصيل هو الذي تجتمع به الأدلة(١).

وسئل فضيلة الشيخ رحمه الله: **عن حكم قول الإنسان: أنا مؤمن إن شاء الله؟**

فأجاب بقوله: قول القائل: (أنا مؤمن إن شاء الله) يسمى عند العلماء (مسألة الاستثناء في الإيمان)، وفيه تفصيل:

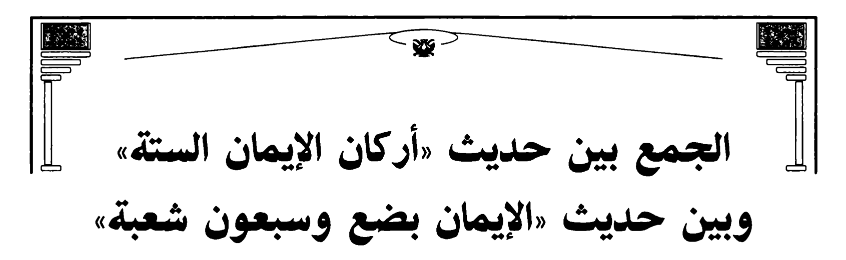
أولًا: إن كان الاستثناء صادرًا عن شك في وجود أصل الإيمان، فهذا محرم، بل كفر؛ لأن الإيمان جزم، والشك ينافيه.

ثانيًا: إن كان صادرًا عن خوف تزكية النفس والشهادة لها بتحقيق الإيمان قولًا وعملًا واعتقادًا، فهذا واجب، خوفًا من هذا المحذور.

ثالثًا: إن كان المقصود من الاستثناء التبرك بذكر المشيئة، أو بيان التعليل، وأن ما قام بقلبه من الإيمان بمشيئة الله، فهذا جائز، والتعليق على هذا الوجه -أعني بيان التعليل- لا ينافي تحقق المعلق، فإنه قد ورد التعليق على هذا الوجه في الأمور المحققة، كقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ [الفتح: ٢٧]، والدعاء في زيارة

(١) تفسير سورة النساء (١/ ٣٩٥-٣٩٨).

القبور: «**وإنا إن شاء الله بكم لاحقون**»[١]، وبهذا عرف أنه لا يصح إطلاق الحكم على الاستثناء في الإيمان، بل لا بد من التفصيل السابق[٢]



الجمع بين حديث «أركان الإيمان الستة» وبين حديث «الإيمان بضع وسبعون شعبة»

سئل فضيلة الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: كيف نجمع بين أن الإيمان هو: «الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره»[٣]، وقول النبي ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة ..»؟[٤].

فأجاب قائلًا: الإيمان الذي هو العقيدة أصوله ستة، وهي المذكورة في حديث جبريل -عليه الصلاة والسلام- حينما سأل النبي ﷺ عن الإيمان، فقال: «**الإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**».

وأما الإيمان الذي يشمل الأعمال وأنواعها وأجناسها: فهو بضع وسبعون شعبة، ولهذا سمى الله تعالى الصلاة: إيمانًا في قوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، قال المفسرون: إيمانكم: يعني صلاتكم إلى بيت المقدس، لأن الصحابة كانوا قبل أن يؤمروا بالتوجه إلى الكعبة؛ كانوا يصلون إلى المسجد الأقصى[٥]

---

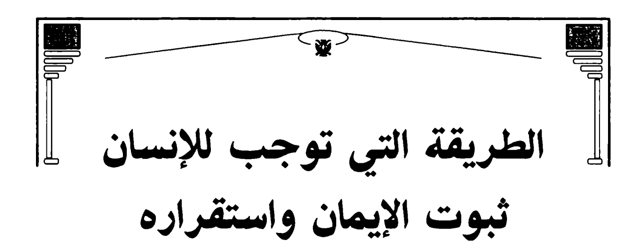
(١) سبق تخريجه.

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٨٥).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) المصدر السابق (١/ ٥٤).



الطريقة التي توجب للإنسان ثبوت الإيمان واستقراره

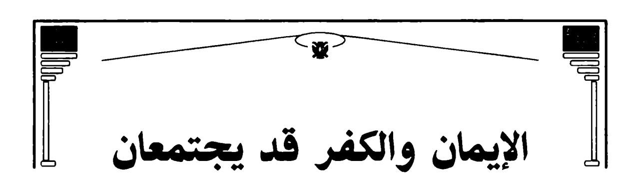
إذا قال قائل: ما الطريقة التي توجب للإنسان ثبوت الإيمان واستقراره؟

قلنا: **أولًا**: أن يتفكر في مخلوقات الله ﷻ، وأن هذه المخلوقات العظيمة لم تكن وليدة الصدفة، ولم تكن وليدة بنفسها.

ثانيًا: أن يتفكر في شريعة الله وكمالها.

ثالثًا: أن يتفكر في سيرة النبي ﷺ وآياته وما إلى ذلك.

رابعًا: أن يكثر من ذكر الله ﷻ، فإنه بذكر الله تطمئن القلوب، ويكثر من الطاعات والأعمال الصالحة، لأن الطاعات والأعمال الصالحة تزيد في الإيمان، كما هو مذهب أهل السنة والجماعة -رحمهم الله-[(١)]



الإيمان والكفر قد يجتمعان

لا يمكن الجمع بين الولاية والعداوة، ولا يمكن أن يكون الإنسان وليًا لأولياء الله، ووليًا لأعداء الله، هذا شيء لا يمكن، لقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُواْ قَوْمَهُمْ﴾ [النساء: ٩١]، وهذا قاله في مقام الذم لا في مقام المدح.

---

(١) تفسير سورة الحجرات (ص/ ٦٥).

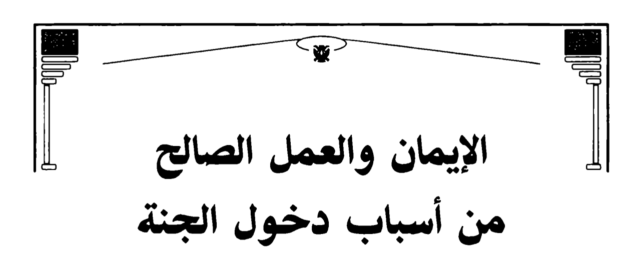
فإن قال قائل: هل يمكن الجمع بين العداوة والولاية في شخص معين؟

فنقول: نعم يمكن، فإذا كان هذا الشخص يأتي بالإيمان والتقوى من جانب، وعنده شيء من الكفر والفسوق من جانب آخر، صار وليًا من جانب، وعدوًا من جانب آخر، وهذا هو الذي عليه أهل السنة والجماعة في أن الإيمان والكفر قد يجتمعان[1]، لكن ليس الإيمان المطلق، ولا الكفر المطلق؛ لأن

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى (٧/ ٣٥٢-٣٥٤):
(وتمام هذا: أن الناس قد يكون فيهم من معه شعبة من شعب الإيمان وشعبة من شعب الكفر أو النفاق، ويسمى مسلمًا كما نص عليه أحمد.
وتمام هذا أن الإنسان قد يكون فيه شعبة من شعب الإيمان وشعبة من شعب النفاق؛ وقد يكون مسلمًا وفيه كفر دون الكفر الذي ينقل عن الإسلام بالكلية، كما قال الصحابة ابن عباس وغيره: (كفر دون كفر)، وهذا قول عامة السلف، وهو الذي نص عليه أحمد وغيره ممن قال في السارق والشارب ونحوهم ممن قال فيه النبي ﷺ: «**إنه ليس بمؤمن**» إنه يقال لهم: مسلمون لا مؤمنون؛ واستدلوا بالقرآن والسنة على نفي اسم الإيمان مع إثبات اسم الإسلام، وبأن الرجل قد يكون مسلمًا ومعه كفر لا ينقل عن الملة، بل كفر دون كفر، كما قال ابن عباس وأصحابه في قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ قالوا: كفر لا ينقل عن الملة، وكفر دون كفر، وفسق دون فسق، وظلم دون ظلم
وطوائف أهل الأهواء من الخوارج والمعتزلة والجهمية والمرجئة كراميهم وغير كراميهم يقولون: إنه لا يجتمع في العبد إيمان ونفاق، ومنهم من يدعي الإجماع على ذلك، وقد ذكر أبو الحسن في بعض كتبه الإجماع على ذلك، ومن هنا غلطوا فيه وخالفوا فيه الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين لهم بإحسان مع مخالفة صريح المعقول؛ بل الخوارج والمعتزلة طردوا هذا الأصل الفاسد وقالوا: لا يجتمع في الشخص الواحد طاعة يستحق بها الثواب، ومعصية يستحق بها العقاب، ولا يكون الشخص الواحد محمودًا من وجه، مذمومًا من وجه، ولا محبوبًا مدعوًا له من وجه، مسخوطًا ملعونًا من وجه، ولا يتصور أن الشخص الواحد يدخل الجنة والنار جميعًا عندهم، بل من دخل إحداهما لم يدخل الأخرى عندهم، ولهذا أنكروا خروج أحد من النار أو الشفاعة في أحد من أهل النار. وحكي عن غالية المرجئة أنهم وافقوهم على هذا الأصل . . .).

الإيمان المطلق والكفر المطلق لا يمكن أن يجتمعا، لكن مطلق الإيمان ومطلق الكفر يمكن أن يجتمعا[(١)]



الإيمان والعمل الصالح من أسباب دخول الجنة

قال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥].

الجنات لا تكون إلا لمن جمع هذين: الإيمان، والعمل الصالح.

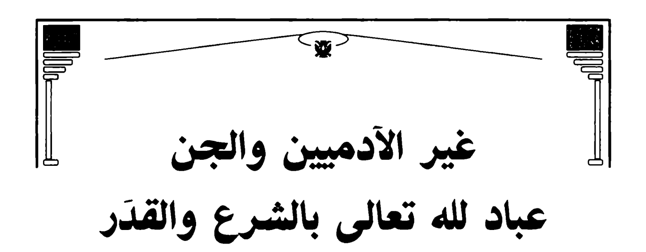
فإن قال قائل: في القرآن الكريم ما يدل على أن الأوصاف أربعة: الإيمان؛ والعمل الصالح؛ والتواصي بالحق؛ والتواصي بالصبر؟

فالجواب: أن التواصي بالحق، والتواصي بالصبر من العمل الصالح، لكن أحيانًا يذكر بعض أفراد العام لعلة من العلل، وسبب من الأسباب[(٢)]

(١) تفسير سورة النساء (٢/ ٦٦، ٦٧).

(٢) تفسير سورة البقرة (١/ ٩٣).

العبادة والعبادات



غير الآدميين والجن عباد لله تعالى بالشرع والقدَر

أقسام العبودية:

تنقسم العبودية إلى ثلاثة أقسام:

١- **عبودية عامة:** وهي عبودية الربوبية، وهي لكل الخلق، قال تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]، ويدخل في ذلك الكفار.

٢- **عبودية خاصة:** وهي عبودية الطاعة العامة، قال تعالى: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦]، وهذه تعم كل من تعبد لله بشرعه.

٣- **عبودية خاصة الخاصة:** وهي عبودية الرسل عليهم الصلاة والسلام، قال تعالى عن نوح: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣]، وقال عن محمد ﷺ: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، وقال في آخرين من الرسل: ﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ أُوْلِي ٱلْأَيْدِي وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [سورة ص: ٤٥].

فهذه العبودية المضافة إلى الرسل خاصة الخاصة، لأنه لا يباري أحد هؤلاء الرسل في العبودية.

لو قال قائل: هل الحيوانات من عباد الله؟

الجواب: غير الآدميين والجن عباد لله تعالى بالشرع والقدَر، قال تعالى:

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: ١٨].

النوع الثاني: خاصة وهي العبودية للشرع، أي: العبودية لشريعة الله: أن يتذلل الإنسان لشريعة الله ﷻ، وهذه خاصة بمن أسلم وجهه لله، فيخرج منها الكافر، فليس بعبد لله بهذا المعنى، هذه العبودية الخاصة تنقسم إلى أعم، وأخص، أخص هذه العبودية: الخاصة، عبودية الرسل عليهم الصلاة السلام، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]، وقوله: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]، وقوله: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [الفرقان: ١]، وقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١]، والأمثلة كثيرة، وقال في نوح: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣]، هذه أخص أنواع العبودية، وهي عبودية الرسالة؛ لأن الرسل عليهم الصلاة والسلام مكلفون بأمرٍ زائد على ما كلف المرسل إليهم، في تبليغ الرسالة، والصبر على إبلاغها، والدعوة إلى الله، وغير ذلك[1].



المؤذنون أطول الناس أعناقًا يوم القيامة

النداء للصلاة عبادة يتقرب به المنادي إلى الله، وهو من أفضل الأعمال، حتى إن الله خص المؤذنين بخصيصة يوم القيامة ليست لغيرهم؛ وهي كونهم أطول الناس أعناقًا، رفع الله رؤوسهم بطول أعناقهم؛ لرفعهم ذكره بين العباد،

(١) القول المفيد (١/ ٣٣، ٣٤)، ومجموع الفتاوى (٩/ ٢١، ٢٢)، وتفسير سورة المائدة (٢/ ٥٦٣، ٥٦٤).

فهم يختصون بهذه الخصيصة التي لا يشاركهم فيها غيرهم.

والظاهر أن قوله ﷺ: «**المؤذنون أطول الناس أعناقًا**»(١) هذا فيمن يسمى مؤذنًا، أي: يداوم على الأذان، ولا يحصل ذلك لمن أذن مرة أو مرتين، وإلا لقال الرسول عليه الصلاة والسلام: من أذن كان أطول الناس.

فإن قال قائل: ما تقولون: أهو أفضل أم الإمامة؟

الجواب: أنه أفضل من الإمامة؛ لأن النصوص الواردة فيه أكثر من النصوص الواردة في الإمامة من حيث الفضل، فالمؤذن أفضل من الإمام من حيث الأجر ومن حيث المرتبة، صحيح أنه متبوع، لكن المؤذن تلحقه مشقات عظيمة، وفي الزمن السابق كان يصعد المنارة الطويلة خمس مرات، ثم إذا تأخر المؤذن فضح نفسه، كُلٌّ عرف أنه لم يحضر، والإمام ليس كذلك.

فإن قال قائل: يرد عليكم إذا كان أفضل من الإمامة، فلماذا لم يؤذن الرسول عليه الصلاة والسلام ولم يؤذن أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي؟

قلنا: لانشغالهم بما هو أهم، ونحن الآن لا نريد المفاضلة بين الأذان وغيره من سائر العبادات، بل بين الأذان والإمامة، ولا شك أن الرسول عليه الصلاة والسلام والخلفاء الراشدين لو ألزموا أنفسهم بالأذان لكانوا يبقون مراقبين للأوقات مدة طويلة، وفي ذلك الوقت ليست الساعة في جيب الإنسان ليخرجها ويعرف أنَّ الوقت حضر، مَنْ يرقب الشمس ليعرف أنها الآن ستزول أو لا تزول أو زالت أو لم تزل؟ فهم مشتغلون بما هو أهم من التفرغ للأذان.

---

(١) أخرجه: مسلم (٣٧٨) عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.

فإن قال قائل: أفلا يمكنهم أن يوكلوا من يرقب الأوقات، فإذا دخلت جاؤوا؟

قلنا: هذا يسقط عنهم عناء كثيرٍ من الأذان الذي ربما يكون الفضل من أجل هذا المعنى، فيفوت المقصود.

فالحاصل أن القول الراجح من أقوال العلماء: أن الأذان أفضل من الإمامة.

فإن قال قائل: غير المؤذنين أفلا يكون لهم حظ؟

قلنا: بلى، لهم حظ والحمد لله، وهو مشروعية متابعة المؤذن، يعني: أنه شرع لنا أن نقول مثل ما يقول المؤذن، حتى لا يمتاز عنا بعمل ليس لنا منه حظ، وهذا من نعمة الله ورحمته وحكمته، أنه لم يُضِعْ غير المؤذنين من الأجر الذي يخص الأذان، فنحن مأمورون بمتابعة المؤذن، وأن نقول مثل ما يقول إلا في «**حيَّ على الصلاة حي على الفلاح**» لا نقول هذا؛ لأننا لو قلنا مثله لكنا ندعوه، فالمؤذن يدعونا بقوله: «**حي على الصلاة**»، فإذا قلنا: «**حي على الصلاة**» تعارض النداءان، لكننا نقول إذا قال: «**حي على الصلاة**» نقول ما يدل على أننا نقول: سمعًا وطاعة، وهو: «**لا حول ولا قوة إلا بالله**»، فكأننا قلنا: سمعًا وطاعة، ولكننا نسأل الله أن يعيننا؛ لأنه لا حول ولا قوة إلا بالله.

الحاصل أنه شُرع لنا متابعة المؤذن حتى لا يمتاز عنا بعمل، وليس معنى ذلك أن تحصل على الأجر الذي يحصل عليه المؤذن، لكن نشارك المؤذن في بعض الثواب، ونظير ذلك من بعض الوجوه: أنه شرع لمن لم يحج أن يضحي حتى يشارك الحجاج في شيء من أفعالهم كذبح القربان، وأن يتجنب الأخذ من الشعور والأظافر والجلد، كل هذا لأجل أن يعرف الناس حكمة الله ﷻ.

فإن قال قائل: إذا ثبت أن الأذان عبادة، فما تقولون في بعض الناس الذين ثبطهم الكسل والوهن، وصاروا يجعلون مسجلًا عند مكبر الصوت، فإذا جاء وقت الأذان فتحوا المكبر؟

نقول: هذا خطأ وغلط عظيم وتفويت الخير على الأمة، وهذا ليس مؤذنًا؛ لكنه حاكيًا لصوت مؤذن سابق، ولذلك يجعل المسجل بصوت إنسان قد مات، فليس هذا عبادة، وفي رأيي أنه لا يحصل به أداء الفريضة، إذا لم يكن مؤذنًا آخر يسمع في هذا المكان؛ لأن هذا مجرد صوت، ليس رجلًا متعبدًا لله ﷻ بهذا الأذان، كما لو جعلنا للجرس ساعة إذا سُمع، معناه: دخل الوقت، وهذه نقطة ينبغي لنا أن نعرفها؛ أن الدين الإسلامي عبادة ذات جسد وروح، ليست مجرد طقوس تسمع أو حركات تفعل، بل هو عبادة، فالأذان عبادة، إذًا يجب أن يكون عبادة، ولو أراد أن يقيس قائس على هذا، وقال: ننقل بالشريط صلاة إمام حسن القراءة، حسن الصوت، ونجعل الشريط أمام المصلين، ونجعله يصلي بهم، يصح أو لا يصح؟ بالاتفاق لا يصح ولا إشكال، مع أنه سيقول: الله أكبر لتكبيرة الإحرام على أحسن ما يكون، والقراءة على أحسن ما يكون، ويقول الله أكبر للركوع، ويرفع صوته قليلًا عندما يقول: سبحان ربي العظيم، لأجل ألا يشتبه، لأنه لا يرى، لكنه بدلًا من أنهم لا يرونه يرفع صوته بالتعظيم، سبحان ربي العظيم وهكذا، لا أحد يقول: هذا يجزئ، فالأذان مثله حذو القذة بالقذة؛ لأننا لا نريد مجرد صوت نعلم به دخول الوقت.

لو قال قائل: انتشر بين الناس اليوم قول: (لا إله إلا الله) بعد الإقامة، وصاروا يجعلون هذا سنة، يعني: شاع في كثير من المساجد يضجون بها ضجًا حتى يستغرب الإنسان؟

الجواب: هذا مبني على صحة الحديث، وهو متابعة المقيم، والصحيح أن الحديث ضعيف، وأن متابعة المقيم ليست بسنة، ومنها أيضًا أن يقال: (أقامها الله وأدامها)، فلا يقال: (أقامها الله وأدامها)، ولا يقال: (لا إله إلا الله) في آخرها، ولا يقال بعد ذلك: (اللهم ربَّ هذه الدعوة التامة)[١]



الصلاة أفضل العبادات بعد التوحيد

لا شك أن الصلاة أفضل العبادات بعد التوحيد والشهادة بالرسالة، ولهذا فرضت من الله ﷻ إلى الرسول ﷺ بدون واسطة، وفرضت على الرسول ﷺ في أعلى مكان يصل إليه البشر، وفرضت على الرسول في أشرف ليلة كانت له، وفرضت على الرسول خمسين صلاة؛ لأن كونها خمسين صلاة يدل على أن الله يحبها؛ لأن خمسين صلاة تستوعب أكثر الوقت، ولكن الله بمنه وكرمه جعلها خمسًا لكن كأنها خمسون، هي خمس بالفعل وخمسون في الميزان[٢]

لو قال قائل: ما السبب في أن كثيرًا من العبادات كالصيام والحج وأكثر العبادات لا تكثر فيها الهواجس والأفكار، وأما الصلاة فيكثر فيها ذلك؟

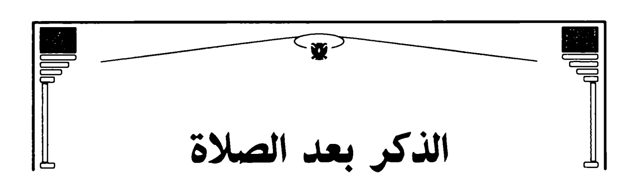
الجواب: تكثر الأفكار في الصلاة لأنها خير موضوع، والشيطان يريد أن يفسد علينا هذه الصلاة، الصلاة لو أتينا بها على الوجه المطلوب، لكان الأمر كما قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥] فتنهى الإنسان عن الفحشاء والمنكر، وتعينه أيضًا على البر، قال الله تعالى:

---

(١) تفسير سورة المائدة (٢/ ٧٢-٧٥).

(٢) أخرجه: البخاري (٣٤٩)، ومسلم (١٦٣) عن أبي ذر رضي الله عنه.

﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]، هذا هو السبب، ولذلك إذا قوي إيمان العبد أتاه الشيطان من كل وجه يوسوس له في أصل الإيمان، لأنه عرف أنه إذا قوي إيمانه نجا من هذا العدو الخبيث، وإذا ضعف إيمانه تسلط عليه(١)



الذكر بعد الصلاة

قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ۚ﴾ [النساء: ١٠٣].

فيه الأمر بذكر الله بعد انتهاء الصلاة، لقوله: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ﴾.

فإن قال قائل: ما الجمع بين هذه الآية وبين آية الجمعة، حيث قال: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ **[الجمعة: ١٠]؟**

قلنا: الجواب: هو أن لكل مقام مقالًا، ففي سورة الجمعة منعهم الله من البيع بعد نداء الجمعة حتى يصلوا، فكأن الناس محبوسون عن البيع والشراء مدة الصلاة، فكان من أهم ما يكون عندهم أن يطلق حبسهم، ولهذا قال: ﴿فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾، والأمر في قوله: ﴿فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ليس للوجوب ولا للاستحباب، ولكنه للإباحة كما سيأتي إن شاء الله

(١) تفسير سورة المائدة (٢/ ٥٢، ٥٣).

تعالى، أما هنا فليس هناك أمر بالحضور إلى الصلاة وترك البيع والشراء، فلهذا بدأ بالذكر.

ولا يشرع الدعاء بعد التسليم، ويؤخذ من قوله: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ﴾ ولم يقل فادعوا الله.

ولا أعلم أني قلت إن الدعاء بعد الفريضة بدعة، هكذا على الإطلاق، ولكني أقول: إن المحافظة على الدعاء بعد الفريضة والنافلة كلتيهما ليس بسنة بل هو بدعة؛ لأن المحافظة عليه يلحقه بالسنة الراتبة، سواء كان قبل الأذكار الواردة بعد الصلاة أم بعدها.

وأما فِعْلهُ أحيانًا فأرجو أن لا يكون به بأس، وإن كان الأولى تركه؛ لأن الله تعالى لم يشرع بعد الصلاة سوى الذكر، لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ﴾، ولأن النبي ﷺ لم يرشد إلى الدعاء بعد الصلاة، وإنما أرشد إلى الدعاء بعد التشهد قبل التسليم، وكما أن هذا هو المسموع أثرًا فهو الأليق نظرًا، لكون المصلي يدعو ربه حين مناجاته له في الصلاة قبل الانصراف.

فإن قال قائل: أليس من المشروع أن الإنسان إذا سلم استغفر ثلاثًا؟

قلنا: بلى، لكن هذا الاستغفار استغفار لمحو ما عسى أن يكون في الصلاة من تفريط أو إخلال، فهو في الحقيقة تابع لها، ولهذا كان من الأفضل أن يبادر به الإنسان قبل الذكر حتى يزيل ما في الصلاة من إخلال وتقصير[(١)]

(١) تفسير سورة النساء (٢/ ١٥٥، ١٥٦)، ومجموع الفتاوى (١٣/ ٢٧٦) بتصرف يسير.



نفع الزكاة متعدي

إن قال قائل: الصيام أشق على الإنسان من الزكاة، فلماذا لم يُقدم؟

قلنا: أولًا: لا نُسلِّم بهذا؛ لأن حب الإنسان للمال حبٌّ شديد، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ﴾ يعني: حب المال ﴿لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨] وقال: ﴿وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ﴿١٩﴾ وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر: ١٩، ٢٠] وربما يسهل على الإنسان أن يصوم عشرة أيام ولا يؤدي عشرة دراهم.

ثانيًا: الزكاة فيها نفع متعدي، نفع للإسلام ونفع للمسلمين، فإن من أصناف الزكاة: سبيل الله، وهذا نفع للإسلام، ومن أصناف الزكاة: الفقراء والمساكين والغارمون، وهذه مصلحة للمسلمين، فمصلحة الزكاة متعدية، والصيام غير متعدٍ، فلذلك -والله أعلم بحكمته ﷻ- صارت الزكاة تلي الصلاة[١]



البشرى للمنفق بالأجر والمغفرة والبركة

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ ۚ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴿٢٦٧﴾ ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم

(١) تفسير سورة المائدة (٢/ ٥٤).

مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٧، ٢٦٨].

من فوائد الآية: البشرى لمن أنفق بالمغفرة، والزيادة؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا﴾؛ شتان ما بين الوعدين: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ﴾؛ ﴿وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا﴾؛ فالله يعدنا بشيئين:

(١) المغفرة.

(٢) الفضل.

المغفرة: للذنوب.

والفضل: لزيادة المال في بركته، ونمائه.

فإن قال قائل: كيف يزيد الله تعالى المنفِق فضلًا ونحن نشاهد أن الإنفاق ينقص المال حسًا؛ فإذا أنفق الإنسان من العشرة درهمًا صارت تسعة؛ فما وجه الزيادة؟

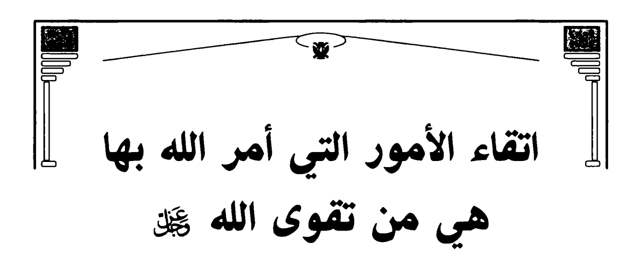
فالجواب: أما بالنسبة لزيادة الأجر في الآخرة فالأمر ظاهر؛ فإن الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة؛ ومن تصدق بما يعادل تمرة من طيب -ولا يقبل الله إلا الطيب- فإن الله يربيها له حتى تكون مثل الجبل؛ وأما بالنسبة للزيادة الحسية في الدنيا فمن عدة أوجه:

الوجه الأول: أن الله قد يفتح للإنسان باب رزق لم يخطر له على بال؛ فيزداد ماله.

الوجه الثاني: أن هذا المال ربما يقيه الله ﷻ آفات لولا الصدقة لوقعت فيه؛ وهذا مشاهد؛ فالإنفاق يقي المال الآفات.

الوجه الثالث: البركة في الإنفاق بحيث ينفق القليل، وتكون ثمرته أكثر من

الكثير؛ وإذا نُزعت البركة من الإنفاق فقد ينفق الإنسان شيئًا كثيرًا في أمور لا تنفعه؛ أو تضره؛ وهذا شيء مشاهد(١)



اتقاء الأمور التي أمر الله بها هي من تقوى الله ﷻ

قال تعالى: ﴿وَإِيَّىَ فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة: ٦٢].

من فوائد الآية: وجوب تقوى الله ﷻ، وإفراده بالتقوى.

فإن قال قائل: أليس الله يأمرنا أن نتقي أشياء أخرى، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، **وقوله تعالى:** ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١]، **وقوله تعالى:** ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]؟

فالجواب: بلى، ولكن اتقاء هذه الأمور من تقوى الله ﷻ، فلا منافاة.

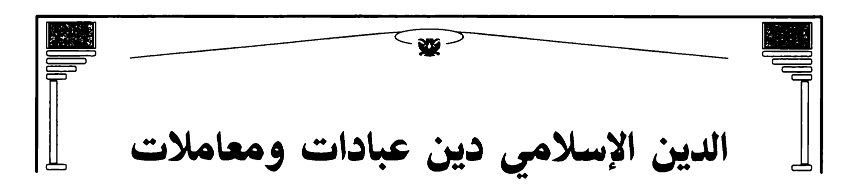
فإن قال قائل: وهل التقوى خاصة بالله؟

نقول: أما تقوى العبادة فإنها خاصة بالله، ولا يجوز أن يُتقى شيء على وجه التعبد إلا الله ﷻ، وأما تقوى ما يُخشى منه؛ فهذه تكون لله ولغيره، قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] قال: ﴿يَوْمًا﴾ ومعلوم أن هذه ليست تقوى عبادة، يعني: لم يأمرنا الله ﷻ أن نعبد اليوم بالتقوى، لكن

(١) تفسير سورة البقرة (٣/٣٤٨، ٣٤٩).

هذا في اتقاء ما يُخشى منه، ويقال: اتقِ شر من أحسنت إليه، هل هذه تقوى عبادة؟

الجواب: لا، يعني احذر واخشَ، وليست هذه تقوى عبادة، وعبارة «**اتقِ شر من أحسنت إليه**» السابقة ليست بحديث، لكن قد يكون معناها صحيحًا في بعض الأحيان، فإذا أحسنت إلى أحد قال هذا خائف مني ثم يهينك[1]



الدين الإسلامي دين عبادات ومعاملات

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ۚ فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ۚ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ۚ وَلَا تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ۖ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

من فوائد الآية: بيان أن الدين الإسلامي كما يعتني بالعبادات -التي هي

---

(١) تفسير سورة البقرة (١/ ١٥١)، وتفسير سورة المائدة (٢/ ٦٦، ٦٧).

معاملة الخالق-؛ فإنه يعتني بالمعاملات الدائرة بين المخلوقين.

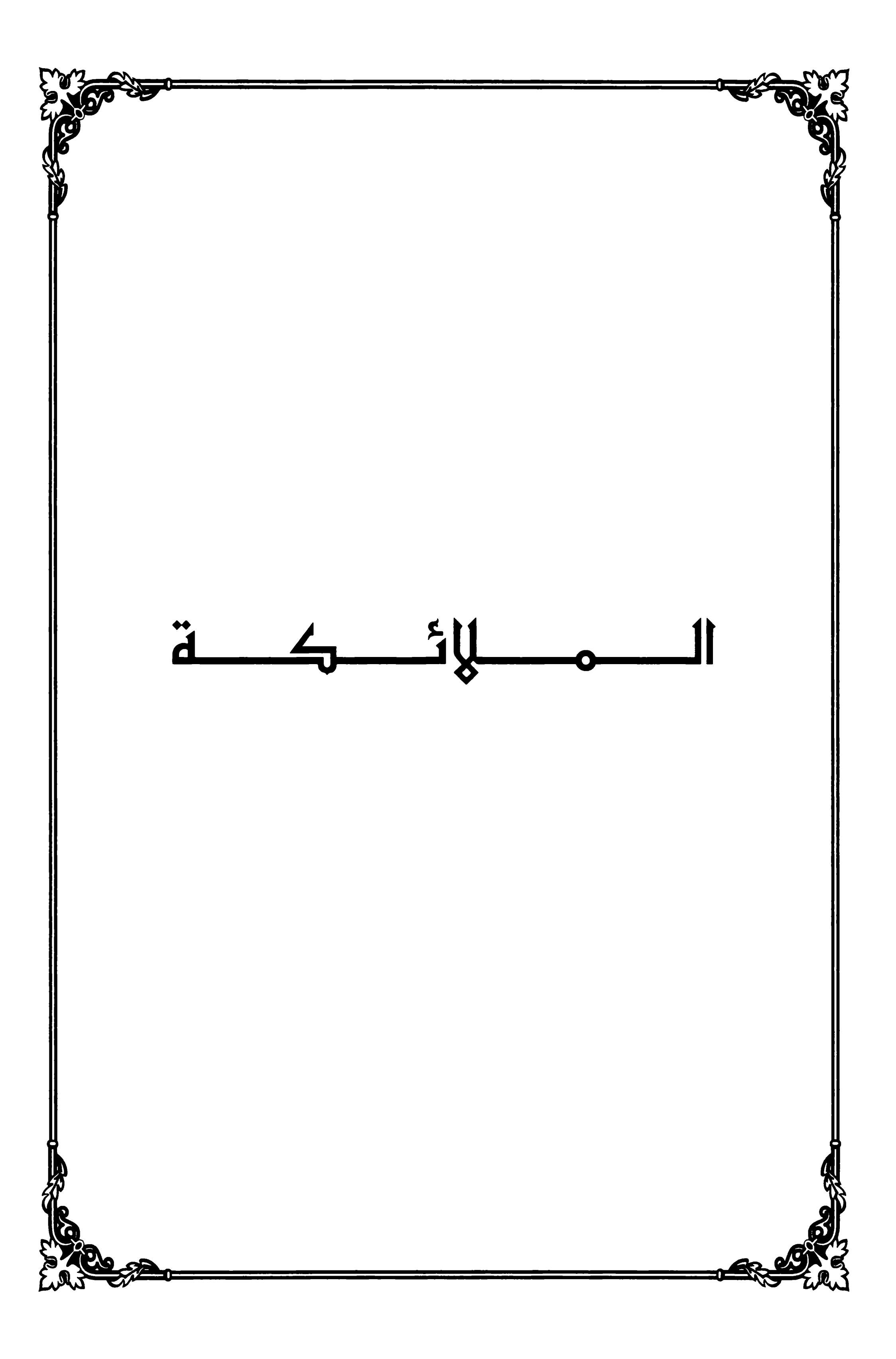
وفي هذا دحر لأولئك الذين يقولون: إن الإسلام ما هو إلا أعمال خاصة بعبادة الله ﷻ، وبالأحوال الشخصية، كالمواريث، وما أشبهها؛ وأما المعاملات فيجب أن تكون خاضعة للعصر، والحال؛ وعلى هذا فينسلخون من أحكام الإسلام فيما يتعلق بالبيوع والإجارات وغيرها، إلى الأحكام الوضعية المبنية على الظلم والجهل.

فإن قال قائل: لهم في ذلك شبهة؛ وهو أن الرسول ﷺ حين قدم المدينة، ورآهم يلقحون الثمار قال: «لو لم تفعلوا لصلح» فخرج شيصًا -أي فاسدًا-؛ فمر بهم فقال: «ما لنخلكم»؛ قالوا: قلت كذا، وكذا؛ قال: «أنتم أعلم بأمر دنياكم»؛ قالوا: والمعاملات من أمور الدنيا، وليست من أمور الآخرة؟[1].

فالجواب: أنه لا دليل في هذا الحديث لما ذهبوا إليه؛ لأن الحادثة المذكورة من أمور الصنائع التي من يمارسها فهو أدرى بها، وتدرك بالتجارب؛ وإلا لكان علينا أن نقول: لا بد أن يعلمنا الإسلام كيف نصنع السيارات والمسجلات، والطوب، وكل شيء!!! أما الأحكام -الحلال، والحرام- فهذا مرجعه إلى الشرع؛ وقد وفى بكل ما يحتاج الإنسان إليه[2]

(١) سبق تخريجه.

(٢) تفسير سورة البقرة (٣/ ٤١٠-٤١٢).



الملائكة

الملائكة عالم غيبي فمن أنكر وجودهم أو كذب بهم أو قال: إنهم لا وجود لهم، أو قال: إنهم قوى الخير: فإنه كافر بالله ﷻ

مسألة: الملائكة عالم غيبي، فهل يمكن أن يروا؟

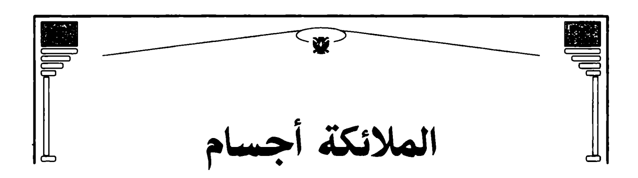
الجواب: نعم قد يرون، إما على صورتهم التي خلقوا عليها، وإما على صورة من أراد الله إن يكون على صورته، فجبريل رآه النبي ﷺ على صورته التي خلقه الله عليها في موضعين، في الأرض، وفي السماء، في الأرض عند غار حراء قرب مكة، وفي السماء عند سدرة المنتهى، كما قال الله: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم: ١٣، ١٤]، رآه وله ستمائة جناح، قد سد الأفق، أي: ملا الأفق كله، وله ستمائة جناح، ولا يعلم قدرة الأجنحة إلا الله ﷻ، لكن إذا كان الشيء عاليًا سد الأفق فمعناه أنه واسع جدًّا، هذا الذي رآه النبي ﷺ على صورته مرتين، أحيانًا يأتيه بصورة إنسان كما في حديث عمر رضي الله عنه، فقد جاءه بصورة رجل شديد سواد الشعر، شديد بياض الثياب، لا يُرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه الصحابة، والله على كل شيء قدير، قد أعطاهم الله تبارك وتعالى ذلك أن يتصوروا بصور البشر، إما باختيارهم وإما باختيار الله، الله يأمرهم إن يكونوا على هذه الصورة، فالله أعلم، إنما هذه حال الملائكة عليهم الصلاة والسلام، وتفاصيل ما ورد فيهم مذكور في كتاب الله تعالى، وفي سنة رسول الله ﷺ، لكن علينا أن نؤمن بهؤلاء الملائكة، وأنهم أقوياء أشداء، قال الله عنهم في غزوة بدر: ﴿أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَأُلْقِى فِى

قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ١٢]، فكانوا يقاتلون مع الصحابة في بدر، فيرى الكافر يسقط مضروبًا بالسيف على رأسه ولا يدري من الذي قتله، والذي قتله هم الملائكة، لأن الله قال لهم: ﴿فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴿١٢﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۚ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ١٢، ١٣]، فعلينا أن نؤمن بهم، من علمناه بعينه آمنا به بعينه، وإلا فبالإجمال، وأن نؤمن بمن جاء عنهم من عبادات وأعمال على وفق ما جاء في الكتاب والسنة، والإيمان بهم أحد أركان الإيمان الستة، ومن أنكرهم أو كذب بهم أو قال: إنهم لا وجود لهم، أو قال: هم قوى الخير، والشياطين هم قوى الشر، فقد كفر كفرًا مخرجًا عن الملة، لأنه مكذب لله تعالى ورسوله ﷺ وإجماع المسلمين.

وقد ضل قوم غاية الضلال، حيث أنكروا أن يكون هنالك ملائكة -والعياذ بالله-، وقالوا: إن الملائكة عبارة عن قوى الخير!، وليس هناك شيء يسمى عالم الملائكة، وهؤلاء إن قالوا ذلك متأولين: فإن الواجب أن نبين لهم أن هذا تأويل باطل، بل تحريف، وإن قالوا غيره متأولين فإنهم كفار، مكذبون لما جاء به الكتاب والسنة وأجمعت عليه الأمة من وجود الملائكة، والله قادر على أن يخلق عالمًا كاملًا لا يحس به البشر عن طريق حواسهم المعتادة، فها هم الجن موجودون ولا إشكال في وجودهم، ومع ذلك لا تدركهم حواسنا الظاهرة كما تدرك الأشياء الظاهرة، ولله تعالى في خلقه شؤون[١]

---

(١) شرح رياض الصالحين (١/ ٤٤٤-٤٤٦).



الملائكة أجسام

مسألة: هل الملائكة أجسام، أم عقول، أم قوى؟

والجواب: الملائكة أجسام بلا شك، كما قال الله ﷻ: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ﴾ [فاطر: ١]، وقال النبي ﷺ: «**أطت السماء، وحق لها أن تئط، ما فيها موضع أربع أصابع إلا عليه ملك ساجد**»[١]، والأطيط: صرير الرحل، أي إذا كان على البعير حمل ثقيل، تسمع له صريرًا من ثقل الحمل.

ويدل على أن الملائكة أجسام: حديث جبريل ﷺ: «**أنه له ستمائة جناح، قد سد الأفق**»[٢]، والأدلة على هذا كثيرة.

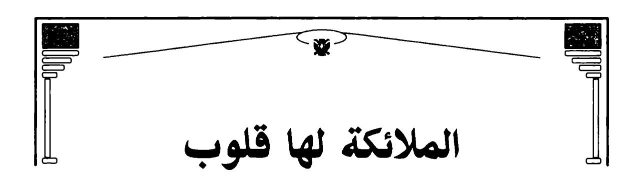
وأما من قال: إنهم أرواح لا أجسام لهم، فقوله منكر وضلال، وأشد منه نكارة من قال: إن الملائكة كناية عن قوى الخير التي في نفس الإنسان!، والشياطين كناية عن قوى البشر!، فهذا من أبطل الأقوال[٣]

---

(١) أخرجه: الترمذي (٢٣١٢)، وابن ماجه (٤١٩٠)، وأحمد (٢١٥١٦)، والحاكم (٤/ ٥٤٤)، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وحسنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٧٢٢) عن أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: البخاري (٣٢٣٢)، ومسلم (١٧٤) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) شرح الأربعين النووية (ص/ ٦١، ٦٢).

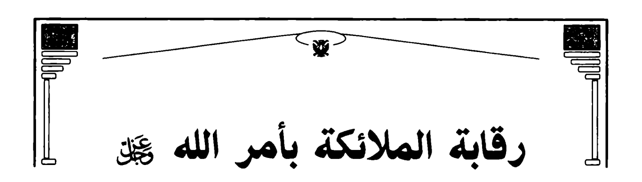


الملائكة لها قلوب

الملائكة لها إرادات تبدي، وتكتم؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٣٣].

فإن قال قائل: ما الدليل على أن الملائكة لها قلوب؟

فالجواب: قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُواْ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣](١)



رقابة الملائكة بأمر الله عز وجل

قال تعالى حاكيًا عن عيسى عليه السلام: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٧].

من فوائد الآية: إحاطة علم الله تبارك تعالى ورقابته، لقوله: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾.

فإن قال قائل: إن الله قال: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [سورة ق: ١٨]، والمراد المَلَك، والإشكال أن الله جلَّ وعلا أضاف الرقابة إليه في سورة المائدة، وفي سورة «ق» أضافها إلى الملكين، فكيف نجمع بين الآيتين؟

---

(١) تفسير سورة البقرة (١/ ١٢٤).

الجواب: أن الله رقيب عليهم بملائكته، أي: أن رقابة الملكين بأمر الله ﷻ، فيكون هو الرقيب كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٨] ومن المعلوم أن الذي يقرأ على الرسول جبريل عليه السلام، فأضاف قراءة الرسول إليه لأنه بأمره، وأيضًا قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [سورة ق: ١٦]، فإن كثيرًا من العلماء يقول في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ أي: بملائكتنا، ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [سورة ق: ١٧] وليس المراد قرب نفسه تبارك وتعالى، بخلاف قول النبي ﷺ: «**إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلة أحدكم**»[١]، وفرَّق بين المعنيين بأن قوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ يعني إلى الإنسان عامة، ومعلوم أن قرب الله تعالى إلى العبد خاص بعابده أو داعيه، أي: بمن يعبده أو يدعوه، فالقرب ليس كالمعية ينقسم إلى قسمين، بل القرب خاص بمن يعبده أو يدعوه، أما من يعبده: فكقول الرسول ﷺ: «**أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد**»[٢]، وأما داعيه: فهو كقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «**أيها الناس أربعوا على أنفسكم، فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبًا، وإنما تدعون سميعًا قريبًا، إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته**»[٣] [٤]

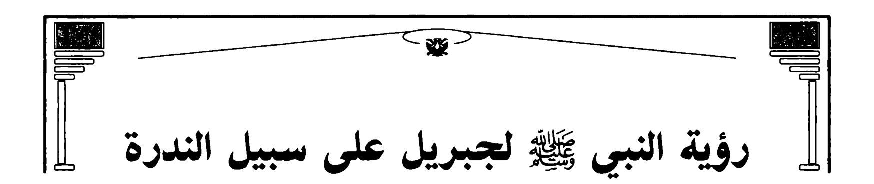
---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) تفسير سورة المائدة (٢/ ٥٥٢-٥٥٤).



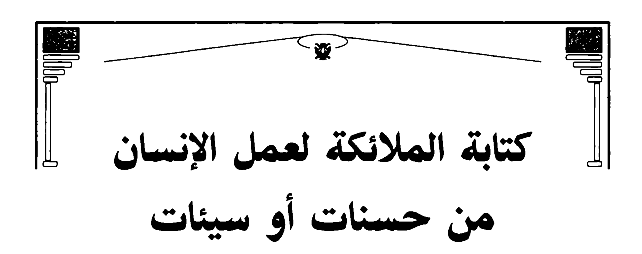
رؤية النبي ﷺ لجبريل على سبيل الندرة

إذا قال قائل: مَن الملائكة؟

فالجواب: شأنهم عالم غيبي، خلقوا من نور، واستعبدهم الله ﷻ في طاعته، فقاموا بها على أتم وجه، لا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون.

فإن قال قائل: هذا التعريف يرد عليه أن الملائكة قد تُرى، فإن النبي ﷺ رأى جبريل على صورته التي خلق عليها، وله ستمائة جناح، قد سد الأفق[(١)]، وأحيانًا يأتي جبريل بصورة بشر؟

فالجواب: أن هذا على سبيل الندرة، وما كان نادرًا فإنه لا يخرم القاعدة، أو لا يبطل التعريف، والنادر كما يقول العلماء: ليس له حكم[(٢)]



كتابة الملائكة لعمل الإنسان من حسنات أو سيئات

الملائكة يكتبون ما عمله الإنسان من حسنات، ويكتبون ما عمله من سيئات، لا شك في هذا، لكن هل يكتبون ما صدر منه من لغو، أي ما ليس بحسنة ولا سيئة؟

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) تفسير سورة الصافات (ص/ ١١).

والجواب: أن هناك قولين للعلماء رحمهم الله: فمنهم من قال: إنهم يكتبونه، لكن لا يحاسب الإنسان عليه، ومنهم من قال: إنهم لا يكتبونه؛ لأنه لغو، وكتابة اللغو من اللغو، وهؤلاء الملائكة كرام، والكريم كامل الصفات، وكامل الصفات لا يفعل ما هو لغو.

لكن لو قال قائل: هل في الكلام من لغو، والنبي ﷺ يقول: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر: فليقل خيرًا أو ليصمت»[1]، وهو إذا صمت لا يكتب عليه شيء، وإن قال؛ قال خيرًا؛ أو قال شرًا؟

والجواب: الظاهر أن هناك لغوًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا۟ بِٱللَّغْوِ مَرُّوا۟ كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢]، وهذا يعني اللغو القولي، واللغو الفعلي.

فالظاهر أن اللغو موجود، ولكن في كتابته أو عدم كتابته شيء من التوقف: هل يكتبونه أو لا؟ وإن نظرنا إلى عموم قوله تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [سورة ق: ١٨]، ومن كون النكرة في سياق النفي، وهي نكرة مؤكدة بـ(مِنْ)، قلنا: يكتب كل شيء، ولكن لا يلزم من الكتابة المحاسبة، فيكتب ولا يحاسب عليه؛ لأنه لغو.

وإن نظرنا إلى أن اللغو الذي لا يحاسب عليه الإنسان كتابته لغو فلا يكتب، ويمكن أن يقال: إن العموم في قوله تعالى: ﴿مِن قَوْلٍ﴾ يراد به الخاص، أي من قول يثاب عليه أو يعاقب ﴿إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾.

وهنا سؤال: إذا قلنا: إن الملائكة تكتب اللغو، فهل يكتب مع الحسنات أو مع السيئات؟

---

(١) أخرجه: البخاري (٦٠١٨)، ومسلم (٤٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والجواب: أنه يكتب على أنه فعل هذا، والحساب على الله، أو نقول: إنه إلى السيئات أقرب؛ لقول النبي ﷺ: «**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت**»، فهذا يدل بظاهره على وجوب السكوت إذا لم يكن القول خيرًا.

وعلى كل حال فالإنسان يجب أن يحتاط وأن يحترس، وألا يقول كلمة إلا وهو يعرف أنها له أو عليه، فإن كانت له فليحمد الله على ذلك، وإن كانت عليه فلا يلومن إلا نفسه.

والملائكة عالم غيبي خلقهم الله تعالى من نور، وسخرهم لما أراد منهم، منهم العابدون، ومنهم الموكلون ببني آدم، ويختلفون اختلافًا كثيرًا، وليس هم القوى المادية أو العقلية، أو ما أشبه ذلك، بل هم أجسام، كما قال تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ﴾ [فاطر: ١]، وهم مخلوقون من النور، ونحن نؤمن بكل من علمنا اسمه منهم، وبصفة كل من علمنا بصفته، وما وراء ذلك من علم الغيب فلا ندري عنه.

ومن جملة هؤلاء الملائكة: هما الملكان الرقيب والعتيد، وليس الرقيب غير العتيد، بل الرقيب هو العتيد، ؛ لأن الله تعالى قال: ﴿رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [سورة ق: ١٨] ولم يقل سبحانه: رقيب وعتيد، إذًا: الرقيب هو العتيد، وهما ملكان عن اليمين وعن الشمال.

وهذان الاثنان دائمان مع الإنسان، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾، وقيل إنهما يفارقانه إذا دخل الخلاء، وإذا كان عند الجماع، فإن صح ذلك عن رسول الله ﷺ فعلى العين والرأس، وإن لم يصح فالأصل العموم.

فإن قال قائل: إنهما يكتبان القول ويكتبان الفعل، لأنهما -أي القول

والفعل- ظاهران، لكن هل يكتبان الهم، وهو في القلب أو لا يكتبانه؟

فالجواب: أنه ثبت عن النبي ﷺ: **«من هم بحسنة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة، فإن هو هم بها فعملها كتبها الله له عنده عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة، ومن هم بسيئة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة»**(١)، والمعروف أن الذي يكتب هم الملائكة، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَٰتِبِينَ﴾ [الانفطار: ١٠، ١١]، وعلى هذا فيكون عندهم اطلاع على ما في القلب، ولا غرابة في ذلك، فإن الله ﷻ يقول في كتابه الكريم: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ [سورة ق: ١٦]، فهو سبحانه عالم بذلك، ويجوز أن يُطلع الله هؤلاء الملائكة على ما علمه من حال الشخص، ويكون علمهم بذلك بواسطة من علم الله ﷻ، ويجوز أن يعلموا ذلك بما يحصل للقلب من حركة؛ لأن الهم حركة القلب، فهو يهم بالشيء أي يتحرك، فيعلمان ما يحصل بحركة القلب، وإذا كان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، ويصل إلى شغاف قلبه، فلا غرو أن يُعلِم الملائكة بما يحدث للإنسان في قلبه.

وعلى كل حال: فسواء كان الله ﷻ يطلعهم على ما في القلب ليكتباه، أو هما يعلمان ذلك بحركة القلب، فإنهما يكتبان هَم القلب، فصار الهم والقول والعمل كله يكتب، ولكن هل يحاسب الإنسان على مجرد ما يحصل في قلبه من الهم أو لا بد من حركة؟

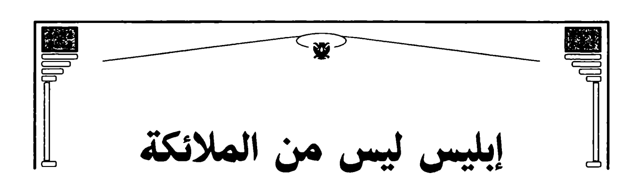
الجواب: انه لا بد من حركة، وهي لست حركة ظاهرة، بل حركة في القلب، أي ميل وهم، أما مجرد ما يخطر على الإنسان، أو يحدث به نفسه فإنه

---

(١) أخرجه: البخاري (٦٤٩١)، ومسلم (١٣٠) عن ابن عباس رضي الله عنه.

لا يكتب عليه ولا له، اللهم إلا أن يكتب له لحسن نيته، حيث فكر أن يعمل عملًا صالحًا.

ولا يخفى أن هناك فرقًا بين حديث النفس والهم، فالهم: أن يتحرك الإنسان ويعمل الشيء، لكن حديث النفس: مجرد تفكير في الشيء وخواطر فيه لا أثر لها، ولهذا ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها، ما لم تعمل أو تتكلم**»(١) (٢)



إبليس ليس من الملائكة

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤].

إن قال قائل: في الآية إشكال، وهو أن الله تعالى لما ذكر أمر الملائكة بالسجود، وذكر أنهم سجدوا إلا إبليس؛ كان ظاهرها أن إبليس منهم؛ والأمر ليس كذلك؟.

والجواب: أن إبليس كان مشاركًا لهم في أعمالهم ظاهرًا، فكان توجيه الأمر شاملًا له بحسب الظاهر؛ وقد يقال: إن الاستثناء منقطع؛ والاستثناء المنقطع لا يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه.

نعم القرآن يدل على أن الأمر توجه إلى إبليس كما قد توجه إلى الملائكة،

---

(١) أخرجه: البخاري (٥٢٦٩)، ومسلم (١٢٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ٢٢٤-٢٢٧).

ولكن لماذا؟ قال العلماء: إنه كان -أي: إبليس- يأتي إلى الملائكة ويجتمع إليهم، فوجه الخطاب إلى هذا المجتمع من الملائكة الذين خُلقوا من النور، ومن الشيطان الذي خُلق من النار، فرجع الملائكة إلى أصلهم، والشيطان إلى أصله، وهو الاستكبار والإباء والمجادلة بالباطل، لأنه أبى واستكبر وجادل، ماذا قال لله؟ ﴿قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ﴾ [الأعراف: ١٢]، فكيف تأمرني أن أسجد لواحد أنا خير منه؟ ثم علل بعلة هي عليه قال: ﴿خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]، وهذا عليه، فإن المخلوق من الطين أحسن من المخلوق من النار، المخلوق من النار خلق من نار محرقة ملتهبة، فيها علامة الطيش، تجد اللهب فيها يروح يمينًا وشمالًا، ما لها قاعدة مستقرة، ولقد ذكر ابن القيم - في كتابه (إغاثة اللهفان) فروقًا كثيرة بين الطين وبين النار(١)، ثم على فرض أنه خلق من النار وكان خيرًا من آدم، أليس الأجدر به أن يمتثل أمر الخالق؟ بلى، لكنه أبى واستكبر(٢) (٣).

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ: **هل إبليس من الملائكة؟**

فأجاب بقوله: إبليس ليس من الملائكة، لأن إبليس خلق من نار،

---

(١) الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر الفروق بين النار والطين في «الصواعق المرسلة» (٣/ ١٠٠٤-١٠٠٧)، ولم أجدها في الإغاثة.

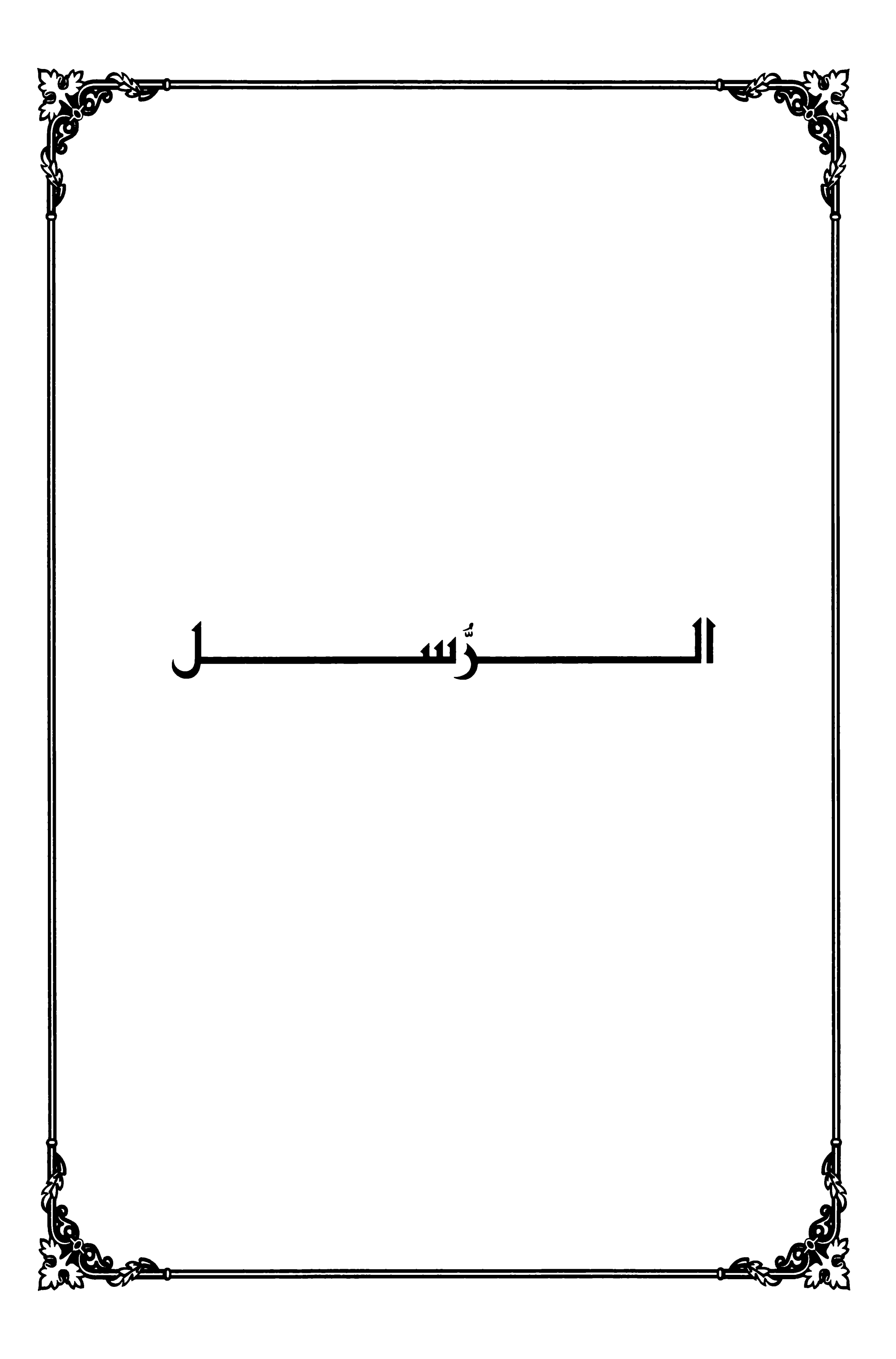
(٢) تفسير سورة البقرة (١/ ١٢٧)، وتفسير سوة الكهف (ص/ ٩١).

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:
(ولم يكن في المأمورين بالسجود أحد من الشياطين، لكن أبوهم إبليس كان مأمورًا فامتنع وعصى، وجعله بعض الناس من الملائكة لدخوله في الأمر بالسجود، وبعضهم من الجن، لأن له قبيلًا وذرية، ولكونه خلق من نار، والملائكة خلقوا من نور.
والتحقيق: كان منهم باعتبار صورته، وليس منهم باعتبار أصله، ولا باعتبار مثاله).
مجموع الفتاوى (٤/ ٣٤٦).

والملائكة خلقت من نور، ولأن طبيعة إبليس غير طبيعة الملائكة، فالملائكة وصفهم الله تعالى بأنهم: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦]، ووصفهم الله تعالى بقوله: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ۝١٩ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩، ٢٠]، أما الشيطان فإنه على العكس من ذلك، فإنه كان مستكبرًا، كما قال تعالى: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]، ولكن لما وجه الخطاب إلى الملائكة بالسجود لآدم وكان إبليس من بينهم -أي معهم- مشاركًا لهم في العبادة، وإن كان قلبه والعياذ بالله منطويًا على الكفر والاستكبار؛ صار الخطاب متوجهًا إلى الجميع، فلهذا صح استثناؤه منهم، فقال تعالى: ﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الكهف: ٥٠]، وإلا فأصله ليس منهم بلا شك، كما قال تعالى: ﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠] والله أعلم[1].



(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٣٤، ٢٣٥).



الــــــــرُّســــــــل



الفرق بين النبي والرسول

مسألة: ما الفرق بين النبي والرسول؟

الفرق بين النبي والرسول كما ذهب إليه الجمهور: أن النبي: من أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه، ولهذا يسمى نبيًا، ولا يسمى رسولًا، لأنه لم يؤمر، لكنه لم ينه عن إبلاغه، وأما الرسول: فهو من أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه، وهناك فرق بين أن نقول في النبي: لم يؤمر بتبليغه، وبين أن نقول: نهي عن تبليغه، وهذا نظير ما قاله شيخ الإسلام رحمه الله فيمن لم ينكر على الولاة ولامه بعض الناس على عدم إنكاره للمنكر، قال شيخ الإسلام: (**هناك فرق بين السكوت عن الإنكار، وبين الأمر بالمنكر**)[(١)]، فالسكوت عن الإنكار مع عدم القدرة على الإنكار أو مع خوف منكر أكبر لا يلام عليه الإنسان، بل قد يحمد إذا ترك الإنكار خوفًا من مفسدة أكبر، لكن لو أمر بالمنكر: فإنه في هذه الحال يذم على الأمر بالمنكر والرضى به[(٢)].

فإن قال قائل: ورد في «صحيح مسلم»: «إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقًّا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينذرهم شر ما يعلمه لهم»[(٣)]

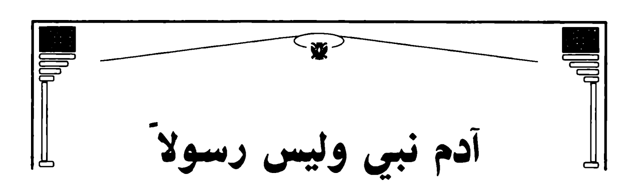
(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٤/ ٤٧٢).

(٢) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ٥٢٧).

(٣) (١٨٤٤) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

فهل يدل ذلك على أن النبي يبين لأمته ما يبينه الرسول، وعليه فلا فرق بين النبي والرسول؟

الجواب: لا يدل، لأن هذا الحديث إن قلنا إنه يبين بأمر الله: فهو رسول، وإن قلنا يبين تطوعًا من غير أن يلزم بذلك لكن لمحبته الخير: فهو نبي، مع أن المراد بهذا الحديث الذي ذكرته أن النبي الذي هو الرسول، ولهذا يذكر الله كثيرًا النبيين دون الرسل، ويذكر الرسل دون النبيين، ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥]، وفي آية أخرى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ٥٢][١].



آدم نبي وليس رسولاً

مسألة: ثبت في السنة أن آدم عليه الصلاة والسلام كان نبيًا[٢]، وقد ذُكر في القرآن، فهل يكون رسولًا؟

فالجواب: لا؛ لأنه لم يذكر في القرآن بوصف النبوة[٣]

إن قلت: هل آدم رسولٌ أم لا؟

فالجواب: أنه ليس برسول، لكنه نبي، كما جاء في الحديث، أن النبي ﷺ سئل عن آدم: أنبي هو؟. قال: «**نعم، نبي مكلم**»[٤]، ولكنه ليس برسول،

(١) تفسير سورة آل عمران (١/ ٢٧٩)، وانظر: تفسير سورة المائدة (٢/ ٥٥٤، ٥٥٥)، وتفسير سورة ص (ص/ ٦٩، ٧٠)، وشرح العقيدة السفارينية (ص/ ٥٤٩، ٥٥٠).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ٥٦٨، ٥٦٩).

(٤) أخرجه: النسائي في «السنن الكبرى» (٧٩٤٤)، وفي «السنن الصغرى» (٥٥٠٧)، =

والدليل قوله تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقوله ﷺ في حديث الشفاعة: «**إن الناس يذهبون إلى نوح، فيقولون: أنت أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض**»[(١)]، وهذا نص صريح بأن نوحًا أول الرسل.

كيف نؤمن بالرسل؟

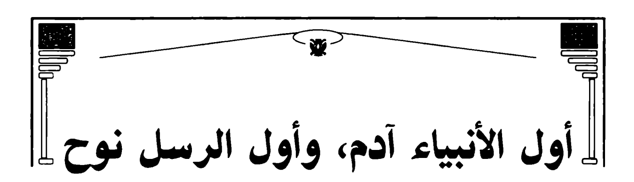
الإيمان بالرسل: أن نؤمن بأسماء من علمنا اسمه منهم، وأن نؤمن بكل خبر أخبروا به، وأن نؤمن بأنهم صادقون فيما قالوه من الرسالة، أما من لم نعرف اسمه منهم فنؤمن به إجمالًا، فإننا لم نعرف أسماء جميع الرسل، لقوله تعالى: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

وأحكام الرسل السابقة من ناحية إلزامنا بها، أو لا، فالقول فيها كالقول في أحكام الكتب[(٢)].

= وأحمد (٢١٥٤٦، ٢١٥٥٢)، وابن أبي شيبة (٣٧٠٨٣)، والطيالسي (٤٨٠)، والبزار (٤٠٣٤)، وابن حبان (٣٦١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٢١٧) رقم (٧٨٧١)، والحاكم (٢/ ٥٩٧)، والبيهقي في «الشعب» (٣٢٩٨) عن أبي ذر رضي الله عنه.
وأخرجه: أحمد (٢٢٢٨٨)، وابن حبان (٦١٩٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٢١٧) رقم (٧٨٧١)، وفي «المعجم الأوسط» (٤٠٥)، وفي «مسند الشاميين» (٢٨٦١)، والحاكم (٢/ ٢٦٢) عن أبي أمامة رضي الله عنه.
والحديث صححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٦٦٨).

(١) أخرجه: البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم (١٩٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٧).



أول الأنبياء آدم، وأول الرسل نوح

إن قال قائل: هل الأنبياء محصورون؟

قلنا: إنه ورد في ذلك حديث يدل على حصرهم بأربعة وعشرين ألفًا(١)، والرسل دون ذلك؛ لأن الأنبياء أكثر بكثير من الرسل، أما الرسل فأقل، وقد ذكر في القرآن منهم خمسة وعشرون رسولًا، ولكنهم أكثر من هذا، وقد يزيدون على ثلاثمائة، إلا أن الله تعالى يقول: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

إذًا: فعقيدتنا بالنسبة للرسل: أنه ما من أمة إلا خلا فيها نذير، وما من أمة إلا بعث الله إليها من يوجهها ويبين لها الحق.

وأول الأنبياء: هو آدم، فإنه كان نبيًا مكلمًا.

---

(١) عدد الأنبياء الذين ذكرهم الشيخ رحمه الله في هذا الموضع حصل فيه سقط.
وعدد الأنبياء الذين ذكروا في الحديث هو (مئة ألف وأربعة وعشرون ألفًا).
وقد ذكر هذا العدد الشيخ رحمه الله كما في تفسير سورة البقرة (٢/ ٢٨٦) حيث قال: (الإيمان بالنبيين من البر؛ فنؤمن بكل نبي أوحى الله إليه؛ فمن علمنا منهم نؤمن به بعينه؛ والباقي إجمالًا؛ وقد ورد في حديث صححه ابن حبان أن عدة الرسل ثلاثمائة وبضعة عشر رسولًا؛ وأن عدة الأنبياء مائة وأربعة وعشرون ألفًا).
والحديث الذي ذكره الشيخ رحمه الله جاء عن أبي أمامة رضي الله عنه، أنه قال: قال أبو ذر: قلت: يا نبي الله؛ كم وفاء عدة الأنبياء؟ قال: «**مئة ألف وأربعة وعشرون ألفًا، الرسل من ذلك ثلاث مئة وخمسة عشر جمًا غفيرًا**». وقد سبق تخريجه، وجاء عن أبي ذر بلفظ: قلت يا رسول الله؛ كم المرسلون؟ قال: «**ثلاثمائة وبضعة عشرَ، جمًّا غفيرًا**» وقد سبق تخريجه أيضًا.

وأما أول الرسل: فهو نوح، لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾ [الحديد: ٢٦]، فإذا كانت النبوة والكتاب في ذرية نوح وإبراهيم: دل هذا على أنه ليس قبل نوح رسول، ويدل لذلك أيضًا: قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّۦنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣]، ويدل لهذا ما ثبت في الصحيح: «**أن الناس يأتون إلى نوح يوم القيامة، ويقولون: أنت أول رسول أرسله الله إلى الأرض**»(١)، وبهذا نعرف أن من أقحم إدريس بين نوح وآدم فإنه غلط؛ لأننا نجد شجرة الأنبياء التي كتبها بعض الناس قد كتب فيها إدريس قبل نوح، وهذا غلط لاشك فيه، فإن عقيدتنا: أن نوحًا هو أول الرسل.

وآخر الرسل: محمد ﷺ، لقول الله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّۦنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، فمن ادعى النبوة بعده: فهو كافر، ومن صدق مدعي النبوة بعده: فهو كافر أيضًا، لأنه مكذب لله ورسوله، وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه حين خلفه في أهله في غزوة تبوك، فقال: يا رسول الله، تخرج وأقعد مع النساء والولدان؟ فقال له النبي ﷺ: «**أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي**»(٢)، فرضي علي رضي الله عنه.

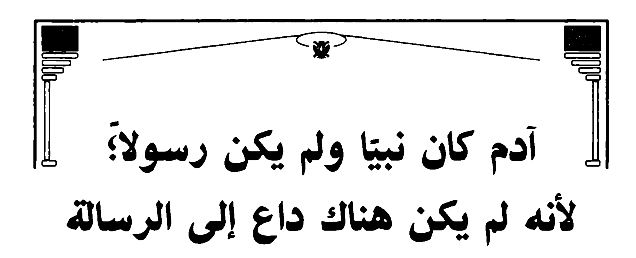
وقد استدلت الرافضة بهذا الحديث على أن عليًا رضي الله عنه أفضل الصحابة،

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه: البخاري (٤٤١٦)، ومسلم (٢٤٠٤) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

ولكن لا دليل فيه؛ لأن الرسول ﷺ أراد بقوله أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى حين خلفه في قومه، أي في هذه المسألة فقط، أما الفضل الآخر فلا شك أن أفضل هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي(١).



آدم كان نبيًا ولم يكن رسولاً؛ لأنه لم يكن هناك داع إلى الرسالة

آدم: هو أبو البشر، خلقه الله ﷻ من طين، وخلقه بيده(٢)، قال أهل العلم: لم يخلق الله شيئًا بيده إلا آدم، وجنة عدن، فإنه خلقها بيده وكتب التوراة بيده(٣) جل وعلا، فهذه ثلاثة أشياء كلها كانت بيد الله، أما غيرُ آدم فيخلق بالكلمة (كُنْ) فيكون، وهو نبي، وليس برسول؛ لأن أول رسول أرسل إلى البشرية: هو نوح عليه الصلاة والسلام، أرسله الله لما اختلف الناس: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [البقرة: ٢١٣]، أي كان الناس أمة واحدة فاختلفوا، فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين، فكان أول رسول: نوحٌ

---

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص/٥٢٨-٥٣٠).

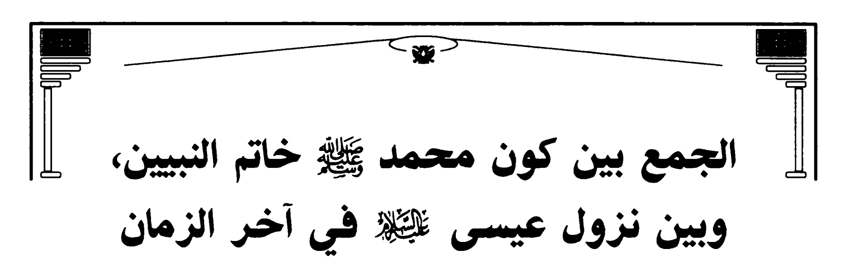
(٢) قال الله تعالى مخاطبًا إبليس حين استكبر عن طاعة أمر الله بالسجود لآدم بعد أن خلقه تعالى بيده: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [سورة ص: ٧٥].
وجاء أيضًا في الصحيحين في حديث الشفاعة: «**يا آدم أنت أبو البشر، خلقك الله بيده ..**». أخرجه: البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم (١٩٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) جاء في حديث محاجة آدم لموسى عليه السلام، أن آدم قال لموسى: «**أنت موسى اصطفاك الله بكلامه، وخط لك بيده ...**»، وفي رواية: «**كتب لك التوراة بيده ...**». أخرجه: مسلم (٢٦٥٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

عليه الصلاة والسلام[١]، وآدم نبي مُكلَّم.

فإذا قال قائل: كيف يكون نبيًا ولا يكون رسولًا؟

الجواب: يكون نبيًا ولا يكون رسولًا؛ لأنه لم يكن هناك داع إلى الرسالة، فالناس كانوا على ملة واحدة، والبشر لم ينتشروا بعد كثيرًا، ولم يفتتنوا في الدنيا كثيرًا، نفر قليل، فكانوا يستنون بأبيهم ويعملون عمله، ولما انتشرت الأمة وكثرت واختلفوا أرسل الله الرسل[٢].



الجمع بين كون محمد ﷺ خاتم النبيين، وبين نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان

إن قال قائل: كيف نجمع بين كون محمد ﷺ خاتم النبيين، وبين ما صح به الحديث من نزول عيسى ابن مريم في آخر الزمان؟

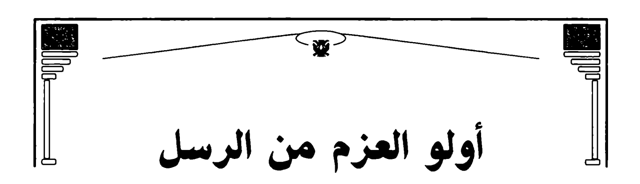
فالجواب: أن عيسى عليه السلام لا ينزل على أنه رسول، لأن رسالته التي بعث بها كانت سابقة قبل رسالة النبي ﷺ، ولأنه إذا نزل فلا يأتي بشرع من عنده، ولكنه يجدد شرع النبي ﷺ، وبهذا يزول الإشكال بين كون محمد ﷺ خاتم النبيين، وبين نزول عيسى ابن مريم آخر الزمان[٣].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) تفسير سورة الكهف (ص/ ٨٩، ٩٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٧).



أولو العزم من الرسل

إن قيل: من هم أولو العزم من الرسل؟

فالجواب: أنهم أولو الحزم في الأمور والصبر عليها.

قال تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، والمشهور في (مِنَ) في هذه الآية: أنها للتبعيض، وأن أولو العزم: هم الخمسة الذين ذكروا في آيتين من القرآن الكريم، وبعضهم جعل (مِنَ) بيانية، وعلى هذا يكون جميع الرسل من أولي العزم، لكن المشهور الأول، وهم مذكورون في آيتين من القرآن.

الأولى: في سورة الشورى، قوله تعالى: ﴿۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِۚ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٣].

والثانية: في سورة الأحزاب، في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾ [الأحزاب: ٧][(١)]

(١) تفسير سورة آل عمران (١/ ٢٦٨، ٢٦٩).

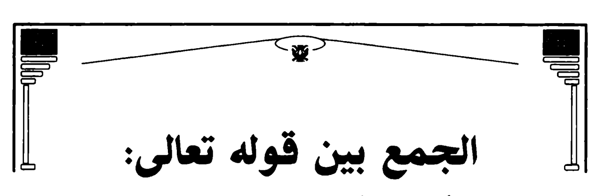
حياة الرسل والأنبياء في قبورهم أكمل من حياة الشهداء

إذا قال إنسان: كيف تكون الرسل أمواتًا، والشهداء -وهم دونهم- إحياء، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]؟

والجواب: أن هذه الحياة التي للشهداء يكون للأنبياء والرسل أعظم منها، لكنها حياة برزخية، لا حياة دنيا ولا حياة جسم، وإنما هي حياة برزخية، الله أعلم بكيفيتها.

ولكن الخرافيين يأبون إلا أن يقولوا: إنها حياة حقيقية، وهم بقولهم ذلك أشد الناس تقصيرًا في حق النبي ﷺ، لأن الواجب عليهم إذا كانوا يعتقدون هذا أن يذهبوا إليه بأكل وشرب؛ لأنه محتاج له، وهذا مثل ما يفعله الرافضة فيما يعتقدونه المهدي الذي سيخرج في آخر الوقت، إذا تسنى له الخروج!، حيث يقول السفاريني رحمه الله في شرح العقيدة: إنهم كانوا في صباح كل يوم يذهب واحد منهم على فرس مسرج، وبيده رمح، ومعه ماء وعسل وخبز، وذلك كل صباح حتى ترتفع الشمس وييأس من خروجه إلى الفطور، فيرجع، وفي صباح اليوم الثاني مثل ذلك، وهو يأتي بهذا لأجل إذا خرج هذا المهدي من السرداب وجد الفطور جاهزًا!، والرمح جاهزًا!، فأفطر! ثم ركب الفرس! ودعا إلى الجهاد!!، فيا لها من عقول سخيفة! نسأل الله أن يرزقنا العافية مما ابتلاهم به.

فالحاصل أن حياة الرسل والأنبياء في قبورهم أكمل من حياة الشهداء بلا شك، لأنهم أفضل عند الله، ولكن من المتعين أن هذه الحياة حياة برزخية لا حياة دنيوية، وإلا لوجب علينا أن نأتي بالطعام والشراب إلى رسول الله عليه الصلاة والسلام كل يوم(١).



الجمع بين قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾

سئل فضيلة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **كيف نجمع بين قوله تعالى:** ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، **وقوله:** ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٣٦]؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥]، فالأنبياء والرسل لا شك أن بعضهم أفضل من بعض.

فالرسل أفضل من الأنبياء، وأولو العزم من الرسل أفضل ممن سواهم، وأولو العزم من الرسل هم الخمسة الذين ذكرهم الله تعالى في آيتين من القرآن، إحداهما في سورة الأحزاب: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧]، محمد عليه الصلاة والسلام، ونوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى ابن مريم.

---

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ٥٧٦، ٥٧٧).

والآية الثانية في سورة الشورى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ﴾ [الشورى: ١٣]، فهؤلاء خمسة وهم أفضل ممن سواهم.

وأما قوله تعالى عن المؤمنين: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، فالمعنى لا نفرق بينهم في الإيمان، بل نؤمن أن كلهم رسل من عند الله حقًّا، وأنهم ما كذبوا، فهم صادقون مصدقون، وهذا معنى قوله: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ﴾، أي في الإيمان، بل نؤمن أن كلهم عليهم الصلاة والسلام رسل من عند الله حقًّا.

لكن في الإيمان المتضمن للاتباع: هذا يكون لمن بعد الرسول ﷺ خاصًّا بالرسول ﷺ، لأنه ﷺ هو المتبع، لأن شريعته نسخت ماسواها من الشرائع، وبهذا نعلم أن الإيمان يكون للجميع، كلهم نؤمن بهم، وأنهم رسل الله حقًّا، وأن شريعته التي جاء بها حق، وأما بعد أن بعث الرسول ﷺ فإن جميع الأديان السابقة نسخت بشريعته ﷺ، وصار الواجب على جميع الناس أن ينصروا محمدًا ﷺ وحده، ولقد نسخ الله تعالى بحكمته جميع الإديان، سوى دين الرسول ﷺ، ولهذا قال الله تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، فكانت الأديان سوى دين الرسول ﷺ كلها منسوخة، لكن الإيمان بالرسل وأنهم حق: هذا أمر لا بد منه[١].

فلا يجوز أن نفرق بين أحد منهم في أصل الإيمان.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٣٠-٣٣٢).

فسبب التفضيل: ما حباهم الله به من المناقب والفضائل، وكثرة الأتباع وما أشبه ذلك، وهو توقيفي، لكننا إذا علمنا أن الله فضل هذا الرسول على ذاك، إما أن نعلم السبب ويتضح، وإما أن لا نعلمه، ولهذا قال العلماء: إن أولي العزم من الرسل خمسة: أولهم: محمد ﷺ، وفضله الله على غيره لما له من المناقب العظيمة التي لم يدركها أحد، والفضائل التي خصه الله بها، والأتباع الذين لا يوجد مثلهم في جميع أتباع الرسل، بل هم ضعفا أتباع الرسل كلهم؛ لأن الرسول ﷺ أخبر بأن: «**الجنة عشرون ومئة صف، هذه الأمة منها ثمانون صفًا**»[1]، وهذا يعني أن هذه الأمة تعدل جميع الأمم وتزيد الضعف، ثم إبراهيم عليه الصلاة والسلام بعد محمد ﷺ، وهذان الرسولان الكريمان هما خليلا الرحمن، ولم تثبت الخلة فيما نعلم لأحد سواهما، ثم موسى لأنه عليه الصلاة والسلام كابد من المشقة مع فرعون ومع بني إسرائيل ما لم يتبين لنا في رسول سواه، بقي عندنا عيسى ونوح، أيهما أفضل؟ منهم من قال: إن نوحًا أفضل؛ لأن نوحًا عليه الصلاة والسلام بقي يدعو قومه ألف سنة إلا خمسين عامًا، وحصل منهم من السخرية والاستهزاء به ما هو معلوم في القرآن والسنة، ومنهم من فضل عيسى؛ لأنه كابد بني إسرائيل، وبنو إسرائيل هم أشد الناس عتوًا وطغيانًا كما يظهر ذلك لمن تدبر القرآن والسنة، فحصل له مشقة إلى حد أن

---

(١) أخرجه: الترمذي (٢٥٤٦)، وابن ماجه (٤٢٨٩)، وأحمد (٢٢٩٤٠)، وابن أبي شيبة (٣٢٣٧١)، وابن أبي الدنيا في «حسن الظن بالله» (٧٤)، والبزار (٤٣٦١)، وأبو يعلى في «معجمه» (٢١١)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٦٦)، وابن حبان (٧٤٥٩)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٦٠٤)، والحاكم (١/ ٨١، ٨٢)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في «مشكاة المصابيح» (٥٦٤٤) عن بريدة رضي الله عنه.

بني إسرائيل جعلوا أمه زانية، وجعلوا عيسى ولد زنا -والعياذ بالله- قاتلهم الله، فحصل له عليه الصلاة والسلام من المضائق، وحصل له من المناقب والكرامات ما لم نعلم أنه حصل لنوح.

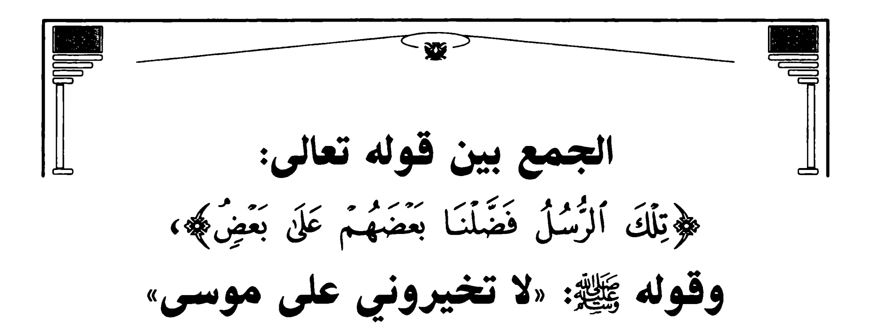
ولو قال قائل: إما أن نجعلهم على حد سواء، وإما أن نتوقف، لكان هذا خيرًا؛ لأنه ليس هناك أشياء تميز تمامًا أيهما أفضل.

المهم: أن إيماننا بالرسل يدخل فيه الإيمان بما حباهم الله تعالى به من الفضائل، وأن نفضل بعضهم على بعض، وهذا لا يضر، ولكن إذا أدى هذا التفضيل إلى خصومة ونزاع، واحتقار رسولنا إذا فضلناه على رسول الآخرين، فإنه يجب التوقف والسكوت، حتى إن الرسول عليه الصلاة والسلام، قال: **«لا ينبغي لعبدٍ أن يقول: أنا خير من يونس بن مَتَّى»**[١]، مع أن يونس عليه الصلاة والسلام خرج مغاضبًا لقومه قبل أن يؤذن له بالخروج، ولهذا نجوا لما آمنوا حين جاءهم العذاب؛ لأن نبيهم لم يبق فيهم، فأنجاهم الله، فالمهم: أنه لو قدر أننا نريد أن نفاضل بين محمد وموسى عليهما الصلاة والسلام، وعندنا يهود، ولو فضلنا محمدًا ﷺ لذهبوا يفضلون موسى عليه السلام، ويحتقرون محمدًا، فحينئذٍ يجب الكف عن ذلك[٢]

---

(١) أخرجه: البخاري (٣٤١٦)، ومسلم (٢٣٧٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) تفسير سورة النساء (٢/ ٤٠١-٤٠٣).



الجمع بين قوله تعالى:
﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾،
وقوله ﷺ: «لا تخيروني على موسى»

فضل الله يؤتيه من يشاء؛ حتى خواص عباده يفضل بعضهم على بعض؛ لأن الرسل هم أعلى أصناف بني آدم، ومع ذلك يقع التفاضل بينهم بتفضيل الله.

ويتفرع عليها فائدة أخرى: أن الله يفضل أتباع الرسل بعضهم على بعض، كما قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وكما قال النبي ﷺ: **«خير الناس قرني»**(١)؛ كما أن من كان من الأمم أخلص لله، وأتبع لرسله: فهو أفضل ممن دونه من أمته؛ لأن الرسل إذا كانوا يتفاضلون فأتباعهم كذلك يتفاضلون.

فإن قلت: كيف نجمع بين هذه الآية المثبتة للتفاضل بين الرسل: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]؛ **وبين قوله ﷺ: «لا تخيروني على موسى»**(٢)**، ونهيه ﷺ أن يفاضل بين الأنبياء؟**

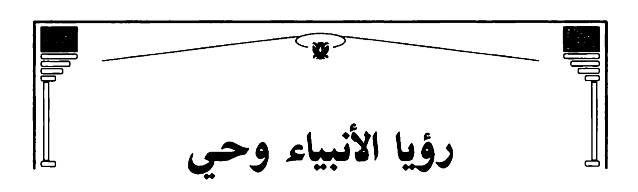
فالجواب: **أن يقال**: في هذا عدة أوجه من الجمع؛ أحسنها: أن النهي فيما إذا كان على سبيل الافتخار والتعلّي، بأن يفتخر أتباع محمد ﷺ على

---

(١) أخرجه: البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: البخاري (٢٤١١)، ومسلم (٢٣٧٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

غيرهم، فيقولوا: محمد أفضل من موسى مثلًا؛ أفضل من عيسى؛ وما أشبه ذلك؛ فهذا منهي عنه؛ أما إذا كان على سبيل الخبر: فهذا لا بأس به؛ ولهذا قال ﷺ: «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر**»[(١)] [(٢)].



رؤيا الأنبياء وحي

يعمل بالرؤيا إذا كانت صالحة، ولكن هل هذا في كل رؤيا؟

والجواب: أما رؤيا الأنبياء فيعمل بها، لأن رؤياهم وحي، وأما رؤيا غيرهم: فإن شهدت النصوص الشرعية باعتبارها، أو وجدت قرائن حسية تشهد لها: عمل بها، وإلا فلا.

مثال الأول: ما ذكره ابن القيم رحمه الله عن شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أنه رأى النبي ﷺ في المنام، فسأله عن مسائل أشكلت عليه، ومنها أنه يقدم إليه جنائز لا يدري أمسلمون هم أم كافرون، فقال له النبي ﷺ: «**عليك بالشرط يا أحمد**» أي: أرشده إلى أن يشترط، فيقول مثلًا: اللهم إن كان مؤمنًا فاغفر له وارحمه.

فهذه الرؤيا شهد الشرع باعتبارها، وهو جواز الدعاء المعلق على شرط. مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ

---

(١) أخرجه: الترمذي (٣١٤٨)، وابن ماجه (٤٣٠٨)، وأحمد (١٠٩٨٧)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٣٥٤٣) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) تفسير سورة البقرة (٣/ ٢٣٩).

شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٦﴾ وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٧﴾ وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٨﴾ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [النور: ٥، ٩]، فهنا دعاء معلق بشرط.

مثال الثاني: ما ذكر عن ثابت بن قيس، الذي استشهد في اليمامة، وأتاه رجل من الجيش، فأخذ درعه ووضعه في رحله تحت قدر، فرأى أحد أصحاب ثابت بن قيس ثابتًا في المنام، وأخبره بأنه مر به رجل وأخذ درعه ووضعه تحت قدر من الفخار، وعنده فرس تستن[(١)]، فذكر أشياء أوصى بها، فلما بلغ ذلك أبا بكر، أنفذ وصيته، لأن الرجل الذي رأى هذه الرؤيا ذهب إلى المكان الذي ذكره ثابت، ووجد الأمر كما قال[(٢)]

فهنا وجدت قرينة حسية تدل على صدق الرؤيا.

واعلم حتى لا يغتر أحد بالرؤيا، اعلم أن رؤيا النبي عليه الصلاة والسلام إن كانت على الوصف المعروف من وقته فهي حق، وأما أن يتراءى لك شخص في المنام، ويخيل إليك أو يقع في ذهنك أنه الرسول بدون أن يكون على الأوصاف المعروفة، فهذا ليس الرسول عليه الصلاة والسلام، وإن وقع في ذهنك، لأن النبي ﷺ معروف بأوصافه، وعلى هذا نقول: إن الرؤيا إن كانت

---

(١) **يستن**: أي يعدو لمرحه ونشاطه.

(٢) أخرجه: الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٦٥) رقم (١٣٠٧)، والحاكم (٣/ ٢٣٥) عن أنس رضي الله عنه.
وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٣٢٢): رجاله رجال الصحيح.
وانظر: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» للقرطبي (١/ ٢٠٢، ٢٠٣)، و«أسد الغابة» لابن الأثير (١/ ٤٥١).

تخالف الشريعة فهي باطلة، وإن كانت توافق الشريعة، والشريعة تشهد لها، فهي حق، والعمدة على ما جاء في الشرع، وإن كانت لا هذا ولا هذا، وليس فيها تشريع للناس، وإنما هي تنبيه في أمور عادية، فهذه يؤخذ بها، لأن الرؤيا الصالحة: «**جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة**»(١) (٢)



عصمة الأنبياء والرسل

سئل فضيلة الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: **نعلم أن الرسل معصومون من الخطأ، هل هم معصومون من الخطأ في التشريع فقط، أم في كل الأمور؟**

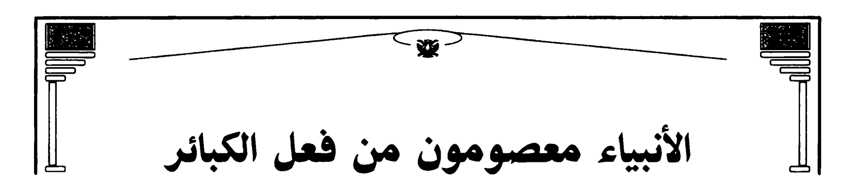
فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام يتكلمون بوحي الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهم معصومون من كل خطأ يخل بصدقهم وأمانتهم، وهذا هو محل الثقة فيهم، وأما ما نتج عن اجتهادٍ منهم: فإنهم قد يخطئون فيه، فإن نوحًا عليه الصلاة والسلام سأل ربه أن ينجي ابنه، فقال الله له: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٥، ٤٦]، ورسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم حرّم ما أحل الله له اجتهادًا منه، فقال الله له: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ۖ تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝١ قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَٰنِكُمْ ۚ﴾ [التحريم: ١، ٢] وعفا عن قوم استأذنوه في الجهاد، فقال الله له: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ

---

(١) عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة**». أخرجه: البخاري (٦٩٨٧)، ومسلم (٢٢٦٤).

(٢) تفسير سورة الصافات (ص/ ٢٥٠-٢٥٢)، ومجموع الفتاوى (١٩/ ١٨١).

﴿صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ [التوبة: ٤٣]، لكنهم معصومون من الإقرار على الخطأ، يعني لو حصل منهم خطأ في اجتهادٍ اجتهدوه؛ فإن الله تعالى لا بد أن يعصمهم من الاستمرار فيه، بخلاف غيرهم؛ فإنهم لا يعصمون من ذلك(١)



الأنبياء معصومون من فعل الكبائر

مسألة: قال الله تعالى عن يونس عليه الصلاة والسلام: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَـٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، **فهل يجوز مثل هذا الظن من الرسل؟**

والجواب: أن معنى: نقدر: أي نضيق، كما قال تعالى: ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧]، فيونس عليه الصلاة والسلام ظن أنه بخروجه هذا أنه يجد سعة عما كان عليه في الأول فظن ذلك، ولكن الله تعالى أراه أنه في قبضته ﷻ، وضيق عليه أكثر من ذي قبل، في بطن الحوت: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ۝١٤٣ لَلَبِثَ فِى بَطْنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الصافات: ١٤٣، ١٤٤].

مسألة: إذا كان الأنبياء معصومين من فعل الكبائر، وقتل النفس من الكبائر، وقد وقع من بعضهم! فما الجواب؟

والجواب: أن قتلهم للنفس يكون بتأويل، وإذا كان بتأويل فقد يكون الشيء كبيرة، لكن في حقهم ليس بكبيرة، لأنهم لم يتعمدوا(٢)

---

(١) فتاوى نور على الدرب (١/ ٢٠٩).

(٢) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ٥٧٤).

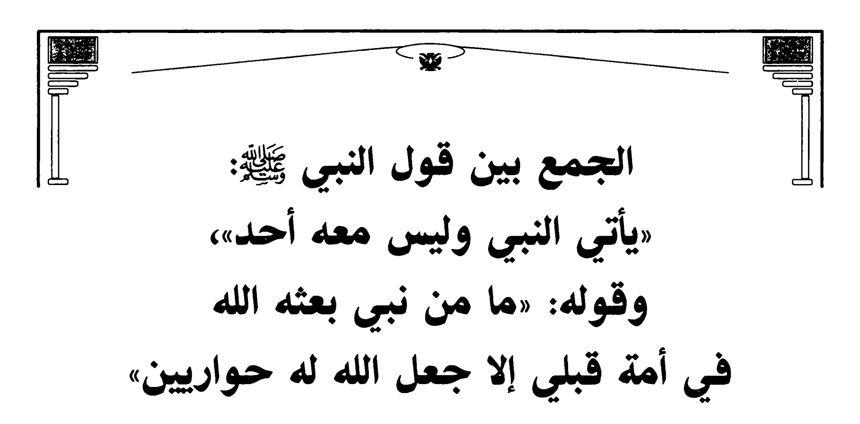
من طرق التنفير عن الرسل وأتباعهم رميهم بالنقائص والمعائب

قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [يس: ٦٩]، الكذابون والذين يقومون ضد أي إنسان لا بد أن يصفوا قوله بالمعائب، لأجل أن ينفروا الناس عنه، ولكن كما قال الله ﷻ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]، وقال الله ﷻ في سورة الذاريات: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: ٥٢]، كل الرسل وُصفوا بهذين الوصفين من أعدائهم: السحر، والجنون، ومحمد عليه أفضل الصلاة والسلام أيضًا وُصف بذلك، وصفوه بأنه ساحر، وشاعر، ومجنون، وكاهن، وكذاب، كل ذلك من أجل أن ينفروا الناس عنه، ولكن هل حصل الأمر؟ وهل نُفر الناس؟ أبدًا، لأن الحق -والحمد لله- سيعلو مهما قُوبل به من صدمات، فالعاقبة له.

فإذا قال قائل: هذا الوصف للرسول عليه الصلاة والسلام، هل يتعدى إلى أتباعه؟

فالجواب: نعم، كل ما وُصفت به الرسل؛ يوصف بمثله أتباعهم، ألم تعلموا أن المجرمين إذا رأوا المؤمنين يقولون: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَضَآلُّونَ﴾ [المطففين: ٣٢]، يصفونهم بالضلال؟ وفي عصرنا يصفونهم بالرجعية والتأخر وما أشبه ذلك من الكلمات التي ينفرون الناس بها عن الحق، وأهل البدع يصفون أهل السنة والجماعة بألقاب السوء، يقولون: إنهم نوابت، غثاء، حشوية، وما أشبه ذلك،

كل هذا من أجل التنفير عما هم عليه، ولكن -الحمد لله- أن الأمر يكون ثوابًا لهؤلاء الذين يوصفون بهذه العيوب، وامتحانًا لهم بالصبر على ما هم عليه من الحق، ثم العاقبة تكون لهم[١]



الجمع بين قول النبي ﷺ: «يأتي النبي وليس معه أحد»، وقوله: «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا جعل الله له حواريين»

إن قيل: كيف نجمع بين قول النبي ﷺ: «يأتي النبي وليس معه أحد»[٢]، وقوله: «مامن نبي بعثه الله في أمة قبلي؛ إلا جعل الله له حواريين»؟[٣].

فالجواب: إما أن يكون المراد بالحديث الثاني ذوي العزم من الرسل، أو أنه يستثنى من الحديث الثاني ما دل عليه الحديث الأول؛ لأن الأنبياء كثيرون[٤]

---

(١) تفسير سورة يس (ص/ ٢٤٤، ٢٤٥).

(٢) أخرجه: البخاري (٥٧٠٥)، ومسلم (٢٢٠) عن ابن عباس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه: مسلم (٥٠) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٤) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ٥٢١).



الأنبياء لا بد أن يكونوا أحرارًا

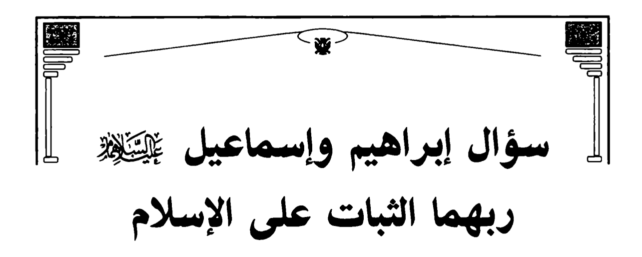
الذين كانوا أنبياء لا بد أن يكونوا أحرارًا، ولا يمكن أن يكونوا أرقاء.

فإن قيل. إن يوسف عليه الصلاة والسلام بيع مملوكًا عند عزيز مصر؟

فالجواب: أن يوسف عليه الصلاة والسلام نبئ بعد السجن.

فإذا قال قائل: ما تقولون في قوله تعالى عن يوسف عليه الصلاة والسلام: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ١٥]، **يعني جاءه الوحي قبل السجن؟**

فالجواب: أن الضمير يعود على أبيه يعقوب عليه الصلاة والسلام(١)



سؤال إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام ربهما الثبات على الإسلام

إن قال قائل: كيف يستقيم أن يسأل إبراهيم وإسماعيل ربهما أن يجعلهما مسلمين له، مع أنهما كانا كذلك ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]؟

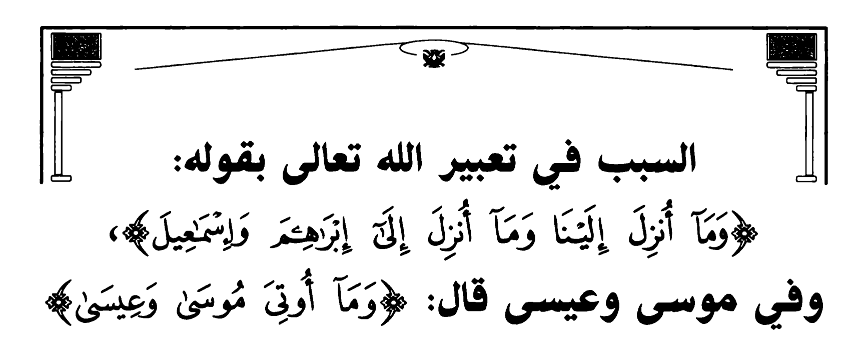
فالجواب: أن المراد بذلك تثبيتهما على الإسلام.

لأن الإنسان من حيث هو إنسان لا يأمن العاقبة؛ أو يقال: إن المراد تقوية إسلامهما بالإخلاص لله ﷻ، والانقياد لطاعته؛ أو يقال: إنهما قالا ذلك توطئة

---

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ٥٢١، ٥٢٢).

لما بعدها في قولهما: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]؛ والأول أقوى الاحتمالات[١].



السبب في تعبير الله تعالى بقوله: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾، وفي موسى وعيسى قال: ﴿وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ﴾

هنا قد يسأل سائل: لِمَ عبر الله تعالى بقوله: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وفي موسى وعيسى قال تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٦]؛ فهل هناك حكمة في اختلاف التعبير؟

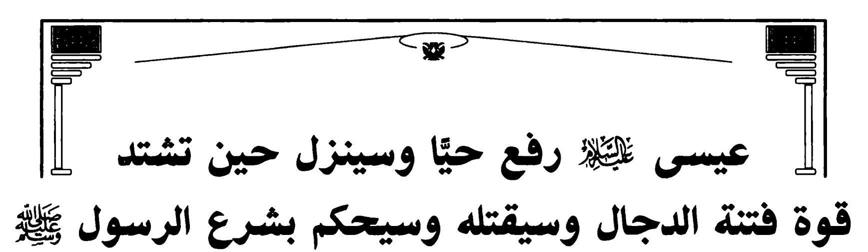
فالجواب: أن نقول بحسب ما يظهر لنا والعلم عند الله: إن هناك حكمة لفظية، وحكمة معنوية.

الحكمة اللفظية: لئلا تتكرر المعاني بلفظ واحد؛ لو قال: «**وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وما أنزل إلى موسى . . . وما أنزل إلى النبيين**» تكررت أربع مرات؛ ومعلوم أن من أساليب البلاغة: الاختصار في تكرار الألفاظ بقدر الإمكان.

أما الحكمة المعنوية: فلأن موسى وعيسى دينهما باقٍ إلى زمن الوحي، وكان أتباعهما يفتخرون بما أوتوا من الآيات؛ فالنصارى يقولون: عيسى ابن مريم يُحيي الموتى، ويفعل كذا، ويفعل كذا؛ وهؤلاء يقولون: إن موسى فلق الله له البحر، وأنجاه، وأغرق عدوه، وما أشبه ذلك؛ فبيَّن الله ﷻ في هذا

(١) تفسير سورة البقرة (٢/ ٦٥).

أن هذه الأمة تؤمن بما أوتوا من وحي وآيات[١].



عيسى عليه السلام رفع حيًّا وسينزل حين تشتد قوة فتنة الدجال وسيقتله وسيحكم بشرع الرسول ﷺ

هل عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام رفع حيًّا أو ميتًا؟

في هذا قولان للعلماء:

فمنهم من قال: إنه رُفع حيًا، ومنهم من قال: إنه رُفع ميتًا.

وقد استدل الأولون بقول الله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٥٩]، يعني: وما من أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمن بعيسى ابن مريم قبل موته، وذلك إشارة إلى نزوله في آخر الزمان.

واستدلوا أيضًا بقول الله تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴿١٥٧﴾ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ۚ﴾ [النساء: ١٥٧، ١٥٨]، فرفعه حيًا، وهذا القول هو الراجح، ولا يضعفه قول الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، لأن المراد بالوفاة هنا: وفاة النوم، فإن النوم يسمى وفاة، لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، ولقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾، وهذه الوفاة الكبرى: ﴿وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ﴾ [الزمر: ٤٢]، يعني: يتوفى التي تمت في منامها، وهذه هي الوفاة الصغرى.

---

(١) تفسير سورة البقرة (٢/ ٨٧، ٨٨).

وهذا هو القول الراجح، وإنما رفعه الله تعالى نائمًا من أجل تخفيف الأمر عليه، وبه يتبين الفرق بين عيسى ومحمد ﷺ، فإن الله رفع محمدًا إلى السموات يقظة، وتحمل وصبر ولم يختلف فيه لا سمعه ولا بصره ولا عقله ولا فكره صلوات الله وسلامه عليه، أما عيسى فرفع نائمًا.

وقال بعضهم: إنه رفع حيًا، لكننا لا نتيقن أنه نائم، لأنه يقال: توفى الشيء، بمعنى قبضه، كما يقول قائل: توفيت حقي من فلان، أي: قبضته، ولا يلزم أن يكون نائمًا، لكن القول الذي قبل هذا أصح.

وقال بعضهم: إن قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ أي: قابضك، كما يقال: توفى فلان حقه، أي: استوفاه وقبضه.

وقال بعضهم: أن الآية ليست على الترتيب الذكري، وأن المعنى: إني رافعك إلي ومتوفيك، فيكون الترتيب هنا من باب الترتيب الذكري لا المعنوي، وهذه كلها أجوبة صحيحة، وأظهرها الأول، وهو أن المراد وفاة النوم، وأن الله تعالى ألقى عليه النوم حتى يكون عند رفعه غير منزعج ولا متأثر.

متى ينزل عيسى ابن مريم؟

والجواب: أنه ينزل حين تشتد قوة فتنة الدجال، فإن الدجال رجل خبيث، وهو دجال على اسمه، ماكر يدعي الربوبية، ويتبعه من شاء الله أن يتبعه، ويبقى في الأرض أربعين يومًا، اليوم الأول كسنة، والثاني كشهر، والثالث كأسبوع، وبقية الأيام كأيامنا.

ثم ينزل عيسى عليه الصلاة والسلام لقتله، فيقتله بباب لدّ، وهي قرية من قرى فلسطين، وقد ورد أنه ينزل على المنارة البيضاء شرقي دمشق أو عندها، فيتبع الدجال ثم يقتله[1]

(١) انظر الحديث بطوله عند مسلم (٢٩٣٧) عن النواس بن سمعان رضي الله عنه.

هل يحكم بشرع جديد غير شرع الرسول عليه الصلاة والسلام، أو بشرع الرسول ﷺ؟

الجواب: قطعًا سيحكم بشرع الرسول عليه الصلاة والسلام، لأن النبي ﷺ أخبرنا عن نزوله، وأخبرنا عن الأحكام التي سيحكم بها، فهو مقرر لها، فتكون من سنته، لأن سنة الرسول ﷺ فعله وقوله وتقريره، فهو قد قرر ما سيحكم به عيسى ابن مريم، فلا يأتي بنبوة جديدة، ولا بأحكام جديدة، بل بأحكام من شريعة الإسلام.

ادعى بعض المتحذلقين أن أبا بكر ليس أفضل هذه الأمة، وأن عيسى أفضل من أبي بكر، وعيسى مِن هذه الأمة، لأنه يحكم بشريعة الرسول عليه الصلاة والسلام!

فيقال: تعاسة لرأيك! إن عيسى ليس في مقام أو مرتبة أبي بكر، حتى يفاضل بينه وبينه، فإن عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام في مقام النبوة، بل في مقام الرسالة، بل في مقام أولي العزم، ولا شك أن القلب المائل سيجد في هذا القول حطًا من قدر أبي بكر رضي الله عنه حينما نقول: إنه أفضل هذه الأمة، فيعترض على هذا بأن عيسى أفضل، والصواب: أنه لا مقارنة بين أبي بكر رضي الله عنه وهو سيد الصديقين، وبين عيسى ابن مريم وهو من أولي العزم من المرسلين.

هل يبقى مدة طويلة في الأرض أم لا؟

لم يأت في هذا سنة صريحة صحيحة عن النبي ﷺ لا في مقدار زمنه، ولا أين يموت، وما روي أنه يدفن إلى جنب النبي ﷺ فالله أعلم، فإن صحت أحاديث في ذلك عن المعصوم فعلى العين والرأس، وإلا فإننا نتوقف، ونقول: هذا أمر لو كان من عقيدتنا: لبينه الله ورسوله، لأن أي شيء يحتاجه الناس في

عقيدتهم أو أعمالهم لا بد أن يكون مبينًا في الكتاب والسنة[١]

فإذا قال قائل: من المتفق عليه أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، وعيسى يحكم بشريعة النبي ﷺ، فيكون من أتباعه، فكيف يصح قولنا: إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر؟

فالجواب: أحد ثلاثة وجوه:

أولها: أن عيسى عليه الصلاة والسلام رسول مستقل من أولي العزم، ولا يخطر بالبال المقارنة بينه وبين الواحد من هذه الأمة، فكيف بالمفاضلة؟! وعلى هذا يسقط هذا الإيراد من أصله، لأنه من التنطع، وقد هلك المتنطعون، كما قال النبي ﷺ[٢].

الثاني: أن نقول: هو خير الأمة إلا عيسى.

الثالث: أن نقول: إن عيسى ليس من الأمة، ولا يصح أن نقول: إنه من أمته، وهو سابق عليه، لكنه من أتباعه إذا نزل، لأن شريعة النبي ﷺ باقية إلى يوم القيامة.

فإن قال قائل: كيف يكون تابعًا، وهو يقتل الخنزير، ويكسر الصليب، ولا يقبل إلا الإسلام، مع أن الإسلام يقر أهل الكتاب الجزية؟!

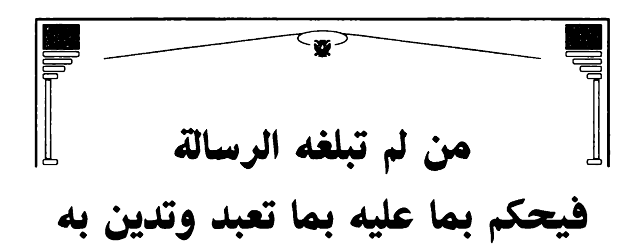
قلنا: إخبار النبي ﷺ بذلك إقرار له، فتكون من شرعه، ويكون نسخًا لما سبق من حكم الإسلام الأول[٣]

---

(١) التعليق على مسلم (١/ ٥٠٠-٥٠٤).

(٢) أخرجه: مسلم (٢٦٧٠) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) شرح العقيدة الواسطية (ص/ ٦٧، ٦٨)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٥١، ٥٢)، وتفسير سورة النساء (٢/ ٤٤٩، ٤٥٠)، وتفسير سورة المائدة (٢/ ٥٥١، ٥٥٢).



من لم تبلغه الرسالة فيحكم بما عليه بما تعبد وتدين به

من لم تبلغه الرسالة فلا حجة عليه، لأنه لم يبلغه إنذار، وهو كذلك.

ولكن ما حكمه في الدنيا والآخرة؟

فنقول: أما في الدنيا: فيحكم بما تعبد به ويتدين به، فإن كان يتعبد باليهودية فهو يهودي، وإن كان بالنصرانية فهو نصراني، أو بالمجوسية فهو مجوسي، أو بالشيوعية فهو شيوعي، أي أننا لا نجري عليه أحكام المسلمين في هذه الحال، لأنه يدين بغير الإسلام، وليس لنا إلا الظاهر.

أما في الآخرة: فحكمه إلى الله ﷻ، وأصح الأقوال في هذا: أن الله ﷻ يمتحنهم بما شاء، فمن أطاع منهم دخل الجنة، ومن عصى دخل النار.

فإذا قال قائل: وهل في الآخرة تكليف؟ أليس التكليف ينقطع بالموت؟

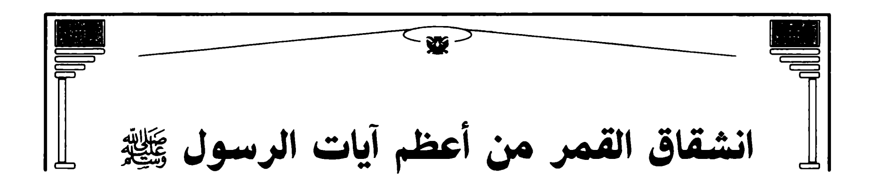
فالجواب: نعم، في الآخرة تكليف، قال الله ﷻ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢]، ودعوتهم إلى السجود تكليف[1].



---

(١) تفسير سورة الصافات (ص/ ١٦٤، ١٦٥).

خصائص الرسول ﷺ



انشقاق القمر من أعظم آيات الرسول ﷺ

من آيات الرسول عليه الصلاة والسلام: انشقاق البدر، أي القمر، وقد انشق القمر فلقتين حقيقة لا برأي العين، فكان أحدهما على جبل الصفا، والثاني على جبل المروة، يشاهده الناس من هنا ومن هنا، قال الله تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١ وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ١، ٢]، لما أراهم النبي عليه الصلاة والسلام هذه الآية وشاهدوها بأعينهم، قالوا: سحرنا محمد، ليس صحيحًا أن القمر ينشق.

والعجيب أن آخر هذه الأمة وافق المشركين في إنكار انشقاق القمر، قالوا: انشقاق القمر غير صحيح، ولا يمكن أن ينشق القمر، لكن قوله تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١﴾ أي ظهر نور الرسالة.

وهذا تحريف، فهو سبحانه يقول: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟﴾، ثم ليس هناك مانع من أن ينشق القمر.

وأما من زعم أن الأفلاك لا يمكن أن تتغير: فتبًا لعقله، والله تعالى يقول: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ﴾ [الانفطار: ١، ٢]، وما هذا إلا تغير للأفلاك، وكذلك قال تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ﴾ [التكوير: ١، ٢]، وهذا تغير للأفلاك، فالذي جمع القمر حتى صار كتلة واحدة؛ قادر على أن يفرقه ويجعله كتلًا.

ولهذا فإننا نأسف أن يقع مثل هذا من علماء أجلاء معاصرين؛ يقولون: إنه

لا يمكن انشقاق القمر؛ لأن هذا تغير أفلاك!، وهذا لا يمكن، بل الذي خلق الأفلاك قادر على أن يمزقها ﷻ.

وقال آخرون منكرين انشقاق القمر بحجة باردة؛ قالوا: لو كان انشقاق القمر حقًا؛ لعلم به الناس في كل مكان على الأرض!؛ لعلم به أهل الهند، وأهل الغرب، وأهل الشمال، وأهل الجنوب، ولكان نقله مما تتوافر الدواعي عليه، ولنقل في التواريخ، ولم ينقل هذا في التواريخ.

والجواب على ذلك أن يقال: لا يوجد تاريخ أصدق من كلام الله ﷻ: القرآن، ولا تاريخ أصدق مما جاء في الصحيحين: البخاري ومسلم، حيث تلقتهما الأمة الإسلامية بالقبول.

فإذا قالوا: لماذا لم يذكره مؤرخو الهند مثلًا أو غيرهم؟

فالجواب أن يقال: ربما كان عندهم في تلك الليلة غيوم وأمطار حجبت رؤية القمر، أو نقول: إن انشقاق القمر لم يبق مدة طويلة حتى يتمكن الناس من رؤيته، إذ ربما تكون المدة يسيرة حين شاهده الناس ثم تلاءم، وربما انضاف إلى ذلك: أن الناس في ذلك الوقت في الهند مثلًا كانوا نيامًا؛ لأن الهند يسبق مكة في الزمن؛ فيقع هذا وهم نائمون، ثم يلتئم قبل أن يستيقظوا، ثم إنه لا يهمنا في شيء كون علماء الهند قالوا أم لم يقولوه، فما دام موجودًا في كتاب الله ﷻ، وفيما صح عن الرسول ﷺ؛ فلا يهمنا أن ينقل أو لا ينقل[(١)]

(١) التعليق على مسلم (١/ ١٩٤).

من آيات الرسول ﷺ العظمى: أن الله زوى له الأرض حتى رأى مشارقها ومغاربها

عن ثوبان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله زوى لي الأرض، فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوى لي منها، وأعطيت الكنزين الأحمر والأبيض، وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسنة بعامة، وأن لا يسلط عليهم عدوًا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم، وإن ربي قال: يا محمد إني إذا قضيت قضاء فإنه لا يرد، وإني أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بسنة بعامة، وأن لا أسلط عليهم عدوًا من سوى أنفسهم يستبيح بيضتهم، ولو اجتمع عليهم من بأقطارها، -أو قال من بين أقطارها-، حتى يكون بعضهم يهلك بعضًا، ويسبي بعضهم بعضًا**»(١)

قوله: «**زوى لي**»: بمعنى جمع وضم؛ أي؛ جمع له الأرض وضمها.

قوله: «**فرأيت**»: أي: بعيني؛ فهي رؤية عينية، ويحتمل أن تكون رؤية منامية.

قوله: «**مشارقها ومغاربها**»: وهذا ليس على الله بعزيز؛ لأنه على كل شيء قدير، فمن قدرته أن يجمع الأرض حتى يشاهد النبي ﷺ ما سيبلغ ملك أمته منها.

---

(١) أخرجه: مسلم (٢٨٨٩).

وهل المراد بالزوي هنا: أن الأرض جمعت، أو أن الرسول ﷺ قوي نظره حتى رأى البعيد؟

الأقرب إلى ظاهر اللفظ: أن الأرض جمعت، لا أن بصره قوي حتى رأى البعيد.

وقال بعض العلماء: المراد: قوة بصر النبي ﷺ، أي: أن الله أعطاه قوة بصر حتى أبصر مشارق الأرض ومغاربها، لكن الأقرب الأول، ونحن إذا أردنا تقريب هذا الأمر نجد أن صورة الكرة الأرضية الآن مجموعة يشاهد الإنسان فيها مشارق الأرض ومغاربها؛ فالله على كل شيء قدير؛ فهو قادر على أن يجمع له ﷺ الأرض حتى تكون صغيرة، فيدركها من مشارقها إلى مغاربها.

اعتراض وجوابه:

فإن قيل: هذا إن حمل على الواقع؛ فليس بموافق للواقع؛ لأنه لو حصرت الأرض بحيث يدركها بصر النبي ﷺ المجرد؛ فأين يذهب الناس والبحار والجبال والصحاري؟

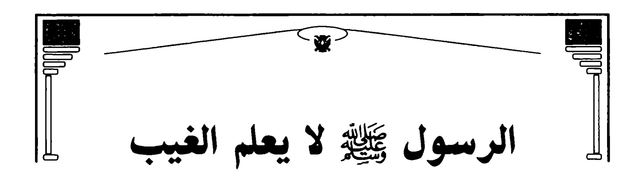
والجواب: بأن هذا من الأمور الغيبية التي لا يجوز أن تورد عليها: كيف ولم، بل نقول: إن الله على كل شيء قدير؛ إذ قوة الله -سبحانه- أعظم من قوتنا، وأعظم من أن نحيط بها، ولهذا أخبر النبي ﷺ «**أن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم**»[1]؛ فلا يجوز أن نقول: كيف يجري مجرى الدم؟ فالله أعلم بذلك.

وهذه المسائل التي لا ندركها، يجب التسليم المحض لها، ولهذا نقول في

---

(١) أخرجه: البخاري (٢٠٣٨)، ومسلم (٢١٧٥) عن صفية رضي الله عنها.

باب الأسماء والصفات: (تجرى على ظاهرها، مع التنزيه عن التكييف والتمثيل)، وهذا ما اتفق عليه أهل السنة و الجماعة[(١)]



الرسول ﷺ لا يعلم الغيب

النبي ﷺ لا يعلم الغيب، لقوله: ﴿وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ﴾ [الأنعام: ٥٠].

فإن قال قائل: أليس النبي ﷺ يحدث عن أشياء مستقبلة؟

فالجواب: بلى، ولكن بوحي من الله ﷻ، والله تبارك وتعالى يعلم الغيب، ولهذا نقول: كل ما أخبر به النبي ﷺ من أمور المستقبل فهي بوحي خاص من الله ﷻ، وحينئذٍ لا ينافي ما أخبر به من أمور الغيب ما ذكره الله تعالى في هذه الآية: ﴿وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ﴾ [الأنعام: ٥٠]، لأن علمه بالمستقبل بما أوحى الله إليه ليس علمًا ذاتيًا أدركه بنفسه، ولكنه علم من عند الله ﷻ، كما أن الإنسان يرى الرؤية الصالحة في المنام وينتفع بها في المستقبل و«**الرؤية الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة**»[(٢)] [(٣)]

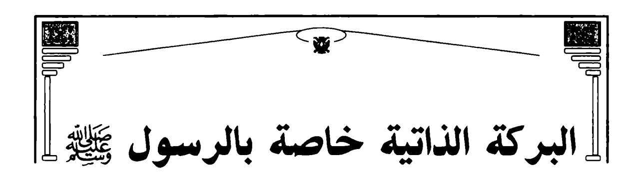
---

(١) القول المفيد (١/ ٤٧١، ٤٧٢)، ومجموع الفتاوى (٩/ ٤٦٩، ٤٧٠).

(٢) أخرجه: البخاري (٦٩٨٩)، ومسلم (٢٢٦٣) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وقد جاء الحديث أيضًا بلفظ: «**رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة**» عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وقد سبق تخريجه.

(٣) تفسير سورة الأنعام (ص/ ٢٥١).

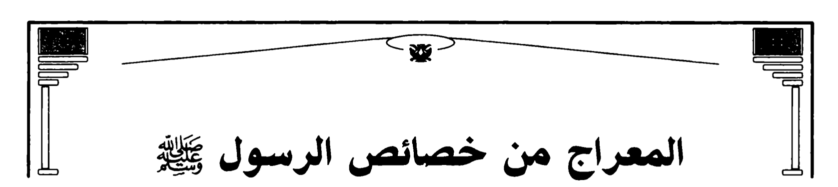


البركة الذاتية خاصة بالرسول ﷺ

التبرك برسول الله ﷺ؛ هل يلحق به غيره؟

الجواب: لا، لكن قد يكون الإنسان بركة، ويكون فيه بركة: إذا كان سببًا في خير، يقال فيه بركة، ولهذا لما نزلت آية التيمم -التي فيها سعة للمسلمين-، قال أسيد بن حضير: (ما هذه أول بركتكم يا آل أبي بكر)(١)

أما قول بعض الناس: إنك لا تقول للإنسان أتيتنا بالبركة، أو مجيئك إلينا بركة، أو ما أشبه ذلك، فليس على إطلاقه، لأنه إن أُريد بالبركة الذاتية الجسدية: فهذا خطأ، ولا تكون إلا لرسول الله ﷺ، وإن أُريد البركة: بركة الخير، يعني أن يكون سببًا للخير: إما تعليم علم، أو تنبيه، أو ما أشبه ذلك، فهذا لا بأس به، ومن بركة الإنسان: أن يجعل الله فيه خيرًا(٢).



المعراج من خصائص الرسول ﷺ

المعراج من خصائص الرسول ﷺ، ولم يحصل لأحد من الأنبياء سواه أبدًا، فهو من الآيات العظيمة الدالة على كمال قدرة الله ﷻ، وعلى الآيات الكبرى التي شاهدها الرسول عليه الصلاة والسلام، ولو أننا استعرضنا المعراج

---

(١) أخرجه: البخاري (٣٣٤)، ومسلم (٣٦٧) عن عائشة ﵂.

(٢) شرح العقيدة السفارينية (ص/٥٥٩- ٥٦١).

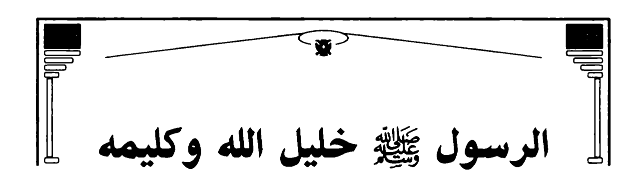
لوجدنا النبي ﷺ في غاية ما يكون من الأدب، قال تعالى: ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ﴾ [النجم: ١٧]، فلم يتجاوز النظر الذي حدد له؛ فكان في غاية ما يكون من الأدب، و﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ﴾ أي: ما نظر شيئًا على خلاف الواقع، قال تعالى: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٨]، والكبرى فيها وجهان من الإعراب: الوجه الأول: مفعول به: أي لقد رأى الكبرى من آيات ربه، والوجه الثاني: صفة لآيات، والظاهر أن كونها صفة أبلغ؛ لأنها إذا كانت مفعولًا به صار المعنى: أنه رأى الكبرى التي لا أكبر منها، وإذا قلنا: إنها صفة، صار المعنى: رأى من الآيات الكبرى الموجودة في ذلك الوقت، وهي كثيرة.

وهنا قد يرد إشكال، حيث وجد النبي ﷺ الأنبياء في السموات، فكيف نقول: إنه اختصه بالمعراج، مع أن الأنبياء كانوا في السموات؟

والجواب على ذلك من وجهين:

الأول: أن الأنبياء لم يعرج بهم وهم أحياء من الدنيا إلى السموات، وإنما وجد أرواحهم في السموات.

والثاني: أنه حتى الذين في السموات لم يصلوا إلى سدرة المنتهى؛ لأن أعلاهم إبراهيم عليه الصلاة والسلام كان في السماء السابعة، ولم يصل إلى سدرة المنتهى، وهذان فرقان واضحان[1].



الرسول ﷺ خليل الله وكليمه

في ليلة المعراج، لما صلى الأنبياء كان إمامهم محمدًا ﷺ، فهو صفوة

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص/٥٤٦، ٥٤٧).

الصفوة عليه الصلاة والسلام، ولهذا نقول: المصطفى.

فإذا قال قائل: أليس الله تعالى قد اتخذ إبراهيم خليلًا، والخلة أعلى أنواع المحبة؟

فالجواب: بلى، لكنه قد اتخذ أيضًا محمدًا خليلًا، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام: «**إن الله اتخذني خليلًا؛ كما اتخذ إبراهيم خليلًا**»[(١)]

فإن قال قائل: أليس الله تعالى قد كلم موسى تكليما؟

فالجواب: بلى، ولكنه أيضًا كلم محمدًا ﷺ تكليما، فإذا كان الله قد كلم موسى؛ وموسى في الأرض، فقد كلم ﷻ محمدًا، ومحمد فوق السماوات السبع، فما من صفة كمال لنبي من الأنبياء إلَّا ولرسول الله ﷺ مثلها أو خير منها، وما من آية لنبي، إلا كان لمحمد ﷺ مثلها أو لأتباعه، ومعلوم أن الكرامات للأتباع كالمعجزات للنبي المتبوع.

وهناك كلمة يقولها من يزعمون أنهم يعظمون الرسول ﷺ، حيث يقولون: (محمد حبيب الله، وإبراهيم خليل الله!)، وهذا نقص في جانب الرسول عليه الصلاة والسلام؛ لأن الخلة أعلى من المحبة، ولهذا نقول: إن الله يحب المحسنين والمتقين، ولا نقول أنه خليل للمحسنين والمتقين، ويحب الأنبياء، ولا نقول: إنه خليل لهم، إلا لمحمد وإبراهيم، ومن سواهم من الأنبياء لا نثبت لهم الخلة، بل نثبت لهم المحبة -بلا شك-، ونثبت المحبة للمؤمنين وللمحسنين وللمقسطين، وما أشبه ذلك، لكن الخلة أعظم وأكمل.

مسألة: هل المصطفى من أسماء النبي ﷺ؟

---

(١) أخرجه: مسلم (٥٣٢) عن جندب رضي الله عنه.

الجواب: لا، بل الظاهر أنه من أوصافه، والعجيب أن بعض الناس يكرر فيقول: قال المصطفى وقال المصطفى، مع أن الصحابة ﭬ أشد مِنّا تعظيمًا للرسول عليه الصلاة والسلام، وأعلم مِنّا بمناقبه ولم يقولوا ذلك؛ فلم يقل أبو هريرة ﭬ: قال المصطفى، ولا قاله أحد من الصحابة، وفي كل كتب الحديث يقول الصحابي: قال رسول الله ﷺ، قال نبي الله ﷺ، قال أبو القاسم ﷺ، وما أشبه ذلك، لكن الناس في الوقت الحاضر ابتلوا بصياغة الألفاظ، ولم ينظروا إلى من سبقهم، والحقيقة أنه ينبغي لنا أن ننظر إلى من سبق.

ومثل ذلك ما يقوله بعض الناس الآن إذا أراد أن يقول: قال الله تعالى، يقول: قال الحق، وهذا قول الحق، ولا شك أن الله هو الحق المبين، لكن يا أخي قل: قال الله، فالنبي عليه الصلاة والسلام، وهو لا شك أنه أعلم بالله منك، وأشد تعظيمًا لله منك، كان إذا أراد أن يتحدث عن الله ﷻ بالحديث القدسي يقول: «**قال الله تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك**»(١)، ولم يقل ﷺ: قال الحق، ولكن بعض الناس يريد أن يجدد، والتجديد في مثل هذه الأمور لا ينبغي، واتباع السلف في هذه الأمور أولى من التجديد(٢)



الرسول ﷺ أطيب الخلق وأشرفهم

التفاضل كما يكون في الأعمال يكون في الأعيان، وكما يكون في الأعمال والأوصاف يكون كذلك في الأشخاص، ولهذا نقول: إن جنس العرب

---

(١) أخرجه: مسلم (٢٩٨٥) عن أبي هريرة ﭬ.

(٢) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ٥٤-٥٦).

أفضل من غيرهم من الأجناس، لكن هذا الجنس الفاضل إذا اجتمع معه التقوى صار له الفضل المطلق، وإن تخلفت التقوى صار معدنه طيبًا وعمله خبيثًا، فيزداد خبثًا لكون أصله طيبًا، ثم نزل بنفسه إلى المستوى الأدنى صار أكثر لومًا ممن لم يكن كذلك، ولذلك لو زَنَتِ الحُرَّة لجُلدت مائة جلدة إن كانت غير محصنة، ورُجمت إن كانت محصنة، ولو زَنَتِ الأَمة لم ترجم، ولو كانت متزوجة، ولم تجلد مأئة جلدة، بل تجلد خمسين، لأن هناك فرقًا بين إنسان أصله كريم وشريف ثم يضع نفسه موضع الوضيع، وبين شخص كان في الأصل على خلاف ذلك، ويدل لهذا -أي أن الناس يختلفون في أجناسهم- قول الله: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وقد جعلها الله تعالى في العرب، في محمد ﷺ، فإذا كان محمد ﷺ أطيب الخلق وأشرفهم، لزم أن يكون جنس العرب أطيب الأجناس وأفضلها وأشرفها، وهو كذلك، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**خياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام؛ إذا فقهوا**»(١)

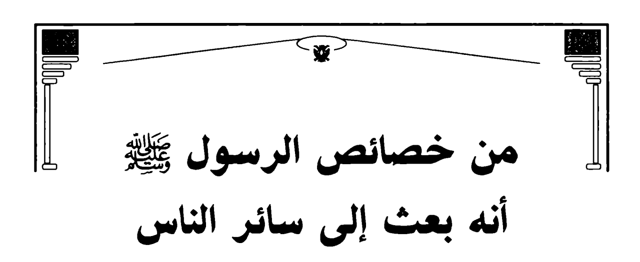
فإن قال قائل: ماالجواب عن قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾ [الحجرات: ١٣].

فالجواب: أن نقول: إن الله تعالى أراد أن يمحو ما كان أهل الجاهلية يعتادونه من الفخر بالأحساب، حيث يقول: أنا من القبيلة الفلانية، أنا من القبيلة الفلانية، فبيّن الله أن هذه الشعوب والقبائل جعلها الله من أجل التعارف لا التفاخر، وأن فخركم لا يقربكم إلى الله، فالذي يقربكم إلى الله هو التقوى: ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾، وهذا لا ينافي أن يكون جنس العرب أفضل من

---

(١) أخرجه: البخاري (٣٣٥٣)، ومسلم (٢٣٧٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

غيرهم، كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، في كتاب «اقتضاء الصراط»(١) (٢)



من خصائص الرسول ﷺ أنه بعث إلى سائر الناس

مسألة: هل من المقام المحمود ما ذكره بعض العلماء؛ من أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يجلس الرسول ﷺ على العرش؟

فالجواب: هذا إن صح؛ فهو من المقام المحمود، لا شك.

وخص النبي ﷺ بأنه بعث إلى سائر الأنام، وغيره من الأنبياء بعثوا إلى أقوامهم فقط.

فإن قال قائل: أليس نوح عليه الصلاة والسلام مرسلًا إلى جميع الخلق في وقته؟

قلنا: بلى، هو مرسل إلى جميع الخلق في وقته، لكن لم يكن هناك قوميات سوى هذه القومية، فيكون نوح مرسلًا إلى قوم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [نوح: ١]، والخليقة في ذلك الوقت لم تكن كثرت بعد حتى تولد منها قوميات، وبذلك يكون نوح مرسلًا إلى قومه فقط، بل كانت الأمة قليلة، وأُرسل إليهم نوح، فكان مرسلًا إلى قومه خاصة.

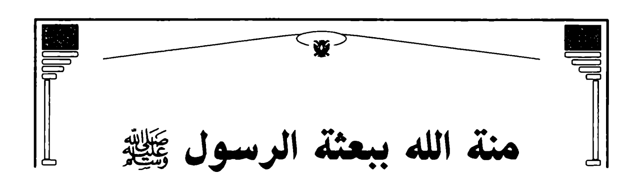
---

(١) انظر: الاقتضاء (١/ ٢١٩-٢٦٠).

(٢) تفسير سورة آل عمران (١/ ٢٠٨-٢١٠).

وهنا سؤال: وهو أن يقال: إن النبي ﷺ ذكر أن الله خصه أنه بعثه إلى الناس كافة، وكان النبي يُبعث إلى قومه خاصة، وظاهر هذه الآية الكريمة أن نوحًا بُعث إلى البشر جميعًا، لقوله: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾ [الصافات: ٧٧]، **وذريته كانوا مباشرين له، لم يكونوا في مكان آخر؟**

والجواب على ذلك: أن هذه الآية لا تستلزم ما ذُكر، فقد يكون هناك أمم في أماكن بعيدة؛ لكنها فنيت، ولم يبق إلا ذرية نوح، وتكون الأمم البعيدة التي لم تشملها دعوة نوح؛ لها رسل ثم فنيت هذه الأمم والرسل الذين بُعثوا إليها، ولم يبق إلا ذرية نوح[1]



منة الله ببعثة الرسول ﷺ

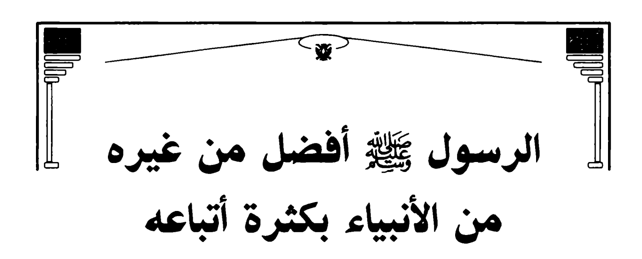
قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤] كلما وجدت في القرآن: ﴿لَقَدْ﴾ فإنها جملة مؤكدة بثلاثة مؤكدات، وهي: (القسم، واللام، وقد)، وتقدير الكلام: (والله لقد منَّ الله على المؤمنين).

فإن قال قائل: القسم إنما يقال للشاك أو المنكر، فلماذا أقسم الله في هذه الآية على أنه مَنَّ على المؤمنين ببعث محمد ﷺ، مع كون الأمر ظاهرًا، ولم يقل: لقد منَّ الله على الناس، بل قال على المؤمنين الذين يعرفون أن ذلك منّة؟

---

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ٥٣٤)، وتفسير سورة الصافات (ص/ ١٨٧).

فالجواب: أن الداعي للقسم ليس هو الإنكار أو الشك من المخاطب، بل قد يكون الداعي للقسم أهمية المُقسم عليه، وإن لم يكن هناك شك، وهذه الآية من هذا النوع، فالمقصود بذلك بيان أهمية هذه المنّة العظيمة التي لا يعادلها شيء(١).



الرسول ﷺ أفضل من غيره من الأنبياء بكثرة أتباعه

قد يفضل النبي غيره بكثرة أتباعه؛ لأن أتباعه كلما عملوا عملًا صالحًا فله مثل أجورهم.

فإن قال قائل: كيف نثبت ذلك، وقد نهى النبي ﷺ عن التفضيل بين الأنبياء؟

فيقال: حاشى لرسول الله ﷺ أن ينهى عما أثبته الله، ولا يمكن ذلك أبدًا، فإذا أخبر الله ﷻ أنه فضّل بعض النبيين على بعض، فلا يمكن للرسول ﷺ أن يقول: لا تفضلوا بين الأنبياء، ولكنه نهى عن التفضيل بين الأنبياء(٢) حيث

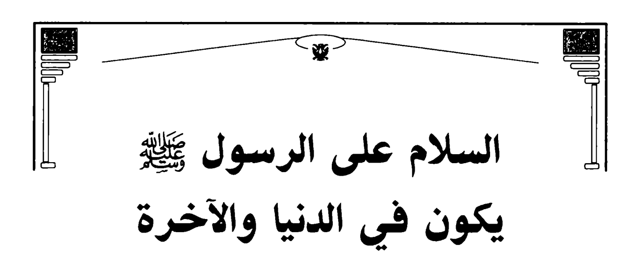
---

(١) تفسير سورة آل عمران (٢/ ٤٠٣).

(٢) عن أبي هريرة ؓ، قال: بينما يهودي يعرض سلعته أُعْطِيَ بها شيئًا كرهه. فقال: لا والذي اصطفى موسى على البشر، فسمعه رجل من الأنصار، فقام فلطم وجهه، وقال: تقول والذي اصطفى موسى على البشر، والنبي ﷺ بين أظهرنا؟ فذهب إليه، فقال: أبا القاسم، إن لي ذمة وعهدًا، فما بال فلان لطم وجهي؟. فقال: «**لمَ لطمت وجهه**»؟. فذكره، فغضب النبي ﷺ حتى رُئي في وجهه، ثم قال: «**لا تفضلوا بين أنبياء الله، فإنه يُنفخ في الصور، فيُصعق من في السموات ومن في الأرض، إلا من شاء الله، ثم يُنفخ فيه أخرى، فأكون أول من بُعث، فإذا موسى آخذ بالعرش، فلا أدري أحوسب بصعقته يوم الطور أم بُعث قبلي**». أخرجه: البخاري (٣٤١٤)، ومسلم (٢٣٧٣).

يكون الحقد والعدوان، فلو أن أحدًا فضّل محمدًا ﷺ على موسى بحضرة اليهود، وصار ذلك سببًا للعداوة أو البغضاء؛ ثم سببًا للشر، فإنه لا يفضل درءًا للمفسدة، فالذي نهى عنه النبي عليه الصلاة والسلام من التفضيل ما كان موجبًا للمفسدة، أما ما كان حكاية للواقع؛ فإن الرسول عليه الصلاة والسلام لا يمكن أن ينهى عنه وقد أثبته الله.

إذًا فنحن حينما نتكلم عن تفضيل الرسول عليه الصلاة والسلام على جميع الناس، فإننا نتكلم به خبرًا عما قاله الله، ولكننا لا نتكلم به حيث يكون في ذلك شر فساد(١)



السلام على الرسول ﷺ يكون في الدنيا والآخرة

إن قال قائل: إن النبي ﷺ قد مات، فما معنى الدعاء له بالسلامة؟

فالجواب: أن دعاءنا له بالسلامة يشمل السلامة في الدنيا، والسلامة في الآخرة.

ففي الآخرة: إذا لم يُسلم الله البشر هلكوا، ولهذا كان النبيون يمرون على الصراط، وكان دعاء الأنبياء يومئذٍ: «**اللهم سلم، اللهم سلم**»(٢)

وفي الدنيا: ندعو أن الله يُسلم الرسول عليه الصلاة والسلام، وذلك بأن

---

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ٥٦٥، ٥٦٦).

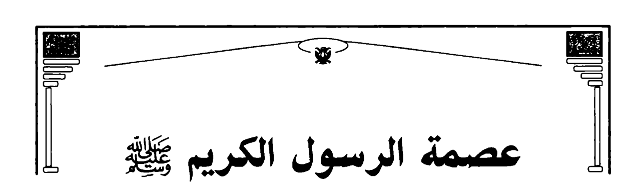
(٢) أخرجه: البخاري (٨٠٦)، ومسلم (١٨٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

يُسلمه من العدوان عليه، أي على جسده، أفليس قد ذكر في التاريخ أن رجلين أرادا أن يستلبا جسد النبي ﷺ؟

إذًا فنحن ندعو الله أن يُسلمه حتى في الدنيا، أي: يسلم جسده.

ثم ربما يقال إن المسالة أوسع من ذلك، بأننا نسأل الله تعالى أن يُسلمه في الدنيا، أي: يُسلم شريعته من أن ينالها أحد بسوء؛ لأن شريعة الإنسان لا شك أنه يذود عنها كما يذود عن نفسه، فالإنسان يذود عن مبدئه وعن شريعته وعن طريقه كما يذود عن نفسه، وما أكثر الذين يستميتون من أجل تحقيق دعوتهم.

إذًا: فالسلام على رسول الله ﷺ يكون في الدنيا والآخرة، ويكون بسلامته عليه الصلاة والسلام نفسه، وبسلامة شريعته[(١)]



عصمة الرسول الكريم ﷺ

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله: **أرجو أن تبينوا لنا مشكورين حقيقة الأمر في مسألة عصمة الرسول الكريم ﷺ، حيث يلتبس الأمر على كثير من الناس في هذا الشأن، كثيرًا ما نسمع ما يمكن أن يفهم منه أن الرسول ﷺ كان معصومًا من الخطأ، كما يفهم من عموم قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤]، ولكن نرى في بعض ما ورد عنه ﷺ أنه كان يصيب ويخطئ في بعض الأمور، كالسهو في الصلاة مثلًا. فما حقيقة أمر العصمة**

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص/٥٢، ٥٣).

للرسول ﷺ؟ وما هي الجوانب التي عصم منها من الخطأ تحديدًا، والجوانب التي لم يعصم من الخطأ مشكورين؟

فأجاب رحمه الله: إني أسأل هذا السائل: هل يؤمن بأن محمدًا رسول الله على كل حال؟ هو يؤمن بهذا؟ لا شك إن شاء الله، إذا كان يؤمن بمحمد رسول الله ﷺ أنه رسول الله فكفى، وما وقع منه فإنه لا ينافي الرسالة، فالسهو وقع منه في الصلاة، ولكنه ﷺ قال: «**إنما أنا بشر مثلكم، أنسى كما تنسون**»(١)، وعدم العلم وقع منه عليه الصلاة والسلام، فقد صلى ذات يوم بأصحابه وعليه نعلاه، وفي أثناء الصلاة خلع النعلين، فخلع المسلمون نعالهم، فلما سلم؛ سألهم: «**ما حملكم على إلقائكم نعالكم**»؟. قالوا: يا رسول الله؛ رأيناك خلعت نعليك فخلعنا نعالنا. فقال: «**إن جبريل أتاني وأخبرني أن فيهما قذرًا**»(٢)، فهو ﷺ صلى في نعليه ولم يعلم أن فيهما قذرًا، وهذا أيضًا من طبيعة البشر أن الإنسان جاهل، هذا الأصل في الإنسان، كما قال الله ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨]، نبي الله ﷺ قد يجتهد في أفعاله ولا يكون اجتهاده مصيبًا، لكنه حين فعله للشيء الذي صدر منه عن اجتهاد هو مصيب، كما في قول الله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴿١﴾ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ﴿٤﴾ أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ﴿٥﴾ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ﴿٦﴾ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ ﴿٨﴾ وَهُوَ

---

(١) أخرجه: البخاري (٤٠١، ٤٠٤)، ومسلم (٥٧٢) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: أبو داود (٦٥٠)، وأحمد (١١١٥٣)، وعبد الرزاق (١٥١٦)، وابن أبي شيبة (٧٩٧٤)، والدارمي (١٤١٨)، وأبو يعلى (١١٩٤)، وابن خزيمة (٧٨٦)، وابن حبان (٢١٨٥)، والحاكم (١/ ٢٦٠)، وصححه الحاكم، وصححه مقبل الوادعي في «الجامع الصحيح» (٤٧١) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

﴿يَخْشَىٰ ۝ فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ ۝ كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾ [عبس: ١-١١]، فهذا وقع اجتهادًا من النبي ﷺ أن ينصرف إلى هؤلاء الكبراء الذين جاؤوا إليه من قريش، يرجو إسلامهم وينتفع بإسلامهم قومهم والمسلمون جميعًا، ومثل قول الله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾ [التوبة: ٤٣]، فاجتهد ﷺ وعفا عنهم؛ لمحبته ﷺ للعفو، وأخذ الناس بظواهرهم، وهو حين عفا عنهم مصيب، لكن بيّن الله ﷻ له أن الحكمة هي الانتظار، وهذا لا يخدش بالرسالة، النسيان من طبيعة الإنسان، وعدم العلم هو أصل الإنسان أنه لا يعلم حين وقع من الرسول ﷺ مثل هذا؛ فإنه والله لا يخدش بالرسالة، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣]، فالمعنى: أنه ﷺ لا ينطق نطقًا صادرًا عن هوى، وإنما نطقه إما عن وحي من الله، وإما عن اجتهاد، فليس كغيره ممن ينطق عن الهوى، ويتكلم بما يهوى، سواء كان الحق أو غير الحق.

وإني أنصح هذا السائل وغيره ألا يتعمقوا في مثل هذه الأمور، فيلقي الشيطان في قلوبهم شرًّا، فالإنسان غير آمن من الشيطان، أليس النبي ﷺ ذات ليلة وهو معتكف، قام يقلب صفية رضي الله عنها، حين جلست عنده ساعة من الليل في معتكفه، فقام يقلبها عليه الصلاة والسلام -أي: يمشي معها-، فأبصراه رجلان من الأنصار فأسرعا، أسرعا خوفًا وخجلًا من النبي ﷺ وحياء، فقال: «**على رسلكما، إنها صفية**»، فقالا: سبحان الله! قال: «**نعم، إني خشيت أن يقذف الشيطان في قلوبكما شيئًا، -أو قال: شرًّا-**»[(١)]، فانظر إلى هذا: خاف أن يلقي الشيطان في قلوبهما ما لا يليق بالرسول ﷺ، وهما من الصحابة، فالبحث في هذه الأمور والتعمق فيها قد يكون خطرًا على الإنسان وهو لا يشعر، وأنا أشكر

(١) أخرجه: البخاري (٣٢٨١)، ومسلم (٢١٧٥) عن صفية رضي الله عنها.

السائل، حيث سأل ليتبين له الأمر، لكني أقول: إن الأولى بالإنسان أن يدع البحث في هذه الأمور، وأن يقول: محمد رسول الله ﷺ، وهو أبعد الناس أن يقول عن هوى، أو أن يحكم بالهوى، بل هو الصادق الأمين عليه الصلاة والسلام.

ثم إن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون من كل ما يخل بالإخلاص لله ﷻ، فلم يقع منهم الشرك، معصومون عن كل ما يخل بالمروءة والخلق، فلم يقع منهم ما ينافي ذلك، وأما بعض الذنوب فيقع منهم، لكن من خصائصهم أنهم معصومون من الاستمرار فيها وعدم التوبة، وإذا تاب الإنسان من الذنب فكمن لا ذنب له، بل قد تكون حاله بعد التوبة من الذنب أكمل من حاله قبل أن يفعل الذنب.

وبهذه المناسبة: أود أن أبيّن أن ما ذكر في الإسرائيليات عن داود عليه الصلاة والسلام في قصة الخصمين اللذين اختصما عنده، وقال أحدهما: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً وَلِىَ نَعۡجَةٌ وَٰحِدَةٌ فَقَالَ أَكۡفِلۡنِيهَا وَعَزَّنِى فِى ٱلۡخِطَابِ ﴿٢٣﴾ قَالَ لَقَدۡ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعۡجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ [سورة ص: ٢٣، ٢٤]، في بعض الإسرائيليات: أن داود عليه الصلاة والسلام كان له أحد الجنود، وكان عند هذا الجندي امرأة أعجبت داود وأرادها، فطلب من هذا الجندي أن يذهب للجهاد لعله يقتل فيأخذ زوجته، هذه قصة كذب ولا يجوز لأحد أن ينقلها إلا إذا بيّن أنها كذب، ولا يجوز اعتقادها في نبي من أنبياء الله، هذه لا تليق ولا من عامي من الناس، فكيف بنبي؟ ولا أستبعد أن هذه من دسائس اليهود التي دسوها على المسلمين، ليفسدوا بذلك دينهم.

والقضية هي أن هذا الرجل مع خصمه عنده نعجة واحدة، أي: أنثى من الضأن، وكان أخوه -أي: خصمه- عنده تسع وتسعون، فقال له: أنت ليس

عندك إلا واحدة لا تغني شيئًا، وأنا عندي تسع وتسعون، باقٍ واحدة وتكتمل المائة، والإنسان ينظر إلى تكميل العدد، فطلب منه هذه الواحدة، وجعل يورد عليه الحجج حتى غلبه في الحجج، فاختصما إلى داود.

فإذا قال قائل: ما تقول في قوله تعالى: ﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسۡتَغۡفَرَ رَبَّهُۥ﴾ [سورة ص: ٢٤]؟

فالجواب سهل: داود عليه السلام جعله الله خليفة في الأرض يحكم بين الناس، وكونه يدخل محرابه -أي: متعبده- ثم يغلق الباب خلاف لما كلف به، وهو مجتهد في ذلك لا شك، ثم إنه حكم على الخصم قبل أن يسمع حجة الآخر المحكوم عليه، فلما قال الخصم: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً وَلِيَ نَعۡجَةٌ وَٰحِدَةٌ فَقَالَ أَكۡفِلۡنِيهَا وَعَزَّنِي فِي ٱلۡخِطَابِ ﴿٢٣﴾ قَالَ لَقَدۡ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعۡجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦۖ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلۡخُلَطَآءِ﴾ الخ. فحكم قبل أن يسمع حجة الخصم، ولعله من أجل أن يسرع للتفرغ للعبادة، فلما جاءت هذه القصة وأخذ بقول الخصم، وكان قد أغلق الباب؛ ظن داود عليه الصلاة والسلام أن الله تعالى أرسل هذين الخصمين اختبارًا له ﴿فَٱسۡتَغۡفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾.

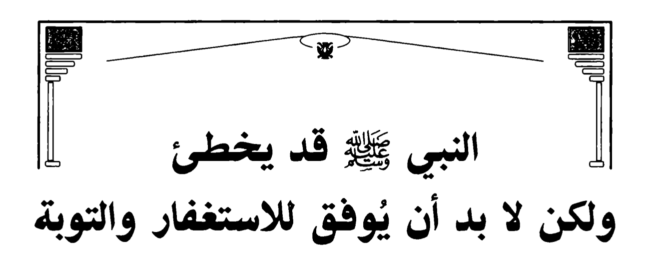
فإن قال قائل: ما تقولون في قول النبي ﷺ لهند حين شكت زوجها أبا سفيان؛ أنه رجل شحيح لا يعطيها وولدها ما يكفيهم، فقال: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف»[1] فحكم لها؟

فالجواب: أن حكم النبي ﷺ فتيا، وليست قضاء بين خصمين؛ لأن خصمها لم يحضر، فهو أفتاها على صورة القضية بدون محاكمة ومخاصمة[2]

---

(١) أخرجه: البخاري (٢٢١١، ٥٣٦٤)، ومسلم (١٧١٤) عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) فتاوى نور على الدرب (١/ ٢٠٥-٢٠٩).



النبي ﷺ قد يخطئ ولكن لا بد أن يُوفق للاستغفار والتوبة

قال تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩].

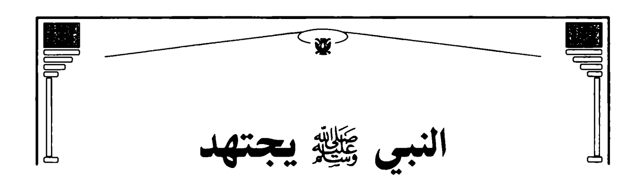
فإذا قال قائل: إذا كان الخطاب للرسول عليه الصلاة والسلام، فهل الرسول عليه الصلاة والسلام يفعل فعلًا يعاقب عليه؟

الجواب: أن النبي ﷺ أمره الله أن يستغفر لذنبه وللمؤمنين، وقال: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ١، ٢]، وهو من بني آدم، وبنو آدم خطاءون، وخير الخطائين التوابون، فالنبي ﷺ قد يخطئ، ولهذا قال: «**اللهم اغفر لي جدي وهزلي، وخطئي وعمدي**»(١)

لكن الفرق بينه وبين سائر البشر ممن أرسل إليهم: أنه لا بد أن يُوفق للاستغفار والتوبة، أما غيره فقد يوفق وقد لا يوفق، وبهذا نعرف أن النبي ﷺ قد يحصل منه ما يكون سببًا في إصابته للسيئة، ولكنه يزداد بذلك رفعة ودرجة عند الله ﷻ(٢).

(١) أخرجه: البخاري (٦٣٩٨)، ومسلم (٢٧١٩) عن أبي موسى رضي الله عنه.

(٢) تفسير سورة النساء (١/ ٥٦٥).



النبي ﷺ يجتهد

قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

فيه إثبات رسالة النبي ﷺ من وجهين:

أولًا: وصفه بالرسول.

وثانيًا: جعل طاعته كطاعة الله ﷻ.

وهنا مسألة: هل للنبي ﷺ أن يجتهد؟

الجواب: نعم. وسنته نوعان:

(١) اجتهادية.

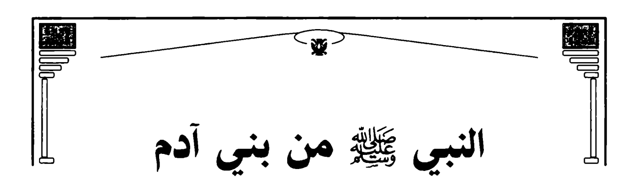
(٢) وحي.

فمن الوحي: حين سُئل عن الشهادة؛ فقال: «**إنها تكفر كل شيء**»، ثم أتاه جبريل عليه السلام فقال: «**إلا الدَّيْن**»[1]، فإن قوله: «**إلا الدَّيْن**» هذا بالوحي، وأما ما يقوله عليه الصلاة والسلام دون أن ينسبه إلى الله: فهو وحي باعتبار إقرار الله له، كما نقول: إن النبي ﷺ إذا أقر أحدًا على قول أو عمل صار هذا من سنته، وسنته: قول، وفعل، وإقرار[2]

---

(١) أخرجه: مسلم (١٨٨٥) عن أبي قتادة رضي الله عنه.

(٢) تفسير سورة النساء (٢/٨).



النبي ﷺ من بني آدم

سئل فضيلة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **عمن يقول: أن محمدًا ﷺ خلق من نور، وأن آدم خلق من نور محمد، فهل هذا القول صحيح؟**

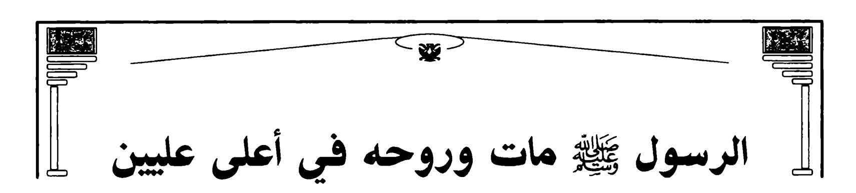
فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا القول من أبطل الباطل، وهو كذب مخالف لقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟﴾ [الحجرات: ١٣]، ولقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢، ١٣]، والنبي ﷺ من بني آدم، وهو سيد ولد آدم، وهو مخلوق من نطفة أبيه، وأبوه مخلوق من نطفة جده، وهكذا إلى أن يصل الخلق إلى آدم الذي خلقه الله من سلالة من طين.

والعجب أن هؤلاء الذين يأتون بهذه الأكاذيب تعظيمًا لرسول الله ﷺ بعضهم عنده تهاون في دينه، واتباعه لرسول الله ﷺ، ولعلهم يجهلون أن النبي ﷺ نهى عن الغلو فيه وحذر منه، وإن نصيحتي لهؤلاء أن يتلقوا معتقدهم من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وأن يعلموا أن محمدًا رسول الله ﷺ بشر مثلنا، كما أمره الله أن يقول ذلك ويعلنه على الملأ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾ [الكهف: ١١٠]، فقد تميز ﷺ بالوحي، وبما جبله الله عليه من مكارم الأخلاق، وبأنه أتقى الناس لله وأعبد الناس لله، لكنه بشر، وهو ﷺ أعلم أنه بشر مثلنا ينسى كما ننسى، فقال: «**إنما أنا بشر أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني**»(١)، انظر التواضع العظيم: أخبر أنه بشر ينسى، ومع ذلك قال: «**فإذا**

---

(١) سبق تخريجه.

نسيت فذكروني»، ولن ينقص ذلك من قدره شيئًا، بل هو أكمل الخلق إيمانًا وتقوى وزهدًا وخلقًا عليه الصلاة والسلام، ومن أراد أن يحشر تحت لوائه يوم القيامة: فليكن تحت لواء سنته في الدنيا، ولا يتعدَّ حدود الله ولا يقصر عنها، فلا غلو ولا تحريف، هذا الواجب علينا، ولقد قال الله تبارك وتعالى لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، فمن كان صادقًا في دعوى المحبة لله أو المحبة لرسول الله ﷺ فليتبع الرسول ﷺ، وبذلك يقيم بيِّنة على صدق دعواه، وأما أن يدعي أنه متبع للرسول محب للرسول، وهو يقول في الرسول ما ليس حقيقة، ويبتدع في دينه ما لم يشرع، فإن البيِّنة تخالف دعواه(١)



الرسول ﷺ مات وروحه في أعلى عليين

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله: **يقولون: إن الرسول ﷺ وهو في قبره يسمع ويرد، وضحوا لنا كيف يكون ذلك في حياته؟ والذين يقولون هذا الكلام يستندون للآية الكريمة: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ٣١] وإذا كان الشهداء أحياء، فكيف لا يكون الرسول ﷺ حيًّا في قبره؟**

فأجاب رحمه الله: نقول: أما كونه ﷺ يسمع ويرد فليس به غرابة، فقد روى أبو داود في سننه: «**ما من أحد يسلم عليه، إلا رد الله عليه روحه؛ حتى يرد** عليه السلام»(٢)

---

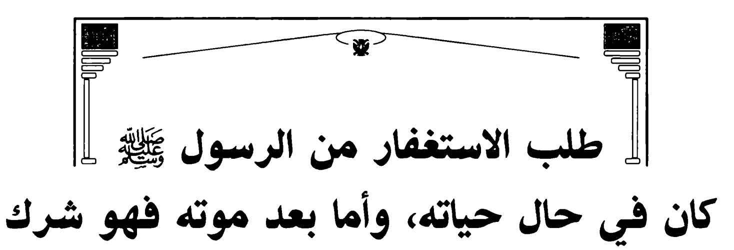
(١) فتاوى نور على الدرب (١/ ٢١١، ٢١٢).

(٢) أخرجه: أبو داود (٢٠٤١)، وأحمد (١٠٨١٥)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» =

فلا غرابة أن النبي ﷺ إذا سلم عليه المسلم يرد الله عليه روحه؛ فيرد السلام، وأما كونه حيًّا في قبره: فالشهداء أحياء عند الله، والله تبارك وتعالى لم يقل: ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتًا، بل أحياء في قبورهم، بل قال: بل أحياء عند ربهم يرزقون، ولا شك أن النبي ﷺ دفن وصلي عليه صلاة الجنازة، وخلفه من خلفه من أصحابه، وليسوا يقدمون له الأكل والشرب، وهم يعلمون أنه مات، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، وكما قال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وهذا أمر معلوم بالضرورة من الدين، ولا يماري فيه أحد، وحياة الشهداء عند الله ﷻ ليست كحياة الدنيا، أي: ليست حياة يحتاج فيها الإنسان إلى أكل وشرب أو هواء ويعبد ويدعو، هي حياة برزخية، الله تعالى أعلم بكيفيتها، وعلى هذا: فلا يحل لأحد أن يقف على قبر النبي ﷺ فيقول: يا رسول الله اشفع لي، يا رسول الله استغفر لي؛ لأن هذا غير ممكن، فالنبي ﷺ لا يمكن أن يستغفر لأحد بعد موته، ولا يمكن أن يشفع لأحد إلا بإذن الله، وإذا أردت أن تسأل سؤالًا صحيحًا؛ فقل: اللهم ارزقني شفاعة نبيك، اللهم شفعه فيَّ، وما أشبه ذلك[1]

= (٥٢٦)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٠٩٢، ٩٣٢٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٤٥)، وفي «السنن الصغرى» (١٣٧١)، وفي «شعب الإيمان» (١٤٧٩)، وحسنه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) فتاوى نور على الدرب (١/ ٢٢٠، ٢٢١).



طلب الاستغفار من الرسول ﷺ كان في حال حياته، وأما بعد موته فهو شرك

قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤].

الإنسان إذا ظلم نفسه لا يجوز له أن يذهب إلى قبر النبي ﷺ ليستغفر الله عنده؛ لأن الآية المراد بها في حياته، لكن مع ذلك استدل بها أهل الغلو على أن الإنسان ينبغي له إذا أذنب ذنبًا أن يأتي إلى القبر النبوي فيستغفر الله، ويستغفر له الرسول ﷺ، واستدلوا لذلك بقصة مكذوبة وهي: أن رجلًا أعرابيًا جاء إلى قبر النبي عليه الصلاة والسلام وأنشد:

يا خير من دفنت بالقاع أعظمه

إلى آخر البيتين، فلما نام رأى النبي ﷺ، وقال له: إن الله قد غفر لك. وهذه قصة مكذوبة[1]، والآية تدل على بطلان هذا القول؛ لأن الله يقول: ﴿وَلَوْ

(١) ذكر هذه الحكاية: النووي في «المجموع» (٨/ ٢١٧)، وفي «الإيضاح» (ص/ ٤٩٨) وزاد البيتين التاليين:

أنت الشفيع الذي ترجى شفاعته ... على الصراط إذا ما زلت القدم

وصاحباك فلا أنساهما أبدًا ... مني السلام عليكم ما جرى القلم

وساقها بقوله: (ومن أحسن ما يقول: ما حكاه أصحابنا عن العتبي مستحسنين له) ثم ذكرها بتمامها.

وذكرها البيهقي في «الشعب» (٣٨٨٠)، وابن عساكر في «معجمه» (١/ ٥٩٩)، وفي «إتحاف الزائر» (ص/ ٥٥). =

أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ﴾ و﴿إِذْ﴾ للماضي، ولو قال: إذا ظلموا ربما يكون فيها شبهة،

= وذكرها أيضًا ابن كثير في «تفسيره» (٢/ ٣٤٧، ٣٤٨) ولم يستحسنها، بل نقلها كما نقل بعض الإسرائيليات.

وهذه القصة معروفة، تسمى: قصة العُتبي.

وهي قصة باطلة مكذوبة منكرة، لا يتكئ ولا يستند عليها إلا الغلاة والقبورية.

قال الحافظ ابن عبد الهادي في «الصارم المُنكي في الرد على السبكي» (ص/ ٢٥٢، ٢٥٣):

(إسناد هذه الحكاية مظلم، يرويها بعضهم بلا إسناد، وبعضهم يرويها عن محمد بن حرب الهلالي، وبعضهم يرويها عن محمد بن حرب عن أبي الحسن الزعفراني، وقد ذكرها البيهقي في كتاب «شعب الإيمان» بإسناد مظلم، عن محمد بن روح بن يزيد البصري: حدثني أبو حرب الهلالي وقد وضع لها بعض الكذابين إسنادًا إلى علي بن أبي طالب).

وقال العلامة عبداللطيف آل الشيخ في «مصباح الظلام في الرد على من افترى على الشيخ الإمام» (ص/ ٣٩٢-٣٩٥):

(هذه القصة التي ذكرها طائفة من متأخري الفقهاء، ولم يذكرها غيرهم ممن يعتد به، ويقتدى به، كالأئمة المتبوعين وأكابر أصحابهم، وأهل الوجوه في مذاهبهم، كأشهب وابن القاسم، وسحنون وابن وهب، وعبدالملك وابنه، والقاضي إسماعيل من المالكية، ولا من الشافعية كالمزني والبويطي، وابن عبد الحكم، ومن بعدهم كابن خزيمة، وابن سريج وأمثالهم، ونظرائهم من أهل الوجوه، وكأبي يوسف من أصحاب أبي حنيفة، ومحمد بن الحسن الشيباني، وزفر بن الهذيل، ومن بعدهم كالطحاوي حامل لواء المذهب، وكذلك أصحاب أحمد، وأصحاب الوجوه في مذهبه، لم يذكرها أحد منهم، كعبد الله، وصالح، والخلال، والأثرم، وأبي بكر بن عبد العزيز، والمروذي، وأبي الخطاب، ومن بعدهم، كابن عقيل وابن بطة.

وبعض من ذكر هذه الحكاية يرويها بلا إسناد، وبعضهم عن محمد بن حرب الهلالي.

وبعضهم يرويها عن محمد بن حرب، عن أبي الحسن الزعفراني، عن الأعرابي، وقد ذكرها البيهقي بإسناد مظلم عن محمد بن روح بن زيد البصري، حدثني أبو حرب الهلالي، قال: حج أعرابي، فذكر نحو ما تقدم، ووضع لها بعض الكذابين إسنادًا إلى علي بن أبي طالب، كما روى أبو الحسن علي بن إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمن الكرخي، عن علي بن محمد بن علي، حدثنا أحمد بن محمد بن الهيثم الطائي =

على أنه لو قال: إذا ظلموا لم يكن فيها دليل؛ لأن قوله: ﴿وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ

= قال: حدثنا أبي، عن أبيه سلمة بن كهيل، عن أبي صادق، عن علي بن أبي طالب. فذكر نحو ما تقدم.
قال الحافظ ابن عبدالهادي: هذا الخبر منكر موضوع، لا يصلح الاعتماد عليه، ولا يحسن المصير إليه، وإسناده ظلمات بعضها فوق بعض، والهيثم جد أحمد بن محمد بن الهيثم أظنه ابن عدى الطائي، فإن يكن هو فهو كذاب متروك، وإلا فمجهول.
وقال عباس الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: الهيثم بن عدي كوفي ليس بثقة، كان يكذب، وقال العجلي وأبو داود: كذاب، وقال أبو حاتم الرازي والنسائي والدولابي والأزدي: متروك الحديث، وقال ابن المديني: ساقط قد كشف قناعه، وقال أبو زرعة: ليس بشيء، وقال ابن عدي: ما أقل ما له من المسند، وإنما هو صاحب أخبار وأسمار، ونسب وأشعار، وقال الحاكم أبو عبد الله: الهيثم بن عدي الطائي في علمه ومحله حدث عن جماعة من الثقات أحاديث منكرة، وقال العباس بن محمد: سمعت بعض أصحابنا يقول: قالت جارية الهيثم: كان مولاي يقوم عامة الليل يصلي، فإذا أصبح جلس يكذب.
فإذا كانت هذه الحكاية عند أهل العلم بهذه المثابة، لم تثبت بسند يعول عليه ويحتج به).
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٢٨٩، ٢٩٠):
(ذكرها طائفة من متأخري الفقهاء، عن أعرابي أنه أتى قبر النبي ﷺ، وتلا هذه الآية، وأنشد بيتين:

يا خير من دفنت بالقاع أعظمه فطاب من طيبهن القاع والأكم

نفسي الفداء لقبر أنت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم

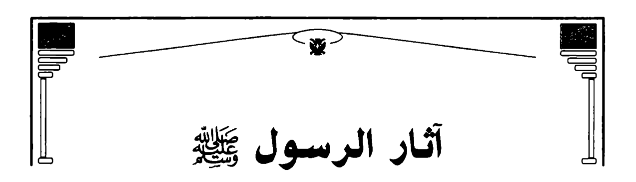
ولهذا استحب طائفة من متأخري الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد مثل ذلك، واحتجوا بهذه الحكاية التي لا يثبت بها حكم شرعي، لاسيما في مثل هذا الأمر الذي لو كان مشروعًا مندوبًا لكان الصحابة والتابعون أعلم به وأعمل به من غيرهم).
وانظر للرد على هذه الحكاية الموضوعة المنكرة الواهية الباطلة: «صيانة الإنسان» (ص/ ٢٤٧-٢٥٠) للعلامة محمد بن بشير السهسواني، و«هذه مفاهيمنا» (ص/ ٧٥-٧٨) للعلامة صالح آل الشيخ.

ﵟٱلرَّسُولُﵞ يمنع أن يكون ذلك بعد موته قطعًا، إذ أن الرسول ﷺ لا يمكن أن يستغفر لهم بعد موته.

وقال بعضهم: إذا كان الله يرد إلى نبيه ﷺ روحه ليرد السلام، وكذلك أن الأنبياء ليسوا بموتى في قبورهم، فلذلك ندعوهم سواء في حياتهم أو في مماتهم؟

والجواب: أن هذا من أمور الغيب، يقتصر فيها على ما ذكرنا، فنقول: إن الله يرد روح الرسول ﷺ ويرد السلام، لكن لا نتجاوز هذا، وإلا لقلنا له: كيف أصبحت اليوم؟! وما أشبه ذلك.

ثم الحياة البرزخية غير الحياة الدنيوية، حتى الشهداء: ﵟأَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَﵞ [آل عمران: ١٦٩] لكن حياة البرزخ غير حياة الدنيا، وإلا لقلنا: إن الصحابة ﷺ جنوا جناية عظيمة على الرسول ﷺ حيث دفنوه وهو حي[١]



آثار الرسول ﷺ

اعلم أن آثار الرسول ﷺ تنقسم إلى ثلاثة أقسام أو أكثر:

أولًا: ما فعله على سبيل التعبد، فهذا لا شك أننا مأمورون باتباعه، لقوله تعالى: ﵟلَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞﵞ [الأحزاب: ٢١]، فكل شيء لا يظهر فيه أنه فعله تأثرًا بعادة أو بمقتضى جِبلة وفطرة أو حصل اتفاقًا، فإنه على سبيل التعبد، ونحن مأمورون به.

ثانيًا: ما فعله اتفاقًا، فهذا لا يشرع لنا التأسي فيه، لأنه غير مقصود، كما

---

(١) تفسير سورة النساء (١/ ٤٨٥، ٤٨٦).

لو قال قائل: ينبغي أن يكون قدومنا إلى مكة في الحج في اليوم الرابع من ذي الحجة!، لأن الرسول ﷺ قدم مكة في اليوم الرابع من ذي الحجة[(١)]

فنقول: هذا غير مشروع، لأن قدومه ﷺ في هذا اليوم وقع اتفاقًا.

ولو قائل قال: ينبغي إذا دفعنا من عرفة ووصلنا إلى الشِعب الذي نزل فيه ﷺ وبال؛ أن ننزل ونبول ونتوضأ وضوءًا خفيفًا، كما فعل النبي ﷺ!.

فنقول: هذا لا يشرع.

وكذلك غيرها من الأمور التي وقعت اتفاقًا، فإنه لا يشرع التأسي فيه بذلك، لأنه ﷺ فعله لا على سبيل القصد للتعبد، والتأسي به تعبد.

ثالثًا: ما فعله بمقتضى العادة.

فهل يشرع لنا التأسي به؟

الجواب: نعم، ينبغي لنا أن نتأسى به، لكن بجنسه لا بنوعه.

وهذه المسألة قَلَ من يتفطن لها من الناس، يظنون أن التأسي به فيما هو على سبيل العادة بالنوع، ثم ينفون التأسي به في ذلك.

ونحن نقول: نتأسى به، لكن باعتبار الجنس، بمعني أن نفعل ما تقتضيه العادة التي كان عليها الناس، إلا أن يمنع ذلك مانع شرعي.

رابعًا: ما فعله بمقتضى الِجبلة، فهذا ليس من العبادات قطعًا، لكن قد يكون عبادة من وجه، بأن يكون فعله على صفة معينة عبادة: كالنوم، فإنه بمقتضى الِجبلة، لكن يُسن أن يكون على اليمين، والأكل والشرب جِبلة وطبيعة، ولكن قد يكون عبادة من جهة أخرى، إذا قصد به الإنسان امتثال أمر

---

(١) أخرجه: البخاري (١٠٨٥)، ومسلم (١٢٤٠) عن ابن عباس رضي الله عنه.

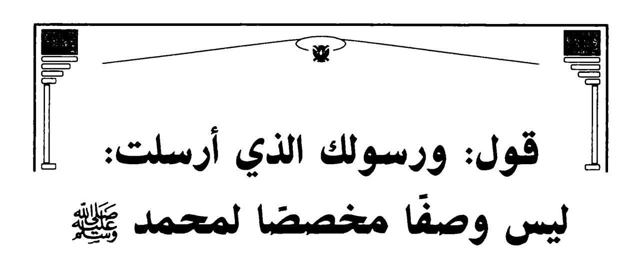
الله، والتنعم بنعمه والقوة على عبادته وحفظ البدن، ثم إن صفته أيضًا تكون عبادة، كالأكل باليمين، والبسملة عند البداية، والحمد لله عند الانتهاء.

وهنا نسأل: هل اتخاذ الشعر عادة أو عبادة؟

يرى بعض العلماء أنه عبادة، وأنه يُسن للإنسان اتخاذ الشعر.

ويرى آخرون أن هذا من الأمور العادية، بدليل قول الرسول ﷺ للذي رآه قد حلق بعض رأسه وترك بعضه، فنهاهم عن ذلك، وقال: «**احلقوا كله، أو ذروا كله**»(١)، وهذا يدل على أن اتخاذ الشعر ليس بعبادة، وإلا لقال: أبقه، ولا تحلق منه شيئًا!.

وهذه المسألة ينبغي التثبت فيها، ولا يحكم على شيء بأنه عبادة إلا بدليل، لأن الأصل في العبادات المنع، إلا ما قام الدليل على مشروعيته(٢)



قول: ورسولك الذي أرسلت: ليس وصفًا مخصصًا لمحمد ﷺ

إن قال قائل: في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه في ذكر النوم، لما قرأ النبي ﷺ عليه ذكر النوم الذي يكون آخر ما يقول الإنسان، قال من جملة ما

---

(١) أخرجه: أبو داود (٤١٩٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٢٩٦)، وفي «السنن الصغرى» (٥٠٤٨)، وأحمد (٥٦١٥)، وعبدالرزاق (١٩٥٦٤)، وابن حبان (٥٥٠٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٠٦٢)، وفي «الآداب» (٧٠٤)، والبغوي في «شرح السنة» (٣١٨٦)، وصححه الألباني في «المشكاة» (٤٤٢٧) عن ابن عمر رضي الله عنه.

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٦٣٥-٦٣٧).

قال: (آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت)، فلما أعادها البراء ﷺ قال: (وبرسولك الذي أرسلت). فقال: «قل: وبنبيك الذي أرسلت»[١]، ومعلوم أن المقام مقام اتباع، فلماذا لما قال البراء ﷺ: (ورسولك الذي أرسلت)، والرسالة تتضمن النبوة، قال: قل: ونبيك؟.

فالجواب على هذا من وجهين:

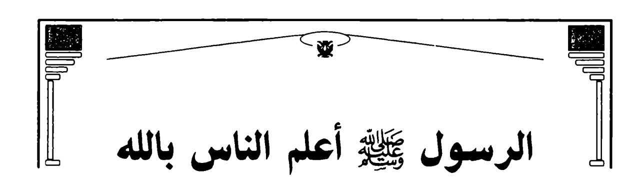
الوجه الأول: أن دلالة الرسالة على النبوة من باب دلالة الالتزام، ودلالة النبوة على النبوة من باب دلالة المطابقة، ودلالة المطابقة أقوى بلا شك، لأن دلالة الالتزام قد يمانع فيها الخصم، قد يقول: هذا ليس بلازم، فلهذا اختار وصف النبوة، مع أن الرسالة جاءت بعده «... **الذي أرسلت**» ولو قال: رسولك الذي أرسلت؛ لدل على النبوة بطريق الالتزام، لأن كل رسول نبي، لكن إذا قال: بنبيك الذي أرسلت؛ دل على النبوة بطريق المطابقة، لأنه صرح بها بلفظها، ومعلوم أن الدلالة بالمطابقة: أقوى من الدلالة بالالتزام؛ لجواز منع الملازمة.

الوجه الثاني: أنه إذا قال: ورسولك الذي أرسلت: لم يكن وصفًا مخصصًا لمحمد ﷺ، إذ قد يراد بذلك جبريل مثلًا، جبريل رسول مرسل كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ **[التكوير: ١٩، ٢٠]**، فجبريل مرسل، فلو قال: برسولك الذي أرسلت، لم يحدد أن هذا الإيمان بمحمد عليه الصلاة والسلام، لأن جبريل لا يسمى نبيًا، إنما يسمى رسولًا، وبهذا يزول الإشكال الذي أشرنا إليه، وهو أنه ينبغي أن يذكر الوصف المطابق للحال الذي عليها المتكلم، لأن الحديث -حديث البراء- أُختير فيه النبوة على

---

(١) أخرجه: البخاري (٦٣١١)، ومسلم (٢٧١٠).

الرسالة من أجل هذين الوجهين[١]



الرسول ﷺ أعلم الناس بالله

إذا قال قائل: ما وجه وجوب الإيمان بما وصف الرسول به ربه، أو ما دليله؟

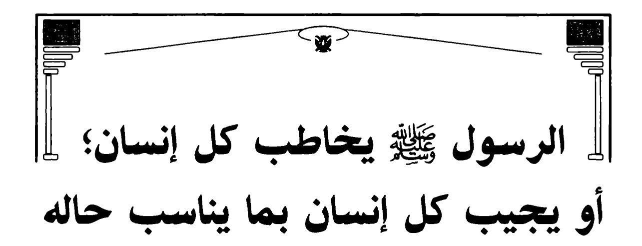
نقول: دليله قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ [النساء: ١٣٦]، وكل آية فيها ذكر أن الرسول ﷺ مبلغ، فهي دالة على وجوب قبول ما أخبر به من صفات الله، لأنه أخبر بها وبلغها إلى الناس، وكل ما أخبر به، فهو تبليغ من الله، ولأن الرسول ﷺ أعلم الناس بالله، وأنصح الناس لعباد الله، وأصدق الناس فيما قال، وأفصح الناس في التعبير، فاجتمع في حقه من صفات القبول أربع: العلم، والنصح، والصدق، والبيان، فيجب علينا أن نقبل كل ما أخبر به عن ربه، وهو -والله- أفصح وأنصح وأعلم من أولئك القوم؛ الذين تبعهم هؤلاء من المناطقة والفلاسفة، ومع هذا يقول: «**سبحانك لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك**»[٢] [٣]

---

(١) تفسير آل عمران (١/ ٣١٤، ٣١٥).

(٢) أخرجه: مسلم (٤٨٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٦٧، ٦٨).



الرسول ﷺ يخاطب كل إنسان؛ أو يجيب كل إنسان بما يناسب حاله

هنا سؤال يُشكل على البعض: ففي قصة الأعرابي؛ لما سأل الرسول ﷺ عن عمل يدخله الجنة، فعلّمه أركان الإسلام(١)، وهنا قال لسفيان: «قل آمنت بالله؛ فاستقم»(٢). فما الجواب؟

الجواب أن يقال: إن النبي ﷺ يجيب كل إنسان بما يناسب حاله، فالرجل الذي قال: أوصني! قال له: «**لا تغضب**»(٣)، ومعلوم أن الوصية العامة لكل الخلق، هي الوصية بتقوى الله ﷻ، ولهذا كان النبي عليه الصلاة والسلام إذا بعث أميرًا على جيش، أو سرية؛ أوصاه بتقوى الله(٤)، فالنبي عليه الصلاة والسلام يخاطب كل إنسان؛ أو يجيب كل إنسان بما يناسب حاله، فقد يسأله سائل فيقول: أي العمل أفضل؟ فيقول له: الجهاد في سبيل الله، ويقول للآخر خلاف ذلك.

---

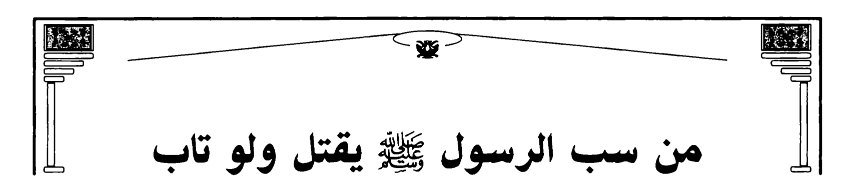
(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن أعرابيًا أتى النبي ﷺ فقال: دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة؟. قال «**تعبد الله لا تشرك به شيئًا، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان**». قال والذي نفسي بيده؛ لا أزيد على هذا. فلما ولّى، قال النبي ﷺ: «**من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة، فلينظر إلى هذا**». أخرجه: البخاري (١٣٩٧)، ومسلم (١٣).

(٢) أخرجه: مسلم (٣٨) عن سفيان بن عبد الله الثقفي رضي الله عنه.

(٣) أخرجه: البخاري (٦١١٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) عن ابن بريدة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا أمّر أمير على جيش أو سرية، أوصاه خاصته بتقوى الله، ومن معه من المسلمين خيرًا**». أخرجه: مسلم (١٧٣١).

وهذه مسألة ينبغي أن يتنبه لها الإنسان، وهي: أن النبي ﷺ قد يخاطب كل إنسان بما يليق بحاله، بخلاف ما إذا تكلم بدون سؤال، فإنه يذكر الأصل[(١)]



من سب الرسول ﷺ يقتل ولو تاب

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله: **هل تقبل توبة من سب الله ﷻ، أو سب الرسول ﷺ؟**

فأجاب رحمه الله **بقوله:** اختلف في ذلك على قولين:

القول الأول: أنها لا تقبل توبة من سب الله، أو سب رسوله ﷺ، وهو المشهور عند الحنابلة، بل يقتل كافرًا، ولا يصلى عليه، ولا يدعى له بالرحمة، ويدفن في محل بعيد عن قبور المسلمين.

القول الثاني: أنها تقبل توبة من سب الله، أو سب رسوله ﷺ، إذا علمنا صدق توبته إلى الله، وأقر على نفسه بالخطأ، ووصف الله تعالى بما يستحق من صفات التعظيم، وذلك لعموم الأدلة الدالة على قبول التوبة، كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ﴾ [الزمر: ٥٣]، ومن الكفار من يسب الله، ومع ذلك تقبل توبتهم، وهذا هو الصحيح، إلا أن ساب الرسول عليه الصلاة والسلام تقبل توبته؛ ويجب قتله، بخلاف من سب الله، فإنها تقبل توبته ولا يقتل؛ لأن الله أخبرنا بعفوه عن حقه

(١) التعليق على مسلم (١/ ٢٠٦).

إذا تاب العبد، بأنه يغفر الذنوب جميعًا، أما ساب الرسول ﷺ فإنه يتعلق به أمران:

أحدهما: أمر شرعي: لكونه رسول الله ﷺ، وهذا يقبل إذا تاب.

الثاني: أمر شخصي: وهذا لا تقبل التوبة فيه، لكونه حق آدمي لم يعلم عفوه عنه، وعلى هذا فيقتل، ولكن إذا قتل، غسلناه، وكفناه، وصلينا عليه، ودفناه مع المسلمين.

وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية[١]، وكذا لو قذفه ﷺ فإنه يقتل ولا يجلد.

فإن قيل: أليس قد ثبت أن من الناس من سب الرسول ﷺ في حياته، وقَبِل النبي ﷺ توبته؟

أجيب: بأن هذا صحيح، لكن هذا في حياته ﷺ، والحق الذي له قد أسقطه، وأما بعد موته فإنه لا يملك أحد إسقاط حقه ﷺ، فيجب علينا تنفيذ ما يقتضيه سبه ﷺ، من قتل سابه، وقبول توبة الساب فيما بينه وبين الله تعالى.

فإن قيل: إذا كان يحتمل أن يعفو عنه لو كان في حياته، أفلا يوجب ذلك أن نتوقف في حكمه؟

أجيب: بأن ذلك لا يوجب التوقف، لأن المفسدة حصلت بالسب، وارتفاع أثر هذا السب غير معلوم، والأصل بقاؤه.

فإن قيل: أليس الغالب أن الرسول ﷺ يعفو عمن سبه؟

أجيب: بلى، وربما كان العفو في حياة الرسول ﷺ متضمنًا المصلحة،

---

(١) انظر: الصارم المسلول (١/ ٥١٠-٥١٧).

وهي التأليف، كما كان ﷺ يعلم أعيان المنافقين ولم يقتلهم «**لئلا يتحدث الناس أن محمدًا يقتل أصحابه**»[١]، لكن الآن لو علمنا أحدًا بعينه من المنافقين لقتلناه، قال ابن القيم رحمه الله: (**إن عدم قتل المنافق المعلوم، إنما هو في حياة الرسول ﷺ فقط**).

فإن قيل: ما الفائدة إذا قلنا تقبل توبته ويقتل؟

قلنا: الفائدة أنه يقتل مسلمًا، يغسل ويكفن ويصلى عليه، ويرثه أقاربه المسلمون، ويبقى على حكم الإسلام، بخلاف ما إذا قلنا أنه مرتد فلا يثبت له هذا الحكم[٢].

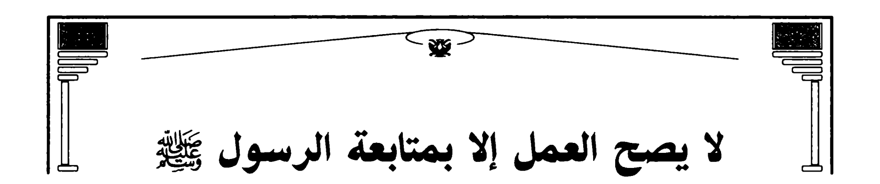


---

(١) أخرجه: البخاري (٣٥١٨)، ومسلم (٢٥٨٤) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) القول المفيد (١/ ٤٧١، ٤٧٢)، ومجموع الفتاوى (٢/ ١٥٠-١٥٢)، وتفسير سورة الأنعام (ص/ ٥٧، ٥٨).

السُّنة والمتابعة



لا يصح العمل إلا بمتابعة الرسول ﷺ

إن قيل: ما هو العمل الصالح الذي يترتب عليه هذا الأجر: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [فصلت: ٨]؟.

فالجواب: أن العمل الصالح ما جمع شيئين:

الأول: الإخلاص لله تعالى.

بأن لا يريد بعمله إلا وجه لله ﷻ، وابتغاء مرضاته، وابتغاء ثوابه، وابتغاء النجاة من النار، فلا يريد شيئًا من الدنيا وزينتها، ولهذا قال العلماء: (**إن الأعمال التي لا تقع إلا عبادة، لا يصح أخذ الأجرة عليها**) كالأذان، والإمامة، وقراءة القرآن، ونحوها، لكن لا بأس أن يأخذ شيئًا من بيت المال على ما يعم نفعه، كالأذان، والإمامة، والتدريس، ونحوها

الثاني: أن يكون متبعًا فيه رسول الله ﷺ.

أي أن يتبع الإنسان رسول الله ﷺ في عمله: فعلًا لما فعل، وتركًا لما ترك، فما فعله النبي ﷺ تعبدًا مع وجود سببه: فالسنة فعله إذا وجد سببه.

وما وجد سببه في عهد الرسول ﷺ ولم يفعله: فإن السنة تركه.

والمتابعة لا تتحقق إلا إذا كان العمل موافقًا للشريعة في أمور ستة:

(١) السبب:

فإذا تعبد الإنسان لله عبادة مقرونة بسبب ليس شرعيًا: فهي بدعة مردودة على صاحبها.

مثال ذلك: إحياء ليلة السابع والعشرين من رجب بالتهجد، بحجة أنها ليلة الإسراء والمعراج.

فالتهجد: في أصله عبادة، لكن لما قرن بهذا السبب: كان (بدعة)، لكونه بني على سبب لم يثبت شرعًا.

(٢) الجنس:

فإذا تعبد الإنسان لله تعالى بعبادة لم يشرع جنسها: فهي غير مقبولة.

مثال ذلك: الأضحية بفرس، لأن الأضاحي لا تكون إلا من جنس بهيمة الأنعام، وهي: الإبل، والبقر، والغنم.

(٣) القدْر:

فلو أراد إنسان أن يزيد صلاة على أنها فريضة، أو ركعة في فريضة: فعمله ذلك بدعة مردودة، لأنها مخالفة للشرع في المقدار أو العدد.

(٤) الكيفية:

فلو نكس إنسان الوضوء أو الصلاة: لما صح وضوؤه ولا صلاته، لأن عمله مخالف للشرع في الكيفية.

(٥) الزمان:

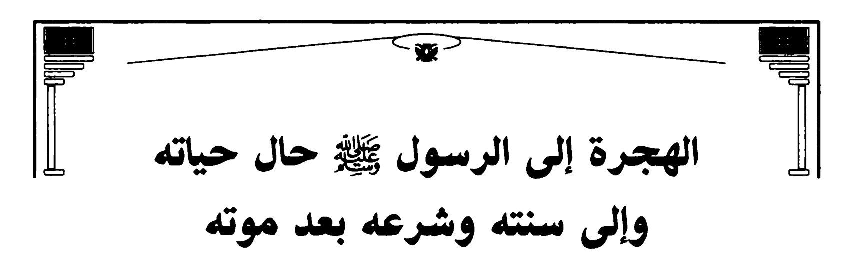
فلو ضحى إنسان في رجب، أو صام رمضان في شوال، أو وقف بعرفات في التاسع من ذي القعدة: لما صح منه، لمخالفته الشرع في الزمان.

(٦) المكان:

فلو اعتكف إنسان في منزله لا في المسجد، أو وقف يوم التاسع من ذي الحجة بمزدلفة: لما صح ذلك منه، لمخالفته للشرع في المكان.

فإن قال قائل: لو أحدثت شيئًا أصله من الشريعة، ولكن جعلته على صفة معينة لم يأتِ بها الدين، فهل يكون مردودًا أو لا؟.

والجواب: يكون مردودًا، مثل ما أحدثه بعض الناس من العبادات والأذكار والأخلاق، وما أشبهها، فهي مردودة[1].



الهجرة إلى الرسول ﷺ حال حياته وإلى سنته وشرعه بعد موته

مسألة: بعد موت الرسول ﷺ، هل يمكن أن نهاجر إليه عليه الصلاة والسلام؟.

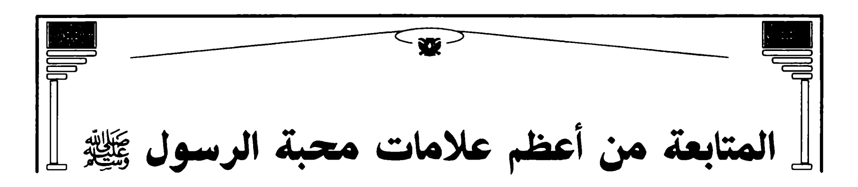
والجواب: أما إلى شخصه فلا، ولذلك لايُهاجر إلى المدينة من أجل شخص الرسول ﷺ، لأنه تحت الثرى، وأما الهجرة إلى سنته وشرعه ﷺ فهذا مما جاء الحث عليه، وذلك مثل: الذهاب إلى بلدٍ لنصرة شريعة الرسول والذود عنها، فالهجرة إلى الله في كل وقت وحين، والهجرة إلى رسول الله لشخصه وشريعته حال حياته، وبعد مماته إلى شريعته فقط.

نظير هذا قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] إلى الله دائمًا، وإلى الرسول ﷺ نفسه في حياته، وإلى سنته بعد وفاته، فمن ذهب من بلدٍ ليتعلم الحديث، فهذا هجرته إلى الله ورسوله، ومن هاجر من بلد

---

(١) تفسير سورة الانشقاق (ص/١٢٢، ١٢٣)، والإبداع في بيان كمال الشرع وخطر الابتداع (ص/٢١، ٢٢)، ومجموع الفتاوى (٥/٢٥٣، ٢٥٤)، وشرح الأربعين النووية (ص/٩٨).

إلى بلد لامرأة يتزوجها، بأن خطبها وقالت لا أتزوجك إلا إذا حضرت إلى بلدي فهجرته إلى ماهاجر إليه. «**فمن كانت هجرته لدنيا يصيبها**»[١] بأن علم أن في البلد الفلاني تجارة رابحة، فذهب إليها من أجل أن يربح، فهذا هجرته إلى دنيا يصيبها، وليس له إلا ما أراد، وإذا أراد الله ﷻ ألا يحصل على شيء لم يحصل على شيء[٢].



المتابعة من أعظم علامات محبة الرسول ﷺ

قد سأل بعض الناس عن العلامة الفاصلة التي تدله على أنه محب للنبي ﷺ أكثر من محبته لولده ووالده، لأنه أشكل عليه وجود شوق ومحبة في قلبه لولده ووالده الذي يراه ويصاحبه، وقد لا يجد ذلك الشعور نفسه عند ذكر النبي ﷺ؟!

والجواب: أن العلامة الفاصلة في هذا: أنه لو أمرك أبوك بأمر يخالف أمر النبي ﷺ اتبعت أمر النبي دون أمر أبيك؛ هذه علامة، مع أن الإنسان يجد شيئًا ملموسًا، أنه يحب الرسول ﷺ أكثر من كل أحد إلا الله.

وطريقة أهل السنة والجماعة في حق رسول الله ﷺ:

الشهادة له بقلوبهم وألسنتهم وأعمالهم أنه رسول الله، كذلك أيضًا يحبونه حب تقدير وتعظيم حبًا تابعًا لمحبة الله ﷻ.

---

(١) أخرجه: البخاري (١، ٥٤، ٢٥٢٩)، ومسلم (١٩٠٧) عن عمر رضي الله عنه.

(٢) شرح الأربعين النووية (ص/ ١٢).

وليسوا يحبونه من باب التعبد له بمحبته؛ لأن الرسول عليه الصلاة والسلام يتعبد لله به -أي بشرعه- ولكنه لا يعبد هو.

فهم يحبون الرسول ﷺ لأنه رسول رب العالمين، ومحبتهم له من محبة الله تبارك وتعالى، ولولا أن الله أرسل محمد بن عبد الله القرشي الهاشمي لكان رجلًا من بني هاشم لا يستحق هذه المرتبة التي استحقها بالرسالة.

إذن: نحن نحبه ونعظمه لأننا نحب الله ونعظمه، فمن أجل أنه رسول الله، وأن الله تبارك وتعالى هدى به الأمة حينئذٍ نحبه، فالرسول عليه الصلاة والسلام عند أهل السنة والجماعة محبوب؛ لأنه رسول رب العالمين، ولا شك أنه أحق الناس، بل أحق الخلق وأجدرهم بتحمل هذه الرسالة العظيمة عليه الصلاة والسلام.

كذلك أيضًا: يعظمون الرسول ﷺ حق التعظيم، ويرون أنه أعظم الناس قدرًا عند الله ﷻ.

لكن مع ذلك لا ينزلونه فوق منزلته التي أنزله الله، يقولون إنه عبد الله، بل هو أعبد الناس لله ﷻ.

ومحبة رسول الله ﷺ تكون لأمور:

الأول: أنه رسول الله، وإذا كان الله أحب إليك من كل شيء؛ فرسوله أحب إليك من كل مخلوق.

الثاني: لِما قام به من عبادة الله وتبليغ رسالته.

الثالث: لِما آتاه الله من مكارم الأخلاق، ومحاسن الأعمال.

الرابع: أنه سبب هدايتك، وتعليمك، وتوجيهك.

الخامس: لصبره على الأذى في تبليغ الرسالة.

السادس: لبذل جهده بالمال والنفس؛ لإعلاء كلمة الله.

وعلامة محبة الرسول ﷺ: أن يكون الإنسان أشد اتباعًا له، وأشد تمسكًا بسنته، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١][1].

فالميزان: هو اتباع الرسول عليه الصلاة والسلام، من كان للرسول أتبع: فهو له أحب، وأما الفقر والغنى فإنه بيد الله ﷻ.

ويسمي علماء السلف هذه الآية: آية المحنة، يعني الامتحان، لأن قومًا ادعوا أنهم يحبون الله فأمر الله نبيه أن يقول لهم: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾، وهذا تحد لكل من ادعى محبة الله، أن يقال له: إن كنت صادقًا في محبة الله، فاتبع الرسول، فمن أحدث في دين رسول الله ﷺ ما ليس منه، وقال: إنني أحب الله ورسوله بما أحدثته، قلنا له: هذا كذب، لو كانت محبتك صادقة، لاتبعت الرسول عليه الصلاة والسلام، ولم تتقدم بين يديه بإدخال شيء في شريعته ليس من دينه، فكل من كان أتبع لرسول الله ﷺ: كان لله أحب.

فمن أحب الرسول ﷺ: فليتبع سنته، ومن أحب الرسول ﷺ: فلا يبتدع في دينه ما ليس منه.

---

(١) قال الإمام ابن كثير رحمه الله: (هذه الآية: حاكمة على كل من ادعى محبة الله وليس هو على الطريقة المحمدية، فإنه كاذب في دعواه في نفس الأمر حتى يتبع الشرع المحمدي، والدين النبوي، في جميع أقواله وأفعاله وأحواله، قال الحسن البصري وغيره من السلف: زعم قوم أنهم يحبون الله، فابتلاهم الله بهذه الآية). «تفسير القرآن» (٢/ ٣٢).

ويا سبحان الله!! أين أبوبكر؟!، وأين عمر؟!، وأين عثمان؟!، وأين علي؟!، وأين الصحابة ﷺ؟!، وأين الأئمة -رحمهم الله- عن هذا الاحتفال بمولد النبي ﷺ؟!

أجهلوه أم فرطوا فيه؟!!.

فلا يخلوا الأمر من أحد أمرين:

(١) إما أنهم جاهلون بحق الرسول ﷺ، أن لا يقيموا الاحتفال لمولده!!.

(٢) أو أنهم مفرطون، فتذهب القرون الثلاثة، وكلهم لا تعلم بهذه البدعة!![1].



تعظيم الصحابة لسنة رسول الله ﷺ

عن أبي سعيد عبد الله بن مغفل ﷺ، قال: نهى رسول الله ﷺ عن الخذف، وقال: «**إنه لا يقتل الصيد، ولا ينكأ العدو، وإنه يفقأ العين، ويكسر السن**»[2]

وفي رواية لمسلم: أن قريبًا لابن مغفل حذف؛ فنهاه وقال: إن رسول الله ﷺ نهى عن الخذف، وقال: «**إنها لا تصيد صيدًا**» ثم عاد فقال: أحدثك أن

(١) التعليق على مسلم (١/ ٢١٣)، ومجموع الفتاوى (٥/ ١٩٩)، والقول المفيد (٢/ ٥١)، وشرح رياض الصالحين (٣/ ٣٧٩)، وشرح العقيدة الواسطية (ص/ ٢٣٣)، وفتاوى العقيدة (٢/ ١١٣٢).

(٢) أخرجه: البخاري (٦٢٢٠)، ومسلم (١٩٥٤).

رسول الله ﷺ نهى عنه، ثم عدت تحذف؟!، لا أكلمك أبدًا.

والحذف: قال العلماء: معناه أن يضع الإنسان حصاه بين السبابة والإبهام، فيضع على الإبهام حصاة يدفعها بالسبابة، أو يضع على السبابة ويدفعها بالإبهام، وقد نهى عنه النبي ﷺ، وعلل ذلك بأنه: «**يفقأ العين، ويكسر السن**» إذا أصابه، و«**لا يصيد الصيد**»، لأنه ليس له نفوذ، و«**لا ينكأ العدو**»، يعني: لا يدفع العدو؛ لأن العدو إنما ينكأ بالسهام؛ لا بهذه الحصاة الصغيرة.

ثم إن قريبًا له خرج بخذف، فنهاه عن الخذف، وقال: أخبرتك أن النبي ﷺ نهى عن الخذف، ثم إنه رآه مرة ثانية يخذف، فقال له: «**أخبرتك أن النبي ﷺ نهى عن الخذف، فجعلت تخذف!! لا أكلمك أبدًا**» فهجره؛ لأنه خالف نهي النبي ﷺ.

وهذا كما فعل عبد الله بن عمر رضي الله عنه في أحد أبنائه، حين حدث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «**لا تمنعوا إماء الله مساجد الله**»، فقال أحد أبنائه، وهو بلال بن عبد الله بن عمر: والله لنمنعهن؛ لأن النساء تغيرت بعد عهد النبي ﷺ، والناس تغيروا!.

فأقبل عليه أبوه عبد الله بن عمر، وجعل يسبه سبًا عظيمًا، ما سبه مثله قط، وقال: أحدثك عن رسول الله ﷺ وتقول: والله لنمنعهن[1]

ثم هجره حتى مات، لم يكلمه، فدل هذا على عظم تعظيم السلف الصالح لاتباع السنة.

---

(١) أخرجه: مسلم (٤٤٢) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

فهذا عبد الله بن مغفل أقسم أن لا يكلم قريبه؛ لأنه خذف، وقد نهى النبي ﷺ عن الخذف، وهكذا يجب على كل مؤمن أن يعظم سنة النبي عليه الصلاة والسلام.

ولكن إذا قال قائل: هل مثل هذا الأمر يوجب الهجر، وقد نهى النبي ﷺ عن هجر المؤمن فوق ثلاث؟[(١)].

فالجواب عن هذا: أن هذين الصحابيين -وأمثالهما ممن فعل مثل فعلهما- فعلا ذلك من باب التعزير، ورأيا في هذا تعزير لهذين الرجلين، وإلا فالأصل أن المؤمن إذا فعل ذنبًا وتاب منه، فإنه يغفر له ما سلف، حتى الكفار إذا تابوا غفر الله لهم ما سبق.

قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] كل ما مضى.

ولكن نظرًا لأن هذين الصحابيين ﵄ أرادا أن يعزرا من خالف أمر النبي عليه الصلاة والسلام، إما بقوله وإما بفعله، ولو عن اجتهاد، لأن بلال بن عبد الله بن عمر إنما قال ذلك عن اجتهادٍ، لكن لا ينبغي للإنسان أن يعارض قول الرسول ﷺ هذه المعارضة الظاهرة، ولو أنه قال مثلًا: لعل النبي ﷺ أذن لهن في زمن كانت النيات فيه سليمة، والأعمال مستقيمة، وتغيرت الأحوال بعد ذلك، وأتى بالكلام على هذا الوجه، لكان أهون.

ولهذا قالت عائشة ﵂؛ -وهي فقيهة-: لو رأى النبي ﷺ ما صنع النساء من بعده لمنعهن -يعني من المساجد- كما منعت بنو إسرائيل نساءها[(٢)]

(١) أخرجه: البخاري (٦٠٧٦، ٦٠٧٧) ومسلم (٢٥٥٩) عن أنس ﵁.

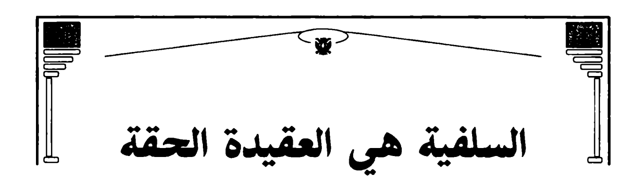
(٢) أخرجه: البخاري (٨٦٩)، ومسلم (٤٤٥) عن عمرة ﵂.

ولكن على كل حال ما فعله عبد الله بن مغفل، وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما، يدل على تعظيم السنة، وأن الإنسان يجب أن يقول في حكم الله ورسوله: سمعنا وأطعنا. والله الموفق(١)



(١) شرح رياض الصالحين (٢/ ٣١٢-٣١٥).

أهل السُّنة وخصائصهم



السلفية هي العقيدة الحقة

إن من أهل القبلة من أجرى النصوص على ظاهرها اللائق بالله ﷻ، دون أن يتعرض لشيء، وهؤلاء هم السلف، وطريقة السلف على هذا الوجه أسلم وأعلم وأحكم.

فهي أسلم: لأنهم لم يتعرضوا لشيء وراء النصوص.

وأعلم: لأنهم أخذوا عقيدتهم عن كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ.

وأحكم: لأنهم سلكوا الطريق الواجب سلوكها، وهو إجراء النصوص على ظاهرها اللائق بالله ﷻ.

ومن هم هؤلاء السلف؟.

هم الصحابة ﷸ، والتابعون لهم بإحسان، وأئمة المسلمين؛ كالإمام أحمد بن حنبل، ومالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وسفيان الثوري، والأوزاعي، وغيرهم من أئمة المسلمين.

وهل يمكن أن تكون السلفية في وقتنا الحاضر؟

نعم يمكن، ونقول: هي سلفية عقيدة[1]، وإن لم تكن سلفية زمنًا؛ لأن

---

(١) العقيدة السلفية هي العقيدة الحقة، لأنها عقيدة الصحابة وخير القرون المفضلة، وكل من تمسك بها وسار على نهج السلف؛ فهو: سلفي، والانتساب للسلفية هو عين ما درج عليه أئمتنا وعلماؤنا منذ غابر الأزمان إلى يومنا هذا، وهي تسمية مشروعة شريفة، يعتز بها المسلم أينما حل أو ارتحل في جميع أنحاء المعمورة. =

= قال عبد الكريم السمعاني رحمه الله:
(السلفي: بفتح السين واللام، وفي آخرها الفاء، هذه النسبة إلى السلف وانتحال مذهبهم). «الأنساب» (٧/ ١٠٤).
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:
(ولا عيب على من أظهر مذهب السلف، وانتسب إليه، واعتزى إليه، بل يجب قبول ذلك منه بالاتفاق، فإن مذهب السلف لا يكون إلا حقًا). «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٤٩).
وسئل شيخ الإسلام ابن باز رحمه الله:
عمن تسمى بالسلفي والأثري، هل هي تزكية؟!
فأجاب رحمه الله:
(إذا كان صادقًا أنه أثري، أو أنه سلفي لا بأس، مثل ما كان السلف يقول: فلان سلفي، فلان أثري، تزكية لا بد منها، تزكية واجبة). «حاشية الأجوبة المفيدة» (ص/ ٣٩) للعلامة الفوزان.
وقال الإمام الألباني رحمه الله:
(إن كلمة (السلف) معروفة في لغة العرب، وفي لغة الشرع.
ولكن هناك من مدَّعي العلم من ينكر هذه النسبة، زاعمًا أن لا أصل لها! فيقول: (لا يجوز للمسلم أن يقول: أنا سلفي!)، وكأنه يقول: لا يجوز أن يقول المسلم: أنا متبع للسلف الصالح، فيما كانوا عليه من عقيدة، وعبادة وسلوك!!.
لا شك أن مثل هذا الإنكار لو كان يعنيه؛ يلزم منه التبرؤ من الإسلام الصحيح؛ الذي كان عليه سلفنا الصالح، وعلى رأسهم النبي ﷺ.
فلا يجوز لمسلم أن يتبرأ من الانتساب إلى السلف الصالح، بينما لو تبرأ من أية نسبة أخرى؛ لم يكن لأحد من أهل العلم أن ينسبه إلى كفر أو فسوق.
وأما الذي ينسب إلى السلف الصالح، فإنه ينتسب إلى العصمة على وجه العموم، وقد ذكر النبي ﷺ من علامات الفرقة الناجية: أنها تتمسك بما كان عليه الرسول ﷺ، وما كان عليه أصحابه، فمن تمسك بهم: كان يقينًا على هدى من ربه، ولا شك أن التسمية الواضحة الجلية المميزة البينة؛ هي أن تقول باختصار: (أنا سلفي). «إرشاد البرية إلى شرعية الانتساب للسلفية» (ص/ ٢٠، ٢١) لأخينا الشيخ حسن الريمي. =

السلف سبقوا زمنًا، لكن سلفية هؤلاء سلفية عقيدة، بل عقيدة وعمل في الواقع، وهم بالنسبة لمن بعدهم سلف، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام في زيارة المقابر: «**أنتم سلفنا، ونحن بالأثر**»(١) (٢).

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ: **ما المقصود بالسلف؟**

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: السلف معناه المتقدمون، فكل متقدم على غيره فهو سلف له، ولكن إذا أطلق لفظ السلف: فالمراد به القرون الثلاثة المفضلة؛ الصحابة، والتابعون، وتابعوهم، هؤلاء هم السلف الصالح، ومن كان بعدهم وسار على منهاجهم فإنه مثلهم على طريقة السلف، وإن كان متأخرًا عنهم في الزمن؛ لأن السلفية: تطلق على المنهاج الذي سلكه السلف الصالح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام: «**إن أمتي ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة**»(٣)، وفي لفظ: «**من كان على مثل ما أنا عليه**

وقال الإمام مقبل الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ:

(مؤسس الدعوة السلفية: هو رسول الله ﷺ، وهذه النسبة ليست كنسبة الحزبيين، وإنما الشأن كل الشأن في تحقيق هذا الاسم الكريم على من انتسب إليه، فلا يكون ديمقراطيًا، ولا يكون صوفيًا، ولا يكون شيعيًا، فإن السلفي، وكذا السني: اسمان مترادفان لمن تمسك بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ على فهم السلف الصالح، فعلى هذا لا تصدق هاتان التسميتان على الحزبيين، ولا على المبتدعة). «إرشاد البرية» (المقدمة، ص/٣-٢٣) بتصرف يسير.

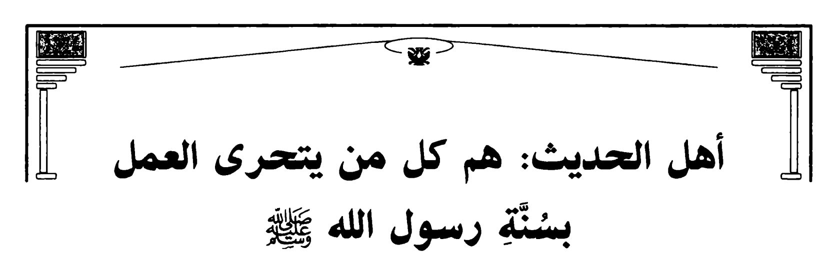
(١) أخرجه: الترمذي (١٠٥٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/١٠٧) رقم (١٢٦١٣)، ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٥٣٢)، والنجاد في «الأمالي» -مخطوط- (٢٠)، وضعفه الألباني في «ضعيف سنن الترمذي».

(٢) شرح العقيدة السفارينية (ص/١٩، ٢٠).

(٣) أخرجه: ابن ماجه (٣٩٩٣)، وأحمد (١٢٢٠٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٦٤)، وأبو يعلى (٣٩٣٨)، والمروزي في «السنة» (٥٣)، والطبراني في «المعجم =

وأصحابي»[(١)]

وبناء على ذلك تكون السلفية هنا مقيدة بالمعنى، فكل من كان على منهاج الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان فهو سلفي وإن كان في عصرنا هذا، وهو القرن الرابع عشر بعد الهجرة[(٢)].



أهل الحديث: هم كل من يتحرى العمل بسُنَّةِ رسول الله ﷺ

مسألة: قال بعض السلف: إن الطائفة المنصورة هم أهل الحديث؛ فما مدى صحة هذا القول؟

الجواب: هذا ليس بصحيح على إطلاقه، بل لا بد من التفصيل، فإن أريد بذلك أهل الحديث المصطلح عليه، الذين يأخذون الحديث رواية ودراية، وأخرج منهم الفقهاء وعلماء التفسير وما أشبه ذلك؛ فهذا ليس بصحيح؛ لأن

= الأوسط» (٤٨٨٦)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١٤٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٥٢، ٥٣)، وصححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(١) أخرجه: الترمذي (٢٦٤١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٤/ ٥٣) رقم (١٤٦٤٦)، والحاكم (١/ ١٢٩)، وابن وضاح في «البدع» (ص/ ٩٢)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٣٠٧، ٣٠٨)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٦٥)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١٤٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٢٤٢)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (٩٦٥)، قال الترمذي: هذا حديث مفسر غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه، وحسنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٠٤) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٢) فتاوى نور على الدرب (١/ ٣٥).

علماء التفسير والفقهاء الذين يتحرون البناء على الدليل هم في الحقيقة من أهل الحديث، ولا يختص بأهل الحديث صناعة؛ لأن العلوم الشرعية تفسير، وحديث، وفقه، إلخ.

فالمقصود: إن كل من تحاكم إلى الكتاب والسنة؛ فهو من أهل الحديث بالمعنى العام.

وأهل الحديث: هم كل من يتحرى العمل بسنة رسول الله ﷺ؛ فيشمل الفقهاء الذين يتحرون العمل بالسنة، وإن لم يكونوا من أهل الحديث اصطلاحًا.

فشيخ الإسلام ابن تيميه مثلًا لا يعتبر اصطلاحًا من المحدثين، ومع ذلك فهو رافع لراية الحديث.

والإمام أحمد رحمه الله تنازعه طائفتان: أهل الفقه قالوا: إنه فقيه، وأهل الحديث قالوا: إنه محدث.

وهو إمام في الفقه، والحديث، والتفسير، ولاشك أن أقرب الناس تمسكًا بالحديث هم الذين يعتنون به.

ويخشى من التعبير بأن الطائفة المنصورة هم أهل الحديث: أن يظن أنهم أهل الحديث الذين يعتنون به اصطلاحًا، فيخرج غيرهم.

فإذا قيل: أهل الحديث بالمعنى الأعم الذين يأخذون بالحديث، سواء انتسبوا إليه اصطلاحًا واعتنوا به أو لم يعتنوا، لكنهم أخذوا به؛ فحينئذٍ يكون صحيحًا[(١)]

(١) القول المفيد (١/ ٤٨١، ٤٨٢)، ومجموع الفتاوى (٩/ ٤٨١، ٤٨٢).



الوهابية ليس مذهبًا مستقلاً

لو قال قائل: بعض المسلمين يلحدون في أسماء الله ﷻ مثل: الوهاب، فيسمون جماعة أو طائفة معينة وهابية، فيستهزئون بهذا الاسم وينقصون من قدره، فما تقولون في هذا؟

الجواب: لا، الوهابية نسبة إلى مذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، يظنون أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ابتدع مذهبًا جديدًا، وهو صحيح، هو مذهب جديد بالنسبة لهم ولشركهم، لكن بالنسبة لأهل السنة ليس مذهبًا مستقلًا[1]، لكن هم لا يريدون تنقيص الله أبدًا، بل يريدون تنقيص المذهب، وهذا ليس بغريب، فالرسول عليه الصلاة والسلام وصفوه بأنه ساحر، وكذاب، ومجنون، وشاعر، قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: ٥٢].

وأما تسمية أهل التوحيد منهم بالوهابيين: فهذه التسمية في الواقع

---

(١) قال الإمام عبد الرحمن بن حسن رحمه الله:
(إن لقب (الوهابية): لقب لم يختاره أتباع الدعوة لأنفسهم، ولم يقبلوا إطلاقه عليهم، لكنه أطلق من قبل خصومهم، تنفيرًا للناس منهم، وإيهامًا للسامع أنهم جاءوا بمذهب خاص، يخالف المذاهب الإسلامية الأربعة الكبرى، واللقب الذي يرضونه ويتسمون به هو: (السلفيون) ودعوتهم: الدعوة السلفية) انظر: الوهابية وزعيمها محمد بن عبد الوهاب/ لحسن بن عبد الله آل الشيخ: مجلة العربي العدد (١٤٧) (ص/ ٢٦)، فبراير ١٩٧١، وانظر: دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب سلفية لا وهابية (ص/ ٣٧٧) لأحمد الحصين.

اصُطنِعت لتشويه دعوة التوحيد، وإلا فإن الوهابية ليست مذهبًا مستقلًا خارجًا عن مذاهب المسلمين، بل إن جميع كتب هؤلاء العلماء من رسائل ومؤلفات كبيرة وصغيرة كلها تدل على أن هؤلاء القوم أخذوا منهجهم من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وأنهم لم يخرجوا عن ما كان عليه محققو الحنابلة، كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وغيرهما، ولكن نظرًا لأن هذه الدعوة قويت بنعمة الله ﷻ ثم بما يسر لها من ملوك آل سعود، الذين قاموا بها خير قيام، لما قويت هذه الدعوة دخلت السياسة فيها، وصار علماء الدولة لا علماء الملة يشوهون هذه الدعوة بأنها دعوة وهابية، خارجة عن ما كان عليه المسلمون من المذاهب المشهورة، يقصدون بذلك تنفير الناس عنها، وما مثلهم إلا كمثل قريش حين قالوا في النبي عليه الصلاة والسلام: هذا ساحر كذاب.

والوهابية ولله الحمد كانوا من أشد الناس تمسكًا بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ومن أشد الناس تعظيمًا لرسول الله ﷺ، واتباعًا لسنته، ويدلّك على هذا: أنهم كانوا حريصين دائمًا على اتباع سنة الرسول ﷺ، والتقيد بها، وإنكار ما خالفها من عقيدة، أو عمل قولي أو فعلي.

ويدلّك على هذا أيضًا: أنهم جعلوا الصلاة على النبي ﷺ ركنًا من أركان الصلاة، لا تصح الصلاة إلا بها، فهل بعد هذا من شكٍّ في تعظيمهم لرسول الله ﷺ؟.

وهم أيضًا إنما قالوا بأنها ركن من أركان الصلاة: لأن ذلك هو مقتضى الدليل عندهم، فهم متبعون للدليل، معظمون للرسول ﷺ، لا يغلون فيه أو في أمر لم يشرعه الله ورسوله.

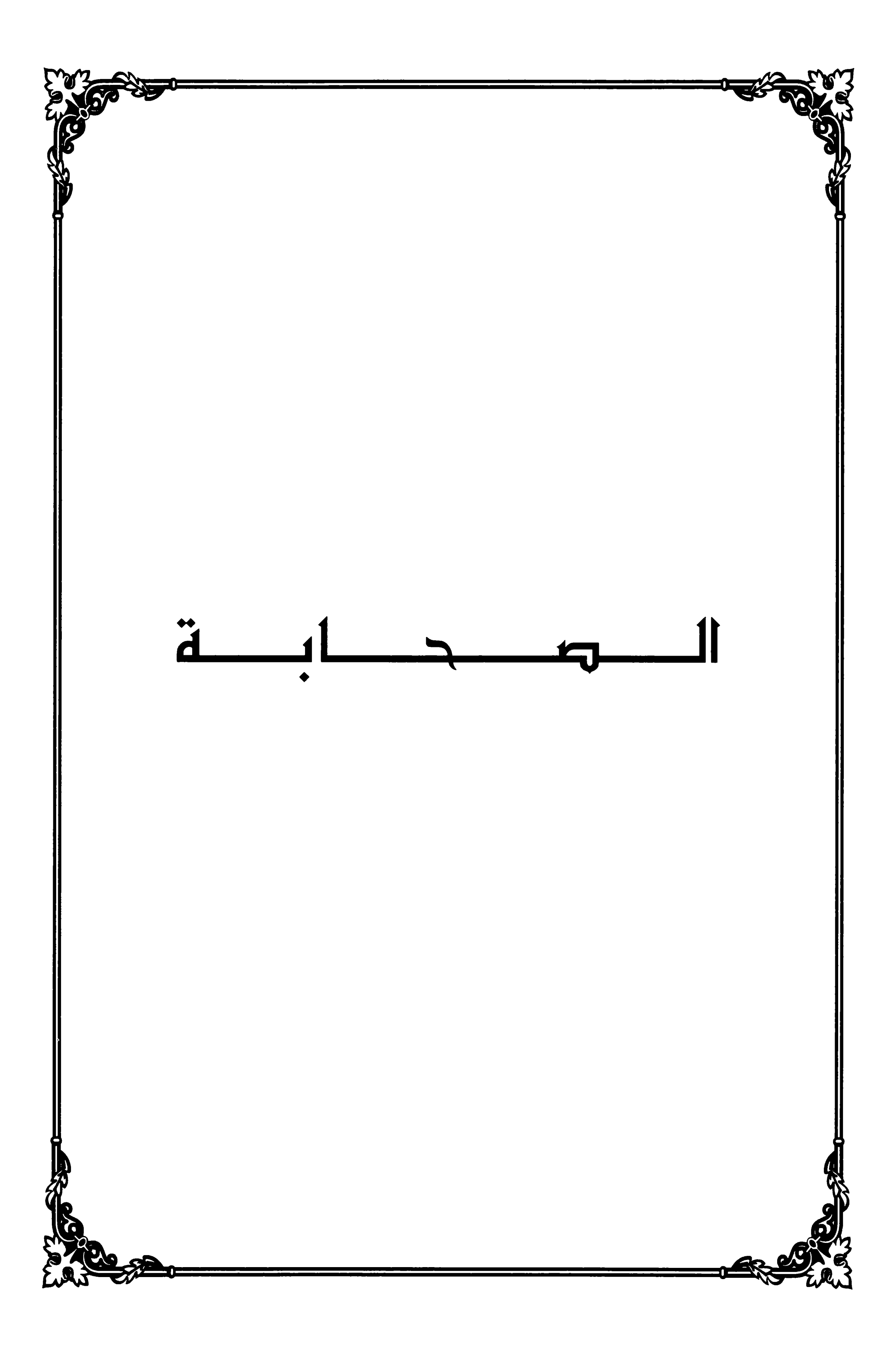
والمهم: أن طريق الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله وأتباعه هو ما كان

عليه النبي ﷺ وأصحابه، لمن تتبعه بعلم وإنصاف، وأما من قال بجهل أو بظلم وجور فإنه لا يمكن أن يكون لأقواله منتهى، فإن الجائر أو الجاهل يقول كل ما يمكنه أن يقول من حق وباطل ولا انضباط لقوله، وإذا لم تستح فاصنع ما شئت، ومن أراد أن يعرف الحق في هذا: فليقرأ ما كتبه الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وأحفاده، والعلماء من بعده، حتى يتبين له الحق، إذا كان منصفًا ومريدًا للحق.

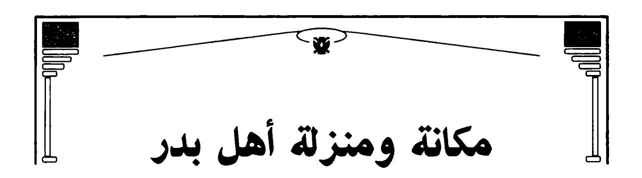
وبهذا تبين أن هذه الدعوى التي يقصد بها التشويه لا حقيقة لها، وأن الوهابية: ما هي إلا حركة لتجديد ما اندثر من علم السلف في شريعة الله سبحانه وتعالى، وهي لا تخلو أن تكون دعوة سلفية محضة، كما يعرف ذلك من تتبعها بعلم وإنصاف[1].



(١) تفسير سورة المائدة (٢/ ١٢٥)، وفتاوى نور على الدرب (١/ ٧٠٦-٧١٠)، ومجموع الفتاوى (٣/ ٥٨-٦١).



الصحابة



مكانة ومنزلة أهل بدر

قد يرد هنا إشكال على قوله تعالى لأهل بدر: «اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم»(١)؛ فإن ظاهر هذا القول: العموم، يعني أنه يشمل الكفر وما هو دونه!!.

والجواب على هذا بأحد وجهين:

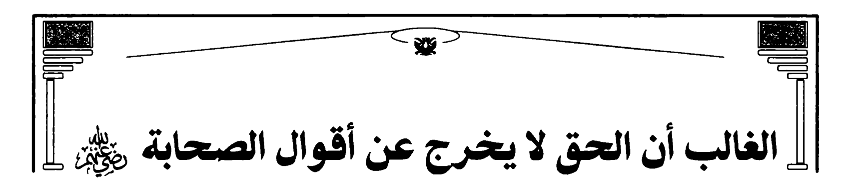
الأول: أن يقال: أنهم لا يمكن أن يشاءوا الكفر، لما حل في قلوبهم من الإيمان الراسخ، الذي لا يمكن أن يدخل من خلاله الكفر، فيكون في هذا بشارة لهم أنهم لن يكفروا، ويبقى ما دون الكفر مكفر بهذه الغزوة.

إذًا فقوله: «ما شئتم» لا يدخل فيه الكفر، لأنهم لا يمكن أن يشاءوا الكفر بسبب ما قدموه من هذه الحسنات العظيمة، ويكون في هذا بشارة لهم بأنهم لن يكفروا.

ثانيًا: أنه على فرض كفرهم سوف ييسرون للتوبة حتى يغفر لهم: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، فيكون في هذا بشارتان، إما بأنهم لن يكفروا، أو أنه لو قدر أنهم كفروا فإنهم سوف يعودون إلى الإسلام، ويغفر لهم ما قد سلف، ومن تتبع أحوالهم لم يجد أحدًا منهم ارتد، فكل الذين في غزوة بدر لم يرتد منهم أحد، وبهذا يكون المعنى الأول

(١) أخرجه: البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤) عن علي رضي الله عنه.

أقرب وأصح، وهو أنهم لن يشاءوا الكفر[١]



الغالب أن الحق لا يخرج عن أقوال الصحابة رضي الله عنهم

مسألة: إذا اختلف الصحابة رضي الله عنهم على قولين، فهل نقول: إن القولين تعارضا فتساقطا، أو لا بد من أن نطلب ما يساعده الدليل؟

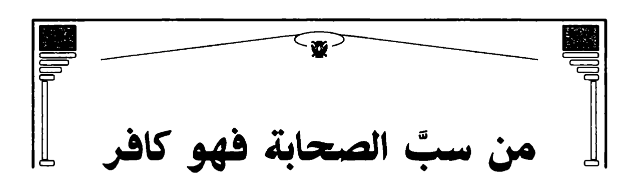
الجواب: الغالب أن الحق لا يخرج عن أقوال الصحابة رضي الله عنهم، وبناء على ذلك نقول: نبحث فيما يعضده الدليل، لأنهم هم أقرب الناس إلى الصواب، ولا شك أنه إذا تعارض قولان للصحابة رضي الله عنهم بدون مرجح؛ فإنه يضعف القول؛ لأنه عورض بمثله، وهذا قد يبدو للإنسان أن يقول: لا أحتج به ما دام ضعيفًا عورض بمثله.

لكن: الخير أن نقول: ما دام أنه عورض بمثله: فإن الواجب أن نبحث؛ لأنهما وإن تعارضا فإنهما أقرب إلى الصواب من غيرهما، ولكن يلاحظ أنه لا يمكن أن نعارض قول عمر رضي الله عنه بقول رجل من الصحابة رضي الله عنهم بعيد عن الفقه، إلا إذا عضده الدليل، فإذا عضد المفضول الدليل: فمعلوم أن الواجب اتباع الدليل[٢].

---

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص/ ٦١١، ٦١٢).

(٢) المصدر السابق (ص/ ٦١١، ٦١٢).



من سبَّ الصحابة فهو كافر

مسألة: هل نطلق على من سب الصحابة ﷺ بالكفر؟

الجواب: نعم. قال شيخ الإسلام رحمه الله: من سب الصحابة جميعًا، أو اعتقد أنهم ارتدوا بعد موت النبي ﷺ فلا شك في كفره، بل لا شك في كفر من شك في كفره.

وسب الصحابة على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يسبهم بما يقتضي كفر أكثرهم أو أن عامتهم فسقوا: فهذا كفر؛ لأنه تكذيب لله ورسوله بالثناء عليهم والترضي عنهم، بل من شك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين؛ لأن مضمون هذه المقالة: أن نقلة الكتاب أو السنة كفار أو فساق.

الثاني: أن يسبهم باللعن والتقبيح: ففي كفره قولان لأهل العلم، وعلى القول بأنه لا يكفر؛ يجب أن يجلد ويحبس حتى يموت أو يرجع عما قال.

الثالث: أن يسبهم بما لا يقدح في دينهم، كالجبن والبخل: فلا يكفر، ولكن يُعَزَّر بما يردعه عن ذلك.

وفي الحقيقة إن سب الصحابة ﷺ ليس جرحًا في الصحابة ﷺ فقط، بل هو قدح في الصحابة، وفي النبي ﷺ، وفي شريعة الله، وفي ذات الله ﷻ.

أما كونه قدحًا في الصحابة: فواضح.

وأما كونه قدحًا في رسول الله ﷺ: فحيث كان أصحابه وأمناؤه وخلفاؤه

على أمته من شرار الخلق، وفيه قدح في رسول الله ﷺ من وجه آخر: وهو تكذيبه فيما أخبر به من فضائلهم ومناقبهم.

وأما كونه قدحًا في شريعة الله: فلأن الواسطة بيننا وبين رسول الله ﷺ في نقل الشريعة هم الصحابة، فإذا سقطت عدالتهم، لم يبق ثقة فيما نقلوه من الشريعة.

وأما كونه قدحًا في الله سبحانه: فحيث بعث نبيه ﷺ في شرار الخلق، واختارهم لصحبته، وحمل شريعته، ونقلها لأمته.

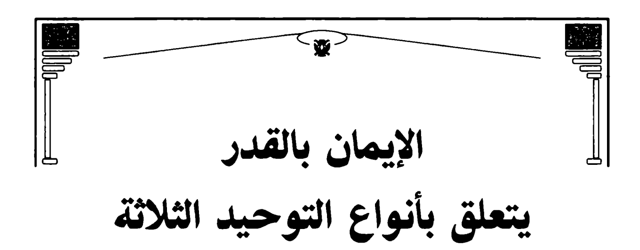
فانظر ماذا يترتب من الطوام الكبرى على سب الصحابة رضي الله عنهم.

ونحن نتبرأ من طريقة الروافض الذين يسبون الصحابة ويبغضونهم، ونعتقد أن محبتهم فرض، وأن الكف عن مساوئهم فرض، وقلوبنا ولله الحمد مملوءة من محبتهم، لِما كانوا عليه من الإيمان والتقوى، ونشر العلم، ونصرة النبي ﷺ[(١)]



(١) شرح السفارينية (ص/٦٠٥)، والتعليق على لمعة الاعتقاد (ص/١٥٢)، ومجموع الفتاوى (٨/٦١٦).

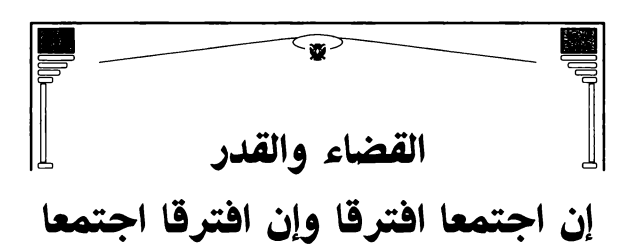
القضاء والقدر



الإيمان بالقدر يتعلق بأنواع التوحيد الثلاثة

مسألة: الإيمان بالقدر، هل هو متعلق بتوحيد الربوبية، أو الألوهية، أو بالأسماء والصفات؟

الجواب: تعلقه بالربوبية أكثر من تعلقه بالأسماء والصفات، ثم تعلقه بالأسماء والصفات أكثر من تعلقه بالألوهية، وتعلقه بالألوهية أيضًا ظاهر، لأن الألوهية بالنسبة لله يسمى توحيد الألوهية، وبالنسبة للعبد يسمى توحيد العبادة، والعبادة فعل العبد، فلها تعلق بالقدر، فالإيمان بالقدر له مساس بأقسام التوحيد الثلاثة(١)



القضاء والقدر إن اجتمعا افترقا وإن افترقا اجتمعا

القضاء والقدر متباينان إن اجتمعا، ومترادفان إن تفرقا، على حد قول العلماء: هما كلمتان: إن اجتمعتا افترقتا، وإن افترقتا اجتمعتا.

فإذا قيل: هذا قدر الله، فهو شامل للقضاء، أما إذا ذكرا جميعًا: فلكل واحد منهما معنى.

---

(١) القول المفيد (٢/ ٤٢٩)، ومجموع الفتاوى (١٠/ ١٠١٧).

فالتقدير: هو ما قدره الله تعالى في الأزل أن يكون في خلقه.

وأما القضاء: فهو ماقضى به الله ﷻ في خلقه من إيجاد أو إعدام أو تغيير، وعلى هذا يكون التقدير سابقًا.

فإن قال قائل: متى قلنا: إن القضاء هو ما يقضيه الله ﷻ في خلقه من إيجاد أو إعدام أو تغيير، وإن القدر سابق عليه إذا اجتمعا، فإن هذا يعارض قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، **فإن هذه الآية ظاهرها أن التقدير بعد الخلق!!.**

فالجواب على ذلك من أحد وجهين:

إما أن نقول: إن هذا من باب الترتيب الذكري لا المعنوي، وإنما قُدم الخلق على التقدير لتتناسب رؤوس الآيات.

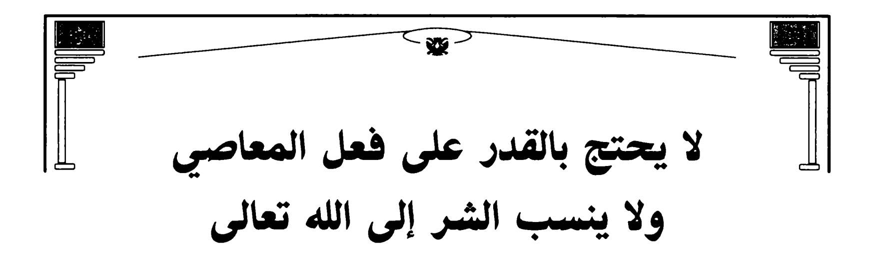
ألم تر إلى أن موسى أفضل من هارون، لكن قدّم هارون عليه في سورة (طه) في قوله تعالى عن السحرة: ﴿فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه: ٧٠]، لتتناسب رؤوس الآيات.

وهذا لا يدل على أن المتأخر في اللفظ متأخر في الرتبة.

أو نقول: إن التقدير هنا بمعنى التسوية، أي خلقه على قدر معين، كقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ [الأعلى: ٢]، فيكون التقدير بمعنى التسوية.

وهذا المعنى أقرب من الأول، لأنه يطابق تمامًا لقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾، فلا إشكال[1]

(١) شرح العقيدة الواسطة (ص/٤١٨، ٤١٩)، مجموع الفتاوى (٨/ ٥٣٩).



لا يحتج بالقدر على فعل المعاصي ولا ينسب الشر إلى الله تعالى

الإيمان بالقدر: معترك عظيم من زمن الصحابة إلى زماننا هذا، وله مراتب أربع، وهي: العلم، والكتابة، والمشيئة، والخلق، فلنتكلم عن كل واحد منها تفصيلًا، وذلك لأهميته:

المرتبة الأولى: العلم.

بأن تؤمن بأن الله ﷻ عالم بكل شيء جملةً وتفصيلًا، مما يتعلق بفعله بنفسه، كالخلق والإحياء، أو بفعل عباده، والأدلة على هذا كثيرة، قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقال ﷻ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [المُلك: ١٤] والجواب: بلى.

وأما التفصيل: ففي آية الأنعام قوله: ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

فإن قال قائل: لدينا إشكال: مثل قول الله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: ٣١]، **وقال الله ﷻ:** ﴿لِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ﴾ [المائدة: ٩٤]، **وقال:** ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، **وأمثال هذه الآيات مشكلة، لأن ظاهرها تجدد علم الله ﷻ بعد وقوع الفعل؟**

والجواب عن هذا الإشكال من أحد وجهين:

الوجه الأول: أن علم الله ﷻ بعد وقوعه غير علمه به قبل وقوعه، لأن علمه به قبل وقوعه علم بأنه سيقع، وعلمه به بعد وقوعه علم بأنه واقع، نظير هذا من بعض الوجوه: الله ﷻ مريد لكل شيء، حتى المستقبل الذي لانهاية له، مريد له لاشك، لكن الإرادة المقارنة تكون عند الفعل: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

فهاهنا إرادتان: إرادة سابقة، وإرادة مقارنة للفعل، فإذا أراد الله تعالى أن يخلق شيئًا فإنه يريده عند خلقه، لكن كونه أراد أن يخلق في المستقبل: فهذا غير الإرادة المقارنة، كذلك العلم.

الوجه الثاني: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾ [محمد: ٣١] أي علمًا يترتب عليه الثواب والعقاب، لأن علم الله الأزلي السابق لا يترتب عليه ثواب ولا عقاب، فالثواب والعقاب يكون بعد الامتحان والابتلاء، كما قال تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: ٣١] وحينئذٍ قد زال الإشكال ولله الحمد.

وقد قال غلاة القدرية: إن علم الله تعالى بأفعال العباد مستأنف.

حيث يقولون: (الأمر أنف!)، يعني مستأنف، فيقولون: إن الله لا يعلم الشيء إلا بعد وقوعه، فهؤلاء كفرة بلا شك، لإنكارهم ما دل الكتاب والسنة عليه دلالة قطعية، وأجمع عليه المسلمون.

المرتبة الثانية: الكتابة.

وهي أنواع:

(١) **الكتابة العامة في اللوح المحفوظ:** كتب الله تعالى كل شيء.

(٢) **الكتابة العُمرية**: وهي أن الجنين في بطن أمه إذا تم له أربعة أشهر؛ بعث الله إليه الملك الموكل بالأرحام، وأمرَ أن يكتب: أجله، ورزقه، وعمله، وشقي أو سعيد، فهذه كتابة عمرية، لأنها مقيدة بالعمر، أي تكتب مرة واحدة، ولا يعاد كتابتها.

(٣) **الكتابة الحولية**: وهي التي تكون ليلة القدر، كما قال الله ﷻ: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤]، يعني يبيّن ويفصل ﴿كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾، وليس أمر من أمر الله إلا وهو حكيم.

وذكر بعضهم: **كتابة يومية**: واستدل لذلك بقوله ﷻ: ﴿يَسْأَلُهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، ولكن الآية ليست واضحة في هذا المعنى.

وهنا مسألة: هل الكتابة تتغير؟ أو لا تتغير؟

الجواب: يقول رب العالمين ﷻ: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩].

أي اللوح المحفوظ ليس فيه محو ولا كتاب، فما كتب في اللوح المحفوظ فهو كائن ولا تغيير فيه، لكن ما كتب في الصحف التي في أيدي الملائكة، فهذا: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ قال ﷻ: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤].

وفي هذا المقام يُنكَرُ على من يقولون: (**اللهم إني لا أسألك رد القضاء، ولكن أسألك اللطف فيه**)[1] فهذا دعاء بدعي باطل، فإذا قال: (**اللهم إني لا أسألك رد القضاء، ولكن أسألك اللطف فيه**) معناه أنه مستغن، أي افعل ما

---

(١) انظر: تفسير سورة الأنعام (ص/ ١٨٤، ١٨٥).

شئت، ولكن خفف، وهذا غلط، فالإنسان يسأل الله ﷻ رفع البلاء نهائيًا، فيقول مثلًا: اللهم عافني، اللهم ارزقني، وما أشبه ذلك.

وإذا كان النبي ﷺ قال: «**لا يقل أحدكم: اللهم اغفر لي إن شئت**»(١) فقولك: (**لا أسألك رد القضاء، ولكن أسألك اللّطف فيه**) أشد.

واعلم أن الدعاء قد يرد القضاء، كما جاء في الحديث: «**ولا يرد القدر إلا الدعاء**»(٢) وكم من إنسانٍ افتقر غاية الافتقار حتى كاد يهلك، فإذا دعا أجاب الله دعاءه، وكم من إنسان مرض حتى أيس من الحياة، فيدعو فيستجيب الله دعاءه، قال الله تعالى: ﴿۞ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٣].

فذكر حاله، يريد أنّ الله يكشف عنه الضُّر، قال الله: ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ﴾ [الأنبياء: ٨٤].

المرتبة الثالثة: المشيئة.

ومعناها: أن تؤمن بأن كل كائن وجودًا أو عدمًا فهو بمشيئة الله، كالمطر، والجفاف، ونبات الأرض، والإحياء، والإماتة، وهذا لا إشكال فيه، وهو مشيئة الله ﷻ لفعله، وكذلك ما كان من فعل المخلوق فهو أيضًا بمشيئة الله، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩]، وأجمع المسلمون على هذه الكلمة: (**ماشاء الله**

---

(١) أخرجه: البخاري (٧٤٧٧)، ومسلم (٢٦٩٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: ابن ماجه (٩٠)، وأحمد (٢٢٧٤٥)، وابن أبي شيبة (٣٠٤٨٧)، وابن حبان (٨٧٢)، والحاكم (١/ ٤٩٣)، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وحسنه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» عن ثوبان رضي الله عنه.

كان، وما لم يشأ لم يكن)، ففعل العبد بمشيئة الله.

ويرد إشكال: وهو إذا كان فعل العبد بمشيئة الله، صار الإنسان مجبرًا على العمل، لأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فيؤدي هذا الاعتقاد إلى مذهب الجبرية، وهو مذهب الجهمية.

ولهذا قول القائل: إذا كان كل شيء بمشيئة الله وبكتابة الله، فنحن مجبرين على أعمالنا؛ قولٌ لايخفى مافيه من الفساد، لأنه إذا كان الإنسان مجبرًا وفعل الفعل ثم عُذب عليه، فهو مظلوم، ولهذا لو حدث من بشر أن أجبر أحدًا على فعل ثم عذب به؛ لصاح الناس به، فكيف بالخالق ﷻ؟

ولذلك يعتبر هذا القول من أبطل الأقوال، ونحن نشعر بأنهم لايجبرون على الفعل ولا على الترك، وأننا نفعل ذلك باختيارنا التام.

وبهذا التقرير يبطل هذا الاستفهام الحادث المحدث:

هل الإنسان مسير أو مخير؟

وهذا سؤال غير وارد، وعلى من يسأل هذا السؤال أن يسأل نفسه: هل أجبره أحد على أن يسأل هذا السؤال؟ وكلٌّ يعرف أن الإنسان مخير لا أحد يجبره، فعندما أحضر من بيتي إلى المسجد هل أشعر بأن أحدًا أجبرني؟ لا، وكذا عندما أتأخر باختياري، لا أشعر بأن أحدًا أجبرني، فالإنسان مخيّر لا شك، لكن ما يفعله الإنسان نعلم أنه مكتوب من قبل، ولهذا نستدل على كتابة الله ﷻ لأفعالنا وإرادته لها وخلقه لها بعد وقوعها، أما قبل الوقوع فلا ندري، ولهذا قال الله ﷻ: ﴿وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرُۢ﴾ [لقمان: ٣٤]، فإذا كان هذا هو الواقع بالنسبة للمشيئة: أن الله تعالى يشاء كل شيء، لكن لا يجبر العباد، بل العباد مختارون: فلا ظلم

حينئذٍ، ولهذا إذا وقع فعل العبد من غير اختيار رُفِع عنه الإثم، إن كان جاهلًا أو مكرهًا أو ناسيًا، فإنه يُرفع عنه الإثم لأنه لم يختره.

ولهذا لما قال النبي ﷺ: «**ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من النار، ومقعده من الجنة**». قالوا: يا رسول الله، أفلا نتكل على كتابنا، وندع العمل؟ قال: «**اعملوا، فكل ميسر لما خلق له، أما من كان من أهل السعادة**-اللهم اجعلنا منهم- **فييسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاء فييسر لعمل أهل الشقاوة**»، مستدلًا ومقررًا لما قال: قول الله ﷻ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥-١٠][(١)]

إذًا: نعمل، الرزق مكتوب ومراد لله، ومع ذلك الإنسان يسعى للرزق، وكذا الولد مكتوب، أي أن الإنسان سيولد له، مكتوب، ومع ذلك فالإنسان يسعى لهذا ويطلب الأولاد بالنكاح، ولا يقول: سأنام على الفراش، وإن كان الله مقدرًا لي الولد سيأتي به، فلو قال أحد هذا الكلام، لقالوا: إنه مجنون.

كذلك العمل الصالح، اعمل عملًا صالحًا من أجل أن تدخل الجنة، ولا أحد يمنعك من الطاعة، ولا أحد يكرهك على المعصية.

وقد احتج المشركون بالقدر على شركهم، كما قال الله عنهم: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]!!

والجواب: قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] فلم تقبل منهم هذه الحجة، لأن الله تعالى جعل ذلك تكذيبًا، وجعل له عقوبة: ﴿حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾.

---

(١) أخرجه: البخاري (٤٩٤٩)، ومسلم (٢٦٤٧) عن علي رضي الله عنه.

فإن قال قائل: إن لدينا حديثًا أقرّ فيه النبي ﷺ الاحتجاج بالقدر، وهو: أن آدم وموسى تحاجا -أي تخاصما-، فقال موسى لآدم: «أنت أبونا خيبتنا، أخرجتنا ونفسك من الجنة»، لأن خروج آدم من الجنة من أجل أنه أكل من الشجرة التي نُهِيَ عن الأكل منها، فقال له آدم: «أتلومني على شيء قد كتبه الله عليَّ قبل أن يخلقني؟»، قال النبي ﷺ: «فحج آدم موسى» مرتين[(١)]، يعني غلبه في الحجة، هذا يتمسك به من يحتج بالقدر على فعل المعاصي.

ولكن كيف المخرج من هذا والحديث في الصحيحين؟

أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بجواب، وأجاب تلميذه ابن القيم رحمه الله بجواب آخر.

شيخ الإسلام قال: إن آدم عليه الصلاة والسلام فعل الذنب، وصار ذنبه سببًا لخروجه من الجنة، لكنه تاب من الذنب، وبعد توبته اجتباه الله وتاب عليه وهداه، والتائب من الذنب كمن لاذنب له، ومن المحال أن موسى عليه الصلاة والسلام -وهو أحد أولي العزم من الرسل- يلوم أباه على شيء تاب منه، ثم اجتباه الله بعده وتاب عليه وهداه، وإنما اللوم على المصيبة التي حصلت بفعله، وهي إخراج الناس ونفسه من الجنة، فإن سبب هذا الإخراج: هو معصية آدم، على أن آدم عليه الصلاة والسلام لاشك أنه لم يفعل هذا ليخرج من الجنة حتى يلام، فكيف يلومه موسى؟[(٢)]

وهذا وجه ظاهر في أن موسى عليه السلام لم يرد لوم آدم على فعل المعصية، إنما على المصيبة التي هي من قدر الله، وحينئذٍ يتبين أنه لاحجة في

---

(١) أخرجه: البخاري (٣٤٠٩)، ومسلم (٢٦٥٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢/١٠٨، ١٠٩، ٣٢٥، ٣٢٦) لابن تيمية.

الحديث لمن يستدل على فعل المعاصي.

إذًا: احتج على المصيبة وهي الإخراج من الجنة، ولهذا قال: «**أخرجتنا ونفسك من الجنة**»، ولم يقل: عصيت ربك، فهنا كلام موسى مع أبيه آدم على المصيبة التي حصلت، وهي الإخراج من الجنة، وإن كان السبب هو فعل آدم، **وقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: اللوم على المصائب وعلى المعائب إن استمر الإنسان فيها.

أما تلميذه ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ **فأجاب بجواب آخر قال**: إن اللوم على فعل المعصية بعد التوبة منها غلط، وإنّ احتجاج الإنسان بالقدر بعد التوبة من المعصية صحيح، فلو أن إنسانًا شرب الخمر، فجعلت تلومه وهو قد تاب توبة صحيحة، وقال: هذا أمر مقدر عليَّ، وإلا لست من أهل شرب الخمر، وتجد عنده من الحزن والندم على المعصية، فهذا يقول ابن القيم: لا بأس به[1]

وأما الاحتجاج بالقدر الممنوع: فهو أن يحتج بالقدر ليستمر على معصيته، كما فعل المشركون، أما إنسان يحتج بالقدر لدفع اللوم عنه، مع أن اللوم قد اندفع بتوبته: فهذا لابأس به.

وهذا الجواب جواب واضح يتصوره الإنسان بقرب، وإن كان كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أسد وأصوب، لكن لامانع بأن يُجاب بما أجاب به العلامة ابن القيم.

وقال ابن القيم: نظير هذا: أن النبي ﷺ حين طرق ابنته فاطمة وابن عمه عليًّا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا ليلًا، فوجدهما نائمين، فقال: «**ألا تصليان**». فكأنه عاب عليهما، أي لماذا لم تقوما لصلاة التهجد؟. فقال علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: يا رسول الله، أنفسنا بيد الله، فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا. فانصرف النبي ﷺ وهو يضرب فخذه، ويقول: ﴿وَكَانَ

(١) انظر: شفاء العليل (ص/١٣-١٩).

ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾[(١)] لأن عليًا ﷺ دافع عن نفسه بأمر انتهى وانقضى.

ولو أن إنسانًا فعل معصية، وأردنا أن نقيم عليه العقوبة حدًا أو تعزيرًا، وقال: أنا مكتوب عليَّ هذا، ولنفرض أنه زنا، وقلنا: اجلدوه مائة جلدة، وغربوه عامًا عن البلد، فقال: مهلًا، هذا شيء مكتوب عليَّ، أتنكرون هذا؟ فسنقول: لاننكره، فيقول: لالوم عليّ!، فنقول: ونحن سنجلدك ونقول: هذا مكتوب علينا.

وذكر أن سارقًا رفع إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ، فأمر بقطع يده، فقال: مهلًا يا أمير المؤمنين، والله ما سرقت إلا بقدر الله، وهذا جواب صحيح، فقال عمر: ونحن لا نقطعك إلا بقدر الله، فغلبه عمر ﷺ، بل نقول: إننا نقطع يده بقدر الله وشرع الله، فالسارق سرق بقدر الله، لكن لم يسرق بشرع الله، ونحن نقطع يده بقدر الله وشرع الله، ولكن عمر ﷺ سكت عن مسألة الشرع من أجل أن يقابل هذا المحتج بمثل حجته.

فتبين الآن أن الاحتجاج بالقدر على المعاصي: باطل، والاحتجاج بالقدر على فوات المطلوب: باطل أيضًا، ولذلك نرى الناس الآن يتسابقون إلى الوظائف باختيارهم ولا يفوتونها، ولو أن الإنسان تقاعس ولم يتقدم لامه الناس على هذا، مما يدل دلالة واضحة على أن الإنسان له إرادة وله اختيار.

فبطل بذلك احتجاج العاصي بقدر الله على معاصي الله، ونقول له: أنت قدرت الآن أن الله قد كتب عليك المعصية فعصيت، فلماذا لم تقدر أن الله كتب لك الطاعة وأطعت؟ لأن القدر سر مكتوم لا يعلمه إلا الله، ولا نعلم ماذا قضى الله وقدر إلا بعد الوقوع، فإذا كنت أقدمت على المعصية؛ فلماذا لم تقدم

---

(١) أخرجه: البخاري (١١٢٧)، ومسلم (٧٧٥) عن علي ﷺ.

على الطاعة وتقول: إنها بقضاء الله وقدره؟.

المرتبة الرابعة: الخلق.

فكل مافي الكون فهو مخلوق لله ﷻ، بالنسبة لما يحدثه الله تعالى من فعله؛ فهو واضح: كالمطر وإنبات الأرض، وما أشبه ذلك، فهو مخلوق لله تعالى لا شك.

لكن بالنسبة لفعل العبد، هل هو مخلوق لله أم لا؟

الجواب: نعم مخلوق لله، فحركات الإنسان وسكناته كلها مخلوقة لله، ووجه ذلك:

أولًا: أن الله ﷻ خلق الإنسان وأعطاه إرادة وقدرة بهما يفعل، فسبب إيجاد العبد لما يوجده: الإرادة الجازمة، والقدرة التامة، وهاتان الصفتان مخلوقتان لله، وخالق السبب خالق للمسبب.

ثانيًا: أن الإنسان إنسان بجسمه ووصفه، فكما أنه مخلوق لله بجسمه، فهو مخلوق له بوصفه، ففعله مخلوق لله ﷻ، كما أن الطول والقصر والبياض والسواد والسمن والنحافة كلها مخلوقة لله، فهكذا أيضًا أفعال الإنسان مخلوقة لله، لأنها صفة من أوصافه، وخالق الأصل خالق للصفة.

ويدل لهذا قول إبراهيم عليه السلام لقومه: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٥، ٩٦] تحتمل معنيين:

المعنى الأول: أن تكون (ما) مصدرية، والمعنى: خلقكم وخلق عملكم، وهذا نص في أن عمل الإنسان مخلوق لله تعالى.

والمعنى الثاني: أن تكون (ما) اسمًا موصولًا، ويكون المعنى: خلقكم وخلق الذي تعملونه.

فكيف يمكن أن نقول: إن الآية دليل على خلق أفعال العباد على هذا التقدير؟

والجواب: أنه إذا كان المعمول مخلوقًا لله، لزم أن يكون عمل الإنسان مخلوقًا، لأن المعمول كان بعمل الإنسان، فالإنسان هو الذي باشر العمل في المعمول، فإذا كان المعمول مخلوقًا لله، وهو فعل العبد، لزم أن يكون فعل العبد مخلوقًا، فيكون في الآية دليل على خلق أفعال العباد على كلا الاحتمالين.

والقدر ليس فيه شر، وإنما الشر في المقدور، وتوضيح ذلك: بأن القدر بالنسبة لفعل الله كله خير، ويدل لهذا: قول النبي ﷺ: «**والشر ليس إليك**»[1]، أي لاينسب إليك، فنفس قضاء الله تعالى ليس فيه شرٌّ أبدًا، لأنه صادر عن رحمة وحكمة، لأن الشر المحض لا يقع إلا من الشرير، والله تعالى خير وأبقى.

إذًا: كيف نوجه: «وتؤمن بالقدر خيره وشره»؟

الجواب: أن نقول: المفعولات والمخلوقات هي التي فيها الخير والشر، أما أصل فعل الله تعالى وهو القدر فلا شر فيه، مثال ذلك: قول الله ﷻ: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾ [الروم: ٤١] هذا بيان سبب فساد الأرض، وأما الحكمة: فقال: ﴿لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١] إذن: هذه مصائب من جدب في الأرض ومرض أو فقر، ولكن مآلها إلى خير، فصار الشر لايضاف إلى الرب، لكن يضاف إلى المفعولات والمخلوقات؛ مع أنها شر من وجه وخير من وجه آخر، فتكون شرًا بالنظر إلى

---

(١) أخرجه: مسلم (٧٧١) عن علي رضي الله عنه.

ما يحصل منها من الأذية، ولكنها خير بما يحصل منها من العاقبة الحميدة ﴿لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾.

ومن الحكمة أن يكون في المخلوق خير وشر، لأنه لولا الشر ما عُرف الخير، كما قيل: (وبضدها تتبين الأشياء)، فلو كان الناس كلهم على خير ما عرفنا الشر، ولو كانوا كلهم على شر ما عرفنا الخير، كما أنه لا يعرف الجمال إلا بوجود القبيح، فلو كانت الأشياء كلها جمالًا ما عرفنا القبيح.

إذًا: إيجاد الشر لنعرف به الخير، لكن كون الله تعالى يوجد هذا الشر ليس شرًا، فهنا فرق بين الفعل والمفعول، ففعل الله الذي هو تقديره لا شر فيه، ومفعوله الذي هو مُقدره ينقسم إلى خير وشر، وهذا الشر الموجود في المخلوق لحكمة عظيمة.

فإذا قال قائل: لماذا قدّر الله الشر؟

فالجواب: أولًا: ليُعرف به الخير.

ثانيًا: من أجل أن يلجأ الناس إلى الله ﷻ.

ثالثًا: من أجل أن يتوبوا إلى الله.

فكم من إنسان لا يحمله على الورد ليلًا أو نهارًا إلا مخافة شرور الخلق، فتجده يحافظ على الأوراد لتحفظه من الشرور، فهذه الشرور في المخلوقات لتحمل الإنسان على الأذكار والأوراد وما أشبهها، فهي خير.

ولنضرب مثلًا في رجل له ابن مشفق عليه تمامًا، وأصيب الابن بمرض، وكان من المقرر أن يكوى هذا الابن بالنار، ولا شك أن النار مؤلمة للابن، لكن الأب يكويه لما يرجو من المصلحة بهذا الكي، مع أن الكي في نفسه شر، لكن نتيجته خير.

وإذا علمت أن فعل الله ﷻ الذي هو فعله كله خير اطمأننت إلى مقدور الله ﷻ؛ واستسلمت تمامًا، وكنت كما قال الله ﷻ: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن: ١١] قال علقمة: هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله، فيرضى ويسلم.

فالشر لاينسب إلى الله تعالى، وإنما ينسب الشر إلى المخلوقات، قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ١، ٢] فالشر ينسب إلى المخلوقات.

وهنا مسألة: هل في تقدير المخلوقات الشريرة حكمة؟

والجواب: نعم، حكمة عظيمة، ولولا هذه المخلوقات الشريرة ما عرفنا قدر المخلوقات الخيّرة، فالذئب مثلًا صغير الجسم بالنسبة للبعير، ومع ذلك الذئب يأكل الإنسان كما قال الله تعالى في سورة يوسف على لسان يعقوب عليه السلام: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣]، ومعلوم أن البعير لا يأكل الإنسان، بل إن البعير القوي الكبير الجسم ينقاد للصبي الصغير، قال الله ﷻ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا فَهُمْ لَهَا مَـٰلِكُونَ ۝٧١ وَذَلَّلْنَـٰهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾ [يس: ٧١، ٧٢] فتأمل الحكمة البالغة؛ أن الله تعالى خلق الإبل وهي أجسام كبيرة، وأمرنا الله تعالى أن نتدبر، حيث قال: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧]، وخلق الذئاب وأشباهها مما يؤذي بني آدم، حتى يعلم الناس بذلك قدرة الله ﷻ، وأن الأمور كلها بيده[1]

---

(١) شرح الأربعين النووية (ص/ ٦٤-٧٤)، وانظر: تفسير سورة المائدة (٢/ ٤٦٤).

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

